



ص 4

۱۲۲۲.
۹۵۹۹
۸۰۰۵۷
۹۵۸۵
۹۵۸۸
۲۲۱۴۳
۹۵۰۷
۹۷۹۲
۹۵۸۹
۱۲۱۹۱
۸۲۴۱
۹۲۲۳
۹۵۴۹
۱۲۲۱۴
۹۵۴۰
۸۴۳۱
۱۲۲۱۲
۲۲۱۴۵
۸۲۷۵

۲۲۱۴۳
۹۵۰۷
۹۷۹۲
۹۵۸۹
۱۲۱۹۱
۸۲۴۱
۹۲۲۳
۹۵۴۹
۱۲۲۱۴
۹۵۴۰
۸۴۳۱
۱۲۲۱۲
۲۲۱۴۵
۸۲۷۵

۸۲۷۷
۸۲۸۱
۱۲۲۰۷
۱۲۲۰۱
۹۵۳۳
۹۰۴۵
۱۲۲۰۹
۸۲۷۲
۱۲۲۰۴
۱۲۲۰۳
۲۲۱۴۴

ص 4

الجبر و الاختيار فيض كاشاني
 خلق الاعمال
 كلمات المحققين
 مساله في العصمه

هو الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم
 هذا رسالتي في بيان الرضا عيا وخراجها
 مسئلة الرضا عيا في مسئلة الخراج
 اما الرضا عيا في الأربع
 اولها ضوابط الرضا عيا للحقوق
 ثانياها رسا عيا عتد الحقوق الثاني الشيخ على الكركي قد
 ثالثها رسا عيا عتد الرضا عيا للحقوق الطلوق بالقرينة
 رابعها رسا عيا عتد الشيخ الاجل الشيخ ابراهيم القطبي
 معاصر الحقوق الثاني وشريك في رسا عيا عتد في رسا عيا
 اما الخراج عيا في الخمس
 رسا عيا عتد المماطعة الحاج محل
 الخراج رسا عيا عتد المماطيراج الوهاج في نقص فاطمة الحج
 للشيخ الفاضل القطبي الشيخ ابراهيم القطبي المعظم كره قد
 رسا عيا عتد الحقوق المقدس الا في رسا عيا عتد
 ايضا رسا عيا عتد مختص الحقوق المقدس الا في رسا عيا عتد
 رسا عيا عتد في انصا الحقوق الكركي في الشيخ ابراهيم
 القطبي في المقدس الا في رسا عيا عتد الا في رسا عيا عتد
 وجون شيخ ابن رسا عيا عتد في رسا عيا عتد في رسا عيا عتد
 تبصير شدة كذا خانا با و حد في رسا عيا عتد في رسا عيا عتد
 اكر احيانا غلط في رسا عيا عتد في رسا عيا عتد في رسا عيا عتد
 و فر و ش ابن كتاب طهران في رسا عيا عتد في رسا عيا عتد
 جناش رعا عيا عتد في رسا عيا عتد في رسا عيا عتد في رسا عيا عتد
 في رسا عيا عتد في رسا عيا عتد في رسا عيا عتد في رسا عيا عتد

١٨٤٠

٩٧
 ٢٦
 ٧٨٢٢٦

في اصل الثبات والخبر بالرضاع

قلت له يا رسول الله هل لك في بنت عاتق من فاتها اجل فناء في قبري فقال ما علمت
ان من اخي من الرضاة وان الله تعالى حرم من الرضاة ما حرم من النسب في غير هذا الا
الا فم ربي المحدثين ابى جعفر الكاظم رضي الله تعالى عنه في جامعه الكافي في الصحيح عن ابي عبد الله
بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب
وفي الصحيح عن ابى الصباح الكاظم عن ابي عبد الله صلوات الله عليه سئل عن الرضاة فقال
يحرم من الرضاة ما يحرم من النسب وعنه داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام قال يحرم
من الرضاة ما يحرم من النسب وفي الصحيح عن ابن ابي عمير عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
عليه السلام قال لا يصلح للمرأة ان يتكلمها عنها ولا خالها من الرضاة فلم يرضه بطريق الا
العبر شرا ما للرضع حرمة عليه اجناح من اهل دين الاسلام وبيعها في الحريم ابواها
وان علوا الصبرهم احدا واوامها لها وان علوا لصبرهم حداث واخوانها الصبر ورضعهم
اخوالا واخوانها الصبر ورضع خالات واولادها الذكور والاناث اخوة له واخوات
مردون استلزام الامومة اللازمة ذلك كله وكذلك الامر من جهة الرضيع بالنسبة الى
هؤلاء لفرضته البنين فاولاده وان زاد من ذكر وانثى لذكر وانثى احادها ولا بانها
وامها لها ولا خلاف في شيء من ذلك بين علماء السبلين اصلا واما انتشار الحريم بين الخلق
اليه ومنه الى الخلق بحيث يصير هؤلاء كالاتب لغيره في الحرمة الى ابائه وامهاته على
الزاي فيصير من اجدادا وحداث للرضع والى اخوته واخوانه فيصير من اعماما وحمات
له ومن قبل الرضيع واولاده على الشاغل فيصير من احاد الخلق فالامر ايضا كذلك عندنا
اجناح وعند اكثر فضلاء الجاهل والنقصان على ذلك من طريقنا وطرفهم كثير جدا وبها
يطل قول جناح من العامة بعد انتشار الحريم الى القدر من يبعه في الحكم فصار على ما
يقتضيه ظاهر الكتاب العزيز ثم هناك اختلاف في شيء في خصوصيات الصور في اعتبارها
الشرائط السوجية لمضاهات النسب المكة لكتاب الحريم وكذلك فيما بين الرضاة
والنسب يشارك في بيانها من اللوازم والاحكام والخصائص ان حكم الرضاة مجازية
للفرض مبانته اياه ينقسم الى اقسام ثلاثة **الاول** ما يشارك فيه بالاجماع وهو

هذا كتاب ضوابط القضاء
مختصفاً لتبداً لأجل الأفضل
المطاع سلطان الفقهاء المحققين إمامهم
والمستكملين بالعلمين أيضاً
في الأضواء المحمودة
قدس سره

والأسبقاؤم

استاذ العزيم العليم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحكمة تقربنا للعالمين ولكل رشح ومهين كل فني من جنسنا والصلوات سلاسلنا
سند سلاسل النبيين اماما فاضلا المرسلين محمد والاصفياء الطاهرين من عزة العالمين
بالامر من بعد **وبعد** فاجاب الربوبي في اضر الفنايين الى الله الفوق محمد بن محمد يدعي
بافر الداماد الحسيني خم الله له في ثابته بالحسين يقول ان تكنت في سائر النمان اورث
عضه صالحه من ضوابط حرمة الرضاع في رساله سالة الحق الفخر فيونها ومغاله ضالته
لزمه اهل الحق انشدتها والآن اذ فتون من ابناء هذا العصر من الشبهير الى ارباب الدنيا
والعسبين باصحاب الرواية ممن لم يصر في العلوم ضريح النظر الدين ولا ارضع لبن العلم
من ندى التحصيل والحق في هذا الدرس عليهم الامر في مسئلة جليلة رضاعية قد عنت بلوها
وطئت عدواها استوجب من صون الدين عن عريف العالمين اسجداد الكف واسباب
القول واسجفاء الفخر واستقصاء الفورة في تقديمه واسبائات ثلث وعشمة والله حجة
ول الفضل والرحمة به الاصنام ومنه العصمة **القدس** اصل محريم النكاح
بالرضاع وانتشار الحرمة به في الجملة اجماع في السلبين وقد نهض بذلك النص ابيات
في الكتاب الحكيم اذ يقول عزنا لا دواتها تكلم الذين ارضعتمكم واخوانكم من الرضاعة
في السنة المتواترة حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم الرضاع لحمه كلمة النسب قال
يجرم من الرضاع ما يجرم من النسب من امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام قال

مجلس اول

فرض اجتماع تحت الشجر
اسد سحر و سحر و سحر
و سحر و سحر

ان
 اقصی
 وایله و
 غلامان
 فی الحبث فارص
 اسیدیه آرد
 و صر صغری
 صل امر بر
 عم تعلیم
 اندایین

وَلَا تُخْرِجُوا

كتاب الخصال

شركة الضلع والجب

ذلك وقد قلنا انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قلنا امام ولد من النسب ما يحرم من النسب بل بالماهره مثل ان جو النسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لو قبل بغيره من الرضاع ما يحرم من المصاهرة وقال ابن الجوزي ولا يجمع اصحابه بين اخذين من الرضاعة بنكاح ولا نكاح وقال محمد بن ادریس اما تزويجه باخته وحبده فلا يجوز بجانا لا يجوز له في النسب ان يتزوج الاثنتان باختائه ولا بامرأته بخلافه وانما الشافعي علل ذلك بالمصاهرة وليس هنا مصاهرة وكذا في قوله وسواله نفسه اليس لا يجوز ان يتزوج ام ام ولد من النسب يجوز ان يتزوج ام ام ولد من الرضاع واجاب بان ام ولد من النسب ما حرمت بالنسب انما حرمت بالمصاهرة قبل وجود النسب هل ذلك بالمصاهرة فلا يظن قان بان ما قلناه كلام شيخنا ابو جعفر والذي يقتضيه هذا ان ام ام ولد من الرضاع محرمة عليه كما انها محرمة عليه من النسب لانه اصل في الحریم من غير تعليل وقال ابن حمزة يحرم الصبي على كل من يحرم عليه اولاد الفحل نسا ورضا عا وعل الفحل وعلى جميع اولاده نسا ورضا عا ويحرم على الصبي كل من يحرم عليه عليه ويحرم اولاد الفحل على اب الصبي وخاله النسبه الى ابيه نسا ورضا عا ويحرم اولاد والد الصبي على الفحل واولاده نسا ورضا عا وجميع اولاد امه نسا ورضا عا من والد الصبي ومن غيره على الفحل وعلى جميع اولاده نسا ورضا عا ويحرم الصبي ابتعا على جميع اولاد الرضعة من جهة الولادة وجميع اولادها من الرضاع من ابن هذا الفحل ومن غيره وهم يحرمون على الصبي على ابيه واخوته النسبه الى ابيه نسا ورضا عا من ابيه ومن غيره وعلى اولاد الرضعة نسا ورضا عا من لبن الفحل ويجوز للفحل التزوج بامرأته الصبي حلاله ولو ولد الصبي التزوج بالرضعة وباتما وجداهما وهذا الكلام لا يخلو من اضطراب والمصنف يحرم الام من الرضاع وقول الشيخ رحمه الله في المبسوط وان كان هو بالاك ان الرضعة الصبي على خلافه فان علي بن مهزيار روى في الصحيح قال سئل عن رجل تزوج اباه جعفر النعمان عليه السلام عن امها ارضعت له صبيا فهل يحل له ان تزوج بنت زوجها فقال لا ما يوجد ما سئل من هذا يوثق ان يقول الناس حرمت عليه امرأته من قبل لبن الفحل هذا

الحرام

الحرام

والذي
عليه السلام
بجانبه
قال
في الصحيح
عن جعفر
عليه السلام
عن امها
ارضعت له
صبيا
فهل يحل
له ان
تزوج
اباه
جعفر
النعمان

مولين الفحل لا يرضى له ان يجاريه لبث بنت المنة التي ارضعت هي بنت غيرها فقال في لو كان من غيرهما فاما ما حل لك منهن شي وكنت في موضع بيانك فذلك هو ما عليه التمسك بغيره اخذ المختار لابن من الرضاعة وجعلها في منزلة البنت لا ريب في اخذ لابن امها بالنسب لو كانت بنتا او بالسب لو كانت بنت الزوجة فالحریم هنا باعتبار المصاهرة وجعل الرضاع كالنسب في ذلك وقول الشيخ في غاية التوق ولو لا هذه الرواية القوية لاعتدلت على قول الشيخ ونسبه ابن ادریس هذا القول الى الشافعي خبرنا به الشيخ وقوله لا يجوز ان يتزوج باختائه ولا بامرأته وليس هنا مصاهرة غلط لانها انما حرمت باعتبار المصاهرة هذا ما قاله في المختلف في هذه المسئلة وقال ابن الجوزي في غير الصحيح انما المصدقين في الايضاح شرح اشكالها في التواعد فذلك حكمه على ما هنا بغير اخذ لابن من الرضاع وجعلها في منزلة البنت والبنت محرم بالنسب فكذلك من منزلة المصاهرة والذى اختلفت في ذلك لولا هذه الرواية لقلت بمقالة الشيخ لقولها وانا اقول روى ابن معين في الصحيح عن عبد الله بن جعفر قال كتب الى ابي محمد عليه السلام ان امرأة ارضعت لدا الرجل هل يحل لذلك الرجل ان يتزوج ابنة هذه الرضعة فوقع لا يحل له فهذا الرواية يدل على الحریم وهي صحيحة فوجب العمل بها وعن قول ولنا في ابان عدي بن عبيد بن الرقاب بن نضاهما في الدلالة على الحریم وجوب العمل بمذلولها منها صحيحة ابوب بن قوح قال كتب علي بن شبيب الى ابي الحسن عليه السلام امرأة ارضعت بعض ولدك ان يتزوج بعض ولدها فكتب لا يجوز ذلك لا ولدها صارت بمنزلة ولدك فهذا التعليل يعطى التعميم بوجوب حریم كل من يرضع بمنزلة غيره ونسبهم من الصدوق والجبين بابويه روى الله تعالى عنه فيمن لا يرضع فيه في الصحيح رواية الحسن بن محبوب عن مالك بن عتبة عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يتزوج المرأة فتلد منه ثم رضع من لبنها جارية اصبحت لولدها من غيرها ان يتزوج تلك الجارية التي ارضعها قال لا هي بمنزلة الاخوة من الرضاعة لان اللبن لفحل واحد ومنها من طهرين روى الحديث ابن جعفر الكليني روى الله عنه في جامعه الكافي في صحيح

الحرام

عن جعفر
عليه السلام
عن امها
ارضعت له
صبيا
فهل يحل
له ان
تزوج
اباه
جعفر
النعمان

قال قال الرضا عليه السلام ما يقول أصحابي في الرضا قال قلت كانوا يقولون اللبن للحمل
 حتى جاءتهم الرواية عنك انك تحرم من الرضا ما يحرم من النسب فخرجوا الى قولك ما
 قال وذلك لان امير المؤمنين سئل عنها البارحة فقال لي اللبن للحمل وانا اكره الكلام
 فقال لي كانت حتى استلكت عنها ما قلت في رجل كانت له امهات اولاد مشق فارتفعت
 واحد منهم بلنها فلا ما جربها اللبن كل شيء من لبن ذلك الرجل من امهات الاولاد التي
 تحرم على ذلك لعنه قال قلت بلى قال فقال ابو الحسن عليه السلام قال بال الرضا يحرم من
 لبن الحمل ولا يحرم من لبن الامهات واما الرضا من لبن الامهات وان كان لبن الحمل
 ايضا يحرم ومنها من طهرين الكا في صحيحه علي بن الحسن بن باطع عن ابن مسكان عن محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر وابي عبد الله عليه السلام قال اذا وضع الغلام من لبنه مشق فكان ذلك
 حق او بنت لحمه ودمه عليه حرم عليه بنانتهن كلهن ومنها من طهرين الكا في الصحيحين
 شائبا عنه محمد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر قال كتب الى ابي محمد عليه السلام امرأة ارضعت
 ولد الرجل هل يعمل لذلك الرجل ان يزوج ابنة هذه الرضعة ام لا فوقع لا عمل له ومنها
 من طهرين الكا في ومن طهرين الصدوق في تحفته في الموثق عن التكون عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال قال امير المؤمنين عليه السلام انه وانما تكمن به رضعته واما لا
 فانهم يبنون يعني عليه السلام انهم بالارضاع يحصل منزلة النسب ليسوا بحكم النسب
 النسبية فربما يوجب قتاد النكاح وبالجملة من السنين من نظائر الاخبار ونحو الروايات
 ان النسب المصاهرة سببان في التحريم بالرضاع عند اصحابنا لقدر من العصمة وانوار العلم
 المحكم من ال محمد عليه وعليهم السلام واذلذا سببان لك ما اوضحناه فلا يحجب عن خبرك
 ان قول العلامة وطول الشيخ في التبطوان كان قويا لكن الرواية البقية على خلافه ولو لا
 هذه الرواية لاصححت على قوله لبن على سبيل الاستقامة من ملكين اما اولها
 او يقال ان المصاهرة لا تدخل لها في بعض شعب هذه المسئلة بل اكثرها بوجه اصلا
 اذ امر الرضيع اذا كانت بنتا لصاحب اللبن صارت ام امه مثلا الرضعة ابا. اما له من
 الرضا فمكونه منزلة امه من النسب لحرمة على صاحب اللبن بالنسبة لا بالمصاهرة فتلحق

فانما اضطر على
العلماء

لا يحال تحت فاعت محرر بالرضاع ما يحرم بالنسب لست شرعى اية مدخلية للمصاهرة في ذلك وكذلك الامنة اخوات هذه القود وتطابقها وهو الذي اياه ابن ادريس بقوله ليس ههنا مصاهرة في قوله لانه اصل في التحريم من غير تعليل لا تزوج الرجل باخت ابنة بام امرائه على انه لو راد ذلك لفتح ايضا اذ معناه ان التحريم ههنا مستند الى نفوس الاجاد لا الى التعليل بالمصاهرة وهذا هو الاثر في باب فيه فغلط العلامة اياه في قوله هذا مستقيم وما روي بما يقال يحرم امر الموضع على صاحب اللبن من جهة بنسبها له وهي مفقودة في الرضعة كذا مذكور في سبوكب لثانبة كالغزير وحواشي والحرد وشروحه ولا يفتي بجدا فان الرضعة من جهة امومتها الرضاعة للرضع تنزل منزلة امة النسب التي هي صاحب اللبن فيكون حكمها حكمها الفضة عمو القاعد بعمو النص الغزير الجاز في خصيصه لا يورود ويختص اما ما سافلان الغزير بين النسب المصاهرة في ذلك وجعل يحرم المصاهرة مطلقا من النسب غير معلق بذلك واسا كما زعمه واوهه الشافعي امر موقوف في جليل النظر هو عندنا فيقول الشافعي في ذلك فاسد من غير التخصيص بقا والقيوم ان علاقة النسب بما هو في ابنتها بالتحريم على سبيلين احدهما ان نهرت بالتحريم على نفسها بما هي من دون علاقة اخرى غير ما وثا بينهما ان تكون هي في حد نفسها بحيث اذا ما صادف حلا في المصاهرة او جبت التحريم اليها مما لا يهرب عن ذي بصيرة فان التحريم بالمصاهرة من نواحي العلاقة النبوية فعلامه الامومة مثلا هي التي تستوجب تحريم الام على ابنتها وتحريم على زوج بنتها فاذن التحريم بالمصاهرة احد ضربات استوجبه العلاقة النبوية ولذلك اعتبرها الاصحاب ضوابط ثلث في جليلهم فمنهم لان امر خارج عما يقتضيه التبعي فمدخله الشافعي والثانبة وانما كان يتبع ذلك لو كانت المصاهرة بنفسها موجبة للتحريم مطلقا ولا على الامالة لا يجب علاقة النسب من ثلثاتها فاذن ما يحرم من النسب بصومه لئلا يملأ ما يحرم من ثلثها العلاقة النبوية بحجب نفسها بما هي على الاطلاق وما يحرم من ثلثاتها وبحجبها من جهة علاقة المصاهرة اذا التحريم بالمصاهرة ايضا عند الجمهور يرجع الى التحريم بالنسب فلو لا احاديث اهل البيت صلوات الله عليهم

تخريج من جامع
المصنف في
الطب

رضاعه محتو ما دام

لكان اجتمعا يحرم من الرضاع ما يحرم بالمصاهرة باصل الفاعل المصوم عليه لا بد من
 التحريم بالمصاهرة في عموم التحريم بالنسبة مشمول قوله صلى الله عليه واله وسلم يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب بمطوق عموميه اياه فهذا هو القول الفصل والحق النافع
 فليفتنه ضابط ومجيب ان يبين الحديثين باجتماع كليهما في رضوان الله
 تعالى عليه وروى الشيخ العوالي الاستاذ عن ابن محبوب عن هشام بن سالم عن يربد الجلي
 ورواه الصدوق ابو جعفر بن بابويه ايضا في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن هشام بن
 سالم عن يربد الجلي قال سئلت ابا جعفر عليه السلام عن قول الله عز وجل وهو الذي
 خلق من الماء بشرا فجعله نسبا وصهرا فقال ان الله خلق ادم من الماء العذب خلق
 نوحا من سحبه فراهما من اسفل اضلاع عجرى بذلك الضلع سبب نسب ثم رجعا
 اياه فخرج بذلك بينهما صهر وذلك والله عز وجل نسبنا وصهرا فالنسب يا اخا بني عجل
 ما كان نسب الرجال والصهر ما كان من نسب النساء قال قلت ارايت قول رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فسرته ذلك فقال كل امرأة ارضعت
 من لبن فحلمها ولد امراة اخرى من جارية او غلام فذلك الرضاع الذي قال رسول الله صلى الله
 عليه واله وسلم وكل امرأة ارضعت من لبن فحلمها واحدا بعد واحد من جارية
 او غلام فارقت لك رضاعا ليس بالرضاع الذي قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وانما هو من الطلب ناحية الصهر رضاع ولا يحرم شيئا
 وليس هو سبب رضاع من ناحية لبن الفحل فخرجت فقلت فعلى ما قدرته عليه السلام حرمة
 الرضاع المتخصص حكمها بالرضعة والمرضع بحيث لا يتعدى الى الطبقات والمراتب
 باسرها ما يكون من ناحية المرضع مع عدم اتحاد الفحل ويبقى ما بالمصاهرة وحرمة النسب
 المتعدية الى سائر الطبقات ما يكون من جهة المرأة ومن ثلغها لبن الفحل جميعا ويبقى ما
 بالنسب وليس هذا بدافع رواية ابن ابي عمير ان السابعة على ما استلزم عليك
 ان شاء الله العزيز العليم والان ترجع الى ما كان في سبيله فتقول قال الفاضل المقداد في
 الشيخ قال الشيخ في المبطل يجوز للفحل ان يترفع بجذع الرضاع قال ان قبل اللبن انه

نفسه في جعله

نوجيه كلام الشيخ جند الرضاع

لا يجوز له ان يترفع ما دام ولد من النسب فكيف جاز ان يترفع ما دام ولد من الرضاع
 وقد قلنا انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اجاب بان امام ولد من النسب انما
 حرمت بالمصاهرة لا بالنسب الحديث انما دل على التحريم بالنسب لا بالمصاهرة قال
 ابن ادریس ذلك ايضا غير جائز لا بالاجور في النسب ان يترفع الانسان بام امرائه
 بحال انما علل ذلك الشافعي بالمصاهرة وليس هنا مصاهرة قال والذي ينبغيه هذا
 تحريم ادم ولد من الرضاع كتحريم ادم ولد من النسب اختاره العلامة في المختلف
 وقال انه المعتمد وقال ان قول الشيخ وان كان فوبا الا ان رواية ابن مهزيار المذكورة
 على خلافه فان الامام عليه السلام حكم فيها بتحريم اخا الابن من الرضاع وجعلها بمنزلة
 البنت ولا ريب ان اخا البنت انما يحرم بالنسب لو كانت بنتا او بالسبب لو كانت بنت
 للزوجة قال التحريم هنا باعتبار المصاهرة وجعل الرضاع كالنسب في ذلك قال ولولا هذا
 الرواية لكانت بقول الشيخ قال ولنبه ابن ادریس هذا القول الى الشافعي لا بغير الشيخ
 وله لا يجوز ان يترفع باخا ابنه ولا بامراة وليس هنا مصاهرة غلط لانها انما تحرم
 بالمصاهرة وهذا قوله في المختلف والمعتمد والارشاد والتلخيص على قول الشيخ واختاره
 الشهيد فلت اي اختار الشهيد قوله في المختلف واما عند الاضرار ببنيه هذا القول الى
 الشافعي فلان من ضمن الشيخ ذكر الاقوال والنبه على فوق هذا القول لولا رواياتنا
 على خلافه كما قد عرفت به العلامة وقد دريت ضعفه في نفسه مع عزل النظر عن
 حكم الروايات والحق ان العارضة بدهن الشيخ وهجر المذلول لا يهرب في ان ما
 قاله الشيخ ليس مذموم بل انه حكاية قول الشافعي قال العلامة في الارشاد لا يحرم
 ام الولد من الرضاع فقال شيخنا الامام المحقق الشهيد المجيد قدس سره في شرحه
 حاشية المراد بانما يشبه صور هذه المسئلة بسبب ثبوت مغاير من حكمها فاما
 صورتها فان من تحمّل ان يغفل بحذوف حال من الام الثانية لامن الولد والحكم عليهم
 بنفي التحريم هو والوالد لا الفحل قال القدر لا يحرم على ابي الرضاع امام الرضاع كاشنة من
 الرضاة وان كانتا متساويتا معناه انه اذا ارضعت ولد امراة لا يحرم على الوالد

في نسخة
 والشيخ
 والشيخ
 والشيخ

تلك المنة وهذا الحكم صحيح بان حرمه اصله الحكم عدم الصامره وتخلل ان يكون
حالا من الامم الاولى والجزء ايضا منقضي عن الوالد ومعناه ان مرضعه مرضعته لا تحرم عليه
وهو بين الاول والناسب لما ذكره في المختلف وبينه كنهه ان يكون حالا من الولد والحكم
عليه بنحو الجزم هو الفحل هو الذي مضى عليه الشيخ في البسوط واورده على نفسه ام لم يورده
من النسب فانها غير فيبقى ان تكون امه من الرضاع كذلك واجاب بان يحرم تلك
ما كان بالنسب بل بالصاهره الحاصلة بمثل النسب الذي يحرم من الرضاع ما يحرم بالنسب
لا يحرم من الصاهره وانكره الفاضل وزعم ان هذا حكمه ككلام الشافعي ليس هذا الشيخ
بل يحرم ام الولد من الرضاع كما يحرم من النسب اختار المصنف طاب ثراه في المختلف عملا
بصحته على من يزار ان عيسى بن جعفر مثل الجواد ابا جعفر الثالث عليه الصلوة والسلام
عن امه ارضعت ابنه هل يحل له تزويج بنت زوجها فقال ما اجد ما سئلت من هذا
يقول ان يقول الناس حرمت عليه امراته من قبل ابن الفحل هذا هو لبن الفحل لا غيره
قلت له ان الجارية لبنت بنت المنة التي ارضعت له هي بنت جدها فلو كان عسرا
منفردا فاحل لك منهن بشئ وكنت في موضع بيانك وجه الدلالة انه عليه السلام
حكم بحريم اخن ابين من الرضاع وجعلها موضع البنت واخذ البنت بحريمها بالنسب اذا
كانت بنتا والسبب اذا كانت بنت الزوجه فالجزء هنا بالصاهره وجعل الرضاع كالنسب في
ذلك فيكون ام الام كذلك وامر بناسا لانه بنه بجزء من كل حكم الكل ثم قال
ولا من الرواية واخذت على قول الشيخ لقونه واحدها وفي التلخيص على قوله انتهى كلامه
وزعمه وروح مقامه ثم ان جدي اعظم المحقق الامام اعلى الله تعالى قدره ذكره في هذه الجدة
في رضاعه فقال كذا الشيخ شيخنا في شرح الارشاد وفيه نظرا ما اذا فلان الشارع به بنوه
في ذلك هو يحرم بنت الزوجه جعل الرضاع كالنسب فيحرم بنت الزوجه اي كالحريم بالنسب
يحرم بالرضاع ومعلوم ان يحرمها اذا لم تكن بنتا بالنسب اما هو بالصاهره فلا يستقيم قوله
جعل الرضاع كالنسب في ذلك واما ما ينافي لانه لا يلزم من يورث الحريم في هذا الفرع المعين
مع خروجه عن حكم الاصل ظاهر القواعد الفرعية لورود النص عليه بخصوصه عند الحكم

كل المحقق الثاني في
الشيخ

ما اشبهه من السائل فان ذلك من المباسط قد عرفت فلو المباسط عند ان بانه بنه بجزء
من كل حكم الكل لا يثبت شيئا لان غيرنا المباسط ما ذكره عليه ضد عرفت بانه بنه بجزء
من الاصل الى الفرع بعله متحد بينهما والاصل في ما ذكره هو اخن الولد من الرضاع والفرع
هو بنت الولد من الرضاع والحكم المطلوب عند بنه هو الجزم بالثابت في الاصل بالنسب وما
يقن كونه علة الجزم هو كون اخن الولد من الرضاع في موضع من يحرم من النسب عن البنت
الغيبية وهذا بينه قائم في بنت الولد من الرضاع فانها في موضع جدته من النسب بل
ذكره ابو حنيفة المباسط انك قد عرفت ان المباسط عند بنه الحكم من جزئ الى اخر لا يشترط
فيما يقن كونه علة للحكم وهو وجهه الله فاعاد عند بنه الحكم من الجزئ الى الكل وبنيه على
العلة وبونها في الفرع اقل كلامه وامر في جارية بنته فتقن لك شيئا على الحكم ونقونه
اسم المباسط ذلك لا يثبت من الابراء والامراء ولا يلزم على الناظر التامل كونه بناسا
قلت ما اوردوه نظرا في مرفق ونتم بحث من جمعي النظر في سبيل السبيل ولا يستقيم
الورود عند ما الاول فلما قد جئت ان ما ليس عجزا بالصاهره اما الاصل منه اجاب
علامة النسب لا الضربة بالامومة والبنية مثلا هي التي تقتضي تحريم بنت الزوجه
وامتها على الزوج ولذلك استقام ان يقال جعل الرضاع كالنسب في ذلك وقد عرفت
هذا المعنى في نصوص احاديثهم صلوات الله عليهم واما الثاني فلان اثبات حكم الحريم
في هذا الفرع المعين بخصوصه دون نظائره ومضاهاه بالمشاكلة اياه فيما هو مناط
الحرمه وملاك الحريم احداث قول جديد لم يلقا هذا الباب فيه من سلفنا الربيعي
فان له من القدر ما في عصوات الشافعيين لم يكن يصح ثبوته وخروج هذا واشباهه
من حريم حكم الاصل الثابت واساس القاعد المتفرقة قد انقضى وهو دليله وادبها
وادراج عليهم الحكم هنا لك في هذا المباسط مما لا يكاد يتقنع اصلا اليه المباسط هو عند الحكم
من جزئ الى جزئ اخر يجمع بينهما والاصل في الفرع منه انما هنا جزئان مندرجان
بحث حكم العلة الجامعة فاما محاولة استخراج حكم الكل من نحو بيان الحكم في جزئ
او شيئين اندراج جزئ من الجزئيات بحث موضع حكم ما كل فيخرج ولا من ابواب

في غير المحقق الثاني
على

الناس في ثن اصلا على ما قد استبان في علم الاصول واستدار على مدارات الاستدلال في
بضاميف لفظه وبأجمله الناس المعنى هو التمثيل المنطقي وأما الخرج فبما من مضم
الاستفراء التام او ضربا من ضرب بالانبة بحسب اصطلاح البنزان ثم بعد الماشاء والتعلم
البن الناس في الحكم المنصوص على ملكه لا يحبس عن الحكم عليه بالحجة وقد انصرح بصريح
النصوص ان الضيق في موضع من محرم بالنسب هو حلة الحكم بالحرزيم في الرضاع فاذا صار
الحكم النسبية للولد الرضاعي لخل بمنزلة البنات النسبية التي هي ام ذلك الولد كانت
محكما عليها بالحرزيم عليه لا محالة ولا الناس في ذلك بوجه كما هو المتيقن **ضابط**
تجنيق ما بالنسب هو ما تقتضيه علاقة القرابة كما التورث بين ذى القرابات وما
بالنسب هو ما يكون مستندا الى علاقة اخرى غير علاقة القرابة النسبية بحيث تكون
العلاقة النسبية ملغاة الاعتبار في ذلك مطلقا كما التورث بين الزوجين اذ علاقة
الزوجة تقتضيه لآخرها فاذا الحرزيم بالمصاهرة هو ما بالنسب لا بما بالنسب ان كانت
المصاهرة هناك معبرة في نسبة النسب للحرزيم فعلاقة الابن والبنو الكاشنة بين الاب
والابن قبل علاقة المصاهرة الحاصلة بين احدهما وتوجهه هي التي تقتضى بحرزم
حليلة كل منهما على الاخر وعلاقة الامومة والنسبة بين الام والبنات هي التي تقتضى
بحرم كل واحد منهما على زوج الاخرى وعلاقة الاخوة هي التي تقتضى بحرزم الجمع بين
الاخوين بنكاح او وطى بالملك وعلاقة العمومة والحوالة هي التي تقتضى بحرزم اذ حال
المرأة على عنها او حالها الا بادنفا وبأجمله في الحرزيم بالنسب تكون علاقة القرابة
بين حاشيتي الحكم بالحرزيم مقتضية لحكم الحرزيم فحاشيتا القرابة هنا ما بينهما حاشيتا
الحرزيم وفي الحرزيم بالمصاهرة تكون علاقة القرابة بين حاشيتي المصاهرة وبما
مقتضية لحرزيم على حاشيتي الاخرى فحاشيتا القرابة هناك لبنا حاشيتي المصاهرة
ولا المحكوم عليهما بالحرزيم بينهما بل احدى حاشيتي القرابة بينهما احدى حاشيتي
الحرزيم المصاهرة واحدى حاشيتي المصاهرة بينهما احدى حاشيتي الحرزيم فعلاقة
النسب بين شخصين تشو جحرزيم احدهما على الاخر وهو بحرزم بالنسب كما الامر بين الابا

مخنوقا على النسب
الصلابة

والبنات مثلا وغير ذلك على احدهما وبسبب في اصطلاح الفقهاء غريبا بالمصاهرة
فصلاته من القسم الاول كما الامر بين الاباء وحلائل الابناء مثلا وان كان ذلك لثابتا
الى استحباب النسب باه اذ العلاقة النسبية بين الاب والابن تقتضى بحرزم بالمصاهرة بين
كل منهما ومكروه الاخر قد ذن من التولية في القسم ان يقال بحرزم النكاح بالنسب على
ضربين احدهما ان يكون علاقة النسب مقتضية لحرزيم الناس بين كل منهما على الاخر
الاخر ان يكون علاقة النسب بين اثنين مقتضية لحرزيم ثالث على احدهما بالمصاهرة
فقد اوجز وتجز في العيان عن اسباب الحرزيم شيئا الحق التنبه قدس الله نفسه
القدسية فقال في قواعد **فاعد** بحرزم على الرجل بناء اصوله وفصوله وفصول
اول اصوله واول فصل من كل اصل بحرزم عليه مثله رضاعا وبالمصاهرة اصول زوجته
مطلقا وفصولها مع الدخول وجبا الاخوان مطلقا والعلة والحالة مع البنات المنوبة
اليها بالوصف من الامع رضاعا وعلى المرأة ما حرزم على الرجال منها اذ امر من كراو على
المشكك الزوج مطلقا بحرزم انما السابق ووطى الشبهة ما حرزيم القبيح والكوا طام التو
معاليه وابنته منار له واللعان شبهه وغلان الشع للعدك والوثقة على المسلم
والكتابة دواما ابتداء والخامسة في الدوام على الحرزيم من الحرزيم الثالثة من الاماء
ينعكس في العبد والبقع عبد بالنسبة الى الحرزيم وبالنسبة الى الاماء والبقعة كذا
والاقتضاء مادام غير صالح فان ملحت فيه فولان **مسألة** امرأة الرجل اذا تزوجت
ولدا غيرها من لبن وجهها حرزيم وجهها عليها لان وجهها يصير بالرضع من الرضاعة وبنو
من النسب بحرزم عليها لانه اخوها فيكون ابون من الرضاعة ايضا حرزيم عليها بصحة القاعدة
النصوص عليها ولا في منزلة لجنها الحرزيم عليها وقد انصرح بصحاح الاحاديث بحرزم
بصير بمنزلة محرم قال جدي الحق اعل الله درجته في شرح التواضع قد مشاهدا بعض
من عاصرائه ويروي عن بعض اصحاب ان المرأة اذا ارضعت ابن ابنها محرم على زوجها
صاحب اللبن لانها عمدة ابنة في منزلة اخيه ونحو ذلك وهذا من الاوهام القاسية
فقط لان هذا ليس بينها وبين زوجها بسبب الرضاع علاقة نسب لا علاقة مصاهرة

رضاعته مخنوقا

احمد الاحرام في سبيل
الحرزيم بحرزم

فاعد فيما يحرم من النساء والرجال

احمد الاحرام في سبيل
الحرزيم بحرزم

رضاع المحرم وما زاد

لان المحرم صبر وورثها اختا ونحو ذلك واما صبر وورثها كالاخت فلا بد ليل يدل عليه ثم قل قد اوردنا من هذا المسئلة رسالة احسن من اوردنا في غيرها فليطالع تلك الرسالة و قال نور الله مضجعه واعلامه في تلك الرسالة وقد وقع في محقق كنهه فله بما على بعض هذه المسائل في امرأة الرجل اذا ارضعت ابن اخها هل يحرم عليه لانها صارت عمولا في منزلة اخته ام لا وحاصل الكتب في الجواب ان العمومة من طرف الاخ النسب من طرف الفحل اعني صاحب اللبن فان صاحب اللبن لا قرابة بينهما وبينه بنت هو فله لا رضاع لعدم اولادها مما يلزم فحل واحد والغرض للتحريم في عتة الولد القرابة بينهما في ابيه اعني اخوتها له اما بالنسب وبالرضاع فان ثبوت العمومة المذكور تابع لاثبات الا وهو مشتبك من طرف الفحل اصلا وراسا وبثبوتها من طرف الاب لا يقتضي ثبوتها من طرف الاخر فطحا مقتضى التحريم بينهما اذ هو فرع القرابة النسبية والذي يوقع في الغلط صدق اسم العمومة للولد على المذكور مع عدم ملاحظة اختلاف جهتي الفحل والاب بالنسب فبغير التفرع على الوجه المذكور ملوك مسلك الفحشم من طريق صحيح فاما ما احتجنا من التيسيلين فاصل ثابت وفرع ثابت في غاية القوة والمثانة والرضاعة والرواية لعمدة التحريم هناك الا بقر من الرضاع فالفحل بصير بالمرضع من الرضاعة وتكون منزلة منزلة ابيه من النسب المحرم على المرضعة وعمومة المرضعة لولد الفحل من الرضاعة امر لازم لما هو المحقق من انما التحريم **مسئلة** اذا ارضعت زوجة الرجل من لبنه ولد اخته حرمت على زوجها لانها نصير بالمرضع من الرضاعة واما من النسب محرمه على الفحل فتكون من الرضاعة محرمه عليه ايضا بموجب القاعد وبالاحاديث البينة **مسئلة** اذا ارضعت امرأة الرجل من لبنه ولد اختها حرمت اختها على زوجها مادامت هي باهله لا اختها بالنسبة الى زوجها تكون اخت مرضعة ولد واخت مرضعة ولد الرجل محرمه عليه مادامت المرضعة حرة وحرمت هي ايضا على زوجها لان المرضع بصير له من الرضاعة فتكون امه من النسب بمنزلة زوجة فلهذا يجمع بين الاثنين في بيان اخرى محرم على الرجل اخته ام ولد والنسب جميعا كذلك اختام ولد الرضاعي والنسب باصالة الحمل ويكون

ولانها اختها
لوان نصيبها
اولادها

فروع من عموم المنزلة

الاصل في النافع العامة الخالة من وجود الفحل الاباحة في مقابلته النقص الحاكم بالخير وفي هذا الواضح ثبت باو من ثبت **مسئلة** حليلة الرجل اذا ارضعت اختا او اختها لابوها او لاحدهما حرمت على زوجها لانه بصير بالمرضع من الرضاع وابوه من النسب محرم عليها فكذلك ابوه من الرضاعة واصبا تحريم لنت ولد الرجل عليه على الاطلاق وعلى العموم قد نظمت به صريح صامم النصوص المسلفة كرها **مسئلة** اذا ارضعت حليلة الرجل عمتها او عمتها حرم عليها زوجها لانه بصير بالمرضع او عمتها من الرضاع ابوه عمتها او عمتها نسبيا محرم عليها فكذلك رضاءا **مسئلة** اذا ارضعت احد زوجي الفحل من لبنه ولد بنته من وجهه الاخرى حرمنا عليه اي زوجها جميعا وقد استبان في اخلافنا قد استبان في سابق القول ومنه ليس في الامر في ما لو ارضعت احدي زوجتي ولد ولد الاخرى على الاطلاق **مسئلة** اذا ارضعت زوجة من لبنه خالتها او خالتها من جهة ابوي امها او من جهة احدتها حرمت عليه لانه بصير بالمرضع او خالتها من جهة ابوي امها او من جهة احدتها حرمت عليه لانه بصير بالمرضع او خالتها من جهة الام او في منزلة زوج امها **مسئلة** اذا ارضعت من لبنه ولد عمتها حرمت عليه طحا لانه بصير بالمرضع من الرضاعة واما ما اذا ارضعت ولد عمتها فلا كانه يكون ابا المرضع من الرضاع وابوه من النسب زوج عمتها فتكون منزلة زوجها عنها وكذلك اذا ارضعت ولد خالتها حرم زوجها عليها لانه بصير بالمرضع وابوه من النسب محرم عليها فكذلك من الرضاعة بخلاف ما اذا ارضعت ولد خالتها اذ الفحل بصير بذلك في منزلة زوج خالتها واما ما في رسالة حدي الحق وضوان الله تعالى عليه ان المرضعة في هذه الصور صارت بنت ابن عم ولد او عتة او بنت ابن خال ولد او خاله فملكه غيره واخرج **مسئلة** اذا ارضعت اخا زوجة او اخته من لبنه حرمت عليها لانها نصير ام اخته او اخته ام الاخ او الاخت محرمه على الرجل نسبيا ورضاعا وقد سبقت النصوص الدالة التامة على التحريم هناك **مسئلة** اذا ارضعت لداخنة زوجها فقد التحريم عليها

وكذلك انما ارضعت من لبنه
فهي من لبنه اذ من لبنه
ميرة او فحل او غيره
ولد عمتها فحرمت
بمنزلة ابوه
ايه بنسبه وهر من لبنه
يعلم ان ذلك من لبنه
الكل كما ان يبيع
بمنزلة ولد
فانما هو من لبنه
منه

رضاعه محققا ماد

كما قد حكم به جدى المحقق الامام رضيه الله تعالى عنه لانها بالارضاع صار شام ولد من
الرضاع وام ولد اخيه من النسب لا تحرم الام الولد ولا ام ولد الاخ وذلك مشيئة **مسئلة**
اذا ارضعت من زوجها او عنه او حاله او حاله فخر بها عليه بن بمبا بان سلت بيا
فانها نصير امره او عنه او حاله او حاله **مسئلة** اذا ارضعت ولد ولد زوج
صار شام ما رضاء عنه لحافه وام الحافه من النسب محرمه فكذلك امه من الرضاع **مسئلة**
اولاد الفحل لاد ورضاعا هل يحرم على ولد الرضيع نطفه الروايات بالخير والطوبى
على النطفه به معظم الاحكام به ابه الشيخ وابن ادريس بسببه صاحب الجامع السيد
ابن هرة الحلبى صاحب القبة والخبر والعلامة وابنه فخر المدينين شيخنا الشهيد
استحقه جدى النعمان في شرح النوادر واحد عليه في رسالته الرضاعية وهو الخ
لا يمكن عنه فلا يحل ان ينكح ابو الرضيع في اولاد صاحب اللبن من النسب من الرضاع **مسئلة**
قال المقداد في التنقيح ذكر الشيخ في النهاية والخلاف وعلبه ابناعه ولم يمنع في خلافا
رمسند روايه على بن مهزيار ولكن قد وقع في كلام بعضهم ذكر خلاف فيه ونبه جده
في شرح النوادر في رساله الى الشيخ في المبوط والذي يبين من المبوطان ذلك من
الاخبار العامة لامن احوال الخاصة فانه اورد في ذلك من التورث فقاء بان مذهب
اصحابنا في ذلك كله الخبر وهل هذا لعمدتهم العلامة كلاما لم يثبت قال في الخبر اذا
حصل الرضاع بشرايطه انشئت الحرمة من جهة الرضيع الى المرضعة والفحل ومنها ابه
فاما من جهة الامها فانما يعلق به خاصه وبفسله دون من هو في طيفه كاخوته واخواته
او اعم منه كامهاته وجداته واخواله وخالاته وابائه واحباده او اعمامه وعماله ويكون
الحكم بينه هو في طيفه او اعمى حكم من لم يحصل معه رضاع فيجوز للفحل نكاح اخى الرضيع و
نكاح امهاته وجداته وان كان للولد اخ هل له نكاح المرضعة ونكاح امهاتها واخواتها
كذا ذكر في المبوط ثم قال وروى اصحابنا ان جميع اولاد المرضعة وجميع اولاد الفحل محرمون
على هذا الرضيع وعلى ابه وجميع اخوته واخواته وانهم صاروا بمنزلة الاخوة وخالف
جميع النعمان في ذلك قال واما الحرمة المنشئة من جهة امهاته فانها تختلف بكل واحد

لعمدته و
ابنه و
ابن
ابنه

حكم اولاد الفحل
مع ولد الرضيع

فروقات عموم المتزلة

٢٧

منها من كان من نسبه ماد اولادها ومن كان من طيفها من اخوتها واخواتها ومن كان
منها من ابائها وامهاتها منها وجب له انك تنكحها من النسب فكل ما جرم من ذلك
من النسب محرم عليه **مسئلة** من الرضيع نسبا الى اولاد ابه او امه الذين
هم يرضعون هذا اللبن ان ينكحوا في اخوته ورضاعا من اولاد الفحل واولاد المرضعة من النسب
او من الرضاع قال الشيخ في الخلاف اذا حصل الرضاع المحرم لم يحل للفحل نكاح اخى هذا
المولود الرضيع بلينه ولا لاحد من اولاده من غير المرضعة ومنها لان اخوته واخواته
صانوا بمنزلة اولاده وقال في النهاية وكذلك يحرم جميع اخوة الرضيع على هذا البعل و
جميع اولاده من جهة الولادة والرضاع ونحو ذلك المبوط وهو المنقول عنه في الخبر وعلبه
التلف واليه ذهب الاكثر وقد رتب ان السنين من المذهب الصحيح من الاخبار وانه
لا يجازعه في منهاج الرسول عليهم السلام قال في المختلف قال ابن ادريس قول شيخنا
الله في ذلك خبر واضح واي تحريم حصل بين اخى هذا المولود الرضيع وبين اولاد الفحل
ولبت هي لغتهم لانهم ولا من ابهم والنبي صلى الله عليه واله وسلم جعل النسب اصلا
للمرضاع في التحريم فقال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وفي النسب لا يحرم على الانسا
اخى اخيه التي لامه ولا من ابه ثم امر بالتامل والملاحظة وقول ابن ادريس هذا
لا باس به فان النظر في نفسه لكنه لا يجامع ما قاله اولاد في المسئلة السابقة التي حكمها
بغير اتمام الولد واخوته الرضاع كما حرمانه النسب قد عرفت هناك ان التحريم ليس من
جهة النسب بل من جهة الصاهر ثم ان الامه عليهم السلام حكوا بالتحريم في الرضاع وان
العله وقد قال ابو جعفر الثاني عليه السلام لو كن عشر امهات ما حل لك منهن شيء
كن في موضع بنائك وكذا ماد واما يوتوب بن نوح في الجمع قال كتب على بن شبيب الى ابي الحسن عليه
السلام امرأة ارضعت بصرى لى هل يجوز في ذلك لان ولدها صاروا بمنزلة ولدها وهذا
التعليل يعطى صبر واولادها اخوة اولادك فتشترى الحرمة ونحو ذلك من التواريخ
هذا كلام الخلف ونحو نقول الذي به النكران ابن ادريس رحمه الله تعالى في قول من
هنا على الشيخ حيث ذكر الجواز فانها نقله عنه في المبوط المسئلة السابقة وحكمها على

حكمه في النسب
مع ولد الرضيع

رضاعته محتو د ابا

بالجبر مع ان السلك في استلكن من سبيل واحد وفي المسئلة الشافعية اوضح وليس في كلامه ما يدل على ان انا ذاهب منها الى المتزوج وقد انزل الشيخ هاتر كلامه في الاصول حاكم الجواز وما اوردته على نفسه وما اجاب به عنه ليس الا ما قاله من ان الشافعية في كتبهم ولذلك ذكر ذلك بلفظه قالوا وحكام بغير انهم والفاخرهم وايضا قد عرفت ان حجة في غير الرضاع لبث خارجة عن جهة القرب بل هي احد ضربين هما وارجحة اليها ثم ان الروايات المحكية في هذا الحل انقروا صرح من ان يتجمل في المحرم منها الوبوع للوجود عن حكمها في الوقت في هذه المسئلة بما لا يصح له قبل الامتنان اليه بوجه في الجمل

نسبة العول بالجواز في هذه الصورة الى ابن اديس رحمه الله تعالى كما قد عرفت عنه المتأخرين بما لا يري له مستحقا في كلامه اصلا واما استعماله للحرمة بقوله واتي بغيره حصل بين اخوت هذا المولود الرضيع وبين اولاد الفاضل فجاوبه ان الخلل حيث انه صار ابا المولود الرضيع بسبب الرضاع كان هو ابا القريب بالنسبة اليه في منزله واحد واولاد الفاضل واولاد ابيه القريب جميعا اخوة واخوانه من جهة الاب من المعلوم ان اخوت المولود من جهة الاب محترمة على ابيه من جهة ابيه فهذا ستر الحكم بالحرمة هناك فليفت

ضابط وفصل من حيث تراخي وعرف طم الخيق وارجح حرمة المصاهرة الى حرمة النكاح فانه لبيل مبين واما الاخرون فمن لم يملك منهم باهل القدر العصية ومن لم يملك باحد منهم صلوات الله عليهم لم يجعل التحريم بالمصاهرة مستحبا لغرض الحرمة بالرضاع راسا والممكنون بهم صلوات الله وسلامه عليهم لم يجعل التحريم بالمصاهرة من قبيل اصحابنا واصحاب الحديث منهم وضوا الله عنهم فانا لنوهم الاقدمون لم يفرقوا في استلجاب حرمة الرضا عنه من القرب وبين خصوصيات افراد المصاهرة فاذن الفرق هناك على ما قد استحدثه يوم من المتأخرين احدث قول مجدد وحين اجتمع كبر

قال السلامة في التحريم في المطلب الثالث في احكام الرضاع الفاضل بغيره من المصاهرة في الرضاع ما يحرم منه في القرب فمن تزوج امرأة لها من الرضاع او بنت حرمها عليه مؤبدا ولو كان لها اخ من الرضاع حرم جميعا لا عبنا ولو كانت لها بنت اخ او بنت اخ

قد عرفت في غير هذه المسئلة انما هو ابا القريب بالنسبة اليه في منزله واحد واولاد الفاضل واولاد ابيه القريب جميعا اخوة واخوانه من جهة الاب من المعلوم ان اخوت المولود من جهة الاب محترمة على ابيه من جهة ابيه فهذا ستر الحكم بالحرمة هناك فليفت

بيان ان القرب بين المصاهرة والرضاع لا يجمع

حرمات عموم المنزلة

حرمات حبان لمر من العت او ائالة والا فلا غيرهم لو نكح الاب من الرضاع او الابن امرأة حرم على الاخر نكاحها ولو كانا بامراة حرم على امها من الرضاع ان فلان بالظن في القرب لولا ان جدام حرم عليه اتمه واخيه وبنته من الرضاع كالقرب بالجملة حكم ان صانع حكم في التحريم سواء قلت ومما قاله وارضه بفتح تحريم امر الرضعة وامامها من القرب من الرضا على لد هات من الرضا عنه وسبقه عليك في مؤلفنا لقال انشاء الله العزيز العليم وفي المواصلة قال ولا تحرم الرضعة على اب الرضيع ولا على اخيه وعمره واولاد الفاضل واولاد الرضا واولاد زوجته الرضعة واولاد الرضا على اب الرضيع على راي اولاد هذا الاب الذين لم يرضعوا من هذا اللبن النكاح في اولاد الرضعة واولاد فاضل واولاد الرضا على راي ثم مرة اخرى قال ويجعل فواحد التحريم بالمصاهرة فلا يرضع النكاح في اولاد الرضا اللبن وان يخرج بامر الرضعة نكاحا وبأخت وجته من الرضا وان ينكح الاخ من الرضا اطاحته نكاحا وبالعكر والحرمه التي انتشرت من الرضعة الى الرضعة ونكاحا بمسوقاته صار كابر القرب فها هو الذي انتشرت منها اليه موثقة عليه وعلى نسبه دون من هو في طبقه من اخوته واخوانه او اهل من كآبانه وامهاته فلا يرضع نكاح امر الرضعة واخيه وجده ثم مرة ثالثة في فرع ذكرها قال الحاد بعشر حرمة الرضا عن نشر المحرمات بالمصاهرة فليس للرجل نكاح حلالا بانه من الرضا ولا حلالا لابنائه منه ولا امهات نسائه ولا بناته من منتهن هذه الاحكام مدافعة كقبحه ومناقضة صريحة اعند دعنا شيخنا البارغ الشهيد قدس الله تعالى عن القدرية القدرية بانه رجع اخيرا عما حكى به او لا قال جدي الحق اهل الله تعالى قدس في الشرح في الواثق المعنوية الى شيخنا الشهيدان هذا رجع عما سلك من قوله ويجعل فواحد التحريم بالمصاهرة ونحن نقول الرجوع عن الفتوى في مثل هذا الكلام الغريب من النظر ومثل هذا المسألة القبيحة من الكلام بعيد جدا بل القبح انما هو في الجواز في شيء من هذه المواضع بل رامن احوال عقد التحريم في لولا الرواية التي هي على ما على بيان ما قد عرفت واوردته في المختلف واما ما افضاه فنرجع الى التحريم في سبيل التوفيق ان خلافا المصاهرة اذا حدثت تظهرها بالرضاع لا اوجب تحريما فان سبقت النكاح لم

حرمات حبان لمر من العت او ائالة والا فلا غيرهم لو نكح الاب من الرضاع او الابن امرأة حرم على الاخر نكاحها ولو كانا بامراة حرم على امها من الرضاع ان فلان بالظن في القرب لولا ان جدام حرم عليه اتمه واخيه وبنته من الرضاع كالقرب بالجملة حكم ان صانع حكم في التحريم سواء قلت ومما قاله وارضه بفتح تحريم امر الرضعة وامامها من القرب من الرضا على لد هات من الرضا عنه وسبقه عليك في مؤلفنا لقال انشاء الله العزيز العليم وفي المواصلة قال ولا تحرم الرضعة على اب الرضيع ولا على اخيه وعمره واولاد الفاضل واولاد الرضا واولاد زوجته الرضعة واولاد الرضا على اب الرضيع على راي اولاد هذا الاب الذين لم يرضعوا من هذا اللبن النكاح في اولاد الرضعة واولاد فاضل واولاد الرضا على راي ثم مرة اخرى قال ويجعل فواحد التحريم بالمصاهرة فلا يرضع النكاح في اولاد الرضا اللبن وان يخرج بامر الرضعة نكاحا وبأخت وجته من الرضا وان ينكح الاخ من الرضا اطاحته نكاحا وبالعكر والحرمه التي انتشرت من الرضعة الى الرضعة ونكاحا بمسوقاته صار كابر القرب فها هو الذي انتشرت منها اليه موثقة عليه وعلى نسبه دون من هو في طبقه من اخوته واخوانه او اهل من كآبانه وامهاته فلا يرضع نكاح امر الرضعة واخيه وجده ثم مرة ثالثة في فرع ذكرها قال الحاد بعشر حرمة الرضا عن نشر المحرمات بالمصاهرة فليس للرجل نكاح حلالا بانه من الرضا ولا حلالا لابنائه منه ولا امهات نسائه ولا بناته من منتهن هذه الاحكام مدافعة كقبحه ومناقضة صريحة اعند دعنا شيخنا البارغ الشهيد قدس الله تعالى عن القدرية القدرية بانه رجع اخيرا عما حكى به او لا قال جدي الحق اهل الله تعالى قدس في الشرح في الواثق المعنوية الى شيخنا الشهيدان هذا رجع عما سلك من قوله ويجعل فواحد التحريم بالمصاهرة ونحن نقول الرجوع عن الفتوى في مثل هذا الكلام الغريب من النظر ومثل هذا المسألة القبيحة من الكلام بعيد جدا بل القبح انما هو في الجواز في شيء من هذه المواضع بل رامن احوال عقد التحريم في لولا الرواية التي هي على ما على بيان ما قد عرفت واوردته في المختلف واما ما افضاه فنرجع الى التحريم في سبيل التوفيق ان خلافا المصاهرة اذا حدثت تظهرها بالرضاع لا اوجب تحريما فان سبقت النكاح لم

بيان ان القرب بين المصاهرة والرضاع لا يجمع

رضا عته مخو داما

وان لحسنه لم يقطع له الاصل وللانصاف انما الموجبه للحريم علامه المصاهر والن
 التي لا تكون ناسبه عن الرضاع بل عن النكاح التبع فقد انصرح لك ان ما عليه نواطوا
 الادله ونظام بن الروايات ليس بمتاكد والاصل والاشهاب ما اضعف عليها بعد فوض
 القوم الاستنباط الثالث وفيها ضوابط ومنازل ضابط من
 الذافات عند الاصحاب ان انتشار حرمة الرضاع في الطبقات الرضاعية بشرطية لها
 صاحب اللبن بل العلم في المذكور فداد من فيه الاجماع وفيها آفة الغاية واما في الاملا
 ابو علي الطبرسي صاحب التفسير رحمه الله تعالى من الخاصة بسقطون هذا الشرط ويجوز
 بالخير عند كمال انصاف طه ما سواء في ذلك كان استقام انصاف من لبن فحل واحد
 من لبن فحلين فعلى الذابح المهور بعينه في الحريم بين الرضيع والرضعة كون نصاب العبد
 المحرم جميعا من لبن فداوية ما اذا اختلف فحل في النصاب لم يفتن حرمة الرضاع رأسا
 في الحريم بين موضعين فمما عدا ان يكون الرضاع كل منهما جميع النصاب المتعبر من
 ذلك الفحل الواحد فاذ اختلف اللبن من جهة اختلاف فحلين بالنسبة الى الرضيعين
 وحده الفحل بعينه في استقام النصاب لكل منهما لم يكن يفتن الحر بينهما وليس ينبغي
 راسا بل انما تكون حرمة الرضاع حاصلة بين كل مرتضع ومرضعة او بين كل مرتضعة
 فحل واحد على قول امير الاسام الطبرسي لا يبرأ غاد الفحل في ثوب من الوضعتين اصلا بل يكفي
 اتحاد الرضعة وان تعدد الفحل كما كان يكفي اتحاد الفحل وان تعددت الرضعة قال بعض
 المتأخرين في شرح اللعة وفي شرح الشرايع وهذا القول مجزوء في غاية القوة وجوه الاعم
 الادله ولا يصح مخرج من اهل البيت عليهم السلام بخلافه وهي مخصوصة لما دل بهومه
 على اتحاد الرضاع والسبب في حكمة الحريم قال واستند اصحابنا في الشهور الى خبرين ضعيفين
 السند جارية وضما - اندر عليه حببا الفحل وهو رواية محمد بن عبد الحميد ان قال قال
 الرضا عليه السلام ما يوجد اصحاب الحديث فلك عمارا لنا باطن موثق وليس بعين في
 الحديث بين ابواب الجارة انا لا نطمح على عمارا لنا باطن يكونه فظما لانه وان كان كذلك فهو
 ثمة في الفحل نطمح عليه فيه وقال الحق بن محمد بن ابي الحسن رضي الله تعالى عنه في

من الشيوخ صاحب
 من الامم

شروط اتحاد اللبن

المسائل المتقدمة السكون وان كان ما بينهما فهو من ثبات الروايات وقال شيخنا ابو جعفر
 الله في مواضع من كتبه ان الامامة بحسبته على العمل بآية التكوين وعمار ومن ثمة ما
 الثقات ولم يمدح بالمذهب الرواية مع ان ائمة ائمة وكث جبا عتيا مملق من
 المستند الى نقله على ان ما رواه الكشي فيه ان ابا الحسن عليه السلام قال ان استوبه
 من ربي فوجهه لي بدل على حجة ايمانه من جملة عنى ما ذكرناه في صون المسائل ثم ان
 اعتبار اتحاد الفحل كما هو المشهور في الاخبار من غير طريق عارضا جبهة ابي اوتوب عن
 ابن مسكان عن الحلبي وحمزة مالك بن عطية وحمزة صفوان بن يحيى وحمزة البرزنجي عن محمد بن
 بن ابي نضر فدا سلفنا ذكرها ومنها حمزة عبد الله بن سنان واما الشيخ في كتابه قال
 سلك ابا عبد الله عليه السلام عن لبن الفحل فقال هو ما ارضعت امرئيات من لبنك ولبن
 ولدك لدمارة اخرى فهو حرام ومنها حمزة صفوان بن يحيى ستوردها من ذي قبل
 انشاء الله تعالى في نصاب الرضعات المحرمات وفيها فلك فارضعت امي جارية يلقونها
 يعني ابا الحسن عليه السلام هي اخذت من الرضعات فلك فحل لاخ لي من لبنك لرضعتهما
 اتي لبنه قال فحل واحد فلك نعم هو اخي وحي قال اللبن للفحل صار ابوك اباها وامتك
 امها الا ان رواية ابن ابي مخنف الثالثة عن محمد بن عبد الحميد ان مصرحة بالغير طه
 بالحريم من قبل الامهات ايضا وان لم يكن الفحل احدا وبما باول ثاويلها بالحل
 شئت الكراهة وثاكد استنباط الجنب جمع بين الاخبار المتنافضة ولا يجدان يقال
 لعل مغزاها انه مما استنبط الامومة الرضاعة من ثمة النصاب المحرم من لبن فحل
 حرم على الغلام المرتضع جميع بانها سواء عليهن اكن من النسب من الرضاع واكر من هذا
 من هذا الفحل من فحل اخر فلفقه فاذن ما هو الاشهر قوم سبيلا وامتن ليلان جمعة
 اسانيد الاخبار والمختصة واما قول الطبرسي فاحوط في الدين اطيب للنسب واصون للنسب
 قال الشيخ في الاستبصار بعد ذكر رواية ابن ابي مخنف فوجه في هذا الخبران فحله على
 ان الرضاع من قبل الام يجر من نسب ابها من جهة الولادة وانما لم يجر من نسب ابها
 بالرضاع للاخبار التي قد منها ها ولو خلتنا وظاهر قوله عليه السلام يجر من الرضاع ما

في صحيحه
 في صحيحه

رضاعه مخوقا ماد

من النسب لكنا نعرف ايضا الا اننا خصنا ذلك بما قد ساذكره من الاخبار وما عده بان
 حل هو به ثم قال فاما ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن النوفلي عن علي بن
 ابي طالب عن بكير بن الجراح عن ابي الحسن عليه السلام قال لا يجر من الرضاع الا اللبن
 الذي يرضع منه فالوجه في هذا الخبر انه لا يبعدى الى من ينسب من الامم من جهة الرضاع
 لان من يكون كذلك انما ينسب الى بطن اخر وما يخص بطنها ولادة فانه يجره ويحمل ان يكون
 ذلك خرج من تحت الثقب لان في المنها من يقول ان الحرير لا يبعدى المرضع فاما ما
 رواه محمد بن احمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن صفوان عن علي بن اسمعيل الدمشقي عن رجل
 من اهل الشام عن عبد الله ابان الزيات عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سئل عن رجل
 تزوج ابنته عمه وندارضته ام ولد جد هل يجره على الغلام ام لا قال لا فهذا خبر
 مرسل وما هذا حكمه لا يجر من به على الاخبار المستند في القضية الطرف ولو سلم لكنا
 نحول الى انه اذا كانا ام ولد فندارضته بغير لبن جرت او تكون ارضته رضاعا لا
 يجره ولو كان رضاعا تاما لكان قد صار حما ان كان اللبن من قبل الاب ان كان الجدر من
 قبل الام فليس هناك وجه يقتضي التحريم قلت اما وجه الحمل فلا وجه باس به واما كون
 الخبر منطوقا مرسل فلا يجر من ذلك الوجه في هذا المقام لان مناطه ان يجره واما سببه
 مجرى المسابيد لاجتماع العصاية على نصيب ما يقع عنه وكذلك القول في مناط صفوان
 مرسله فالصحيح في حكمه القبح في العمل به نعم القبح معتمد على الصحيح في ابواب الشرايع عندنا
مسئل اولاد الرضعة رضاعا لا ولادة فجزم حرمة على المرضع اذا لم يكن ارضاعهم
 بالنسب المعبر من لبن الفحل الذي يرضع منه هذا المرضع على الذابح المشهور واما على حكم
 اعتبار اتحاد الفحل في حكم التحريم كما هو قول الطبرسي وهو الاحوط والآخرى بالعمل به فجميع
 اولاد الرضعة ولادة ورضاعا ولادة لا رضاعا ورضاعا لا ولادة من لبن فحل واحد او
 من لبنين فحل متعدده سوا سببه الاقدام في حكم التحريم كجميع اولاد الفحل كذلك من مرأه
 واحد او من نسائه شق قال شيخنا البارح المحقق الشهيد لانه يكون بينهم مع اتحاد الرضعة
 علامه الاخر من جهة الام وان بعد الفحل وهي محرمة الشاكر اذا كانت بالنسب الرضاع

عنه

حكم المرضع من
 اولاد الرضعة
 من لبنين

فروع عامه اخصه الكلب

منه ما جرم من النسب **مسئل** اولاد الرضعة رضاعا لا ولادة فجزم حرمة على المرضع اذا لم يكن ارضاعهم
 بالنسب المعبر من لبن الفحل الذي يرضع منه هذا المرضع على الذابح المشهور واما على حكم
 اعتبار اتحاد الفحل في حكم التحريم كما هو قول الطبرسي وهو الاحوط والآخرى بالعمل به فجميع
 اولاد الرضعة ولادة ورضاعا ولادة لا رضاعا ورضاعا لا ولادة من لبن فحل واحد او
 من لبنين فحل متعدده سوا سببه الاقدام في حكم التحريم كجميع اولاد الفحل كذلك من مرأه
 واحد او من نسائه شق قال شيخنا البارح المحقق الشهيد لانه يكون بينهم مع اتحاد الرضعة
 علامه الاخر من جهة الام وان بعد الفحل وهي محرمة الشاكر اذا كانت بالنسب الرضاع

حكم المرضع من
 اولاد الرضعة
 من لبنين

كان فحلها غير قبل التي ارضعت من غلام فاختلعت الرضعة فلا بأس بذلك صحة ابن مك
والحلوى لم يوردها رضوع الله تعالى عنهما في الاحتجاج على اعتبار اتحاد الفحل قال سئل لما عبد
عليه السلام عن رجل يرضع من امرأة وهو غلام اجعل له ان يزوج لختها لامتها من الرضا
قال ان كانت المرثلة رضعت من امرأة واحدة من لبن احد فلا يجل معافان كانت المرثتان
رضعتا من امرأة واحدة من لبن فحلين فلا بأس بذلك وبالجمله كل ما ورد في اعتبار اتحاد الفحل من
النصوص المختصة لاصل النص العام انما يدل على اشتراط وحد الفحل في الاخوة الرضاعية الشريفة
للغير مبيح يفتي حين من امرأة واحدة لا على اتحاد الفحل في رضاع المرضع من مرضعة من الرضا
سلام من مرضعها بل ان ذلك امر لا يكاد يخلو عنه والنصوص ما هيته الحكم بخلافه والشرع احيانا
وحد الفحل هناك ان الاصل في الحرمان بالرضاع هو الحرمان بالنسبة والنسبة يكون اخذ الفحل
او اخذ اجنه لا يحرم عليه اذا كانت النسبة مختلفة من جهة الام ومن جهة الاب فذلك مبرر
في تحريم الرضاع هكذا اختلاف الفحل كالاختلاف النسبة اذا انفك الرضاع بمنزلة الاب في
النسبة للاموته والمجردة لا يسمع فيها ذلك بل انما في النسبة ملاك التحريم على الاطلاق
فذلك في الرضاع وسواء في ذلك اقلنا بقول الطبرسي بكل بيتنا الامر على القول بالذات
فان تحريم او المرضعة من الرضاع على المرضع لا انفراج له عن قول الطبرسي ولا ابنته
له على صدها اعتبار اتحاد الفحل بل هو من جزئيات ما عليه النصوص الاجماع فاما اخذ المرث
من الرضا عة بارضاها من امرأة واحدة اجنبية فعلى قول الطبرسي يحرم ايضا على المرضع
مطلقا وعلى الذابغ المشهور اذا كان ارضاعها من تلك المرثة الواحدة من لبن واحد
لا اذا كان ارضاعها وارضاها هذا المرضع من لبن فحل واحد وكذلك الكلام في عمه
المرضعة وخالتها من الرضا عة والاتفق المرضعة يحرم عليها ابومرضعها من الرضا عة
وكذلك اخومرضعها من الرضاع اي المرضع من لبن ايها الرضا عة على ما هو الاثر وال
الذي ارضعته امها الرضا عة على قول الطبرسي وكذلك عم مرضعها وخالتها من الرضا عة
ثم ان هناك قاعدة اخرى من جهة تكرار الفرعة سبكتف لك حكمها في حكم غير
زوجته الاب الرضا عة من الرضاع ولكنها انما تجري في شرحه الرضا عة الى من يحرم

ورضا عة من مرضعها

بالعصاة ولا الى من يحرم بالنسبة بالظهير بالنسبة فوي واشد من التحريم بالمصاهرة
وان كان السبب ايضا علاقة النسب فكذا حق الامر في هذه المسئلة فان عاتة الام
من جنسها ذاهلة **مسألة** كما يحرم على الرجل امرؤ وجنه من النسب فكذا لك تحريم
عليه امها من الرضاع وكذلك لختها نسبا ورضا عة او كما يحرم على المرأة ابوزوجها او ابنة
من النسب فكذا لك يحرم عليها ابوزوجها او ابنة من الرضاع ولما يبرر في ذلك ان
اما اذا ارضع ولد رجل من امرأة اجنبية رضا عة او محترما فان الاجنبية المرضعة تعتبر
بمنزلة الزوجة لو ولد المرضع كما ولد من النسب امها بمنزلة امرؤ وجنه واخوها بمنزلة
لخت الزوجة والاخ من الرضاع امه من النسب بمنزلة بنت الزوجة والاخ من الرضا
عه من النسب بمنزلة زوجة الاب كذلك القول في امر المرضع من النسب هي زوجة
بالنكاح او ما في حكمه بالاضافة الى اولاد صاحب اللبن كذا اخيه بالاضافة اليهم والى
ايهم فحل هذه العلاقات الثلاثة حصولها من حصول الرضاع فتخرج استار حكم التحريم
الذي يلزم من قاعدة مدها واوددها حتى الحق التحريم في شرح القواعد في رساله
الرضا عة وبعده على ذلك بعض علماء المتأخرين في شرح الشرايع عند الحكم بالتحريم في
امثال هذه الصور ويستجاب التحريم في ذلك كله هو الذي يقتضيه الاصول والقوانين
والنصوص الادلة اما القاعدة فهي المرفق بين علاقة المصاهرة الحاصلة من النكاح وبين
علاقة المصاهرة الناشئة عن الرضاع من دون نكاح وكذلك بين الرضاع المتأخر عن
المصاهرة الحاصلة بالنكاح وبين الرضاع المتأخر على المصاهرة الناشئة عنه لا يحتاج
بان الاولى مناط تعدية الحرمة بالرضاع كما في حلائل الابناء الرضا عة على الاباء ونحوها
الاباء الرضا عة على الابناء دون الناشئة كما في هذه القصور واما الحق الذي هو
مقارن مد البيل النصوص الناطقة وقوانين الادلة الناهضة فهو ان هذا الفرق بين
حدواه ضيق مقتضاه وان كل من يصير بالرضاع بمنزلة محرم بالنسب يجب نفسه
بحسب المصاهرة فهو محكوم عليه بالتحريم قال في المدققين في الابتناء وجه التحريم
الرواية المقدمة وتعليل التحريم بقول اخي الابن منزلة اولاده فنزل اثم منزلة

مسألة الرضا عة
حكم الرضا عة
والنكاح
والنكاح
والنكاح
والنكاح

لما في مرضعة مرضع ولما قيل
بمنزلة الابن العدة
في مرضعة مرضع
منه مرضع
وهو مرضع

لعل الرضا عة في مرضع الله
التي هي بنت فحلها مصاهرة
بالنسبة الى والده من غير نكاح
فرضعته من ماله لا من غيره
لأنه مرضع مرضع الله
هو الله من غير نكاح
فحلها مرضع

لما في مرضع مرضع
لما في مرضع مرضع
لما في مرضع مرضع

رضاعية مخنوقا ماد

رضاعية مخنوقا ماد
 ولما نزلت الآية من الرضاة والاختلاف في ذلك كلام سلاوي عبد البر
 من الرضاة المدخل بها فان لم يكن مدخولا بها فلا جناح حلال الابناء والجمع بين
 الامرين في عند واحد وكما ان كانتا مملوكين ثم عم الحكم الكلي بقول رسول فقال و
 لا يجوز بالنسب مخنوقا من الرضاة **مسئل** لا ينجح ابو الرضاة في اولاد صاحب اللبن
 ولادة ولا في اولاد رضاة ولا في اولاد زوجته لموضع ولادة لا ينجح لك في حكم ولد ينص
 عليه في صريحه وفيه من الغيرة في ذلك كله الشيخ وابن ادریس والحق ابو القاسم بن عبد الجبار
 بن جابر بن عبد الله لا ينجح بل كان يكون عليه الاجماع واستحقه جدي الحق في شرح
 الفرائد وجهه في الرسالة قال وكذلك عمر على الفحل اولاد ابى الرضاة ولادة ورضاعا
 الفحل بين بنات الفحل بالنسبة الى ولد الرضاة واثبات الرضاة بالنسبة الى الفحل نظرا
 الى الصلة المذكورة في التقوى قال بعض شهاداء المشايخ بنى في شرح الشرايع الحق اولاد
 من حيث هم اخوة لا يجرمون بالنسب مطلقا وانما يجرمون من حيث البق وهي متفنية
 هناك المصنف جزم بالخير في هذه المسئلة بنسبة الشيخ وابن ادریس لورود نص
 صحيح دالة على الخير بذلك قالان يحتمل ان الصبرون بمنزلة في النسب
 الحكم بالخير في الرضاة على ما نطق به النصوص لا يخفى بنسب او كساح على الحقيقة ثم
 على قول الطبري في الرضاة على ما نطق به النصوص لا يخفى بنسب او كساح على الحقيقة ثم
 رضاة اخذ الفحل واختلف من خبره في **مسئل** كل من فجر بامرأة فقد حرمت
 عليه امر المجزوب بها من الرضاة وكذلك بنتها من الرضاة ولا مانع لاستنكار ذلك
 لما في الصحيح من طريق الكافي ورواه الشيخ في كتابه في الصحيح من طريق الحكم من العلان
 وبن عن محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سئل عن امرأة فجر بامرأة ابنتها
 امها من الرضاة او ابنتها قال لا وكذلك في الصحيح من طريق عبد الله بن زيد عن محمد
 بن مسلم عن ابن جعفر عليه السلام في رجل فجر بامرأة ابنتها من الرضاة او ابنتها
 قال لا قال الشيخ رضوان الله تعالى عليه في الاستبصار مذموم ذلك من جهة الرضاة

في كتابه من الرضاة
 في كتابه من الرضاة
 في كتابه من الرضاة

في كتابه من الرضاة
 في كتابه من الرضاة

في المسائل الرضاة

فادان من النسب فهو ولي بالخير فقال شيخنا الشهيد في شرح الإرشاد وفاقا لغير
 المدققين في الابتناء لان النسب اصل للرضاة ويمنع بثبوت صفة للفرع من حيث
 الفرع مع عدم ثبوتها للاصل فاذا انما الممنوع بها من النسب كذلك بنتها من النسب
 كما هما من الرضاة وبنتها من الرضاة في الغريم متبدا على الزان وهو قول الشيخ في
 ما ركبه واليه ذهب القاضي ابن البراج وفي الدين ابو الصلاح والسيد بن وهب
 وعاد الدين ابن حزم والعلامة في المختلف وفواه ولد السيد في الابتناء
 شيخنا الشهيد في شرح الإرشاد واستحقه جدي الحق في شرح الفرائد لعدم قوله
 جل وعز وأمهات نسبا فذكر ورأى في كتابه في جوارحه من نسبا فذكر الذي دخله
 اذا الاضافة محضه الصدق بملازمة ما وملازمة ما وليجوز منصوص من حازم عن
 ابن عبد الله الصادق عليه السلام في رجل كان بينه وبين امرأة فجور هل يجوز
 بزواج ابنتها فقال اذا كان قبله او شبهه ما قبلتزوج ابنتها وان كان جماع فلا يزوج
 ابنتها ولا يزوجها وفي معناه ما يجهه صفوان بن يحيى عن جابر بن القاسم الغالب
 قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن رجل باشر امرأة ومثل غيرها انه لم ينفذ اليها
 ثم تزوج ابنتها فقال اذا لم يكن افضى الى الام فلا بأس ان كان افضى اليها فلا يزوج
 ابنتها وقال الصدوق والعميد والتبلي المرفوع سلاوي ابن ادریس والحق بن جهم
 الدين بن سعيد في بعض كسبه بعدم الخير فحل امر الموطونة بالزنا او بنتها للزنا
 بعد موآ في ذلك اكان الزنا سائبا ام لا حاصلا ينجح بقوله سبحانه فانكروا ما طاب
 لكم من النكاح ورد عليهم بالحمل على طيب الحلال الاباحة لا يوجب التهمم الجوانبة
 فالغنى ما يبع لانا استنود بقوله احل لكم ما وراء ذلكم واوجب بان مانع منه في منع
 داخل في النصوص على خبره من قبل ويصححه محمد بن زيد عن هاشم بن المشي قال كنت
 عند ابي عبد الله عليه السلام فقال له رجل فجر بامرأة رجل اعطاه ابنتها قال نعم
 الحرام لا يفسد الحلال ورواه علي بن الحسين بن باط عن رواه عن زرارة قال قلت
 لابن جعفر عليه السلام رجل فجر بامرأة هل يجوز ان يزوج ابنتها قال ما حرما

في كتابه من الرضاة
 في كتابه من الرضاة
 في كتابه من الرضاة

رضاعتہ مخموم اماد

حلالا فظا والجواب بالحمل على الفور لا لاحق لا ما بعته والسابق كما قاله في التهذيب
والاستنباط وبطلان ذلك ما في الصحيح عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم عن احمد
عليهما السلام انه سئل عن الرجل يغير المرأة ابنه زوج ابنتها قال لا ولكن ان كانت عند
امرأة ثم يغيرها او ابنتها او اختها لم يحرم عليه امرأته ان الحرام لا يبعد الحلال في الصحيح
عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل تزوج جارية فدخل بها
ثم ابلى بها فغيرها ثم اعزم عليه امرأته فقال لا انه لا يحرم الحلال المحرام وفي الصحيح عن
ابن ابي عمير عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام انه قال في رجل زنا بامرأة او بابنتها او
باختها فقال لا يحرم ذلك عليه امرأته ثم قال ما حرم حرام قط حلالا او من طريق الشيخ في
الصحيح عن محمد بن الفضيل هو محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار الجبلي عن اصحاب الكا
عليه السلام عن ابي الصباح الكاظم عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا فخر الرجل بالمرأة
ثم دخل بها ابنتها اصلا ابدا وان كان قد تزوج بابنتها قبل ذلك ولم يدخل بها فقد بطل
تزوجها وان هو تزوج بابنتها ثم دخل بها ثم فخرها بها بعد ما دخل بابنتها فليس بمسند
فخرها بابنتها نكاح ابنتها اذا هو دخل بها وهو قوله لا يبعد الحرام الحلال اذا كان
هكذا وفي معناها من طريق الكاظم عن ابن ابي بان عن زرارة قال سئل ابا جعفر عليه السلام
عن رجل زنا بامرأته او باختها فقال لا يحرم ذلك امرأته ان الحرام لا يبعد الحلال ولا
يحرمه قلتم قال في شرح الارشاد وقال جماعة من الاصحاب ينشر في بنتي العمة
والخاله اذا اذن بالامتناع لرواية ابي ايوب عن محمد بن مسلم قال سئل ابا عبد الله
عليه السلام عن رجل قال من خالته في شبابه ثم ارتدع ابنه زوج ابنتها فقال لا فقال انه
لم يكن افصى اليها انما كان شيء دون شيء فقال لا يبعد ولا صدق الاكرامة وان اذ
توفيت منه بعد الاجماع عليه والمصنف في المختلف ينفه في التوفيت وجزء ينشر انما
في ما تقدم قلت تغفل في الخائف كلا ابن اديس ثم قال وهذا يشترع بعد جرمه بالخبر
ويؤنه فيه ولا يابى بالتوفيت في هذه المسئلة فان عود قوله تعالى واكمل لكم ما وراة
ذلك بعضه في الاباحة واما الخبر فيسند ما رواه ابي ايوب عن الصادق عليه السلام

قد كنت قد كتبت في هذا الموضوع
في بعض النسخة من محمد بن فضيل
الفرج و...
أحمد بن...
صاحب
ارضا
محمد بن أحمد الخفيس - در
محمد بن القاسم الفضل
خليفة

فروقات النجرب والرضا

قال سئل محمد بن مسلم وانا جالس عن رجل قال من خاله وهو شاب ثم اردت ان يخرج منها
قال لا قال له لو يكن افعل اليها انما كان شيئا من ذلك قال كذب لسأوري ما الذي رواه
في هذه المسئلة فظروا هذه الرواية في الكافي وغيره صحيح ومن طريق الكافي ايضا عن ابن محبوب
عن هشام بن الربيع عن يزيد الكاسي قال ان رجلا من اصحابنا تزوج امرأة فقال في احتبان
سئلا باعده الله عليه السلام ونقول له ان رجلا من اصحابنا تزوج امرأة تدعى انة
كان بلاعبا معها وبناتها من غير ان يكون افعل اليها قال فسئلا باعده الله عليه السلام فقال
لي كذب منزه فليغار فلما قال فحبت من نكحي فاخبرت الرجل بما يقول باعده الله عليه
سئلا باعده الله ما دفع ذلك عن نفسه وحل سئلها وهذا ايضا طريقه صحيح على ما هو المشين
من امر يزيد الكاسي لدى الضطلع الثمرة في معرفة الرجال والطبقات وحسن عند كل من
لهم به فلا يحجز من العيب الى العمل بما يقتضيه واما ابن ادريس فتأمله على شاكلا
اخرى فانه قد علم انه ليس يعمل باخبار الاحاد وان كان كبيرا ما ينقض ما يقبه
في نكاحه ابواب الاسناد لال هذا مع ما صح من الاخبار المتضافرة بالخبر في الخبر
بما على الاطلاق اجنبية كانت الخبر بها او عداؤه حاله فالقطع بالخبر هناك مطلقا
والوقوف فيه هنا واما من جنات ذلك مع تأكيد الامر في ما بخصوصه العمدة والحوالة
شيء عجيب ومثل العلامة وبالجمل اني نقول من استكمل بضماد رجه الاستنباط لا
يسمع الرد في هذه المسئلة قال السيد المرتضى رضي الله تعالى عنه في الانصاف
وما انفردت الامامية به القول بان من ذني بعثه او حاله حرمت عليه بناتها
على التأبيد وابو حنيفة يوافق في ذلك ويذهب الى انه اذا ذني بامرأة حرمت
عليه امهات بناتها وحرمت امرته على ابيه وابنه وهو ايضا قول الثوري في الاوراعي و
خالعيا في الضعفاء كلام في ذلك ولم يحرموا بالزنا الاموال البتة ولينا كل شيء
احيئنا به في غير المرتبة على التأبيد اذا كانت ذات بعل على من ذني ويمكن ان
يسئل على ذلك بقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء ولقطة النكاح تنفع
على الوطى والمعد ما فاته تعالى قال ولا تعتدوا على من عند ابيه اباؤكم ولا

قل
الطهارة في قلب
كفتم ليت كسوف كنه
كنا وكننا في كل وقت
ايقظوا بهما سمع كن في كل
وهر وضع موضع قرب
من الكوفة قبل ما يذبح
بن جابر
ذكر حرف
المزج
ع

فان ائزنا بالعلم بحسن وعلم
 وانفع من نسخ وعلم العرب
 ونظائره الامر برب العلم
 عتقة بامر الله في الرقة
 جذات البحر وفي العقد
 في العدة وفي الام
 مع العلم او الرق
 ان ذلك
 رجب لغير الرقة
 فان من رقة من رقة من الرقة
 او رقة من رقة من رقة من رقة
 لهم فحسبوا العدة ان لم يولد لهم
 لهذا زيادة اسباب الرقة
 التقرن فان الرقة ان
 يكون لها رقة
 في رقة
 رقة

کامیابان بفرمان بفرمان
ظن افرازم و ما به
هو اوجنه و کجی
مشهد

الموطوءة

حرمه القزنبه
القزنبه

قد شئت اني اكون من اهل الجنة
استبان نوره الجليل
انتهى به من نوره
فخره
و...

الصين ابراهيم بن محمد بن
مشرافه عنه ولا يقع
بالبحر والجزر والحدود
الاسم المختص بالحدود
شتم بصيل الاجماع وطريقه
ويكده الا يتم به الى الجيد
ومن يزرع في القصبه
من جرد الامم
والجسم

[illegible]

1921

[illegible]

عبد المطلب بن عبد الله بن جعفر
الحسيني

100

ابنائه كلت مثل الغامة في كتاب الحج قال لما نادوا ابو عبد الله في الموضع عن الصادق عليه السلام وفي طريقه سهل بن باد فكانه يقول على ان الشيخ رحمه الله ذكر في كتاب الرجال في اصحاب في جعفر الجواد عليه السلام فقال سهل بن باد الاروى يكنى ابا سعيد من اهل الكوفة واسكن من المخرج القدي بل ثم ذكره في اصحاب ابي الحسن الثالث عليه السلام فوثقه قال سهل بن باد الاروى يكنى ابا سعيد ثم ذكره في ابي الحسن الثاني عليه السلام وفي بعض ارباب التهذيب الاستبصار وفي الخلاصة اورد في من المخرجين وقال اختلف قول الشيخ الطوسي رحمه الله فيه فقال في موضع انه ثقة وقال في موضع اخر انه ضعيف قال النجاشي انه ضعيف في الحديث غير معتمد به وبالحمله الموحدة في تصحيح الرجل ثم قال في المختلف واجمع الآخرون بالاصل بقوله تعالى فانكروا ما طاب لكم من النكاح وهذا مقتضى وبناروا محمد بن منصور الكوفي قال سئل الرضا عليه السلام عن الغلام يربى بجاربه لا يملكها ولم يدرك اجل لبيه ان يشرب بها ويمتها قال لا يحرم الحرام المحلل لا يحرم الاصل بعد له منه عند وجود المعارض الالهية عبرة الى على المطلوب لما تقدم من ان المراد بجا ببيع وحلل لا معلق الشهوة والزنا بعد سلامة سندها من الطامع لا يدل على المطلوب ايضا فان البحث لا يستلزم الجماع قال ابن اديس الاستدلال بقوله تعالى ولا تشكروا ما لكم اياها انكم تكفرون بعبادته لا لانه لا خلاف انه اذا كان في الكفاية عرفان وشكرت كان المحرم لغيره الشرع دون عرفه الله ولا خلاف ان النكاح في عرفه الشرع هو العقد حقيقته وهو الطارى على عرفه الله وكان النكاح له والوطء الحرام لا يخلو عليه في عرفه الشرع اسم النكاح بغير خلاف قال شيخنا ابو جعفر في كتاب العدة ان النكاح اسم للوطء حقيقته ويجازى في العدة لانه موصل اليه وان كان بعينه الشرع فذا خسر بالعقد كلفه الصلوة وغيرها فذا عرفته انه فذا خسر بعينه الشرع بالعقد وايضا قوله تعالى من قبل ان تمتوهن مسمى العقد كما يحقره وقول الرسول عليه السلام لا يحرم الحرام المحلل لا يدل على صحة ما قلناه واخبرناه وهذا الكلام في غاية السقوط اما نسبة الاستدلال بالاية الى الضعف فجهل منه بموافقة الالفاظ فان كون النكاح مستعملا في عرفه الشرع في العقد

هذا الحديث
في التهذيب
في اصحاب
في جعفر
في جعفر
في جعفر

بناء في الحقيقة الاصلية ولا الاستعمال الشرعي منها وقد بينا دروده في الوطن شرعا في قوله تعالى فانكروا وقوله تعالى فلا تخل له من بيتك حتى ينكح زوجا غيره واما قوله الوطن شرعا لا يخلو عليه في عرفه الشرع اسم النكاح وادعاء الاجماع عليه خطأ ولهذا من النكاح المحرم ومحلله شرع ومورد العدة مشترك بين الاسماء وصناديق عليها والافلية لا مقام امتا له اذ مقتضى العدة انضباط شخص او مميزات متغيرة الى طبيعة كلية بحيث تكون تلك الطبيعة مع ذلك الميزة والمختص نوعا او صفات او شخصا معارفا للمركب من معانيه مع تلك الكتب الصومية وقوله تعالى من قبل ان تمتوهن يقول بموجبها فانما بينا استعمال النكاح في العقد شرعا اما حقيقة شرعية او مجازا واما استدلاله بقوله عليه السلام لا يحرم الحرام المحلل فغير دال على مطلوبه فان المحلل حقيقة هو النكاح بما رفع عنه المخرج الخاص بالزنا بما قبل العقد لا بالزنا لئلا يفسد حلالا لاحدهما وانما محل العقد وعن بقوله انها لو كانت حلالا لم يربى بها لغيره **مسألة** قال السيد المرتضى في الانصاف وما انفرد الامامية به ان من تلوط بغلام قاوت لم يخل له امر الغلام ولا اخيه ولا بنته ابدا وحكى عن الاوزاعي وابن حنبل ان من تلوط بغلام يحرم عليه تزويج بنته له والطريقة في هذه المسئلة كالطريقة فيما تقدمها من المسائل وعن بقوله لا فرق في الحرمة على الموت بين امر المفعول به وبنته واخيه من النكاح وامه وبنته واخيه من الرضا فافترق بين حرمة بالرضاع حيث الحرمة بالنكاح واستكمال العلامة فيه في التواحد من حيث عن نظر ظاهر ولحقا صابا صلا ولقد اصابت في الحرمة حيث افق بالتحريم مطلقا من غير فرق ومستند الحكم في الاصل بعد اجماع الطائفة نظائر الاخبار ونظائر الروايات من معادن العلم والحكمة واهل بيت المقدس العصمة صلوات الله وسليمانه على ارحمهم اجناسا فلما حجة ابن ابي عمير من بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل يعبث بغلام قال اذا ادب حرمة عليه ابنته واخيه ومنها حجة ابن ابي عمير من بعض اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ياتي اخا امراته فقال اذا ادبته فقد حرمت عليه المرأة ومنها حديث حماد بن عثمان عن طريق الكا في حرمة عليه السلام في معناه قال بعض شيوخنا

في النكاح
في النكاح
في النكاح

في شرح الشرايع وفي رواية ابراهيم بن عسر عنه عليه السلام يحرم الامراض ابراهيم
عنه يثبت العقد على الاجماع او الاختار المجوز بالشهر قلت ابراهيم بن عسر الثاني ثمة
مقبول الرواية وتضمنها حديث الحسين بن عبد الله الغضائري باه خبر فادح في قبول
روايته وصحة حديثه مع ما تقدم قال القاضي انه شيخ من اصحابنا ثقة وجزء ذلك على
ما تقدم وصفناه في معلقنا على الخلاصة ومنها من طريق الكافي عن موسى بن سعدان
عن بعض جاله قال كنت عبد الله بن عبد الله السلام قائما رجلا فقال له جعلت فداك
ما ترى في شأني كانا مضطجعين ولدت لهذا غلام وللآخر جارية ان تزوج ابن هذا ابنة
هذا قال فقال نعم سبحان الله لم يجعل فقال انه كان صم يخاله فقال وان كان فلا بأس
قال فقال انه كان يميل به قال فامر من بوجه ثم اجابه وهو مستفز بدراعه فقال
ان كان الذي كان منه دون الايقاب فلا بأس ان يتزوج وان كان قد اوفى فلا
يجل له ان يتزوج **فروع** الاول الصبي والرجل في الفصول ستان في الحكم فولا واسدا
واما في الفاعل المومئ فالصغير ايضا كالكبير على الاقوى واستشكله العلامة في الفوا
نظرا الى خروجه عن حكم التكليف وليس بشئ لكونه يعلو الحكم بذلك من الاحكام
الوضعية كالغنائم السبب من الانثى وكا وجوب الطهارة والمنع من الصلاة المسببا
عن الاحداث الموجبة لذلك فمما يحرم ابتاع العقد بالخطاب لتكليفه قبل البلوغ
فتعلق بالولي الثاني هل البت كما لم يرد في كون الايقاب به سببا للتحريم استشكله العلامة
ايضا والقطع بالتحريم احوط واقر في وجوب العسل لان حرمة البت كحرمة الخبي بل
اكثر لانها في نفسه بقاء المندس مصيرها الى الدار الآخرة الثالث لو ملك امه ثم
لاط باجنها فادبه قبل وطئها حرمت وان خرجت عن ملكه ثم عادت اليه اما لو عقد على
حره ثم اوفى خاها قبل الوطئ او بعد فولا يحرم عليه بذلك فانها ثم تزوجها بعد
اخر مسانفت او لم يبارئها اصلا الرابع ينعى التحريم على الفاعل المومئ الى حدات
المفعول وان بعدن لابل كن ام لا تصدق الامر على كل واحد منهم وهذا الحكم
كانه منقوعا عليه بين الاصحاب لسأعرف فيه مخالفا وكذا القول في نبات اولاده

سواء في الحكم نبات الذكور ونبات الاناث لوقوع اسم البت عليهم جميعا ما ثبت الاختلاف
بعدى الحكم النبات لان اسم الاخت لا يقع عليها مجال من الاحوال فيسمى العمل بحكم الاصل
عن المعارض الخامس حد الايقاب المعبر في ترتيب التحريم عليه هنا هو ادخال الحشفة بكاملها
او بجزء منها بخلاف ما يترتب عليه وجوب العسل وكذا الايقاب الحد فانه ليس الايقاب
الحشفة بتمامها وقد نص على ذلك ابن ادريس وجزءه وكذا الدخول بالمرئ قبل او دبرا انما
يختص بتعقيبها او التعقيب بقدرها في مفعول الشكس لا يحرم على المفعول به ام لا
ولا يثبت ولا اخته عند علمائنا اجمع لقوله عز من قائل **واحل لكم ما وراء ذلكم**
وللاصل مع انتقال المعارض يحكم من احد من فقهاء العامة انه يحرم على الغلام
اللايط به ونبته التابع لادب خنثى مشكل ذكر او اؤميه في دبره ذكر قال في الفوا
قالا قرب عدم التحريم وفواه في الايضاح نظرا الى ان السبب الموجب للتحريم الايقاب
ذكورة المومئ اذا كان جزء السبب غير معلوم المختص بمرج العمل بالا باحة الاصلية و
دليل التحريم الاخذ بالاحتياط وكون ذلك جارا باجرا شيئا الزوجه بالاجنبية الذي
هو مناط الحكم بغيرها واستنباطه ان الحرام يغلب الحلال عند المعارض من هناك ما
قد انعمت الاتفاق على ان الخنثى المشكل يحرم عليه النظر الى الرجال والنساء جميعا وعلى
الرجال والنساء جميعا النظر اليه قال جدي المحقق اعلى الله مقامه في الشرح وفيه ضعف
لان الاحتياط لا يجب المصير اليه والفرق بين هذا وبين استنباط الحرمة بالاجنبية وجوب
من يقطع بغيره بكاحه هناك بخلاف ما نحن فيه واخبرته لحرمان الحلال دائرة مع غنق الحر
والاقراب ما قرنه المصنف قلت الاحتياط فيها باحتياطه يتقوى جانب احد الدليلين
المعارضين بمدارك الاحكام ويعبر عنه بالاحتياط السابق على الحكم ويجب على المجتهد
المصير اليه في الاستنباط اذا تفاوض عند دليل الطرفين فيما بين الدليلين فمضا على
بخالفه ليس هو من او يعبر عنه بالاحتياط اللائق ولا يصار اليه بل يعزل النظر عن اعتبار
في الاستدلال ولا يسوغ للمجتهد ان يعمل به اذا خالف مقتضونه بل انما العمل به وظهوره
في اختيار احد المجتهدين المتأخرين في العلم والورع اذا اختلفا في مسألة فهذا ضابط

في حكم خنثى المشكل
فاعلا ومنقوعا

فخصبة اصولها بها يدفع ما يظن من التدافع بين اقاويل المستفيين حيث انهم في
مراضع الاستدلال فان بسندون الى الاحكام وانه يقولون الاحكام بما لا يمتد
اليه والفرق بين مانع في تحريمه وبين الاشياء بالاجنية خبر مسين التيسيل اذ من
يقطع تحريمها عن الاجنية محتمل الخلق هناك لاملومه كما ما يقطع باسجابه تحريم
الام والبنات والاخت اعني الذكورية هنا وكذلك القول في خاليته الحرام فانها دائرة
مع محقق الحرام في نفسه على البت فيما يحتمل العمل على الاحمال فهنا كذلك فالخبر مع
الذكورية محقق في نفسه والخبر المشكل يحتمل الامر على سبيل واحد والاصل معبر
عن العمل في امثال ذلك على ان كون الاصل فيه الاثنية والاباحة ليس يعبر بالجملة الا
بل الاقوى عندى فيه التحريم ثم ان لبخنا البارع الشهيد هناك في حواشيه بحسن الولى
انه ينبغي الجزم بتحريم الام والبنات اذا كان مفعولا لان التحريم فيها لازم على تقدير ذكورية
وانوشه فيكون الاشكال في الاخت لا خبر على القول بنسب الزنا قال عبدى الشارح التحريم
مدرضا عليه ان موضع البحث في هذا الوضع انما هو الايجاب الذى هو اعم من ادخال
الحشفه بنماها او بشئ منها فما اوردوه خبرا واددوه نعم ينبغي ان يفصل في هذا المقام بان
نضيف الحشفه في دبر الخنى ينقض تحريم الام والبنات عند من المحرمه بالزنا وبدونه
الاقرب عدم التحريم **الثانى** ان الاشكال هنا خبرا واددوا صلا سواه كان فاعلا او
مفعولا لان البحث اتمام مع بقاء الاشياء او مع زواله فان كان فاعلا منع الاشياء تحريم
عليه جميع بان ادم ومجره على جالهم لاشراط التزويج بمحقق الذكورة والاثنية و
مع الوضع اظهر لانه ان كان فاعلا وظهرنا الذكورة بمحقق الحكم بالتحريم والاعتراف عند
وان كان مفعولا منع الذكورة بنبش التحريم على الفاعل بدونها بخلاف في الاخت فلا يأتى
الاشكال هنا اصلا الا على تقدير الحكم بجواز تزويج الخنى المشكل قال دى الارث في
قولهم اذا كان وجا او زوجة اشعار بجوازه قال عبدى في الشرح واقا عليه لادب ان
المصنف لا يريد بما ذكره ما اذا وضع الحال بل حيث يكون الاشياء خاصلا ولا يرد
عليه ما اوردوه اذا كان مفعولا لان محريم امه واخته وبناته على تقدير عدم احوال

ضابطه اصولیه فی العمل بالأصل و مآب

الحكمة محتمل طرأ الى ان الحنث ما خذ فيه باحوط الامر بهذا بحكمه يحجر به النظر الى
الرجال والنساء وعليه النظر الى الرجال والنساء وهذا وان كان محتملا الا انه ضعيف
لان حمل النظر وما جرى مجراه ليس له اصل يمسك به بخلاف الحنث وابنته واخته فان
الاصل فيهن الحمل فلا يستقل عنه بمجرد الاحتمال نعم ما اوردته على تقدير كونه قاطعا وادركت
من البنين ان يحرم النظر الى الرجال والنساء على الرجال والنساء جميعا خلافا لآباء
الاصالة فحمل النظر القابل له اصل اصيل فوجد عنه فهو من الدليل القاطع
القول في حاشي غريمين ثم ان ربه ان ام الحنث وابنته واخته الاصل فيهن الحمل مع
مخاط وصف الخوثة ونحو الابواب فغير مسلم وان ربه اصالة حاشي مع عزل النظر عن
ذلك فغير محدد ضابطا صوليا ونحو ضابطا اعلن ان النيب بحكم الاصل
والاباحة الاصلية في ابواب هذه المسائل ونقارنها بعد ورود النصوص فهو من الأدلة
القائمة على عزله عن العمل والجهو عن مقتضاء سفت مائة ونحوها بط وعصام فمجدد
جدار منقذ ثم اعلن ان الاصل في اللغة ما يثنى عليه الي في الاصطلاح بطلان على
سنة الراجح يقال الاصل الجيفته وما لا يعدل عنه الا بثبوت حجة شرعية صار فيه
يقال الاصل في النافع العامة الخالية من وجوه الضرر الاباحة والاصل في العقود الوا
الصحته اي وقوعها على الجهد الجمعي ومقتضى الادلة يقال الاصل في احوال المسلمين اتمام
القبول والصحته والاصل في مطلق الماء حتى الماء الحاصل من ثوبان الثلج ومن انقلاب الماء
الي وماء البحر مثلا الطهورة بحسب اصل الخلفه والقانون الكل يقال لنا اصل وهو ان
العقل معتمد على النقل عند التعارض وان الاصل مقدم على الظاهر اذا تعارضوا والدليل يقال
الاصل في هذه المسئلة الكتاب السنة او الاجماع او سبيل العقل وهذه المسئلة الخمسة
انما يلحق فيها حال موضوع الحكم بحسب نفسه وفي حديثه سواء عليه اكان في بداية الامر
بدنه النظر ام في دوام الحق وسبلان الحصول ولا يعتبر في شيء منها حال الموضوع بحسب
البقاء والاستمرار والثبات والاستدامة والتسحب يقال مثلا في قصة ذي السدين
الحشر ان يمارض الاصل في الظاهر فيسر ان العجالة اعمار الظاهر في ذي السدين الاصل في ثبات

[illegible]

رضاعه مخودا ماد

مدني لقرارد من الحام غارضا وانا غم الاصحاب جوا الطاهر في موت الصبي المخرج
في الماء الغليل مع الاشياء غارضا لاصلا في ذهابه من الفصح والحيث الى العمل
هما معا وليس يلزم من ذلك اجماع الشافعيين كما لا يلزم من العمل بها انما اذا عرفت
وقوع العقد في الاحرام فانكر الزوج وحلف على عقد وقوعه فيه وهذا المعنى السادس
المطوط فيه حال الشيء بحسب ما هو عليه من الاستمرار والاستدامة ولذلك انما يصح العمل
باستصحاب الحكم اذا ما لم يتغير الموضوع في حد نفسه عن شانه الذي كان هو فيه وشاكلة
التي كان هو عليها فاما مع التغير من الشان المخلوق وطرق عارض في العطف الثانية هو مظنة بدل
الحكم فلا يصح استصحابه كما لا يصح استصحاب الحكم لسلامة الحاصلة نحو ما يصح المزاوج
الثانية الثانية العواء عند من الامراض الحادة والاورام الباطنة في الحب الغليظة و
البطون النماضة نظرا الى امكان مدافعة الطبيعة ومناومتها اباها ضابطا
يثبت كل مخور كزنا او لوط بترتيب عليه مجزئ بكاح قائما هو الذي يكون سابقا
على العقد ومنهم من يدرى اجماع الاصحاب على ان الزنا اللاحق بالعقد الصحيح لا يفسد
حرمته المصاهرة لان الحرام لا يفسد الحلال وقال في الجبر الزنا العاري لا يفسد حرمة فلو
زنا بام امرائه بعد العقد وابنتها اولاد باجنها وابنها او ابنتها لم يفسد حرمة امرائه عليه و
كذا لو زنا الاب بجارية الابن وبالعكس لم يفسد حرمة على ما لكها وقال الشيخ حرمة سواء زنا بها
قبل الوطى او بعد وقال الشيخ اذا زنا بجارية ابية قبل ان يطأها الاب حرمة على الاب والاب
وطأها وان كان قد وطئها بعد وعلى الاب عزم وليس بمعند وقال في الخلف لو سبق العقد
من الاب والابن على امرأة ثم زنا بها الاخر لم يفسد حرمة على العاقد سواء دخل العاقد قبل الزنا
من الاخر او لم يدخله مباله اكثر طائفا وشرط ابن الجعد في الاباحة الوطى فلو
عقد ولم يدخل فزنا الاخر حرمت على العاقد ابدا ولم يفسد حرمة وقال شيخنا الميرزا السيد
الشهيد في شرح الارشاد واعلم ان مراد اكثر الفاضلين بان الزنا يفسد حرمة مع سبعة لامع
تأخر ولو عن العقد وان الجعد حرمة من سبعة الاب والابن على احدهما ما لم يطأه زنا
عما من الضمان عليه السلام في رجله جارية فوطع عليها ابن ابنة قبل ان يطأها

ان
ممن نزل في الزنا
بغيره لغيره
كما ذكره في
عقد زنا
ودره الميرزا
الاستاذ في
ممن نزل في
في الزنا

في الزنا
في الزنا

في عقد نكاحه بالزنا اللاحق

المجدد والرجل يترك بالمرأة هل يجل لابنه ان يزوجها فان لا انما ذلك اذا تزوجها فوطئها
زنا ابنة لم يفسد حرمة لان الحرام لا يفسد الحلال وكذلك الجارية واجيب بضعف استدلال
والنكاح الجريم ما لم يفسد عقد فلت ضعف الاستدلال من جهة سهل بزيادة وقد سلطنا
ادخال العلامة اياه في الوثق اما ضعف الدلالة فلا وليعلم انه لا فرق هناك في الاحكام
بين الابن من النكاح الابن من الابن من الرضاغة وكذلك بين الام وابنت مثلا
النكاح الامر والنكاح من الرضاغة فكل محرم في باب المصاهرة بالنكاح الصحيح او بما يلحق به
من الزنا والشبهة والنظر في المس على احد من ذوي الانتساب من جهة النسب محرم على نظيره
الذي في منزله من جهة الرضاغة فحرمة الموطوءة بالعقد بدل المعنوية على اب الواطئ بل
العاقد بالرضاغة وان علا وابنه وان ذلك وكذلك الموطوءة بالزنا او بالشبهة ومحرم على
الواطي او الموطوءة من الرضاغة وان حلت وبناتها منها وان سقطت وعلى هذا التيسيل سابقا
الراب والطنقات ولا يرد ان هذه الحرمان محرومة بالمصاهرة لا بالنكاح فلا يملها موطوءا
الفضاء للنكاح ما قد استبان لك ان باب الجريم بالمصاهرة ايضا راجع الى باب الجريم بالنكاح
انما لم يدرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم محرم من الرضاغة ما يحرم من المصاهرة كقفا
منه عليه السلام بقوله الرضاغة لمحكمة النكاح وبقوله محرم من الرضاغة محرم من النكاح
لان الذي يحرم من المصاهرة راجع الى النكاح فالمصاهرة اللاحقة لذوي الانتساب
كالمصاهرة اللاحقة لامثالهم بحسب منزلة الحاصلة من جهة الرضاغة ثم ليكن من
العلوم المسنين ان كل رضاغة محرم لنكاح كما انه محرم ابتداء النكاح كذلك يطل استدلال
وبعد محرمه ويطلع استمراره **بمصر** كيف جعل في مذهب النظيم والوفيان يكون مقتضى
الاب من النكاح هو الوالد المهور الذي هو سبب ما يجوز بامتنان مجازية جسمانية بمجرده
العقد من دون الدخول محرمه على الابن بحسب الولادة المحبذة وكذلك معنوية
الاب من الرضاغة على الابن بحسب الرضاغة محرم نفس العقد من جهة حوله ولا تكون من
عليها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو الوالد المهور الذي هو سبب المجوزة
الابدية المحبذة الرضاغة بمجرده عند التزويج محرمه على الامه ولقد روى علماء الفقه

في الزنا
في الزنا

رضاعتہ مخموقہ اماماد

ومحمد في كنههم ورواها عن طريق أبي بصير المحدثين شيخنا الأكرم الأقدم أبي جعفر محمد بن
عقب بن إسحق الكليني رضي الله تعالى عنه في جامعه الكافي بسند الصحيح وهو علي بن
إبراهيم عن أبيه عن ابن أبي عمير عن عمر بن ذر عنه قال حدثني سعيد بن أبي عروبة عن قتادة
عن الحسن البصري أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تزوج امرأة من بني عامر بن
معهضة يقال لها سناء وكانت من أجل زناها فلما نظرنا إليها طابثه وخضعت لها
لثلاثا هذين علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمجالها فالتألمها لا يرى منك
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرمها فلما دخلت علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم لها فبكت فقال له فاذ بالله فانتفضت يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنها
فطأها وأخضعها باهاها وتزوج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امرأة من كند
بنيت أبي الجون فلما مات ابن أبي عمير بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن مارية ^{بن} ^{القطيعة}
فالت لو كانت بنتا مامنا لبنته فالحقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم باعها قبل أن
يدخل بها فلما مضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وولى الناس أبو بكر رثاه العلية
والكندية وقد خطبنا فاجتمع أبو بكر وعمر رضي الله عنهما ان شئنا الجاهل ان شئنا البائس
فاختارنا البائس فترجنا فخدم احدا من اجله من جن الاخر قال عمر بن ذر فحدث بهذا الحديث
زاره والفضل فزوجهما عن ابن جعفر عليه السلام انه قال ما نهي الله عز وجل عن شيء الا
وقد عصي منه حتى تعبدنكموا اذ واج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بعد وذكر
ها بين العامة قال أبو جعفر عليه السلام لو سلمت عن رجل تزوج امرأة فطأها قبل أن
يدخل بها اغل لابنه فقالوا لا فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعظم حرمة من
ابائهم قلت فمر بن ذر عنه روى ايضا هذا الحديث من زارة والفضل عن أبي جعفر عليه
السلام قال طبر بن أبي المعصوم ايضا صحيح وحال الاسناد من طريق الكافي ايضا من علي بن الحكم
عن موسى بن بكر عن زارة بن احمر عن أبي جعفر عليه السلام عن علي بن فضال في حديثه وهم
يسألون ان يزوجوا امهاتهم ان كانوا مؤمنين ان اذ واج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
في الحرمة مثل امهاتهم قلت موسى بن بكر الواسطي روى مدحه الكشي وقال القاسمي روى

محمد باقر بن محمد
ابو جعفر بن اسماعیل
بن علی بن احمد بن محمد
بن حسین بن علی بن ابی طالب

في كتب ابراهيم ابو عبد الله بن
الحسن وقاتل القبر وذا البر
الغنى بن عبد الله بن
عالم بن عبد الله بن
الحسن وقاتل القبر وذا البر

سختی

احكام موطوءة ابن للاب

من أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام وعن الرجال له كتاب برواية جماعة ولم يجل من أحد
غيره فيه أصلاً وكذلك الشيخ في التهذيب وأيضاً رواية ابن أبي عمير وصنف ابن أبي عمير عنه
ودوايتهما كتابه على ما في التهذيب وغيره من أحد لم يجل من أحد له كتاب برواية جماعة ولم يجل من أحد
من الرجال له كتاب برواية جماعة ولم يجل من أحد له كتاب برواية جماعة ولم يجل من أحد
أبي الحسن الكاظم عليه السلام ذكره وقال أصلاً كوفي وأخفى له كتاب روى عن أبي عبد الله
عليه السلام ونظر إلى ذلك أدخله العلامة في الخلاصة في قسم الخبرين والذي ينبغي
أن الرجل بمدوح ووقفه غير واضح فالطريق حسن **مسألة** إذا ملك الرجل جارية
وطمها ابنه من النيب ومن الرضا عنه من قبل أن يطمها هو حر وعلى الأب للمالك وطمها
موتها ولا يعمل له أن يترجى جها من بعد الموت أبداً فاما أن وطمها بعد وطى الأب نسباً
أو رضا عا فلا يجرم بذلك على الأب وطمها مادامت في ملكه ولا الزوج بها بعد خروجه
عن ملكه ذهب إليه الشيخ في النهاية وبه قال أبو علي بن الحسين والفاضل عليه السلام
البراج وقال الصدوق أبو جعفر بن أبيه في كتاب من لا يحضره فقيه وإن ذن رجل
بامرأة ابنه أو امرأة أبيه أو بجارية أبيه أو بجارية ابنه فإن ذلك لا يجرمها على زوجها
ولا يجرم الجارية على سيدها وإنما يجرم ذلك إذا كان منه بالجارية وهي حلال فلا يملك
تلك الجارية أبداً لآبائه ولا لابنه وقال ابن إدريس لا فرق بين أن يطمها الرجل جارية
الأب مثل وطى الأب وبعد في عقد الخبرين وتوقف العلامة هناك في المختلف **أخبرني**
برواية عمارة السابعة وإذا ثبت الخبرين بذلك فمن الابن لعده قاتل بالفرق فإن في
المختلف ورواية الشيخ ضعيفة السند لكن بعضها ما تقدم من الروايات الدالة على
الخبرين لو زنا الابن بامرأة الجد أو الأب المملوك وإن أمثال الإباحة لكن يظهر أن ما لو
إذا قد يملك من لا يباح له وطمها فذلك إذا كان مجرد المملوك خبر مؤثر في جعل المملوك
بمنزلة الحليلة الموطونة أو المعفودة فالوقوف في الخبرين لا مانع له مع فهو من النصوص
المتضافرة المتضافرة على أن الزنا السابق ينشر حرمة المصاهرة نعم الخبر الطائري لا يثبت

روحي الامام بن جابر

النكاح ولا يطل الا باحة للسفرة لما قد قدسنا من الاجتنار البصيرة من طرف الابصار
 الثلثة وهم المحذون الثلثة اسباخ الدين اعلام الذهب بن محبوب بن اسحق الكليني
 ابن علي بن بابويه النخعي ابن الحسن بن علي اللؤلؤي ضوان الله تعالى عليهم وفي مسانها
 من طرف ابن جعفر الصدوق في الفقيه محمد الحسن بن محبوب عن جده الله بن سنان قال قلت
 لابن عبد الله عليه السلام الرجل يصيب من اخيه امرأه حراما اجمرد في ذلك عليه امرأه
 ان الحرام لا يفسد الحلال والحلال يصلح به الحرام ورواه موسى بن بكر وقد فرغ من عملك ما
 يوضح حسن حاله عن زرارة بن اعين عن علي بن جعفر عليه السلام قال عن رجل كانت عنده
 فزنا بامته او ببناتها او باخواتها فقال ما حر حرام فط حلالا امرأته له حلال قال لا بأس اذا
 زنا رجل بامراته ان يتزوج بها بعد ضرب مثله ذلك مثل رجل سرق من ثمنه ثوبا ثم اشترى
 بعد هسلا من بخره العمد على البنت بخرها من النسب امقام الرضاة على الزوج
 العاقد ابداد دخل بها او لم يدخل بها ما في جانبها لا امر فلا عزم بينهما من النسب ومن الرضاة
 على العاقد اذا عجز العمد عن الدخول فلو فارقتها ولم يدخل بها كان له ان يتزوج بابنتها
 او باخواتها من النسب ومن الرضاة فذلك مذهب اكثر علماء الاسلام وذهب بن ابي
 عميل من اصحابنا والشافعي من خلفاء العامة في احد وجهي الى عقد الفرق بين جانبي الام
 البنت في اشراط الجبر بالدخول على ما يرى من ابن عباس في وقت لعلامة في المختلف فقال
 بعد الاحتياج من الطرفين بالجملة ففي هذه المسئلة من المؤمنين الا ان الزوج المحرم
 عملا بالاحتياط وينبغي الاكثر من الاصحاب حكا ان ما اتفق به الاكثر هو الذي عليه التعبد
 من غير خوف وسبب الجبر مسان وله عزم من فائل وامهات يتاؤكروا ربنا بكم اللذان
 في جبركم من نساكم اللذان في حلفكم من قان لكونوا د خلكم من فلا جناح عليكم اذ
 على المواين الادب اذا دخلها بعد خلعها بالربا كانت ابدانها كما اخافك بنات رسول
 الله صلى الله عليه واله وسلم من خديجة وان علقتها بامهات نساكم كانت بيا نساكم
 وليس يصح ان يبنى بالكلمة واحدة معيان مختلفان في خطاب واحد عند جهة الادباء
 ايضا يوجب جعلها بيا نساكم كونهما لا يمنهاا وعلقتها بالربا كونهما خالامن

ثمة في منجى النسب
 التي في ركن

منها الى الآخر على جميع محملاته الغريبة والبعيد لان الواجب الحمل على المعنى الحقيقي الذي
 بنياد الى الفهم عند الاطلاق والمعنود عليها فصولا من الطرفين معا ومن احدهما لاخذ
 من الفساق بالنسبة الى المعنوية ولا من وجانه ومنكوماته لما قلناه من ان الحاصل جزء العمد
 لا كله وان حكمنا بكون الاجازة كاشفة عن حصول العمد الصحيح الزك كاشفا عن عدمه فالحر
 عدمه بحسب بحسب الوافع موقوف على انكشاف الحال عندنا بالاجازة والرقه لكن قبل حصولها
 وبقيت الامر ينبغي ان يحكم بالتمنع من تزوج امر المعنود عليها واخواتها وبنتها لان العمد الولد
 بمريض ان ينكشف عنه ولزومه من الجانبين فان قيل كيف حرمن بمجرد الاحمال والاصل الا
 قلنا لما حصل عند وزودنا في سببته وعدمها على حد سواء وكان له امد تنظر انكشاف
 حاله لنا لم يجز الجور على نكاح من يترتب على هذا العمد حرمة نكاحه ولم يبق اصل الا
 كما كان لان حصول ما وقع اللبس في سببته ينقل عن حكم الاصل الذي كان وليس هذا باد
 من المعنود عليها عند ان لا شين وهذا الغير السابق منها فان امر المرأة حرام على كل منها الا
 وكذا العمد عاقد على امرأة والبنت المعنود عليها باخرى فان ام كل منهما حرام عليه وعلى
 ان بين هاتين والعمد فصولا فثبت ثبوت السبب التام النافذ عن حكم الاصل
 بخلاف الشارح فيه وكيف كان فالاحتياط الجبر وان كان الآخر لا يخلو من جهة ولا فرق في
 هذا بين كون العمد مفصولا من الطرفين او من احدهما من جانب الزوج والزوجة لان كل
 الاجازة كاشفة لا تفاوت فيه بين الامور الثلاثة فاذا حصل الرد انكشف لنا بطلان
 المعنودين فوضوح ولا لانه لا معاخرة بسببه فلا عزم واطلاق الفسخ في مثل ذلك مجاز لا
 وان حصلت الاجازة انكشف عنه ولزومه من حين وفوضه ويخرج على ذلك ان العمد
 لو كان عينا من اموال الزوج فنمت قبل الاجازة انكشف بالاجازة ان الفناء للزوجة وبما
 انه للزوج وهذا بخلافه الثاني واضح مسئلة كانه قد استبان لك مما اسلفناه ان في غير
 الجمع بين الاحتمين في نكاح او على بالملك لا فرق بين الاحتمين من النسب الاحتمين من الرضاة
 وذلك مما قد افقد عليه الاجماع وكذلك الفرق بين الحرمة اخنفا على زوجها سواء عليها كان
 زوجها له زوجة بالنكاح والمعاخرة ام زوجته لازمة من الرضاة لا فرق في حكم

بغير ان الحكم غير انما هو امر
 في كنف من امر عند كبر
 العلم ولا جازة او بغيره
 كاشفان عن من العمد
 فسد بحسب الواقع لان الزوج
 او قد بحسب الواقع موقوف
 على حصول العلم بالربا
 او الرد منه

في شرح القواعد في تحرير

في شرح القواعد في تحرير

الخير بين التيسير فهذا ايضا قد خضعت عليه الادلة ونظمت بما يقتضيه نص
 الاحاديث والعلامات في الواحد عدين جملة ما يحمل في باعد التحريم بالمصاهرة ان يزوج
 الرجل بام مرضعه ولد النسب يساوي باخت زوجته من الرضا عن فقال الشارح المحرم
 حكا المحض اعل الله درجة قبل عليه ان اخذ الزوجة حرام سواء كانت الاخيرة من النسب
 ام من الرضا عن بلا خلاف سباني عزميها في كلام المصنف في الفروع في خبر موضع فلما
 هذا جميع لكن الظاهر ان المصنف يريد بذلك ان الزوجة من الرضا عن لا تحرم اخواتها
 متعلقين بخلافه على انه مع الجور وحال من الزوجة او صفته لما لا انها حال وصفة
 من الاخوة وهذا صحيح ودرى ان العبرة على ان الضمير في زوجته يعود الى الفحل
 المعنى انه يجوز لابن الرضا عن ان يزوج اخا زوجته الفحل وهذا ايضا صحيح في نفسه الا
 انه بعيد عن العيان جدا لا يفهم منها بخال قلت لا يزوج في مطلق من الرضا عن في حبان
 المن بالزوجة كما افاده اعل الله درجة لا بالاخت وعمل العلامة ويحمل في بالبر على
 سبيل انه قواه بل انما يعني بذلك انه احال في لولا لالة الرضا عن العجبة عن
 اصحاب المعصية صلوات الله عليهم على خلافه كما قاله في المختلف في مسألة حبس الموضع
 واما ما اوردته نعم الله محمد من الحكم بصفة هذا الاحمال بقوله وهذا جميع فتفرع على
 ما قدمته من الفروع في استيجاب تعدية حكم التحريم بين علاقة المصاهرة الحاصلة
 بالنكاح وبين ما في حكمها وبمترادفها من العلاقة الناشئة عن الرضا عن من دون نكاح
 قلت بين الرضا عن المصاهرة الحاصلة بالنكاح وبين الرضا عن المتعد على المصاهرة
 الناشئة عنه لا ينكح قد اوضح ذلك الامر في ما قدمناه من القول الفصل وانما كان ذلك
 الفرض مما قد سلك سبيله النووي في الرافعي من الشافعية ثم سار عليه من بين العامة
 من اصحابنا والضرط المستقيم من نهج الالقول صلى الله عليه واله عليهم ما غيروا
 بفضل الله سبحانه ثم ان صاحب التبيين قال في ابن الجوزي لا يحرم الجمع بين الاخوة
 بالرضا عن بنكاح ولا ملك ولم ينفذ لغرضه على كلام من ذلك والوجود المحرم لا يطلق
 تعالى وان يجمعوا بين الاخوة والذي نقله العلامة وغيره عن ابن الجوزي هو الحكم

٥٩
 في المثل الشئ من جلد الرضا

بل قد شاع عند اصحاب مثل الاجماع على ذلك فمثل كلامه ينزل على احد الوجهين المتعلقين
 كلام الواحد وان كان في غاية البعد من عياره مع ان الرضا عن فيها بلغنا من مبالاة ابن الجوزي
 ما يدل على ذلك والله سبحانه اعلم في باله فيها مقال لمران صاحب التبيين في خبر
 العرفان نقل كلامه الكشاف عن خبره عليه بما اوردته النووي في الرافعي من الشافعية ومن افنا
 بها منهم كالبخاري وغيره قال قال الزنجري قالوا لعزيم الرضا عن كره من النسب لانه مسئلتين
 احدهما انه لا يجوز للرجل ان يزوج اخا له من النسب العلة وطه امته وهذا المعنى
 موجود في الرضا عن وثانيهما لا يجوز ان يزوج ام اخيه من النسب يجوز في الرضا عن لان المثل
 في النسب على الاما بها وهذا المعنى غير موجود في الرضا عن وكذا استثنى مسئلتان اخريان
 ام الحنفية وثانيهما جلت الولد فانما يحرم من النسب ون الرضا عن اما ام الحنفية فلا تنها
 بنكاحا وزوجه ابنته ولو ارضعت اجنبية ولد ولدك لم يحرم اما جلت الولد فانها امك
 او امك وجلت ولو ارضعت اجنبية ولدك كانت متعاقبة ولدك ولم يحرم عليك وفي
 هذه القول نظر لان الغرض من ادل على ان جهة الحرمة في النسب جهة الحرمة في الرضا عن ولها
 الوجه في هذه القول ليست جهات الحرمة في النسب فان جهة اخية الابن مثلا لا تغيب من
 جهات الحرمة بل المعبر فيها انما تكون اربية وانما تكونها بنسابة او جهة من هاتين الجهتين
 ويجوز ان كانت محرمة ونوعيه ان اخا لابن اذا كانت بنسابة فانها جهتان جهة الاخوة
 وجهة البنوة لك ولا شك في ثنائهما والفرق على الحرمة من جهة البنوة لا من جهة
 الاخوة لا في كذا اذا كانت ربيبة كان لها جهتان اخية لابن كونها ربيبة وجهة للفرق
 ليست الا كونها ربيبة على ان جهة الحرمة بحسب المصاهرة لا بحسب النسب فلا يجمع الا
 من جهة حرمة النسب هذا ما قاله وليس هو من يتابع فطرته وزدوع فطرته بل هو كذا هو
 علته الشافعية وهو في اصله من قاسم الكلام وما فط الفول وعليل النظر اما انه من اهل العلم
 فتدعى امامهم النووي في الرضا عن بعد استثناء هذه المسائل كذا استثنى جماعة من اصحابنا
 ولا حاجة الى استثناءها لانها ليست داخلية في الضابطه وكذلك قال الرازي في العزيز
 في الحرمة وشربه اذا ارضعت اجنبية اخا او فقلت فلا يحرم عليك وان حرمت ام الاخ

بكره ان يزوج بنته
 وان كان في بنه وطهرته
 كتابه الحديث

النساء في النسب تمام الام والاخت في النسب لانها اما ام او زوجة اب في الرضاع ليس كذلك واما اما فله فخر منها في النسب لانها اما بنتا او زوجة ابن في الرضاع ليس كذلك وكذلك اذا ارضعت اجنبية ولدك لم يحرمها منها وبنتها عليك وان كان محرماً جدياً والاخت في النسب ما حرمة جدي الولد في النسب لانها اما ام او ام زوجة وامر مريضه الولد ليس كذلك واما حرمة اخت الولد في النسب فلا تها بنتا وربيعة وفي الرضاع ليس كذلك ولا تحرم اخت الاخ في النسب لان الرضاع وصورته في النسب يكون ذلك اخ لا ولخت لا امرأته ان يتكهنوا في الرضاع ان رضعت امرأته ورضع صغيره اجنبية منك يجوز لاجل ذلك تكاثرها وقال فاضلهم المفسر البضاوي في تفسيره قال عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب استثناء اخت ابن الرجل واما اخته من الرضاع من هذا الاصل ليس كذلك فان حرمها في النسب لم يحرمها في الرضاع اما سقوطه وفناءه فمن جوي اربعة الاول ان الضر هو قوله صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لم يحرم من النسب له على جهة الحرمة اصله بل ينادى بمنطق مومه على ان كل ما يحرم من النسب فهو محرم من الرضاع سواء كان من جهة الحرمة وعله التحريم واسا فاذ كانت اما النافلة وام الاخ واخت الولد وام الام الولد من النسب محرمه كانت تلك من الرضاع محرمه ايضا بمقتضى عموم النطق مع عزل اللسان عن خصوصيات الجهات ما لم يكن هناك محض يكون صادراً عن جهة العموم من دون استزابة وارباب سنة الثان ان اما النافلة من جهة النسب اذا كانت بنتا كانت اما النافلة من جهة الرضاع في منزلة البنت لا عمالة فيشملها حكم التحريم يكون الرضاع لمحكمة النسب كذلك سبيل القول في سائر القوا الثالث ان الحرمة من سبيل علاوة المصاهرة ليس خارجة عن الحرمة من سبيل العلاقة النسب مباينة اباها كما قد سبق الى ارفاقه من قبل انما احدهم بها وراجعه اليها على ما قد ارباك وحققنا ان اجاديت اصل بيتا المقدس والصحة صلوات الله وسليمانه عليهم مصرحة بذلك فان تلك الصورة من جهة في هذا الاصل مبرومة فاذا تجتمعت احدا من اجها منه لم يكن له بد من هذا الاستثناء الرابع ان نصوص المعصومين من العشرة الطاهرة منهم احد القلبي

تأنيده

بها بالاطراف البقية والامساك بالعبرة ناضة على ان النصارى كالتب في عبادة المحرمية الى منزلة ذلك من الرضاع فلا يوجب الحجوم حكم التحريم هناك الا بتخصيص استثناء ثم ان الاستثناء في المسائل الاربعة المذكورة على ما ذهب اليه الشافعية ونقله صاحب لكتا وغيره صحيح عندنا ولا هو بمنطق على ما يقتضيه اصول مذهبنا قال عبد الحق الفخري ارحم الله درجته في سائر الرضاينة واما المسائل الثلاث التي اختلف فيها الاصحاب فالاولى جدي الرضاع بالنسبة الى صاحب اللبن هل يحل له ام لا ولان للاصحاب فرق بينه ام الموضوعة وجدانها بالنسبة الى اب الرضاع الثالث اخوات الرضاع لبناء او رضا عابطة اتحاد هل يحل له ام لا ولان ايضا الثالث اولاد صاحب اللبن لاداة ورضا عا وكذا اولاد الرضعة ولاداة وكذا رضا عام اتحاد الفحل بالنسبة الى اخي الرضاع هل يحل له ام لا ولان ايضا وقال في شرح القواعد قد اختلفت الاصحاب في ذلك في مسائل الاولى تحريم اولاد صاحب اللبن على اب الرضاع وتحريم اخي الرضاع على صاحب اللبن الثاني تحريم اخي الرضاع الذين لم يرضعوا من هذا اللبن على اولاد الفحل الثالث تحريم ام الرضعة على اب الرضاع وبجني مثله تحريم ام الرضاع على الفحل قلت لهذا درج نوراً في مفسره في هذه المسائل سبع مسائل الاولى حديث الرضاع بالنسبة الى صاحب اللبن الثاني ام الرضعة وجدانها بالنسبة الى اب الرضاع الذي صار من رضعة ولد وهي امه من جهة الرضا علة في منزلة زوجته التي هي ام ولد من جهة النسب الثالث اخوات الرضاع او رضا عام اتحاد الفحل بالنسبة الى صاحب اللبن الرابع اولاد صاحب اللبن مطلقا بالنسبة الى اب الرضاع الخامس اخوات الرضاع من جهة الام بالنسبة الى صاحب اللبن وان لم يرضع من لبنه السادس اخي الرضاع الذين لم يرضعوا من هذا اللبن بالنسبة الى اولاد الفحل السابع اولاد صاحب اللبن لاداة ورضا عا وكذا اولاد الرضعة ولاداة وكذا رضا عابطة اتحاد الفحل بالنسبة الى اخي الرضاع وقد اختلفت وانصرح بصيرتك بما اوضحناه من الحجج ان الحق القوي والحكم القوي في هذه الصور وفي امثال ذلك كله هو التحريم بل ان الاصل في الحكم بالحلالات هناك بين الاصحاب تمام هو كلام الاصحاب المبني

والتب في عبادة المحرمية الى منزلة ذلك من الرضاع

الطهر على الاب من خبثه الابن يثبت العكس من الخبث الاخرى بالاجماع المركب ما رواه ابن
 المذحبي لا يوجعون الثلثة رضوان الله تعالى عليهم كعبية عبد الله بن سنان عن ابي عبد
 الله عليه السلام في الرجل يكون عند الجارية يجردها وينظر الى جسدها ينظر شهوة ونظر
 منها على ما يجردها على غيره هل يخل لايه وان فعل ذلك ابن هل يخل لابنه قال اذا نظر
 نظر شهوة ونظر لانها الى ما يجردها على غيره لم يخل لابنه وان فعل ذلك الابن لم يخل لايه وصححه
 محمد بن اسمعيل بن زريع عن ابي الحسن عليه السلام قال سئله عن الرجل يكون له الجارية
 فيبذلها هل يخل لولده فقال بئس قولك ما ترك شيئا اذا قبلها بشهوة ثم قال ان
 منه ان جردتها فانظر اليها بشهوة حرمت على ابيه وابنه قلت اذا نظر الى جسدها فقال اذا
 نظر الى فرجها وجسدها بشهوة حرمت عليه وصححه محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام قال
 اذا جرد الرجل الجارية ووضع بين عليهما فلا يخل لابنه وصححه جميل بن زجاج عن طريق الكافي
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل ينظر الى الجارية يريد شرائها اخل لابنه قال نعم
 الا ان يكون نظره عودتها لا يخال مدلول الرواية الخبر بالجريد والنظر الى العورة او مد
 اليد على جسدها مجردة وذلك اخس من المدح لانا نقول اذا ذهب الى العرق فاذا ثبت الحكم
 في بعض الصور بالنسبة يثبت فيها على العموم بالاجماع المركب وصححه عبد الرحمن بن الحجاج
 وحسن بن الجهمي من طريق الصدوق في الغيبة سئلا ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل
 يكون له الجارية اخل لابنه قال ما لم يكن جناع او مباشرة كاجماع لا بأس رواية الصفا
 عن طريق الشيخ في الاستبصار عن محمد بن عيسى عن يونس عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 عن ادنى ما اذا غلبه الرجل بالمرأة لم يخل لايه ولا ابنه قال قلت في ذلك المباشرة ظاهرة او
 باطنة مما يشبه من المزج بين ذلك ما قاله الجاسقي في فامة محمد بن عيسى بن عبد الباقلي
 وثقة وجماله امره ونقل الكشي ان الفضل بن شاذان كان يثنى عليه ويقول ليس في امره
 مثله بين ان استثناء محمد بن الحسن بن الوليد اباه من رجال نواذر الحكمة وعدا اعتاده على
 ما يفرح هو برأيه عن يونس لا يوجب تضعيفه فالطهرين صحيح ولذلك ترى لعلامة في
 الشبه والتخالف كثيرا ما يستفح احاديث في مثلها محمد بن عيسى عن يونس ثم ان قول يونس

هذا من طريق الكافي في نهج
 انه سئله فقال ترك
 شيئا بمشاهدة ما
 سببوا منها
 او غيره

اي ابا عبد الله عليه السلام يباح ما في كتاب الرجال ان يونس بن عبد الرحمن روى جعفر بن محمد
 عليه السلام بين الصفا والمرفق وليرد عنه وانما روى عن الكاظم الرضا صلوات الله عليهما
 وما يشاء اعتناء الفتوى ان مجرد العبد على الزوجية ناسرا لحرمة على الابن اجماعا او تشبيها
 او اللبس والنظر بشهوة اخرى في قصد الوطى من ابناء القبيصة فلا ينشر الاخرى راجع واد
 اجمع المحللون مطلقا بالاصل ومجروا او ما ملكك انما تكروا وبنار واه البرق في الوثق عن
 بن عبيد بن عبد الصالح عليه السلام في رجل يبيع الجارية بيا شرها من غير جناع داخل
 خارج اخل لابنه او لايه قال لا بأس فزاد عليهم بان الاصل مذكور لثبوت من الضارفة
 العموم يخص لودود الشخص الوثق لا يباع من القبيصة على انه محمول انما على ان المراد البشارة
 وانس من غير شهوة حلا للطلق على المبدأ وعلى ان المردم انه يخل لابنه او لايه ملكها
 لا ولها جعابا بينها وبين معارفه القبيصة وبذلك الفاروق في الخبرين بين الابن الابن
 بوفراجات لابن يعقوب محمد بن مسلم المتقدم وفي معناه موثقة الحسن بن محمد بن
 عن الحسن بن هاشم وابن رباط عن صفوان عن محمد بن القاسم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال ادنى ما حرمة الوليد تكون عند الرجل على ان اذا سها او جردتها وادى عنه
 محمد بن هاد عن جده عن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يكون عند الجارية
 فبكت ففراها او جردتها لا يزد على ذلك قال لا يخل لابنه وعن داود الابرادي عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال سئله عن رجل اشترى جارية فبكتها قال يخل له ولابنه وقال ان جردتها
 فهي حرام على ابنه والجواب ان هذه الروايات انما تدل على الحرمة بذلك من احد الجانبين
 لا شبيه من الجانب الاخر اصلا والحرمة بذلك من الجانبين قد ثبت بنصوص من هذا مسئلة
 هل العيلة واللس والنظر بشهوة عمدا كالوطى في تحرمة انصاه في حق الابن الابن خطا
 انها تنشر الحرمة في حق الباشرا ايضا فخرم بنت ثعلبة او السلوسة او المنظون وانما من
 نسب كانت او من رضا على المنتمين بشهوة اذا كانت هي معقودا عليها وكذلك انما دان
 وبنتها وان سفلت من نسب او من مناع عليه اذا كانت هي مملوكة فيه للاصحاب فوالان
 الاول انها ناسرة الخمر مطلقا وهو قول ثلثة من المتقدمين قال ابو علي محمد بن احمد

الخبرين

المتقدمين

الذاه عندنا من الاصحاب واذا لم يكن لها جيل ولا هي في حد رجبتة فاشهور ان الزنا
 بها لا يجرمها على الفاعل مطلقا وان كانت من المشهورات بالزنا والسحاخ واساها ما قالوا
 من فجر امرأة وهي غير ذات البعل لم يكن له العتد عليها الا اذا ظهر منها التوبة والاملاص والى
 الشيخ في النهاية في نوبتها ان يدعوها الى ما كانا بفعلانه فلا يجنبه وبعده القاضي صاحب
 بن براج على ذلك والوجه على القول المشهور ما في الصحيح من الحلبي قال قال ابو عبد الله عليه السلام
 ايتار رجل فجر بامرأة حراما ثم بداله ان يزوجها حلالا فاذا اذكه سفاح واخره نكاح فسله
 كمثل الخلة اصابا لرجل من ثمرها ثم اشراها بعد فكانت له حلالا ايج المحرمون بمضرة
 ابن عبيد قال سئل عن رجل فجر بامرأة ثم اراد مبعان يزوجها فقال اذا ثبت حل له نكاحا
 قلت فكيف يعرف نوبتها قال يدعوها الى ما كانا عليه من الحرام فان شئت واستمرت
 وتبعها عرف نوبتها وبرها بنحوه ومن الساب على عن الصادق عليه السلام قال سئل عن
 الرجل اجعل له ان يزوج امرأة كان يفر بها فقال ان افس منها رندا فتم والافرادها على
 الحرام فان تابعته فهي عليه حرام وان ايت فليزجها فالعلامة في الخلف استحضرت
 اولاً ثم حلهما ما بها على الكراهة ولعله لم يرد بالضعف معناه المحقق بالاصطلاح بل ما
 هم الاضائة بالناس في الوثق ضعفا بالاضافة الى الصحيح من الوثق طريق خبر عمار واما
 مضرة ابن عبيد في صحة الطريق والضعف لاضافة فيها من جهة اضرار السؤال بالناس الى
 المصترحة مسئلة هل الوطء بالشبهة والمراد به كل وطئ يستدل عندنا وشراء ما
 لا يكون الوطئ عالما بنشأها او الى اشتباه والناس لطنة الموطنة زوجته او امه او ابنته
 جرم الحكم كوطئ امه مشتركة بينه وبين غيره فله حسابا باحتماله بذلك ملحق بالوطئ الصحيح
 اثار محرم المصاهرة فخرم على الوطئ امهات الموطنة بالشبهة ذنبا وذنبا عاوان علون
 بناها من الذنب من الرضا عاوان نزلن وعمرم موطنة الابن النشوا والرضا عاوان بالشبهة على
 الابن ان حلالا بالعكس على الابن ان زل امه فلا عزم من بذلك المشهور والذاهب اليه الاكثر
 والفاطع به المعظم الخافه بالوطئ الصحيح في مجرمه ما يجرمه الصحيح وادعى بعضهم انعقاد الاجماع
 عليه قال العلامة في التذكرة يعلق به الخبر بما جاءه العلقة بالوطئ الباس ثم حكى عن ابن

بشر بن
 النضر بن
 النضر بن
 النضر بن

النذر انه قال اجمع كل من يحفظ عنه العلم من علماء الامصار على ان الرجل اذا وطئ امرأه
 بنكاح فاسدا وشرا فاسدا فانها محرم على ابيه وابنه واحداه وولد ولبن وهذا من
 مالك والادواحي والودعي الشافعي واحمد واصحاب الرأي اصحاب القروم الامامية
 قال عبد الله المحقق الخزي في شرح النوادر وقاهره الخلاف في ذلك الا ان ابن ادريس منع الخ
 فيه وحكا المصنف في الخلاف وكذا اقره والاصح الخبر بطلت ونسبه المحققين الذين جزموا
 الى غيرهم الشيخ والخارون ابن ادريس الصحيح مندي ما هو الا شهره عليه الاكثر كما هو
 حكوه به قطع شيخنا الفائق الشهيد في اللعة الدمشية وغير المدققين في الايضاح
 لنا مع الكتاب ان الوطئ بالشبهة وهو محرم شرعا يلزمه معظم احكام الوطئ الصحيح من
 الذنب لزوم المهر واعتبار العقد وسقوط الحد فيكون يتحقق به ايضا محرم المصاهرة اذ هو
 احد معلولاته واحد ملزم بثبوت معلولها الاخر واما تخلف الحرمة في غير هذا فلا
 معلومة بكال حرمة الوطئ اذ هي اباحة وحل للنظر لان الموطنة بالشبهة لا يباح النظر اليها
 بذلك فكيف الى امها وبذلها وان مع الغرض بين القليل والخبر يكون الزيج بجانب الخبر
 احراز اذن الضر المنقون ثم قد بان لك فيما سلف نشر خبر المصاهرة بالزنا السابق
 في ذلك بالشبهة المحضة بالجمع واذا استبان لك السبيل فقد اصرح انه لو وطئ الا
 زوجة الابن لشبهة فالاصح انها محرم على زوجها لا على ابيه الوطئ بالشبهة بخلاف ما
 لودى بها اذ الزنا اللاحق لا يجرم في قايما لما كان الوطئ بالشبهة في منزلة الوطئ
 الصحيح في الاحكام قالوا في انه لا يلحق بالزنا السابق في نشر الخبر فاذا نزلت البعل الموطنة
 لشبهة ان كانت الشبهة عارضة للطرفين فلا حكم عليها بالخبر اصلا ولا كما تما الخبر بها
 بالنسبة الى من لا اشتباه عليه فقط من الطرفين اما الوطئ او الموطنة فخرم بالجملة اما
 الحریم على التابيد هناك من باب المعنويات ولا موجب لاستحسان العقوبة في الوطئ
 بالشبهة وكذلك الزنا بذات العدن البتة وبذات عدن الوقاه غير مشرعة للحریم لا تقا
 صدوق البعل عليها فاما الامة الموطنة بالملك فهو في حكم ذات البعل ولا فرق ان
 الزنا بها موجب للخبر موطئا الاوطئها بالشبهة وقد روى ابو جعفر عن الثلاثة رضوان

الوطئ بالشبهة
 في الزنا بالشبهة
 في الزنا بالشبهة

فرض لها صداقاً فلها نصف المهر وهو ثمان مائة وان لم يكن فرض لها صداق وفي رجل يوفى قبل
 ان يدخل بها ان كان فرض لها مهر او فلها نصف المهر هي ثمة وان لم يكن فرض لها
 مهر فلا مهر لها ومنها صحيحه ابن ابي بصير والعالبة الاستاذ طبر بن الكا في عن ابان بن
 عثمان الفضل في العباس قال لا فلنا لابي عبدالله عليه السلام ما تقول في رجل تزوج امرأة
 ثم مات عنها وقد فرض الصداق قال لها نصف الصداق وثمة من كل شيء وان ماتت
 كانت ومنها موثقة ابن سنان عن احمد بن الحسين عن عوف بن زهير عن عبيد بن رزاة
 عن ابي عبدالله عليه السلام في النوة عنها زوجها ولم يدخل بها قال هي بمنزلة المطلقة
 لم يدخل بها ان كان سوطاً مهر او فلها نصفه وهي ثمة وان لم يكن سوطاً مهر او فلها مهر لها
 وهي ثمة قلت والعتق قال كفت عن هذا ومنها صحيحه صفوان بن يحيى العالبة الاستاذ عبد
 من طبر بن الكا في عن ابن مسكان عن الحسن التميمي في العباس عن ابي عبدالله عليه السلام
 المريضة يموت عنها زوجها قبل ان يدخل بها قال لها نصف المهر ولها الميراث وعليها العتق
 ومنها صحيحه ابن فضال عن ابن بكير عن عبيد بن ران قال سئلت ابا عبدالله عليه السلام
 عن امرأة هلك زوجها ولم يدخل بها قال لها الميراث وعليها العتق كاملة وان سوطاً
 مهر او فلها نصفه وان لم يكن سوطاً مهر او فلها ثمنها ومنها صحيحه الحسن بن محبوب عن جميل بن
 صالح عن ابي عبدالله عليه السلام وقد قلنا ذكرها وفيها قوله عليه السلام يرجع الزوج
 بنصف الصداق على زوجها وقوله عليه السلام ثمان مائة فلها نصف المهر ومنها من طبر بن
 الشيخ في الاستبصار عن فضالة بن ابوتج العتي عن ابان بن عثمان عن عبيد بن ران والفضل
 العباس قال لا فلنا لابي عبدالله عليه السلام ما تقول في رجل تزوج امرأة ثم مات عنها
 وقد فرض لها الصداق قال لها نصف الصداق وثمة من كل شيء وان ماتت في ذلك ومن
 فضالة عن ابان عن ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال في امرأة توفيت قبل ان
 يدخل بها زوجها ما لها من المهر كيف ميراثها فان اذ كان قد مهرها صداقاً فلها نصف
 المهر وهو ثمان مائة وان لم يكن فرض لها صداقاً فهي ثمة ولا صداق لها قال الشيخ في الاستبصار
 في هذه الاخبار لا يجوز العدول اليها عن الاخبار الدالة على لزوم المهر كما ملأنا ذلك

لما امر الزمان قال الله تعالى وانما النكاح صدق فانه نكاح من غير تخصيص بنصف المهر
 بها وذكر رواية علي بن الحسن بن فضال عن العباس بن عامر عن اود بن الحصين عن منصور
 حازم قال قلت لابي عبدالله عليه السلام رجل تزوج امرأة وسوطاً لها صداقاً ثم ماتت عنها
 لم يدخل بها قال لها المهر كما ملأها الميراث قلت فانهم يروون انك ان لها نصف المهر
 لا يحفظون من انما ذلك في المطلقة ثم قال هل انه يمكن مع ذلك كله من جميع طوائف
 ان نكحها على ان لا يسحب المهر اذ توفى عنها زوجها او لا يسحبها اذ توفيت هي قبل ان
 يدخل بها ان يسحب نصف المهر سحياً يادون ان يكون لك واجب وليس لاحد ان يقول هذا
 قلتم انتم ذلك بان تقولوا انه يجب على الرجل او على زوجته ان يعطوها النصف بسخط لم
 المهر ان يعطوها النصف الاخر لان اخبارنا قد مضت ما ظاهر الثاني فلا يجوز لنا ان نخرج
 ظاهرها الا بدليل وهذا الاخبار ليست كل بل هي مجزأة من المزان واذا كان كذلك جاز
 ان ننصرف فيها من الوجوب الى الاستحباب على ان الذي اختار واخفى هو ان يقول اذا مات
 الرجل عن زوجته قبل الدخول بها كان لها المهر كله وان ماتت هي كان لاولياها نصف المهر وانما
 هذا التفصيل لان جميع الاخبار التي قد مضت في وجوب جميع المهر من اذ مات الرجل وليس
 شيء منها انه اذا ماتت هي كان لاولياها المهر كما ملأها الا ان اشد الاخبار ما ملأها
 من الاخبار من الثبوت بين موت كل واحد منهما في وجوب نصف المهر فيجوز على الاستحباب
 الذي قد مضى وما تضمنت من الاخبار انه اذا ماتت هي كان لاولياها نصف المهر فقول
 قاهرها ولست احلح الى تأويلها وهذا الذهب سلم لنا وبطل الاخبار والله الموفق للقوا
 هذا كلام الاستبصار بالغاطة وعن قول تخصيص من المزان وتفيد اطلاقه بالحدث امر
 مفروق عن اثنائه في علم الاصول تا طنت باحاديث حجة اجلية الدلائل صريحة الناطقون
 الطبر بن عبيد الاسانيد والرواية التي ذكرها موثقة الطبر بن عذبة المتردد هب كبر
 العامة ليس في متنها ان معارض اخبارنا البينة والاصح في الذهب لاسلم من الخروج عن
 الاحتياط في سبيل الجمع بين المزان الاخبار المتعارضة ان يفتي الى ثبوت الطلاق وموت
 كل من الزوجين قبل الدخول في وجوب نصف المهر ثم المزان بان صورة موت الزوج بسخط

ان يعطوها المهر كما سلا بخلاف صورة الطلاق فانه لا يسحب بهذا ذلك ومن ثم خصها بالبر
الكريم بالذكر حيث قال عز من قائل وان طلقتموهن من قبل ان يمسوا فروجهم فقد فرضتم الطلاق
وربقة فخصت ما فرضتم واما صون موت الزوج فلا يبعد الخافها بموت الزوج في
استحبابه كالالمهر بالنصف الساقط وحيه مراعاة الحجاب ورتبتها وان كان الاظهر اجرا
حكم الطلاق عليها في عدم استحبابها لزيادة على العذر الواجب هو النصف ثم من الجب كل
الجب ان الشيخ رحمه الله تعالى يقول عليه في هذا الموضع ان يعرف عن ظاهر عموم القرآن
الى تخصيصه مع هو من خصا صريحة من الاخبار والقيمة وربما زاه يعرف عن صريح القرآن
معارضة باخبار صريحة في موضع حد يدن منها فتا القوي بقدر البناء على الجناية
تطلع الفهر مع ما قد صح عن اصحاب السعة صلوات الله عليهم بطريق معتدلة منكثرة انه لا فساد
فيه على الصائم كما يدل عليه القرآن الكريم وان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد
ذلك بتكامله باخبار احاد اسانيد هاهنا ضعيفة ومضاري امر مؤنها الدلالة على الاستحباب
والافضلية على ما قد اوردوا من حزم وحفظاء في مقامه **وهو ضابط ما ذكر**
فقد في طريق الامراض تقول هذا احب من الشهرة في امثال هذه المواضع كما ينبغي اوط
من الاصحاب فيرجع بها جانب الخبر الضعيف ويحجبها ضعفه فقال لك قد قال شيخنا الباق
الشهد في مقدمه كتابه الذكر لحي بعضهم المشهور بالجمع عليه فان اراد في الاجماع
ممنوع وان اراد في الترجمة فغيره لشل ما قلناه ولحق العن في جانب الشهرة سواء كان اشهدا
في الرواية بان يكثر تدوينها او رواها بلفظ واحد او الفاظ متغايرة او القوي فلو قلنا
فالرجح للقوي اذا علم لظواهرهم على الرواية لان عدولهم عنها ليس الا لوجود اقوى فقلت
اضفاف معلما في عليه ليس ذلك من الغرض في شي اصلا اذ حجة الاجماع اتماما هي جنة
ما يعلم بالدليل دخول الصوم فيه عندنا ومن جهة قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينج
امني على خطاء لو على ضلال على اختلاف الرواية لدى اليهود والامران متجانا جميعا
في الشهرة ثم ان الاشهر في الرواية احذر بالاعتماد على بقدر اعتبار المشهور من الاشهر في
القوي على الاشبه وما قال في ترجيح جانب القوي ليس يرجع الى رادته بعباها اذ علم

في الخبرين
الذين فيهما

شبهة الرداءة بغيره

عما اطلعوا عليه من الرواية المشهورة بالاشهر انما يكون لوجود ما هو اقوى منها في ظنهم
لا يوجب الجهد اذ لم يسمع ظنهم وتقليد هم في ذلك على غير جوازهم فكيف بعد موتهم
بما في قواهم بمناهم فعلى ان يكون ظنهم ذلك خطأ واجتهادهم فيه غير معارض للقوي
والقوي بما هي القوي ليست من مدارك الاحكام سواء منها اكان القوي حجة ام متا فلي
الحكم مدرك بقول عليه مائة الا الرواية المشهورة فتعين على الجهد المحاول للاسناد
المصير اليها وبالجملة ابا ما كان من الترجيح لشهرة الرواية او لشهر القوي فليعلم ان ضابطا
مقام البحث وموضوعه وملاك الكلام في حجة الاخذ بالمشهور وعدمها انما هو النظر
في الاشهر عند الاذنين الذين هم اقرب عهدا الى مقتضى العصبية من اسد نو قلا في نقد الاخذ
واخبار الروايات واكثر اطلاعا على ما وروى عنهم عليه السلام دون الاحديث المتأخر
عصر الساندين احاطة واضطلاعا بمنون الاحديث وطرفا لا سائدا فالشهر الحادثة
عند الحديث من اصحاب هذه السنين الجرد وابتداء هذه الاعصار المتأخرة مطلقا
مؤرجة الاخبار اذ انما فليغف ثم ليغف **فالمقتضى** قال عبد العزيز اعطى الله مينا
في شرح التواعد هذا كله اذا كان قد سقى مهر او لوربهم مهر ابل كانت مفوضة البضع
لنفسه انما هذا الفسخ بالطلاق ويحل التقوط كالومات وجوب مهر الشل او نصفه
لاختصاص النعمة بالطلاق حيث ان القرآن انما ورد بها في الطلاق فلا يشك الحكم موز
والبضع لا يخلو من موز صرح المصنف في الذكر بوجوب النعمة وحكا عن الشافعي ولو يذكر
لحما الاخر ثم يرجع الرجوع بما اقره على المصلحة التولية للارضاع ان قصد الانداده
اختبا الشيخ في المبطل ان البضع مضمون لاموال يقابل بماله في النكاح والخلع ولا يحسب على
البريق من المهر لو نكح بمهر الشل فادون كذا المصلحة المتخلعة بمهر الشل اما اذا لم يقصد الانداده
فاتها لا تقسم لان السبب مباح كالوا حفر بشر في ملك فردى منها مزد ولا تقام حصة
المرتبعة حيث لا يوجد من يرزقها وما على المحسنين من تبديل والذي يبين ان النظر
عند الفرق بين الخالسين في الضمان عدمه لان ائلاف لاموال موجب للضمان على كل حال
والفرق بين هذا وبين خبر البر في الملك قائم اذ لا ائلاف من الحاضر اصلا على انما قول ان

في الخبرين
الذين فيهما

كان الضمان اذ اذاع العدوان فتمنع ان ارضاع الصغير عدوان في محل النزاع فان الضمد لا يصير اليه بعد وان عدوانا حتى لو احدث في ملكه بثر البردي فيه الناس لم يضمن بذلك واطلق الشيخ في الخلاف على الضمان على التعديرين والضمان في باب الضمان فقال له من يدعيه ولو انشئت الرضعة بالارضاع بان سمعت وانقصت من ثديها من غير شئ الرضعة سقط مهرها لان الفسخ جاء من قبلها قبل الدخول فكان كالردة قبل الدخول هو الذي فوّاه المصنف في التذكرة وللثاني وجه بعد التوطأ بذلك وانما لشيء نصف المسمى فيبدا المصنف بقوله من مهر شعور الرضعة فيقول انه مع شعورها لا ينفذ وكأنه نظر الى ان ثملها اياها للرضع بمنزلة الفعل فيه نظروا لعله يريد ان مع الخلية يكون الفعل مستندا اليها فكل منها جزء السبب هو محتمل انتهى كلامه واما قوله فانه في الدخول في الايضاح فلما اخصنا من النعمة بالطلاق لانه مورد هذا الأمر ولا يشك الحكم موقوف فصرح اذ قد ورد الحكم بان في خبر الطلاق في اخبار اهل بيت المقدس والعصاة صلوات الله عليهم في الصحيح او في الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام في رجل تزوج امرأة على حكمها او على حكمه فماتت او مات قبل ان يدخل بها فقال ما النعمة والبراء ولا مهرها قال ان طلقها او طلقها زوجها على حكمها او على حكمه لم يجاوز بحكمها على خياره فيموتة مهورة نساء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واما امتناع حق البضع عن العرض هو مهر المثل او نصفه ففيه ان النكاح ليس عقد معاوضة على الحقيقة بل فيه شائبة للمعاوضة وانه اشبه بالعبادات اشبه بالمعاوضات بل انه ضرب مما من ضرب العبادات والصدقات ليس عوضا حقيقة بل انه غلظة ولذلك ما انفك يجوز اخلاف من المهر ولا يقع اشتراط التجارة في النكاح انما يقع اشتراطه في الصدقات واذا وقع الخلع على من مسخه مغبوبة او غير معلوم كونها مسخه كان صحيحا عند قسرين من المختصين وانما كون البضع مضمونا كالاموال فيكون ملحقا بالمال في ضمانه بالتعديت بنفسه ان مال البضع انما له مالكة الانتفاع لا ملك النعمة ولذلك قال الشيخ في الخلاف لا يضمن المهر مطلقا سواء نصت الفسخ او لم تنص لان منفعة البضع لا يضمن بالتعديت بل بل مال الو

في الصحيح من طريق الصدوق
في التفسير في كسر
طريق الشيخ في
التميز

ملك نفسه او ثلها ما مثل او ارضعت من يضمن نكاحها بارضاعها فانها لا تفرق للزوج شيئا وبالمجمل فالبيع ليس كالمال مطلقا والتمانه به في بعض الواضع لا يوجب كفاية مطلقا وما يخرج به عن الايمان بالمال جوان يضمن البضع عند لزوم شئ على يده عند الطلاق والمال ليس كذلك واما ان كوز السبب مما احاطت به عند ثبوت الضمان عليه فساد اذ اباؤه السبب بحسب الخطاب لتكليف وسيقته للضمان بحسب الخطاب الوضوح لا يوجب الخطأ التكليف انما مستقضاها انتفاء الاثم وهذا استيجاب العقوبة وليس بضام ذلك ثبوت حكم التعدي بخطاب الوضوح من ثم يحكم بالضمان على الطبيب لما ذكرنا وكذا ذلك على المثلث للمال الغير ان كان على فقهه ملكه ضابطا حقيقيا الملك على امتداد اربعة ملك المير ومالك النعمة وملك الانتفاع وملك الملك وقد حفظنا القول فيها واوفينا حاجتها من البيان الراسخ والعلاقات مال شيئا البارح الشهيد فدرس الله لطيفه في قواعد فاعدا الملك فذلك يكون الرقبة وقد يكون النعمة وقد يكون الانتفاع وقد يكون للملك وهو المعتبر بتوهم ملك ان يملك والاوان ظاهرا وانما ملك الانتفاع تكاليف على الجهات العامة عند من مال يتقبل الا في حال ان الوفوت عليه بملك انتفاعية كالمداين من الربط الكون في نفسه والارضان وليس له الاجارة ومنه ملك الزوج للبضع فانه انما يملك الانتفاع به فلهذا الوطئت بالثبته كان مهر المثل لها ان كانت حرة وللمتبدان كانت وليس للزوج فيه شيء ومنه ملك الضيف الانتفاع بالاكل لا الماكول فليس له التصرف في الطعام بغير الاكل اما الوفوت عليه الخاصة فانه بملك النعمة فلهذا الاجارة الايمان وملك المير والصفوف واللبق اما الاقطاع فالخبر يدل على انه مملوك كارض الزبي وعين بلال بن الحارث نعم لو اعبد الامار فيه لم يملك الرقبة وكذا لو صرح الامام بالعري او الرقي حيث ليس للمقطع اجازة الارض المقطعة كالسبب للعتق ان يوجر الامع بغير الاكل له بذلك او يقيم وجه الانتفاع ولو لم يرت بل ذلك صار كانه المقصود وجوز بعض متأخر العامة الاجازة مطلقا وعارضه متأخر منهم بالنسبة الى الامع العرف وملك الملك خارجا الواضع العرف وواصفه ذواله بالاعراض ووقفه على بة الملكات المملكت اذا اود مسكه

في النكاح

Handwritten marginal notes at the top of the right page, likely in Arabic or Persian script.

المجنون وقال ايضا المراد بملك الملك ان يعقد سبب نفق المظالم بالملك فهو بعد
مالكا من حيث الجملة منزلة للتبذير كجنان الغيبة والاسطخار والشفقة والحدود
على كذا مال مباح ومن الشفعة وظهور ربح مال المضاربة ان فلنا بملك بالامتناع من كذا
وذا انصرف ان الزوج ليس مالك من البضع ولا مالك منقعه استبان ان الضمان له بالشفقة
وان كان من عقد غيرت **مسئلة** اذا ارضت كبره زوجته بصغيرها النصاب
في استئثار الخبر بفتح النكاح ان اجماعا لحصول اضافي العموم والبنية معا في درجة واحدة
فان كانا بلبنة حرمتا عليه وتبا على كل حال وان كان بلبنة جزء فان كان قد دخل بالكبره فكذلك
هما في الخبر عليه وان لم يكن قد دخل بها فالكبره محرمة عليه ابدا لمجرد زواجها بالزوجه
دون الصغير بناء على اشتراط خبره بالزوجه بالدخول بامتناع الزوجه بالدخول بامتناعا
على التولية لا شرط في الطرفين فالكبره ايضا لا تحرم على النابيد واما امر المهر فالكبره ان كانت
مدخولا بها فلها استحقاق المهر كله لا شرط بالدخول والافتلائي اصل كون النفع من جهتها
كالرودة المتعبره لما نصت الامر على الاصح لكان الامتناع قبل الدخول من تلقاها كما الامر
الطلاق وقيل بل من المهر كله لا بعد التيسر الا بالطلاق فداد ربهانك وهنه وعلى هذا النمط سهل
القول فيما لو ارضت كبره زوجته صغارهن جميع **مسئلة** لو ارضت الصغيره زوجها
او زوجته على الثاقب كل واحد كمال النصاب المحرم فاذي اخوان ابن ادرين واستقره
العلامه وهو الاوطى بل الاقرب عند عمر بن محمد ان كان قد دخل باحدى الكبرتين لان
الاخيرة صار نام من كانت زوجته وليس بشرط في صلا المشق استدامة قيام مبدأ الاستثنا
على ما دام في مفره في الاصول ولان عنوان الموضوع لا يبره صدقه حال الحكم بل لو صدق
لكن قد روج في صومر وانتهات لينا كذا ولما واذا الرضاغ النصب هو محرم سابقا لاحكام
ما بناوه الصغيره وبنيه الرضاغ عليه من وجهه المدخول بها والا فالكبرتان محرمتان مؤبدا
والصغيره منقعه عليها وموقوف حالها على صمد متانف وسواء في ذلك كان الرضاغ قبل
الطلاق للكبرتين أم بعدهما ام بعد اذا الطلاق لا يزيل الطلاق الزوجه على المطلقة
تتم لو طلق الكبرتين لم يدخل بها ثم هما من بعد الطلاق ارضتها الصغيره على بلبنة جزء حرمتا عليه

Handwritten marginal notes on the right side of the right page.

مسائل مشكله في الرضا

من يدا وبنت زوجته الصغيرة على خالها وقال الشيخ في النهاية وفاقا لابن علي بن محمد بعد
عمره الموضع الاجرة نمسا بما رواه وبنس الحديث ابو جعفر الكليني رضوان الله تعالى
عليه جامع الكافي عن علي بن محمد عن صالح بن حماد عن علي بن مهزيار رواه عن ابي جعفر عليه
السلام قال مثل له ان جلا تزوج بخاربه صغيره فارضاها امراة ثم ارضها امراة اخرى
فقال ابن شبرمه حرمت عليه الجارية وامراة فقال ابو جعفر عليه السلام لخطا ابن شبرمه
حرمت عليه الجارية وامراة التي ارضها اولافا ما الاخرة لم يحرم عليه كانهما ارضت
قال العلامة في المختلف ومنع محمد سند الرواية قال بعض مشهده الناجرين في شرح الترمذي
في طريقها صالح بن حماد وهو ضعيف ومع ذلك فهي مرسله لان المراد بابي جعفر حيث يطلق
الباء عليه السلام وبطريقه قول ابن شبرمه في مثاله لانه كان في زمنه وابن مهزيار لم يرد
الباء عليه السلام ولواريد بابي جعفر ابو جعفر الثاني وهو الجواد عليه السلام بطريقه
ادركه واخذ عنه فليس فيه انه سمع منه ذلك بل قال مثل له وجاز ان تكون سمع ذلك
براسطه لا رسال محقق على التقديرين مع ان هذا الثاني بعد قلت لا يذهب هم مؤوم
الى كون ابي جعفر في هذه الرواية غير ابا جعفر عليه السلام اقله يرى انه لم يعمل من علي بن مهزيار
عن ابي جعفر عليه السلام كما هو محتمل السانيد المتصلة بل انه غير الاسلوب فقال عن علي بن مهزيار
رواه عن ابي جعفر عليه السلام وامر هذا الارسال هين لان علي بن مهزيار ببناه حاله في
الشفة والجلالة قطع باسناد ذلك الى ابي جعفر ابا جعفر عليه السلام على البت والجزم لا على
الفضل والحكاية وذلك لانه سمع ذلك من معصوم وهو اما مولانا الرضا او مولانا الجواد
عليهما السلام واما صالح بن حماد وهو ابو الخبر بن مسلم الرازي فليس فيه ضعف ثابت
يمنع من قبول روايته كيف وروى الكوفي عن علي بن محمد القتيبي قال سمعت الفضل بن
يونس في ابي الخبر هو صالح بن مسلم بن حماد الرازي كما كنى وقال كان ابو محمد الفضل بن
محمد بن علي بن الجاشي كان امره ملتبسا يعرفه بنكر والعلامة في الخلاصة قال والعمد عندك
الوقوف فيه وبالحالة لا حجة على ضعفه وان كان احمد بن الحسين الغضائري قد ضعفه ولكن لا
طريقه الاخطا واصول المذهب يزوج الحكم بالخبر **مسئلة** لو تزوج بصغيره فارضاها

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page.

امته الرضا غير ملين غيره فان كانت الامه موطونه حرمنا عليه مؤتدا ام الزوجه
واما الصغيره فلا انها بنت المدخل بها وجب عليه للصغيره نصف المهر وكله على اختلاف
الوجهين قد سبق في القول فيها ولا يرجع له على الامه بحال فالتبديل يثبت له على يملكه
مالا لان تكون مكاتبه مطلقه او مشروطه ولو لم تكن الامه موطونه اصلا فالتكاح
على حاله وعظم الامه مؤتدا لانها امر الزوجه واذا كان اللبن للولي حرمنا على النابيه عليها
اذ الصغيره صارت بنته والامه امر الزوجه ولو كانت الامه موطونه بالعقد هل يرجع
عليها بعد العتق بما اضره الزوج للصغيره من المهر نصف او تاما استشكله العلامة في
الفوايد بناء على انه هل تضمن منفعة البضع للزوج بالتبني كمنع التكاح لقوله عز وجل
يا ايها الذين آمنوا اذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتننوهن ثم قال سبحانه وانهم
ما انفقوا واراد بذلك المهر لانه جنابه ظاهرا على ماله فيه شرعا فليس يجب كونه
مضمونا او لا لانه ليس جنابه على طرفه الاصل برأيه الذمة وليس التكاح عند معاوضه
حقيقه لغرض من ماله ولا المهر عوض على الحقيقه بل لانه غلظه شبه عوض ولا البضع حين
لاستغفه مملوكه على ما قد دللنا عليه استدل اذا قلنا بضمان منفعة البضع بالتزويج
فلو طوى الابن وجهه ابنة لشبهه فتوجب عليه مهران لها مهر المثل ولابنه المهر
في العقد اذا كان مدخل بها ونصفه اذا لم يكن مدخل بها على الاصح لاقتناع النكاح هذا
احد مواضع لزوم مهرين **مسئلته** قال في الخبر لو ارضعت زوجة زوجتين من ثلث
صغار يلين غيره دفعة واحدة بان تغطي كل واحدة ثوبا من القطنه الاخيره حرم الكبر
حينها والصغيران كذلك ان كان مدخل بالكبر والاجعاعان ارضعت كذلك حرمت حينها
ان كان مدخل بالكبر والا لم يحرم حينها ولا جمعا ولو ارضعت احد الثلث ثم الاخيره بين دفعة
حرمت الكبر حينها والاولى كذلك ان كان مدخل والاجعاع والاخيره بان حينها ان كان مدخل والا
جمعا حينها ولو ارضعتهم على الثغاب حرمت حينها والاولى ان كان مدخل بها والاجعاع
واما الثانية فان كان مدخل بالام حرمت حينها والا لم يحرم حينها ولا جمعا واما الثالثة فيجمل
عبرها خاصة كن تزوج باخت امرائه فان الحريم يخلص بها ويجمل غيرها مع الثانية

لانها بارضاغ الثالثه صارنا اخين في حالة واحدة فانفع نكاحهما دفعة واحدة و
هو في هذا اذا لم يدخل بالام فان كان قد دخل حرم من كلهن مؤتدا وما فواء هو الصحيح و
استحقه جمل المحقق ايضا في شرح الفوايد بين الصور بين فرقان مبين اذ في صورة
التزوج باخت الزوجه الاخيه مختلفة قبل النكاح نكاح الزوجه منعقد العتق سابقا
ونكاح الاخيه لو سبق صحته والمنافع من العتق وهو استلزامها بالجمع المحرم ثابت فيكون
هو منعين الفنادية وفي هذه الصور التي نحن في بيان حكمها نكاح كل مدسيفت صحته
الاخيه وعقدت الاخيه يخلص الجمع بين الاخين في النكاح الصحيح فهو عند كل رضا
صارنا اخين لا اولوية لاحدهما في حصول السبب لمقتضى إعلان النكاح بالقبض اليها
بخصوصها فلا محالة ينعين الحكم بانفساح النكاحين معا في درجة واحدة وبنته على هذا
امرنا احدهما ان المعلوم عند الجزء الاجير من العلة المستند الى ذلك الجزء على
والا لكان ما فرض جزء حله علة تامه وهو باطل والاخران الاخون والاخيه من الامور
الامثلية بل من الاضافات التي يكون ثبوتها من الجانبين معا في مرتبة واحدة وبهذا
البيان ليس بين ان احاطا الفرع ايها هنا سادف فليست **مسئلته** اذا ارضعت ثلث بنين
زوجته الكبرية ثلث زوجاته الصغار كل واحد منهم واحد من الزوجات معا لا على
الغائب فان كان قد دخل بالكبرية فزوجاته الاربع حرم عليه جميع والا فالكبرية فقط و
انفع عقد الصغار له عقد بالعقد حينهم حينها لانهم بنات خالات ولكل صغيره
نصف المهر على الاصح وتماه على قول والكبرية اذا كانت مدخولا بها المهر كله واذا قلنا
بغيره من منفعة البضع فالزوج يرجع بما قد نزلها لكل صغيره على موضعها والكبرية على الباقي
بالسوية وقال العلامة في التذكرة مع الدخول بها لا يرجع خلافا لفتاوى في الفوايد
المهر بالدخول ولو ارضعت بانفسه على الاستقلال فلا ضمان في تعيين الصغار بمهر
الكبرية وجهه وقد سبق القول في ذلك كله مفصلا وان ارضعت على الغائب يعلق بالمهر
الاولى مهر الكبرية او نصفه ونصف المهر للصغيره وبكل من الباقين نصف مهر
ارضعتها مع الدخول بالكبرية والا فلا يرجع لبناء النكاح على حاله اذ نكاح الكبرية قد

اللبن له لا يزيل بالوت فاستجاب ما كان يرب عليه قبل الموت وتناول هو الكتاب
لهذا الامتناع مع انتفاء العارضين ببيان ثبوت الاحكام مسئلة اذا سمع الصغير
ن وجب فارضعت بائناً من ثدي الكبرة وهي ثمة فان قلنا بالصغير في مال الصغير
بهم الكبرة ان كان قد دخل بها او نصفه ان لم يدخل بها فان ارضعها الكبرة بعض النصاب
ثم ماتت فمات الصغير فامتنعت ثديها فامتنعت النصاب ففسخ النكاح وبقيت الحريم بغير
النصاب المفقود للمكره وحيث قد قال هناك احتمالين حواله التحريم على الرضاخ الاخير لا نقا
قبله ومختلفه مع حصوله فيكون هو السبب ما تقدمه شرط ومثله ما اذا كان قصد يمنع
بامر المذ والطهران باطل واحد من والآخر طهرانه فانه يكون للاخير وهذا اجل
قال الاسباب الشرعية على الاطلاق امارات ومعارف لا اسباب جقيقة وعلى هذا فينبط
مهر الصغير وهي نفس مهر الكبرة كلا او نصفها على ما قد سبق وتعليقه على جميع الرضاخ
واعبار سببية المخرج في الضمان للاطيان على ان السبب المقتضى للتحريم هو مجموع النصاب
فاذا مرت الرضاخ كل منها جزء العلة ومن الميسرين ان الجزء الاخير من العلة هو ثمة
العلة ومقتضاها لا العلة النامة على الاقراد وان بين الاسباب المسببات احدى الاحكام
في الخطايات الوضعية خلافاً ارتباطية ذاتية عقلية وهذا الحق بالاعتبار على هذا
لمن الماكر فيبسط المهرين على اجزاء السبب اذ صدورهما من فاعلين فلا محالة ينطبق
الضمان عليهما ثم هنالك ايضا احتمالان احدهما اعتبار المسقط بفعل الزوجة من اصل
المهر المستحق في العقد على ما ينطبق بالفرة قبل الدخول لان تمام الرضاخ يتحقق للمقضى للفرة
والمسقط لبعض المهر عاده فله واحد والاخر اعتبار المسقط من الواجب بعد الفرة قبل
الدخول عن النصف بناء على ان بالفرة قبل الدخول قد نشط المهر في الساقط من ثمة
فصل الزوجة انما ينطبق من الند والباقي والاول اولى اوجه وربما صبر الى احتمال آخر
ثالث وهو تقبيل المهر ونصفه على الصغير والكبرة بالسوية لان لفعل كل منهما مالا
فهو جزء العلة ولا يجب بطلانه او كثرته كما لو ضرب واحد ضرباً واخر عشرة ومات بالجميع
فمقتضى السوية على قول من يعتبر النصاب المحرم عنه وهو رضة ان ارضعها عشر

رضعت ثم ماتت فارضعت الرضاخ الخمس الباشرة اجمل فوط التحريم بالرضع
مكون الحكم لو كانت ثمة في الجميع اسقاطا من الرضاخ اما باسقاط الثلث الساقط
الصغير والنصف الساقط بالفرة قبل الدخول من اصل الند والمستحق في العقد فينبغي لنا
سدس بدعيه اليها ويرجع به على الكبرة فاما الكبرة اذا ارتكن مدخولاً بها فانها لا تنقض
شئاً لان فعلها ثمة السبب فينطبق بذلك مهرها وبالفرة قبل الدخول قد سقط نصفه
الباقى من الثلثين اقل منه فلم يبق لها ثمن اصلها واما باسقاط من النصف الباقي لسقوط
الفرة قبل الدخول فينطبق بسبب فعلها ثمة الواجب بعد الفرة اذ فعلها ثمة سبب التحريم
وهو سدس الاصل المستحق في العقد فينبغي لنا ثمة وهو ثلث الاصل فيفرض الزوج لها
يرجع به على الكبرة فاما الكبرة الغير المدخول بها فانه ينطبق بفعلها اثنى ثلثي سبب التحريم
ثمة الواجب بعد الفرة وهما ثلث الاصل فينبغي لها سدس الباقي الاصل وهو ثلث الواجب
بعد الفرة فيفرض الزوج لها ويرجع به على الصغير واما ان ينطبق ما يجب لكل واحد منهما
على الزوج عليها بالسوية فمثل **وجوب** لعلك تقول لقد اقيمت على مقتضى خصوص
الاختصاص بغير كل من يصير الرضاخ بمنزلة محرم بالنسبة على العموم وانه اذا ارضع زوج
رضاعاً بالغا نصاب التحريم صارت المرضعة بمنزلة الزوجة والوالد المرضع من حيث انه امر
ولن يكون امها بمنزلة ام الزوجة وجب الولد فحرم عنها واخوها بمنزلة اخن الزوجة فحرم
جمعاً وعليه يثبت ان حالة الولد اذا ارضعته حرمت على الوالد زوجته الوهي ام الرضاخ
اخن المرضعة ويلزم من ذلك ان يكون الزوج اذا اطلق زوجته المرضعة لولد على النكاح
الكامل لا يجل له نكاح اخن البقاء زوجته حاله من جهة الارضاخ وان البقاء بالطلاق
من جهة العقد وكذلك الاربع الحرة اذا اطلق احدتهن وهي مرضعة ولن لا يجل لهما ان
يتزوج باخرى مكانها وكان هذا شرطاً لا يربكبه احد فقال لك المهر معك في رضاخ
الفقه والاصول هو لهم السبب لا ضعف لا يمكن مع السبب الاوى من التاثير والتبعية
وهو اصل على ملخوذ من الحكماء الراشدين في حكمة ما فوق الطبيعة فيقولون الفعل المبرر
لا يمكن الفاعل الضعيف من الصنع والفاعلية والفاعل المهيمن لا يمكن المجعل الجسور لها

الحكم في سبب التحريم
الحكم في سبب التحريم

تأثير الرضاعة على

من الاجاد والافاضة والنور الفاضل لا يمكن النور المفقود من الاثنان والاضائة فمن هناك
فالواحد في باب العبادات ان غسل الجنابة لا يحتاج الى ضم الوضوء معه لان الطهارة
الكبرى برقع الحدث الاصغر اضابل لان حدث الجنابة في غايه النور فالحدث الاصغر
ومنه وربه لا يتكبر معه من النابض اصلا فهو معه في حكم العقد فلا حاجة الى ما يرضه
واما سائر الاغسال فكلها بالوضوء كفضل المحض غيره مما ليس بالحدث الاكبر فيه فذلك الذي
من الظاهرية والقول فليس الامر فيها على سبيل توزيع الطهارة بين الكبرى والصغرى
على الحدثين بل على ان يكون مجموع الطهارة بين سبب الرفع طبعه الحدث المانع من الصلوة
فكأن كل منهما جزء مما هو رافع لطبيعة مطلق الحدث كما انما هو الطهارة الواحدة ككل
غسل الوجه وغسل اليدين والغسل الى الوضوء وكذلك مجموع ازالة الغضائفة عن بدن اليدين
بالماء والاضال الثلثة وبالخلطين بالماء المزاج سبب ظهور من الخفا سبب العتبة
والكعبة معاً في مرتبة واحدة وفي ابواب الاطلاقات والجنابات يقولون التباشرة اولى في
سبب الضمان من التقيف والاجتمع السبب المباشر كان الضمان على المباشر والتقيف على
في مقام هذا الما كان العقد اولى من الارضاع في السبب بحكم الزوجية كان الارضاع في
السبب مع العقد بمنزلة العقد فلم يكن هو في نظر الشارع حيث تخفى السبب القوي على العقد
مؤثراً في بون الزوجية اصلاً فاذا انك الزوجية السبب من العقد انتفى الزوجية
واسا حيث ينقضي الارضاع عن العقد يرتب عليه المحكم لا محالة الزوجية السبب
فهذا هم الصور بين ونحو الصور الاجرة بنى اخروها وان المطلقة تخرج بالطلاق من الرضا
الدائم وان فوضا بقاء حكم مطلق الزوجية لها بسبب الارضاع اذ مرضعة الولد في حكم
مطلق الزوجية لا في حكم المفقود عليها بالدوام اذ اربعة اربع ايام انما تحرم بالعقد الذي
لا في مطلق الزوجية وما في حكمها فلهذا سئل عنك من سبب بقاء الرضا
في مناجاة ما سلف من القول وفي اضعاف ما قد بسطنا لك تخفيفاً في انه يحرم على الرضا
مرضعة اخيه من جهة الاب لا فان لم تكن امة من النسب لا اتماله من الرضا فهو زوجة

رضاعية لايه وفي منزله زوجة الاب بالنكاح في الحرريم واما مرضعة اخيه من جهة
الام فغير محرمة عليه لانها ليست اماً نسبياً ولا اماً رضاعية له ولا زوجة رضاعية
لايه بل هي زوجة رضاعية الزوج امة اخوة امة بالنكاح غير محرمة عليه فكيف من
منه الا بسبب الرضا وبالجمله انما يحرم على الرجل بحسب علامة الامومة وما بمنزلة اخيه
ام النسب وامة الرضا زوجة ابيه النسب النكاحية وزوجة ابيه النسب الرضا
وزوجة ابيه الرضا النكاحية ومرضعة الاخ من جهة الام فقط ليست شيئاً منهن وهذا
صوت اخرى غير ماثلة فيها ايضاً حكم الحرريم هي الزوجة الرضا لايه الرضا على
مرضعة احد الا لايه من الرضا ولا يثنى فيها الحرم لذكر والفرقة وعقد مخفوقا هو
الاصل في انتشار الحرمة فانه يحرم من الرضا ما يحرم من النسب ومن النكاح ما لا يمتنع
من الرضا فالزوج لا يكون اصلاً لزوج صسئل هل الرضا سبب في النسب كسبب
في القول فبعض على ذلك فانه ما ينشئ عليه من النسب ذهباً كثر على ثناء وكثير من فقهاء
الامة الى انه كذلك قال الشيخ فكل مملوك او مملوكة ينشئ على المالك بالملك في النسب
عليه مثله في الرضا فلو ملك احد الابوين ضاعاً او احدى الحرمتين طليقاً في النكاح
كالأخت وبناتها وبنات الاخ والعمه والحالة كذلك من الرضا انشئ عليه كما في النسب
وهو مذهبنا وجعفر الصادق في المنع ومرويه في كتابه وبه قال القاضي ابن البراج
صاحب الوسيلة عماد الدين محمد بن علي بن حمزة واخلاق المحقق واعمد عليه العلامة
في الخلاف ورواه في الحرير وقطع به في القواعد وادعى اضعاف الاجماع عليه ولين غفر
القصص في الايضاح وسائر ذلك المسير شيئاً البارع الشهيد من تخرجه من المحققين
هو مستخرج جد الامام الحرير وخالف فيه الحسن بن علي عتيق من قبل وقال لا بأس بذلك
والاخذ من الرضا وبمعهم وانما يحرم منهن ما يحرم من النسب في وجه النكاح فقط
فوافقه الشيخ الميبد وثليد سلا بن عبد العزيز وادناه وانظر محمد بن ابي
سبطه المدققي يحيى بن سعيد رحمه الله واما ابو علي بن الحسين فكلما به يعطى جواز الملك
كرامه وعقد الزوج البع الا لقرون قال والذي يوجب العقد ان لا ينكح الانسان ان يملك

ومثلها موثقة الحسن بن محمد بن سماعه عن وجيب بن خضر عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه
السلام قال إذا ملك الرجل والده أو اخته أو عمته أو جده أو ابنة أخته وذكر أهل هذه
الآله من النساء عنوا جميعاً وبهتت عنه وابن أخيه وأختاه ولا يملك أمه من الرضاة
ولا أخاه ولا جده من الرضاة إذا ملكهم عنوا أمه وبهتت الذكور ما عدا الوالد والجد
ولا يملك من النساء ذات محرم طناً وكذلك يجري في الرضاة ما لم يفرق وقال محمد بن أبي حمزة
ما يفرق من النسب في الصحيح يعلو الاستاد من طبر بن الاستاد من طبر بن الكاظم عن عبد
الرحمن بن أبي عبد الله قال سئل أبا عبد الله صلوات الله عليه عن الرجل يتخذاً ابناً أو ابنة
أخاه أو اخته حبيداً فقال أما الأخت فقد حلفت حين يملكها وأما الأخ فبفسخه وأما
الأبوان فقد عفا حين يملكها قال وسئل عن الرضاة راضع عبداً اتخذ عبداً قال
يقتله وهي كارهة وفي معناها أخبار كثيرة بينة المشون ونية الاستاذة أما ما سئل
به في المختلف أنه لو ملك الحريرات من الرضاة تساع له الاستناع بهن والثالثي بآجها
فكذلك المذكور بيان الملازمة قوله عليه السلام الناس ساطون على أموالهم وقوله تعالى أو
ملككم أنما لهم فأنهم غير مملوكين ولعل هذا ملحوظاً صاحب الإيضاح في أدعائه الإجماع
ففيه أن يثبت الملك قد يفرق عن التبع الاستناع وقد سبق في ذلك في صور عبد بن عثمان
إذا ارضعت امرأة الرجل من لبنه تأملك من لبنه ومنها إذا ما ارضعت من لبنه زوجها
الصغير مثلاً الخ الثاقون للامتنان بموثقة الحسن بن محمد بن سماعه عن صالح بن خالد عن
جميل بن أبي عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال قلت له غلام يفتني ببني رضاة
لبيعه قال إنما هو مملوك إن شئت بعه وإن شئت أمسكه ولكن إذا ملك الرجل أبوه
فما حران وهوثة الحسن بن محمد بن سماعه يعلو استاده عن عبد الله وجعفر ومحمد بن
العباس عن أحدهما عليه السلام قال يملك الرجل أخاه وغيره من ذوى قرابته من الرضاة
وموثقة أيضاً عن عبد الله بن جبلة عن ابن بكير عن عبيد بن زرار عن أبي عبد الله عليه
السلام قال يملك الرجل ابن أخيه وأخاه من الرضاة وموثقة أيضاً عن عبد الله بن جبلة عن
بن هار عن عبد الصالح عليه السلام قال سئل عن رجل كان له خادم فولدت جارية

بسم الله الرحمن الرحيم

قد فرغتموه انصرفت به بالان
و اما تيسار الجمل
باب انصاف صفه
محرره كذا

فرمان
اشرف براس اوست
فرمان جید و شاد دامن

ابو الحسین
 البیضاوی
 العین
 شافعی
 عبد الله
 بن عثمان

خادمته ابنا له وارضت ام ولد ابنة خادسته فصار الرجل ابنا له الخادم من الرضا
 يبيعها قال نعم ان شاء باعها فاشفع بثمنها قلت فانه قد كان يبيعها البعض اهل جيب
 ولدت وابنه اليوم غلام مائة فيبيعها وياخذ ثمنها ولا يبايعها ابنة قال يبيعها
 وياخذ ثمنها ابنة ومال ابنة له قلت فيبيع الخادم وفدا رضى ابنا له قال نعم وما
 احب له ان يبيعها قلت ان احتاج اليها قال يبيعها وموثقه ايضا عن محمد بن ابي عبد
 الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا اشترى الرجل اباه او اخاه فذلك فهو
 حرا الا ما كان من قبل الرضا وموثقه ابن فضال عن حماد عن الجلي عن ابي عبد الله عليه
 السلام في بيع الام من الرضا قال لا بأس بذلك اذا احتاج وبأصله استجاب الملك
 والجواب عن الروايات والام من جهة التعداد الموثق لا يبايع من جهة النسي
 قال واية ابي عبيدة لنا لا علينا اذ منادى ما ملك الاخ من الرضا وليس هو في جريم
 النزاع اليس يبيع ذلك من جهة الرضا النسي فكيف لا يبيع من جهة الرضا وفعله
 عليه السلام ولكن اذا ملك الرجل ابوه فما حار ان يبيعها الا يبيع من النسي الا يبيع
 من الرضا جميعا بل انما يبيعها بالرضا حيث كان الكلام فيه وكذلك القول في
 رواية محمد بن مسلم ورواية عبيد بن زياد واما خبر اسحق بن عمار فقلت قال الشيخ في
 قوله عليه السلام في اول الخبر ان شاء باعها فاشفع بثمنها راجع الى الخادم الموضع
 دون ابنتها الا يرى انه ضرب ذلك في اخر الخبر حين قال له التام في بيع الخادم وقد
 ارضى ابنا له متقبلا من ذلك بقره نعم وان كان في ذلك مكرها الا عند الحاجة حسب
 قاله وما احب له ان يبيعها ولو كانت خادما وان من جهة النسي تجاز له بيعها على ما
 قلناه وفي خبر عبد الله بن سنان قوله عليه السلام فهو حر محمول في الاخ على الاستحباب
 المؤكد وقوله الا ما كان من قبل الرضا استثناء من الاخر فقط وهو الاخ لامن الابن و
 الاخ جميعا ومناه في تأكيد الاستحباب الاخ من الرضا والشيخ في الاستنباط جعل
 الاستحباب بمعنى الواو لا كلمة الاستثناء كما في التبريل الكبير مادام ان التتم وان في
 الاخرين الا ما شاء ربك قال في ذلك معروفي في اللغة مكانه قال اذا ملك الرجل اباه

في النسي
 في النسي

واخاه فهو حر وما كان من قبل الرضا وعلى هذا يكون الحكم في الاخ من جهة النسي و
 الاخ من جهة الرضا على سبيل الاستحباب قلت وذلك دأرا على السنة اصحابنا في
 في القنن الادبية والعلوم اللسانية والآشبه هناك ان يجعل الامم في سواها رطب
 من المصنفين في الاما شاء ربك وقالوا في لو كان فيها الهة الا الله لقد دناي غير
 قال الفريزنا بادي في القاموس الا للاستثناء وتكون صفة بمنزلة غير وتكون عاطفة
 بمنزلة الواو لا تكون للتأسيس على كثر حجة الا الذين ظلموا لا يخاف لدن المرسلون الا
 من ظلم اي لا الذين ظلموا واذين والكلام في خبر الجلي كما في خبرنا عن علي بن ابي طالب في الاستحباب
 يكون مفاده نفي الياس عن بيع الرجل ام ولد بالرضا عند شدة الحاجة كما في بيعة
 ولد بالنسي صور جواز بيعها معدودة مشهورة فاما ما في الخلاف من الطعن في التعداد
 في طريق الجمع الحسن بن محمد بن سماعة وهو وافق لروايته على ما ذكره صحيح اذ قد وثقه
 القاضي والشيخ وغيرهما وان كان هو من الواضحة وما قال ان احايثنا من بابة عن حكم الاصل
 فتكون راجحة فيه ان الامر بما يكون بالعكس فانهم في ابواب الزايج كثير اتما برحمتهم
 الموافق لاصالة الحكم ويقولون بموجبه لاختلافه بالاصل عن اصله استجاب
 الملك بان الاصل معزول عن العمل به وروى الترمذي كما قد سمعنا مرات منكرين بحديث
 فقهي في ضبط تحصيل من الثابت للمسلمين ان العتق فرع الملك فقد
 اعتزل بولي البصائر الثابتة ان لا يملكه المشتري مثلا كيف يتحقق ان يفتوا عليه اليه من
 النسخ ان عكس العادة على تعدد العلل وانه اذا اشترى الملك الذي هو سبب العتق استوجب
 ذلك نفي الاضاق بقاء ففهم من ذهب الى ان الشراء مثلا سبب للعتق من غير دخول في الملك
 فيحقق الانقضاء فيهم مع تمام البيع لا يبايع عنه اصلا بل ان في صبح العتق ولا يبايعا
 على الاطلاق انما يحقق الحكم معار بالجزء الاخير من الصفة وهو بخلافه ان اردوا ان يبايعا
 الانسان لا يملك من يفتوا عليه على ما قد غلطت به الروايات ومنهم من قال يفتوا في
 ملك ويثبت العتق حين يفتوا الملك لما في صريح بعض الاحاديث الصحيحة ولان العتق
 وانقضى والملك عن البايع من غير ان يثبت للمشتري ما يفتوا عليه لو اشترى بعضه

فانه قد يفتوا في
 شرح اشراج في نسيه
 بعيد

في نسي الملك
 في نسي الملك

بعد احكام البيع من جوب الارش وجزء والمراد بالملك المستقر لا مطلق الملك جميعا بين
 الادلة وكذلك في جميع العهود والايامات يكون ثبوت الحكم بحصوله سدا لجزء الآخر
 من غير فصل الى هذا ذهب العلامة في صريح قوله والحق في ظاهر كلامه ومن راد في
 خطاب لوضع التعدي من العائنه والخاصه بعدد الملك المعدوم موجودا بقدر الملك
 انا قبل الحق للحق في الملك وان لم يكن هو امر متحققا فالحق في الحق للحق
 في الذرور فيستقر ملك الرجل على كل احد سوى العودين كل اثنى عشره عليه نسباً
 رضا عاقبهم بنعتهم في الحال بعد فرض ملكهم انا وطاهرين اديين جماعة انه لا يشرط
 هذا الان وحلل ابن اديين بانه لا يملكهم ولا يفتي على الشرية سوى العودين في الفتي
 نظير الملك في الذكوريه وامكانها والاقر بانها كالمرة فلا يفتي عليها سوى العودين
 ولو ملكها الرجل وهي المحارم غير العودين فالاشكال اقوى ولا يفتي غيرهم من الاقارب
 كالاخ وابنه والعم والخال نعم يخطب عاقبهم ولا فرق بين الملك القهري والاختياري
 ولا بين الكل والبعض فهو عليه ان ملكه مختار اعلى الاقوى والاحكم لقربه الزنا
 فيملك ولد من الزنا على الاقوى لان الحكم الشرعي ينجح حكم الشرع متى ثبت وكذلك
 الرضا اذا زنى بامرأة فارضت من لبنها منه رضيعا يملوكا وقال المناضل المعداد في
 النسخ اختلاف المتأخرين في ان العود يقع بعد الملك بعدية زمانية او عين مع بعض
 ان الشراء سبب للعود من غير حوزة الملك ذهب الى كل من الاحوالين ولم لاحتمال
 لما والحق ان الاجابات القول بسبب الملك والملك سبب العود فيكون العود مع الملك
 بالزمان وبعد بالذات كحركة الخاتم مع حركة الاصبع او تقول يقع الملك في اول ان
 العود ثم يقع العود في ثانياً فالت هنا غاية ما قد حصلوه في حل عقد الاعضال فك
 عقد الاشكال ومن المنصرح ان شيئاً من ذلك ليس يرجع الى اداة يجذب اليها الذم
 بين اليها البال اما العبة بالزمان التقدم بالذات فلان العود هو زوال الملك فلا
 ان يجمع اليوم وزواله في التحقيق في وقت واحد اما الملك في اخرانات الصيغة و
 العود في ان اخر بعد من غير فصل فلان مشافهة الافات مما قد بطلت العقول المتبركة

المراد بالعودين من سبب
 ان عودا والآخرين وان
 سنة وان لم

واحاله البراهين البعيه واما تقدير المعدوم والقرينة موجود او الموجود بالفعل قد
 فليس له في مذهب الصنف وجهه ترك اليها اصلاً فمن نقول انما المتبر للقول الفصل في
 مضائق المطامات العلية من زن محكمات الاصول الموازين الحكمة ودر من خامضات
 العلوم بالتوازين العلية فاعلم انه قد افترق في معان على ما قد حفظناه في القراط
 المستقيم والافق المبين والايامات والنسبيات واوردناه في التبع الشداد
 الامور الزمانية على ثبوت الافتام دحضات الحصول كطلوع مركز الكوكب وتولد زيد
 والوصول الى طرف المسافة والى كل حد من حدودها الغير القابلة للافتتام وتدرجاً
 الوجود كالحركة العظيمة الموجودة في زمان شخصي هو مجموع زمان الحركة على سبيل الانطباع
 عليه وزمانيات الحق لا دقة ولا تدرجية كالحركة الوسيطة الحاصلة في
 نفس زمان الحركة الا على وجه الانطباع بل على سبيل الحصول في كل جزء من اجزائه وفي كل
 ان من اياته من غير دفع ان من الافات لبداية الحق وان الدحضات الالفة الثبوت انما
 حصول كل منها في ان بعينه لا غير زواله في نفس الزمان الذي بعد على الجهة المذكورة
 فاذن في مقالنا هذا انما حصول الملك في الان الاخير الذي هو طرف زمان الإيجاب
 والقبول لا معان الجزء الاخر من الصيغة بل معان طرف الغير المنقسم وكذلك حكم
 الإيجاب في صيغ العود جميعاً ثم الاضمان وهو زوال الملك في نفس الزمان الذي هو
 بعد ذلك الان الطرف على وجه ثلث عليك ثم حستان الملك سبب للعود وهم يتخفف من
 بعد فكيف يقع ان يكون ثبوت الشيء سبباً لاضمانه بل الحق الصريح ان المزاية النسبية
 او الرضا عبة سبب للاضمان على المالك فليقرر فيصير من لا يقول بالاضمان من
 جهة الرضا يقول لو ملك الرجل امه او اخاه او ابنته من الرضا فوطني احد
 ضد ضلحرا ما ولكن يثبت للوطونة حكم الاستيلاء فاما على ما هو الاصح في المذهب
 فليس لمن حكم الاستيلاء لانهم قد انفقوا بالملك وكذلك القول لو فرض ان كان
 الوطى في ان الملك على الاقوى لا سند غاء حكم الاستيلاء الملك المستقر هو مفقود
 مسئلة هل الحرثات بالرضا كالحرثات بالنسب في وقوع الظهار بالثبوت بهن

في بيع حكم الظاهر
 في بيع حكم الظاهر

هناك افعال مختلفة **الاول** تحميم المشبه بها في الطهارة بالام النسبة لاجل
 هو اخبار ابن ادريس واه فخر المدحفين في الايضاح اقتضاه على المذكور في التبريل
 الكريم نصوص الاحاديث تدفعه **الثاني** مدية النسبة به الى كل محرمة على
 النابذ بالنسب خاصة ذهب اليه ابن البراج في الكامل تمتكايحه جميل بن رجا
 عن الصادق عليه السلام ودلائلها على المطلوب جزئية **الثالث** الانتصار على
 الامر من التثب الامر من الرضاع لا غير اخوان بعضهم وروى ايضا عن ابن ابي
الرابع الغدبة الى الحرقات الوبدن من التثب من الرضاع لا غير من وهو قول
 ذهب اليه الصدوق والحسن بن ابي عميل والشيخان ابن الجند وابن حمزة وابو الصدا
 الحلبي المحقق في كتابه والعلامة في المواعيد والجزيرة وروى بما جرح اليه في المختلف وشيخنا
 الشهيد في اللعة المشبهة وفي شرح الادشاد قال الشيخ في المبسوط وهو الذي يفتيه
 مذهبا لقوله صلى الله عليه واله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب بعد العلق
 ابن البراج على ذلك في المذهب وهو مذهب الشافعية وكثير من فتاوى العامة في الحنابلة
 الحان الحرقات على النابذ بالمصاهرة ايضا من وهو قول الشيخ في المبسوط ونوى
 العلامة في المختلف ومخاريف من اصحابنا وموم من الجماهير للاشتراك في العلة وهو
 ظاهر التبدن من بن علي بن حمزة في الفقه اذ قال ومن شروط صحة الطهارة الشرع
 ان يكون منلفظا بقوله انت على كظهر ابي او واحد من الحرقات عليه وكذلك سلا بن
 عبد العزيز في الراسم حيث قال الطهارة ان يقول الرجل لزوجته انت على كظهر ابي او
 بنتي او اخي او واحد من الحرقات فاما التحميم المطلق بالنسبة الى اية محرمة كانت على
 الاطلاق موبدا كان محرمة بها ام موفنا وهما كان ام جمعا فلم اصح على قائل به من الاختصاص
 الى ان بل ان الشيخ قال في المبسوط لا خلاف في صدق وقوع الطهارة بذلك قال بعض
 شهاده الشارحين في شرح الشرايع ظاهر القائلين بالغدي الى الحرقات بالرضاع عند
 الفرق بين من لم يزل محرمة منهم بالرضاع كحب الرضاع التي ارضعت اياه او امه او
 من الرضاع الولودة بعد ان يرضع وبين من كانت غلله ثم حرمت عليه كالحق ارضعته

هذا هو المذهب في الرضاع
 ما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 بعد العلق
 وهو مذهب الشافعية
 وكثير من فتاوى العامة
 في الحنابلة
 الحان الحرقات على النابذ
 بالمصاهرة ايضا من
 وهو قول الشيخ في المبسوط
 ونوى العلامة في المختلف
 ومخاريف من اصحابنا
 وموم من الجماهير
 للاشتراك في العلة
 وهو ظاهر التبدن من بن علي
 بن حمزة في الفقه
 اذ قال ومن شروط
 صحة الطهارة الشرع
 ان يكون منلفظا
 بقوله انت على كظهر
 ابي او واحد من
 الحرقات عليه
 وكذلك سلا بن عبد
 العزيز في الراسم
 حيث قال الطهارة
 ان يقول الرجل
 لزوجته انت على
 كظهر ابي او بنتي
 او اخي او واحد
 من الحرقات
 فاما التحميم
 المطلق بالنسبة
 الى اية محرمة
 كانت على
 الاطلاق موبدا
 كان محرمة بها
 ام موفنا وهما
 كان ام جمعا
 فلم اصح على
 قائل به من
 الاختصاص
 الى ان بل ان
 الشيخ قال في
 المبسوط لا خلاف
 في صدق وقوع
 الطهارة بذلك
 قال بعض
 شهاده الشارحين
 في شرح الشرايع
 ظاهر القائلين
 بالغدي الى
 الحرقات بالرضاع
 عند الفرق بين
 من لم يزل محرمة
 منهم بالرضاع
 كحب الرضاع التي
 ارضعت اياه او
 امه او من الرضاع
 الولودة بعد ان
 يرضع وبين من
 كانت غلله ثم
 حرمت عليه كالحق
 ارضعته

وصارت اما دكا فها وبندها الولودة قبل ان ارضع فالنسيبه بالجمع بينه الحريم لغو الاد
 وان كان القسم الاول قوي بخبرها من الثاني وروى ما فرق بين الامرين وخسر الحريم بالقسم الاول
 وهو الادلة بدفعه قلت هذا الفرق والتخصيص وروى الرافعي من الشافعية في الحرقات
 ولما جدد في اصحابنا من يقول به والاصح حكا من الاوال نعم ابيع الطهارة ويصح الحريم
 في النسبة بالحرقات على النابذ من النسب ومن الرضاع ومن المصاهرة جميعا على انك
 ما عرفت ان الحريم من جهة المصاهرة مندرج في الحريم من جهة النسب لنا مصافا في
 هو حريم من الرضاع ما يحرم من النسب صريح التعميم في صحة الحسن بن محبوب عن علي بن
 وثاب عن زائدة قال سئل ابا جعفر عليه السلام عن الطهارة فقال هو من كل ذي حرمة
 او اخت او عمة او خالة ولا يكون الطهارة في يمين فلك فكيف قال يقول الرجل لامرأته
 وهي طاهرة في خبر جماع انت على حرام مثل طهر ابي واخي وهو يرد بذلك الطهارة ايضا
 بوث حكم الحريم في النسبة بالامم بالدلائل العظيمة انما علة محرمها على النابذ
 ذلك حاصل في ما يراه النزاع فلا وجه لشي من هذا التخصيص اصلا **فيل**
 قال في الخبر يروى انه اذا ربت امرأة جديا بطنها فاته بكروحه ولمح ما كان من نسبه عليها
 وذلك ليس بمحذور فلك وكذلك على الفحل الذي هو صاحب اللبن **التحتم** وفيها
 ضوابط ومنازل ضابطا بطر اخلاف افعال الفقهاء في نصاب الرضاع الشرب عليه
 الحريم قد ذهب ابو علي بن الجندب الى انه لا يشترط فيه المد بل المعبر ما صدق عليه
 الاسم ولو برضعة واحدة وقال ابن ابي عميل انه عشر رضعات تامات متواليات
 هو مذهب الاكثر والقول الا شهر قال به الشيخ الفقيه السيد المرتضى والنفى ابو الصلاح
 الحلبي السيد ابن هرو والفاضل ابن البراج الطرابلي وسلا بن عبد العزيز الدبلي ومما
 الدين ابو جعفر محمد بن علي بن حمزة الطوسي صاحب الوسيلة وحكم ابو عبد الله بن ادر
 في اول كتاب النكاح انه الصحيح في المذهب انه الاظهر الذي يفتيه اصول المذهب
 اخوان العلامة في المختلف استقوه فخر اصحاب الشافعية في الايضاح واستقوه شيخنا
 المحقق البارع الشهيد في اللعة وذهب اليه في القاية والمبسوط وكافي الاخبار الى انه

هذا هو المذهب في الرضاع
 ما يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
 بعد العلق
 وهو مذهب الشافعية
 وكثير من فتاوى العامة
 في الحنابلة
 الحان الحرقات على النابذ
 بالمصاهرة ايضا من
 وهو قول الشيخ في المبسوط
 ونوى العلامة في المختلف
 ومخاريف من اصحابنا
 وموم من الجماهير
 للاشتراك في العلة
 وهو ظاهر التبدن من بن علي
 بن حمزة في الفقه
 اذ قال ومن شروط
 صحة الطهارة الشرع
 ان يكون منلفظا
 بقوله انت على كظهر
 ابي او واحد من
 الحرقات عليه
 وكذلك سلا بن عبد
 العزيز في الراسم
 حيث قال الطهارة
 ان يقول الرجل
 لزوجته انت على
 كظهر ابي او بنتي
 او اخي او واحد
 من الحرقات
 فاما التحميم
 المطلق بالنسبة
 الى اية محرمة
 كانت على
 الاطلاق موبدا
 كان محرمة بها
 ام موفنا وهما
 كان ام جمعا
 فلم اصح على
 قائل به من
 الاختصاص
 الى ان بل ان
 الشيخ قال في
 المبسوط لا خلاف
 في صدق وقوع
 الطهارة بذلك
 قال بعض
 شهاده الشارحين
 في شرح الشرايع
 ظاهر القائلين
 بالغدي الى
 الحرقات بالرضاع
 عند الفرق بين
 من لم يزل محرمة
 منهم بالرضاع
 كحب الرضاع التي
 ارضعت اياه او
 امه او من الرضاع
 الولودة بعد ان
 يرضع وبين من
 كانت غلله ثم
 حرمت عليه كالحق
 ارضعته

في رضا الرضا ع الحسين

عشر رضعه ثمانية مثالبه وافق بذلك ابن ادد بن في اول باب الرضاع والمحقق نجح
الدين جعفر بن سعيد وبعض كبه والعلامة في الخبر وعنه ووافقه حتى في الخبر بن
شرح التواعد وقال المحدث ابو جعفر بن بابويه رحمه الله تعالى في المنع لا يحرم من الرضا
الاما ابنت الحلم وشدا العظم قال وروى انه لا يحرم من الرضاع الا رضاع خمس عشر
يوما ولها الممنع ليس ينقض رضاع قال به كان يعني شقنا محمد بن الحسن رحمه الله
قال وروى انه لا يحرم من الرضاع الا ما كان حولين كاملين وروى انه لا يحرم من الرضا
الكا الرضع من ثدي واحدة والاصح الاحوط الذي به افق وعليه اقول من هذا الا
هو ما ذهب اليه الاكثر وانظروا عليه الاشهر لنا اطلاق بل عموم قوله تعالى وَاُمَّهَاتُ
الَّذِينَ ارْزَعْتُمْ وَاَخَوَاتُكُمْ مِنَ الرِّضَاعِ الصَّادِقُ عَلَى الْعَلِيلِ وَالْكَبِيرِ لَمْ يَجْعَلْ فِيهِ مَبَازِ
وَدُونَ الْعَشْرِ بَابُ ثَبْتٍ مِنَ الْمُخْتَصِّ بِمَعْنَى مَكْرُوهٍ الْعَشْرُ عَلَى مَقْضَاهُ كَذَلِكَ وَهُوَ عَلَى
الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من الدبب صححه مروان بن مسلم المزني في
الاسناد من طريق الكافي عن سعد وهو سعد بن زياد الرقي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا يحرم من الرضاع الا ما شدا العظم وابنت الحلم فاما الرضعة والرضعان الثالث
حتى يبلغ عشر اذا كن منفردات فلا بأس وفي معناها موثقة بل صحته الحسن بن فضال
من طريق الكافي عن عبد الله بن سنان من طريق الكافي الاستبصار موثقة على بن الحسن
على بن فضال عن الحسن بن علي وهو ابو محمد الوشاح بن بن عباس الصيرفي عن عبد الله بن
سنان عن عمر بن يزيد قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن الغلام يرضع الرضعة و
الثنين فقال لا يحرم فعدت عليه حتى اكملت عشر رضعات فقال اذا كانت منفردة فلا
فقدان الحبران بمفهوم الشرط وبديل الخطاب بعبان ان المراد ان من ثلث ابان هن
منفردات اثنان الحبران وكذلك يلحق الخطاب موثقة ابن فضال من طريق الكافي عن علي بن
محبوب عن محمد بن مسلم عن حبيب بن زاذان عن ابي عبد الله صلوات الله عليه قال سئل
عن الرضاع ما ادنى ما يحرم منه قال ما ينبت الحلم والدم ثم قال روى الحسن بن فضال
صلوات الله عليه قال لا فله ان لا احد عليه حتى يلبث عشر رضعات وصححه محمد بن عبد الجبار
الفضل

[illegible]

فیهما
روضت الشکر
بیت افرغ من جودہ
بان کا تہ از بیت المقدس
خضیفہ افرغ من
ملا من سحریم یفرغ

[illegible]

من شاذان بعلو الاسناد من طريق الكافي عن صفوان بن يحيى قال سئلت ابا الحسن عليه السلام
عن الرضاع ما يحرم منه فقال سئل رجل ابن عمه فقال واحد ليس بها وارثان شي
خبر ضغات فلت مؤانث او معة بعد معة فقال هكذا قال له وسئله اخر عنه ف
به الى بيع وقال ما اكثر ما سئل عن الرضاع فقلت جعلت فداك اخبرني عن ذلك انت هذا
مستدك فيه حد اكثر من هذا فقال اخبرك بالذي اجاب فيه ابو فلت فدخلت الذي اجاب
ابوك فيه ولكن فلت لعله يكون فيه حد لم يخبر به فخر في به انت فقال هكذا قال ابو فلت
فارضعت ابي جارية بلبس فقال هي اخلك من الرضاعة فلت فخل لاخ لي من سعة لرضعها
في بيته قال فالفل واحد فلت نعم هو اخي لابي ابي قال اللبن للفحل صار ابوك اباها و
انك ما تم هذا الخبر الصحيح الاسناد ايضا بل الخطاب بل يصريح منطوقه ببعدان اكثر حد
لرب عليه الحرير هو النسخ وان ادنى حد بل ثم الحرير هو العشر ومعه مائة من صبر من
ابو جعفر الكوفي ورواه الشيخ ايضا عن عبيد بن زوان قال قلت لابي جعفر عليه السلام
ما اهل بيت كبير فريما كان الفرج لحرث الذي يجمع فيه الرجال النساء فريما استحب
ان يذ ان تنكث راسها عند الرجل الذي يذها وبه الرضاع وربما استحب الرجل
ينظر الى ذلك فما الذي يحرم من الرضاع فقال ما انبت اللحم والدم فلت وما الذي
اللحم والدم فقال كان يقال عشرة ضغات فلت فهل عشر عشر ضغات فقال دع ذا و
قال ما يحرم من النسب فهو محرم من الرضاع قال الشيخ في الاستبصار انه لو بعد ان
ضغات عشر عن نفسه بل اضافته الى غيره فقال كان يقال فلو كان لك صبيما لا خبر به
عن نفسه والذي يدل على ذلك انه لما سئله السائل عن صحة ذلك قال له دع ذا فلو
كان صحيحا لقال له نعم ولو بعد عن جوابه الى شيء اخر لضرب من الصلة فلت هذا الكلام
حدا لانه لو لم يكن ذلك صحيحا لكان واجبا على الامام عليه السلام ان يبينه على فساد
وان يبين ما هو الصحيح في ذلك واما قوله عليه السلام دع ذا فاعتنا دع هذا السؤال
فان كون عشرة ضغات مثمرة للحرث امر متيقن ليس هو عدد ولا عن الجواب الى شيء اخر
بل انه سلوك لسلك ايمان على سبيل البيان بالاسناد لانه عليه السلام قال

۹۷
 هند ابا جمیع و خا رط
 و مشرق من و خا رط
 و جنوب من و خا رط
 و شمال من و خا رط
 بن عبد الله
 و فضل
 شذان جمیع و خا رط

مفتی محمد رفیع الرحمن

۱. استیت فریلا
 ۲. استیت فریلا
 ۳. استیت فریلا
 ۴. استیت فریلا

ليس ما يحرم من النسب فهو محرم من الرضاع وذلك مشاؤل للعليل والكثير فافظ
 عنه ما دون العشر بالدليل عند انبات اللحم والدم بين العشر الثالوث سياتي الحكم
 بلا امراء وانما قال عليه السلام كان يقال عشر رضعات لما قد حدث في زمنه صلوات
 الله عليه من حكم المنعفاء العامة والزبدية بالحريم خمس رضعات وبما دونهن
 خمسة جز من الفضيل زياد من ابي جعفر عليه السلام وفي كتاب من لا يخضر ضيه
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا الخجور قلت وما الخجور
 قال امرؤ شربة او ثلثا شرا دامة تشرب ثم يرضع عشر رضعات يرقى القنوق بنا
 قلت المراد بذلك على ما قاله الشيخ في كتابه التهذيب الاستبصار في الخبرين عن ابي
 ربيعة او ربيعة بن اوثمان مثالا قال والذي يدل على ذلك ما رواه علي بن الحسن عن ابي
 بن نوح عن صفوان بن يحيى عن موسى بن بكر عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له ان
 بعض واليك تزوج الى يوم فزعم النساء ان بينهما رضعا ما قال انما الرضعة والرضع
 فليس بشئ الا ان تكون رضعا متاجرة مقيمة عليه فصرح عليه السلام في هذا الخبر ان
 المراد بذلك ما قلناه من الرضعة والرضع من ما زاد على ذلك حتى يبلغ الحد الذي
 يحرم على ما بيناه والخجور بالحاء المعجمة والباء الموحدة ما غرق كثيرا من الامم وما
 ونظمت على المواظبة والمزولة من خبرنا الارض كفرج كثر خبارها والخبر بالكسر المخارة
 وهي المواكزة وان يزرع على النصف ونحو منه يقال الخجير للاكار والخبر بالفتح كالجزأ
 المزادة العظيمة والثافة العيزة اللبن الخبر بالقسم التقيد لما خوذ من الشئ والوظيفة
 المستدرة من طس الارض غير ما يجمل ان يكون الخجور هنا بمعنى العلوم من الخبر بالهمز
 والسكين بمعنى العلم فان الضريبة المكوبة والوظيفة المفرقة معلومة الحصول عجلة
 ما كان على سبيل الاثنان والخجور ايضا الطيب الادام وربما يروى الجوب بالهمز والباء
 من الجبر خلافا لاختياره وكذلك ضبطه بعض شهاد الساجدين في شرح الارشاد
 الشرايع قال حديثا مطبوعا بخط الصدوق ابن بابويه بالهمز والباء في كتابه المنع فانه
 عكس بخط رحمه الله ونحوه فقول ذلك فيجوز ان كان بخط رحمه الله وظني ان الخط

الامكان في خبر
 في تهذيب الاستبصار
 في خبرين في خبرين
 في كتاب من لا يخضر

الكتاب من الحائضات المحرمات في كتابه من بعد ولدت من
 خطه والخبر من عند هذا المقام ومع ذلك فقد قال الصدوق في الغريب خبره
 بمعنى اجبره لغة ضعيفة ولذا اطل استعمال الجوب بمعنى الجبر واستضعف وضع الجوب
 موضع الجوبة في كتاب الصوم الجامع الصغير ثم ان العلامة في المختلف بعد استصحاب خبر
 الفضيل قال لا يقال في طريقه محمد بن سنان وفيه قول وان الرواية اختلفت فان كلا
 من الشيخ والصدوق روى هذا الخبر بصيغة مخالفة لصيغة الرواية الاخرى
 فتعارضان لا يمكن قول قد يفتار حبان العمل رواية محمد بن سنان في كتاب الرجال ولا مدخل
 لا اختلف الصيغتين في الاستدلال ومنعه لا فاسد ليقوله ثم يرضع عشر رضعات
 وهذا زيادة رواها الشيخ ولا يلزم من ترك رواية الصدوق لها الطعن فيها فقلت في هذا
 الحديث له اسناد اخر من غير طريق محمد بن سنان فانه مذكور في كتاب جز من الصدوق
 عنه وايضا طريق الطبري الصدوق في النقيب الى جزي بن عبد الله صحيح للشيخ ايضا في روا
 كنه وروايته طريقان صحيحان ليس بينهما محمد بن سنان بالجملة طريق هذا الحديث على كل
 حال صحيح وايضا لطريقة الاحتياط وما قد روى عنه صلى الله عليه واله وسلم ان
 الحلال والحرام الاكليب الحرام على الحلال ومن ثم اذا اختلفت احكام الحرمات بالنسب بالزنا
 باجتناب محرمات معدة لان احكامها من البتة احدى الزوجات لا يجنبها محرمات
 او رضاعة مثلا فوقع الاستنباء وجبا جناب الجميع اجمع الشيخ ومن سادسهم بما رواه
 الموقر عن جابر بن موسى الثعالبي عن جيل بن صالح عن ثوبان بن سوفة قال قلت لابي جعفر عليه
 السلام هل للرضاع حد يخذ به فلا يحرم الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس رضعات
 من البنات من امرأة واحدة من لبن فحل واحد لفضل بينهما رضعة امرأة غير ما دلون
 امرأة ان رضعت غلاما او جارية عشر رضعات من لبن فحل واحد وارضعها امرأة اخرى
 من لبن فحل اخر عشر رضعات لم يحرم كلاهما بما رواه في الصحيح عن علي بن ابي طالب عن ابي
 عبد الله الصافي عليه السلام قال قلت له ما يحرم من الرضاع قال ما لبث اللحم وشدة العظم قلت
 عشر رضعات قال لا انها لا لبث اللحم ولا لبث العظم عشر رضعات وفي الموقر

وقف كتابه في سنة ١٢٠٠ هـ
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠ هـ
 في يوم الاثنين ١٢٠٠ هـ
 في مدينة مكة المكرمة

مضايف مختلطة

عن عبيد بن ذرارة عن الشافعي عليه السلام قال سمعت يقول عشرة وضعات لا يجوز
 شتاؤه في التوثيق عن عبد الله بن بكر عن الصادق عليه السلام قال سمعت يقول عشرة
 لا يجوزها ولا يجوز على ما قول من الخبر الاول اما قوله في جهة السند او التوثيق في موضع
 العيب فكيف عد من العتاج النطاعة المتعاضدة واما ما فيها من جهة المتن فلا ينبغي ان
 اذ بدل بتمامه بحسب ليل الخطاب من حيث هو التقييد على انه اذا اراد وضعها الموضع
 من لبن ذلك العمل الاول عشرة وضعات حرم تكاثرها ويصلح على انه لا يجوز اقل من خمس
 عشرة وضعه فلا يجوز ما من اطرافه او من عمل ذلك على خمس عشرة وضعه من الواليات غير
 تامات ثاويها في المندار عشرة وضعات تامات متواليات اذ بدلت بحسب نبات
 اللحم والدم وجيئنا بنبذ المراء وبسبين سبيله وشلا من اطراف العلم والسم
 نظم ومن جهة على بن باب نجعلها على عشرة وضعات خبر تامات او غير متواليات
 بينها وبين عدة روايات صحاح وموثقات بفتدان عشرة وضعات تامات متواليات
 لا بد من العلم وبسبين اللحم والدم والاصول الحكيمة والفوايق الطبية ايضا فخص
 ذلك مكان التاويل قال هل تحرم عشرة وضعات على الاطلاق سواء كانت تامات او غير تامات
 ومتواليات او غير متواليات فقال عليه السلام لا لانه لا يجوز من الرضاع الا ما انتهت
 اللحم وشلا العظم ومجرع عشرة وضعات على الاطلاق سواء كان كثر تامات او غير تامات
 متواليات او غير متواليات لا يثبت اللحم ولا يثبت العظم وكذلك القول في الخبرين المتقدمين
 الطريق في التوفيق بين الروايات مسلك الشيخ في الاستنباط حديث ذكر موثقة
 على بن الحسن بن فضال عن ابي بن نوح عن صفوان بن يحيى عن حماد بن عثمان وغيرهم عن
 يزيد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول خمسة وضعات لا يجوزها فقال الوجه في
 نخله على الخبرين متفرقات بان كل بينهما وضع امرأ اخرى اما الاحتجاج باصالة الام
 وباستصحابها فغير مسنون للتمتع مع ورود النصوص الدالة على التحريم على ما قاله في
 المختلف وبما ذكره في قول وبنيتها على تكاثر في عدة بعضها العظم بعضها اللحم
 اعتراضات شارح الشرح وغيره بأسرها فليتبصر في هذا الجواب على الجواب

مخبر الامر بتكاح بنات العكس

ربا بكم فقلت العامل فيها وذا امر لم يجوز احد ما جعلها للاضال كاذب قوله مثالي
 المتأينون والشافعيات بعضهم من بعض على ان تكون خالا من الامهات والرباب ولا تكثر
 من جهة الصلة من حيث انها من النساء منسلات بالنساء لانهن امهاتهن والرباب
 منسلات بامهاتهن لانهن بناتهن فخرج اللان بصلتها عن ان تكون صفة مفيد
 لسلح مغزى الكراه من نظم ونظامه فان قد انصرح ان انها تترك على الاطلاق النظم
 بالنسبة الى الدخول بالنساء وعدمه وربا بكم على التقييد الشخصي بكونهن من النساء
 المدخول بهن فاما اللان في جوارحه فيسبيلها سبيل ما يرام به نفوية العلة وتكليفها
 المعنى ان الرباب لكونهن في احضانكم لم ين او بعدا اذ انكر في حكم التلخيص جوار
 اذ دخلتم بامهاتهن وفي النسبة بينهما وبين الاولاد كروى عن عوفات باجرانكا باقر بن
 الاولاد وليس الغرض بتقييد الحرمة بذلك وما في الكشاف من غير البيضاوي عن امير المؤمنين
 على عليه السلام انه جعل ذلك شرطا للحرمة فلم يلبسنا بونه من طهرنا اهل البيت عليهم
 السلام والباء في دخلتم بهن للعدية كما هو مسلك الكشاف لا بمعنى مع كاحسبه البيضاوي
 والفرق بين العدية بالباء والعدية بالهمزة كذهبية واذهبه مثلا ان مفاد الاول
 الاخذ والاستصحاب ون الثانية والدخول بهن كما بهن الوطى ثم مما يدل على ذلك
 الروايات رواية الحسن بن موسى الخشاب عن غياث بن كلاب عن اسحق بن عمار عن
 جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام كان يقول الرباب عليكم حرام مع الا
 اللان دخلتم بهن من في الجور وغير الجور سواء والامهات مبهمات دخل البنات او
 لم يدخل بهن فحرموا وابهموا ما اياهم الله ورواية محمد بن يحيى في التوثيق عن غياث بن
 ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليهما السلام ان عليا عليه السلام قال اذا تزوج الرجل المرأة
 حرمت عليه ابنتها اذا دخل بالام واذا لم يدخل بالام فلا بأس ان يتزوج بالبنات فلا
 تزوج البنات فدخل بها او لم يدخل بها فحرمت عليه لا موقفا قال الرباب عليكم حرام
 كذا في الجور او لا يكن ويحرم محمد بن الحسين بن الخطاب عن هيب بن حمزة عن ابي بصير
 للضمون قال سئل عن رجل تزوج امرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فقال يحل له ابنتها

ولا يخل له انها وصحة محمد بن مسلم عن احدهما عليهما السلام قال سئل عن رجل تزوج امرأته
الى بعض جدها تزوج ابنتها فقال لا انا راى منها ما يحرم على غيره فليس له ان يتزوج ابنتها
ما في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن ابي الربيع قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
عن رجل تزوج امرأة فماتت اباها معها لا يستطيعها غيرها فماتت اباها معها لا يستطيعها غيرها فماتت
بطلنها اصيل له ان يتزوج ابنتها فقال اصيل له وقد راى من امها ما راى وما في الصحيح عن احمد
بن محمد بن ابي نصر قال سئل ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج المرأة منعه اهل له ان
يتزوج ابنتها قال لا فاما صحة جميل بن قاج وحماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
الامر والابنة سواء اذا لم يدخل بها سبقا او تزوج المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فانه
ان شاء تزوج امها وان شاء تزوج ابنتها وصحة محمد بن حازم قال كنت عند ابي عبد الله
عليه السلام فانه رجل فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
فقال ابو عبد الله عليه السلام قد فعله رجل متافك فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
شيعة الا يفتوا على عليه السلام في هذه النسخة التي افتاها ابن مسعود انه لا بأس بذلك
ثم ان عليا عليه السلام فسئل فقال علي عليه السلام من اين اخذتها فقال من ولى الله عز وجل
جل ورياء بكره الا في في جور كره من نسا كره الذين دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن
فلا جناح عليكم فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
فقال ابو عبد الله عليه السلام للرجل اما نسمع ما يروى هذا عن علي عليه السلام فماتت
مذمت وقلت اي شيء صنعت يقول هو قد فعله رجل متافك فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
السلام منها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
كان له مني فما تقول فيها فقال يا شيخ نخبرني ان عليا عليه السلام فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
تقول فيها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
الى الشذوذ قال فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
ولم يشهد الدخول بالبنت كما شرط في الامم الدخول لغيره الرقية فيبغى ان يكون الابن على
اطلاقها ولا يفتى الى ما يخالفه وبضادة لما راى عنهم عليه السلام ما انا كرهنا فاهموا

قوله من امها ما راى منها ما يحرم على غيره فليس له ان يتزوج ابنتها
قوله ما في الصحيح عن الحسن بن محبوب عن خالد بن جرير عن ابي الربيع قال سئل ابو عبد الله عليه السلام
قوله عن رجل تزوج امرأة فماتت اباها معها لا يستطيعها غيرها فماتت اباها معها لا يستطيعها غيرها فماتت
قوله بطلنها اصيل له ان يتزوج ابنتها فقال اصيل له وقد راى من امها ما راى وما في الصحيح عن احمد
بن محمد بن ابي نصر قال سئل ابا الحسن عليه السلام عن رجل تزوج المرأة منعه اهل له ان
يتزوج ابنتها قال لا فاما صحة جميل بن قاج وحماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
الامر والابنة سواء اذا لم يدخل بها سبقا او تزوج المرأة ثم طلقها قبل ان يدخل بها فانه
ان شاء تزوج امها وان شاء تزوج ابنتها وصحة محمد بن حازم قال كنت عند ابي عبد الله
عليه السلام فانه رجل فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
فقال ابو عبد الله عليه السلام قد فعله رجل متافك فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
شيعة الا يفتوا على عليه السلام في هذه النسخة التي افتاها ابن مسعود انه لا بأس بذلك
ثم ان عليا عليه السلام فسئل فقال علي عليه السلام من اين اخذتها فقال من ولى الله عز وجل
جل ورياء بكره الا في في جور كره من نسا كره الذين دخلتم بهن فان لم تكونوا دخلتم بهن
فلا جناح عليكم فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
فقال ابو عبد الله عليه السلام للرجل اما نسمع ما يروى هذا عن علي عليه السلام فماتت
مذمت وقلت اي شيء صنعت يقول هو قد فعله رجل متافك فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
السلام منها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
كان له مني فما تقول فيها فقال يا شيخ نخبرني ان عليا عليه السلام فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
تقول فيها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
الى الشذوذ قال فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
ولم يشهد الدخول بالبنت كما شرط في الامم الدخول لغيره الرقية فيبغى ان يكون الابن على
اطلاقها ولا يفتى الى ما يخالفه وبضادة لما راى عنهم عليه السلام ما انا كرهنا فاهموا

على باب الله فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
عن بعض الثقات لان ذلك مذهب بعض العامة ثم ذكر مروية محمد بن اسحق بن عمار عن بعض الثقات
قال فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
عقل له امها وقد دخل بها قال فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
امها قال وما الذي يحرم عليه منها ولم يدخل بها وقال قال لوجه في هذا الخبر ايضا ما قلناه في
الخبرين الاولين سواء على ان محمد بن اسحق بن عمار الراوى لهذا الخبر قال فماتت ابنتها فماتت ابنتها
هو ويحمل ان يكون الذي سئل عن الامام الذي يجب المصير اليه في قوله فاذا احتل ذلك
سقطت المعارضة به ونحن نقول ما صححه جميل بن قاج فاما ظاهرها ان يعني اذا تزوج
كل الراوى انما قول الامام عليه السلام ما قبله فقط وقول الراوى مذهب مذهب غيره واجب
الابتناع ومعنى قول الامام ومغزاه ان الاقامة بالبنت سواء في الحل على الرجل اذا لم يدخل
بالامور كان قد عند عليهما من اليقين ان ضمير النابض في قوله عليه السلام بها خايد
الى الامور ان كلام الراوى ايضا يفسر لقوله عليه السلام فيكون معناه اذا تزوج المرأة ثم طلقها
قبل ان يدخل بها فانه وبنتها سواء في الحل عليه فان شاء تزوج الام وان شاء تزوج
البنت واما صحة منصور بن حازم عن الحسين بن ابي عبد الله عليه السلام لم يروى عنه قوله
قد فعله رجل متافك فاذن قوله عليه السلام فلم يروى ما سألنا عن الامور
فيه انه في بيان الانكار عليه ومن هناك قال عليه السلام للرجل اما نسمع ما يروى هذا
عن علي عليه السلام ثم قال عليه السلام لنصوب يا شيخ نخبرني ان عليا عليه السلام فماتت ابنتها
ونسئلي ما تقول فيها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها فماتت ابنتها
عليه السلام واما مضمون محمد بن اسحق بن عمار بن جحان الغلبى باجماع الثقات ان الشاة
فمن غلبت ابنته في الواقعة على ما ذكره الصدوق وابو جعفر بن بابويه وان كان قد فعله
عينا على ما فعله الجاهل والمؤمل كانه مولانا ابو الحسن الرضا عليه السلام فماتت ابنتها
على طريقتي الثقت لامن النسخة ولذلك لم يهلك عليه السلام في الجواب سلك الاماء
اليعرج بل احابه على سنن الانكار والفتيش من حلة الجهر وما هذا سبيله ليس بمقبح

الاجحاج واليه الاستناد ولا سيما في مثل هذه المسئلة التي استند فيها السيد المكرم
 القبة رضوان الله تعالى عليه الى الاجماع اذ قال ومن هذا الضرب من المحرمات نام السوء
 عليها جرح موطا وايضا قوله تعالى انتمهاك بيا نكح ولو بشرط الدخول ولستنا عند
 الخالفون انه عليه السلام قال من نكح امرأة ثم مات قبل الدخول بها لم يحل له امتداد
 هذا نكح ومن هذا الضرب بنت المدخول بها سواء كانت في حجر الزوج او لم تكن بل لا
 خلا الا من ادود وهو قال ان كانت في حجر حرمت والا فلا طمانته ان قوله تعالى اللات
 في جوارك شرط في الخبر وليس ذلك شرطا وانما هو وصف لمن اذا الغالب ان الرتبة
 في حجره مستلزمة ان عقد النكاح بل مطلق العقد الصادر من الفضولي هو الذي
 ليس له ولاية ولا وكالة باطلا في اصله من راس الاجازة اللاحقة خبر مؤثرة في صحة
 لا كاشفة عن صحته اصلا واليه ذهب الشيخ في الخلاف المبسوط وبه اتفق المحققين
 في الابتناء وعليه يذكروا كلام شيخنا الشهيد في شرح الارشاد واذن فلا يثبت عليه
 تحريم ام العمود عليها فصولا واختصاصا وبقيها من النسب من الرضا عدا مطلقا واما المتزوجون
 له موقوف على الاجازة فاختلغوا في ان الاجازة هل هي جزء السبب كاشفة عن سبق
 صحة النكاح ولزم منه في الواقع من حين العقد واما ما كان فعلا بشرط في غير ايام العمود
 عليها بل كل محرم يثبت على محرم العقد ان يكون هذا النكاح لازما من الطرفين
 او شرطه لزوج فقط او لا يثبت ذلك اصلا نظريه العلامة في القواعد فلو وقع العقد
 على الزوجة الصغيرة الفضولي عنها قال في خبره الامر قبل الاجازة او بعد فتحها مع المتزوج
 نظرا لالتزامه الصغيرة حدى الخبر اهل الله مقامه المحقق ان يقال ان حكمنا بكون الاجازة
 من الزوجين او من احدهما جزء السبب فالذي يقتضيه صحيح النظر عند الخبر لان اطلاق
 العقد انما يجوز على الصحيح هو الذي يثبت عليه اثره والحاصل في العقد الفضولي
 هو جزء السبب يمنع صدق النساء على الذي عند عليها الفضولي كون الاضافة بكونها
 اولى ملاية معناه انه اذا اريد اضافة شيء الى شيء كفي لصحة الاضافة ان يكون لها اثر
 ملاية وليس معناه انه اذا وجد به شيء من ادنى ملاية وجب حمل اللفظ المضاف

انما المضاف اليه
 الفضولي

ارادوا ان يثبتوا
 من كل الاطراف ومن احدها
 فقد

ارادوا ان يثبتوا

الصحيح من طريقين من رواية مكاتبه عن ابي الحسن عليه السلام انه كتب اليه ليشله عما
 يحرم من الرضاع فكتب عليه وكثير حرام وبرائة زبد بن علي عن ابيه عن علي بن ابي حمزة
 انه قال الرضا الواحد كالماء وضعه لا يحل له ابدا فاجاب الشيخ عن الاول بالحل على ان
 عليه وكثير حرام بعد ما يبلغ الحد الذي يحرم اوانه خرج من جرح النسبة لواقعة لمذمبة
 من العوام والجاهل من الثاني ان في طريق هذا الخبر جلال العامة والزيادة ولم يرد
 عنهم وما هذا سبيله لا يجب العمل به فاما قول الصدوق رضي الله تعالى عنه لا يحرم
 من الرضاع الا ما انبت اللحم وشدة العظم فجميع وقد درسا ان العشر البائعات المتوالات
 بين يديك علي ذلك تحت حجة ابن ابي عمير عن حماد بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لا يحرم من الرضاع الا ما انبت اللحم والدم والقدور واية ابن ابي عمير عن زباد الشك عن عبد الله
 بن سنان عن ابي الحسن عليه السلام قال قلت له يحرم من الرضاع الرضا والرضعان
 والثالث قال لا الا ما اشده عليه العظم وبنيت عليه اللحم واما حديث عبيد بن رافع
 عن زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرضا فقال لا يحرم من الرضا
 الا ما انبت اللحم من ثدي واحد حولين كاملين كذلك حديث عبيد بن زرارة عن ابي الحسن
 ابي عبد الله عليه السلام قال لا يحرم من الرضا الا ما كان حولين كاملين ضد فان الشيخ
 الوجه ان يحمل قوله حولين كاملين على ان يكون طرفا للرضا لان يكون المراد به المدح
 العبرة في النصاب بالحرم فيكون الحق ان الرضا الحر لا بد ان يكون في اثناء حولين كاملين
 لانه بعد الحولين لا يحرم وما رواه العلان بن دينار العلان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 من الرضا فقال لا يحرم من الرضا الا ما انبت اللحم من ثدي واحد سنة فهو على ما قد قاله الشيخ
 خبرنا ان نادى من ذلك العلان بالاجماع وما هذا حكمه لا يعترض به على الاخبار والكثير
 الطائفة ضابطا بخصيصته اطلق اصحابنا وعصاة من العامة على ان يطلق الرضا
 ومتاه خبرنا في نشر الخبر بل لا بد له من مدار معتبر زائد على اصل المتسقين ثم انضأ
 سبب الخبر فذهب الشيخ بتقدير ان ثلثة اعيان او اربعة ثلثة اعيان لا يحرم الاثر
 هو ما انبت اللحم وشدة العظم واشد العظم وبنات اللحم امران مثلا زمان فلذلك لا يخرج

تجديد
 في تهنيتكم استيعاد
 وفي الغيرة بفتح

اجمع

رضا قیود محمود امار

البائع الشهيد بالاجتزاء باحدهما والمرج في حصول هذا الاثر الى قول الطبيب العزيز القتيبي
الحاذق فان جلتادك من باب الشهادة اعتبرنا فيه العدالة والعدل فاجب ان يخرج
عدلين ان قلنا انه من باب الخبر ومن المحطات بينا بالشهادات وهو الامر كقينا بمرئ
عدل واحد ان كان فسد المذهب بحصول الحق الذي هو مناط الحكم بقوله كما في باب
المرض المسوق للافطار والنعيم مثلاً وثانها بحسب الزمان هو يوم بيلكه والمروم
بذلك الرضاع الذي يفتضيه عادة بحسب الامر الاوسط والمزاج الاعدل في طول اليوم
الليلة بحيث يكون الرضاع مرتباً في جميع المدن وثالثها بحسب العد والعدا وهو مقرر
تأماث مسائلات او غير مقرر رضعه فاقية على التالي على اختلاف النواحي ففقد النفاذ
الثلة موازنة في القسط متقاربة في القدر بحسب اعتبار العادة المتوسطة ومن ثم جعل
الشارع كلاهما مناطاً بحكم الحريم من دون افتقار الى اعتبار الاخرين الا شبه ما قاله الشيخ
في المبوط ان الاصل المتناصل في التقدير انما هو اعتبار العد والباقيان يعتبران عند
عدم انضباطه وكذلك العلامة في التذكرة قال ان اليوم والليلة لن لا يضبط العد وظاهر
المحقق وضرورة من الشاخرين ان هذه الالوهة الثلاثة اصولية منها ليس يخلو احدها ما اجر
قاي منها حصل حقوق التبع للنام وخراب عليه الحريم وان لم يتحقق الاخران بذلك قطع
غرم التدقيق في الايضاح هناك وجه اخر اردوه جدي المحقق في شرح القواعد فلم يستبعد
هو ان كلاهما اصل براسه ولكن ليس يلزم الاستغناء باحدهما عن الاخر مطلقاً بل يتحقق
بحسب المدن من دون اعتبار العدة اذا كان الرضيع يرضع ولا يطعم الطعام اصلاً فيمكن
بالمدن المضروبة وان لم يتم نصاب العد وقد يفتقر معها الى اعتبار العدة ايضا ان كان
يرضع ويطعم فيكمل نصاب الرضاع يوم بالليلة ويختل بين الرضعات راح يستفي الرضيع فيه
بالطعام فلم يتحقق فيه اتيان اللحم وشدة العظم بالرضاع فانه حينئذ لا بد من بلوغ نصاب
العد المعبر كله فالت والفتن ان الامزجة المتوسطة في النوع والاعتدال فاما انقص طول
اليوم بيلكه عن الارضاع عشر والعشر التامات على التالي فلما ينطق عن ثلث العتم وابتا
اللم فلهذا كان التقدير بالعشر هو الحق بالاخبار واعتبر الاخران لعد افتراضهما بحسب

في الاصل
الذي
الاول

ΣΥΝ

نشر الزعماء المادون الكون

الاملا وسط غالبا والعامه روائه صحاحهم من عابثه انه كان في العشران عشر صفات
محرمات فنبخت ثلثا وانه ثلثت فذلك على مقتضى بر صفة الرضا به من الفسخ ثلثا وانه روي
وتة رواية عندهم عنها قالت كان فيما انزل العشران عشر صفات معلومات يحرم من نفق
بمحرمات معلومات فتوى رسول الله عليه السلام وهي ما يهزم من العشران رواها مسلم والشافعي
والترمذي والبخاري وابن ماجه والقرطبي والدارمي ما كفى الشافعي من فقهائهم واحدا
حنبل بخبر لا اقل وفيهم من قال بثلث واكفى ما لك وابو حنيفة بالرضعة الواحد
انه قد صح عندهم برواية ائمة محدثهم المذكورين في صحاحهم وما يندم ان النبي صلى
عليه وآله وسلم قال لا يحرم الرضعة والرضعان وانه عليه وآله الصلوة والسلام
لا يحرم الصلوة والصلاة لا تحرم الاملاجة والاملاجان ثم ان سائر الشرايع قال في
الثلث بخلاف الاصل والاصحاب كفار ضمه في التمهيد وتمام الاحكام الخارج من خلاف
جميع اصحابنا ان لا يشيع الولد من رضاع الاجنبية ان اردت التامة من التحريم ولو مرة
واحدة يخرج من خلاف ابن الجبير ورواياته ومع ذلك لا يسلم من خلاف جميع مذاهب
المسلمين فتدبر مع جميع من الفقه الى الاكفاء منه بمقتضى بعضهم بمقتضى ما يظهر
الصائم وادعى عليه اجماع اهل العلم نحن نقول ان الاصحاب لا يكثر له ولا يبايه عند دخول
الدالة على خلافه وايضا اصحاب في الدين ليسوا بواجب الاحكام بمذاهب جميع من العامة وادعى
بعضهم الاجماع عليه مع مخالفة تسنن اصحابنا القدر من الصمد وسيل اهل بيت الكوفة
والرسالة بل مع مضادة لما صح عند ائمتهم بثبوته واسبقنا من نقله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
والله وسلم **مسئل** قل من واحد من اصحابنا اجماع البطائفة في نشر الحرمة بالرضا
على شرط ان يكون سن الرضاعة في الحولين فلا عبرة برضاة بعد استكمال الحولين
وان كان جازا كالشهر والشهرين معهما وسواء في ذلك كان قبل ان يظن او بعد ^{حمله} لما قد
يكثر في الكبريم تمام الرضا عنه في الحولين اذ قال عز وجل ثلثا والوالدان برضين او لا رضى
خولتين كما يبين لمن اراد ان يسمي الرضا عنه وقال جل سلطانه وفضاله في عابثين
لنقله عليه السلام لا رضاع الا ما كان في الحولين وآله لا رضاع بعد فصاله لا رضاع بعد

حکومت پاکستان

شیخ محمد بن علی بن محمد بن علی
نقش و نگار
بعد از این

خصايص المحرمات

الحولين النوبل متك على ما هو المشهور لما تقدم من الرواية في تغيير النظام وعند يده
 بالحولين والحبس من الاحتجاج ببراءة الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه السلام
 قال الرضاع مثل الحولين بل ان يعلم ان المراد بذلك النظام الشرعي اي قبل ان يبلغ حد
 يشق ان ينفك مسئلة سم الاطحا على اشراط الامتناع من ثدي امرأة واحدة في
 رضعات النصاب المحرم كلها فلا حرج في نشر الحرمة بايصال اللبن الى جوف الرضيع من غير
 طريق الصدر من الثدي لو في رضعة ما بوجوه وجور منه في حلق او اسقاط سعوط منه
 في اذن او فم او فمضغته في حلق او فمضغته منه او اخذ حيق منه كلها
 لقول الصادق عليه السلام لا يجزى من الرضاع الا ما ارضع من ثدي واحد حولين
 كاملين اي في اشكال الحولين على ما قد سبق ولعل صدق الارضاع والارضاع بحسب النظام
 من العرف والمعرفة على ما لا يكون من طريق الامتناع من الثدي وقال ابو علي محمد بن احمد
 بن الحسين في مختصر الاحكام وقد اختلفت الرواية من جهة جميعا في قدر الرضعة
 المحرم وعنى بالوجع طريق العامة والخاصة وذلك هيتم في العبادة عنها قال
 ان الذي اوجبه الفقه عندك واجبات المرم لنفسه كل ما وقع عليه اسم رضعة وهو
 ما ملأ بطن الصبي ما بالمص او الوجود بمجرى النكاح والنفخ في المدخلة اذ افنى بها
 الاكثر وادارة بما قاله ابن الحسين وهو مذهب قوم من العامة استنادا لشرائك
 اذا الغاية العبرة وهي اشتداد العظم ونبات اللحم خاضعة بالوجور كما بالامتناع وجب
 بالنسبة فان الامتناع من حيث انه باقتضا الطبيعة والطبيعة لا تكذب فيعلم ان المشرقة
 بصبر جز من ثدي الرضيع مطلقا والوجود بمجرى ان يكون على خلاف مقتضى الطبيعة فلا
 صبر في الوجود في حلقه حر منه فلهذا لم يجز الشارع وعدا التحريم بالارضاع
 من ثدي البهيمة والرجل او الخنثى الشكل اجبا على من ادعى مخالفا في ذلك من التماهي والحد
 بعض الشائبة وكذلك الرضاعة على النصاب المحرم من غير امرأة واحدة وان كان من لبن فخل
 خلوان فخل واحد وحبس عليه فارضعته من لبن الفحل فكل النصف المعبر به ينشر في حرمة
 الرضاعة بل ينشر في حرمة اللبن فلا مضغ واحدة منه في اتماله ولا صاحب اللبن

حكم الرضعا من لبن الرضا

ولا يوه جدا لان موطنها وادونه مستا ومثان في الحقيق فحبس انفسا حدتها انفسا الا في
 لا محالة وبأجملة ما لم يكمل من واحدة منهم تمام العدة ولا لم يخلق شي من ذلك واذ
 ارضعنا احدهم من ضبعنا تمام النصاب اخرى منهن كذلك انشئت الحرمة بين الجميع مسئلة
 بشرط في ثبوت حرمة الصاهرة وجوزة الوطونة وفي نشر الحرمة بالارضاع حيوة الرضيع
 في تمام النصاب على المشهور بين الاصحاب لانها بالوث فخرج عن الحاق الاحكام فخص في
 حكم البهيمة وقال ابو حنيفة وذلك من العامة اللبن لا يموت وان ماتت المرضعة ونزعت
 الحقة في الشارع لم يجز من الرضاع ما يجزى من النسب فحل الارضاع والنسب اليه من الرضعة
 غير منبر اجبا كما اذا ما سعى للوضع اليها فالنم ثديها ما متقوى في ثدي او عاقلة فهو بمنزلة
 مثلك بحصول الابوة مع انقضاء الامومة بحكم ينشر الحرمة بالنسبة الى صاحب اللبن
 لا بالنسبة الى اماره بل من ثدي واحد فخلقوا موطنها لوقا مثل نصاب الرضاع كما اذا ماتت صاحب
 اللبن قبل تمام النصاب فانه يلزم ان يخلق هناك حرمة الرضاع بالنسبة الى المرضعة واما ما
 بالنسبة الى اماره صاحب اللبن لحد يخلق ابوة بلوث مسئلة المرجع في كالتاريخ
 وما يتبعها الى العرف كما في سائر ما لم يرد عن الشارع في تقديره حد مضبوط وقد ذهب
 في احد قوليه بان يردى الرضيع ويحدد عن ربي من قبل نفسه فلو ارضع رضعة واحدة
 لم يخلب من العدة ولو لفظ الثدي ارضاعا عند حبيب ضعة ثامة ولو لفظه للثقة او
 الالتفات الى ملاعب الانتقال الى الثدي الاخر ثم عاود بمقتضى كان الجميع وضعت
 ولا يخل بالتوالي فخلل الطعام والشراب بين الرضعات بل انما بشرط حد فخلل رضاع من امرأة
 اخرى بالامتناع وان كان اقل رضعة ولون لبن ذلك الفحل على ما يستفاد من منالين
 الروايات ومفاهيمها وذهب لعلامة في التذكرة الى ان اتصال رضعات النصاب لا يخلط
 الا بالارضاع من ثدي جبرها رضعة ثامة وان التامض في حكم العدة كالتاكد مسئلة
 لم يكن يشرى احد من اصحابنا في ان اللبن الدار من الثدي لا عرف على لبن يسحق ان يثبت
 رضاعا شرعية اصلا ويلزم من ذلك ان لا يكون لبن الرضا يوجب رضاعا شرعيا لان
 العبر بالبائع شرعا لغيره حرمة شرعية في الشرع فيكون حصول اللبن من غير شرعي

في الرضعة

في الرضعة

في اللبن لا يحل على رجل اجد ومنه بالسقوط عن رجة الاعتبار واجباله الفلما حرم
 الرضاع والفلما هو من تلك البضع واللبن تابع البضع فثبت لا يكون الواطى مكاللبن
 يكون هو ما حبا للرب ايضا الاصل في حرمة الرضاع حرمة التثبي الزنا لا يصح النسب الا
 بطى الوليد بالوالدين ان كانت المولدة من مظنة الزنا في حرمة عليه كذا الام من الرضاع
 على المولود منه فاذ ليس الزنا معصية فلا يكون اللبن الحاصل منه مادة لسوء
 الرضاع وهيصة عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله الصان عليه السلام قال سئل عن لبن
 الفحل قال هو ما ارضعت امرأته من لبنك ولبن ولد امرأته اخرى فهو حر اذا
 المطلوب حبثانه عليه السلام حصر لبن الفحل الذي هو مادة ثبوت الرضاع فيما يكون من
 امرأة التي هو ما ارضعت ولبنها واما ما ارضعت منه وحكي في المختلف عن ابن
 ابي عمير قال ولو ارضعت بلبن رجل من الزنا حرمت واهلها على الرضيع وكان محبته اهل الزنا
 احوط واذا ولد لكتفقد اعتد الاجماع من بعد على معتد الرواية فلا يجزئ الا الحكم بالكراهة
 وبالجملة لبن الرضاع لا يبدان يكون من نكاح صحيح والبراد بالنكاح هنا مجرته الوطى فيندرج
 ما يكون بالعقد الصحيح واما ومنعة وما يكون بالملك وما في معناه واما الوطى بعينه فانه
 غير معلوم الفتاوى والوطى لشبهته من الطرفين او من احد منهما فلهذا اللبن الحاصل من ذلك
 لحصول الرضاعة منه اختلف فيه كلام الاصل في الاشهر ان الرضاع منه بشرط حرمة واما
 المحرم في الشرايع وفي نكاح الشبهة فمما يشبهه تنزيهه على النكاح الصحيح وكذلك ان اجد
 فلان نكاح الشبهة لا يفسد حرمة ثم قال وان قلنا في وطى الشبهة بالحرمة كان غويا لان نسبة
 عندنا صحيح شرعي بعد قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يهرم من الرضاع ما يهرم
 من النسب فجعله اصلا للرضاع ثم قال وفي ذلك نظر فامل وهو يدل على شدة
 زوجه فيه وسكان ما هو المشهور في ذلك هو التمسك بالعلية والتعويل عليه فلما ارضعت طهر
 الرجل الشبهة من لبنه وزوجه الصغيرة حرمتا عليه مؤبدا والكلام في ما يهرم من الرضاع
 قلنا سئل عليه على تفصيل فاما سلفناه ولو اخصت الشبهة بالرجل او المرأة فالحرمة بالرضاع
 اما هو بالنسبة الى من يثبت النسب بالانصاف من اليه بعد الفاعل بالفضل لان الرضاع

الشبهة في نكاح
 الحرمة

حكم لبن الحاصل من غيره

تابع النسب مسئلتك كالا اعتداد بدرة اللبن لا من طى صحيح او ما في حكمه سواء
 كان من صغيرة او كبيرة او ثبتهت بعد او قبله فكذلك لاحكم في حرمة الرضاع للبن الموطى
 بنكاح صحيح او ما في حكمه اذا لم يكن من لادة على ما قد نطقت به هيصة عبد الله بن سنان
 وفي الجمع من طهر بن الصدوق في الغيبة عن محمد بن ابي حمزة عن يونس بن يعقوب عن ابي
 اسحق عليه السلام قال سئل عن امرأة ارضعتها من غير لادة فارضعت جارية وخلا ما بذلك
 اللبن هل يهرم من ذلك ما يهرم من الرضاع قال لا قدوى يعقوب بن شبيب عن الصادق عليه
 السلام قال قلت له امرأة ارضعتها من غير لادة فارضعت ذكرا ما واما ما اهرم من ذلك
 يهرم من الرضاع قال لا ثم ان العلامة في التذكرة نقل فولا عن بعض فقهاءنا انه لا يشترط في
 الحمل بل انما يشتركون اللبن من الولادة او عن الحمل بالنكاح وحكماء ايضا عن الشيخ في
 المبسوط واخرون في النواحي حكم من البسوط ما ينافيه وهو ان لبن الحامل لا حرمة له وانما الحرمة
 المعبرين ما بعد الولادة وهو محتار في الخبرين ووافقا على منطوق الرواية فاذا اطلق الرضيع
 او مات والزوجه حامل منه فوضعت وكان مرضعا فارضعت لدا فمات صوتت الا اذا
 ان يكون ارضاعها قبل ان تنكح زوجها غير فاللبن له مطلقا والطلاق والموت لا يبطل
 اسناده اليه ولا فرق بين ان يرضع في العدة او بعد ها ولا بين ان ينقطع اللبن ثم يهرم
 عند منعه حصوله في الشرط انه يهرم ما ينقطع استمرار اللبن على ما كان عليه لكن ان
 شرطنا كون الرضاع ولدا للرضعة في حرمة الرضاعة اعتبر كونه مثل مولا الحرة من بين الكراهة
 والا فلا التامين ان يكون بعد ما ان تزوجت وقبل ما ان حملت عن الثاني فالحكم كالأول يترفع
 التامين ان يكون بعد الحمل من الثاني وقبل الولادة واللبن على حاله ولا ينقطع ولا يهرم
 زيادة ولا ينقصه فهو الاول مطلقا قال في التذكرة ولا تعلم فيه خلافا ويؤيد الصواب
 حيث لم يجدنا نافي الرأى بعد ان يكون بعد الحمل الثاني وقبل الوضع وقد عجزت في اللبن
 استنادها الى هذا الحمل فقد قطع في التذكرة يكون اللبن الاول استغناء لما كان فالحمل
 به بل الحكم السابق والزيادة لا اثر لها في ذلك لان اللبن ربما يهرم عن غير الاجال والمسا
 في احد قوله بفضل وهو انه اذا زاد اللبن بعد اربعين يوما فهو للزوجين حلالا بالظاهر

في نكاح
 الحرمة

الحمل تلك فتأية لغير وجود اللبن غالباً والافضل للاقل ولا يحيل في هذا التفصيل على
 الخامس ان ينقطع اللبن انقطاعاً تاماً حتى تمت طوبى لا يخلل مثلها اللبن الواحد غالباً
 ثم يعود في وقت يمكن استاده والى الثاني وذلك بعد مضي اربعين يوماً من احوال عنه
 حكم مقتضى الاحتساب به للثاني لانه لما انقطع زال حكم الاول فاذا عاد وقد مضى مقتضى
 وجوب حاله اذ الحكم بموت ما قد زال الى قبل بخلاف ما اذا لم يمت سبباً اخر بحال حاله
 بحكم بانه لا اول لا غنى ما يقتضى خلافه وهذا احاد احوال العامة فيه وهو المختار عندنا ولكنه
 اتمناه على القول بالاكتفاء بالحمل وقد رتب ان ينادى الرابات بأباه وذلك في حاله فلا
 اخرا احداهما للاول مطلقاً ماله بل من الثاني لان الحمل لا يسوجب اللبن اتمناه بخلافه
 سبحانه للولود الحاجة اليه وذلك مما يكون وبالولادة والاخرانه لما مع الانتهاء الى
 حيث ينصح قول البر في ذلك اربعين يوماً لانه كان للاول الى حين الانقطاع فلما عاد بعد
 الحمل فالظاهر رجوع الاول بسبب الحمل الثاني فكان مضاًفاً اليهما كما لو لم ينقطع العلمان يكون
 بعد الوضع فلهذا في حاله من غير خلاف زاد اوله من الفصل او انقطع فلهذا في ذلك
 الاجماع عن كل اهل العلم فانه انصل الى مثل الوضع فاما قبل الوضع للاول ما بعد ذلك
 فلبس الاول ينقطع بالولادة للثاني ظهري لان حاجته الى الولود الى اللبن يستدعي خلقه وتزاي
 كونه لغيره ولحكمه على تقدير كون اللبن الثاني في صور من هذه الصور بما جده واهاته
 لا ينصح منه نشر الحرمة بالنسبة الى الاول فاما انتشار الحرمة بالرضاع منه بالنسبة الى
 الثاني فمعتبر فيه من الشرايط ما قد اعتبر في اصل الرضاع فانا كان للثاني حمل لم ينقل
 وحكم بكون اللبن له فينبى الكلام فيه على انه هل ينصح نشر الحرمة من لبن الحمل ام لا بد
 من لبن الولادة فوضع البحث في هذه الصور مجرد اضافة اللبن الى الاول والثاني ثم يميز
 في استدار الحرمة ما قد تفرق من الشرايط فلا نذهب **مسألة** اذ قد استبان ان
 ملاك الامر في الحكم باستيجاب الحرمة اشتداد العظم ونبات اللحم ولا يحصل ذلك الا
 باخذاء الرضيع باللبن صبراً وانه جزء من جوهر هذا الغذاء فينقل من النضر لذلك
 من الشرايط استمرار ما يشربه الرضيع في رضعاته فصلاً معداً الى وقت الانضمام فلما

شربه بالامتناع تاماً كما ملائم فانه كلا او بضا ولو في رضعة تارة بحيث يكتفى من رضعة
 العدة العشرة في النصاب فطعاماً وكذا شرط فيه من ماء اللبن على مرافقه الى حين الوصول الى
 الجوف فلو امتزج بماء كالماء وما شابهه او بماء كالتكر وما ضاعه ولو فضاء ثم
 الرضيع خرج من استحقاق الاحتساب من رضعات النصاب **مسألة** كذا سمعنا من
 اشياء محرمة بالسبب وبالرضاع او بالمعامرة بينهما في عدة محصورة بوجوب اجتناب
 الجمع فلو ابدى رويته على واحد منهن كان العمل باطلاً لثبوت المنع من جميعهن فاذا زاد
 الالتباس في شين ان المعنود عليها غير محرمة عنها ولا جماً في الحكم بوجوه النكاح حيث
 نظر اولى بالفساد بسبب الحكم بطلانه ولا يرفع مع اعتداد العادة عدده ففقد الى
 الاستيناف ولو كان لا يخصص كان الاستنباء في عدة غير محصورة نكاح ما شئت منهن الى حيث
 يبيح عدة محصورة ثبت المنع وسوغ جنة المحرم في شرح التواعد احوال الجواز ان يسبق واحد
 استحقاقاً بالناكح لان الاستنباء في المجموع وهو عند خبر سابق لبقاء الالتباس بما يقع مع
 العدد ضابطاً لهذا الضابط اصل من ضبط في سائر ابواب الفقه مثل ما اذا اختلف
 ضد مملوك بصور مباحة الاصل غير منحصرة العدة فانه لا يجرى الاصطهار واذا كانت بمنزلة
 حرمة وكذا اذا تجس مكاراً اشبه بامر غير محصور فانه لا يمنع من الصلوة على تلك الارض
 اذا كانت محصورة منع منها واذا كانت شاة مقصورة في بلد او قرية كبيرة لا يجرى اكل اللحم
 فيها ولو كانت في موضع محصور وجبت الاجتناب كذا البنية مع المذكر غير المحصور ولا ريب
 ان الاجتناب في جميع هذه الابواب الجواز اذ وجدنا الاستنباء فيه كما قال شيخنا الشهيد
 فواحد قال في ومن ذلك وقوع التمر في الخلو عليها في تركه فانه باكل ما عدا واحد
 والوجه عند عدم الجواز ان انتهى الى عدة منحصرة لا ماله مائة فاما في وجده دخلها فيها
 اكل قال عبد رزاق الله تعالى مثله في شرح التواعد ونحوها لكونه لا يخصص المراد من عدة
 الانحصار عند من على احاد الناس نظر الى ان اهل العرف اذا نظروا الى مثل ذلك
 اطلقوا عليه انه ليس بمحصور وكثره والا فلو عدا احد الى اكله لكان له الاكل في ذلك
 بعض المحققين كل على راجعوا على سبيل احد لمصر على انظر على من يجرى النظر كالاتي

منه في كل من كان
 في كل من كان
 في كل من كان

فهو مخبر وان سهل كالشرب والعنبر فهو محصور وبين الطرفين سابطا لغير واحد
 بالظن وما وقع الشك فيه فالاصل وجوب الاجتناب قلت وجدت ذلك في كلام الفراء كما
 رحمه الله اياه حتى لكنه حكمه في صورة الشك بخلاف ما قاله فانه قال بين الطرفين سابط
 لغير واحد هنا بالظن وما وقع فيه الشك يفتت فيه الفتك عندى ان القلب سليم
 منه بوجوب الاجتناب ان جعل الالف الامين من غير التصريح بالعرف مقام ما ملو
 يشبه انهما بالنسبة سابطا سببه منها بالطرف فلو ارجح الاحتمال في الدين لسانا مثل مسئلة
 اذا رافق الزوجا عند الحائض على ان بينهما رضاعا محرما ولم يكن بينهما علم الحائض او الحائض
 بعدا مكان ذلك فزاد بينهما ما واخذ لها باقرارها ولو قال ينفق بينهما رضاعا واقصر
 نطقا لحكم بالظن على بيان العقد ولو قال هي اختي او بنتي او ابنتي من الرضا فان كان بينهما
 الحائض في الرضا لم يفتت في ذكر العقد ولا في جملته اولى بالافتقار فان صدق الزوجية قبل
 الدخول فالعقد باطل ولا مهر ولا نفقة لها لانقضاء النكاح وكذا ان كان بعد الدخول
 بسبب العلم لانها بنى بنيتها الزوج من الدخول فان ادعت عقد العلم لها بعد ذلك
 وكان لها المستحق على قول الشيخ والمبشور واختاره المحقق والعلامة فنظر الى ان العقد هو
 ثبوت المهر لانه مناط الشبهة فكان كالبيع المقتضى ثبوت البضع بما وقع عليه التراضى
 العقد ومهر المثل على الاوى فاما لغير اصحاب الدين في الايضاح هو مستفح جدى
 المحقق لان العقد باطل فلا يثبت عليه اثره ولا يلزم من جوده ما نفقت من المهر وانما التوا
 له الوطى بالشبهة وعوضه مهر المثل ولا يخلو له بالمستحق وانما وجب بمقتضى الاكراه
 والاسيغاء اما القربة او العقد باصل الشرح لا بعقد ولا مفاد هنا في اصل الشرح فثبت
 القربة وفيها منافع البضع هو مهر المثل بلزم ووجبا مثل هذا اذا كان مهر المثل اقل من المستحق
 مساويا له اما لو كان ازيد فلها المستحق لرضاعها من البضع بالاقل فلا يلزم الزائد وليس بمجة
 فيها ضابط وهو كل وطى لا يؤخذ الموطنة عليها سريعا عنيب عقد قد سدد بوجوب مهر
 المثل وكل عقد صحيح ينفق فيه الفسخ بعد الدخول بحسب به المستحق وان كذبته مثل قوله في حقه
 واما في حقه فمحتاج الى بينة فان اقامها حكمة ايضا بالظن كالوصدقة وان لم يكن له

نارضا على
 اذ انفق على

بينة حكم بغيرها عليه من طرفه ولزم نصف العقدان لما ان كان قبل الدخول والجميع قايلا
 بعد الشك لا بالظن واما بعد الدخول فالجميع مطلعا مسئلة ولو ادعت
 اخبرت بسبب علمها بالاصل وبالحكم لم يسمع عواها والاصح وان كانت هي الرضا
 بالعقد يجوز جعلها باحد الامرين حين العقد فلا يكون فعلها مكذبا لدعواها فان صدقت
 ومنعت الفرية وثبت لها ما يدخل مع الحمل مهر المثل او المستحق على القولين اذ لم يدخل
 او كانت مالة فلا يثبت لها وان كذبها بالنكاح بان ولا يثبت لها في الفسخ لانه حق
 عليها ولغيرها المطالبة قبل الدخول بالمستحق لزمها فساد العقد فلا يصح ما قد نفقت
 من المهر وكذا بعد الدخول فاما مهر المثل فليس له قول بسقوط البضاع والوجه ثبوته لانها
 شخصه بالوطى لكونها غير بنى وذمها العلامة في التذكرة الى ان لها اقل الامرين من الفسخ
 ومهر المثل لانه ان كان المستحق اقل فلا يثبت له وطى في وجوب زائد عليه بل القول قوله
 بينه وان كان الاقل مهر المثل لم يثبت له شئ اكثر منه باعترافها اذا استضافها للمهر على
 وطى الشبهة لا بالعقد بل بحكم الخبر وقاما لغير اهل الدين وهذا هو الاصح وعند
 في استنحاحه نظر لان قولها على هذا العقد يغير مؤثر في الحكم فساد العقد بل انه يحكم
 بعضه ظاهر وصحة غير منسقة عن ثبوت المستحق فاذن قولها حينئذ كلا قول في ظاهر
 الامر الذي هو حكم الشرع على الحقيقة فالزوج مؤخذ بمقتضى قوله ومطالب بحسب اقرار
 بلوازم العقد المحكوم بصفته شرعا ومنها ثبوت المستحق به وان كان يحرم على الزوجية بينهما
 بين الله سبحانه اذ كانت صادقة في نفس الامر ان نفقت فمات لها مطالبته به ظاهر كذا
 عليها باطنا ان تجتنب مضاجعته وما يسيلها وتخلص منها بتدريما يمكنها الا ظاهرا
 ضابطا بطر من الفرية منزهة في احكام باب المضان الخالف على نفقته انما يسيله
 صلب على نفقته العلم والخالف على اثبات فعل الفرية اثبات فعل نفسه او شبهه انما يخلط على
 والبت فاد الكمال من الزوجين اذا ادعى الرضا في الحر بينهما ان يدعى علم الاخر بذلك فان
 وجب الفرية والا كان له اعلافه على نفقته العلم واليهين الرد وده من احدهما على الامر
 على البت لانها مثبتة قال شيخنا الشهيد في قواعد لو انكر احد الزوجين الرضا في التذكرة

حلفت على نفي العلم فان نكل حلفت لان نكل على البت لا يتما بين مثبتة وبتل حلفت الزوجه
على البت بخلاف الزوجه والعرف ان الميمن الزوج يفيح العقد في الماضي والاثبات اسبابه
في المستقبل فكانت على البت تقييظا وبمين الزوجه لبقاء هو ثبت ظاهر ايقع فيه نفي
العلم وهذا فرق ضعيف يمكن بينهما اعتبار البت لانه يبنى حرمة بدعيها المدعى فيحلف على
البت وتسهيل القول انه ان كان المدعى هو الزوج فله احلافها على نفي العلم ان ادعى عليها
العلم لفلورودت عليه اليقين فحلفت كان الامر كالصدقته اما لو حلفت هي او نكل هو بعد
الزواج فالحكم فيه بحسب خبريها عليه ولغير الصداق على ما سبق وان كانت الزوجه هي
المدعى فادعت عليه العلم كان لها احلافه على نفي العلم فان حلفت اندفعت دعواها ظاهر
وطالبه بالسقي بين النكاح على استمراره ولكن يستحب له ان يظنهما وعلما بانها بينهما
بين البت عزه جل اذا كانت صادقة في دعواها ان تخلص من مساكته ويمكنه من وطئها
وان نقضى بعضها وجميع حلفا بما امكها كالتى يعلم انها مطلقة وزوجها يحذر ذلك لان
نكلها لم يمين مردود عليها فحلفت حينئذ على البت قطع الفرقة واذا نكلت هي ايضا فالحكم
مردود فعليه المنسئ لم يكن له مطالبها به لانها بفسخه بطلت وان لم يكن دفعه اليها
قال فزهر بن لبر لها مطالبه به لانها بزعمها لا تسحق المنسئ بالعقد بل انما مهر المثل بالوطئ
ومردودت سبيل الظرفه قال العلامة في التواعد والافتراف انه ليس لها مطالبه بخوف
الزوجه على اشكال في النفقة فنفرد له اما المذنبين في الايضاح تلك الحقوق بما عدا
الاستناعات كالوطئ المضاجعة ومشاهدة ما يحرم على غير الزوج قال فانه ليس له ذلك
على الخبر السابق لا على الاحتمال الاقرب فان ذلك حرام عليها فكيف يكون لها المطالبة بما لا
حبل لها باقرارها فالاستغراب حكم هو ما عدا ذلك كالواو من مودته لزوجاته لو نذر
شبهاتهن وكحلن كونه انظر حقا وكالكن وما شابه هذا السبيل مثال جبر الخوف في الشج
بمديان يقال انما يحرم عليها ذلك فيما بينها وبين الله سبحانه اذا كانت صادقة اما ظاهره فلا
لان النكاح ثابت ظاهره ولو جرت من دعواها وصدقت الزوج فحده الحريم قبل ذلك منها
لورقم من المطالبة بالخوف فلا اقل من ان يحلف مطالبها بما بمنزلة الرجوع والنظر في ذلك

في حكم النكاح
في حلف الزوج

كله محال وكذلك مستند الاقرية فيما استغربه ان تلك الحقوق تابعة للمرجعة هي
متنفة باقرارها فكيف تكون لها المطالبة بما لا تسحق ودليل خلاف الاقرب هو الاقرب
ان الزوجه ثابتة في نظر الشارع وفولها في حكم العدم فاستحق شرعا بحسب ما عدا
واستغنفاء بان ثبوت الزوجية ظاهر الا يقتضي ثبوت ذابعتها مع اعتراف الزوجية بعد
الاستحسان لكن في النفقة السكال ينشأ من انتفاء نفقتها بغيرها ومن انها معطلة لاجله ومنع
من الزوج بغيره بسببه فلور يجب عليه نفقتها مع اعترافه بوجوبها عليه لزواجها لعلها في
الفرق بين النفقة وحقوق الاستناعات ان النفقة لو بطلت لم يجر عليها اخذها واما الاستناعات
فلو ارادها منها وجب عليها الامتناع بمقتضى دعواها قال في الايضاح الاصح عدا انه ليس
لها المطالبة بشئ من ذلك كله فلك بل الاصح انه لا فرق بين النفقة وسائر الحقوق في جواز
المطالبة بها ظاهره عند حلها لها اذا كانت صادقة باقرارها لزوجية محكوم بثبوت حلفها
التابعة واقرار العمل على انفسهم جازيا ما اقرارها بالحريم مع يمين او نكلها فغير مؤثر
في ابطال الزوجية الثابتة اصلها وبحسب الشرع بمنزلة العقد فليسا من مسائل الرجوع
الرجوع عن اقرار بالرضاع المحرم بعد حكم الحاكم بالفرقة بينهما لم يثبت رجوعه ان ادعت على
بخلاف الزوجية والرجوع حيث لم يحكم بالفرقة فيجوز بقوله لبقاء النكاح الثابت شرعا
مردود عن الاقرار بمنزلة الرجوع عن انكار النكاح الذي يقتضيه الاقرار وابطال في ذلك
عند القول فبشأنه بظاهره ما اذا كان قبل الحكم او بعد وحكي عن ذلك جفته قول رجوع
المزمن اقرار من غير فرق بين الرجل والمرأة ولو سبق الاقرار للعقد لم يجر العقد مطلقا
وسواء بين الرجل والمرأة وسواء خديين الاخراياه وتكذيبه ولو رجع المزمع منها عن اقراره
لم يثبت رجوعه في ظاهر الحكم وبدن يمينه وبين الله سبحانه فان كان صادقا في اقراره
فالمزمن بظاهره باطنا وان كان كاذبا فظاهره امانة **مسئل** لو اقرت بعد ما تزوجت
بنق من غير الرضا مع امتناع ذلك بحسب الشئ لم يثبت فلا يمتنع عليه كالأوامر له و
وهو كبريئ من ان ابنه من النكاح لم يورث املا فلا تسحق ولا يحرم عليه وذهب جمهور
القول مطلقا ما عدا بمقتضى الاقرار بمسكا كان او منقرا فصادق منصرح **مسئل** لو اد

في حلف الزوج

احد الذين جعلهم الاقراران بالرضا مع الحرمة بينهما فسمع هذا الدعوى الزام الدعي
 عليه بالجواب فرع صحة دعوى الاقرار ومعهما من يحكم بينهما طال به الجواب
 عليه باليمين لو انكره ومن لا يستحقها لا يسمعها قال المحقق في الشرايع وفي الالتزام
 بالجواب عن دعوى الاقرار رتبة منشاء ان الاقرار لا يثبت حقا في نفس الامر بل ان ثبت
 به قاطرا وكذلك العلامة استدل به في الخبرية في خبر موضع واحد في القواعد فان طابق
 الخبرين وثان استغريب لان ازام بالجواب قال شيخنا الاحكام البارحة الشهادة الدروس في
 كتاب الدعوى في صحة دعوى الاقرار وجهان من نفعه نوصدقه ومن عدا ايجابه حثام
 فان في كتاب الشهادات لا بد من مواضع الشهادة للدعوى توافق الشهادتين معنى لا النفا
 فلو قال احدهما غصب قال الاخر انزع فصارا على ما قبل بخلاف ما لو قال احدهما باع وقال
 الاخر امر بالبيع قال في الايضاح توجيهها بالاستغربة والى العلامة وجه القربان لو ان
 الحكم المدعي عليه وصعد والاقرار منه ثبت عن المدعي ونفى باقرار الاول لا باقرار
 بالاقرار في مجلس المحكم ويجعل العقد اذا اقرار له من حقا لازما ولا سببا للحق في حق الامراء
 هو اقرار جبار عن الاند فالدعي لم يدع حقا لان ما ولا ملزمه ماله في نفس الامر لا ل
 علم المقر له كذبا لمقر في اقرار له ليجل له اخذ المقر به فلذلك لا نسمع بالنسبة الى اليمين فلا
 يثبت بالجواب الاقوى عندنا ما هو الاقرب عند المصنف فلك ما قوا ضيف والاقوى خلافه
 لان حجة الدعوى طلب عن شرعي في نفس الامر عسب اعتقاد المدعي الاقرار ليس حقا ولا
 هو ملزم وحق في نفس الامر فكيف يصح متعانا للدعوى ثم ما يقال انه ينفعه لو صدق كسب
 ايضا لانه ما ينفع به ويؤخذ بموجب مؤخذة هرا انما هو الاقرار في مجلس الحكم يثبت
 ان في نفس الامر انما نوا حلف عند الحاكم بانه كان قد اقر له عند مجيع لشرايط الحكم بحق
 خبر ثابت لغرض من صحيح قلب الحاكم الزامه بذلك الحق بخبر هذا الاعتراف ودعوى الاقرار
 على انفسهم جاز غير متناول لما عدا الاقارب بالحق عند الحاكم كالاقرار بالاقرار والاقرار
 بالاقرار بالاقرار مثلا ثم لو صح دعوى الاقرار لم يكن ثقتها لها النعمة الى مرتبة اخرى كما
 الشهادة على الشهادة انما يجوز مرة واحدة فلا نسمع شهادة الفرع على شهادة الفرع والاك

حكمه
 حكمه

نفع دعوى الاقرار بالاقرار ودعوى الاقرار بالاقرار وكذلك الشهادة على الشهادة
 والشهادة على الشهادة على الشهادة وهكذا الى الابد لا يثبت وبطلان ذلك
 مسيئتين التيسيل **مسألة** لا نسمع الشهادة في الرضا مطلقا كما نسمع الاقرار به مطلقا
 بل لا بد من التفصيل فلو شهد الشاهدان بان هذا من الرضا او اخوها مثلا لا نسمع
 حتى يقولوا شهدانه ارضعته من لبن الولادة عشر رضاعات ثمان من البهائم الحولين
 خلع اللبن منهن منها الى جوفه بامضاء من الشدي لم يفسد بينهما من الرضا من مدى امرأة
 اخرى لا يمكن ان يحكي العتران كما اذا كان قال بانه قد انعم الشدي شفاء وحلقة منكر
 صرح بذلك الاحكام ذهب اليه العامة لان التصانيف المتعلقة به الضمير مختلف في كونه
 وكيفية انفسهم حرة بالعليل وبغيرهم بالاجابة الى غير ذلك من الاختلافات فلا بد من ذكر
 الكتب والكيفية وسائر ما اختلفت في اعتبارها في اثار المدعي بحكم الحاكم باجتهاده اذ لو
 الشاهد فرميا كان قد حلف على معتقد او معتقد غيره مما لا يغرب عليه في مذهب الحاكم
 اما الحاكم فيمكنه عليه بيبث الرضا الذي هو متاثر الحرية بقوله وحده على الاقوى
 لكونه نافذ القبول والحكم في الاموال والدماء والصروح ضابطا على ان هذا الحكم
 ليس مختصا بيبث الرضا بل انه اصل ضابط في طلق الشهادة فيها اختلفت فيه اراا المجهدة
 قال شيخنا الامام المحقق الشهيدي في كتابه القدوس في كتاب الصوم لا يمكن قول الشاهد اليوم
 الصوم والفطر نحو اذا استناده الى عيبه انه بل يجب على الحاكم استفساره وهل يكون قول
 الحاكم وحده في بيوت الحلال الاقرب ثم ولو قل اليوم الصوم والفطر في جواز استفسار
 على الشامع ثلثة اوجه فالثان ان كان الشامع مجتهدا **فصل** هل يثبت في التيسيل
 المعبر هناك ذكره صول اللبن الى الجوف قال بعضهم فيه وجهان استغريب العلامة في القواعد
 عند الاشتراط لان ضابط وجوب التيسيل وقوع الخلافة في شرايط الشهود بمقتضى
 استناد الشاهد الى اعتقاده لا يستحقه الحاكم ووصول اللبن الى الجوف ليس من هذا التيسيل
 فيمكن فيه اطلاق الشهادة وايضا فانه ليس بمحسوس فلا يثبت به الشاهد به ومن يحكم
 بهو اعله ذكره التيسيل شهادة كما في ذكر الابل في شهادة الزنا وايضا ذلك

نشر الحرمة فلا بد من ذكره وانما اختصاصه على الحكم بغير الافراد لا بفتح في عومه
 على ما قد اشرقت في مفرق في علم اصول كما في المسئلة عزيمة الاسكار وما اسكر كثره حرم
 وكثيره مع ان الغليل منه ليس بمكروه بل على الله تعالى مقامه في شرح التواعد والادل
 اصح لان الشهادة بالرضاع تنفيها فكيف عزم ذكره وعند ان الاصح هو الثاني على ما لا
 في قابيل فان في شرح التواعد هل بشرط ان يشهد الشاهد بان الرضيع يعي اللبن في جوف
 الالة لو فاته لم يشتر الرضاع الحرير مقتضى الغليل التاوي اعتبارا لان هذا من الامور
 فيها ولا احد يقربها الا انه ينبغي اعتبار ذلك لا يثبت وجوب اعتبار وان لم يكن هو
 قد اختلف فيه لما قد عرفت فكمذا اذ ما وضع فيه الخلاف في بالذي لو كان الشاهد
 بالرضاع فيها مؤثرا وعلم الحاكم موافقة له في احكام الرضاع كما هو واستمران على رايه
 عند اقامه الشهادة او مقلدا للحاكم فيها مؤثرا به في مراعاة العمل بمذاهب فضيلة
 الثاني لا كفاية بشهادة مطلقه لان دفاع الحذور كما لو كان الشاهد بخلافه الماء مقلدا
 لشروطه او غيرها مواضاه في اسباب التحجير قال في شرح التواعد هذا قوي لكن
 عند به فان من الاصحاب قاعدا الفصيل اولي وانتمى بمشارج اللغة وقال في الجاه
 لا كفاية بالاطلاق الا ان الاصحاب اطلقوا القول بعد محتملها الانفصلة فلك ولا
 مستحق الادلة بها على ما س ما قد عرفت وبعض علماء الشافعية هناك فوا لا كفاية
 اقامه حكمه فغير اجتهاده عند الشهادة مسئلة يصح عمل الشهادة لاشهاد الرضاع
 اربعة ان يعرفها ذات لبن ان يشاهد الرضيع قد انعم الثدي ان يكون الثدي مكشورا ينصر
 التقامه الحلة وان يشاهد انما صممه للثدي عجزك شفيه والجرح وحركة الحلق ولا
 يكون سماع صوت الامتصاص فبانه هذا الامور يصلح مستد العلة العادي بوصول
 اللبن الى الجوف ثم اقامه الشهادة بذلك عند الحاكم على البيت وان كان مكانها عند الحاكم
 غير منزه اباه ولا مسوقة للحكم بنبوت الرضاع مسئلة ان قلنا بجهة دعوى الاثارة
 بالرضاع والمطالبة بالبين عليه فالشهادة به مطلقه مضمومة ولا يقتصر الى التفصيل
 على ما قاله بعضهم لان الافراد بالرضاع الحرير مضموع بخلاف الشهادة به وفرد بينهما

ان المصريح بان نفسه فلا يطلن القول بالحرير الا بعد تحققه قال في شرح التواعد
 هذا الفرق لا يثبت لانه ربما ينفى على رايه في الحرير او راي بول عليه عند الحاكم ويمكن
 الفرق بان حكم الحاكم على رجل وامراه بان بينهما علاقة الرضاع الحرية امر جليل فلا يثبت
 الاحتياط فيه باستفصال ما يدخ الاجمال بخلاف ما قد اشرقت في مفرق على نفسه فان عوم
 قوله عليه السلام افراد العتلا على انفسهم جازي بوجوب مواخذته بظاهر افراد حتى
 لو فتر بها لا يثبت الحرير عند الحاكم لا يثبت منه وهذا القدر في حقه قلت ولنا مثل
 جمال واسع فانه من افتر ثم فتر قوله بما هو اصل ان يقبل منه ذلك مع قيام القرائن
 فهو من الامارات وشهادة الحال وقضا العادات فتوله في تفسيره مقبول منه شرعا
 عرفا وقضا ما عزم وما كره من النبي صلى الله عليه واله وسلم من الاستفصال بعد الاثارة
 شامدا بذلك وبالجمله مدعي الجمل مع امكانه في حقه مصدق بهينه فخصا
 مسئلة اختلف علمائنا في قبول شهادة النساء في الرضاع على قولين احدهما
 انه لا يقبل شهادة من فيه اصلا لا منفردات ولا منقذات الى الرضاع ذهب الشيخ
 في الخلاف وفي باب رضاع البسوط ونسبه ابو عبد الله بن ادريس بسطه بنحيب الذين
 بن عبد صالح الجاسع وهو منسوب الى اكثر الاصحاب بل نسبه في الخلاف الى الجميع وفيه افي
 العلامة في الحرير قالوا لا يثبت الرضاع الا برجلين عدلين كما لا يجري منه الشاهد واليمين
 كذلك لا مدخل فيه لشهادة الزمة مقلدا كما انه لا يقبل شهادة النساء اصلا في هذا المشر
 الضم والامطار ولا في سائر الاهلة والثاني وهو عند افي واحوا ان شهادة نهن في الرضاع
 مقبولة وان انفردت في حباله ابو عبد الله المقيد وليدين سلا بن عبد العزيز والشيخ في
 شهادة البسوط وحدا الدين بن حمزة وهو طاهر بن حميد وابن عجيل ومخولوا اختلفت
 مستغربا التواعد ومستغ الايضاح وفتوى اللغة الدمشية ومستغوى الدروس و
 استغوى جده الحرير واستغوى الحق في الشرايع وزد ديه في النافع قال في الحرير لا يثبت
 الا بشاهدين عدلين قال بعض علمائنا يثبت بشهادة رجل وامراه او رجل وامراه
 منزهة وكما قال الحرير اذ نادى وقلته في الدروس حيث ومنع ابن التبراج من قبول شهادته

في قبول الرضاع من غير رضاه

الرجاء بالاجتهاد النظرية وهو صنف وفال اوجيفه من فقهاء العامة لا يثبت
بالنوع المتخصصات اجمع النافون باصالة الاباحه وهي صنفه ومعارضة بمراعاة طهر
لاحتياط وجبة الشين انه امر لا يطلع عليه الرجال غالباً فوجب قبول شهادته فيه كما
جبره من الامور الخفية عن الرجال كالولادة والاستهلال وعيوب النساء الباطنة
لاخبار متطافرة عن مولانا الصان عليه السلام ان مو شهادته النساء تقبل في ما لا يجوز
للرجال النظر اليه وعمور واية عبدالله بن علي بن عوف عن علي بن حبر عليه السلام تقبل
شهادته القوق اذا كانت ثورات وخصوص ما رواه عبدالله بن بكير في الصحيح من بعض
اصحابنا عن ابي عبدالله الصان عليه السلام في امرأة ارضعت غداً ما وجاربه ^{قال} اهل
ذلك خبرها قلت لا قال لا تصدق ان لم يكن خبرها ففهموا الشرط يقتضي عدا معتق
شرط عند عدا ذلك الشرط فينتفي عن التصديق عند انتفاء عدا الغيرة وهو ملزم بوث
التصديق عند تحقق الغيرة هو اعم من الرجال والنساء قال في الابتناح وفيه نظر لضعف
السند وارسالها وكونها دالة مفهومة ومدلوله ممكنة وهي في حق الجزية قلت
السند حتى تكون عبدالله بن بكير ممن اجمع العصابة على تصحيح ما يجمع عنهم ومنهم من
من معانيهم دليل الخطاب حجة عند اصحاب التحقيق والجزية التي انفرد المرسل في وثقا
اعم من ان يكون موضوعها الاخص الشاوي بالنسبة الى موضوع الرسالة والاخص
بالاعتناء على ما قد حقتاه في خبره ومما به فكما تصدق الانسان نوع طبيعي والحيوان
حرف طبيعي انما طو فصل طبيعي رسالة فكذلك تصدق بعض الانسان نوع طبيعي وبعض
الحيوان جنس طبيعي وبعض الناطق فصل طبيعي جزئية بحسب الفرق الاصلاري الذي هو الاخص
نحو من الاعتناء وان لم تصدق جزئية بحسب شي من الجزيات التي هي الافراد الطبيعية و
الاختصاص الشاوي وذللك امر مبني على مداومة العلوم العظيمة ومضاب تمام التحقيق
كنا بنا الاقن البين مسئلة ثم الناهيون الى قبول شهادته في الرضاع اختلفوا
في اعتبار العدا على احوال اربعة الاول انه لا يثبت من الاربع على كل حال فان كل امرأتين
منزلة رجل واحد لا يكفي مادون الاربع قطع به العلامة وذهب اليه الحق حيث قال

كل موضع يقبل فيه شهادة النساء لا يثبت فيه اقل من الاربع واختار شيخنا الشهيد
في شهادات شرح الارشاد وقال انه المشهور وانه لا توزع الا في الاستهلال و
الوصية وعليه اعتمدت في رضاع شرح الارشاد النواحد وهو الاربع هكذا
قول الشيخ ابي عبدالله الشهيد وهو في الرضاع شهادة امرأتين ما موصفين في خبر حال
الضرورة فان عذر الشغل فواحد ما مونة تمتكا ببيعة الحلي عن ابي عبدالله عليه
السلام وفيها مسئلة عن شهادة القابلة في الولادة قال يجوز شهادة النساء في القوق
والعدن ولبيت هي من الدلالة على حريم الشاوي فيه في شي اصلا ونحن نقول بوجوبها
وتقبلها في ربع الحق على ما قاله في المختلف لصراح واهات صححة عن يزيد عن الصادق
عليه السلام قال مسئلة عن رجل مات ترك امرأته وهي حامل فوضعت بعد موته غلاماً
ثم مات الغلام بعد ما وضع على الارض فشهدت المرأة التي قبلها انه اسلم وصاح حين وضع
الارض ثم مات قال على الامام ان يجزئ شهادتها في ربع ميراث الغلام الثالث قبول الواحدة
في الرضاع والحضر والناس والاستهلال والولادة والعدن وعيوب النساء من خبر
اصحابنا حال الضرورة قال به الحسن بن علي بن عبيد الغزي الراعي اعني الاربع
العضا كبقية ما نفى عن العدا في حالة الاحتياط ولكن بالحساب من ذلك كما في الاستهلال
والوصية وهو مذهب ابي علي بن الحسين قال وكل امرأة لا يحضر الرجال ولا يطلعون عليه
فشهادة النساء عليه فيه جازن كالعدن والاستهلال والحضر فلا يقض بالحق الا
باربع منهم فان شهدن بعضهن فحساب ذلك وهذا انما يثبت على ما قد عول عليه من
العمل بالناس اذ لا نفق هناك في باب الرضاع ولا تنقسم ايضا على العلة الجامعة قبل
من يقضي شهادة النساء في الرضاع ممن كسبح وسمع عوى الافراد يفرق بين نفس
الارضاع والافراد بالرضاع فنقول لا تقبل في اثبات الافراد بالرضاع الا شهادة ذكرين
عدلين لان الافراد بما يطلع عليه الرجال غالباً ولا كذلك نفس الارضاع مسئلة
لا تقبل شهادة الرضعة وحدها بالرضاع عندنا اجمع خلافا لبعض الشافعية اما اذا
شهدت مع ثلث نسوة بناء على قبول شهادتهن فيه منتهيات فان شهدت اربعاً منها

رضاعاً محرماً على التفتيل ولو لم يمسكها بلث وفيه للشافعية لا تقبل كالأول
 شهد الحاكم بعد العزل بالحكم وقال حكمه حاكم غير مسند أباه إلى نفسه لم يقبل لأن أسنده
 نفسها فشهد أنها أضعته فان أدعت الابن بطلت شهادتها لأنها تشهد لنفسها وفيه
 لك الشافعية لا تقبل في ثبوت الابن وقيل في نشر الحرمة والأفوجهان فيها واستصحب جده
 في شرح الفوائد القبول لعدم استجوابها بهذا الشهادة فتعاقبوا ولا استدعاهما ضرراً
 عليها به أقوى من علم غيرها به وردا به ابن بكير التالفة مشعر بذلك وبطلان لأن
 شهادة الإنسان على فعل نفسه غير مقبولة كما حكاه المصنف لا تقبل شهادته على حكم نفسه
 كذا العمام لو شهد على نفسه وأما لو شهدت مع ثلثاتها ولدته فلا تقبل شهادتها
 للزينة لنفسه والبراهن هنا مسئلتان لو شهدت أم المرءة أو جدتها أو بنتها أو أم الزوج
 أو جدته أو بنته بالرضاع بينها وبين الزوج مع ثلثة مضافاً لثبته ويحقق شرطاً
 سمعت عند أصحابنا وسواء في ذلك كان المدعى للرضاع الزوج أم الزوجة إلا أن
 شهادة البنت الشهادة على الوالد كما إذا ادعت الزوجة الرضاع وانكر الزوج فشهد
 به بنته فذلك شهادة على الوالد وقال العامة إذا ادعت المرءة وانكر الزوج لم يقبل
 شهادة أم المرءة وبنتها لأنها شهادة أم البنت أو للام وإذا انعكس الأمر فبطلت
 شهادة على البنت وعلى الأم وذلك عندنا مسافة لأن علامة الأمومة والبنتية خبراً
 من قبول الشهادة وحكم في الذكر عن بعض الشافعية أنه لا تقبل شهادة البنت على أمها
 بأنها ارتضت من أم الزوج لأن شهادة الرضاع بشرط به مشاهد المدعى الأم
 قال بك رحمه الله تعالى في شرح الفوائد قد يقال إن محل الشهادة قد ثبت بقول الابن
 الثقات على وجه يثبت اليقين قلت ويقال لعلها تكون من شهادة الفرع على قول من يفتح
 شهادة الشارح في موضع يقبل شهادته من فيه أصلاً سواء كان الأصل رجلاً أو أنثى
 سواء كان الموضع مما يقبل به شهادته من منقذات أو منقذات أمها وأبها ولو شهد
 أو البنت من غير تقدم الدعوى على طرفي الحصة فبطلت كما إذا شهد أبو الزوجة وأبها أو
 أمها إن رجها قد ظلمها ابتداءً فإنها تقبل ولو ادعت الطلاق فشهد له فقبل

شهادة الفرع لا تجزئ في حق من لا يملك إجماعاً ونصح في الأموال وحقوق الأديبين فما
 فيه مراعاة المحسن كذا المذنب وحده السرقة خلاف قول العلامة في الذكر لا يثبت له
 بالشهادة على الشهادة عند علماء الأصول البرائة واختصاص رد البطل بالأموال
 الأديبين لا بعدان بكون مراده الإخلال بحسب ما يعلق به من الله سبحانه كالصوم والمطر
 ما ضاهاها من العبادات لا بحسب ما يعلق به من الله سبحانه كالصوم والمطر
 وكذلك لا يزوج فيه إلا شاهد البين ينقص على ذلك صحة الحسن بن محبوب عن العلام
 محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال لو كان الأمر بيننا لاجزأنا شهادة الرجل إذا علم
 منه خبر مع بين الخصم في حق الناس فاما ما كان من حقوق الله عز وجل أو ذنبه الإخلال
 فلا قال الشيخ في التهذيب الاستصحاب حمل حقون الناس في هذا الخبر على الدين في
 ما عدا من الحقوق لما في أخبار كثيرة فاذن الرضاع من جهة ما يعلق به نشر الحرمة إلا
 يجوز فيه الشهادة على الشهادة لأن جهة ما يستوجب مع ثبوته حداً أو غيرهما مثلاً ثم إذا
 سوغنا كون النساء فرعا جازماً يقبل به شهادة من لا بد على كل واحد من الأصل أربع
 الفرع لأنه لو كان الفرع من الرجال كان على كل امرأة من الأصل جلان من الفرع وكل
 امرئ في منزلة رجل واحد فذا كن في الأصل أربعاً مونات لزمت في الفرع ست عشر
 مأمونة مسئلتان قد أسلفنا لك أنه كما يحرم الجمع بين الاثنين من انتساب من الرضا
 في السند فكذلك لا يحرم في الوطى بالملك لأنه الملك إجماعاً فاذا وطئ واحد من الاثنين
 الملوكتين حرمت عليه الثانية بالإجماع حتى يخرج الأولى عن ملكه فإن طئ الثانية مالم
 قد فعل حرماً ولا يثبت عليه حدانترنا الحق بالملك بل إنما يثبت عليه التغير بمقدار
 ما به الحاكم وهل يثبت لك في خبر الاستماع بالأولى فيه للأصحاب قولاً واحداً هو
 مذهب الشيخ في النهاية والفاخر عبد العزيز بن البرقي وعبد الدين بن حنيفة ومختار العلماء
 في المختلف وولد المدعي في الإيضاح وثبوت الشاهد في شرح الإرشاد ومنع جده
 في شرح الفوائد هو الأصح عند الجمهور إلى حيث ثبوت الثانية أو يخرجها عن ملكه بقصد
 البيع أو الهبة مثلاً لا لفرع العود إلى الأولى فاما مع الجهل فلا يحرم ينقص على ذلك كله

حكم
 من
 لا
 يملك

في القبيح من طرفين الصلوة في القبيح من العلاء من محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام
قال من كان عند اخوان مملوك كان فوطي احدتهما ثم فوطي الاخرى قال اذا فوطي
الاخرى حرمت عليه الاولى حتى يموت الاخرى قلت اربابنا باعها اغل له الاولى قال اربابنا
باعها الحاجة ولا يظفر على باله من الاخرى شي فلا يرى بذلك باسا وان كان يبيعها ليرجع اليه
الاولى فلا ولا كرامه وفي القبيح ايضا عن علي بن زياد عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام
قال قلت له الرجل يبيئ الاخيرين فوطي احدتهما ثم يبيئ الاخرى قال اذا فوطي الاخرى يجهل
لو حرر عليه الاولى فان فوطي الاخرى يعلم انها حرر عليه حرما عليه جميعا ومن غير فوطي
القبيح ايضا في القبيح من طرفين ربي بن الحسن في جامع الكافي عن الحلبي عليه السلام
مثل رواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام كانه القبيح بغيره عن ابي الصباح الكاظمي
في القبيح من الصادق عليه السلام نحو ذلك وهناك اخبار اخرى كذلك في التفسير
من باب المعاملة بقبض المصنوع كما يمنع الغائل من الارث الثاني وهو قول ابن ابي عمير
المصنف نجم الدين بن سعيد ومختار التذكرة ومن طرفين الفواعل مسلك اللغة الدمشقية
عزير الاول بوطي الثانية لاصالة الاباحة واستصحابها وان الحرام لا يجرى الحلال ثم
خليل البانية في ملكه بعد اخراج الاخرى من ملكه ولو لغرض من القوي الى الاولى لزال حله
الحرير وهي الجمع بين الاثنين وهذا الفواعل ضعيف كما قاله شيخنا في شرح الارشاد تصحيح
الروايات القبيحة الصريحة مع استثناء ما يارضها وذكر بعض المتأخرين ان في المسئلة او لا
خمس في نايبت منها فروع الاول هل يوجب تحرير فوطي الوطنة منها عليه لزوم
او الرهن او الكتابة بكني في افادة خليل الاخرى فلا بد مما يخرجها من ملكه كالقوي او البيع
او الهبة استدل في الفواعل بجزم في التذكرة ان الرهن لا يبيد الحل لان منه من ابو
الحسن الرهن لا يكون فاعرضه عليه وهو ينفذ على فكاكها واسترجاعها اليه اما التزويج والكتابة
المطقة نسب الحرير ولا ينفذ هو على فعه وفي التعليل ضعف فان تعلوق الرهن بها
فدافق عجزها ثم الحرير ينفذ اضعف منه فيها والقبيح ما فواته الايضاح واستفحه شرح
الفواعل هو ان شيئا من ذلك غير عديل لا بد من خروج الرقبة من ملكه لقول امير المؤمنين صلوات

الله عليه من فوطي احد الاثنين فلا بد الاخرى حتى يخرج الاول من ملكه الثاني هل يكون عديل
العقد النافذ من ملكه بناء على ان الملك ينتقل بغير العقد ولكن انتفا لا ينزل كما ذهب اليه
المتأخرون لا بد من الاستمرار واللزوم بانقضاء الخبر استسكه ايضا في الفواعل من ان
النقل القوي عليه الحرير فوطي بناء يخرج الاول من ملكه فهو فوطي الحرير وما حصل
كانت العناية بخروج المستمر للزوم ما يجزى البان عن وقت الحاجة واخذ ما ليس يمكن
التيب من ان المصنوع يخرج عديل من ملكه من العود اليها ولم يحصل لسلطته على الفسخ بالجأ
في حكم المملوك وبه منع ظاهر لا شدة التعليل عليه واعتبر في الايضاح اشراط اللزوم قال
في شرح الفواعل انه بعد الاخراج اللازم ممكن من القوي بها بالشراء والانهاء خبر ذلك
العقد النافذ فلا اثر له لا اثر لها ولا اثر به عديل اشراط اللزوم قلت بين القويين فرقان
مؤثر بعد استمرار الخروج عن ملكه قبل اللزوم ولكن ما استمر به هو القبيح وفوطي منها
النصر الثالث قال في التذكرة لو باع بشرط الخيار فكل موضع يجوز للبايع الرطي لا غل
الثانية وحيث لا يجوز فوجهان للثانية هذا كلامه وقام الفروع على اسواء الحكم في اعيان
الخيار ومن غير فوطي الخلق الاخراج عن الملك الرابع الرطي في التبدل والديسواء في تحرير الثاني
لغرض الدخول الكاسح والارشاد بكل منهما وما مستدات الوفاق كاللحق القليل والنظر
بشبهة فكذلك على الاشبه وان كان للزوم فيه مجال الخاص لو اخرج احداهما عن ملكه
بغير من القوي النافذ ثم فسخ البيع مثلا او ردت بسبب واقالة فلا بد من الاستمرار للملك
الحادث وكذا الرطل لها وجهان او عجزت المكاتبه فاستمرها ثم ان كان فوطي الاخرى لم يغل
الردود حتى يخرج الوطنة من ملكه السلس لو كان الرطي بشبهة فهو كالرطي مع العلم في
اثار تحرير الثانية لقوي القوي قبل بطل العقد لانها كانت حينئذ في حكم الاجنبية ولو
كانت الوطنة منها محرمة بسبب حر كذا كانت وشبه او من وجه او اخيه من الرضا عديلها
بشبهة قال في التذكرة يجوز فوطي الاخرى لان الاولى محرمة وبه تأمل السابغ لو ملك ما ووطنها
فوطي احدتهما حرمت الاخرى على النابذ فان فوطي الحرمة عاينا استوجب الحد ولم يشر بغير
الاولى لان الزنا الطاري لا يفسد الحرمة وان كان جاهلا بالاصل وبالحكم قبل حرمة الاول

مزيد وحكام في التذكرة عن الشافعية ولا يعول عليه مسئلة اذا ولى امه بالملك
قال الشيخ في الخلاف والمبني يجوز له ان يزوج باختها فخر عليه الموطنة مادامت النكاح
زوجا هو مختار العزيم والتذكرة ونواه الابيضاح وايضا يشرح الفواعل هو الاصح
لان النكاح اولى من الوطى بملك البين هذا اجتمعا وجبا تقدم الاقوى الاستدلال بالنكاح
اولى لانه يتعلق به الطهار والطلاق والابلاء واللعان والبراث وسائر الاحكام اذا كان فرس
النكاح اولى لم يندفع بالاضعف ولم يفت في الفواعل يجوز لاحتمال النكاح لان الامة يفسر
للوطى فرسا للوطى الولدية واذا كانت مفترضة فلا يجوز ان يرد نكاح الاخت على فرسها كما
لا يرد نكاح المرأة على نكاح اخوها والجواب انه قياس باطل مع قيام القارن لان الفرائض النكاح
اولى من فرائض الوطى بملك البين مسئلة لا خلاف ان يخرج به اذ حال بنت الاخ على
وكذلك بنت الاخت على الحالة عند النكاح بعم العومية والحالة من النسب من الرضا فلا
يجوز جمعهما في العقد الا بالاذن سواء في ذلك كونها من بنات او امهات او على الفريين اما
جمعهما في الوطى بملك البين ففي الفواعل فيه اشكال لا يفسر هناك صواب كون العمة
بنت اخيها او احواله وبنت اخيها مملوكة من الموطى كون العمة او احواله مملوكة وبنت الاخ
او الاخت مملوكة عليها له وحكم ذلك اذا ولى العمة مثلا بالملك قال الاشكال في غير ذلك
بنت الاخ عليه بالملك ينشئ من ثاول قوله عليه السلام لا نكح المرأة على عمتها وغيره من
النصوص اياه بناء على ان النكاح حبيبة في الوطى من شيوخ استعماله شرعا في العقد لا بد من
ارادته للنكاح عنه واللفظ لا يستعمل في معنى الشرع معان بعض الاجتامع بالبر
وايضا سلطة النكاح بالغبة الى الامة لمولاها ولا اعتبار لادنها معه فكيف يقع سلطانها
عليه بحيث يوقف نكاحها المملوكة على ادنها به والاقوى الاول مما قاله الابيضاح لقول
الصالح عليه السلام في حجة ابي صباح الكافي عنه لا يحمل للرجل ان يجمع بين المرأة وعمتها
ولا بين ابنته وخالها ولو ولى العمة مثلا بالملك قال الاشكال في جواز العقد على بنت الاخ
كما في العقد على اخنا الموطنة بالملك فان عقد عليها فالوجه لو فقت حل ولى العمة المملوكة
رضاها بنكاح بنت اخيها المملوكة عليها ولا استبعاد بعد فهو من لالة التروا فضا الب

وان عقد على العمة مثلا او اذ ولى بنت الاخ بالملك فوجه الاشكال في فوضنا حل على الا
مأذنة كراولا والتوضيح اولى بالحق هنا اولى لان السرة في ذلك تكريم العمة او احواله فاذا كان
حق دونها كانت ونها كانت احق بمراعاة التكريم كما قررنا اذا عقد على بنت الاخ او بنت
الاخت وعند العمة او احواله فان وقع العقد باذن العمة او احواله فلا بحث في صحة العقد
الا الصدف فان ظاهره في الفسخ القول بالحرية مطلقا كما ذهب اليه العامة ولا يجوز
لعضا عند احوال العمة او احواله على بنت الاخ او بنت الاخت وان كان من غير سبق لاذ
منها فلا صحا فيها احوال الا بالطلاق العقد الداخلة من باس يقع فاسدا ولا يجدي ضا
المدخول عليها اخيرا فاذا رضى بها جميعا الى سنيها لم يعد ينزل بذلك عند المدخول
عليها فيكون لها التجارة في فتح عقد نفسها واقرار الزوج من غير طلاق وهو مذهب ابي
ومن افقه الثاني بطلان عقد الداخلة وبقاء عقد المدخول عليها على ما كان من غير خفاء
الفسخ والاضلال في هب اليه الحق فيم الذي في كتابه وهو الصحيح عند المذهب الثالث
ينزل عقد الداخلة خاصة فيفتح موقوف الصحة على هذا المدخول عليها فمها رضى
واستمر ما عند ما تابا بالكرام على حاله قال به العلامة وجميع من المتأخرين وربما
حكى من الحق ايضا الرابع ينزل العقد بين جميعا والمدخول عليها محبزة ان شئت فيفتح عقد
الداخلة وان شئت امضته وان شئت فيفتح عقد نفسها واذا رضى سائر العقد
واستمر على الشرع وهو قول الشيخين سلا بن عبد العزيز الخامس ينزل العقد بين
خير المدلول عليها في فتح عقد الداخلة بل هي محبزة بين الرضا بذلك وبين فتح عقد نفسها
والاعتراف من الزوج لا بطلان لاختان عماد الدين بن حنيفة والفاضل بن البراج الطرا
اجاز ان ياد بهن على بطلان عقد الداخلة بان العقد على بنت اخ الزوج او بنت اخيها
منقوعة والنقود بدل على الفتا اما انه منقوعة والنقود بدل على الفتا اما انه منقوعة
فانقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ولا يصح في
الكان عن الصادق عليه السلام قال لا يحمل للرجل ان يجمع بين المرأة وعمتها ولا بين المرأة
خالها وصحبة ابي عبد الله الحذاء قال سمعت الصادق عليه السلام يقول لا نكح المرأة على

عنها ولا على خالتها ولا على اخاتها من الرضا وهذا انما هو مع عدم الاذن وكون الطاهر
نكاحها هي بنت الاخ او بنت الاخت اما مع الاذن او كون الطاهر نكاح العمة او الخالة فاما
يهولون بالسخة وتدل على ذلك صحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام لا يخرج ابنة الاخ
على خالتها الا باذنها وتزوج الخالة على ابنته الاخت بغير اذنها والاجماع على مساواة
العمة والخالة في ذلك واما ان انتهى يدل على الفساق فدينين في الاصول واما انزل
عند الدخول عليها فلم يعرض للاحتجاج عليه وارضى حله في مختلف بان النقي لا يدل
على الفساق في المعاملات انما ذلك في العبادات وبانه لو وقع العقد الطاري فاسدا لم يكن
للخبر في دفع عند نفسها وجه لان المقصود للفتح الجمع ومع وقوع العقد فاسدا لا يجمع في
في شرح التواعد ولما قل ان يقول ان النقي في المعاملات وان لم يدل على الفساق بنفسه
لكنه اذا دل على حد صلاحه المعهود عليها للنكاح فهو دال على الفساق من هذه
الجهة كما في نكاح الاخت والعمة والخالة وكما في النقي من بيع الغرر في البيع النقي في محل
النزاع من هذا القبيل ونحن نقول الفرق بين العبادات والمعاملات في دلالة النقي على
الفساق كالا مقام مرتبة دار على السمس مارت به على الافراء ولا عرف له في مفرس الخبيث
اصلا وقد خصنا حق القول وحققنا مرادنا في تتبع التعداد وارضنا ان يطلق النقي
عن عمل ما عبادة كان او معاملة ان كان متعلقا بنفس العمل او جزء تام من اجزاء ذاته
او شرط تام من شروط وجوه كما انتهى عن القسوة في الجفوف عن الصلوة في مكان مخصوص
والنقي من بيع العبد بالترديد من جنسها او بيعه بغيره في مفسودية فهو معلوم الفساق من
هذا السبيل النقي من نكاح الحرثات وان كان قد تعلق بوصف تام من الاوصاف للاداء
او امر تام من الامور المتعارفة خارج عن واما اصل الذات وعما يتعلق به فوام الذات والو
من اجزاء الذات وشروط الحصول فليس يلزم من ذلك فساق العمل بل انما يلزم مرتبة
الائم على الايمان بالمنهي عنه كالحق الطهارة من الابنة المغصوبة او غيرها وكذلك اولى
القدوس كما انتهى من البيع في النداء وايضا الومشي بالتسليم بالنكاح من ضرر العباد
على ما اذا سلفنا ذكره فالنهي هناك دال على الفساق اتفاقا وبمسك العلامة ومن عسى

في زعم عند المدخل عليها باصالة البغاء وبان المنق عنه هو الطاري فخص بمقتضى
النق فان صد فلا بحث وان كان موقوفا فترجى الاول بسوئله فلا يلزم مجرد نزله
وفي نزول عند الطاري مد ووقع فاسدا بعمود وله جل سلطانه او قوايا لغو و
فالشائع فيه اذا بعثه رضا من بعثه رضاه اندرج في هذا النوع فوجب حكم بعثه
قبل الرضا لا يكون فاسدا ولا لم يطلب صحيحا فيكون منزلا موقوفا لزومه على الرضا
بانه عند صد ريثن رضا من بعثه في محته رضا فكان موقوفا على رضا كما الصادق
الفضول ولاد لاله للاختباء السابقة على اعم من دون سبب الرضا فيكون فاسدا بل مقتضا
النسب من عند بدون الاذن ذلك مع مد التبرع بالبطان اعم من كون الاذن سابقا او لاحقا
قلت في محمد بن احمد بن محمد في القبيح عن علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سئل
امراة تزوجت على عنها وخالها قال لا بأس قال تزوج العمة والخاله على ابنة الاخ وبنت الاخ
ولا تزوج بنت الاخ والاخت على العمة والخاله الا برضاها منها فمن فعل فتكاحه باطل فهذا
صريح في النصيب على البطان ما في شرح الشرايع من صحة الاستدلال في طريقه بان بن محمد
حاله بمجمل غير خفي السوط عند النهر فان بن محمد اخا محمد بن محمد بن علي وجملة النهر
في شدة الطهو واستحقاق الاسانيد التي في طريقها بان من الذابحات المسنة النبوية
وصحة محمد بن مسلم السابقة انما كانت خاصة على اعتبار سبب الاذن في العفة فاقم مقام
البناء الاصلان والسابق الى الفهم في مثل ذلك المصاحبة او البيعة فيجب اعتبار حصوله
في وقت عند التزوج وكذلك موثقة التكون عن الصادق عليه السلام ان عليا صلوات الله
عليه اني برجل زوج امراة على خالها فجلد وفترق بينهما وانما يقع ذلك مع مد الاذن على
ما عليه التواد الاعظم من الاحكام هو المطلوب اما الاصل والعرف فغرو لان من العمل بعد
ودود القرو المحض استدلال السببان على نزول العملين بان العمل الطاري صحيح فبذلك
العدان فيلزلان فان في المختلف منصرهما وكلام الاحكام ليس فيه استبعاد لان عند
الداخله جميع في نفسه لصدره من اهله في محله جا معا لشرائط العفة واذا وقع صحيحا فثابت
نسبه ونسبة عند المدخل عليها الى مد الزوم فلما كان لها فتح عند الداخله كان لها فتح عند

بسم الله الرحمن الرحيم

وصايا محتوي في ما زاد

وهذا الانظار في غاية الضعف جدا فندور بان بطلان عند الدخول مسبين
السبيل وعلى تقدير صحة فتساوي النسبين خبر صحيح كما قاله في الايضاح لسبق ثبوت اللزوم
للعقد السابق واللازم لا يخلج بامر غير دليل يقتضيه فان قيل لزومه السابق انما كان في
ظاهر الحال بحسب علنا الظاهر لا بحسب نفس الامر على ما في علم الله سبحانه فلم يلزم الاطلاق
في نفس الامر كما ليس يلزم في عقد الفصول عند عكس الاجازة اغلايه من العدة الى البطلان في
نفس الامر بحسب علم الله العزيز العليم عز سلطانه قلت المجابة في عقد الفصول مطلقا بطلانه
نفسه رأسا وعقد وفوضه فاصله من بدو الامر على ما قد بيناه في مقالة قاطنت بمانع في
بيانه وهو اجد من عند الفصول بالبطلان اذ ليس للدخول عليها سلطان على الامر في عند الدخول
ولا من اركان العقد بل انما رضاها شرط صحة بخلاف لزومه مثلا في عقد الفصول فانها
ذكر العقد وجبدها امر ابقاها بعد الرضا وفوضه فاجازتها اولى في افادة الصحة من اجازة
الدخول عليها من هذا الوجه قلت مثل في تأييد بها شهادات الاول قال القاضي ابن
البرج وان لم يرض العدة والحالة بذلك ولو رجع الزوج العقد كان لها عزاله وهذا القول
بقامه يعطى ان العدة والحالة ليس لها فسخ عند الدخول بل للزوج سلطة الفسخ ولو رجع
الفسخ للزوج لا بطلان مع مذون ضعيف لانه على تقدير عكس البطلان يكون بالنسبة الى
الزوج لانما فلا يكون له فسخه وان كان شرا لولا بالنسبة الى اذن الدخول عليه الثاني لو قلنا
للدخول عليها ان يفسخ كما يحل له بحسب الارشاد حتى يخرج الفاسخ من عدها للبتون كما
ما في الفسوخ وقد نقر على ذلك ابن اديس فلا تقتضيها عليه وعلى الدخول وكذا
العقد على اخذ الفاسخ وعلى تمامه من حين الفسخ وان حصره والقاضي في وجوب الاطلاق
الى انقضائه العقد فحرم عليه في العقد وطوبى الاخ والاخت والعقد على اخنها
وعلى الخامسة ويلزمه وجوب الاقناع عليها من العقد الثالث ذكرت العامة ان
الصابط هناك غير الجمع بين كل امرين ينبغي مراعاة ادر رضاع لو كانت احدهما ذكرا
لحرم عليه تكاثر الاخرى ويدخل فيه الجمع بين الاخنتين وبنت البنت وامها وان عانت
وان سقطت وكذلك الجمع بين المرثية وعنها او عمة اديها وكذلك بين المرثية وخالتها او

هذا هو الحق في النكاح

بيان المحرمات من النكاح انسابا ومهرها

الثان وفتح الظهار لو شبه زوجته بمن ينع الظهار به من النسب هل ينع بمثله من
الرتباع فيه خلاف مستر الثالث قال الملازمة في النواحد ويحمل وباعدها التحريم بالمصاهرة
فيوزان فيخرج مثلا باخت زوجته من الرتباع لا باختها من النسب المشهور خلافه ذكره
بعض الشافعية بسبب جمعهم من الغالبية انشاء الله العزيز وقد جاء في الترتيب الكوا
اعلان الامورة على الامهات من سبيل تلك الامهات لولادة وحكمها استيعاب جميع
احكام النسب بامهات الرتباع وذلك منصوص حكمها على التحريم والحرمية اجزاء والامهات
على الاصح وامهات الاحمال والكرامة ومن اذواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث
قال عز من قائل وان زواجه امهاتهم لما انه عليه السلام من الامه بمنزلة الوالد من الولد
في الحديث من طريق العامة ومن طريق الخاصة با على انا وان ابوا هذه الامة ولعن الله
من حق اباء ومن طريق الكا في مسند ابن ابي عمير عليه السلام وذكره في الآ
ودعتنا الانسان بوالديه خشنا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نأ
الابوين فقال عبد الله بن مجلان من الاخر قال عليه السلام وعلى غيرهم من كالاتهم من
النسب ومن الرضاة الجارية العامة والخاصة فاما الحرمة فاما ما لا يؤولون بها القول
مثالي لا يترجح بتخرج الجاهلية الاولى وثان وثالث رسله ورضي الله عنها فالتك
انا ومهونة عند النبوة عليه السلام فقلت ان اومكم فقلت انما احبها منه فقلت انما
فقال النبوة عليه السلام احبها وان استعاضت ذلك دفاع قول قوم من الجهل وبانها نظر
الى ظاهر اطلاق الامومة فقد استبان ان المراد امومة العظم والتحريم لا فريضا بطة
حرم الله تعالى بالنسب من النساء سباعا وتبعتهن في التحريم مضاهياتهن اللاتي صرن في
منزلتهن بالرضاة الامر وان قلت فقلت من الرضاة هي كل امرأة ارضعتك او رجب
من ارضعتك او نسب صاحب اللبن اليها او ارضعت من يرجع نسبك اليه من ذكرا وانثى
وان علا كرضعة احد ابوك واحد جدك او احدى جداتك واخوها خالتك من الرضا
واختها خالتك وابوها جدك كما ان ابن مرضعتك اخوك وبنتها اختك الى ما مر من ان
النسب فكل امرأة ارضعتك او ولدت مرضعتك او ولدت من لدها او ارضعتها او ارضعت

افانها

النسب

من ولدها بواسطة ابوساط في منزلة املك وكذا كل امرأة ولدت اباك من الرضاعة
او ارضعت ابا او ارضعت من ولد ولو بواسطة فانها في منزلة املك واليت وان سفلت
فبنتك من الرضاعة كل انثى ارضعت من لبنك ولبن من انثى لدته او ارضعت امرأة
انثى ولدتها وكذلك بناتها من النسب ومن الرضاعة فانهم كلهم بمنزلة بناتك و
الاخت في من الرضاعة كل انثى ارضعت املك او ارضعت بلبن ابيك وكذا كل بنت
مرضعتك وولدها الفحل الذي هو ابوك من الرضاعة والعمات والحالات ومن
الرضاعة النوات الفحل الذي ارضعت من لبنه واخوات مرضعتك التي هي املك من الرضاعة
اخى الاخوات من النسب لا يملك من الرضاعة وكذلك حكم الاخوات من الرضاعة
لا يملك وانك من النسب وكذا اخوات من ولد الفحل والرضعة من النسب من الرضاعة
وكذا كل امرأة ارضعتا واحدا من جدائك او ارضعت بلبن احدا من اجدادك من
النسب ومن الرضاعة وبنات الاخ وبنات الاخت فهن من الرضاعة بنات اولاد الرضاعة
وبنات اولاد الفحل من الرضاعة ومن النسب كذلك كل انثى ارضعتا اخك او اخاتك بناتها
او بنات اولادها من الرضاعة ومن النسب وكذا بنات كل ذكر ارضعتا املك او ارضعت
من لبن ابيك او من لبن اخيك والبنات الرضاعة لا اولاد اخيك النسب اخك
النسبة من الرضاعة ومن النسب فانهم كلهم بنات اخيك وبنات اخك **قال**
سدي الامام المحقق العظام اعل الله علاه ورفع مقامه في شرح التواعد لاختلاف
بعض اهل الاسلام في ان الرضاعة يقتضي تحريم النكاح اذا حدث به علامة مثلها يقتضي
التحريم في النسب كالابن والامومة والاخوة والعمومة والحوالة في صار رجل ابا
لا امرأة بالرضاعة حرمت عليه كما يحرم عليها كبن النسب ثم بعدى التحريم الى سفلها و
اصول صاحب الدين اخوته واعمامه واخوله لان ثبوت النسبة شرعا يقتضي كونهم
اعماما واخوالا لها فيقومون عليها بالادلة الدالة على تحريم الاعمام والاخوال و
لظاهر قوله صلى الله عليه واله وسلم ان رضاع يحكمه كقوله النسب على ما سبق ذكره ولو
كان الرضاعة ذكر احرمة على الرضعة وحرمت عليه كما في الانثى بالنسبة الى الفحل وكما

كل النكاح

بعض اهل الاسلام في ان الرضاعة يقتضي تحريم النكاح اذا حدث به علامة مثلها يقتضي التحريم في النسب كالابن والامومة والاخوة والعمومة والحوالة في صار رجل ابا لا امرأة بالرضاعة حرمت عليه كما يحرم عليها كبن النسب ثم بعدى التحريم الى سفلها و اصول صاحب الدين اخوته واعمامه واخوله لان ثبوت النسبة شرعا يقتضي كونهم اعماما واخوالا لها فيقومون عليها بالادلة الدالة على تحريم الاعمام والاخوال و لظاهر قوله صلى الله عليه واله وسلم ان رضاع يحكمه كقوله النسب على ما سبق ذكره ولو كان الرضاعة ذكر احرمة على الرضعة وحرمت عليه كما في الانثى بالنسبة الى الفحل وكما

بعدى التحريم الى اقرباء الرضعة والفحل والرضع الذي يحرم مثلهم في النسب كذا جحد
الى تحريم المصاهرة الدائرة مع تلك العلامة فيحرر على كل من الفحل والرضع حليته الا
لان حليته الرضعة حليته ابن حليته الفحل حليته اب لان الابن والبنون قد ثبت
كل منهما و تحريم حليته كل من الابن الابن على الاخر بالرضع والاجماع وهذا المصاهرة
لثبت ناشئة من الرضاعة بل من النكاح الصحيح وانما الناشئ عن الرضاعة هو البنون فلما
عققت لزم الحكم الناشئ من النكاح وهو كون منكوحة حليته ابن مثله الامومة
ثبت لثبت فانه يحرم على من دخل بالرضعة وكذا الاختية فاذا ارضعت بنتان من
لبن فحل واحد حر على من نكح احدتهما ان يجمع اليهما الاخرى فطما لانهما اختان من الرضاعة
كما يحرم الجمع بين الاخنتين من النسب كما حصل انه من ثبت بالرضاعة علامة مثل علامة النسب
ومثل تلك العلامة في النسب يعلون به التحريم نحو بنات العلامة جميع الاحكام الجارية
على نظيرها من النسب سواء تعلقت بنسب ومصاهرة وهذا الاحكام لا خلاف فيها
بين اهل الاسلام على ما يشهد به كلام الغوم من الخاصة والعامة وظواهر كتاب
السنة فتناوله لك من قوله تعالى ولا تحسبوا ما نكح اباؤكم من النساء و قوله
و حلال مثل ابناؤكم الذين من اصلكم يكرهوا بما فيهم من القتل ليدفع ما كان
يقتضونه من ان النبي ابن كاد لعله قوله تعالى لئن لم يكون على المؤمنين حرج
في ازواج اذ عياهم اشتهون كلامه ببارئه فلت لعله نوداه مغيبه وام بدت
ان جملة هذه الاحكام يجب لالة الكتاب الكريم والسنة الواردة بحرفه بعد
الخلافا فيما بين كافة المسلمين لانه لم يقع خلاف بين اهل الاسلام في شيء من تلك الاحكام
اصلا **ضابط** يحرم على الاب حليته الابن لو يحرر العبد من دون من كل من
حل الابن حليته الابن سواء في ذلك الابن الابن من جهة النسب من الرضاعة اجبا
اهل الاسلام وتفرع عن ذلك مسئلة امتحانته وجعل له امران فاحرمت احدهما
من لبنه صبيته عن الناس فحرمت عليه الاخرى كبت بغير ذلك ابو صبي زوج
الصغيرة الغيرة عطفها سبها فاختارت نفسها فوضعت الفرقة او باعها ففسخ

مسئلة امتحانته

المشرك عند نكاحها على الفور ثم اضعها ثم هي تزوجت برجل ولما تزوج زوجة النكح
فدعيت بولدها ما رخصت بلبنه القبي الذي كان زوج بها من قبل فخرمت عنها
عليه لانها صارت حليله ابن له من الرضا اذ الصبي صار ابنا رضاعا له ولذا كانت هي
حليله ومن سبيل اخر جعل له زوجة وام ولد فارضعت زوجها من لبنه صبيها
من مرض الناس فخرمت عليه ام ولد من الجوارح القوي المروضة سيد الانس والجن
من صبي باعها من قبل له زوجة فخرج المشرك نكاحها ثم اسود ما فارضعت وجبه من لبنه
ذلك القبي فخرمت عليه ام ولد لان القبي صار ابنا رضاعا له ولذا كانت هي زوجة
وفي الصبي كما عظم هي على الرجل عظم على القبي ايضا لانها نصير بالنسبة الى الرجل حليله
الابن من الرضا اذ وبالنسبة الى القبي حليله الاب من الرضا وهذا من الغرائب العجا
فذلك في صور مسئلة اخرى امحاة مسطرة فقال جعل له حليلا من فروع احد
حليله من لبنه صبيها اجنبيا من مرض الناس فخرم بذلك حليله الاخرى الغير الرضا
عليه وعلى ذلك القبي الموضع جيعا وبيارة اخرى رضع حليله رجل من لبنه صبيها نصير
ضرها بذلك حليله ابن حليله اب من الرضا عذ جيعا وربما اخلج بالوهم في تصور اصل
المسئلة ان الزوجة الغير المرضعة قد كانت رخصت من لبن والد ذلك القبي من قبل
فكان هو احدها من الرضا اذ اذا رخصت ضرها من لبن زوجها ذلك القبي صار
الصبي ابنا زوجها من الرضا عظم فخرم هي على الزوج لانها اخت ولدها الرضا
واخت ولد الرجل محرمة عليه لانها انا بینه وامه بینه اي بنت حليله وهذا دم
قاسلما فذا سببان في الضوابط وسبيل عليك انشاء الله العزيز ان تكررا لفرقة مما
لا يربط عليه انتشار الحرمة فاخت القبي من الرضا عظم فخرم على والد من النسب لا
على اب من الرضا فثبت **الاسباب اربعة الاولى** وفيه مسائل وضوابط مسئلة
لا يخل للفضل صاحب اللبن ان يزوج بجن الرضيع من لبنه وسواء في الحرمة اكانت هي
ام ام ذلك الموضع ام امه بيه واكانت الموضع ولدا لفلان او نافلة من ابنة او بنته او
ولدا لاحد من ذوي مزايه او اجنبيا من اجانبه واكانت موضع الرضيع الذي هو نافلة

الاستنباط الاول

احدا برها وعلى قول الصدوق بيع هذا الضابط على عمومته وعلى القول للذات
فيما عدا الجمع بين العمة وبنت الاخ والحالة وبنت الاخ مع الاذن للزواج بالراج
وكانت العمة العمة او الحالة نسا او رضاعا والمدخل عليها بنت الاخ او بنت
الاخت مع علم العمة والحالة بذلك فكذا لك الاوى بل الاصح عندى بطلان
عند اللاحقة من راس لصراحة نصوص الاحاديث ولا سيما صحيحة ابي القبلح الكا
ومستغربا العلامة في التواعد ووقع العقد من زنا لا حيث قال وله ادخال العمة
والحالة على بنت الاخ وبنت الاخ وان كرهنا والافربان للعمة والحالة فخرج
عندهما الوجه لا المدخل عليها قال جدي المحقق الخراساني على الله تعالى مقامه في
الشرح احذوا بكلام فخر المصنفين في الايضاح ويخففه انه اذا تزوج عمة وجبه
او حالها مع علم العمة والحالة مع النكاح ولم يلبثت الى رضاعت الاخ وبنت الاخ
ولو جعلنا فالارب عند المصنف ان لم ينفخ عندهما اذا عملنا وليس لها فخرج عند
المدخل عليها هذا هو الظاهر ويمكن ان يكون المراد لا المدخل عليها فان لم يكن
منع عندنا بدل على الحكم الاول ما رواه محمد بن مسلم في الصحيح عن الصادق عليه السلام
قال لا تزوج ابنة الاخت على حالها الا باذنها وتزوج الحالة على ابنة الاخت
غير اذنها ولم يفرق بين العمة والحالة احدا ففرق احداث وروى محمد بن مسلم
البا في رضى السلام قال لا تزوج الحالة والعمة على ابنة الاخ وابنة الاخت بغير
اذنها واما الحكم الثاني فوجه الشرب فيه ان الجمع بدون الاذن ممنوع منه ولا
سبيل الى افتشاح المدخل عليها لتاسين لزومه ولا الى بطلان عند اللاحقة
لان الجمع ان كان ممنوعا منه الا ان النسخ ينفي بالرضا فثبت يكون موقفا على بعض
والحالة فان رضى الزم والا كان لهما الفسخ وبذلك ان الحق في ذلك لهما لان
لحرمة ما اذا رضينا استثنى السبب بطلان العقد الطارى من راس
لبوث النكاح منه والتمس في خبر العبادات انما لا يدل على الفسخ اذا لم يكن واجبا
الى شي من اركان العقد فاما اذا وجع الى بعض الاركان كبيع المجهول والعقد على بعض

صديق ونحوه بل الوجه الحمل على الكراهية مطلقا وعلى الكراهية الشديدة اذا ما
 لها قبلت ورب جماع بين الاخبار وانما يصح ما عن الحمل على التحريم ما رواه الشيخ في الصحيح
 عن احمد بن محمد بن عيسى في خبره قال قلت للرضا عليه السلام ينزج الرجل المرنبة التي قبلت
 قال سبحان الله ما حرمة عليه من ذلك ضابطا فانما في الخبر المرنبة كل امرأة حية
 والى بالنكاح الصحيح كان او منع او ملك بين يميني بشبهة ككاح الشبهة وسواء كانت لولا
 عن يمام او سقط فلا احتساب بين البهيمة ولا بين الرجل ولا بين البهيمة ولا من رتبها من غير
 ولادة ولا من لبنها من زنا او بعد بلين المنكوحه بالشبهة على الاقوى النوى عنك على
 واه ضابطا في الصحيح من طريق الصدوق في الغيبة عن الحسن بن محبوب عن جميل
 صالح عن ذريح قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول ما احب للرجل المسلم ان ينزج
 ضرة كانت لامه مع غزابه فمقتضا شق الكراهية وسواء في ذلك امه وابوه من
 الغزابة ومن الرضا ضابطا لا بشرط اذن الزوج ولا اذن المولى في الرضا عا
 الزوج فلا نه ليس بمالك الزوجية ولا لبنها وان كان اللبن منسوب اليه وعابه ما هناك
 يسلموا الارضاع ان كان جازما بغير دليل بعض حقون الزوج من الانشاع بها ولا يلزم من
 ذلك حق مرتب نشر الخبر على هذا الارضاع واما المولى فلان كونه مالكا للامة انما هو
 كونه مخرقا في لبنها غير مانع الا باذنه ولا مدافعه بين حكر جواز مباشر الارضاع ونشر
 نشر الحرمة عليه ضابطا في الصحيح من سبيل لالة الرقابة على ما قد استبان في هذه
 القول ان الرضا عا من لبن الزنا انما يثبت عليه الكراهية الشديدة دون التحريم خلافا
 لابن الجبند في كتابه الاحمدى للشيخ في موضع من الموطوع فكر الزنا بالنسبة الى بنته الزنا
 والزانية بالنسبة الى ابنها الرضا عا وحليته ولد الزنا من الرضا عا بالنسبة الى الزنا
 الذي هو ابو الرضا عا من لبن الزنا وزوج بنت الزنا من الرضا عا بالنسبة الى ابنتها الزنا
 الزانية وسائر ما اشبهها كلها الكراهية لا التحريم واقام في الغزابة والتحريم المغلق
 بالنسبة يثبت من جهة الزنا اذا تولد منه ولد فخرم على الزنا المحلولة من ماله كما حرم على
 الزانية المولود منها بالزنا اجماعا من احكامنا لان ذلك بعد لاد في الآخرة وحسب لغزات

في الصحيحين
 في الصحيحين

وان اتفقته بوث بعض الاحكام شرعا كاستحاط الارث مثلا لغزاة بعض الشرايط او حصول
 بوث من الموانع كما لا ارث للكافر من ابيه المسلم ولا للعائكة من ابيه القبول وتعليق ابن ادين
 النخ بكون المولود من الزنا كافر فلا يحمل على المسلم مع عدم ثبوته غير مستقيم لخلقه عن الحكم فيما
 كان الزنا كافرا ما بان في الاحكام كحل نظر الزنا الى بنته والزانية الى ابنها والامتنان بها
 لملك اباه وابنه من الزنا وما جرى مجراه وردة سفاهة ولد الزنا على ابيه حيث قبل منها
 حل من عداه وسقوط القود اذا ما قبل الزنا ولد من الزنا وعبر به حليته ولد الزنا على
 الزانية وزوج بنت الزنا على امها الزانية الى غير ذلك من نواحي التبع ضلنا مشكله العلاء
 والاصح وما لم يجد في الخبر على الله تعالى مدون في شرح النواحي عدم الخلاف في بوث من هذه الاحكام
 الا على سبيل انكراهية اخذ اجماع الاحتياط وتمسكا بحكم الاصل حتى يثبت النافذ بغير النكاح
 ليس بما في ذلك فان حل الفروج حكمه بوثني بوثنا مر على بوث النكاح لا يكون في استخلاص
 الفرج عند القطع بالجمعة المحرمة لانه امر مبني على شدة الاحتياط وكالاستحاط ضابطا
 الرضا عا مؤثرة الطباع وتثبت منه جملة الملكات وغيره الاخلاق فقد قال النبي
 الله عليه وآله وسلم انا سبيد لدارم ويروي انا افصح العرب بيدي من فريش وثالث في
 بن سعد وارضعت في بني هرة وفي مؤلفه عياث بن ابراهيم عن ابي عبد الله الشاذ عليه
 قال قال امير المؤمنين صلوات الله عليه انظروا من يرضع اولادكم فان الولد يثبت عليه وفي
 الصحيح عن حماد بن مسلم عن سعد بن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه
 السلام يقول لا نشر الحفنة فان اللبن يغلب لطباع وقال رسول الله صلى الله عليه وآله
 مسلم لا نشر ضعو الحفنة فان الولد يثبت عليه وفي نسخة حسنة محمد بن فهد الجلي الكوفي
 فيما رواه غاصم بن حميد عنه عن ابي جعفر الباقر عليه السلام قال لا نشر ضعو الحفنة فان
 اللبن يغلب وان الغلام ينزع الى اللبن بمعنى الى الطهارة الرخوة والحن وفي الصحيح عن فضيل
 ذرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال عليك بالرضاع من الطهارة فان اللبن يغلب وفي
 معناها اخبار اخر سواها فلذلك حكمه لاحباب بكرة هذا الرضا عا الكافر وانها اشكر
 كراهية الرضا عا الحفنة فان اضطر الى ذلك استرضع اليهودية او النصرانية ومنعها من

في الصحيحين
 في الصحيحين

الحزب واكل لحم الخنزير ولو اسماجرها للقطايرة شرط عليها تجنب لك وينبغي ان يسرعها
 في منزله ولبسها جرها على هذا الشرط ولا يسلم الولد ابها لعله الى منزلها لكونها حرة مونة
 على الوفاء بالشرط وردت الرقابة بذلك كله عن الصادق عليه السلام ومطابقة الجوسية
 اشكرها به واشد منها قطعا مما مره ولدت من الزنا وابنتها المولودة من ماء الفجور في
 البعج عن العرس بن علي بن جعفر من احببه اب الحسن عليه السلام قال سئل عن امرأة
 ولدت من الزنا هل يخلع ان يسرع بغيرها قال لا يصلح ولا لبن ابنتها التي ولدت من الزنا
 وفي الموثق عن ابن فضال عن ابن بكير عن عبد الله الجلي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 امرأة ولدت من الزنا اتخذها طرا فقال لا تسرعنها ولا ابنتها ثم انه قد ورد في البعج عن
 حمزة بن محمد بن مسلم عن علي بن جعفر عليه السلام قال لبن اليهودية والنصرانية والجوسية احب
 الى من ولد الزنا وكان لا يرى باسا بولد الزنا اذا جعل مولى الجارية الذي فخر بالمرئ في حمل
 وفي البعج بعلوا الاسناد عن ابن جعفر عن حمزة بن سالم وجعل بن راج وسعد بن ابي خلف
 عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة تكون لها الخادم فذكرت بحاج الى ابنها قال امرها
 فلتخلها بطيب اللبن ومن طهر بن سهل بن باد عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن حماد بن عثمان
 عن ابي بن عمار قال سئل ابا الحسن عليه السلام عن غلامك شب على جارية في فاجلها
 ولدت واحبنا الى لبنها فان لها ما صنعنا يطلب لبنها قال نعم فهذا الاخبار على منوطها
 العمل اذا لمعار من لها ولكن لا يفتك حكم اسطابة اللبن بذلك الى غير الزانية المملوك فلا
 يطيب لبن بنت الزنا المخلوقة من ماء الفجور اذا كانت امها فاحل مولاها ما صنعت جنتا
 افضل ما يرضع به المولد لان امه فان لغت اسحب ستر ضاع العاقلة المومنة العفيفة الوضبة
 الحسناء فقد روي عن علي بن ابي طالب عن ابي عبد الله الصادق عليه السلام قال قال امير المؤمنين
 صلوات الله عليه ما من مؤمن لبن يرضع به الصبي اعظم بركة عليه من لبن امه ورواه الصدوق
 في الفقيه مرسل عن علي بن ابي عبد الله عليه السلام وفي الحسن بن محمد بن مهران قال قال ابو جعفر عليه
 السلام اسرع لولدك بلبن الحسان واباك والقباح فان اللبن قد يفسد وفي القصة عن فضيل
 عن زرارة عن ابي جعفر عليه السلام قال علمكم بالوضوء من الطهور فان اللبن يفسد وفي البعج عن

في منزله باب عرس
 لفظ البعج بفتح الباء
 وهو من يرضع به
 من لبن امه
 كما في صحيح ابن ابي عمير
 قال يقبل برأه من لبن
 فغيره من لبن حنين
 ولكن قد ورد في الحديث
 في نفع ذلك

صفوان عن سعد بن بهار عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تسرع للقبول الجوسية ولا تسرع
 له اليهودية والنصرانية ولا لبس من الخنزير من ذلك وفي القصة عن ابن مسكان عن الحلبي قال
 سئل عن الصادق عليه السلام هل يخلع ولد من اليهودية او نصرانية او جوسية وضع
 في بيتها او رضعها في بطنها قال رضعه في بطنك اليهودية والنصرانية او تمتعا من شرب الخمر
 وما لا يخل مثل لحم الخنزير ولا يذهب بولدك الى يوثق والزانية لا ترضع ولدك فانه لا
 يخل لك والجوسية لا ترضع لك ولدك الا ان تضطر اليها وروي عبد الله بن يحيى الكاظمي
 في الحسن بن عبد الله بن هلال عن ابي عبد الله عليه السلام قال سئل عن مظاهرة الجوسية
 قال لا ولكن اهل الكتاب ضابطون روي الصدوق في الفقيه مرسل عن ابي عبد الله عليه السلام
 مرسله ومن اراد به في فوق المسابغ القحاح على ما قد اسلفنا من روى واحد فقال في الصادق
 عليه السلام الى امرأته بنت سلمان هي رضع احدا منها عمدا او اسحق فقال يا امرأته لا ترضع
 من ثدي واحد ارضعه من كليهما تكون احدهما طعاما والاخرى شرابا ورواه ربيع بن خزيمة
 ابو جعفر الكليني في جامعه الكافي مسند طبر بن مسلمة بن الخطاب عن محمد بن موسى بن محمد بن
 القاسم بن الوليد عن ابيه عن امه او اسحق بنت سلمان قال قلت لابي عبد الله عليه السلام
 وانا ارضع احدا من ثدي او اسحق فقال يا امرأته لا ترضعه من ثدي واحد ارضعه من كليهما
 يكون احدهما طعاما والاخر شرابا ضابطون روي في القصة عن عاصم بن حميد عن محمد بن
 ابي عبد الله الجلي الكوفي الثقة العين صاحب كتاب الفتن المروية عن مولا نال القامري
 جعفر الاول عليه السلام قال كان لرجل على عهد علي عليه السلام جارية ولدنا جميعا في
 لبه واحد احدهما ابنا والاخر بنت فحدث صاحبته الابنة فوضعت ابنتها في المهد الذي
 به الابن اخذت ام الابنة ابنتها فقال صاحبته الابنة الابن ابني وقالت صاحبته الابنة
 فطأكتا الى امير المؤمنين عليه السلام فامر ان يوزن لهما وقال لهما كانتا اثقل لنا قال لا
 لها وكذلك روى ابو جعفر الصدوق في الفقيه وابو جعفر الكليني في الكافي وفي الطبري
 اليهودية انه كان قد وقع ذلك الامر في زمن ثاني منفق الخلافة فخرج الحكم فرجع الى عسرب
 الوحيد بن عليه السلام فمذ لك ضابطون قال المحقق في العبير قال بعض فقهاء ابن البنت

في الزنا

في الزنا

رضاء محفوظی ماد

بخلافه يخرج من شأنه انها وروى التوفي في الموت عن ابي عبد الله عن ابيه ابي جعفر عليه السلام
 عن امير المؤمنين علي بن ابي طالب صلوات الله عليه قال قال ابن الجارية وبولها يغسل منه الثوب
 مثل ان نضم ولبن الغلام يغسل منه الثوب لا يوله قبل ان نضم لان لبن الغلام يخرج من الضيق
 والتكبير ذكرها العلامة في التوضيح قال في طريقها ضعف والجميع عندنا ان اللبن طاهر
 سواء كان لاني اولئك ونحن نقول الضعف ليس بالمعنى القوي عليه الاصطلاح بل بمعنى
 متوسع فيه اعم من المعنى الصريح لما قد اوردناك من حال السكون وما استعمله من الحكم
 هو الاصح والرواية الموثقة عمل على التدب كاذب اياه شيخنا الشهيد في الذكرى **ضابطه**
 من طريق الكافي باسناده الصحيح عن موسى بن عمر عن علي بن الحسين بن الحسن القبري وثبت
 سبب الان صحة حديثه عن حماد بن عيسى عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال امير المؤمنين
 صلوات الله عليه يشب الصبي كل سنة اربع اصابع باصابع نغسه وعن عيسى بن بدر روى
 الى ابي عبد الله عليه السلام قال يجر الغلام لسبع سنين ويؤمر بالصلوة لسبع سنين ويغفر له في
 المصاحف لعشر وعجلم لاربع عشرة ومنه في طوله لا يثني وعشرين ومنه في عرضه ثمان وعشرين
 الا الجارب وروى الصدوق في الغيبة مرسل قال قال امير المؤمنين عليه السلام
 يجر الصبي سبعا ويؤذب سبعا ويحرم سبعا ومنه في طوله في ثلث وعشرين سنة ومنه في عرضه
 في خمس وثلاثين سنة وما كان بعد ذلك فما الجارب **ضابطه** من السنة ارضاع المولود حولين
 كاملين فاذا انقضى ثلثه اشهر لم يكن به بأس وان قل عن ذلك كان جورا على الرضيع خبره
 ويجوز الزيادة على الحولين ما لم تكن ازيد من شهرين ولكن لا تسحق المرضعة على الزيادة على الحولين
 اجراء وفي الخبر من طريق محمد بن سنان عن عمار بن مهران عن ساعدة عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال الرضاع واحد وعشرون شهرا فانقضى فهو جوار على الصبي في صغره ابلغه خبره عن حماد
 عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام وليس لها ان تاخذ في رضاعه فحولين كاملين فان ارا
 فضلا عن رضاعها قبل ذلك كان حسنا والنفصال هو الضمان وفي الصحيح عن محمد بن خالد
 بن سعد بن عبد الله اشعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال سئل عن الصبي هل يرضع اكثر
 من سنتين قال عامين فلك فان زاد على سنتين هل على اربعة من ذلك يعني قال **ضابطه**

في اللوح عند جبالهم على الأرض

إذا كانت أم الولد حرة لم يجز على الارضاع في الحولين سواء عليها أكانت شريفة أو مشرفة
 موسرة أو معسرة نذيلة أو نبيلة وأكانت من مريض ولد لها في العادات ولا وأكانت
 مريضة على الدوام أو ممنعاً بها وكذا لو كانت التزويج أمة فأمّا أم الولد فمطلوب إجبارها على
 الرضاع ولدها وإذا تبرعت الأم بالارضاع لم يجز على الزوج الزيادة في نفقاتها ولو لم يزوج
 طلبت لأجره وجب على الأب فيها البهائم من ماله إذا لم يكن للولد مال لو كانت الحرة مطلقه
 طلاقاً تاماً وأصله عارضة أو اجرة على الارضاع جاز للأب عقد الأجران عليها وأعطائها
 إياها ولو كانت في حياته أو مطلقه طلاقاً رجعيّاً قال في الخبر فلا شيء فإن أحدهما أنزل
 أجرها ولا يبيع للأب بعقد عليها عقد أجران للارضاع والثاني جواز ذلك وهو الأقرب
 عندنا قال وكذا لو أساجرها لخدمته أو خدمته غيره لم يجز لاستغراق نفقاتها في حوزة من الأسير
 وإذا أخذت الأم لأجره ولم يزوج بغيرها في من العقد ففي جواز أن لا يرضعه بنفسها بل
 يرضع له أخرى فإن أحاط بها بل فربما منع لاختلاف المراضع في الحوازم المنافع وإذا
 تبرعت لأجنبية بأرضاعه فرضيت الأم بالبيع فهي أحق به وكذا إذا رضيت بأقل من الأجر
 لأجنبية أو بمثلها والأصل للأب تسليمه إلى الأجنبية المشبهة أو الأقل أجره وفي الكافي و
 التهذيب الأسبق مسنداً وفي القتيبة مرسلاً عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا يجزى الحر
 على أرضاع الولد ويجزى أم الولد ومقصد الأب من رضع الولد أربعة دراهم وقال الإمام
 لا يرضعه إلا بغيره دراهم فإن له أن ينزعه منها إلا أن الأصل له والادخار أن ينزعه مع
 قال الله عز وجل وإن نكحتم فترضع له أخرى قلت ومعه الأصلية له كون مائة لبنها
 أو من مزاجه تغذي به منها ما مبل الولادة ولبن أعدها وفي القتيبة عن ابن بك عمير عن بعض
 أصحابنا عن ابن بك عن بعض عن مولا فاطمة الصاوي أبي عبد الله عليه السلام قال دفعوا أمير المؤمنين
 صلوات الله عليه في رجل يوتى وترك صبيّاً فاسترضع له قال جر رضاع الصبي بما يرب من
 أبيه وأمه مسسلة لو ادعى الأب جود متبرعة وأنكرت الأم فقد قال الشيخ في البسيط
 القول للأب بيمينه لأنه في حكم النكر لكونه دافعاً عنه وجوب الأجر والأصل برأيه
 ذمته منها ونزديقه المحض استشكل العلامة لكون الأم هي النكر المحض ثابت لها والأصل

بقدر كنفه انما يطلب
ومعروفه من

مقدسونه الى ان ثبت وجود المبرقة **مسئل** راجب ثلثه من الاصحاب منهم العلماء
 في التواعد وبشفا البارع الشهيد في اللغة على الامراضا ولدها اللباء بكسر اللام و
 اسكان باء الموحدة على وزن صمغ وضلع وقال الجوهري في القحاح اللباء على وزن فعل كبير
 النافوخ المعبر هو اول اللبن عند الولادة محبين بان المولود لا يعيش من دونه عالبات
 عاش نادرا فلا يشد عظمه ولا تقوى بنبته وعند ثلثة لا فرق في عدم الوجوب بين
 اللباء وحمزه وبعض الذاهيين الى الوجوب بذهاب الى تحديد مقدار ما يجنبه بثلثة اياها
 مستندا الى افتقار المولود الى ذلك في الفوق على البقاء ثم اختلفوا في وجوب استئصالها
 الاجرة عليه فيقبل بالتمنع من ذلك وان كان للرضيع اولوالدين مال بعد جواز اخذ الاجرة
 ما يجبا لاثبات به وقيل بالتبويب واليه ذهب شيخنا الشهيد فطر الى ان وجوب فعل الارضا
 ليس بجماه كما يجب على مال تلك الطعام بذله في الخصه للضرط اليه وان كان بالاستئصال
 منه بمال اذا كان موسرا لم يمنع من اخذ الاجرة عليه مع هو نفس العمل دون حين الطعام او اللبن
 المذول **مسئل** الحضانة بفتح الميم هي المصلحة قبل البع من الحزن بالكسر وهو مادون
 الايط اي ضم الحاضن مخضونه الى حضانة ومعناه القيام بربية المولود وما يتعلق بها من
 مصلحة من الرضاع وهي حيلان حيلان حيلان اذا كانت مبرقة بالارضاع او راضية بما
 غيرها من الاجرة فهو احق بالحضانة الولد في الوان لا يزوج لها اخذ اجرة على ذلك ولكن
 بشرط ثمانية الاول ان تكون مسلمة فلا حضانة للكافرة ولو ذه على الولد المسلم بياحه
 لاسلام ابيه اذ لا ولاية للكافر على المسلم لما قال تعالى سلطانا ولا يخرجك الله للكافرين
 على المؤمنين سيلا ولا يثبت على ينها لما قاله منها الثاني ان تكون حرة فلا حضانة
 للرقبة ولو على التجدد بسبب منقوص او باضرارها لان ما فيها السيدها وخدمته مستوعبة
 لادقها فهي من مخرقة الحضانة ولا تفرق ولا ية واحكاما لا يثبتها ذلك واذن السيد
 يحدد في استجباب حق الحضانة لها وان كان مصلحة الرضيع ربما اوجب على الولد استئصالها
 له والمديرة والكابية وامر الولد والبعضه عنها كالمثله طلقا في حد الاستحسان فان
 كان الولد حرة فحضانته لمن له الحضانة بعد الاما كان او غيره وان كان ربيها فالحضانة

والقول الشيخ بعد الزوج
 الباء بكسر اللام وفتح
 العين حيلان
 اول القبر في
 الفتح
 غير مستند الا امره

في

السيد وكذلك لو كانت الام حرة وهو يمين كالوسو الطفل واسلمت الام او دخلت في
 الذمة ولو كان الولد متصفا بالحرية والزينة تنصفت حضانته للسيد للام او لمن يولي
 حضانته الحر من الاما بالثالث ان تكون عاقلة فالجوزة لاحضانة لها اذ لا ينافي فيها
 والتعديل الجوزة في نفسه حاج الى من يحضنه وسواء في ذلك الجوزة على الاطلاق وعلى
 الانقطاع الا اذا كان نادر الوضوح من طول المدد فانه في حكم مرض بطيء او يزول في الحال
 المرض المزمن الشاغل من التدبير والكالة كالسل والعالج به وجهان قبل ذلك العسر
 ان تمكث من الاستنابة الرابع ان تكون فارغة من حقون الزوج فلو تزوجت سقط
 حضانها من الحضانة اجماعا لان النكاح يشغلها بحق الزوج وينعها من الكالة ولقول النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم انما حق ما لم تنكح وول ابى عبد الله الصادق عليه السلام لمز
 احق بالولد ما لم تزوج ولا اثر لرض الزوج كما لا اثر لاذن السيد ولا فرق عندنا بين الزوج
 يفرق الزوج كتم الطفل وبين غيره كالاجنبي علة باطلان التعص خلافا لبعض الشافعية لقائ
 ان تكون ثمة ما مونه فلا حضانة لها مع لانها لا تؤمن ان تؤمن ولان نفس الولد في فطرها
 المهيولة كارض ففرما التي منها من ثوب قبله فلا حظ له من الصلاح في حضانتها ايا لانه
 ينشأ على طريقتها ولان العاسق لا خلان له من الولد ولا نصيب له من الاحكام وهذا
 بما اظهر الشيخ في المبوط واليه ذهب شيخنا الشهيد في قواعد وهو قول العلامة في
 التحرير وفي القواعد استقر عند اشراط العدالة في حق الحضانة للام والولاية للاب وربما
 باشرط عدم الفسوق مع عند اشراط العدالة لثبوت الوساطة الحسن ان تكون مقيمة في محلها
 فلو انتقلت منه الى مسافة الفرس خط حضانها من الحضانة اليه ذهب الشيخ في المبوط ثم نقل عن
 ورواه ان كان النفل هو الاب لا ام احق به وان كانت لام متفلة فان انتقلت من قرية الى
 بلد فهي احق وان كان انتقالها من بلد الى قرية فالأقرب لاب احق به فقال وهو فوقي الساج
 ان يكون الاب مقيما فالشخصا الشهيد في قواعد لو سافر الاب قبل له استعجابا بالولد
 حضانة الاما لثامن ان يكون سليما لا مريض المعبد على الاقوى قال شيخنا في قواعد لو كان
 بها جذرا او برص وجفأ بعد كذا امكن كون الاب ولي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فرقت

في حق الزوج

في حق الزوج

المجنون فرار من الاسد وقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يورد برزخ على مقع ويجعل بقاء
 حضانتها لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا عدوى ولا طبراً ووجه الجمع بين الاخبار الحمل على
 ذلك لا يحصل بالطبع كما استغاد العطله والجاهلية وان جاز ان الله تعالى يخلو ذلك
 عند الخالطة ونحن نقول ماذا وبنها حق القول في هذه الرأى العاوية **مسألة** اذا تزوج
 الام بغير الاب سقطت حضانتها اجماعاً فان طلقها رجعت في السقوط مسراً بالاجماع وان
 بانت منه فالأولى عندنا انه لم يرجع حضانتها استغناءاً ببقاء النفقة وهو قول ابن ادریس
 من وافقه من اهل الحديث وذهب الشيخ رحمه الله تعالى وابناؤه الى الرجوع لنا ان استغناءها
 للحضانة قد بقاء النفقة والاجماع بالتزوج في غير ذلك بالرجوع من الاستغناء والحكم
 بالعود لغيره بدم من مدرك ومشتق فلا يجد عن استغناء السقوط اجماع الشيخ بان المانع
 حضانتها تزوج استغناءها عنها بحق التزوج فاذا زال المانع عاد الحق لبقاء النفقة سلباً
 عن العكس وهو ما قلنا لان حله الاستغناء غير مطلق بل مضاف فاذا جازت الغاية بطلت
 العلة بالنقض والاجماع فلا بد للرجوع من حله مسانعة ثم على القول بالرجوع اذا تزوج ثانياً
 رجع السقوط فاذا خرجت من الزوجية عاد الرجوع وهكذا ابداً وهذا القول قد التزموا به
مسألة اذا سقطت حضانتها بالتزوج ثم مات الاب هي من زوجة فالذي يقتضيه الادب
 والامور ان الوصوا ومن له الولاية احدى منها بالحضانة وان كانت هي احدى من الوصو
 الولي ما لم تزوج هو مسلك كل شيخنا الشهيد فواحد وفي لغة الدمشقية وصرح
 العلامة في الضرر الارشاد بانه اذا كانت هي احدى من الوصو سواء في ذلك كانت من زوجة
 ام لا وعبارات بان الاصح بمحله المحله للتيبين التبييد بكونها من زوجة كما هو الحق على
 ما يقتضيه الاخبار والادلة فان منطوق النصوص ان ذلك شرط في اصل استغناءها
 عن الحضانة على الاطلاق وابناؤه هو مقتضى التعليق بان استغناءها بغير الزوج يستلزم
 عن الكفالة وبالجملة قول العلامة غير مستدالي شيء من مدارك الاحكام اصلاً وغاية التحمل
 ما تخاطمه بعض هذه الشاخرين في شرح الشرايع ان ما ورد فيها لو كان الاب ميتاً بدل على
 اولوية الام وان كانت شرقة بغيره يعني بذلك ما في الصحيح من ابن محبوب عن داود الرقي قال

مثلت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأه حرة تكف عبداً فادلهما اولاداً ثم ايه طلقها فلم يبق
 مع ولدها فترجعت حب فتا بلغ العبدان ان تزوجت ادا ان باخذ منها ولدها وقال انا الحق بمك
 ان تزوجت فقال لغير العبدان باخذ منها ولدها وان تزوجت فهو ينفق على احول ولدها منه
 مادام مملوكاً فاذا عتق فهو احول بهم منها قال وهكذا الرواية صريحة في الاستحسان والام
 وان كانت من زوجة مع وجود المانع للاب من الحضانة بالرقبة والمصنف خبره حملوا مانع
 الكفر عليها لانه اقوى منها ولم يصحوا بغيرها من الموانع وظاهر اطلاقهم الاول الحان
 موته بما يمكن استغناءه من ذلك بطريق اولي لان المانع الرقبة يزيل النزول بخلاف مانع الو
 ولذلك اطلقوا الحكم في السابق على اجمال فيه وسبق الكلام في بان الموانع ونحن نقول لغيره شيئاً
 منه ذلك بوجه اصلاً والاولوية منعك على خلاف فانه فان مانع الرقبة يزيل الرقبة عن كماله
 الطفل بمدة مولاة ولا كذلك موته لا يباذرها بان ذلك ممن يوجب عنه ويوم مقامه
 الوصوا ومن له الولاية الشرعية على وجهاً وانما المملوك لا ينفق ولا به الحضانة او بخلاف
 من يقوم مقام الاب ايضاً لاله الرقبة على حق الحضانة للام للزوجية في تلك القصور
 غير مسلبة بل انما مدلولها انما الحق بالكفالة من الاب للملوك ولعل ذلك من حيث مراعاة
 مصلحة حال الطفل لا من حيث استغناءها عن الحضانة لان التبريع قد ابطله ثم ان لم يكن
 الاولوية انما يبركون اليه اذا كان ملكاً الحكم مطلقاً على ما قد اقر في مقرر في علم الامور
وفصيل القول وعمره ان جعلها من الحضانة قد بطل بالتزوج فعود الحق بعد الاب
 ينفق الا بانها من قبل ليس شرعي فليس فادجى عليه في شرح اللغة من يغيره قول المن
 والام احول من الوصى بقوله وان تزوجت ويقتيد قوله ولو تزوجت الام سقطت حضانتها
 بقوله بالنقض والاجماع مع وجو الام بك ملاً بما ياباه فنه المسئلة ولا يرضاه المحقق بغير الكلام
 المصنف للبارع المحقق **مسألة** واذا قد استبان ان الوصوا والولي مع العدالة اولى للحضانة
 من الام مع التزوج فليعلم انه لا فرق في ذلك بين التزوج بغير موت الاب وبعد فلو مات
 الاب ثم تزوجت سقطت حضانتها بمقتضى النقص والاجماع فيكون من يقوم مقام الاب
 كالوصى العدل اولى بالديار الكفالة **فكامل** الا في هل سقوط حضانتها بالتزوج على

الاطلاق كما حله كلام الحق في الشرايع وشيخنا البارع في الله ما اوعى النبيذ بما اذا
 تفرعت بين الاب كما في بيان العلامة في الخبر والواحد الاخبار الناقصة هناك
 فصل النبيذ اعتبار العار والمراة ويحمل على الحكم نظر الى اطلاق النصوص في الشايع
 لا فرق في حكم حق الحضنة مدد الرضاع بين الذكر والانثى واما بعد الفصل في الامور
 سبيل الجمع بين الاخبار المعلقة ان الامور من الانثى الى سبع سنين ما لم تزوج والاب الذي
 الى البلوغ وبالاتى بعد التسع الى بلوغها وهذا ما ذهب اليه الشيخ واكثر الاصحاب بعد
 هناك او الى اخر الامر الى سبع في الانثى ذهب اليه الشيخ المبيد وتليق سلاطين علمهم
 والى سبع فيها نقله شيخنا الشهيد واما في سبع في الصبي لو جاوزها وكان معها
 كان حكمه حكم الطفل في كون الام احب واما البنت فالاولى بها الام ما لم تزوج وهو مذهب
 علي بن الحبيب والى البلوغ فيها ما لم تزوج وهو قول الصدوق في جفرين بابوه والى سن
 البين بينهما وهو سبع او ثمان ثم الاب والى الذكر والام بالاتى الى البلوغ اختار الشيخ في
 وطا والى البين بينهما بعد الام بالاتى الى سبع قاله القاضي ابن البرقي في المذهب الثالث
 اذا بلغ الولد ربيعا سقطت عنه الحضنة مطلقا وكان هو الحار في الانضمام والى من اجاز
 خلافا لبعض العامة ولكن بكرة له ان يبارئها وخصوصا للانثى الى ان تزوج ثم حجت
 حق الحضنة ينبغي ان لا يمنع الولد من زيارته والاجتماع بها فان كان ذكر اذهب اليها
 وان كان انثى انتهي زيارته من غير طاعة ولا انبطاق في بيت الذي يملكه المهرج اذا فقد
 الابوان كانت الحضنة لاب الاب فان فقد فلا فارب مرتبة شريفا لارت على الاشهر
 لموا والارحام بعضهم اولى ببعض للاختلاف في ذلك او الى مختلف ولا يفرق في الاجابة
 هناك على معنى الحضنة على النصوص ابن ادريس منع من الحضنة لعن الابوين والابغاة
 بطريق الولاية في النكاح اذا تعدت العزبة ولذا في الدرجة كما اذا اجتمعت عدة والحالة
 او عثمان او خالان او اختان مثلاً وبيان واحد ان امرج بينهما فمن خرج له الفرقة كان
 اولى بالحضنة وقبل بتقديم ام الاب على الام وتقديم من يرضى بالابوين او بالاب على من
 بالامر خاصة ولو كان النسا وبان بالدرجة مختلفين بالذكور والانثى كتم دعة او خال

وحالة فالأظهر النسبة بينهما والحكم بالفرقة وفي تقديم الانثى في المسطرة العلامة
 في الخبر ما أخذ بتقديم الام على الاب كون المرأة اوفى لربية الطفل واووم مصالح الصغير
 لاسيما الانثى فان لم اختلف فيه على من ان الكبر اذا خرج الاب عن اسناد الحضنة
 يكمل دون اودق كان كالبنت يكون الجد اولى وكذلك لو كان الاب طائفاً اشغل حقه من
 الحضنة الى الجد والمجنون في ثبوت الحضنة عليه في حكم الطفل امر الى الاب ان بلغ
 ذكر كان وانثى والبكر بالغة العاقلة لا ولاية عليها للاب ان احبها من غير
 يجب على من له حق الحضنة القيام بها وجوباً عينياً اولى اسقاطاً حقه منها في غير جلد على
 على الكفاية وينتقل حق المنع منها الى غيره من اهل اسنادها فذهب العلامة الى الاصل
 ملا بما ينبغي الاصل فتفرغ في القواعد اذ كانت منها وان كان الظاهر من بناء الاخبار
 الاول لعل بشيخنا البارع الشهيد قد لاحظت مراعاة التيلين في قواعد فقال لو امتنع الام
 من الحضنة صار الاب اولى ولو امتنع معا فالأظهر اجبار الاب على حمل البس من النصوص
 المسيين لدى التفرق الانسان الذي هو نكح نظام الكل وقد لكة طبقات العوائد
 من متغير بحسب العالمين منع بحسب حال الطبيعة وهو مبكك الجسد او بدنه الهوان
 ومنع بحسب حال المقدس وهو جرمه العاقل الذي هو منه الناطقة المجردة وله من جنين
 السخيف لادة في العالمين بحسب الولاد بين رضاع وان رضاع على سبيلين مختلفين
 حتى جليل وند بار رضاع العقل في ولادته الجسمية قوتها النظرية والعلية اللتان
 هما العاقلة للجينة الحقة التي هي جنبه الهيكلي الذي له تلك ولبس منى العواين ونور العلم
 وبه الحكمة وكما الرضاع الحبداني كحكمة النفس الجنيات ومن ثم حكم الولادة الجبلانية
 فكذلك الرضاع الروحاني كحكمة النفس العقلاني بالاضافة الى اصنامة جواهر عالم النسيم
 الجبري مثله لا يخال بالافوار العقلية المقدسة اعني وقد ملائكة الله المقربين زمرة
 عباده العاديين ولا يستأرجح القدس الذي يجب لتعود باذن ربه الوهاب على ما قد
 حل سلطانه في تزيينه الكريم وفرانه الحكيم انما امار رسول ربك لا هب لك علامان كما
 وكما انزل الخطاب المعبر بلوحة في الرضاع لجنات عشر رضعات تامات فكذلك الرضعة

في الامور الادبية في حق الحضنة

رضاعه مخوفه ماد

۱۴۶

الملاقي بمشيرة بلوغ نسله الاول عد الاستقام تقرب ما وثلثا لبلوغه في
 البدن والورد وما تنصفا لظن نظام الوجود والحيط هو الله سبحانه والله بكل شيء عليم
 كهيئة الانتهاء الى جنابة والمصير اليه والتأنيب والبقاء به تعالى ثابته وما ظم سلطانا
 في البدن والعاد ولا بعد الاثنان من الحكماء ما لم يحصل له ملكة خلق البدن الطمان و
 المروج الى عالم التوراة الا لم يصر البدن بالنسبة ككفيس بلده فان وجملة اخرى
 مشروبات الحنيفة وحزب البين جلنا الله واما كمن خلع اوليائه الذين لا
 عليهم ولا مشورتون واذ بلغ رب التوفيق نبأ هذا المعام فلفتم
 عليه باذن الله سبحانه بارقة الكلام وكسبها الجانية

الغاية ارجع للرعيين الى محراب الجيد

الغنى من محراب

الذام الحجة

۱۴۷

فائدة
 شرف مختصر
 السبل الدال على قدر كفاية
 زنا بقره الفبوا وجانب الدقوات

بسم الله الرحمن الرحيم
 فخراد وغلواست بدن بكي من حيث المادة وديكري من حيث الصورة
 سبب قطع شلق ثابته اول اذ اجاز است اعتبار زناوت
 واجابت و موث قاسميه فدمع ومنو حكا علقون
 الحيا شرفه

رضاعه مخوفه ماد

بسم الله الرحمن الرحيم
 مسائل كذا بر شوهر حرام شو اول انكه مرگا براد و با خواهر خود را بشود مدد دهنه انكه
 برادر زاده خود را بشود مدد شمس انكه زن خواهر زاده خود را بشود مدد چي انكه زن
 زاده خود را بشود مدد با فرزند زاده زن خود را بشود مدد پنجم انكه زن عم خود را بشود
 شمس انكه زن خالوي خود را بشود مدد هفتم انكه زن عموزاده خود را با عمه زاده خود
 بشود مدد هشتم انكه زن خالوزاده خود را بشود مدد نهم انكه زن برادر شوهر
 خواهر شوهر خود را بشود مدد هم انكه زن فرزند زاده شوهر خود را بشود مدد يازدهم
 انكه زن برادر زاده با خواهر زاده خود را بشود مدد سولم انكه زن خالوي شوهر با خاله
 شوهر خود را بشود مدد جواب اول انكه زن برادر با خواهر خود را بشود مدد فرزند شوهر
 ميشود او خواهر فرزند شوهر شود و خواهر فرزند شوهر حرام است بر شوهر زيرا كه خواهر
 فرزند پدر دختر است و انكه برادر زاده زن فرزند شوهر ميشود بدين عهه فرزند
 عموزن بمنزله خواهر است ستم انكه خاله فرزند شوهر ميشود پس خاله خواهر زن است
 مؤثرا و خواهر حرام است و خال انكه مرد و زن باشند چي انكه بغير زن فرزند
 ميشود بدين فرزند راجع ميشود و جدا فرزند شوهر حرام است پنجم انكه زن برادر
 زاده فرزند ميشود و برادر زاده بر پدر حرام است شمس انكه زن خواهر زاده فرزند ميشود
 هفتم انكه مرگا زن عموزاده خود را بشود مدد عموزاده فرزند ميشود و عموزاده فرزند بمنزله
 برادر زاده است و مرگا زن عموزاده را بشود مدد خالوزاده فرزند ميشود و عموزاده بمنزله برادر
 زاده است و برادر زاده بر شوهر حرام است بدين ضا انكه زن هشتم انكه زن عمه زاده فرزند
 و عمزاده بمنزله خواهر زاده است نهم انكه زن مادر با مادر خواهر ميشود هم انكه مادر فرزند
 ميشود و مادر فرزند زاده با دختر با هم شوهر است يازدهم مرگا زن برادر زاده شوهر را بشود
 زن مادر زاده شوهر است مادام كه برادر زن است زن برادر حرام است و اگر خواهر زاده
 او را بشود مدد زن مادر خواهر زاده ميشود و انكه زن مادر خالو با مادر خاله شوهر
 و مادر خالو با مادر خاله بمنزله جد است ثلثا

هذه
 رسالة
 تصنيف علم الامم
 امام علي الاندلسي الفقيه الشافعي
 تاليف المحقق الشيخ علي الحق
 الكركي في شهر
 الزمان

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله كما هو امله والصلوة على محمد وآله اعلم وفضل الله انه قد اشهر على السنة
 الطلبة في هذا العصر بحريم الرثة على علمها بارضاع بعض من سندها ولا يعرفون في ذلك
 اصلا يرجون اليه من كتاب سنة او اجماع او قول لاحد من المتأخرين او جنان بعد بها
 لشعرب ذلك او دليل مستفيض في الجملة يقول على مثله بين الفقهاء فانما الذي شاهدناهم
 من الطلبة وجدناهم يزعمون انه من فتاوى شيخنا الشهيد قدس الله روحه ونحن لاجل ما
 هذا القوي لا اصول المذهب مستبعدا كونها مثالة الشل شيخنا على غيرة عليه وثوب
 فيه الاستمالة لم نجد طولا ما المدعي لذلك اسنادا يقتضيه شيخنا في هذا القوي يثبته
 ولا مرجا يركن اليه ولسانا بين هذه النسبة عنه رحمه الله استعانة على القول بنسب
 القوي فان الادلة على ما هو الحق البين واخبارنا اليه من محمد الله كثيرة لا نستوضحها
 من قلة الرقوع نعم اختلفت احاديثنا في ثلث مسائل قد يؤم منها الفاصر من رتبة الاشياء
 ان يكون لبلالين من هذه المسائل او شاهدها عليها وسنبتن المسائل التي نحن بصدد
 تاليفها عرض له الاحكام التي ذكرنا ان للاصحاب فيها اختلافات معطين البحث عنه في
 المقامين سالكين بمجر الانصاف في التصديق خبرنا ركن لاحد من ذلك نعلم ان ما دام على
 جادة العدل متعلبا بحله التحقيق وهذا وان الشروع في المقصود بعون الله تعالى

في المسائل المتضمنة فيها الامتد

المسائل المتضمنة في هذا الباب كثيرة لا تكاد تحصى والذي سيج لنا ذكره الان خلوجا عن المسائل
 اثنتي عشرة (أ) ان ترضع المرأة لبن طفلها الذي هو في نكاحه حين الارض
 اخاه او اخواتها لا يورثها ولا أحدهما (ب) ان ترضع ولدا يرضعها (ج) ان ترضع ولدا يرضعها
 (د) ان ترضع ولدا يرضعها ابنا او بنتا ومثله ما لو ارضعتا احدهما وجبه ولد ولد الآخر
 (هـ) ان ترضع عنها او عنهما (و) ان ترضع خالتها او خالتها (ز) ان ترضع ولدا عنها
 او ولد عنها (ح) ان ترضع ولدا خالتها او ولد خالتها (ط) ان ترضع اخا للزوج او
 اخته (ي) ان ترضع ولدا للزوج (باب) ان ترضع ولدا في الزوج او ولد اخيه (ب) ان
 ترضع عنه الزوج او عنه (ج) ان ترضع خالا للزوج او خاله فهذا ثلث عشر مسألة
 ينبغي بها حكم ما لم تذكره اما المسائل التي اختلفت فيها الاحكام الاول جذات
 بالنسبة الى صاحب اللبن هل يحل له ام لا ولان للاصحاب في ريب منه ام المرضعة رجبها
 بالنسبة الى اب المرضع الثاني اخوات المرضع نسبا ورضا عا بشرط اتحاد الفحل هل يحل
 له ام لا ولان ايضا الثالث اولاد صاحب اللبن ولادة ورضا عا وكذا اولاد المرضعة
 ولادة وكذا رضاء عام اتحاد الفحل بالنسبة الى اخوة المرضعة هل يحل لهم ام لا ولان ايضا
 اذا عرفت ذلك فالذي يدل على عدم التحريم في المسائل الاول وجوه الالط الفصل بالبر
 الاصلي فان التحريم حكم شرعي فنوقف على مستند شرعي فان قيل كما ان التحريم حكم شرعي
 فكذلك الاباحة ايضا حكم شرعي فاطالبها بالسند ايضا فائمه يوجهين احدهما انه قد مر
 في الاصول ان الاصل في المنافع الاباحة والشايع منفعه لانه الفرض يكون مباحا انما
 ان القائل بالتحريم مثبت والقائل بالاباحة نافي وقد مر ايضا ان النافي لا دليل له عليه
 فخص مدعي التحريم بالمطالبة بالدليل فان قيل القائل باحدى العاليتين فان لا يرضى
 فلم خصصت الاباحة بكونه نافي فاما معلوم ان التحريم امر قائم على اصل الذات والمناخ كقوله
 بالنع في رده وان لم يصح بغير عوى الاباحة وح فلا باحة ثابتة بطريق الرد والتحقيق ان
 يقال ان ردت بالاباحة الاذن الصريح للسوغ لذلك فلم توجه المطالبة عليه ونحن لا
 ندعيه فان مطلوبنا من موقوف عليه وان اردت الاباحة للشهادة من الاصل المقرر

في
 المسائل
 المتضمنة
 فيها
 الامتد

لذلك ذكرنا هذا وقد عاينا ولا نسلم توجه المطالبة حينئذ بل الاصل جهة مع عدل
 النافل وقد وجد ههنا فان الروايات التي تذكر ههنا تدل على التحريم فلنا اما الروايات فبيان
 الكلام على وجه في الموضع الذي هو بيننا وبيننا لاجته فيها ولا دلالة بوجه من الوجوه وينبغي ان
 وبيده من الكلام الصنف الدال على المساد الثاني عموم ايات الكتاب العزيز الدالة على الابا
 مطلقا مثل قوله تعالى (فايكونوا اطباء لكم من النساء مشقوا ثلث واربعة) (فانها بقومها
 يتناول محل النزاع فان ما من ادوات العموم وكذا قوله تعالى (وايكونوا الاطباء منكم) (والا
 جمع اتم وهي التي لا زوج لها بركا كانت او ثبنا والجمع العرفي باللام للعموم في محل النزاع و
 غير ذلك من عمومات الكتاب السنة الدالة على التحريم من غير تعيين فانها بعمومها
 يتناول محل النزاع وهي كبرية ابدال لا تخص قطار العموم جهة كما نرى في الاصول فان قيل
 فيها اذ عني خبر مراد فطعا لتناول ظاهر ما ثبت تحريمه فينفذ لانه فلنا ما ثبت في
 يخص من العموم ويبقى ما عداه على حكمه فان العام المخصوص جهة في البناء فان قيل يخص
 في المنازع ايضا فلنا التحصيل خبر دليل باطل ولا دليل سوى النباس على ما ثبت فيه من التحريم
 من المحرمات بالرضاع ولا يجوز التمسك به فضلا ان يخص به عموم الكتاب الثالث قوله تعالى
 واحيل لكم ما وراة ذلك بعد تعداد المحرمات المذكورة في الابا وذلك في الباب ولا
 على المطلوب اظهر ان المعنى ظاهر اعلم واحل لكم ما عدا تلك المحرمات المذكورة في الابا ولا
 داخل في مفهومه ولا يدل عليه بوجه من الوجوه المعبرة في الدلالة فاذا حذر الحكم انما
 وخصها بالتحريم ثم احل ما سواها امتنع عدم الحل في خبر المذكورات والا لكان معبراً بالجمع
 واذا قلت قد ثبت التحريم في البعض من غير المذكور كما اطلقنا لنعلم للمعدن والعشود جليها
 في المعدن مع العلم والادخل او غير ذلك فلنا انما ثبت المنع وظهر الحذور ولو لم يكن هناك
 فله من خصص الكتاب الامم فلا عذور ولا يثبت بما اذعي تحريمه خارجا عن المذكور في
 الابا ببيان فيه التحريم الا انه شاهد بتمسك بمثله ويصح تخصيص الكتاب والغرض ان الشارح
 لا شاهد الاصل وراسا من ادعي شيئا ضل به البيان الرابع الاجماع فان جميع العلماء من قبل
 اوالهم واشتهرت مصنفاتهم هذه المحرمات في النكاح واما حوا نكاح ما سواها ولم بعد

الكتاب المختار

الكتاب المختار

الكتاب المختار

الكتاب المختار

منهم شيا من المنازع في جملة المحرمات بل ولا نفل عن احد من الاثبات الذين يرجع الى اوالهم
 وتقول على امثالهم بل في عبارة بعضهم ما يدل على المدعي سنير اليه في موضعه في ادعي
 التحريم في شيء من ذلك احتاج مع اقامه الدليل الى سلف بواضحه حذرا من ان يكون حادرا
 للاجماع فان قيل هذا الاجماع الذي ادعته لو ثبت لكان اجما عا سكونيا وهو مرفعة عند
 المحققين كما نرى في الاصول فلنا الاجماع السكوني ان يقضي واحد من اهل العصر بحضرة
 الباقي فلا يبرحون بوجهه ولا يبرقون فتواه ولا كذلك محل النزاع ان الصنف اما حذرا
 للمحرمات في النكاح بابا فاستوفوا اقسامهم منه ونحوه وان لا بدعوا من اقسام المحرمات
 شيئا الا ذكرنا كان ذلك جار مجرى النصيح محل ما سوا من وهذا جنوبي لا سكوني فان قيل
 فذكرت فيما سبق نسبة القول بذلك الى الشهيد فقد ثبت القائل بالتحريم محصل تلك
 اندفع الحذور فلنا هذه النسبة غير ثابتة عندنا فاما لم نجدنا في مصنف منسوب اليه
 ولا ههنا من يركن الى قوله مما عدا بوق بمثله وليستند اليه واما كما عدها مكبة في ظاهر
 بعض كتب الفقه مستند اليه وفي خلال الجوارح كما نفعها من عين الطلبة الذي ظاهرا
 وهو لا ايضا لو طولوا باسناد في ذلك لكان لشك الفقيه في مثله لم يجدوا اليه سبيلا
 هذا لا يفي حلة ولا يطلع وقد راي في حصري كبر من الحواشي في العمود ملوبة اليه
 وانا اجزم بقوله تلك النسبة والشرية ذلك تصرف لطلبة الذي يقر سلامته من الزيادة
 والنقصان الخطاء وسوء الفهم وماها اشارة كيف جوز ان يميل الى احد من المعبرين او
 يجوز به على مخالفة الاجماع او ما يكاد يكون اجماعا مخالفة ظاهر الكتاب السنة و
 الادلة الجلية الصريحة ويجزم لاجله تحريم ما هو معلوم الحال ويطلع به عند النكاح
 ويحل وجه الرجل بسببه لسوء واهمكم بسقوط احكام الزوجية الثانية شرعا
 شبهة ان هذا امر عظيم وبلاء مبين الخامس الاستصحاب هو من وجوه الادلة استصحابا
 الحال فان الزوجية حل قبل الرضا المذكور والاصل بناء ما كان على ما كان الى ان يثبت
 النافل من حكم الاصل الثابت ولم يوجد من ادعي شيئا ضل به البيان ما يمكن ان يغلق
 به الخصم من الاخبار باضعف سبب مستيقن ما فيه مستوفيا ان شاء الله تعالى الثاني

الكتاب المختار

جذابة لوالد القبي الزوج بالرضعة وباتما ويجزأها وله لس ابن التراج في الهند
 ويجوز ان يزوج الرجل بالمرأة التي ارضعت له وكذلك زوجها من قبله ضم الزوج
 لانها ليست اتمالهم وانما هي امراهم الذي ارضعته فلا تحرم عليهم لانها ليست بزوج
 لا لهم وانما حرم الله سبحانه تعالى الابد وهذا الرتبة ليست من الاب ليليل وهكذا يجوز
 ان يزوج ابنتها التي هي موضع اخيهم وولدها وولدها وكذا يزوج الرجل ابنته المملوكة
 التي ارضعت ولد وبنتها ايضا لانهم لم يرضعوا من لبنه ولا لبنهن وبنته فراهبة من نكاحها
 ولا غيرها وانما يحرم نكاحهن على المرنضع فانظر الى وجه خلاصه من التحريم في المذكور
 بنفى المقتضى له حيث ان المقتضى له اما القرابة بالنسب والرضاع او المعاصرة وجميع
 ذلك منفي في المذكورات وهذا يعني ان في المسائل المذكورة والحاصل من ذلك ان
 تحريم الرضاع مضمور على نكاح المحرمات بالنسب ونكاح المحرمات بالمعاصرة والحديث النبوي
 صلى الله عليه وآله وسلم يثبت ان ذلك وقال العلامة في التذكرة ما صورته
 بحرمه النسب ربع نسو وقد يحرم من الرضاع وقد لا يحرم من الابدان او الاخ في النسب
 حرام لانها اما ام او زوجة اب اما في الرضاع فان كانت كذلك حراما مع انها لم يكن كذلك
 لم تحرم كما لو ارضعت اجنبية اياك او اخاك لم تحرم الثاني ام ولد الولد حرام لانها اتمالها
 او زوجة ابنة وفي الرضاع قد لا يكون احدهما مثل ان وضع الاجنبية ابن الابن فانها
 ام ولد الولد وليست حراما الثالث جنة الولد في النسب حرام لانها اتمالها اما امك واما
 زوجتك وفي الرضاع قد لا يكون كذلك كما لو ارضعت اجنبية ولدك فان اتمالها جنة
 وليست باهلك ولا ام زوجتك الرابع اخك ولدك في النسب حرام عليك لانها اتمالها
 لو وليك واذا ارضعت اجنبية ولدك فتدنها اخك ولدك وليست بفت ولا ابنة
 ولا غير اخك الاخ في النسب لا في الرضاع اذ لو يكن له اخنا بان يكون له اخ من الاب او اخ من
 الام فانه يجوز للاخ من الاب نكاح الاخ من الام وفي الرضاع لو ارضعتك امرأة وار
 صغيرة اجنبية منك يجوز لاحد نكاحها وهي اخك من الرضاع فهذا نص صريح منه
 عليه على ان حلة التحريم هي ضرورة الرتبة بسبب الرضاع احدا المحرمات بالنسب بالمعاصرة

في نكاح المحرمات
بالرضاع

فان قلت مبان حكماء خلاف للاصحاب في بعض المسائل المذكورة فلما مسلم ذلك لا يضرنا
 مع كون الدليل والاعل المراد وانما المغالة الخصم وقال في الخبر وللان ان نكح ام البنات
 لم تر ضعا قلت مراده لو ارضع صبي وصبيته لجنبتان من امرأة بلين فحل واحد كان له
 ينكح ام البنات التي لم يرضعه لانه وان كانت اخته الا انه لا نسب بينه وبينها ولا مصل
 وام اخيه من النسب انما حرمت اتمالها اتمه اولانها موطوءة ابنة فالت ايهما ولو ارضعت
 امرأة صبيتين صاروا اخوين ولكل منهما ان ينكح ام اخيه من النسب بخلاف الاخوين الذين
 لان ام الاخ من النسب انما حرمت لانها منكوحه الاب بخلاف ام الاخ من الرضاع وكذا لو
 كان لاخيه من النسب من الرضاع جاز له ان يزوج بها وكذا لو ارضعت له من النسب صبيته
 صار اخاه وكان له ان يزوج اتمه هذا كلامه فانظر الى جملة هذه المسائل التي نفى عنها التحريم
 والى اسند لاله كيف تنفي على محل النزاع في كلامنا باقتفاء التحريم اذ لو ثبت التحريم في
 من المسائل السابقة للزم مثله هنا اذ ام الاخ والاخت من الرضاع قد صارت بمنزلة ام
 الاخ من النسب وقال القائل في كثر العرفان ما صورته قال الزمخشري في التحريم الرضاع
 كتحريم النسب لا يفتن من احدهما انه لا يجوز للرجل ان يزوج اخنات في النسب والعلة
 وطوء امها وهذا المعنى غير موجود في الرضاع وانما هما لا يجوزان تزوج ام اخيه من
 النسب ويجوز في الرضاع لان المانع في النسب على الابا باها وهذا المعنى غير موجود في
 الرضاع وكذا استثنى مسئلتان اجرتان احدهما ام ولد الولد وانما هما احك الولد فانها
 محرمتان من النسب ون الرضاع اما ام ولد الولد فانها بنتك وزوجة ابنك ولو ارضعت
 لجنبته ولدك لم تحرم واما جنة الولد فانها اتمالها اتمالنا واما زوجتك ولو ارضعت لجنبته
 ولدك كلنا امها جنة ولدك ولم تحرم عليك قال القائل في استثناء هذه الصور
 نظر لان النكاح اقل على ان جهة المحرمه في النسب جهة المحرمه في الرضاع والجهات التي في
 هذه الصور ليست من جهات المحرمه في النسب بل من جهة الختنة الابن مثلا لا يعتبر من جهة
 المحرمه بل المعبر فيها انما تكونها ببيتها وانما تكونها ببيتها وانما يكونها ببيتها
 وجدت في الرضاع كانت محرمه ونوعه ان اخك الابن اذا كانت بنتا يكون لها جهات من جهة

مبحث المحقق الثاني

الاختلاف بين وجهه النية لك ولا شك في نفاذها والتصرُّف على الحرمة من جهة النية
 لأن وجهه الاختلاف للابن كذا إذا كانت ربيبة كان لها جهتان الاختلاف للابن كونهما
 وجهه الحرمة بينهما البتة لا كونها ربيبة على أن جهة الحرمة بحسب المصاهرة لا بحسب
 النسب فلا يصح الاستثناء من جهة حرمة النسب هذا كلامه وانت كما قلت هذا
 الكلام وجدته مشارفاً للأفراد وأما بيان ما نحن بصدد بيانته ونردف إلى تحقيق كنهه
 فمدى على بعض هذه المسائل وهي امرأة الرجل إذا أرضعت ابن زوجها لم يحرر عليه لأنها
 بمنزلة حرة ولو نزلت له اخته أملاً وحاصلاً كنبه في الجواب أن العمومة من طرف الأخ
 النسب من طرف الفحل أعني صاحب اللبن فان صاحب اللبن لا قرابة بينهما وبينه بنسب
 هو ظاهر ولا رضاع لعدم أرضاعهما بل بنسب فحل واحد والنفق للحرمة في حرمة الولد
 الغريبة بينهما وبين أبيه أعني أختها له أما بالنسب وبالرضاع فان ثبوت العمومة المذكورة
 تابع لأحق لأب لا يفتق ثبوتها من طرف الآخر قطعاً فتفتق الحرمة بينهما إذ هو فرع القرابة
 النسبية والذي أوقفه في القاطع صدق اسم العمومة لولده على المذكور على عدم مدحمة
 اختلاف جهتي الفحل والاب النسيب قبل البس فمدى الشيخ في الجمع عن طريق مذهبنا قال سئل
 بن حزم بن عيسى عن ابن جعفر الثاني عن امرأة أرضعت لي صبياً فهل يجل في أن تزوج ابنته
 زوجها فقال ما أبعد ما سئلت من فهمنا يورث أن يقول الناس حرمت عليه امرأة
 من قبل ابن الفحل هذا هو لبن الفحل لا غيره فقلت له الجارية لبنته المروءة التي أرضعت
 هي ابنة غيرها فقال لو كن عشر امرأة فقلت حل لك منهن مثنى ومثنى موضع بناتك وروى ابن
 عثوب في الصحيح عن جده أنه بن جعفر قال كُتِبَ إلى أبي محمد عليه السلام أن امرأة أرضعت ولداً
 رجل هل يجل لذلك الرجل أن يتزوج ابنة هذا الميمه أم لا فوقع لأجل أنه وروى أن
 دح قال كتب علي بن شبيب إلى أبي الحسن عليه السلام امرأة أرضعت بعض ولدي هل يجل
 أن تزوج بعض ولدها أم لا يجوز ذلك لأن ولدها صارت بمنزلة ولده فقلت نعم هذا
 الثالث داله على أن من صار بالرضاع في موضع الحرمة حرماً كما هو وهذا داله على الحرمة في المنازعة
 المتنازع فيها قلنا الجواب عن ذلك من وجوه الأركان الأربعة التي تليق بالثبوت واضحة

بما لا يخفى

في الجواب عن اختيارنا من الجرح من وجوه

فلا هو لها وما هذا شأنه لا يكون حجة على محل النزاع فإن ميل البس قد تضمنت ميل البس
 بانهم في موضع بنات أبي الرضاع فإذا انتفى الدلالة القبرية كفى الاستدلال بجهة
 منصوص العلة الجينية بأن الثانية من ميل لا تعليل بها فلا دلالة لها بوجه وأما الأولى
 الثالثة فإنها وإن تضمنت التعليل كما ذكر في السؤال إلا أن ذلك لا يبيد ما إذا خالف
 لأن التعليل في النصوص إنما يقتضي ثبوت الحكم حيث ثبت تلك العلة بعضها لأجل ثبت
 اشتبهها فإدراك لك حين القياس المنوع منه ونحن نقول بالوجوب ثبوتها بعد تسليم الدلالة المذكورة
 وانتفاء العوارض بحكم ما خرب حيث صارت بمنزلة الولد وهو المنصوص والمنسازع فيه ما
 لما صارت بمنزلة الحر مطلقاً فإن هذا من ذلك فمن حاول تعدية الحكم المستند إلى العلة
 للنصوص جلتها إلى موضع انتفى فيه تلك العلة لكن ثبت فيه ما هو شبهها فقلنا وكما للعل
 بالقياس وخرج من الأصول المقررة وذلك باطل قطعاً وقول في الدين بغير علم الثاني في التعليل
 المذكور أجملاً لا لبساً لأن موضع البناء الحقيقي ومقرره في قوله وكفى في موضع بناتك وقوله
 صارت بمنزلة ولدك غير مراد قطعاً إذ لا معنى له والجواز غير متعين لاحتمال إرادة المساواة
 في الوصف المتفق للحرمة وإرادة خبر ذلك كالأحرار أو استحساناً للشفعة مثلاً ومع الإجماع
 المذكور كيف يمكن الحمل على ذلك المعنى فيحصل تعدية الحكم إلى محل آخر مثلما الحمل على الثاني
 ثبته فالمراد من هذه المساواة أمر بعض الوجوه من جميعها لأجلاً فإن أراد البعض ولا يثبت
 الخبر بالمساواة في أمر ماعداً بمقتضى التعليل المذكور ولا أجلاً فإن أراد المساواة من جميع
 الوجوه لا امتناع تخلفه ولا من وجه معين مخصوصه لعدم استغناء اللفظ البيِّن الثالث أما
 إذا سلمنا دلالة الرذابات المذكورة على المراد بغير مانع مما ذكرنا من القبح بوجه آخر ذلك
 أن حكاية الحال في السؤال أعني قوله امرأة أرضعت لي صبياً فهل يجل في أن تزوج ابنته
 يجل كون وجهها هو صاحب اللبن وعنده مع ذلك فيحصل كون البنت المذكورة منها ومن
 غيرها وذلك الاستفصال في نحو ذلك النصوص وبمقتضى تحریم بنت الزوج من غيرها وإن لم
 يكن الزوج هو صاحب اللبن هو باطل بالاجماع ومثل هذا في الثاني والثالث لأن
 قوله في السؤال هل يجل لذلك الرجل أن تزوج ابنة هذا الميمه وقوله هل يجوز لي أن تزوج

ويعرف له ما كما يحمل ان يكون ابنه لصاحب اللبن يحمل ان يكون لغيره ايضا وكما يحمل ان
 كونها ابنه لها من النسب يحمل كونها ابنه لها من الرضاع فيقتضي ذلك الاستفصال
 عن غيره بين الرضعة من الرضاع بل في حال الحمل اياها الصبي هو باطل فقام مع ذلك فقام
 مكاتبتان ما هذا شأنه كيف ينسب به بل كيف ينسب حكمة الى غيره فباسا
 اما المسائل الثلاث المختلفة التي تكلم فيها الاصحاب فاما الاولى مستقلة ام ام
 نسب او رضاعا هل يحرم على صاحب اللبن اعنى الحمل اما ولان الاصحاب الاول وبه
 قال الشيخ في المصنوع وان حرة وان التراج والعلامة في التحريم والقواعد والخصص في ظاهر
 عبارته في الارشاد عدم التحريم المقتضى له فانه ليس الا كونها جن وانه وذلك لا يحل
 دليل على التحريم لان جنها ولدانما حرمت بالصاهره فحققت لها جنها وبها وذلك
 هنا ينسب باصالة الحمل الى ان يثبت الدليل المحرم الثاني التحريم وبه اثنى الشيخ في الخلا
 ونصه ابن اديب واختران العلامة في المختلف مع اعراضه بقول المذهب الاول وفي
 المذكورة لا يصح بشي لكن الظاهر منه انسب الى التحريم وجنهم ما شئت من الاخبار الصحيحة
 الاستدلال بها حكمهم عليهم السلام بتحريم اخذ الابن من الرضاع وجعلها في موضع
 البنت واخذ الابن عن غيرها بالنسب اذا كانت بنتا وبنا وبالسبا اذا كانت الزوجة والتحريم هنا
 بالصاهره وقد جعل الرضاع كالنسب في ذلك فيكون ام الام كذلك وليس فاسا لانه
 لم يخرج من الكل كما اخبر شيخنا في شرح الارشاد وبه نظر اما في الاول فلاق الشارح بقوله
 في ذلك هو تحريم بين الزوج او جعل الرضاع كالنسب في تحريم بين الرقبة عزم بالتعجب
 ومعلوم ان عزمها اذا لم يكن بنتا ليس بالنسب انما هو بالصاهره فلا ينسب ماله جعل الرضاع
 كالنسب في ذلك واما ثانيا فلا يلازم من ثبوت التحريم في هذا الفرع المعين مع حرق
 عن حكم الاصل فظاهر القواعد المقررة لو ثبت التحريم عليه بخصوصه بعدد الحكم الى ما اشبه
 من المسائل فان ذلك من القياس في ادعاء نفي القياس عنه واخذان بانه منه بجزء
 من كل على حكم الكل لا يفيق شيئا لان نفي القياس صادق عليه فقد عرفت انه بعدد الحكم
 من الاصل الى الفرع بعلة مختصة فهما والاصل فاذكره هو اخذ الولد من الرضاع والفرع

هذا هو الصحيح

الفرع

هو جنس الولد من الرضاع والحكم المطلوب بعدد به هو التحريم الثابت في الاصل بالنسبة
 بغير كونه علة التحريم هو كون اخذ الولد من الرضاع في موضع من يحرم من النسب اعنى البنت
 وهذا بعينه فانه في جنس الولد من الرضاع فانه في موضع جده من النسب بل ما ذكره اسوة
 حال من القياس لانك قد عرفت ان القياس بعدد به الحكم من الحرف الى اخر لا شذاهما فيما يتركه
 علة الحكم وهو وجه الله فاحاول بعدد به الحكم من الحرف الى الكل وينبغي على العلة وثبوتها في
 الفرع اول كلامه وان عبادته فتستوفى للتبنيها على الحكم ونفي عنه اسم القياس والاذن
 من الابرار والاعراض لا يلبس على الماطر السائل كونه فاسا الثانية ولاد الفحل ولادة ورضا
 ما يحرم على اب الرضيع اما الخلاف هنا كما خلافت بما سبق فخران التحريم هنا راجع عمدا بقا
 دلالة النصوص السالفة ولا يحذر في استثناء هذه النسبة من فاعل عدم التحريم في الرضاع
 بالصاهره لاختصاصها بالتحريم قبل النصوص السالفة ذلك على تحريم ولاد الرضعة وفي
 بعض شيوخنا احد ما عده الاستعارة بتحريم ولاد الفحل من غير ما فكيف عنهم التحريم والثاني
 اولاد هاس الرضا عنوان كان يلبس فحل اخر لم يوصد ولادها عليهم وانتم لا تقولون به فلنا
 اما الاول فصحيح بالنسبة الى الرايين الاخيرين واما بالنسبة الى الاول فلا لانها صريحة
 بتحريم ولاد الفحل فان اول السؤال معون به ولا يضر التغير بالزوج فانه وان كان اعم من الفحل الا
 ان الاصحاب مطبقون على رادة صاحب اللبن ولعلمهم فحق من لفظه واهل واليه
 باقتضاء الاجماع له واما امر الثاني فالعموم بحسب الظاهر ثابت لكن الاجماع منعقد على ان
 اطلاق الفحل في ثبوت التحريم فان جعل هذا شأن ولاد الفحل في ثبوت التحريم بالنسبة الى اب
 الرضيع فاقول في ولاد اب الرضيع ولادة ورضا ما واخوانه هل يحرم على الفحل ام لا فلك
 الخلاف السابق جار هنا وقد صرح العلامة بعدم التحريم فانه التحريم في البحث القاس من
 الواح ما صورته قال الشيخ في الخلاف اذا حصل الرضاع الحر لم يحل للفحل نكاح اخذ
 بلبه ولا لاحد من اولاده من غير الموضع ومنها لان اخوته واخوانه صاروا بمنزلة اولاده
 وليس بمنزلة ولاد في النواعد بعد ان فوى عند تحريم الرضاع بالصاهره فخرج عليه عدم التحريم
 في المذكور وصرح بعدم التحريم في هذا السائل قال الفحل نكاح ام الرضيع ولخته ولخته

هذا هو الصحيح

استخبر الله تعالى وكنت في محقق هذه المسئلة رسالة اختتمتها ما نقله فيها وما في ذلك
 من الاخبار عن الامامة الاطهار عليهم السلام واودعها ما صرحوا به في كتبهم من الفتوى
 ذلك حلال لا شك فيه وخلق لا يشك فيه حتى يدرج فيهم من قبل العلماء ولا
 اسماء افضل واعلمت في ذلك ان ايقن عن هذه المسئلة التي نقلتها وجهل طرقاتها
 غير على محال المسائل لا حصر على حطام هذا العاجل ولا تدارك من غير بعض جاهل فان
 بموالي اهل البيت عليهم السلام اعظم اسوة واكمل قدوة فقد قال التاريخ فيهم الاقبال
 ونسبوا اليهم الا باطل وبملاحظ لو كان المؤمن في حجر ضيق كل عليل مع ان الله
 فيما اشرب اليه على مجرد ما يتناطح به بل اخف الى ذلك من الاسباب التي تفر الملك
 المحل لا لا يثوبه شك ولا يلحقه لبس من شراء حصه في الانتاج والاختصاص بمقدار معين
 من البذر فتدرك كراماتنا طرقاتها من التراب واسقاط الشفعة ونحوها تمام مشهور
 مستطاب بل لا يفتك منها الا القليل النادر وقد استقر في النفوس قوله وعدم التفرد
 مع ان ما اعلمته في ذلك اولى بالبعد عن الشبهة واخرى بسلك جادة الشريعة ولم
 اودع هذه الرسالة من الفتوى الا ما اعتقدت صحته وافدته على لقاء الله به مع على
 بان من خلاطه من الحوى بغير بصيرة من الفتوى وادب الله تعالى في بصيرة وعلمانية
 لا يجذب من الاعراف به والحكم بصدقها وتبينها بغا طرفة الحاج في محقق حال الخراج
 على مقتضى خبر معالة وخاتمة وستلك الله ان يلهي معنى اصابة الحق ويحتمل القول بالحق
 انه في ذلك والقادر عليه **المقدم الاول في اتمام الارضين** هي في الاصل
 احدهما ارض بلاد الاسلام وهي على قسمين ارض عامرة وموات فالعامرة ملك لاهله لا يجوز
 فيه الا باذن ملاك والموات ان لم يجز عليه ملك عام فهو لامام المسلمين بفعل ما يشاء
 ليس هذا القسم من محل البحث المنصوص القسم الثاني ما ليس كذلك وهو اربعة اقسام احدها ما
 يملك بالاستنعام ويؤخذ فهو بالتبوت وهو الشئ بالفتوح عنوة وهذا الارض للمسلمين
 لا يختص بها المغالطة عند اصحابنا كافة خلافا لبعض العامة ولا يفضلون فيها على غيرهم
 ولا يخبر الامام بن منتهى اودعها ونحوها عليها بالخراج بل قبلها الامام ان يؤتم بها

بما يراه من النصف او الثلث او غيره ذلك وعلى المستقبل اخراج مال العباة التي هو حق زينة
 وفيما يفضل في يد اذ كان مضافا العشر ونصف العشر ولا يصح التصرف في هذه الارض
 بالبيع والشراء والوقف غير ذلك ولا امام ان قبلها من مستقبل الى اخرها انقضت هذه
 العباة او انقضت المصلحة ذلك وله التصرف فيها بحسب ما يراه الامام من مصلحة المسلمين
 وانقاع الارض بغير مثل المسلمين والى مصالحهم وليس للمغالطة فيه الا مثل ما نصير
 من النصيب في الارضين واثباتها ارض من اسلم اهلها عليها طوعا من غير قتال وحكمها ان يترك
 في ايديهم ملكا لم يصر فون فيها بالبيع والشراء والوقف وسائر انواع التصرف اذا قاموا
 بعادتها وبوخذ منهم العشر ونصفه وكفى بالشرايط فان زكوا اعمارها وزكوا خرابها كان
 للمسلمين فاطنة وجاز للامام ان قبلها ممن يصرها بما يراه من النصف او الثلث او الربع ونحو ذلك
 وعلى المستقبل بعد اخراج حق العباة وموتة الارض مع وجود النصاب العشر ونصفه
 الامام ان يعطى اربابها حق الزينة من العباة على المشهور واغنى به الشيخ رحمه الله في آية
 وابو الصلاح وهو الظاهر من عبارة الحق بن محمد في الشرايع واختاره العلامة في التلخيص
 والتكملة والخبر وابن حمزة وابن البرج ذهابا الى انها نصير للمسلمين فاطنة وامرها
 الامام وكل ما يشق في الدروس من قريب من كلامها فانه قال قبلها الامام بما يراه وبصورته
 في مصالح المسلمين وابن ادم ومنع من ذلك كله وقال انها باقية على ملك الاول ولا
 يجوز التصرف فيها الا باذنه وهو منقول اجماع الشيخ بما رواه صفوان بن يحيى واحمد بن محمد
 بن ابي نصر قال ذكر قاله الكوفة وما وضع عليها من الخراج وما سار فيها اهل بيته فقال من اسلم
 طوعا وزك ارضه في يد واحد من العشر ثمان سنن التسام والانهار ونصف العشر مما
 كان بالرياء فاعرف منها وما لم يعرف منها اخذ الامام فقبله ممن يصره وكان للمسلمين
 على المستقبل في حصصهم العشر ونصف العشر في التجميع عن احمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكر
 لابي الحسن الرضا عليه السلام الخراج وما سار بها اهل بيته فقال العشر ونصف العشر
 على من اسلم بطوعا زك ارضه في يد واحد من العشر ونصف العشر مما عر منها وما لم
 اخذها الوالي فقبله ممن يصره وكان للمسلمين ليس بها كان اقل من خمسة اوسان وثني وما

في محقق

اخذ بالسيف فذلك للامام بغيره بالذي يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
سلم بغيره اعرض في لقابن السؤال انما وقع من ارض الخراج ولا زاع فيه بل النزاع في ارض
من اسلم اهلها عليها ثانياً بان الجواب ولا من ارض من اسلم اهلها عليها ثم انه عليه
السلام اجاب عن ارض عنوة اذا عرفت ذلك عالم ان العلامة في تلك الجلب جالب الرق
على مختار الشيخ والجماعة ومما في الدلالة على مختار ابن حزم وابن البراج اظهر ثم اخرج
بما لا يدل على مطلوبه بل لا تلتزم على مخالفة ما وليس لنا في بيان ذلك كثير فقلنا
ثم بمقتضى الترتيبين الموجه ما ذهب اليه وقالها ارض الصلح وهي كل ارض صلح اهلها
عليها وهي ارض الجزية فبذلك ما يصالحهم الامام عليه من نصفها وثلاث اوديع او حصة
وليس عليهم ثمن سواء ما ذاك اسلم ان يبايعها كل حكم ارضهم حكم ارض من اسلم طوعا ابتداء و
بسط عنهم الصلح لانه جزية ويصح لارباها التصرف فيها بالبيع والشراء والمبة وغير
ذلك وللإمام ان يبدل وينقص ما يصالحهم عليه بعد انقضاء مدة الصلح حسب ما يراه
من زيادة الجزية ونقصانها ولو بايعها المالك من مسلم صح وانقل ما عليها الى مبة اليه
وهذا اذا صولحو على ان الارض لم اموالهم ولو اهلوا على ان الارض للمسلمين موافقاً للامام
عليه السلام ورابعها ارض الانفال وهي كل ارض اقبل اهلها عنها ومزكوها او كانت مواتاً
لغيره لك ما حبيت او كانت اجاماً وخبرها بما لا يزدع فاستحدثت مزارع فانها كلها للامام
خاصة لانصيب لاحد من غيرها وله النصف منهما بالبيع والشراء والمبة والتعجب
ما يراه وكان له ان يبيعها بما يراه من نصفها وثلاث اوديع ويجوز له نزعها من يد من قبلها
اذا انقضت مدة الزمان الا ما احييت بعد مواتها فان من احيها اولى بالنصف منها
اذا قبلها بما قبلها خيرة فان ابي كان للامام نزعها من يد من قبلها بالنسبة براه على
النفس بعد اخراجها مال القبالة فيما يحصل العشر ونصفه **مسائل** الا ان
الارض الى هذه الافنام الاربعه بعينه موجودة في كلام الشيخ في فقهه بل يكاو حياً
نظاير العباد المذكورة هنا والظاهر انه لا خلاف بين الاصحاب في ذلك فقد ذكره
جماعة الناجرين كابن ادريس والمختون ابن سبيد والعلامة في مطولاته كالتسهي وكرا

ارض الصلح

ارض الجزية

انما هو ان الارض التي يبايعها المسلمون من اهلها

وموسطاته كالخبر ومختصراته كالنواحد والارشاد وكذا الشخشا الشهيد في درسه
الثانية قال الشيخ كل موضع اوجبت عليه العشر ونصف العشر انما هو الارضين اذا اخرج
الانسان مؤنثه ومؤنثه جباله لسنة وجب عليه فيما سبق بعد ذلك الخمر لاهله وهو غير انما
ما يؤخذ من هذه الاراضي اما مفاعله بالحق او ضربه بشي الخراج بصرف لمن له وفيه
تلك الارض فان كان من المفتوح عنوة فصرفه للمسلمين فاطنه وكذا ما يؤخذ من ارض الصلح
اخر الجزية وما يؤخذ مما اسلم اهلها عليها اذا تركوا عمارتها على ما سبق وما كان من ارض
الانفال فهو للامام عليه السلام وسبب تفصيل بعض ذلك في موضعه انشاء الله تعالى
المقدّم الثاني في حكم المفتوح عنوة ارض الماخوذ بالسيف فمما لان فيه معنى
الاي لال ومنه قوله تعالى عَنِ الْوَجْهِ لِلَّهِ الْقُبُورِ اِيْذْ لَتْ وَمِنْهَ مَسَائِلُ الْاَلْهِي
فقد تدنا ان هذه الارض للمسلمين فاطنه لا يختص بها المغاللة لكن اذا كانت محبذة
الفتح ولا يصح بيعها والحالة هذه ولا وثقتها ولا هبتها بل بصرفها للامام حاصلاً في مصالح
المسلمين مثل هذا الثور ومعونته الفراء وبناء المناظر ومخرج منها اوزان القضاة والولا
وصاحب الديوان وغير ذلك من مصالح المسلمين فيبالي تلك اصحابا كانه قال الشيخ في ط
عندما ذكر هذا القسم من الارضين يكون للامام النظر فيها وتقبلها ونقصانها بما شا
وباختار ثقاتها وصورة في مصالح المسلمين ما يوجبهم من سائر الثور ومعونته الجاهدين
وبناء المناظر وغير ذلك من المصالح وليس للعالمين في هذه الارض ثمن خصوصاً بل هو لمسلمو
فيه سواء ولا يصح بيع ثمن من هذه الارضين لاهله ولا معاً ومنه ولا يملكه ولا وثقه
لارهته ولا اجارته ولا ارضه ولا يصح ان يبنوا دوراً ولا منازل ولا مساجد وسناب
ولا خبر ذلك من انواع النصف الذي يبيع الملك ومن قبل ثمن من ذلك كان النصف باطلاً
هو بان على الاصل هذا كلامه رة بحرومة وكلامه في النهاية قريب من ذلك وكذا كلام ابن
ادريس في السرار والذى فتننا عليه من كلام الناجرين خرج مان الشيخ خبره عن الناجرين
ذلك وهذا العلامة في كتاب منتهى الطلب مذكورة الغناء والخبر ومصرح بذلك قال
في التسمي قد بينا ان الارض الماخوذة عنوة لا يختص بها الغنائم بل هي للمسلمين فاطنه

ان كانت محبته وقت الفتح ولا يبيع سبعا ولا منها ولا وفتها بل يصرف الامام حاصلها في الصلوات
مثل سد الثور ومعونه الغزاة وبناء المناطير ومخرج منها اوزان العشاء والولادة وصاحب
الديوان وغير ذلك من مصالح المسلمين فذكر ذلك في كلامه نحو هذا بل بعد ذلك
قال في التذكرة والخبر فلا حاجة الى الطويل ياراد عبارته فيها وقد روى الشيخ في
من حماد بن عيسى قال رواه في بعض اصحابنا ذكره عن الصديق الصالح ابي الحسن الاول عليه
السلام في حديث طويل اخذنا منه موضع الحاجة قال ليس لي مثل شيء من الارضين
ما ظفروا عليه الا ما احتوى العسكر الى ان قال والارض التي اخذت عنوة بجبل وركاب
فهي موفقة من تركه ابدى من بعض ما يحبسها ويؤم عليها على صلح ما يصالحهم الولي
فدر طاقهم من الخراج النصف والثلث والثلثان وعلى قدر ما يكون لهم صالحا ولا يضربهم
فاذا خرج منها ثمانية مائة فخرج منها العشر من الجميع مما سلف الفداء او سفي سجا ونصف
العشر مما سلف بالدوالي والنوازع ما خذت الوالي فوجهه في الوجه الذي وجهه الله تعالى له
الان قال ويؤخذ بعد ما يوفى من العشر فيقسم بين الوالي وبين شركائه الذين هم عتال الادب
اكرها من دفع اليهم انصباهم على قدر ما صالحهم عليه وباخذ الباقي فيكون ذلك ارضا
اعوانه على يزياله وفي مصلحة ما يوزنه من ثغوبه الاسلام وثغوبه الدين في وجوه الجهاد
وغير ذلك فانه مصلحة العامة ليس لنفسه من ذلك قليل ولا كثير ولا بعد الخصال
والاقتال كل ارض حربية قد باءا اهلها وكل ارض لم يوجت عليها بجبل ولا ركاب ولكن
صالحوا عليها واعطوا ما يديهم على غير مثال وله رؤس الجبال بطون الاودية والاجا
وكل ارض مينة لا رتب لها وله صواقي الملوك مما كان يديهم من غير وجه الغصب لان
الغصب كله مردود وهو دارت من لا دارت له الحديث بتمامه وهذا الحديث
ان كان من المراسيل الا ان اصحاب ثلثوه بالقبول ولم يجد له رادا وقد عملوا بمقتضى
واجبه على ما تضمن من مسائل هذا الباب العلامة في الشرح ما هذا شانه فهو حجة
بين الاصحاب بان ما بينه من الضعف بخبر هذا القدر من الشهرة في شيء وهو انه تضمن
وجوب الزكاة قبل حيا الارض بعد ذلك يؤخذ من الارض المشهورة بين الاصحاب

الزكاة بعد الموت ثم هو قول الشيخ رحمه الله روى الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن
ابن نصر عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال ما اخذ بالتبعية فذلك للامام عليه
السلام بالذي يرى كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخبر قبل ارضها و
والناس يقولون لا يبيع ماله الا ارض داخل اذا كان الباطن اكثر من السواد وقد قيل
له صلى الله عليه وآله وسلم خبير عليهم في حصصهم العشر ونصف العشر في ماله
رواه ايضا مقطوعا عن صفوان بن يحيى واحمد بن ابي نصر **الثامن** موات هذه
الارض ارض المفتوحة عنوة وهو ما كان في وقت الفتح مواتا للامام عليه السلام ما
لا يجوز لاحد اجابته الا باذنه ان كان ظاهرا ولو تصرف فيها منصرف بغير اذنه كان عليه
طعنها وحال الغيبة بملكها التي بغير اذن برشد الى بعض هذه الاحكام ما اوردناه
الحديث السابق عن ابي الحسن الاول عليه السلام وادل منه ما رواه الشيخ في الصحيح عن
بن زياد انه سمع رجلا لبث الضاد في عليه السلام عن رجل اخذ ارضا مواتا اهلها
غيرها واكبرى انهارا وبنى فيها بيوتا وغرس فيها نخلا وشجرا قال ابو عبد الله عليه السلام
كان امير المؤمنين عليه السلام يقول من احب ارضا من المؤمنين فليؤم له وعليه طغيها
يؤذبه الى الامامة في حال الهدنة فاذا ظهر القائم عليه السلام فليؤم نفسه على ان
منه وروى الشيخ عن محمد بن مسلم قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الشرايين
لارض اليهود والنصارى فقال ليس به باس الى ان قال وايما قوم اجواسيتهم لا من
وعملوا اهلهم احق بها وهي لهم **الثالث** قال الشيخ في النهاية والبطوكا في
الاصحاب لا يجوز بيع هذه ولا مملكتها ولا وفتها كما حكاه سابقا عنهم لانها ارض المسيلة
ما طيبه فلا يختص بها احد على وجه المملكت لوفيه الارض انما يجوز له التصرف فيها ويؤم
حق العائلة الى الامام ويخرج الزكاة مع اجتماع الشرايط واذا تصرف فيها احد بالبناء والنس
مع له بيعها على معنى انه يبيع ماله فيها من الامار وحق الاختصاص بالتصرف لا الرب لا
ملك للمسلمين عليه روى الشيخ عن صفوان بن يحيى عن ابي بردة بن جابر قال قلت لابي عبد
الله عليه السلام كيف ترى في شراء ارض الخراج قال ومن يبيع ذلك في ارض للمسلمين

قال قلت بيعة الذي في يده قال ويضع بخراج المسلمين ما ذمهم قال لا بأس بشري
 حقه منها ويجوز من المسلمين عليه لعله يكون أقوى عليها وأما بخراجها منه وهذا
 مبرح في جواز بيع حقه أعني أثار النصف ومنع بيع رقبته الأرض لأن في أحد من
 الأصحاب بحال ما في مضمون الحديث وعن محمد بن مسلم قال سئلت أبا عبد الله عليه السلام
 عن الشراء من أرض اليهود والنصارى فقال ليس به بأس بل ظهر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 المسلم على أهل الخيبر فخرجهم على أن يترك الأرض بأيديهم يعلوها ويبيعوها فلا يرى
 لو أنك اشتريت منها الحديث وهذا يراد به ما ردد بالاول من بيع حقه منها إذ قد
 أولا بانها ليست ملكا لهم وإنما خارجهم النبي صلى الله عليه وسلم فكيف يبيعونهم
 الرقبة والحالة هذه وفرب من ذلك ما روي حسنا عن جبر عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رفع إلى أمير المؤمنين عليه السلام رجل مسلم اشترى أرضا من أرض النصارى
 فقال عليه السلام له مالنا وعليه ما علينا مسلما كان أو كافرا له ما لأهل الله وعليه ما
 عليهم وهذا في الدلالة كالاول وعن جبر عن محمد بن مسلم وعمر بن حفص عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال سئلت عن ذلك فقال لا بأس بشرائها ما إذا كانت بمنزلة ما في أيديهم
 يوقى عنها وأدل من ذلك ما رواه محمد بن الحلبي في الصحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال
 سئله عن السواد ما تركه فقال هو لجميع المسلمين لمن هو اليوم وليس يدخل في الإسلام
 اليوم وليس يخلو بعد فقلنا الشراء من النصارى قال لا يصلح إلا أن يشتري منهم على أن
 يسترها للمسلمين قال نعم وأما الامران باخذها باخذها فقلنا فان اخذها منه قال لا بأس
 راس ماله وله ما أكل من غلتها بما عمل في التذكرة واه هكذا قال يوقى بالواد ببلد الرمان
 الاداء محذور ما بان امر الغائب محذور للام وما اوردناه اول فان قلت لا يجوز ثم البيع
 نحوه بغير أثار النصف فكيف يجوز لولي الامر اخذها من المشتري فكيف يستر راس ماله
 مع اخذها عوضه أعني تلك الأثار قلت لا ريب في أن الامر له أن يستر راس ماله
 لخارج من يده من قبلها إذا انقضت مدة الغيبة وإن كان له بها شيء من الأثار فاستراعتها
 من يد المشتري وبالجواز وح فله الرجوع براس ماله لتلايق الثمن الثمن ولكن الذي

برد الثمن بحمل ان يكون هو الامام عليه السلام لأن ذلك وبحمل ان يكون التابع للملك
 الرق من الاشعار بسبب الاخذ وقوله وما أكل آة الظاهر انه يريد به المشتري في معنى هذا الا
 اخبار اخرى كثيرة اعرضنا عنها ايناها للاختصار **في بيها** **الاول** قد عرفت ان العتق
 عتق لا يبيع بيع ثمن منها ولا دفعه ولا هبة قال في ط ولا ان يبتى ورا ولا منازل ولا
 مساجد وسعادات ولا غير ذلك من انواع النصف الذي يبيع الملك وموكل ببيع من ذلك
 كان النصف باطلا وهو بان على الاصل وقد حكينا عبارته قبل ذلك وقال ابن ادریس
 قبل من ذكر يبيعون نضرين ونفقون أرض العراق وقد اخذت عتق فلما انما يبيع ونفق
 نضر فانه وبخرا وبنوا ما قاما نفس الأرض فلا يجوز ذلك فيها قال العلامة في لفت بعد
 حكاية كلام ابن ادریس هذا هو نضر بجواز البناء والنصف وهو قريب قلنا هذا واضح لا
 حبار عليه بدل عليه ما تقدم من قول الصادق عليه السلام اشترجه منها وان اشتر
 محرم مملوك لم يخرج عن ملكه بشئ من الاسباب لانه لا يكون بلا لعلق النصفان به
 نحو ذلك قال في التذكرة في كتاب البيع فانه قال لا يبيع بيع الأرض الخراجية لانها ملك المسلمين
 فاطية لا يختص بها احد ثم يبيع بيعها بها لا أثار النصف وكذا قال في القواعد والخبر
 نفوذ كلامه في لفت فانه قال فيه في آخر المسئلة في كتاب البيع وبحمل قول الشيخ على الأرض
 النجاة دون الموات قلت هذا مشكل لان النجاة هي التي يعلق بها هذا الاحكام المذكورة
 واما الموات فانه في حال النية مملوك للهي ومع وجود الامام لا يجوز النصف فيها الا باذن
 مع ان الحمل لا يثنى ما ذكرته من بخار ابن ادریس لان مراده براض العراق المعلن للنجاة
 التي فيها لا يجوز بيعها ولا هبتها لانها أرض الخراج فتم يمكن حمل كلام الشيخ على حال
 وجود الامام وظهور لا مطلقا **الثاني** نفوذ هذه النصفان التي ذكرناها انما
 هو في غيبة الامام اما في حال ظهوره فلا لانه انما يجوز النصف فيها باذنه وعلى هذا
 فلا ينفذ بشئ من تصرفات النصف فيها استغلا لا وقد ارشدنا في هذا الحكم كلام الشيخ
 في باب فانه اورد على نفسه سؤال الاجواب بمحصلها مع رجاء الغاية بحسب الامكان انه
 ان قال قلت اذا كان الامر في اموال الناس ما ذكرتم من لزوم الخمس فيها وكذا الغنائم وكان

ما في حق العتق
 حكم في حق العتق
 مع جواب الامام

الارضين ما يقسم من وجوب اختصاص النصف فيها بالائمة عليهم السلام اما الاختصاص
 بها كالانفال والنزوم النصف فيها بالفقير والضعيف لم مثل ارض الخراج فيجب ان لا يجل للكر
 منع ولا يخلص للكر من غير ولا يسوغ للكر مطعم على وجه من الوجوه قبل ان لا امر ان كان كاذب
 من اختصاص الائمة عليهم السلام والنصف في هذه الاشياء فان لنا طريقا الى الخلاص ثم ان
 الاحاديث التي وردت بالاذن للشيعة لاختصاصهم في حقهم عليهم السلام
 الغيبة ثم قال ان قال قائل ان ما ذكرتموني انما يدل على اباحة النصف في هذه الارضين
 لا يدل على صحة ملكها الشراء والبيع ومع عدم صحتها لا يصح ما ينزع عليها قبل ان قد
 الارض على ثلثة اقسام ارض له سلم اهلها عليها فهو ملك لهم بغير فوز فيها وارض
 عنوة او يباح اهلها عليها فعند ايجارها وبيعها لان ثبات ذلك فيما لانها ارض
 المسلمين هذا القسم ايضا يبيع الشراء والبيع فيه على هذا الوجه واما الانفال وما
 يخرجها فليس يبيع بملكها بالشراء وانما ايج لنا النصف حسب استدلال على حكم ارض الخراج
 برؤية ابي بردة بن جبال السالف الدالية على جواز بيع اثار النصف دون ماله الارض
 كلام واضح السيل ووجه من حيث ان النصف في الفتوح عنوة انما يكون باذن الامام
 وقد حصل منهم الاذن لشيعتهم حال الغيبة فيكون اثارهم فيهم محرم ببيع بمكر
 البيع ونحو عليها وصيانة بشيخنا في الدروس ايضا يرد الى ذلك حيث قال لا يجوز
 النصف في الفتوح عنوة الا باذن الامام عليه السلام سواء كان بالبيع او بالوضاء
 غير ما نتم في حال الغيبة بنقد ذلك واطلق في طان النصف فيها لا ينفذ في
 بحال فهو الامام او عدمه ثم قال ان ادريس انما يباع ويؤخذ بخبرنا وبنائنا ونصرفنا لافضل
 الارض مراده بذلك ان ادريس ايضا اطلق جواز النصف في مقابل اطلاق الشيخ
 عدم جواز والصواب للتبديد بحال الغيبة بنقد وعدمه لهذا وهذا ظاهر بحمد الله تعالى
المقدمة الثالثة في بيان ارض الانفال وحكمه الانفال جمع نقل يكون الفاء
 وفنهما وهو الزيادة ومنه النافلة والمراد به ما يكل ما يخص الامام عليه السلام وقد كانت
 الانفال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنونه وهو عبيد للامام العام مقامه عليه

فيما يرد في
 النصف

وضايتها كل ارض فتح من غير ان يوجت عليها بخيل ولا ركاب الارضون المواتية
 من لا وارث له من الامل والعزابات والاحام والمغاز وبطون الادوية ورووس الجبال
 ومقاييع الملوك وقد تقدم في الحديث الطويل عن ابي الحسن الاول عليه السلام ذكر
 ذلك كله وقد روي الشيخ عن زارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال قلت له ما هو
 في قول الله يبتلونك عن الانفال قبل الانفال لله قال الانفال لله وللرسول
 كل ارض جلا اهلها من غير ان يجل عليها بخيل ولا ركاب فهو فضل لله وللرسول
 وعن معاذ بن مهران قال سئلت عن الانفال فقال كل ارض جزية او ثوب كان للمملوك
 فهو خالص للامام ليس للناس فيها سهم قال ومنها البحر لو يوجت عليها بخيل ولا ركاب في سائر
 العباس الورداني عن جيل سماه عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا غزا قوم بغير اذن الامام
 فغنموا كانت الغنمة كلها للامام واذا غزا بامر الامام فغنموا كان للامام الخمس ومضمون
 الرواية مشهور بين اصحابنا كونهما رسالة وجهها لبعض جال اسنادها وعدم امكان
 التمسك بظاهرها اذ من غزا باذن الامام لا يكون خسر غنمته كلها للامام عليه السلام
 اذا عرف في ذلك فاعلم ان الارض المحدودة من الانفال اما ان يكون محبها او مواتا وعلى
 الغديرين فاما ان يكون الواضع يده عليها من الشيعة او لا فهذه اقسام اربعة وحكمها
 ان كلما كان بيد الشيعة من ذلك فهو حلال عليهم مع اختصاص كل من المحبها والموت
 بحكمه لان الائمة عليهم السلام اهلوا ذلك لشيعتهم حال الغيبة واما غيرهم فانه عليهم
 حرام وان كان لا ينزع عنهم في الحال على الظاهر حيث ان السحق لا يترامه هو الامام عليه
 فونف على امره وروى الشيخ زارة عن عمار بن يزيد قال رايت ابا سفيان مع بن عبد الملك
 بالمدينة وقد كان قد حمل الى ابي عبد الله عليه السلام ما لا في تلك السنة فزده عليه
 فنكح له حلة عليه ابو عبد الله عليه السلام المال الذي حملته اليه فقال اني اطلب له
 حين حملته اليه المال ان كنت وليت النور فاصبت منه اربعة الف درهم وقد
 بخمها ثمانية الف درهم الى ان قال يا ابا سفيان قد طيبت لك فضم اليك ما لك وكل
 كان في ابدى شيعتنا من الارض فهم فيه محليون محال لم ذلك الى ان قام فامنا فنجسهم

فيما يرد في
 النصف

فنجسهم

ما كان في ابدى سوزهم فان كسبهم من الارض حرام عليهم حتى يموتوا فامتنابا خذلا من
من ابدىهم وبخرجهم عنها صخرة قال في القحاح الطس الوطبة من خراج الارض فارى
مرويه وعن الحرث بن الغيرة النصري قال قلت على ارجس عليه السلام فجلت عند
فادانجه فداستادن عليه فاذن له فدخل فجاء على كنبه ثم قال جلست فذلك اني اردت
استلك عن مسئلة والله ما اردتها الا فكذلك ومبني من النار فكانه رقب له فاستوي
جالسا فقال بانجته سلفي فلا استلق اليوم عن شيء الا اخبرتك به قال جلست فذلك ما
في فلان فلان قال بانجته لنا الحسن في كتاب الله ولنا الانفال ولنا صنفوا الاموال هما
اول من قلنا حنا في كتاب الله واقل من حمل الناس على ما بناود ما وانا في اعنا فها الى تو
الغنية بقلنا اهل البيت وان الناس ليطلبون في حرام الى يوم القيمة بقلنا اهل البيت
فقال بنجته انا لله وايا الله واجتون ثلث مرات هلكا ورتب لكسبه قال فرفع فخرج
الوسادة فاستقبل القبلة فدا بدقا لرافهم منه شيئا الا انا معنا في اخذ عانة وهو
الذكر انا قد اخلنا ذلك لشيئين قال شتم اهل البيت وجهه وقال بانجته ما على فطره
ابرهيم عليه السلام عزنا وحزبنا وهدان الحديثان ونحوهما من الاحاديث الكثيرة
بما اخلاف في مضمونها بين الاصحاب بلا شك ولا مزية فلا حاجة الى البحث عن اسنادها
الفحص عن رجاله فان اخبار الاحاديث بين محقق الاصحاب المتصلين منهم انما يكون حجة اذا
انضم اليها من الشائعات والشواهد وقراين الاحوال ما يدل على صدقها فاطلعت باجماع
الفرقة فان قبل ما مضى جعل هذه الاشياء في مال الغيبة للشيعة اهي على العموم ارجح
جهته بخصوصه وعلى التقدير الثاني فانه في الجملة فلما ليس المراد حلها على جهة العموم والا
لزم سقوطهم عليهم السلام من الخس حال الغيبة وهو خلاف ما عليه اكثر الاصحاب بل
القول به منسوب الى الشذوذ بل يلزم منه جواز تناول حرام عليهم السلام والضرر منه
الى غير ذلك مما هو معلوم بطلان انما المراد احلال ما لا يذم منه من المنافع والمساكن و
الناجر لطلب الادانهم وبخرجوا عن الغصب في السكن والمطعم نحو ما وقد بين الاصحاب
لذلك مواضع مخصوصة في باب الخس فلا حاجة بنا الى ذكرها فها قد كان مبدأ احدنا

من ارض الانتقال ثمن اما بالاجابة او بالشراء من بعض المتغلبين في تحو ذلك كانت حله
حلا لا باحلال الائمة عليهم السلام فان قبل لم ير على الشيعة في هذا النوع من الارض
خراج فهل على عزهم فيه ثمن ذلك قلنا لا نعرف فيه ذلك فخر بجالا صاحب لكن قد
وقع في الحديث السابق فخر بجاهه ووجهه من حيث المعنوق انه تصرف في مال الغير بغير
فلا يكون بجا فانا فان قبل فهل يجوز لمن استجمع صفات النيابة حال الغيبة جباية شيء من
ذلك قلنا ان ثبت ان جهة نيابته عامه اخل ذلك والى الان لم نطفر بشيء منه وكلا
الاصحاب قد يعمرا بعدم لان هذا خاصته الامام وليس هو كخراج الارض الماخوذة جنوة
فان هذا القسم لغيره كما سببان انشاء الله فان قبل فلو استولى سلطان الجور على جباية شيء
من خراج هذا الارضين اعتقادا منه انه بسخطه لزمه انه الامام فهل يعمل ثاوله
قلنا الاحاديث التي تاتي في تناول الخراج الذي اخذ الجائر وكلام الاصحاب يتناول
هذا القسم وان كان السابق الى الافهام في الخراج ما يؤخذ من المنعوق من المعنوق فلا يسجد الخادم
به ولم اقف على شيء صريح في ذلك سوى اطلاق ما ورد عنهم عليهم السلام فاملك لا
فرق بين غيبة الامام وحضوره في مان الغيبة لاسواقها في كونه موجودا ممنوعا من البيع
والاخبار وكلام الاصحاب يؤي الى ذلك واما حرام عليهم السلام لشيعتهم انما وقع في زمان
وكذا الامر بالجمعة وقد اخرج الاصحاب بذلك بثبوتها في مان الغيبة وفي الواضع لا فرق
بينهما **المقد الرابع** في تعيين ما يقع عنق من الارضين اعلم ان الذي ذكره
الاصحاب من ذلك مكة زادها الله شرفا والعراق والشام وخراسان وبعض الاطراف مبيلا
البحر وقد تقدم في بعض الاخبار السابقة ان البحر من الانتقال فاما مكة فان للاصحاب
في كونها فخر صوة او صلا خلافا فاشهر انها فخر صوة قال الشيخ في طائفة المذهب ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتح مكة عنق بالسيف ثم امنهم بعد ذلك واما الارضين
الارضين الدور لانها لجميع المسلمين كما تقول في كل ما يقع عنق اذا لم يكن نقله الى بلد الا
فانه يكون للمسلمين فاحبه ومن النبي صلى الله عليه وآله وسلم على رجال المشركين فاعلم
وعندنا ان للامام ان يفعل ذلك كذلك الاموالهم من عليهم بها قال العلامة في التذكرة

واما ارض مكة فالظاهر من المذهب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فتحها بالتي هي أحسن
 منهم بعد ذلك وكذا قال في هي وشيخه فان في الخبر وشيخنا في الدروس لم يصرح بشئ و
 اجمع العلامة على ذلك بما رواه الجمهور عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال لا اهل مكة
 ما نزل في صانعا بكم ضالوا اخ كرم وابن اخ كرم فقال اول لكم كما قال اخي يوسف لا خيرة الا
 نزيب عليكم اليوم تغفر الله لكم وهو ارحم الراحمين انتم الظللاء ومن طربوا الحيا
 بما رواه الشيخ عن صفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرنا له الكوفة الى اقال
 ان اهل الطائفة وجعلوا عليهم العشرة ان اهل مكة دخلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الله وسلم عنوة وكانوا اسراء في بين قاعهم فقال اذهبوا انتم الظللاء واجاب عن حجة
 الغائبين بانها فتح صلحا حيث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخلها بايمان كاد في
 طعة العباس بن سفيان وخوله عاب التلا من الف سلاحة فهو امن من اغلق بابه فهو
 ومن يلقن باسناد الكعبة فهو امن من دخل دار بني سفيان فهو امن الاجاعة مبيت الله
 التلا لم يفسد اموالهم ولا اراضيهم بانه على تقدير تسليم ذلك انما لم يفسد الارضين
 للدور لانها لجميع المسلمين لا يختص بها الغائبون على ما نقل من الارض المفتوحة عنوة
 للمسلمين فاطبة والاموال والافس يجوز ان يفسد عليهم بها مراعاة للتصلي لان الامان
 ان يفعل مثل ذلك وهذا قريب من كلام ط واما ارض العراق التي يشتى بارض السواد
 فهي المفتوحة من ارض الفرس في ايام الثاني فلا خلاف فيه انها فتح عنوة وانما سميت سواد
 لان الجبل لما خرجوا من البادية وروا هذا الارض الغاف شجرها سموها السواد ذلك
 كذا ذكر العلامة في المستوفى المذكورة قال في المبسوط وهذا عبارة واما ارض السواد فهي
 التي سميت من الفرس التي فتحها عمرو بن سواد السراة فلما فتح بعث عمر بن الخطاب
 وابن مسعود قاصدا والبا على بيت المال وثمان بن حنيف ما ساء ففتح عثمان الارض
 اختلفوا في مبلغها فقال الساجي ثلثون الف الف جريب هي ما بين عبادة ووصل
 طولا وبين القادسية وحنوان ارضا ثم ضرب على كل جريب ثمانية دراهم والطرية
 ستة اشجار والخطاة اربعة اشجار والشعر دهرين وكتب الى عمر قاصدا وروى ان ارتفاعها

في فتح مكة

في فتح العراق

كانت في عهد عمر ما وسمي الف الف درهم فلما كان في زمن الجراح ورجع الى ثمانية عشر
 الف فلما دلى عمر بن عبد العزيز رجع الى ثلثين الف الف درهم في اول والثانية بلغ مئتين
 الف الف فقال لو عشت سنة اخرى لرددتها الى ما كان في ايام عرقا في تلك السنة وكانت
 امر المؤمنين عليه السلام لما فاض الامر اليه امض في ذلك لانه لم يمكن ان يقاتل ويحكم بما
 والذي يفتضيه المذهب ان هذه الاراضى خبرها من البلاد التي فتح عنوة يكون خصالها
 الخمس اربعة اقسامها يكون للمسلمين فاطبة الغائبين وغير الغائبين في ذلك سواء
 يكون للام النظر فيها وتقسيمها بما يشاء هذه عبارة بحرف فيها وقال في المنه
 هذه عبارة ارض السواد هي الارض المفتوحة من الفرس التي فتحها عمر بن الخطاب هي سواد
 وحده في الفرس من منقطع الجبال بحلول الى طرف القادسية المتصل بعذيب من ارض الفرس
 من نحو الموصل طولها الى ساحل البحر بلاد عبادة من شري دجلة قاصدا الفرس الذي تليها
 البصرة قاصدا هو اسلامي مثل شط عمان بنط الى احاص الى ان قال هذه الارض فتح عنوة
 فتحها عمر بن الخطاب ثم بعث اليها بعد فتحه ثلاثة الف نفر حنانيا على صلواتهم امير ابن سبيط
 قاصدا والبا على بيت المال وثمان بن حنيف على مساحة الارض ووزن لهم في كل يوم شاة
 شطرها مع السواطة لعماد وشرها للآخرين وقال ما اري ضربا يؤخذ منها كل يوم شاة الا شاة
 في خرابها وفتح عثمان ارض الخراج واختلفوا في مبلغها فقال الساجي ثلثون الف الف
 جريب قال ابو عبيد سنة وثلثون الف الف ثم ضرب على كل جريب ثلث عشرة دراهم وعلى
 الكرم ثمانية دراهم وعلى جريب الشجر والرطبة ستة دراهم وعلى الخطاة لعمدة دراهم
 وعلى الشعر دهرين ثم كتب في ذلك الى عمر قاصدا وروى ان ارتفاعها كان في عهد عمر ما
 وسمي الف الف درهم فلما كان في زمان الجراح ورجع الى ثمانية عشر الف فلما دلى عمر
 عبد العزيز رشم ما بين كلالا الشيخ السابق بجره فما زاد ولا نقص كذا منع في التذكرة
 في باب الجهاد بحرفة واحاد القول بفتح السواد عنوة في باب احباء الموات ومثل ذلك منع في
 كتاب الجهاد من الخبر ولو لم يمنع في ذلك كتابة هذه الرسالة هذا الموضع من كتاب المسار
 لابن ادريس لا حكم ما فيه لكنه في باب احكام الارضين من كتاب الزكوة ذكر ان ارض الفرس

عنوة وذكر من احكامها فربما من اكلام الاصحاب الذي حكناه وروى الشيخ باسناده عن
 بن بزيد الانصاري ورواه ابن ادريس في التزوير والعلامة في السنن قال استعملني امير المؤمنين
 علي بن ابي طالب عليه السلام على اربعة رسائل المدان اليه باذات هزير وخرج
 وهو الملك وامرني ان اضع على كل جرب ربع غلظ درهما ونصفا وعلى كل جرب سطا درهما
 وعلى كل جرب نزع ربع ثلثي درهم وكل جرب كرم عشرة دراهم وامرني ان اضع على كل غلظ
 عن العري لثارة الطيرين وايز السيل ولا اخذ منه شيئا وامرني ان اضع الدهن في الدار
 يكون البراذير في تخمونه بالذهب على كل رجل ثمانية واربعين درهما وعلى اوساطهم
 الخواص منهم على كل رجل اربعة وعشرين درهما وعلى سفلهم وفضائهم اثنى عشر درهما
 على كل اثنان منهم قال وجبها ثمانية الف درهم في سنة قال الشيخ توطيت الخزينة
 في هذا الخبر لا ينافي ما ذكرناه من ان ذلك منوط بمآراء الامام من المصلحة فلا يمنع ان يكون
 امير المؤمنين عليه السلام راي المصلحة في ذلك الوقت ووضع هذا القدر اذا تفرقت
 المصلحة الى هادة ونقصان غيره وانما يكون مناسبا لوضع ذلك عليهم ونفي الزيادة عليهم
 والنقصان عنه في جميع الاحوال ليعرف لك في الخبر فقلت ومثله القول في الخراج منوط بالمصلحة
 وعرفنا زمانا كما سببان انشاء الله تعالى في هذا القدر ليس على سبيل التوطيت بل على سبيل
 الوقت واعلم ان الذي ورد في من لفظ الحديث هو ما اورد في الشيخ في التهذيب لكن
 وجدت نسخة مختلفة العبارة في ايراد اسماء الرسائل المذكورة ففي بعضها هزير
 وخرج في بعضها هزير بالياء التوحيد والسين المهملة المكسورة وخرجون بالنون
 والهمزة المفتوحة والياء الشاء من تحت بعد الواو المكسورة وفي بعضها جوب بالهمزة والياء
 التوحيد بعد الواو وقال ابن ادريس بعد ان اورد الحديث في التزوير يعطى اليه باذات
 المدان بالثلث وهزير بالياء المشددة من تحتها نقطة واحدة والسين هزير بالهمزة والمدان
 الدليل على ذلك ان الذي قال استعملني على اربعة رسائل ثم حددت فذكر المدان ثم ذكر
 من جملة الختمة هزير فطلب على اللفظ دون المعنى ثم شرع في بيان جواز مثل هذا
 ان قال فاما اليه باذات اليه باذات على وهو سنة طاسج ثم ذكر اسماءها واليه باذات الله

اربعه طاسج وذكر اسمائها واليه باذات الاسفل حته طاسج وضع مثل ذلك والذكر
 وحده في نفع التهذيب بالمدان اليه باذات بعض رواه كما وجدته في المتن حيث ورد الحديث
 بلفظ وروى الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال سئلت عن سيرة الامام
 في الارض فقلت عنوة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان امير المؤمنين عليه
 السلام قد سار في اهل العراق بسيرة نهم امام لسائر الارضين فقلت البرقد قال الشيخ في
 طما صودر وعلى الرواية التي رواها اصحابنا ان كل عسكرا ودية غزيت بنهر امر الامام فغنت
 تكون العينة للامام خاصته تكون هذه الارضون وغيرها بما تحت بعد رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم الاما في ايام امير المؤمنين عليه السلام ان وضع ثوب من ذلك يكون
 للامام خاصته ويكون من جملة الانفال التي لا يشرك فيها غيره وهذا الكلام يقتضي ان
 لا يكون ارض العراق من المخرج عنوة قلت الجواب عن ذلك من وجوه الاول ان الشيخ
 قال في هذه على صورة الحكاية وقوله ما تقدم في اول الكلام مع ان جميع اصحابنا متفقون
 في هذا الباب على ما قاله الشيخ في اول كلامه والعلامة في المتن في التذكرة اورد كلام
 الشيخ هذا حكاية واراها بعد ان اتمى مثل كلامه الاول حيث قال في اول كلامه وفيه
 الارض فقلت عنوة اه ولم يصرح لما ذكره الخراشي الثاني ان الرواية التي اشار اليها الشيخ
 الاسناد مرسل ومثل هذا كبت يخرج به او يمكن اليه مع ان الظاهر من كلام في المتن
 ضعف العمل بها الثالث اننا لو سلمنا صحة الرواية المذكورة لم يكن فيها دلالة على ان ارض
 العراق فقلت بنهر امر الامام فقد سمعنا ان حراسا لشار امير المؤمنين في ذلك وما يبدل
 فعل عارفاه من خلاصة امير المؤمنين عليه السلام ولولا امره لما ساع له الدخول في
 امرها وما يقطع مادة النزاع ويدفع السؤال ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن الحنفية قال
 ابو عبد الله عليه السلام ما منزله فقال هو يجمع المسلمين لمن هو اليوم ولم يدخل في
 الاسلام بعد اليوم ولمن يخرج بعد فقلنا الشراء من الدهن قال لا يصلح الا ان يشري
 منهم على ان يصيرها للمسلمين الحديث وروى ايضا عبد الرحمن بن حجاج قال سئلت ابا
 عبد الله عليه السلام عما اختلف فيه ابن ابي ليلى بن شبر بنو الواد وارضه فقلت

انما في ليل قال انهم اذا سلوا احرار وما في ايديهم من ارضهم لم واما ابن شبرمه فرفعهم
 اثم عبيد وان ارضهم التي بايديهم ليست لهم فقال في الارض ما قال ابن شبرمه وقا
 في الرجال ما قال ابن ابي ليل انهم اذا سلوا ارضهم احرار وهذا قاطع في الدلالة على ما قلنا
 لا سيما وقوى الاصحاح بضمهم موافق لذلك فلا مجال للشك واما ارض الشام عند
 ذكر كونها مفتوحة عنوة بعض الاصحاح متن ذكر ذلك العلامة في كتاب احبنا الوات من
 المذكرة لكن لم يذكر احد حدودها واما البواني فذكر حكمها القطب الراوندی في شرحها
 الشيخ واسند الى طه وعبارته هذه والظاهر على ما في مبطونه ان الارض من التي هي من
 ارض خراسان الى كرماتان وخوزستان همدان وفردوس ما حولها اخذت بالنسبة
 ما وجدته فيها حضرته من كتب الاصحاح الله اعلم بالصواب **المفصل الخامس**
 في تحقيق معنى الخراج وانه هل يتقدم لا اعلم ان الخراج هو ما يضرب على الارض كالخراج
 لها في معناه المقاسمة غير ان المقاسمة يكون جزءا من حاصل الزرع والخراج مقدار
 من الثمن يضرب عليها وهذا هو المراد بالقبالة والطين في كلام الفقهاء ومرجع ذلك
 الى نظر الامام على حسب مقتضيه مصلحة السبلين عرفا وليس له في نظر الشرع مقدار
 معين لا يجوز الزيادة عليه ولا النقصان عنه وتبدل على ذلك جميع الاولان الخراج
 المقاسمة كالاجرة وهي منقولة بالعرف متعارفة بين غارات الرغبات اما الاولى فلا تنافي
 في ما بل منافع الارض لا تزيد بمشايها للاجرة الا ذلك واما الثانية فتطاهرة من العلالة
 في في باب مثال البعثة في توجبه كلام الشيخ حيث قال لو ادعى من سيد ارض الخراج
 عند الطالب به بعد زوال يد اهل البقي اذ انه الى اهل البقي لم يقبل فو لم وجه ان الخراج
 معاوضة لانه مشا او اجرة فلم يقبل فو لم في اذ انه كغيره من المعاوضات الثاني قد سبق في
 الحديث المروي عن ابي الحسن الاول عليه السلام وهو الحديث الطويل الذي اخذنا منه
 موضع الحاجة ما يدل على ذلك قال في الارض التي اخذت عنوة بخياره وكتاب في موقوف
 من تركه في ابدى من بعدهم ما يحبسها على صلح ما يصالحهم الوالي على ثمنها منهم من الخراج
 او الثلث او الثلثان على ثمنها يكون لهم صالحا ولا يضربهم الحديث وهذا صريح في اننا لانا

من مخرج الخراج

لوجبه الخراج الى النصف والثلث والثلثين واطلعه اياه بالصلوة بعد ذلك صريح في عدم
 انحصار الامر في ثوب بخصوصه ولا اعرف لهذا ادا من الاصحاح الثالث الاجماع السفا
 من تتبع كلام من وصل اليها كلامه من الاصحاح عدم القوي على مخالفة ولا يحكم الكلام
 النصيبين لحكاية الخلاف مشهورا في مطولات كتب المحققين ومختصراتهم قال الشيخ
 في النهاية في حكم الارض المفتوحة عنوة وكان على الامام ان يقبلها من يوم بغارها بمثلها
 من النصف والثلث والربع وقال في ط في باب حكم الارضين من كتاب الزكوة في حكمها
 عنوة وعلى الامام يقبلها من يوم بغارها بمثلها من النصف والثلث وقال في كتاب
 الجهاد منه عند ذكر مصاد العرائن وغيره مما بحث عنوة يكون للامام الظاهر منها وبقيلها
 بما شاء وباحذار منها وما يصرف في مصالح المسلمين قال ابن ادريس في الترائف في حكم
 المفتوحة عنوة وعلى الامام ان يقبلها من يوم بغارها بمثلها من النصف والثلث
 الربع او غيره ذلك وقال العلامة في المنتهى هذه الارض الماخوذة بالسيف عنوة
 يقبلها الامام من يوم بغارها بمثلها من النصف والثلث وقال في المذكرة الارض الماخوذة
 بالسيف عنوة يقبلها الامام من يوم بغارها بمثلها من النصف وجزءه وقال في الخراج
 في المفتوحة عنوة ويقبلها الامام من يوم بغارها بمثلها من النصف والثلث وقال
 في الفوائد في هذا الباب ايضا ويقبلها الامام من يوم بغارها بمثلها من النصف والثلث
 حاصلها في مصالحهم وقال في الارشاد ويقبلها الامام من يوم بغارها بمثلها من النصف والثلث
 في تنقيح لم يحضرني عند كتابة هذه الرسالة لاحكي عبارته ولكن حاصل كلامه منه
 ما اظن ان مرجع تعيين الخراج الى العرف فكلما يليق بالارض عرفا جاز ضربه عليها
 فان قلت قد صرح بان هذا منوط بنظر الامام عليه السلام ورايه فكيف يحل بدون ذلك
 قلنا قد نص ائمتنا عليهم السلام في خبر حديث وصرح اصحابنا بكافة وسخى الاحاديث الواردة
 في ذلك وعبارات الاصحاح عن غيرنا نشاء الله جل ثناؤه ما باخذه الجاهل من ذلك
 الخراج والمقاسمة ووجهه من حيث المعنى واضح لان الخراج هو شرعي منوط بقبله
 بالصلوة عرفا وادناط بنظر الامام فاذا تعدى الجاهل في ذلك الى ما لا يجوز له وعلمنا

فصل في بيان الخراج

هو منوط بنظر الامام استغلا لا بنفسه كان له زوطه في ارتكاب ما لا يجوز له ولم يبرأ
 حراما لانه من شرعي على الزارع خارج عن ملكه يستحقه فوم معلومون وقد رغب ائمتنا
 عليهم السلام المنع من طرفهم بالنسبة اليها فكيف يحرمه قال في التذكرة في كتاب البيع ما يأتى
 الجابر بن الصلتان باسم المفاصلة ومن الاموال باسم الخراج عن حق الارض ومن الانعام باسم
 الزكوة يجوز شرابه وانهاية ولا يجب عادته على اصحابه وان عرفوا لان هذا امثال
 لا يملكه الزارع وصاحب الانعام والارض فانه حق الله تعالى اخذ خبره من غير
 فتمت وجاز شرابه والحاصل ان هذا مما وردت النصوص واجمع عليه الاصحاب بل
 فالتكليف والنزاع فيه مدافع للنصوص متارعة للاجماع فاذا بلغ معه الكلام الى هذا المقام
 فالاولى الامتناع على قول سلام فان قلت فهل يجوز ان يؤخذ من له النيابة حال
 الغيبة ذلك من حق الغيبة الجامع للشرائط قلنا لا تعرف للاصحاب في ذلك نص محال ولكن من
 جوز له الغناء في حال الغيبة نول استيفاء الحدود وغير ذلك من نواحي منصبه لا امة
 يجوز له هذا بالظن الاول لان هذا اقل منه خطر الاستيلاء المستحقون لذلك
 في كل عصر ليس هذا الحق مقصورا على الغزاة والمجاهدين كما بان ومن تأمل في كثير من
 احوال كبراء علماء السالطين مثل السيد الشريف المرتضى علم الهدى واعلم ان المحققين
 من المتقدمين السابقين نصبر الحق والدين الطوسي بحر العلوم مفتي القرن جمال الدولة
 والدين الحسن بن مطهر وغيرهم رضوان الله عليهم نظر مثلا من منصف لم يعرضه ذلك
 في انهم كانوا يملكون هذا المنهج ويعيرون هذا السبيل وما كانوا يهود عوا يملكون
 الامام ينفذون حقته **المقال** في حل الخراج في حال حضور الامام وغيبه اما

في كتاب الخراج
 رتب كتاب الخراج
 في كتاب الخراج

في كتاب الخراج
 في كتاب الخراج

العلامة خاكا عن الشيخ كلامه فلا حاجة الى التطويل به وهذا واضح على ليس المقصود بالظن
 ولما في حال الغيبة فهو موضع الكلام ومطبخ النظر ولو تأمل النصف لوجد الامر فيه ايضا
 يتبين جليا فان هذا النوع من المال مصرف ما ذكر ليس للامام عليه السلام فليل ولا يكثر
 ومن المنازعة التي عددناها لم يطل كلنا في حال الغيبة وان يطل بعضها وكثير
 الخراج قبيل الارضين اخذ وصرفه موكولا الى نظره عليه السلام لا ينفذ في غيره حال
 الغيبة لبقاء الحق وجود السحق مع نظائر الاخبار عن الائمة الاطهار ونظائرون كلام حله
 الاصحاب متقدمي المتأخرين ومناخريهم بالترخيص لشيعة اهل البيت عليهم السلام
 في تناول ذلك حال الغيبة بامر الجابر فاذا انضم الى هذا كله امر من له النيابة حال الغيبة
 جفا بانعدام الاوهام واضمحلال الشكوك ولنا في الدلالة على ما قلناه مسلكان **الاول**
 في الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم السلام في ذلك وهي كثيرة فمنها ما رواه الشيخ
 عن ابى بكر الحضرمي قال قلت على ابى عبد الله عليه السلام وعند اسمعيل ابنه قال
 ما يمنع ابن ابى سفيان ان يخرج شبابا لشيعة فيكونوا ما يكفيه الناس ويعطون ما يعطون
 قال نعم قال في لم تركت عطائك قال قلت عفاة عن ديني قال ما منع ابن ابى سفيان ان يبعث
 اليك بعطاءك اما علم ان لك في بيت المال نصيبا قال قلت هذا في البيت فانه عليه
 السلام بين المتأخرين حيث قال انه ترك اخذ العطاء للنفق على دينه بانه لا خوف عليه فاما
 انما اخذ منه انه يسحق في بيت المال نصيبا وقد نفي في الاصول عندى الحكم بالعله
 النصوص ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن عبد الرحمن بن الجراح قال قال ابو الحسن عليه
 مالك لا تدخل مع علي في شراء الطعام ان اظنك صبيفا قال قلت نعم فان شئت ومنعت علي
 قال اشتره وقد اخرج بها العلامة في التذكرة على تناول ما باخذ الجابر باسم الخراج لتمام
 ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن ابى العراء قال سئل رجل ابا عبد الله عليه السلام وانا
 قال اصلحت الله امرى بالعامل فخرني بالذراهم اخذها قال نعم قلت واجت بها قال نعم ومثل
 هذا من طرق اخرى كذا ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن جميل بن صالح قال اراد
 بيع تمر من ابى باد فاردت ان اشتره ثم قل لي حتى استثنى ابا عبد الله عليه السلام ثم

في كتاب الخراج
 في كتاب الخراج

مصادق فاسئلته قال فقال قل له بشر به فان لم يشتره اشترى خبره قلت فاجب هذا الجواب
الحل ذلك العلامة في المتن صحيح لكن لا يسل من قوله فان لم يشتره اشترى خبره فان لم يشتره اشترى
الشيء لا مدخل له في صبره وانه حلال على غيره ان يكون حراما في نفسه لا لعل له ولا
اعيد ان يكون ذلك اشارة منه عليه السلام الى مقتضى ما هو ان كل من دخل في مقام
دولة الجور ونفوذ امرها وفوق شوكتها وضعف دولة العدل يحرم عليه هذا النوع
ونحوه بشره وخبره بخلاف من لم يكن كذلك فان عدم دخوله في شراء هذا كدخوله في انه لا
ينعطل امره ولا الجور ولا ينافي بل واجبا بحاله فاشترى عليه السلام بقوله ان لم يشتره
اشترى خبره الا انه لا مانع له من الشراء اذا دخله في دولة الجور بشقوة ولا غيرها فان
لم يشتره لم ينافي الحال بل بشره خبره ومنها ما رواه ايضا الشيخ بن عمار قال سئل
الرجل بشرى من العامل وهو يظلم قال بشرى منه ما لم يعلم انه ظلم من واحد وهذا
الحديث نقله من المتن هكذا وظن انه نقله من التهذيب بمناه احاديث كثيرة
منها ما رواه ايضا في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عن ابي جعفر عليه السلام قال
سئل عن الرجل يبيع من الشراء من السلطان من ابل الصدقة وغيرها وهو يعلم انهم ياخذون
منهم اكثر من الحق الذي يجب عليهم قال ما الا بل والضم الامثل الحظ والشعر خبر ذلك لا بأس
حتى نعرف ان حرام بيبه قبله فان رأى من اغنا من مفسد في بيعنا فباخذ صدقاتنا
نقول بعبادتنا فباخذنا في شرائها من مال ان كان اخذها وعزلها فلا بأس قبله
رأى في الحظ والشعر يبيعنا القاسم فبيعنا لنا حظنا فباخذنا فبجزل بكل فان رأى في شراء
ذلك الطعام له فقال ان كان قبضه بكل وانتم حضور ذلك فلا بأس بشراءه من غير كل
ومنها ما رواه الشيخ ايضا باسناد عن يحيى بن ابي العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام عن
ابي ان الحسن الحسين كانا ببلان جوار من موبة قلت فدل على ان موضع الشبهة حقيق
بالاجتناب الامام عليه السلام لا يوافيها وما كان يوافقها عليهما السلام لجوارها الا انها
من الحق في بيت المال مع ان تصرفه كان غير رضى منهم عليهم السلام فتناولها احدهما عليهما
السلام الرتب على تصرفه دليل على جواز ذلك لذوي الخوارج في بيت المال من المؤمنين

الى الثاني فذهب شيخنا في حق المعنى وقرن بين الجائز من الطالود بين اخذ الحق
الثابت في بيت المال اماله فان تركه في الاول افضل بخلاف الثانية ومثل هذه
الاختلاف كثيرا في منع وحصره ولنا بصيرة ذلك فان في هذه قضية في الدلائل على
عن المتن في منع ما سواه او كونه بعضا فذهب بعض رجال اسناد طعن او جهالة
فادح في حق منها بوجه من الوجوه على ان اسناد كثير منها صحيح كما قدمناه ومع ذلك
فان الاحباب كلهم اوجبوا دفعوا بمضمونها في كتبهم وعلوا به فيما بلغنا عنهم والجرم في
الاسناد اذا انجز بقول الاحباب وعلمهم ارجى الى مرتبة الصحيح والنظم في سلك الحجج
الحق المشهور فان قبل ههنا سؤالان الاول ان هذه الاخبار انما تضمنت حل الشراء
من ان ثبت حل التناول مطلقا الثاني ان هذه الاخبار انما ذكرت على جواز التناول من الجار
بعد استيلائه واخذ من ان ثبت حل الاستيلاء والاخذ كما يفعل الجار فلنا الجواب
الاول ان حل الشراء كاف في ثبوت المطلق لان حل الشراء يستلزم حل جميع اسباب التناول
والثاني لعدم الفرق بل الحكم بجواز شراء على ذلك التفسير بطريق اول لان شرط
صحة الشراء اكثر وقد صرح الاحباب بذلك بل يستلزم جواز بيعه وهو في يد
المال والحوالة به لما عرفت من ان ذلك خبر موقوف له بل انما هو حق لسلط على تصرفه
فيه ولما عرفت اننا علمنا عليهم السلام ابتداء بملكه على ذلك التصرف لغيرنا لان
عزبه انما كان من جهة عليهم السلام فاختاره الشيعتهم ذلك طلبا لرواى المشقة
فعلهم من الله المحبة والسلام وقد صرح بذلك بعض الاحباب سند ذكره فيما بعد
شاء الله تعالى اما الجواب عن الثاني فلان الاخذ من الجار والاخذ بامر سواء على
اذا لوحظ ان الماخوذ حق ثبت شره البر فيه وجه تحريم لاجلها غصب لا يوجب
هذا من فروض على هذه الاراضى الحديث عنها وكونه منوطا بنظر الامام انتهى الحظ
اللازم بسببه من خسر الامام في تناوله من الجار سقط السؤال بالكلية اصلا
المسألة الثانية اتفاق الاحباب على ذلك وهذه عبارة انهم يحكمها شيئا
كلهم يبينه من غير تبيين على حسب ما وقع اليها من مصنفاتهم وفي كتاب هذه الرسالة

في ذلك كلام شيخ الطائفة ورثتها وبقية ما وجدنا في المحسن الطوسي في كتاب
 المكاسب من كتاب النهاية وهذا الغنم ولا بأس بشراء الاطعمه وسائر الجوز في الغلات
 لاختلاف اجناسها من سلاطين الجوز وان علم من احوالهم انهم باخذون ما لا يفسدون ويصون
 ما ليس لهم مال لم يعلم شيئا من ذلك بعينه غضبان علم ذلك فلا يضر من ذلك فاما ما
 باخذونه من الخراج والصدقات ان كانوا غير مستحقين لها جاز شرائها منهم هذا كلامه
 وقال المحقق في الدين في الشرايع ما هذا الغنم باخذ السلطان الجاهل من الغلات باسم الفاعل
 والاموال باسم الخراج من حق الارض من الانعام باسم الزكوة يجوز ان يباعه وقول به لا
 يجب عادة على اربابه وان عرفت بعينه وقال العلامة في النهاية يجوز للامان ان يبيع ما
 باخذ سلطان الجوز بشبهه الزكوات من الابل والبقر والغنم وما باخذ من حق الارض من
 الخراج وما باخذ بشبهه الفاعل من الغلات ان كان غير مستحق لاخذ شيء من ذلك الا
 ان يبيع له شيء بغيره انه غصب فلا يجوز له ان يباعه ثم اخرج لذلك برهانه جليل
 واسحق بن عمار وابي عبيد السالقات الى ان قال اذا ثبت هذا فانه يجوز ان يباع ما باخذ
 من الغلات باسم الفاعل والاموال باسم الخراج من حق الارض من الانعام باسم الزكوة
 وقول به لا يجب عادة على اربابه وان عرفت بعينه دفعا للضرورة قلت هذا بعينه
 ما سلفناه سابقا وقال في التذكرة ما هذا الغنم ما باخذ الجاهل من الغلات باسم الفاعل
 ومن الاموال باسم الخراج من حق الارض من الانعام باسم الزكوة يجوز ان يباعه ولا يجب
 على اصحابه وان عرفت ان هذا مال لا يملكه الزارع وصاحب الانعام والارض فانه حق الله
 اخذ غير مستحق فبرئت ذمته وجاز شرائه ثم اخرج لذلك بخبر ابي عبيد وعبد الرحمن بن
 وقال في خبرنا باخذ ظالم بشبهه الزكوة من الابل والبقر والغنم وما باخذ من حق الارض
 بشبهه الخراج وما باخذ من الغلات باسم الفاعل حلال وان لم يستحق اخذ ذلك
 ولا يجب عادة على اربابه وان عرفت ان علمه في شيء بعينه انه غصب فلا يجوز
 ولا شرائه وقال في الفوائد والذي باخذ الجاهل من الغلات باسم الفاعل ومن الاموال
 باسم الخراج من حق الارض من الانعام باسم الزكوة يجوز ان يباعه ولا يجب عادة

فصل في بيع
 العارضة

على اصحابه وان عرفت ان حواشي شيخنا الشهيد قدس سره على الفوائد ما صورته وان
 لم يصبها الجاهل وكذا ثمر الكرم والبستان وقال في الارشاد عطفنا على استثناء ما يباح
 بيعها وشاؤها وما باخذ الجاهل باسم الفاعل من الغلات الخراج عن الارض والزكوة من
 الانعام وان عرفت لما لك وقال شيخنا في البدو من كلامنا في هذا الباب من اجود كلامه
 اذا تأمله النصف العظم علم انه يستند في الخراج من جملة الاموال الخالصة من التبعيض
 عن الاوهام حيث ذكر الجواز وحصل تركه فلوها افضل وبالغ في احكام الخراج بما
 مفضل وصورة كلامه يجوز شراء ما باخذ الجاهل باسم الخراج والزكوة والفاسقة ولا
 يمكن مصلحته ثم قال ولا يجب في الفاسقة وشبهها على المالك ولا يبيع بضاعه ولا
 يمنع نظمه من الشراء وكذا لو علم ان العامل يظلم الا ان يعلم الظلم بعينه نعم بكرة معاملة
 ولا يجوز لمول الصادق عليه السلام كل شيء حرام وحلال فهو حلال حتى يغرب الخراج
 بعينه ولا فرق بين بيع الجاهل باها او بكمه وبين عدم القبض فلو احواله بها ومثل ذلك
 او وكله في قبضها او باعها وهي في يد المالك او في ذمته جاز الشراء بغيره على المالك
 النفع وكما يجوز الشراء بجوز سائر المعاضات والمطبخ والصدقة والوقت ولا يملك
 بغير ذلك والتعداد رحمه الله في التفتيح شرح النافع اخذ حاصل هذا الكلام واورد
 بصورة الشرح مطولا ولم يحضر في وقت نقل كلام الاصحاب سوى هذا المقدار من
 الكتب فانقل كلام الباقيين لكن فيما وردناه غنيمته وبلاغ لاولي الالباب في كلام الباقيين
 لا يخرج عن كلام من حكينا كلامهم اذ لو كان فيهم مخالف لحكام من شرائه على مصنفاتهم وعلينا
 على مذاهم لما علمنا من مشك حرمهم على ايراد خلافنا لغنا وان كان ضعيفا والا
 الى القول الشاذ وان كان اربابا فيكون الحكم ذلك اجابا على انه لو كان فيهم مخالف مع
 مؤيد كبراء المتقدمين الساجدين واستفاضه الاخبار عن ائمة الهدى مصايح الدين
 ومحمد طري كبر منها واشتهار مضمونها لم يكن خلافا ما دام مكلف الخان كما قد علمت
 نحن مدققة نالك في هذه المسئلة واوضحنا لك من مشكلها ما يحل صدق العلويين بل
 اذى الصدود وهر عنم انوف في الجمل وبشوه وجوه اولي الحسد الذين يعطون النابل

فصل في بيع
 العارضة

عظماؤهم وبلغوا في شرفهم كبريتهم الى الفكرة الاعراض الشبه على ما بعدوهم
 بزعمهم من العورات ويطنون بما لا بعد طاعة الدين بمهدون بذلك في انفسهم
 وهما العامة وضعفاء العقول وسفهاء الاحلام محلا ولا يعلمون انهم قد هدموا
 دينهم واطغوا الله مولاهم وهم يحسبون انهم يحسبون صنعا فان ما اوردناه من الاخبار
 عن الائمة الاطهار وحكامهم عن صفاتهم العزوة النبوية المبرزين من الزنج وان لكل ان كان
 حنا يربا يباح والانباء اليه فانه يهلك وكانوا الحن بها واهلها واي ملامه على
 من اتبع الهدى الحن وتمتلك هبة غادة الحان لولا الله من صوب الصواب القوا
 عن نود البين ان كان باطلا مع ما ائبناه من الانبياء والكبراء والافعال الشهيرة فلا
 سبيل لنا الى محالهم وسلوك غير جادهم والحال انهم قد وثنوا في اصولهم هتافا وعمدنا
 اركان مذهبنا وكيف تنبهم جينا ونقاردهم جينا بخلوة عامات وتجري مونة عامات وما اتانا
 الا من عزمان غوث غوث وان زشد عزمان زشد على ان الحاسد لا يرضى وان فرحت
 سمعه الاباء والغرض لا يقصرون اني بالجم التبهات ولودرج عقله وفكره لم يجد فرقا
 بين حل الغنايم وحل ما نحن فيه بل هذا انما هو شعبه من ذلك فانه اذا كان الشيخ له
 والاذن في شمار له واحدا فاقى مجال للشك واي موضع للطن لولا هين الغضا وطوبه
 الشحا وجدهم من علم كيف كان طعن الحاسدين وانكار الغضبين على سيد الكونين
 امام الثقلين منهم اله الا باطل وبذلناهم عليه في الاندبه بالا فاجل بما يذهب اليه
 ويقتل علوقه ويابصان يكون عليه مثل هذه الاحوال التجفئه والانكارات الفاسدة
 شر فاني حرم بعد هاهنا يخرج ولا هلك من بعد هاهنا يخرج وما ازلنا نسمع
 خلال المذاكر في مجالس التخصيل من اختار حلا ماشا المتاصيين ولسنا الصالحين ما من
 جملة الشواهد على ما نذهب والدلائل الدالة على حبيته ما نتيجته من ذلك ما انكروا
 سمنا من احوال الشريف الرضي علم الهدى في الحدين اعظم العلماء في زمانه الفاضل
 بعلوم الرب في اوانه على نزل الحسين الموسوي قدس الله روحه فانه مع ما اشهر من
 جلاله فقدم في العلوم وانه في التربية التي تقطع انفس العلماء على ان هاهنا قد

من يدر

فقال له الرب

به كل من تفرغه من علماء اصحابنا بمنزلة كان في بعض دول الجور فاحشته عظيمة و
 جسيمة وصورة مجيبة وانه قد كان له ثمانون منزلة وقد وجدنا في بعض كتب الاماير
 بعضها وهذا اخوه ذو الفضل الشهير والعلم العزير والعفة الهاشمية والحق القز
 السيد الشريف الرضي الرضي روح الله وروحه كان له ثلث ولايات ولم يبلغنا عن احد
 صلوات ذلك العصر الا انكار عليهما ولا النقص منهما ولا التنبه لهما الى فعل حرام او مكروه
 او خلاص لا ادى مع ان الذين في هذا العصر من يزعم بدعواه الصلوات لا يبلغون رجا
 اتباع اولئك والمفتدين بهم ومضى خفي خفي فلا يخفى حال اسناد العلماء المحققين في
 الفضل على المتقدمين المتأخرين العلامة نصير الملة والحق والدين محمد بن محمد بن الطوسي
 قدس الله نفسه وطيبت مسه وانه كان النول احوال الملك والغانم باهية السلطنة
 وهذا امثاله انما يصدر من اوامره ونواهي ثم انظر الى الشهر من احوال ابيه الله في الدنيا
 بحر العلوم مفتي القرن جمال الملة والدين ابن منصور الحسن الطهر قدس الله لطيفه وكيف كان
 ملازمته للسلطان المقدس البرور محمد بن ابيد وانه كان له عن فرعي كانت شفعا
 السلطان جوايزه واصالة اليه وغير ذلك مما لو عده وطال وكوشش ان احكي من احوال
 عبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر وكيف كانت حوله المناقذ ولما هاتك شيئا
 عقابا لونا مل النامل الخالي من الرمز طلب لو جدد المرء من العلماء والمرقح لاولم
 انعام الملوكة واركانهم ولما هاتك العناية بهم واقطع نوجهم بالزبية اليهم فثبت
 احوالهم ونضعفنا ركانهم وخلصت اندية العلم ومحافلهم في جميع الارض ليس لاحد من القسرين
 ان يقول ان هؤلاء اجبوا هذه البلاد وكانت قبل موثا لان هذا معلوم بالبطلان ببذ
 العقل اما اولافلان بلاد العراق على ما حكناه كانت هتاما معورة لو يكن لاحد محال
 ان يعبر في وسط البلاد فرى معتقدة وما كان بين القريتين في البلد في البعد فذكر
 فريخ الا نادرا كيف مجموع معورة هاهنا الموصل الى عبادان سنة وثلاثون الف الفجر
 واما ثانيا فلان عبارة الرضي اعظم يحتاج الى ملن طوبل وصرف مال جزيل هم كانوا
 يبيدين عن هذا الاستعداد مع هذا النحلات بعد ما ثلونا عن كلامهم في احكام

فقال له الرب

هذه الارضين في احوال خراجها وحل ذلك من التكلفات الباردة والامور الساجية
 نفوذ بالله من القول بالهوى ومجانبة سبيل الهدى وهو حسنا ونعم الوكيل **الخاتمة**
 في التواضع واللواحق وفيها مسائل **الاولى** في ان الخراج ليس من جملة واضح الشبهة
 لما ذكرنا من امثلة من جملة الغنائم اذ هو من الارض المفتوحة فلهما تابع لحملها بشهر
 مغاوت وانما الدلائل على ذلك وحكمتنا ما صدر عن اصحاب حرم الله فيه وليس له
 ما بنا في ذلك الا اخذنا بامر سلطان الجور وهو موقوف على امر الامام ونظره وهذا الخ
 يصلح لنا فانه لان الامنة عليهم السلام ابا حواشيتهم ذلك في حال الغيبة واذ لو امكن
 من جمعهم فلم يكن فيه شيء ينفذ النفوذ ولا يجد من ضل الله سبحانه ورضاهم لاسيما اذ انضم
 ذلك نظرا ببال الغيبة واتى من بينه وبين ما احلوه لشيعتهم حال الغيبة تمام في
 ومولاه الذين يزدون على هذا النوع لا يفتنون ما بين حرم عليهم السلام بل لا يستطيعون
 فان هذه الجوارى العبيد ومغربات الغنائم وما يحصل من الجزاء النوع وجزء لا يبيع
 احد الانكسار منه وهم لا يخرجون من هذا القسم ولا يخرجون منه ويبتاعون في الشئع
 على القسم الاول لما يلحق من الحرمات ومواقع الشبهات ويجعلون انفسهم في ذلك مفتك
 للعامة يفتنون انارهم ولا يخافون الله سبحانه حيث انهم قد حرموا بعض ما احله الله وانكروا
 بعض ما علم ثبوته من الدين بنالون من الاعراض المحرمة بما هو حرام عليهم ولا فرق في استحقاق
 المثل من الله سبحانه بين استغلال الحرام وبين تحريم الحلال فان عملنا انكر حل المشاة
 ما زال الامنة عليهم السلام يكرهون عليه ويتوجعون من فعله وامتنانه وحقوا على ضلها
 ومدوا عليها ايضا غفلة الثواب نظما للنفوس عن متابعتها على ضلاله والشبهة انما سميت
 مشبهة لانها موضع الشبهة وليس هذا النوع موضع الاشياء كما نقول في اموال الظلمة والاشياء
 فانها مواضع الشبهة ومكان الحرمات فان الحلال والحرمه حكمان شرعيان انما يثبتان بنسبة
 بقول الشارع فما كان امر الشارع به الحلال فهو الحلال وما كان امره به المحرم فهو المحرم
 هو الحلال بحسب الظاهر ولكن مظنة الحرام في نفس الامر كما مثله في اموال **الثانية**
 فذكر من الخراج والغنائم والزكوة المأخوذة بامر الجار او نابه حلال لنا ونهاهنا فذكر

في الخراج
 الغنائم

حلالا لا اخذنا مطلقا من لوك شخص الزكوة ولا اذا خيبت ببيت المال حين جود الامام عليه
 السلام او انما يكون حلالا بشرط الاستحسان حين ان غير المسجون يجب عليه صرف ذلك الى
 شخصه اطلاقا لا اختيارا وكلام الاصحاب يقتضي الاول وتعليقهم بان لا اخذنا ضيقا
 المال وان هذا هو الله بشرا بالثاني وللثبوت فيه مجال وان كان ظاهر كلامهم هو الاول لان
 دفع الضرورة لا يكون الا بالحل **الثالثة** قال في ردوى عن الصادق عليه السلام
 انه سئل عن النزول على اهل الخراج فقال تلك الامام ومن الشجرة في الغزاة ما يؤخذ من العلج
 الاكراد اذ اتر لوفى الغزاة قال بشرط جلبهم ذلك فيما شرطت جلبهم من الداهم والشجرة و
 ما سوى ذلك وليس لك ان تخذ منهم شيئا حتى يشارطهم وان كان كالسيفين ان من نزل تلك
 الارض او الغزاة اخذ منه ذلك قلت الرأية في التهذيب فيها بدل الاكراد والاكفرة
 كانه جمع اكراد في معناها ما رواه عن اسمعيل بن الفضل قال سئل ابا عبد الله عليه السلام
 عن رجل اشترى دنا من ارض الخراج الى ان قال اناس من اهل الذمة زلواها الله ان ياخذ
 منها اجرة البيوت اذا واجز به رؤسهم قال يشارطهم فاخذ بعد الشرط فهو حلال ولكن
 ردوى عن علي الارزقي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول او من رسول الله صلى الله عليه
 واله وسلم عليا عند موته فقال يا علي لا تظلم الفلاحون بحضرتك ولا تزد على ارضهم
 عليهم ولا تجزوا على مسلم وانه معون ذلك ما رواه ابنها عن الجلي عن علي بن عبد الله عليه السلام
 ردوى الشيخ رحمه الله في التهذيب عن علي بن يقطين قال قلت لابي الحسن الاول عليه
 السلام ما تقول في افعال هؤلاء قال ان كنت لا بد فاعلا فاقب اموال الشيعة قال فاجز
 على انه كان يجبرها من الشيعة علايته ويردها عليهم في الترو في معناه ما رواه الحسن بن
 الحسن الاخبار عن الرضا عليه السلام قال كتب اليه اربعة عشر سنة اسنادا في
 عمل السلطان فلما كان في اخر كتاب اليه اذكر اني اخاف على خطا حتى وان السلطان يبيع
 رافضيا لاسنانك في انك تركت عمل السلطان للرفض فكذب اليه ابو الحسن عليه السلام
 فثبت كتابك وما ذكرت من الخوف على نفسك فان كنت تعلم انك اذا وليت عملك في عملك
 بما امر به رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ثم يصير اعوانك كتابك اهل ملكت اذا

الرابعة

خراجة بحق ثانی فله

٢٢

صار اليك ثوب واسبت به فراء المؤمنين كان زابدا والاملا فلك في معنى مذهب هذا
 اخاديبنا خروا ليس هذا بما نحن فيه ثوبان موضوع هذا نولي احوال سلطان الجور
 اخذ الجارة على ذلك وهذا خارج من تحتها بالكلية وما ورد في الحديث الاول انه كان
 يحيى اموال الشبهة علانية ويرد ما عليهم سرا يمكن ان يكون المراد به ما يجعل عليهم من
 وجوه الظلم المحرمة ويمكن ان يراد به وجوه الخراج والذكوات والمعاملات لانها وان كان
 حضا عليهم فليست حلالا فلا يجوز جمعها لاجله الا عند الضرورة وما زلنا نسمع من
 عمر عاصمناهم لاسيما شيخنا الاعظم علي بن هلال قدس الله روحه خال جنتي انه يغير
 واسطه بل بالشافعية انه لا يجوز لمن عليه الخراج والمعاملة سرفته ولا جوده ولا منعة
 لاشيائه لان ذلك من عليه والله اعلم بمخايب الامور وجبت انتهى الكلام الى هذا
 فليحذر الله الذي فشا للمسلمت بعرق عرق النبيين النبي المصطفى وخلاصة خاصته
 الوصي الرضا في احد السببين ثانيا الثقلين صباء الكوثرين وصحة الخلق في الدارين
 وسلوك محبتهم والاستغناء با نوارحهم ونسئل الله جل اسمه ان يجعل
 ويسلم عليهم اجمعين صلوة بظهر با شرف مقامهم يوم الدين
 وان يحشرنا في مرهم ونحت الوترهم ويوفانا على خيمهم
 مغنين هديهم في صلواتهم وودودهم وان
 يصنع عن نوبنا ويجاوز عن سبائنا
 والله الحمد لله الاول والاخر
 طاهر واطنا في
 من الغيا
 المعروف بدينه عارضا لعلنا من الاثنى عشر شهر
 مبعوثا ان سنه عشر وثمان مائة ماضيا
 محمد وآل البيت الطاهرين هذا
 لغرض خطا في

لله في الرضا
 صنف العلم العالم
 القضاة سلمان الفقيه والخمين
 لومع الجهاد في الجبال
 الصنف في الجبال
 قدس

بسم الله الرحمن الرحيم

بامن فطرنا بغيره وخلقنا بينا ادم على صورته وجعل منه الانس وزوجه وصورها
 في الارحام كيف يشاء في قدرته خلفا بعد خلق في ظلمات تلك يحكمه ثم اخرجنا الى نعمة
 بطنه برحمته وارضا من ايمان بحجوده ومثله فحبه البنا وزينه في فلو بنا بحجبه و
 كرمنا الكفر والفنوق والعصيان بلطفه ومعرفة واحسانا من عدم الجهل بمدد قوته
 وحمانا من اغتلات الباطل وحماة وحسنه كما صلبت وباركت على ابراهيم وال ابراهيم فضل
 وبارك على من اتبعه من ذرية محمد المصطفى والاصفياء من عزته واجلنا من جنات
 امتنه الوارد بن على الحوض على وصيه من المتمسك بكتاب به وسنته والاتباع للغير
 من ال على ذرية وان لنا صالح شفاعته يومئذ من فطرنا على انشاءه ومجده
 هذا يقول المعروف بقله بضاعة فقير غفيرة الراحي لكرامته المتمسك بولاءه
 الله تعالى وامنه الحاج الى الله التان الصلي ابراهيم بن سليمان الفطيفي الجلود بالقرى
 ان وقت في تاريخ شهر ذي الحرام الحرام الحرام سنة ثمان وعشرين سنة على سالة بعث
 الفها في الرضا وادور فيها مسائل ذم ان عليها الاجماع وزعم انها ظاهرة لانتسبه الا
 من يقصر عن الاستنباط وهو كرايه وخرى لا يتفكر عن الباطل والافراط والمنازل
 عسى ان يفتك الى سواء السبيل فيهم ان المبالغة بحسن اللفظ خاصة ببناء من غير
 كان بسبب فوني عليها ان بعض الطالبين التمس من فرائدها يحصل منها فائدة فاعلم

فما رأت مبدتها عتاراً قبله له وارثه عليه آثاراً فاملأها فاذهي مما لا ينبغي سطره
 ولا يحس من الطلبة ذكره فاعرضت عنها اعراض من لا يرى منهنزها ولا يلتفت الى بعض
 مبرمها ثواباً في ذلك بما دخل في كمال العلم الواجب ظهران للناجحي على الفاضل انوار
 فان الشخص المقبولة اليه قد ينسب اليه كمال الفضل من لا يظهر عليه خصوصاً انه في العمل
 والحرمة المتعلقة بالنكاح ومن العلوم لمن اهل الشريعة انه يجتاط فيه بما لا يجتاط في
 غيره وفدافق بالحل لا مفسر على الفتوى بل لا فلا للاجماع وهو الداهية الدهناء والارادة
 والبلوى ولا عجايبك لم يعرف مواعظ الخلاف لانه بمنزل عن اعلان النظر واعمال الفكر
 وحفظ الآثار والقرابة اوجب على نفس تالف هذه الرسالة وجعلتها راضية المفاة
 وظاهر الالة وقد اجبت ان اكل الفائت بغايد حسنة نفية ونكات غريبة منفية
 في هذا الباب لانه مما يحتاج اليه الطلاب اجعل بعض حشو من جملة المباحث والنا
 ينسب عليها الناظر ويستفيد ومن الله اسئل العصاة والتداد من الحلال والاضداد
 والاراد وانه الممد لكبر الجواد ورفقها على مقدمة ومباحث وظائمه وباللغة الوفى وهو
 دل التحيز اما المفضل فيمثل على فابد الاول في الرضاعة بفتح الراء مصدر وضع
 الضاد الصنائة رضعها مثل سمع بجمع سماعا وجاء رضع بفتح الراء لغة كما جاء
 المصدر رضعاً من وضع بفتح الضاد بوضع بفتح الضاد بفتح الضاد بفتح الضاد بفتح الضاد
 لنا الدنيا وهم يضعونها اذ ان توحى ما يبدلها منفل وراضع فلان ابنه اى رضعه
 الضرع يقال للربة مرضع ومرضعه باعتبار رضعها بفعل فاعله وبفعل ليس منها فالاول
 بالهاء والثاني بغيره قال الخليل امرأة مرضع ذات رضيع كما يقال امرأة مطلق ذات طفل بلا
 هاء لانك لا تصنعها بفعل منها وانع لازم فاذا وصفتها بفعل هي بفعله فلت مفعلة
 كقوله تعالى نذهل كل مرضعة فما رضعت **الثاني** في الرضاعة سبب التحريم بالنكاح
 والسنة واجماع الامة اما الكتاب فقوله تعالى واما انكرا للذي رضعتم واخوانكم
 من الرضاعة نص بظاهر اللفظ على الامهات والانوات ودل بغيره على من عداها ممن
 يحرم بالنسب لها لان الرضعة اذا صارت بالرضاع اخا ومن يرضع بلبن الفحل اخافضاً

في معنى الرضاعة

اللب ابا ولح الاب اخنه غار وعنه واخ الام واخنها حالاً وحالة وهكذا ان قلت
 لقوله تعالى ان امة انكرا للذي رضعتم فلا يطردها طراداً هنا ثبت بالسنة و
 الاجماع في ما يرمي لادلاله في كتاب على العموم من حيث الفتوى اذ لا مانع من كون
 ثبت عموم الكتاب بما يدع الاحتمال وكذا الاجماع وقد لا يعلم من سائعه واما السنة
 فقوله عليه السلام حرم من الرضاعة من حرم من النسب قوله يحرم من الرضاعة
 يحرم من الولادة الرضاعة كقوله النسب قول الصحاب عليه السلام في رواية عبد الله
 بن مسعود يحرم من الرضاعة ما يحرم من القرابة وفي رواية صحيحة ابى الصباح الكلابي
 يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب واما الاجماع فالفضل عن علماء الاسلام فانهم لا يختلفون
 في التحريم به وان اختلفوا في بعض مسائله فكما اختلفوا في بعض مسائل غيره مما اجمع على اصله
الثالث معنى قوله يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب يحرم بعبارة الرضاعة وسببه
 الذي يحرم بعبارة النسب وسببه فان من هنا عليه كقول الفردون بغض جاء ونسب
 من مهابته فلا ينكح الا حين ينكح وتوضيح معناه ان الرضاعة اذا حصلت شرابطاً كان
 علته في التحريم كايون النسب علته في التحريم فاعلم على ذي النسب يحرم على ذي الرضاعة وما
 يحرم على من نسب اليه في النسب من ينسب اليه يحرم بالمصاهرة على ذي الرضاعة ومن ينسب
 اليه وكذا اول النسب عليه السلام الرضاعة كقوله النسب معناه انه يحصل من النسب من
 المحل المناسبة وهذا الفرع يصف ما قد يغفل به بعض اصحابنا احد هؤلاء الشافعي
 المسائل انما لا يحرم بانه قال عليه السلام يحرم ما يحرم من النسب ولم يغفل من المصاهرة و
 كيف يصح التغليل بمثل هذا وعند علي مع ثبوت تحريم اشياء من حيث الرضاعة لا تغليل
 الا كونها يحرم على ذي النسب بسبب المصاهرة كافي زوجة الابن من الرضاعة فانها يحرم
 على الاب اجماعاً فاعلم في كثر العرفان لا وجه له الا المصاهرة اذ لا ينسب
 وبين الاب لارضاع كما سندهم انشاء الله تعالى وتوبد ما ذكرنا تغليل الاصحاب للتحريم
 ونحوه بالخير القابل يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب لا ما حلفوا له بل بالتحليل بلان هذا
 يحرم بالمصاهرة فمن مثل الشيخ رحمه الله في البيان قال وقولنا تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم الذين

من أصلكم يعني بناء البنين للصلب خل بين البنون ولم يدخلوا ويدخل في ذلك
 اولاد الاولاد من البنين والبنات وإنما قال من أصلكم لتلا بطن ان امرأة من بني بني
 عليه وقال عطار بنت الابه حين نكح النبي عليه السلام امرأة زيد بن حارثة فقال للشركي
 في ذلك فزيت وحللتك أبنائكم الذين من أصلكم وما جعل أذبياتكم أبنائكم ما
 كان محمد أباً أحديهم رجالكم فأما حللتك الأبناء من الرضاعة فحرمات بقوله عليه السلام
 يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب العلامة الطبري والفطري والراوندي فاما قال لا كما
 قال الشيخ بعينه فلا حاجة الى تكراره **وأما المباحث ثلثة المبحث الأول**
 في قدر الرضاع المحرم وهو أموال الأب ما ثبت اللحم وشدة العظم لا كلام في الخبر بل هو
 الأول صدق الاسم المعلق عليه التحريم فان من أرضعت حتى اشتد العظم ونبت اللحم سميت
 مرضعة والمخالفة وهو ما ثبت التحريم بلا شبهة الثاني الحديث روى كذا
 عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال الرضاع ما ثبت اللحم وشدة العظم ومن طربها
 روى عبد الله بن مسعود قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول لا يحرم من الرضاع إلا ما
 انبت اللحم وشدة العظم وحما دين يحي عنه أيضاً قال لا يحرم من الرضاع إلا ما انبت اللحم و
 الدم وغير ذلك من الزوايا ثلثة الاجماع فان عامة اصحابنا لا يختلفون في نشر المحرمة
 بذلك قال العلامة ذكره بعد ذكر العدد والرضاع المحرم عند علماءنا شيعة من ائمة
 ائمة هما ما انبت اللحم وشدة العظم ولا خلاف في التحريم به لقول الصادق عليه السلام لا
 يحرم من الرضاع إلا ما انبت اللحم وشدة العظم **أول** لا في الحديث المذكور بالصدق
 متلف منها يدل على انحصار التحريم فيما انبت اللحم وشدة العظم وانهم لا يقولون به لا ما يجب
 أحدهما ان هذا ونحو من قبيل العموم ويجوز تخصيصه بقوله تعالى قل لا أجد فيما أوحى إلي
 محرماً على طاعم قطعة إلا أن تكون ميتة أو ذماً مفتوحاً أو تحم خنزيراً فإنه رخص أو فيق
 أهمل لغير الله به المخصص بقوله تعالى والنجاسة والزفودة والمزنية والبطخة وما
 أكل الشيع الى غير ذلك وكافي في تخصيصه بنقص الوضوء إلا ما خرج من طرفيك الأسفلين
 بما دل على النقص بغيره وغيره ذلك وثانها ما اشار اليه الشيخ رحمه الله في الاستبصار

الأول ما ثبت اللحم
 والثاني ما ثبت الدم

حيث قال فلا شائبة بين هذا الاخبار واخبر الاول الذي عولنا عليه لانه ليس في هذا
 الاخبار عدد الرضعات التي معها يثبت اللحم وشدة العظم فلا يمنع ان يكون مقدار ذلك
 ما نشره في الخبر الاول وهو خمسة عشر رضعة او رضاع يوم وليلة أو في خمسة ايام انظر
 لانه ينفق كون المقدار احد الامر من خاصه وان الخبر به بسبب كونه معروفاً علامه على
 نبات اللحم واشتداد العظم وهو بيان ما صرح به الاصحاب من ان نشر المحرمة يكون باحد ما
 ثلثة كما صرح به العلامة وغيره الا ان ظاهر الشيخ في الكتاب المذكور التزام ذلك واختار
 حيث صدر به الباب عادته فيه انه انما يصدر بما هو مختاره وقد كان قبل كلامه هذا
 محتملاً فاندفع الاحتمال الاضعف لكن العلامة كما حكيناها منه فدل ذلك عن علماءنا واداه
 بعد قوله اذا عرفت هذا ثبت ان الرضاع المحرم ما حصل منه احد القادير الثلثة عند
 علماءنا وهو دليل الاجماع وبذلك ان الشيخ رحمه الله وافق على ذلك في المناوي فاذا انحصر
 انه قسم برأيه اذا علم نشره ان فصر ما علم به من المقدارين الاخرين ولم اختلف على ما اختلفت
 من حيث هو متصلاً من احد المقدارين فالرجح فيه الى العرف نعم روى ابن طنج عن بعض
 اصحابنا رواه عن ابي عبد الله عليه السلام قال الرضاع الذي يثبت اللحم والدم هو الذي يرب
 حتى يفسخ وينتهي نفسه وابن ابي عمير قال سئل عما يحرم من الرضاع قال اذا وضع غيباً
 بطنه فانزله للعطش اللحم والدم وذلك الذي يحرم وحمل ذلك الشيخ رحمه الله على نفسه
 الرضعة قال قوله اذا وضع حتى يميل بطنه فبطلت رضعة لانه المعبر في هذا الباب
 ودوران يكون المراد بالرضعات المقتات على ما يذهب اليه كثير من الناس فان ذلك
 هو الذي يثبت اللحم والعظم **أول** كلامه رحمه الله غير بعيد من الصواب الا انه يستلزم
 على حصول النسيب والاشتداد بدون العدة في الجملة وليس بجيد الا ان يحمل على الثاني
 مع ان الروايتين ضعيفتان لا رسالتهما نعم روى في الصحيح عن ابن مهزيار عن ابي الحسن عليه
 السلام انه كتب اليه يستلزم عما يحرم من الرضاع فكيف يملكه وكثير حرام وعمر بن خالد
 عن يونس عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه
 وعنهما وعما سبق من ثناء مذهب ابن الجنيب متارة والشيخ رحمه الله حملنا على ما زادها

بلغ هذا الذي يحرم وهو يبيد جذوا على التفت وهو متوجه على ان الخبر الثاني ضعيف
 يؤا لا الاثبات وهو خبر واحد لا يثبت به الاخبار الكثرة ويستقيم ما يثبت به عن قريب انما
 ثانيا والثالث عدم النشر بذلك نعم لو امكن فرض ثبات العلم واشتداد العظم بالرضعة الوا
 نشر الحرة جزما الثاني لعدم وبغير حيث لا يعلم ثبات العلم واشتداد العظم ويمكن
 منبسطه وفي ثلث احوال احدها ما ذهب اليه ابن الجبند وهذا خبره وقد اختلف
 الرواية جميعا من جهة في قدر الرضاع المحرم الا ان الذي وجبه الفقه عندى احبا
 المرء نفسه ان كلما وضع عليه اسم رضعة وهو ما ملات بطن الصبي ما بالمرء وبالحوى
 محرم للزناح قول وكانه يخرج من الروايات الاربع الثابتة وقد تقدم جوابها والعلامة
 في المختلف اورد له اشيع منها واجاب ببعض ما ذكرناه ويمكن ان يخرج له بسوء الكتاب
 السنة اعني قوله ثانيا وانما نكحوا الذين ارضعتم وفوله عليه السلام يحرم من الرضعة
 ما يحرم من النسب قال اللسان السليم اجموعا على ان قليل الرضاع وكثيره محرم في
 قوله ثانيا وانما نكحوا الذين ارضعتم وانما نكحوا من الرضاعة وهو يصدق في القليل
 الكثير وقوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب فالعلامة اجاب عن ذلك
 بعد الدلالة لان الابه والرواية تدل على الكثرة قال فانه لا يبال فلان الذي يفسد كذا
 اذا كان منه من واحد في الثالث بين بحث ظاهر والمعد في الجواب عنه اجماع العرف
 والخبر على اعتبار المد ومادى من على عليه السلام يحرم الرضعة ما يحرم المحولان غير
 صحيح لعدم نقله عن ائمة الظاهرين وهم اعلم بمذهبهم مع توفير الذواهي الى فضل مثله
 وجوب الحفظ عليهم بل المنقول عنهم عليهم السلام ما يخالفه روى باين سوف عن البا
 عليه السلام قال قلت له هل للرضاع حد فهو يخذبه فقال لا يحرم من الرضاع اقل من
 رضاع يوم وليلة او خمس عشرة رضعة من ايام من امرأة واحد من لبن فحل واحد لم يفسد
 بل يفسد رضعة امرأة غيرها ولو ان امرأة ارضعت غلاما او جارية عشرة رضعات من لبن
 فحل واحد لم يحرم نكاحهما وروى عبد الله بن سنان عن ابن الحسن عليه السلام قال قلت
 له يحرم من الرضاع الرضعة والرضعان والثالث قال لا الا ما اشتد عليه العظم ونبت

انما يثبت به
 العدل

انما يثبت به
 العدل

العلم وغيرهما في ثروايات وما نقله اللبث من اجماع المسلمين قاهر البطلان باجماع
 رضعات من ايات الكتاب العبد وسائر القاض في الفقه من حصة والمحسن العلامة في نقد
 العمدة الكاثر السنة بنزل العمل به فيما روي عن العرف في بعضها على خلافه وخصوصا في اياتها
 فمنها ما رواه الفضل بن يسار في الصحيح عن الباقر عليه السلام قال لا يحرم من الرضاع الا
 المحو قلت وما المحو قال امر برب او طر لسنا حرا وانه يقتري ثم رضع عث رضعات
 الصبي بنام وما رواه عبد بن ران في الصحيح عن الباقر عليه السلام حيث سئل ان
 ان فان هذا الذي يحرم من الرضاع قال ما نبت اللحم قلت وما الذي يثبت اللحم والدم قال
 بها عشرة رضعات وما رواه عمر بن يزيد في الموثق قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن
 الغلام يرضع الرضعة والثني فقال لا يحرم فقلت عليه حتى اكلت عشرة رضعات
 فقال اذا كانت متفرقة فلا دل بمضمومة على المحرم مع عدم التفرق ولا نه احوط واشهر
 حمل لا كثر عليه اقول هذا خلاصه ما اتقاه العلامة في مختلفه من الاستدلال الذي
 يحيد لا ناخيب من عموم الكتاب السنة بانه غير مراد بالاجماع فيبقى الا باخه على اصلها ما
 لا يخفى الدليل على عدم المحرم بعينه من رواية اجماع وعن الرواية الاولى بوجوه ثلثة
 الاولى انها مشروكة القاهر بالاجماع لانه قد يحرم من الرضاع ما لا يجوز كالشربة او المدحوة
 للرضاع او غير ذلك من الاسباب لا يثبت الدلالة في قوله ثم رضع عشرة رضعات فلا يفسد
 ظاهر ما فيها سواء لا فانقول فاحل رضع هي المحبوس فالعس لا يحرم الا المحبوس التي يخرج
 رضع عشرة رضعات وليس كذلك اجماعا على ان اشتغال الزوايه على ما لا عمل على ظاهره
 بالاجماع بعينه فضعفها بلا شبهة الثالث في طريقه محمد بن سنان عنه قول فلهما عتقا
 عليه الثالث الصدوق روى هذا الرواية بعد ما ذكره فيها ثم رضع عشرة
 رضعات وانما روي الشيخ في فضل ان يكون باءه من الراوي في هذا نظر لا يمكن ان
 من حيث رواية الشيخ الا ان عدم اتفاق الروايات على نفي الزيادة يقتضي قدح في الجملة
 وعن الرواية الثانية انه عليه السلام قال كان هذا يحكى انه بن ولده يفسد من نفسه شيء
 واما الرواية الثالثة فقلت فحل يحرم بعشر رضعات فقال دعه فاقول ما يحرم من النسب فهو

على القول الثاني
 بانما يثبت به

من الرضا ففهمه الراوي انه قال كان يقال ليس أقوى مما عاد التوال ما عرض عنه
 بقوله دع ذا عبط الاجتاج باختر أصلا والحب من العلامة كمناسندل بهذا في
 مختلفه وترك عجزه عن الذكر ومن الناس من يضعف السند ولا يضعف المفهوم فابنا
 وبمعارضته بالنظر في قولنا قال الشيخ رحمه الله وتذكر دليلا الخطاب عند قال
 بضعه لتمام دليل على وجوب تركه من المظنون ما رواه زباد بن سوفة وقد نقلت
 وما رواه في القبح على بن ثابت عن الصادق عليه السلام قال قلت ما يحرم من الرضا
 قال ما انبت اللحم وشدا العظم قلت فحرم عشر رضعات قال لا انها لا تنبت اللحم وشدا
 العظم عشر رضعات وما رواه عبيد بن ران عن الصادق عليه السلام قال سمعته
 يقول عشر رضعات لا تحرم شيئا وما رواه عبيد الله بن بكر عن الصادق عليه السلام قال
 يقول عشر رضعات لا تحرم من الاحباط بانه معارض ما له البراءة وهو مجرود ليس له
 وقد يكون ضد الاحباط في بعض المواد وعن الشهرة بانها لا تغزو دليلا من حيث هي بل
 ثبوتها للدليل وقد بحثنا ضعفه وقوة معارضته بما يقتضيه الرجحان به على اننا لانسلم
 ان المشهور في تلك هل المشهور ان التحريم في خمس عشرة رضعة قال العلامة في تذكره اختلف علماءنا
 في العدد المقتضى للحرمة فالشهور ان المقتضى للحرمة خمس عشرة رضعة فامات ومن اختلف
 كراهي العلامة في كتابه وقد جمع بين كلاميه فيهما فاذا الاقوى ان العشر لا تحرم شيئا
 خمس عشرة رضعة من الهات ولا اعلم خلافا صريحا لاحد من اصحابنا في نشر الحرمة وفي صافي
 التذكرة ما يدل على انه اجماع وبديل عليه من الحديث خبر زباد بن سوفة وقد تقدم ان
 قد روى عن ابن زياد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول خمس عشرة رضعة لا تحرم
 هذا الرواية لا يخرج من ضعف لان صفوان بن يحيى واما عن حماد بن عثمان او غيره عن حماد بن
 وغيره فلهذا يكون ضعيفا على ما نقلنا على ما حملها عليه الشيخ من ان المرواد اذا ذكر في صفة
 بين الزوايا بين ان قلت لو لم يجمع كذلك في العشر ان يحمل ما دل على عدم التحريم بها من الروايات
 على المتفرقات قلت ما دل على العشر من الروايات لا تمنع الا اعتماد عليه على ما بيناه انما
 فلا يحسن حمل جميع الروايات بالنفي على المتفرقات بخلاف هذا الصريح الدلالة المعصدة

هذا الحديث لا يثبت
 ان العشر لا تحرم شيئا

جعل الاحباب مع ضعف المعارض بقا هنا حتى هو ان قد روى عبيد بن زرارة عن ابي عبد
 عليه السلام قال مثله من الرضا فقال لا يحرم الا ما ارضا من ثدي واحد ولين كاملين
 وروى العلوي عن ابن النفلان عن ابي عبد الله عليه السلام قال مثله من الرضا فقال
 لا يحرم من الرضا الا من ارضا من ثدي واحد مثله وحمل الشيخ الاول على ان المراد بالحولين
 ظرفا للرضا لا ان يكون المراد به المدة في التحريم قال فكانه قال لا يحرم من الرضا الا ما ارضا
 من ثدي واحد في حولين كاملين ورد الثاني بانه ما زاد من ذلك العمل والاجماع قال وما
 هذا حكم لا يترتب به على الاخبار الكثيرة قلت ولو شويح في الحمل الاول قلنا هو اولها
 به من الثاني كما لا يخفى **الامر الثالث** الزمان فيجب ان لا يضبط العدد ومندان يرد
 ليله لا يخلو ما رضا غير المرضعة وهو كما نحن عشرة رضعة في عدم الخلاف قال الدليل
 الحديث لا يشترطه واباه في خبره زباد بن سوفة وما دل على اجماع من عبارة التذكرة حيث
 قال فيها اذا عرفت هذا ثبت ان الرضا الحرم ما حصل فيه احد الفادر الثلاثة اما رضا
 يوم وليلة ان لم يضبط العدد او رضا خمس عشرة او ما بينت اللحم وشدا العظم عند
 علمائنا الامامية وجه الدلالة انه نسبة الى جميع المضاف وهو عموم كما نرى في الاصول
 ولستم هذا البحث بنكتة هي ان الاحباب كالمحتوى في الشرايع والعلامة في التواعد و
 اطلقوا الشرع في الرضا باصالة امور ثلثة وعدم النشر بما دون العشر رضعات فطما
 وبما دون الخمس عشرة في الخلاف فبرهان عدم النشر بما ذكره اطلاق النشر في رضا يوم وليلة
 وبما انبت اللحم وشدا العظم غير متوجه فان استنداد العظم ونبات اللحم قد يحصل بدون
 الخمس عشرة وبدون العشر وكذا رضا يوم وليلة قد يتحقق انه احداهما فلا معنى لنفي النشر
 بما دون كما يقال في الجواب صرح بعض الاحباب كالشيخ في النهاية وابن ادريس في السير
 بل نشر الحرمة بما انبت اللحم وشدا العظم فان لم يعلم هذا العدد فان لم يضبط فهو يوم وليلة
 اشار الى الثاني العلامة في التذكرة كما نقلناه سابقا فاطلاق من اطلق ان قلنا على ذلك
 وقلنا اختلافهم انك لا اعلى معرفة النبوة المانون الموطوءة ايراد اصلا ولا اجينا بان
 ما انصرف عن العدد المذكور وانما يحرم حيث لا يصديق عليه احدا الامر من كل واحد

هذا الحديث لا يثبت
 ان العشر لا تحرم شيئا

رضاعه فاضل طيف

من الثلثة سبب نشر الحرمة فالعشر مثلا من حيث لا خرم واذا انفوان صاع قبله عشر
حرمت لا باعتبار كونها عشر الا حرمت لو وضعت في يوم دون الليلة بل من حيث حصل
سقي رضاع يوم وليلة بها وكذا الكلام في العمد الذي يحصل منه ثبات اللحم واستداد
وان كان دون العشر ليس الاثبوت النص على انه يحرم فكذلك اليوم والليله من غير فرق
فهم من قول الشيخ في الاستنباط سبق الكلام عليه **المبحث الثاني في شرائط الرضا**
المتفق عليه وقد مررت عادة الاصحاب بذكره على الاطلاق اما افضل ذلك بالنسبة
الاوراثية وثلاثة وايضا ما يشترك فيه وما ينفرد به البعض عن الآخر وليندرجها
وهي امور **الاول** كون الموضعه امرأة حبه حصل لها نكاح صحيح او شبهه ففهم
او لمّا كونها امرة وهو اجناع فلا اعتبار ببلين البهيمة ولا بلين الرجل حتى انه لو دس
انفوس محرمة عليه ولا بلين خنزير يدل على ذلك مع الاجماع قول الباقر عليه السلام من
امراه واحد وثانها كونها حبه فلا اعتبار ببلين البهيمة حتى انه لو اكل العمد حال الموت
لم ينشر الحرمة واسندل عليه بانها خرجت بالموت عن النكاح الاحكام فاشبهت البهيمة
فلما لم يثبت الصاهره بوطئها حال الموت وبوله تعالى وانما نكحنا ابنتي ارضعكم
وهذا ثبت مرضغه وفيه نظر نعم الظاهر ان المسئلة وقافي عندنا قال العلامة في
التي ذكره وبشرط في الموضعه الحيون فلوارضع الصبي من ثلثه من الرضعات الثلاثة لو
نشر الحرمة وكذا لو ارضع اكثر الرضعات من الرنة حال الحيون واكملها بعد الموت ولو جرد
اذا لم يكمل الاخيرة حال الحيون عدلنا ثانيا نسيه اليهم بالجمع المضاف الدال على العموم
رد في الشرايع بعد الخرم لاحتمال الدليل وثالثها كون اللبن عن نكاح فلور ذلين امرأة
وان كانت كبيرة من غير نكاح او ينشر حرمة ودليله مع اجماع علما ثانيا رواه يعقوب بن شعيب
عن العثان عليه السلام قال قلت له امرأة دونها من خبره لادة فارضعت ذكرا واما واما
الحجر من ذلك ما يحرم من الرضاع قال لا الا بئال اما الشرط من النكاح والزوايه ذلك على
اشراط الولادة فقول المسند يكونه عن نكاح كونه عن وطئ يشتمل على الحمل وعبر عنه في
بالولادة لانه يؤل اليها افوك هذا الجواب كما لا يخفى لا يخلو من كافيه واركانا مجازا واما

في نكاح
الحيون

شرائط الرضا والمحرمة

اجتنابه لان ظاهر الاصحاب عدم الفرق بين لبن الحمل ولبن الولادة وهو صريح الواحد و
الشرايع وغيره من الصواب التزاما بظاهر الرواية فلا يشر لبن الحمل والشيخ في كتابه
بعد كلام طويل في المصلحة بعد الدخول اذا وطئ بالشبهة قال لان اللبن انما ينزل على
الحرمة له واما الحرمة بما ينزل على الولادة قال العلامة وفي رواية يعقوب بن شعيب ذكر
الرواية ثم قال وفي هذا دلالة على ان لبن الاحبال لا حرمة له لان قوله من خبره لادة بذلك
طلب مع انه صريح في كركبه باعتبار الشيخ في طاق موضع اخر صرح به وادبعها كون
النكاح صحيحا على لاوى نشر الحرمة بالوطئ بالشبهة وهو قول اكثر الاصحاب معناه ان ادريس
ثان وقواه اخرى ثم قال في ذلك نظرنا مل والدليل عليه عموم الابه والزوايه عامة فاما
ما في الباب انه اشبه بكونه عن طئ وهو حاصل والاصل البرائة من اشراط صحة الحمل
في العموم ولا يخفى من صلبا للخصم على ان اطلاق الاصحاب كون الشبهة كالنكاح في الاحكام
ينزل على لبن نشر الحرمة **فصل** في الفرق بين الدائم والتقطع وملك البهيمة والخليل ولا يشر
كون الشبهة بعد ظهر فساد او لا عن عمد كما لو طوئت لكونه على فراشه الثاني لو كان الو
عن نال ينشر الحرمة مطلقا في ظاهر الاصحاب قال ابن الحنفية ولو ارضعت بلين حمل
من ما حرمت واهلها على الموضع وكان اهلها تحت الزاني احوط اوفى بمكر ان يخرج له يوم
وله تعالى وانما نكحنا ابنتي ارضعكم واخوانكم من الرضا ع وهو عام وكون الولد لا
الى الابن ما انما ينقض عدم نطق الحكم بالنسبة اليه والى اثاره لا الى الام لصدن
كونها مرضعه وليس شرط صدور اسم المرضعه عليها انشاؤا لدعا الى الاب فلا يشر
بهذا القول لآبائه غير مشهور وفي المذكرة قال واما لبن الزاني والثاني للولد باللعان
فلا ينشر الحرمة منهما وهو احد قول الشافعي وبعض الحنابلة وقال بعضهم ينشر الحرمة
بينهما والوجه عندنا الاول لان الحرير بينهما فرع لحرمة الابوة فلما لم يثبت حرمة الابوة
لم يثبت ما هو فرع لها ثم قال واما المرضعه فان الطفل المرضع محرمة عليها ومنسوب
اليها عند جميع العامة فكذلك يحرم جميع اولادها واثاربها الذين يحرمون على اولادها
على ان المرضع كافى الرضا ع باللبن النباح وان كان المرضع جارية حرمت على الملاح

في نكاح
الحيون

بغير خلاف ايضا لانها ربيبه فانها ثبت امرانه في الرضاع ونحوه على الزاني عدس
 يرى تحريم الصاهره ولذلك تحريم بناتها وبنات الرضاع من العمدان كمن وعك في تحريم
 الرضاعه من الزنا على الرضاع نظر اول يمكن ان يستدل لمن اطلق من الاحكام تحريمه بان
 سؤقه حيث قال فيه من لبن فحل واحد بشرط في التحريم انساب اللبن الى الفحل واحد فاذ
 لم يكن منسوب الى الفحل فلا تحريم ولو اختلف من النسب الى هذا من الاحكام لا يقال هذا
 التحريم مطلقا ونحو نسبه وانما يحرم الامه واقاربها مما لا يقول التحريم الا مع ذلك
 وهو عام وصالح لتخصيص عموم الكراهه السنه فلا يثبت تحريمه في الجملة الا معه فخص
 التحريم المراد التحريم مطلقا يحتاج الى دليل **فروغ** الاول لو وطئ رجلان امراه بالشبهه
 فاشت يولد فارضت بلبنه طعلا صار ابنا الى ثبت في الولود له شرعا بالفرعه ولو كانت
 جاريه حرمت عليها تحريم الصاهره ويحرم اولادها عليها ايضا لانه ابنه موطئها
 فهو ببيته لها كذا اطلقه العلامة في التذكرة وفيه نظران مجرد الوطئ بالشبهه لا
 البنت ربيبه مع كون الولد ينسب الى احد الواتين وقد ينزل كلامه على كون كل واحد
 بعقد ولا يخ من نظر الثاني لا بشرط الارضاع مباحا فلو وضعت المملوكه بدون اذن
 المالك والزوجه بدون اذن الزوج مع استلزامه منع حق الزوج او مطلقا على القول بكون
 افنه نشر الحره لصديق الاسم واصاله عند اشتراط ذلك في النشر الثالث لا بشرط
 الزوجه عنه بالفعل بل يكفي كون اللبن عرق طسه فلو طلقها او مات وهي حامل او وضع
 ذوجت بغيره املا دخل بها الغبرامه وارضعت من لبنه نشر الحره ولا اعتبار بدخولها
 نعم لو حملت منه واحتمل ان يكون اللبن منه فالنشر بالنسبه الى الثاني وانما يحمل مع انقطاع
 اللبن وعوده في حمل يمكن ان يكون من الثاني وهو الذي رجحه الشيخ واطلعه العلامة في
 القواعد ويحمل ان يكون لاول ما يولد واحتمال ان يكون منهما ضعيف ما لو انشغل فهو
 للاول الى الوضع عملا بالاستصحاب لا كلاما لو لم يزد ولا مع زياده في حمل لا يحمل كونه
 من حمل الثاني ومع الاحتمال نظر اقره للاول للاستصحاب الزيادة يحمل فان اللبن فيزيد
 ويحمل ان يكون للثاني لان الظاهر انه لاجل الحمل والاول هو المختار عندنا فلا يثبت

شبهه
 بين
 الزوجين

بان على الاحتمال الاحتمال انه ان كان اللبن اما للامه او لابنته قبل الولادة وهو ظاهر الامر
الثاني كون الرضاع حيا يصل اللبن الى معدته بمضه وله دون الحولين ان كان يولد
 الرضاعه اكثر منهما بشرط ان يكون خالصا منها فود او انها كون الرضاع حيا ولا امكان
 لعدم صدق الرضاع بوصول اللبن الى معدته حال الموت ولما تكرر فصله من تعدد
 لا يجرى من الرضاع الا ما شذ العظم وانبت اللحم ومن المعلوم عدمه بعد الموت وانها
 وصول اللبن الى معدته بمضه وهو مكان وصول اللبن الى المعده ولا خلاف في اشتراط
 النطقه وكونه بمضه وهو مشهور وكاد ان يكون اجنا عابلا هو في الحيفه اجنا فان لا
 نفوت خلافا صريح الا لا ينسب اليها الشيعه فانه وان قال في المبسوط الوجود كالقضاء
 عند الفقهه وقال عطاء وادد لا ينشر الحره وهو الاقوى نعم قوله عندنا بشعر تحالف جبره
 بل القول منسوب الى الفرقة المحقه قال العلامة في المختلف لما حكى قوله وهو يدل على عدم
 جزمه وقد يجمع بين كلاميه بما هو ظاهرهما وهوان اجتماع الوجود والارضاع يكفي في
 نشر الحره اما مع انفراد الوجود فلا يعمل بسببه صدق اسم الرضاع على الجميع مع الاجماع
 بخلاف الانفراد ولا يخفى ضعف التمسك بهذا فان الوجود وان لم يصدق عليه اسم الرضاع
 نصديقه عليه مع الاجماع بطريق المجاز والحكم بخلق بالحيفه لانصراف اللفظ اليها عند
 الاطلاق وتبين ما قلناه من انه في الحيفه اجماع قول العلامة في التذكرة بشرط كون اللبن
 الناصر للحره واصلا الى معدته الصوي بمضه والغامه لدى المرنه فلو حلب اللبن في اثناء
 وصن في حلقه صلبا حتى يصل الى جوف الطفل لم ينشر الحره عندنا لما اجمع قلنا كذا
 اعتماد في الاستدلال على هذا الشرط بعد ما نقل من الاجماع كون اسم الرضاع لا يصدق
 الا على الشاغل بالمرض لانه وعرفا فينقل الحكم به تغليفه على الرضاع قال الله تعالى و
 أمهاتكم اللذان ارضعنكم واخوانكم من الرضاعه وما استدلل به العلامة في لفظ كره
 من قول الصادق عليه السلام لا يجرى من الرضاع الا ما الرضعا من ثدي واحد ولين
 كاملين قول الباقر عليه السلام لا يجرى الرضاع اقل من يوم وليلة او خمس عشرة مضعة من
 مره واحد قال جعفر الرضاع المحرم مبني من المرنه لا يخفى فيصون على المتماثل

فخرج لوسطه باللبس او حن به او صب في احبلها وراحة به تحبه او جبرها عليه
 بغير عند علمائنا لعدم صدق اسم الرضاع على ذلك وثالثها انقص من الحولين والتدليل
 الاجماع قال العلامة في كرامة شرف في العيو الرضاع ان له دون الحولين ان يكمل العدة بامر
 في الحولين عند علمائنا اجمع وعموم قوله تعالى والوالدان برضيعي اولادهم حولين كاملين
 لمن اراد ان يسم الرضاع جعل تمام الرضاع في الحولين وهو يدل على ان بعد الحولين غلا
 وما رواه حماد بن عثمان في الوثيق قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول لا رضاع
 بعد فطام قلت جعلت فداك وما الفطام قال الحولين اللذين قال الله تعالى لا يعان قد
 خالف ابن الجنيدي في ذلك فقال اذا كان بعد الحولين ولو سقط بين الرضاع غير فطام
 بعد الحولين حرم واسند له عليه رواية داود بن الحسين عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قال الرضاع في الحولين قبل ان يفطم محرمة فتقول خلاف الواحد المعلوم لا يندرج في الاجماع
 والرواية التي اسندل بها مشاذة قال الشيخ رة انه غير مشاذ لا يعارض باحد من
 الاخبار لكثرة ما يجوز ان يكون خرج مخرج التفتة لانه مذهب لبعض العامة **فخرج**
 الاول لو اكل الرضاع الرضاع المحرم نشر المحرم لان الاعتبار بالحولين فلا ينشر ما بعدهما
 وان لم يفطم وينشر ما وقع فيها وان يفطم لعوله تعالى والوالدان برضيعي اولادهم حولين
 كاملين وللرواية السابقة وهذا دلالة على ان الفطام شرعا يكون في الحولين وان فصل
 بالفعل ومنها علم جواب ما اسندل برواية الفضل بن عبد الملك عن الصادق عليه
 السلام قال الرضاع قبل الحولين قبل ان يفطم على ان الرضاع فيما بعد الفطام لا يحرم
 قال العلامة في لفت بعد ان ذكر قول الحسن الرضاع الذي يحرم عشر رضعات قبل
 الفطام فمن شرب بعد الفطام لم يحرم ذلك الشرع بعد اجماعه له بالرواية المذكورة
 والجواب المراد بذلك الفطام الشرعي قبل ان يسحق الفطام قاله بالجملة فكلما اكل
 حبل لبس يبرج في مخالفة علمائنا فظاهره انه وان كان قد فطمت الى ثامن من حيث
 انه قبل ان يفطم يكون كالمسند له حيث علم قوله قبل الحولين فهو تأكيد وحمل على
 التأسيس ولي من حمله على التاكيد ومرة ان ما بعد الفطام لا يثبت الحريم ويشد المقام

لا يثبت الحريم
 في الرضاع
 بعد الفطام

غالب الا ان ذلك هو المشهور بين علمائنا منضم الى عموم وانما انكره الا ان ارضعتك
 ويحرم من الرضاع ما يحرم من النسب الثالث اذا وقع الرضاع وللرضع دون الحولين
 ولولد الرضعة كذلك نشر اجا حاد ولو كان لولد الرضعة حولا فضا حاد فيه ولان
 شهرهما انه ينشر ضار ولا اعتبار بذلك في عدم النشر ونقل عليه ابن ادريس الحلا
 من المصليين الدليل عليه عموم الكتاب السنة والاحاديث السابقة والاصل
 وانه الذمة من اشراط نقص الحولين من ولد الرضعة ونوفت لعلامته في ذلك
 دليله وهو عموم قوله تعالى لمن اراد ان يسم الرضاع دال على ان ما خرج عن ذلك
 ليس له حكم وليس رضاعا معبراته نظر الشارع ونسبه من ما نشر المحرم وعموم قوله عليه السلام
 لا رضاع بعد فطام اقول لا يخفى حضور ذلك فان ولد الرضعة بعد حولا ابنها بعد
 عليها انها ارضعته في الحولين له قبل فطام الحولين وعموم ولوميل المراد بالولد جفينة
 فلما فلا رده ناع له بعد الحولين ولا دلالة على ان من ارضع من لبنه ليس من رضعا
 بوجه ونفي الرضاع بعد الفطام نقول بوجبه فان ظاهره ان المرضع بعد ان فطم لاحكم
 رضاع لان المرضع قبل الفطام لا حكم له لان من كان من رضعا من اللبن قد فطم ولو
 حملنا الحديث على عمومه لدل على ما نفي حكم الرضاع مطلقا بعد الفطام كذلك ليس
 عماد باجماع الامة فعبس حمله على ظاهره الرابع يعتبر اخوة من بالا هله لانه المشا
 فان انكر الشهر الاول اعتبر ثلثة وعشرون شهرا بالا هله وبكلمة المكبر العبد
 من الشهر الخامس والعشرين ويحسب ثلثين يوما ويحسب قدوما نقص منه باعتبار اهله
 ووقت ابتداء الحولين من وقت انفضال الولد بهما انه ان لم يرضع قبل تمام الخرج
 فان ارضع قبل تمامه ففي احساب ذلك من الحولين نظر اقربه الاحتمال لو انما
 خروج بعضه زمانا بعد به ففي احساب مبدئ الحولين من خروج البعض نظرا
 كون اللبن خالصا فلو مزج بان وضع في فيه ما يبع فامنع وامنع فوصل الى جوفه
 العلامة في التذكرة لم ينشر حرمه عند علمائنا لقوله تعالى وانما انكره الذي ارضعتك
 ولا يخفى هذا مع المزج وفيه نظر الذي اعتمد انه ان لم يخرج بالمازجه عن صدق

اسم اللبن بشرط ان يخرج لو بشرط هو ظاهر الفواحد حيث قالوا لو خرج في ثم الضيق فاج
 يتخرج باللبن حال رضاعه حتى يخرج عن مستى اللبن لو بشرط حرمه ومقتضى الدليل
 اسم الرضاع مع عدم الخروج عن الاسم فطعاما ولو مزج ما لا يخرج عن اسمه لم يترك
 وضاع محرر لان ما يدخل الى الجوف يخرج بربو الفضل ولو قبل ذلك لا يخرج عن الرضاع
 لصدقه معه قلنا فالمراد بذلك من غير فرق الثالث كون اللبن لفل واحد من امرأ
 واحد فلو ارضعت بلبن فحل وراثة العدة المحرم واكمله من لبن فحل اخر كما لو طلقها
 موضوعة فترجعت وحملت ولم ينقطع اللبن ولو مزج فارضعت قبل الوضع بعضا و
 منسلا به كالعدد فان اللبن الاول للفرج الاول والثاني للثاني لو بشرط حرمه و
 هذا اولى مما صرح به العلامة في حديث قال ولو ارضعت حسام من لبن فحل ثم أعان
 بالغذاء وفارقه ونكت اخرى واكملت العدة من لبن الثاني لم يخلل رضاع اخرى بشرط
 اما لو مزج هو ولا اولادها عليه الا على ان في هذا الذي صرح به في بحث مع اتحاد الحمل
 بان انشاء الله تعالى ولو كان لرجل زوجتان فارضعتا بلبنه صبيتا او صبية واحدة
 ثمان رضعات مثلا والاخرى سبع رضعات لم يشرع حرمه ولو يصير صاحب اللبن ابا
 لعدم اتحاد الرضعة والدليل على ما ذكرناه مع احكامنا فانهم يختلفون فيه ما نذكر
 من قول الباقر عليه السلام لا يحرم الرضاع لفل من رضاع يوم وليلة او خمسة عشر
 رضعة من الوالدة من امرته واحد من لبن فحل واحد لم يفصل بينهما رضاع امرأة
 غيرها ولو ان امرأة ارضعت علما او حاربا عشر رضعات من لبن فحل وارضعتا لرجل
 من لبن اخر عشر رضعات لم يحرم نكاحهما ولو مارواه الحسن بن محبوب عن هشام بن
 سالم عن عمار الشاذلي قال سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن غلام رضع امرأة
 ابلح ان يزوج اخوها لانها من الرضاعة فقال لا وقد رضعها جميعا من لبن فحل
 واحد من امرأة واحد قال قلت يزوج باخوها لانها من الرضاعة قال لا باس بذلك
 ان اخوها التي لم يرضعها كان فحلها غير فحلها الذي ارضعت الغلام فاختلف الفل
 فلا باس من مارواه الحسن بن محبوب عن ابي ابيوب عن ابن مسكان عن الحلبي قال سئلت ابا

نكح اللبن
 فحل
 من لبن

عبد الله عليه السلام عن الرجل يرضع من امرأة وهو غلام هل يحل له ان يزوج اخوها
 لانها من الرضاعة قال ان كان المرثان رضعا من امرأة واحد من لبن فحل واحد
 حل وان كانت المرثان رضعا من امرأة واحد من لبن فحلين فلا باس بذلك فخرج
 لو ارضعت امرأة بلبن فحل واحد ما مشا حرمه بعضهم على بعض كذا لو نكح شخص ثمة
 امرأة مثلا فارضعت كل واحد واحد او اكثر حرمه الشايع بينهم جميعا هذا ما اشتهر
 فيه الامور الثلاثة من الرضاع فداثبتنا عليه بدليل وبقي امور لا يخفى من اشتبا
 بالنسبة الى الاشتراك وعدمه واما فصلها بخلقها ان شاء الله تعالى فنها كمال
 الرضعات معناه ان يكون كل رضعة موصوفا بانها ثامة فلا يكفي صدق معنى الرضعة
 الرضعة عندنا ابعاء وما المناط فيها قال العلامة في التذكرة اما كالبه الرضعة
 فالمرجع فيه الى العرف اذ الشارع لم يبين لما قدر مضبوطا فلو ورد الشرع بهذا مطلنا
 ولم يحدد ما يزمان ولا بمقدار فدل ذلك على اهم رد هم الى العرف كما هو قاعده في مثلهم
 كالقبض شبهه فاذا ارضعت الصبي وروى قطع قطعا بقتنا باختيار واعرض اعراض
 بمثل باللبن كان للرضعة وان قطع لابنته الاعراض بل قطع نصف نفس او
 ثلث نفس او الثلث الى ملاعب والالتفات من ثدي الى اخرى وقطعت عليه الرضعة
 اولفظ الشدي ثم عاد في الحال الى الالقار وانهى عن الانصاف من الشدي فيه ثم
 في الحال الى الالقار والنهي عاد ونحوه عن الهدى لبعاد ما فيه الى اخره فخلل النوم
 الخفيفا ونوم الرضعة بشغل خفيف ثم يعود الى الارضاع كان الكل رضعة واحد واذا
 قبل استكمال الرضعة لم يعتبر في العدد عندنا ثمة او لا يخفى ان كلامه دل على ان المناط
 للعرف وما ذكره منفصلا هو العرف عند وفي عدمه قال والمرجع في كالبه الى العرف في كل
 ان يروى بصل من قبل نفسه فلو لفظ الى اخره فحل ما هو عند هنا فولا ونحوه قال
 الحق في الشرايع والذي يقتضيه نظري ان المرجع هنا ليس الا الى العرف لوجود النص
 الشرعي لا يرجع الى العرف معه روى الشيخ رحمه الله عن محمد بن احمد بن محمد بن احمد
 بن محمد عن محمد بن اسمعيل قال حدثني ابو الحسن طرقة عن ثعلبة عن ابيان عن ابي

بغير مال مسئلة عما يحرم من الرضاعة قال اذا رضع حتى يمتلئ بطنه فليس بكل رضعة
 لانه العبرة في هذا الباب بان يكون المراد بالرضعات المصات على ما ذهب اليه
 كثير من الناس فان ذلك هو الذي يثبت اللحم والعظم قلت لا يندرج فيها ارساها لا
 مؤيد بالقص وما ذكره المحقق في تفسيره لعل يؤيد هدمه ايضا وروى ايضا عن محمد
 بن علي بن محبوب عن محمد بن الحسين عن محمد بن سنان عن الفضيل بن يسار عن ابي جعفر
 السلام قال لا يحرم من الرضاعة الا المحبورة او خاد من رضع عشر رضعات بروى القس
 وبنام وهو من الصحيح لا ينفك عن كل منهما ماضى بينهم انها مذكورة الظاهر بالاجماع
 فكيف يستدلون بها هنا فنقول لا شك انها صحيحة السند ذلك الفعل بها اجماعا عا ولا
 هناك لا العمل بها فيما لا معارض له اعني ما نحن بصدد من تفسير الرضعة ومثله
 كثير في الزايات يعرفه من احسن طرقها واليها روى عن الحسن بن محمد بن الحسين
 عن محمد بن عمر عن بعض اصحابنا رواه عن ابي عبد الله عليه السلام ما ذكرنا الرضعة
 بروى القس يمتلئ بطنه شرعا وفي الحقيقة انما المراد مما ذكرنا البينة على الغير بالنقد
 حيث لو يمرض له احد فما علمه والا فما ذكرناه من مقتضاه هو قريب مما ذكره في
 مقتضى العرف هنا ولعل القول يمكن في عدد الشرايع اعتمادا فائده على ما ذكرناه اذا
 عرفنا هذا كمال الراعي في العدد عشر اكان واخر عشر بلا خلاف ولا يراعى في رضعة
 يوم وليلة تمتك بعموم النص على نشر الحرمة بوضع يوم وليلة والاصل برأيه الذمة من
 اشراط كمال الرضعة والنص رد يذكرها في العدد ولو يمرض للرضعة في رضاعة
 وليلة وكان العلة في اشراط الكمال ذكر الرضعة ولا يصدر عرفا وشرعا الا مع الكمال
 فثبت لا يكره لوجه لا اشراط وفي مراعاة ذلك فيما يثبت اللحم والعظم وجهان
 ذكرنا انباء من رواية ابن ابي عمير في التايفه والافريدي ومراعاة لان مناط ذلك العرف
 فاذا انحصر عرفا فنشر الرضا به مرسله وانما انجبتا بها في كمال الرضعة لانهما بابا
 ونغيرها بل وما به العرف في الحقيقة فلا يصح العتق بها فما اذا عرفت به عن الاستدلال
 بها لا يخرج من تصور وكذا رواية ابن ابي عمير وهو انما نقول لم يثبت اشراط على الرضعة بها

فان قلت يثبت اللحم والعظم وقد ثبت في الخبرين انما المراد بالرضعات المصات على ما ذهب اليه

وقف كتابنا في مسجد اعظم قم
 اهداني مرحوم آية الله
 السيد محمد باقر بن محمد بن الحسين

ثم شد العظم فلا يشترط كماله لانه مرع من اشراطها وما فتره الشيخ الزاوية فيه
 دلالة على ان المراد بتفسير الرضعة وح نقول المراد حيث يشترط الرضعة ثم لو افطنا
 العرفان شد اللحم ونشر العظم لا يكون الا بالرضعات الكاملة اعربت في
 لاحدين احبنا على سبب الرضعة وكانهم اعتمدوا في ذلك على العرفا وعلى ما يترتب من
 فحوى كلامهم قائل لا بد من كون الرضعة حال ابتدائه الرضعة غير ممتلئ من اللبن
 بل لا بد من توجهه الى طلب الرضاعة وتوجهها بعينه عرفا فلو كان قد شرع في مثل او
 شارف ثم ابتدأ الرضاعة الموضوعة لم يصدر عن الرضاعة حاله ذلك ان رضعه وان
 روى تركه مع رضاعه لان ذلك لا يصدر عن عليه الرضعة عرفا ولا شرعا اما عرفا
 فظاهر واما شرعا فلما ثبتنا انه امثلة البطن الذي انما يكون مع كون البطن ليس ممتلئا
 ولا مشارفا فطعا ولا يظهر فائد هذا الفرع الا بالنسبة الى اول رضعة لا يثبت
 ان التوالى شرط ومنها نوال الرضعات ولا ريب في اعتبارها عندنا من غير خلاف
 العلامة في كماله بشرط نوال الرضعات من المرة الواحدة فلو تخلل بين العدة رضعة
 امرأة اخرى لم ينشر الحرمة ولو بعد برضاعة ثوب منها ما لم يكل رضاع احدهما
 عشر رضعة متواليات فلو رضع من احدهما اربع عشر رضعة ثم وضع مثلها من اخرى
 لم يبعد بذلك الرضاعة عند علماءنا اجمع نوال ولو تناوب عليه عند نشاء لم
 ينشر الحرمة ما لم يكل من واحد خمس عشر رضعة ولا ولا يصير صاحب اللبن مع
 اختلاف الرضعات ابا ولا ابن جذا ولا المرضعة اما عند علماءنا اجمع اول في حبل
 نشاء لان جنازة متناشرة والحرمة بعشر رضعات ففعله الاجماع على عدم نشر
 الا بخمس عشر ليس بجيد وانما قلنا نشاء لان الظاهر انما هو اراد التوالى اشراط على
 القول بخمس عشر فكانه قال الاجماع على اشراط التوالى ذكر الخمس عشر في موضع
 المثال بعد اذ ادناه حقيقته الكلام لان الخلاف مشهور ولو عرفت قوله فلو رضع
 احدهما دون العدة المعبر وتخلل رضاع اخرى فأكملته الاولى لم ينشر اجابا
 ونحو ذلك لكان اعم وانسب اولى الدليل مع الاجماع على اشراط متوالي الرضعات

الرضعة هي التي يمتلئ بها البطن

قول الباقر عليه السلام وقد تقدم غير مرة فلا يبعد اذا عرفت هذا ما علم انه يغفل
 هذا المورد الأول لا كلام ان تخلل رضاع غير الرضعة فادح في الثاني بالحديث
 الاجماع اما الحديث فماتقدم من قول الباقر عليه السلام واما الاجماع فنقلنا
 مثل العلامة في كونه له لكن هل يشترط في التخلل صدق اسم الرضعة حتى انه لو اراد
 ما لا يسمى رضعة عرفا لم يعد فصلا مانعا او يكفي صدق معنى الرضاع فلو مضى من يد
 غير الرضعة معناه واحد مثلا نحو تخلل الفصل ولم يحصل الثاني نظر والدليل
 اشترط تخلل الرضعة فلا اعتبار بتخلل ما دونها لما سبق من قول الباقر عليه السلام لا
 يحرم من الرضاع اقل من رضاع يوم وليلة او خمس عشر رضعة متوالات من امرأة واحدة
 من لبن فكل واحد لم يفصل بينهما رضعة امرأة اخرى ولو استنبت بينهما وما عليه لا
 ومن الاصول المصححة رضعة والعلامة او رد الزاوية في مختلفه وكرهه بلفظ رضعة و
 قال في الفوائد ولا يشترط عدم تخلل المأكول والمشروب بين الرضعات بل عدم تخلل
 وان كان لاقل من رضعة فظاهر الاكفا بمس الرضاع ولعله اعتمد على ما ذكرناه من النسخة
 او على ظاهر اطلاق الثاني وفيها نظرية الفصح هذا فلا شك ان هذا شرط في الرضعات
 العشرة والخمس عشرة على اختلاف القولين لصريح النسخ للاجماع عليه وفي رضاع يوم
 وليلة لان جيفته معناه انفراد الرضعة بالرضاع يوما وليلة لا حصول الرضاع في اليوم
 والليلة في الجملة فاذا تخلل الفصل لم يصدق رضاع يوم وليلة وهو ظاهر لكن هل يشترط
 في الفصل صدق اسم الرضعة نظرا لربه عدم الاشراط ولا يلزم من اشراطه في العقد للرواية
 اشراطه هنا ثم قد توجه اشراطه بان يكون الضمير بينهما في الرواية يرجع الى الرضعة
 التي في اليوم والليلة والمذكورة بعد ويكفي في عوده الى اليوم والليلة اشمال الرضعة
 بينهما على الرضعة غالبا ويلزم منه اشراط كمال التخصيص في اليوم والليلة ايضا وهذا
 وان كان محتملا الا انه لا يفي بلبلا في مضمونه وهل يشترط فيما انبت اللحم وشدة العظم
 لرافت على ما يصح الاحتجاج عليه في اشراطه فيه وظاهر الكتاب السنة والارض من اهل
 البيت عليهم السلام يقتضي عدم الاشراط وما تقدم من رواية ابن ابي بصير وابي بصير

فما تخلل رضعة

يعنونه وان لم يغير الفصل بينهما ان دللت فاما تدل على اشواط كمال الرضعة
 ولا دلالة فيه على اشراط الثاني اذا المناط بين اللحم واشتداد العظم فاذا تخلف من
 نشر وان تخلف الفصل الا ان يقال انه لا يتحقق مع الفصل عرفا وهو ممنوع ولو سلم قدرا
 اذا خلا في اشراط الشهادة لا اشتداد عرفا فاذا لم يصدق مع الفصل في العرف لا شرط
 جزما على ما نقول في لالة الرواية الثالث على اشراط كمال الرضعة نظر اذ ليس فيها
 الا اشراط امتداد البطن وروى القبي قد يكون بعد الرضعات لاصالة البراءة
 من اشراط وفوقه في رضعة واحد حيث لا يشترط العدد ولولا الاجماع على اشراط كمال
 الرضعة في العقد امكن ان يمنع لعدم نصريح الدلالة عليه اذ ليس الا صدق اسم الرضعة
 وقد يمنع عدم الصدق الا بالكمال فصرح لو اشترطنا عدم تخلل الفصل فيما انبت اللحم
 وشدة العظم اكفينا بما سبق فصلا لا يفي كلام العلامة في التكرار بذلك على ان اشراط
 عدم الفصل اجماعي فنقول فاهم انه في العدد وكلامه بدل عليه وكذا الخلاف غيره
 من الاصحاب اعلم انه لا يمكن الاستدلال على عدم اشراط الفصل برضاع امرأة واحدة
 بان المرءين مثلا اذا اشاورنا ما طويلا انبت لبنها اللحم وشدة العظم حرمانا من
 الحرمة فلا يشترط عدم الفصل فانزله هذا الدليل بان نبات اللحم واشتداد العظم انما
 حصل جزما بينهما اما صدق اسمه لكل واحد فغير محقق من حيث هذا الاستدلال
 واكرهنا التباحث لوارها محض لا احد من اصحابنا بل بعضهم يوم عبادة الى غير ذلك
فان قيل ان الاول ظاهر الاصحاب ان الفصل بغير رضاع اخرى لا يندرج في
 نشر الحرمة ولا اعتبار عليه فيما انبت اللحم وشدة العظم لان المناط فيه الى العرف وقد
 يصدق مع تخلل بعض المأكول والمشروب ما في رضاع يوم وليلة ورضاع خمس عشر
 رضعة فاني فيه نظر من حيث ان المفهوم من الاول ما هو الغالب عرفا من الاطلاق ولا
 لا يكون الا بعدم الفصل والا لا يمكن نقل الحكم بضعفين بل برضعة منفردة في اليوم
 والليلة وهو بعيد وان اشراط الثاني في الرواية في الثاني بدل على عدم تخلل الفصل
 عرفا فان قلت الثاني مفترضا بعد تخلل رضاع غير الرضعة في اخر الحديث قلت لا نسلم

فما تخلل رضعة

ان ذلك يقبر له بل هو حكم اخر لا ينافي في اشراط الاول فمن انه معناه ليس الا قولهم
 الدليل المقصود لما يعرض به عن ظاهر التصرفان من المعلوم ان من ارضع خمس عشرة
 رضعة وضعت في ثلثين يوما مثلا لاستغنائه بالطعام لسائر العظام لا يصح عليه
 رضع خمس عشرة مثاله وابلغ من ذلك ما صورته العلامة في قواعد وفدا شرنا له فانه
 قد يكون بين بعض الرضعات حول غزير ولو جعلنا القدر باليوم والليله والخمس عشرة
 لا ينافي الاستدلال بل يحصل بذلك جزما كما اشار اليه الشيخ في كتاب الحديث جزما بعد
 الاستدلال مع الفرقه في بعض الصور وكما قد تكلمنا في ذلك سابقا ونجدد في بعض
 المناقشات بينك وبين كون الامور فله اذ يقول يحصل البناء الاستدلال شرعا ببله
 الخمس عشرة واليوم والليله وبصدده عرقا بغير ذلك وهذا يكفي في كون القادر بذلك
 جمع حسن بين الاحاديث بين من يثامله هذا ما يقتضيه النظر فان كان على المسئلة اجاب
 ابع والا فلا وظاهر الفاضل ان ادريس به اجماع حيث نفى الخلاف بقوله فاما ان فصل
 العشر رضعات بشرب من غير رضاع فلا يثبت له في الفصل ما حكم التوالى بان بلا خلاف بين
 اصحابنا في جميع ذلك قول وفيه مع تحجيصه فصوره ومنع الثاني الا اعتبار في كل الرضعات
 الناصر للحرمة بالعلم الذي يصح استناد الحكم الشرعي اليه ومنه شهادة العدلين لثبات
 مقام العلم شرعا فلو لم يخفى لم يثبت له حكم ويصح هذا برسم مسئلة الاولى
 لو شككنا في عدد الرضاع وباني حكم العدم من فوعه يوما وليلة وبنات اللحم واستدلال
 العظم فالاصل البرائة فلا يجزئ لا يخفى الاحباط في ظهران الحجر ميلنا سبق تحليلة اما
 عدم التعرض لما هو جاز لولاه فلا مانع منه فلو شك في العدد فاحبط بعدم نزوح
 بالرضعة لم يكن به بأس وكذا القول لو اريد الاحباط بالنسبة الى مذهب القديم **المسئلة الثانية**
 اذا تخفنا الحرمة وشككنا في فوعه بين الحولين او بعد ما ولو بالنسبة الى بعض فقيهه ورد
 بنشأ من اصاله البقاء في الحولين حتى يعلم الانتقال فنشر الحق الوجوب ولا مانع الاثما
 ذكر والمسك باصاله البقاء بدفعه ومن اصاله الاباحة ما لو ثبت التسبب الحرمة
 بثبوت موافق على الحق الوقوع في الحولين فلا يثبت اصاله الاباحة الخالي عن معارضة بغير

لغيره في كل الرضعات

لغيره في كل الرضعات

الحرمة وهذا أقوى في الجنبه لاشكال مثالان الحر يطار وله شرط بنوع فوعه في
 الحولين ولا يكفي فيه المسك باصاله البقاء لانه لا يقتضيه شرعا فالا يخفى المنسحب فانه
 جاء في الباب انه محتمل وهذا مشاعه لا يخفى **الثالث** لو شككنا كون اللبن من
 امرأة او رجل او في كونه من تكاح او غير تكاح او في صوته الى معدته وعدم وصوله
 او في كونه بمقه او في الوجور ونحو او في كون اللبن لغير واحد او اكثر او في كمال الوصف
 او في ثوبها لم يثبت كمالنا في الاول لو شككنا في كون المصعة اتمت حجة او وقع
 العدد بعد موتها بغيره الشرع كالثاني والمعدن الاباحة كالثاني **فيها المبحث**
الثالث في اصول الرضاع ومنسحب ما يجزئ به وفيه فصول **الاول** في اصوله
 وفيه فوايد **الاولى** اصل الرضاع الذي يدر عليه الاحكام الساسية عنه هو
 كونه كالنسب فاذا تخفى الرضاع مع ثرايته انشئت عنه الحرمة كما ينشئ عن النسب
 المراد بالنسب هنا ما يعم النسب حقيقة والمختص به عليه يحمل قوله عليه السلام الرضاع
 لحمه كالحمة النسب كما اشار اليه في المقدمة او يقول قوله كالحمة النسب للاثان الى شدة
 مسر ما يحصل به وفوته فان الصاهرة اضعف منه بالافوى منه يعلم انه يكون محسبا
 للنسب فاذا حرم على النسب ثبت بسبب الصاهرة حرم على من هو بحكمه وذلك ظاهر في
 الاحزاب كما حكاه في المقدمة بحريم الصاهرة بالخبر دليل على ما قلناه والخاص ان الرضا
 اذا حصل على الوجه كان الموضع ابنا للرضعة ولصاحب اللبن فالرضعة امه كالقوله ولد
 والفعل ابن كالذي له وحكما بالنسبة تسبا والى من ينسب اليه تسبا ومصاهرة ورضاعا
 وكذلك حكمه بالنسبة اليهما من غير فرق وهو ظاهر الخبر والاحزاب الاحاديث فهذا
 اصل الرضاع الذي يدر عليه فوعه **الثاني** من قال الشيخ في المبسوط الذي يدر
 عند التكاح عليه جملته ان امرأة الرجل اذا كان لها لبن فارضعت مولودا اخر عشرة
 صار كانه ابنتها من النسب فكل من حرم على ابنتها من النسب حرم على هذا لان الحرمة
 انشئت منه اليها ومنها اليه فالتى انشئت منه اليها انه صار كانه ابنتها من النسب
 الحرمة التي انشئت منها اليه وفعت عليه وعلى نسله دون من هو في طيفه من غيره

الغالب الاول

الغالب الثاني

منه و على من به بانه وامه انه يجوز له ان يزوج بام هذا المرضع وباخيه وبغيره
 امتنه يجوز لو ولد هذا المرضع انه يزوج بالتي ارضعته لانه لا نسب بينهما ولا
 ولا لما جازان يزوج ام ولد من النسب فيجوز ان يزوج بام ولد من الرضاع فكيف
 هذا وقد علم انه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ام ولد من الرضاع النسب
 محرم بالنسب ما حرمت من وجود النسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما قال
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب لم يقل يحرم من الرضاع ما يحرم من المصاهرة اقول
 هذا الكلام من الشيخ رحمه الله بما لا يعجز عنه عند ما يبل هو جار على اصول الشافعي
 وقد اشار الى ما يدل على بطلانه في المندمة وادما انما البه في الفائقين السالفه ونوعه
 هنا بما لا يحتمل معه بوجوه الاول انه دعوى محضه عارية عن الدليل منافية لعموم
 الخبر قوله انما قال الخ قال ما التزم به دال على مطلوبنا فانه قوله عليه السلام يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب يدل على ان ما يحرم بعد النسب ولما يحرم بعد الرضاع
 واما ما ان الولد نسباً يحرم على الوالد نسباً فيحرم على الوالد رضاعاً ولا يحرم من
 النسب بشئ ولا يحرم من الرضاع **الثاني** ان زوجة الابن من الرضاع حرام على
 الابن ما اجماعاً وقد قد من انفل الاجماع عليه ودليله الخبر وقد قد من انفل
 اصحابنا به عليه وهو في تفسيره البيان ولا وجه له مع كلامه هذا اذ قيل له الجاري في ام
 الولد يحرم بعينه في زوجة الولد فاما ان يكون الخبر على ما قرأناه او يقال بجليل جلية
 الابن من الرضاع فسقط كلامه هنا بالكلية **الثالث** انه موافق لغيره في بطلان هذه
 القاعدة في كسبه بل في مبسوطه ايضا فيكون هذا الكلام في الحقيقة خارجاً عن سنن
 الاقوال واعلمه من حكاية حال ونور وشيئا من الاستشهاد على ما قلناه قال في طه كلاماً
 هذا ان جميع اولاد هذا المرضعة وجميع اولاد الفحل يحرمون على اولاد هذه المرضعة وعلى
 ابيه وعلى اخوته واخوانه لانهم صاروا بمنزلة الاخوة والاخوات قلت ومن المعلوم ان
 محرم اولاد الفحل والمرضعة على ابي المرضعة نسباً وعلى اخوته واخوانه لا وجه له غير المصا
 اذ لا نسب بينهما ولا رضاع وهو خلاف قاعدة وقال في ن اذا حصل الرضاع الحرام

لم يعمل للبعل بخل لخت هذا المولود المرضع بلبنة ولا لاحد من اولاده من غير المرضعة
 منها لان اخوته واخوانه صاروا بمنزلة اولاده واستدل باجماع الفقه وطريقه الاحكام
 وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب قال ولين في الرضاع
 جواز ان يزوج الانسان باخت ابنة على حال نعم الرضاع مثله اولاد وهذا صريح في عموم الخبر
 وكون معناه ما فهمناه واستلنا في بطلان قاعدة قال في الترائف لما حكى قول الشيخ المذكور
 في المبسوط ما هذا الفقه قال محمد بن ادريس مصنف هذا الكتاب مما تزوج به باخيه
 فلا يجوز بطلان لما في النسب لا يجوز ان يزوج الانسان باخت ابنة ولا بام امراته وانما كانت
 علل ذلك بالمصاهرة وليس منها مصاهرة وكذا في قوله وسوله نفسه ليس لا يجوز
 اوام ولد من النسب يجوز ان يزوج ام ام ولد من الرضاع احاط بان ام ام ولد من
 النسب ما حرمت بالنسب وانما حرمت بالمصاهرة قبل وجود النسب علل ذلك بالمصا
 فلا يظن ظان ان ما قلنا كلام شيخنا الذي يقتضيه مذهبنا ان ام ام ولد من
 الرضاع محرمه عليه كما انها محرمه عليه من النسب اصل في الخبر من غير دليل **الرابع**
 الروايات الصحيحة كرواية علي بن مهزيار وعبد الله بن حنبل في تفصيلها عند
 ذكر ما يحرم على ابي المرضع انشاء الله تعالى **الخامس** انه خلاف الاجماع الذي
 هو في خلافه ولو شويح في صحة نقله فلا اقل من حمل نقله الاجماع على المحازلة للشهر
 الذي شد عزه وكفى به سنداً مع معاضد ظاهر الحديث اول اذا تحققت بطلان هذه
 القاعدة وعرفت فعل الرضاع الذي عليه الاعتماد لم يكن شبهه عليه مسألة في
 الاستخراج ان اعطيت النظر منه مع اتاكيفك هم ذلك بما تقتضيه من التفصيل انشاء الله
 تعالى ولا غفل هذه القاعدة ذكرها بعض الاحكام ايضا كالعلامة في خبره فانه انما
 ذكر نقلها عن الشيخ فقال قال الشيخ الى اخره نعم احمل في عدد ذلك وسباني عن قريب ان
 شاء الله تعالى **الثالث** قال في التذكرة اذا ولدت المرأة من رجل فارضعت بلبنة
 طفلاً رضاعاً محرم ما صار الفحل ابناً للمرضعة اجماعاً واصلوا ايضا ابناً لصاحب اللبن
 فصافي الخبر وباحه الخلق ولد لها واولاده من اللبن والبنات واولادها وجميع

يترجم

في الفائقين الثاني في اصول

اولاد الرجل صاحب اللبن من الموضعة ومن غيرها اخى الرضيع واخوانه واولاد اولادها
اولاد اخوته واخوانها وان تزك درجاتهم وام الموضعة جدته وابوها جده واخوانها
واخوانها خالاته وابو الرجل جده وامه جدته واخوته اعمامه واخوانه عماته وجميع
اقاربها ينسبون الى الرضيع كما ينسبون الى ولد هامة النسب لان اللبن الذي صار من
المرقة مخلوق من ماء الرجل والمرقة فنشر الحريم بينها ونشر الحريم الى الرجل والى قاربه وهو
الذي يسمى لبن الفحل وباجل اصول النجس بثلاثة الموضعة والفحل والطفل وينسبهم لهم
الى غيرهم اما الموضعة فنسبهم الى اباها من النسب الرضاعي فهم احبوا الرضيع
فلو كان الرضيع انثى حرم عليهم تكاثرها والى امها من النسب الرضاعي فهم جدات الرضيع
فيحرم عليه تكاثرها اذ كان ذكر الاول او لا هامة النسب خاصة دون اولادها من
الرضاع الا ان يكون رضاع من لبن هذا الفحل لا ان شرط كون اللبن لفحل واحد عند
العامية يحرم اولادها من الرضاع ايضا لانهم لا يشترطون وحد الفحل فهم اخوته واخوان
والى اخواتها من النسب والرضاع فهم اخواله وخالاته واولاد اولادها من النسب عند
ومطلقا عند العامة لانهم اولاد اخوة واخوان الرضيع ولا يثبت الحريم بين اولاد الرضيع
وبين اولاد اخوة الموضعة واخوانها فانه لا رضاع هناك وقال علماء ان جميع اولاد
هذه الموضعة وجميع اولاد الفحل يحرمون على هذا الرضيع وعلى ابيه وجميع نسبه
لنحواته فانهم صاروا بمنزلة الاخوة وخالف جميع الفقهاء في ذلك اقول الى هذا كلام
بعبته فلا وفيه دلالة واضحة على ان الفاعل الذي ذكرها الشيخ للعامة وان علمائنا
عالمين بها وقصدهم من كلام الفاضل ان ذلك اجماع حيث نسبته الى جميع علمائنا لان
الخصاف للموم كما ذكر في اصول **الرابع** قال في كراهية يحرم من النسب شيء فثبت
في الرضاع وقد لا يحرم من الاولى اما الاخ والاخت في النسب حرام لانها انما اودع
اب وامها في الرضاع فان كانت كذلك حرمت ايضا وان لم تكن كذلك لم تحرم كما لو
اجنبية اخا او اختا لم تحرم الثانية ولذا ولد حرام لانها ام بناته او زوجاته
ولا الرضاع قد لا يكون احدهما مثل ان يرضع الاجنبية ابن الابن فانها ام ولد الولد

العامية لانهم
لا يثبتون النسب

لبن حراما الثالثه حين الولد في النسب حرام لانها اما امك وام زوجتك وبناتك
قد لا يكون كذلك كما لو ارضعت اجنبية ولدك فان امها جدته ولبناتك بآمتك ولا ام
زوجتك الرابعة اخذت لك في النسب حرام عليك لانها اما بنتك او بديلتك فاذا ارضعت
اجنبية ولدك فبناتها اخذت ولدك ولبناتك بنت ولا يربيه ولا يحرم اخا في النسب
ولا في الرضاع اذ لم يكن اخا له بان يكون له اخ من الاب والاخت من الام فانه يجوز للاخ
الاب تكاح الاخت من الام وفي الرضاع لو ارضعت امرأة وارضعت صغيرة اجنبية
منك يجوز لانيك تكاثرها وهي اخذت من الرضاع وهذا الصورة الاربع مستثناة من نوا
يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وبه قول مشايخنا اقول هذا قوله في كراهية حرقه وشبهه
به امرنا الاول ان المذكور صريح الدلالة على ما حفظناه من عموم الخبر وانما ارضعت
لواحدة فاحد الشيخ وهي ان الحريم التي ينسب من الرضيع موفقة عليه وعلى نسبه دون
من هو في طبقة واعلى منه كما قال العلامة وحكاها العلامة عنهم لم يذكر الاستثناء بصرا
ذكر محل كبح الولد فلا يكون الاستثناء الا لما فهم من عموم الفاعل وهذا واضح في ما نقله
الثاني ان هذا الاستثناء لم يفت عليه الادعوى محضه لادليل عليه من كتاب لا شدة
وطريق الاستدلال لا يقتضيه فان منه حين الولد وقد قدمت كلام ابن اوديس في هذا
احضره على كلام الشيخ واخذ الولد وقد قدمت على العلامة في مذكرته ايضا الخبر
عن علمائنا حيث قال وقال علماء وآثارنا في وسب في تفصيله وبأجله هذا الكلام بما لا يثبت
التعويل عليه ولا الا التفت الى به نعم العمل على ما يقتضيه الفاعل وجودا وعدما
وقد قدمت احكاما كلام الشيخ في الخلاف ودعواه الاجماع وهو خلاف الاستثناء
الخامسة قال في كراهية الام من الرضاع كل امرأة ارضعتك على الشرايط ارضعت
ارضعتك بواسطة او بغير واسطة وكذا كل امرأة ولدتها الموضعة او الفحل واما البنت
كل امرأة ارضعت بلبنك او بلبن من ولدته او ارضعتها امرأة ولدتها فبنتك وكذلك
بناتها من النسب الرضاعي واما الاخت فكل مفضعة ارضعتها امك ارضعت بلبنك
فولدتك وكذا كل امرأة ولدتها الموضعة والفحل واما العتات والحالات فلو اخذت الفحل

في الرضا

والرضع وأخوات من ولدهما من النسب للرضاع عاتك وخالاتك وكذا كل امرأة أو
 واحد من جدائكما وأرضعت بلبن واحد من جدك له من النسب الرضاع ولتأبنا
 الأخوت وبنات الأخ فكل أولاد الرضعة والفحل من الرضاع والنسب بنات أخيك
 أخيك وكذلك كل أنثى أرضعتها أخيك وأرضعت بلبن أخيك ربانها وبنات أولاد
 من الرضاع والنسب بنات أخيك وبنات كل ذكر أرضعته أمك أو أرضع بلبن أخيك
 وبنات أولاد من الرضاع والنسب بنات أخيك وبنات كل امرأة أرضعتها أمك
 إذا أرضعتها بلبن أبك وبنات أولادها من الرضاع والنسب بنات أخيك **الشك**
 لا فرق في التحريم بالرضاع بين السابق واللاحق بعد النكاح بطله ثم الرضاع الطارىء
 بطله النكاح من غير أن يقضى تحريمها مؤبداً وقد يقضى تحريمها مؤبداً على ما سبأ في أمثلة
 ذلك إذا شاء الله تعالى وكل امرأة يحرم على الرجل أن يتكح أبنتها لو أرضعت زوجة الرجل
 الصغيرة حرمت عليه ولو أرضعت أم الرجل من النسب والرضاع زوجة الصغيرة
 النكاح المحرم بشرطه حرمت عليه الزوجة أجماعاً لأنها صارت أخته من الرضاع
 انفخ النكاح وكذا لو أرضعتها جده من النسب والرضاع لأن الجدة إن كانت أم الآ
 فالرضعة عنه وإن كانت أم الأم فالرضعة قد صارت خالته وهما محرمتان من النسب
 دائماً وكذا من الرضاع وكذا لو أرضعته ابنته من النسب والرضاع لأنها تصبح بنت
 بنته وكذا لو أرضعته زوجة أبيه بلبن أبيه لأنها تصبح أخته وكذا لو أرضعته زوجة
 أخيه بلبن أخيه لأنها تصبح بنت أخيه ولو كان اللبن من غير الأب والابن والأخ
 غير محرمات على الرجل وكذا لا تحرم لو أرضعتها عنه أو خالته لأن بينهما من النسب
 حلاله وكذا من الرضاع رعى موضع قلنا أنه يحرم من نكاحها منه نفخ لأن تحريم
 الرضاع تحريم مؤبد فأسوى فيه الاستدانة بخلاف العتق والردة حيث يختلف
 فيها ابتداء النكاح واستدامته لأن تحريمه غير مؤبد أو كلامه رحمه الله لا حياً
 عليه إلا في حكمه أو لا بان الطارىء قد يقع من غير أن يقضى تحريمها مؤبداً وقد يقضى تحريم
 المؤبد وحكمه تأبناً عليه الانقضاء والتحريم المؤبد فان الجمع بين الكلامين مشكل

الأنثى التي
 أرضعت
 بلبن
 زوجها

ولا شك في تحقق النفخ مع عدم التحريم المؤبد في مواضع مشهورة وسنة ما مفصلة
 عن ريبنا شاء الله تعالى **الفصل الثاني** ما يحرم على أبي الرضع وعلى الفحل وهو
 صاحب اللبن على الرضعة وعلى الرضع وما يتبعه وفيه فوايد الأول فيما يحرم على
 الرضع وفيها مسائل الأول لا يحرم على أبي الرضع الرضعة مطلقاً لأنها كزوجة فله أن
 يمتد عليها مع علوها من المانع بخلاف كسائر الاجنبيات وكذلك من هو في طبعها كالأخوات
 ومن عد أمهاتها من مواحل منها كأماتها وأخواتها لأن مثلهن يجوز في
 النسب فلا يحرم من الرضاع ولا يحرم عليه بناتها وأولاده سواء كن من الفحل أو من صاحب اللبن
 من غير أن تكون أخواتاً له وأخت الابن في النسب لا يحل فحرم من الرضاع لعموم التحريم الثاني
 يحرم عليه بنات صاحب اللبن وإن كن من غير الرضعة بعين التغليب المذكور فالثالث
 الثالث لا يحرم عليه بنات الرضعة من الرضاع إذا كان اللبن من غير الفحل أو من
 ابنه بلبنه لأن أمه الفحل شرط عندنا ويحرم من إذا كان اللبن منه لأنهن أخوات له
 من الرضاع وأخت الابن من النسب لا يحل فكذلك أخت الابن من النسب لا يحل من الرضاع
 لعموم التحريم وهذه المسائل لا أخبار عليها عند أصحابنا ولا خلاف بعندها فيها ومطلب
 مصرمه بها بغير ذكر خلاف ثم ذكر في القواعد احتمالاً لمنشأ اللغات إلى ما رتبناه
 غير مرة من عدم التحريم بالمصاهرة وفي الصورة المذكورة أعني أخت الابن احتمال المصاهرة
 لأن أخت الابن في النسب ما بنت وأما ريبية والريبية التحريم فيها من حيث المصاهرة
 وهذا احتمال نادٍ وضعيف لا يرجح عليه ومن تلعب كتب أصحابنا علم ضعفه ومنه يعلم
 ضعف احتمال عدم التحريم من حيث المصاهرة وإن فاعده منه دمه المباني وإن كان
 بعموم التحريم أسلفناه وتمايز ذلك هذا ويريد بياناً ويرفع اللبن عنه ما رواه الشيخ
 في الصحيح عن علي بن مهزيار قال سئل عيسى بن جعفر بن عيسى أبا جعفر عليه السلام
 عن امرأة أرضعت لي صبياً هل يحل لي أن أتزوج ابنه زوجتها فقال له ما أجود ما شك
 من هذا يجوز أن يقول الناس حرمت عليه امرأة من قبل ابن الفحل هذا هو ابن الفحل لا
 غيره فقلت له إن الجارية ليست ابنة المرأة التي أرضعت هي ابنة غيرها فقال لو كن عتراً

والأنثى التي
 أرضعت
 بلبن
 زوجها

والأنثى التي
 أرضعت
 بلبن
 زوجها

منفردات ما حل لك منهن شيء وكن في موضع بنائك وما رواه ابن محبوب في التبعين
 الله بن جعفر قال كتب الى ابي محمد عليه السلام ان امرأة ارضعت ولدا لرجل هل
 يحل لذلك الرجل ان يتزوج ابنة هذه المرأة ام لا فوضع لا يحل له وما رواه ابوبن فوح
 قال كتب الى ابي محمد عليه السلام امرأة ارضعت لذي هل يجوز له ان يتزوج
 بيضاء له ما كتب لا يجوز ذلك لان لها صارت بمنزلة ولده اقول فلهذا عدا
 روايات باسناد معتبر في معنى واحد يهد لها النظر من عموم الخبر وقول الحكماء
 حتى انها كادت ان تكون اجزاء على ادعى بعضهم الاجماع عليها ولو لانها في الاحالة
 اوردت عبارات الاحكام فيها لكنها خفية على من له ادنى اطلاع على اللغة ومصنفا
 ثم اقول ان الرجل المعاصر الذي هو من ادراك الخبايا بل معرفة الذائق فاصرتكم هنا
 بكلام رث وحش ولا طائل تحته وذلك انه لما عرض ان روايات هادئة لما بناء اراء
 ان يحاول خلافتك وهذه عبارته فان قيل اليس قد روي ثم ذكر الروايات الثلاث
 وقال فلهذا الروايات الثلاث دالة على ان من صار بالرضاع في موضع المحرم حرم
 نكاحه وذلك دال على التحريم في المسائل المتنازع فيها فلما الجواب عن ذلك من وجوه
 الاول ان الروايات الثلاث تضمنت وامتنعت عنه فلا عموم لها وما هذا شأنه لا يكون
 جهة على محل النزاع فان قيل اليس قد تضمنت تغليب التحريم بانها في موضع ثبات ام لا
 فاذا انتفى الدلالة الصريحة كفي الاستدلال بحجة منصوص العلة اجنبيا بانها
 منمن لا تغليب فيها فلا دلالة لها بوجه واما الاول والثالث فانهما وان تضمنتا
 كما ذكر في السؤال الا ان ذلك لا يبيد ما ادعاه الخصم لان التغليب في النصوص انما
 يقتضي ثبوت الحكم حيث ثبتت تلك العلة بعينها لا حيث ثبتت ما اشبهها فان
 خبر الناس الجمع عليه ونحن نقول بالوجوب فاعيد تسليم الدلالة المذكورة واشتقا
 القواعد المذكورة غلظ بالتحريم حيث صارت بمنزلة الولد وهو المنصوص المتنازع
 فيه ما اذا صارت بمنزلة المحرم مطلقا وان هذا من ذلك فربما بعد هذا الحكم
 الاستدلال العلة المنصوص عليها الى موضع انتفى فيه تلك العلة لكن ثبت فيه

وقيل كتابخانه مسجد اعظم
 اهداني مرحوم آيت الله
 زید مصنف اراکي تيفان ۱۳۰۹

ميشبه ما اعتد ارتكاب العمل بالعباس وسخرج عن الاصول المفترقة وذلك باطل فطما نزل
 بسند كره هذا الوجه الخ لا يحتاج من الذكر النظم الى بيان طائل وذلك لانه قد روي
 عن العلة في خبر من صار بالرضاع في موضع المحرم الروايات الثلاث ثم استغل في كل
 الجواب عنه واحدا بعد هذا ولو يشبهه عليه حتى يستدل به ليجاج الى جواب انما
 يحل له لو لم يكن دليل على تحريم من صار في محل المحرم الا بذلك وليس الامر كما زعم بل الدليل
 ما سبق من الاحاديث الدالة بعمومها عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن اهل
 الطائفة من كونه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب وخبر ما اسلفناه والفتاوى
 من الاحكام الاستدلالية منهم من الاخبار العامة على التحريم في محل يكون قد صار
 بالرضاع في موضع المحرم صريح في ان العلة ما ذكر من عموم الحديث والاحاديث المذكورة
 ونحوها مما دل على التحريم في الموضع المذكور وكذا شارح والمبين والعتيق والمقرب
 المذكور في الاخبار العامة وكذا التغليب في الروايات المذكورة كما لا يخفى على من له ادنى
 معرفة وادنى تأمل ومطالعة كتب النظم على ان ما ذكر في الجواب عن التغليب ليس من
 التحسين في شيء اذ التغليب دل بصرحة على التحريم في الصورة المشتمل عليها دل بغيره على
 التحريم في كل صورة يكون من صار بالرضاع في محل المحرم لان الرضيع اذا كانت بسبب
 الرضاع في موضع البنت فلا خفاء ان عنها في موضع عنه البنت وخالة البنت وبنتها
 في موضع بنت البنت وغير ذلك ولا شبهة واحتمال في ذلك لا يتقن حاصلة بان
 والنسبة اليها حاصلة جزما بنفسها بسبب البنت بلا شبهة ونحو ذلك وهذا ليس من
 في شيء وما يترك بياننا وبطلان اللبس عنه وجوه الاول ان الاحكام حكوا تحريم من صار
 في موضع المحرم بما لا دليل عليه الا عموم التحريم كونه في محل لا يحرم مثله في النسب الا في
 المصاهرة كزوجة الابن من الرضاع وقد قدمنا الكلام فيها الثاني انهم فهموا من الكلام
 تحريم سائر المحرمات من النسب من حيث انقضى لا يذكر فيه نصريها الا الامهات في
 الاخوات قال الفاضل العلامة الغضائري وندى في شرحه الايات المتعلقة بال
 ما هذا الغلظ والتحريمات بالنسب لامهات من الرضاعة والاخوات ايضا من الرضاعة

كل من عجز بالنسب عجز بمثله بالرضا عن نصر الله من جليلين على الامهات والاخوات
بظاهر اللقب ودل بجواه على ان من عداها من عجز بالنسب بها لان تلك اذا صلحت
بالرضا عداها ومن عداها فلعنه والثالثة بصيران عنه وخالفه وكذلك من سواها ولد
فان عليه السلام يحرم من الرضا عداها من النسب الثالث قول العلامة في كتب الاحكام
في ايام الولد من الرضا عداها بين الشيخ والفاضل ابن ادرين كلاهما قد اسلفنا في الفصل
الثاني من البحث الثالث في اصل الرضا عداها وكذا عبارته والمعمد يحرم الام من الرضا عداها
وقول الشيخ في طوان كان فوالكن الرضا عداها على خلافه فان علي بن مهزيار روي
في الصحيح وذكر الزوايا الخ وقد اسلفنا ما انما قال فقد حكم عليه من اعلى السلام
اخذ البنت من الرضا عداها وجعلها في منزلة البنت ولا ريب ان اخذ البنت انما يحرم بالنسب
لو كانت بنتا او بالنسب لو كانت زوجة والحرير هنا بالمصاهرة فيكون في ام الام كدالة
وليس بما سألناه به يخرج من كل حكم كل قال ثم قال المصنف لو اهدى الزوايا لا عند
على قول الشيخ لقوله اول فانظر ايها المسائل الى فهم الاصحاب نصهم على ان ذلك ليس
فما سألنا فيهم هذا القاصر واخره بانه فاس في ايضاح السجد عند شرحه
لقوله ليه ويحمل فواحد التحريم بالمصاهرة بعد توجبه القوم ووجه التحريم الزوايا
القدمة وتعليل تنزيل الخوة الابن منزلة اولاده فنقول انهم بمنزلة ذرجه واما بمنزلة
ام اولاده من النسب فلازم الاضافات اول ضد عرفنا انما الفصل على الاستدلال
بالزوايا وانه ليس بما سألنا وان اختلف عباراتهم وان من علم انه فاس فهو قاصر من مذاك
الاحكام والله يفتح سامع من بناء قال المعاصر القاصر الثاني من وجوه جوابا بانه عداها
من الزوايا بان في السبيل اجمالا لان موضع البنات الجنب في منزله في قوله وكنت في
موضع بناتك وقوله صار بمنزلة ولدك خبر مراد قطعا اذ لا معنى له والمجاز غير متعين كما
اوداه المساواة في الوصف المنقضي للتحريم واوداه خبر ذلك كالأحرام واستحقاق الشبهة
مثلا ومع الاحتمال المذكور كيف يمكن الحمل على المساواة الشبهة فما المراد من هذا الحديث
اي بعض الوجوه ام من جميعها لا جاز ان يراد البعض والابنت التحريم بالمساواة في امر

هذا يقتضي التعليل المذكور ولا جاز ان يراد المساواة من جميع الوجوه لا من احدها فاحتج
لأن وجه معين بخصوصه لعدم اشعار اللفظ بيقول الاخصر عدلا الاكثر وللاقتضا
الى الله الشان ابراهيم بن سليمان مؤلف هذه الرسالة اشهد الله ان جهاد مثل هذا
الرجل على القتل والاغلاط في المسائل افضل من الجهاد بالضرب بالنسب في سبيل الله
هذا الكلام لا يمكن ان يخرج من بين كجوى من فعل ونظر انه من كان فيما بينه الا ان
ايضا ما قوله في التعليل اجالا لاسيا اول البت شعري ان ليس لرجال في تعليله عدله
فانه حكم يحرم ان يزوج وبين انه من قبل ابن الفخر وعلل بانه من بينات من الرضا عداها
من الرضا عداها كالبنت من النسب في مساو في الاحكام الشبهة الا ما يخرج بدليل
ومن المساواة في الاحكام يعلم تحريم التزوج واحتمال اوداه خبر ذلك كالأحرام واستحقاق
الشبهة مما ينبغي من كل سامع مسائل البت شعري كيف يحتمل كلام الامام ذلك وهو في
معرض التعليل للتحريم التزوج من حيث انهم في محل الشبهة والاحرام بالنسب اليك وهذا
في الحقيقة فنظر على الامام عليه السلام فانظر لوجه هذا الرجل الى ان يبلغ به وقوله
سلنا الخ من هذا التعليل بعينه لانه ايراد في الحقيقة على انطباق التعليل على المدعى وما
من الامام عليه السلام ونقول في جوابه ان المراد المساواة في الاحكام الشبهة الا ما يخرج
بدليل على شرعي ونقول المساواة في الاحكام بالنسبة الى النكاح لان القوم ردونه
قال العلامة في كثره واما شبهة الرضا بالنسب في النكاح لان القوم ردونه وبات به الخبر
المفيد لحل الملوحة والنظر لا يفرع على التحريم اذا كان بسبب مباح واما بان الاحكام النسب
الشبهة وردت الشهادة وسقوط القصاص خبر ذلك فلا يتعلق بالرضا عداها وسببها
انشاء الله تعالى فكان هذا الرجل مع قصور نفسه لم يعرف اصطلاح القوم لم يسمع ما
حال اهله فيه قال المعاصر ايضا الثالث انا اذا اسناد لالة الزوايا المذكورة على
المراد بغير مانع مما ذكر امكن الفتح بوجه اخر وذلك لان حكاية الحالة في السؤال
قوله امرأة ارضعت لي صبيا فهل يحل لي ان تزوج ابنة زوجها بحمل كون وجهها
صاحب اللبن وعزم ومع ذلك فيحمل كون البنت المذكور منها ومن غيرها ومنزلة الا

انما التعليل
الاحكام

في نحو ذلك دليل القوف فخرج من قبل الزوج من غير ما وان لم يكن الزوج هو صاحب اللبن
وهو باطل بالاجماع ومثل هذه العبارات في الثانية والثالثة لان قوله في السؤال
هل لذلك الرجل ان يزوج ابنة هذه المرأة وقوله هل يجوز ان تزوج بعض لدا
كما يحل ان يكون ابنة المرأة ابنة لصاحب اللبن يحل ان يكون لغيره ايضا وكما يحل كونها
ابنة لها من النسب يحل كونها ابنة لها من الرضاع بمقتضى ترك الاستفصال بخبر
الرضعة من الرضاع بلين فحل اخر على ابي القصب هو باطل فطاع مع ذلك فهما مكاتبان
وما هذا شأنه كيف يفسد به بل كيف يفسد حكمه الى خبر من قال اول رحمه الله حين من
فجبت من هذا الكلام ومن نسب صاحبه الى الفضل فان هذا من غريب الدماء نوارده
المرحوم فاضل البلوى من خاف الطالبين ونظامه زمينه العالمين الجواب عنه
بمثل ادى الجواب عملا يحتاج الى الجواب ذمولا اعراض جين مقول والله المستعان ولا
ما ذكره من الاحتمال لا يليق بمن يجمع الرواية بل من نوقا فيها وهو عن الطلب فانها
لا تفي الابصار ولكن على الغلوب في الصدور فان الامام عليه السلام قال الجواب
ما سئلت من ههنا ثوبان يقول الناس حرمت عليه امراته من قبل ابن الفحل هذا هو
ابن الفحل لا غيره وهذا صريح ان المراد ابنة زوجها التي ارضعت بلبنه بل نص لا يحتمل غير
فهم منه ثم السؤال غير مصرح فيه بذلك فاما ان يكون الامام عليه السلام علم مراده ان
المسؤل عنه ابنة ذى اللبن وهو ظاهر الكلام او ظهوره واجاب عن ابنة صاحب اللبن فان
الفتح في الرواية وابن ترك الاستفصال اعوذ بالله من الشهود في الدعوى غير الحق
قوله وهذا التفسيرات في الثانية والثالثة اول الثانية والثالثة فليس فيها الا ذكر
الابنة والولد ومعلوم انها اذا اخلاها انما اراد بهما حيث هما وهو الولد للصلب فيضرب
اللفظ اليه وينطبق الجواب عليه كمت لا والولد من الرضاع مجاز لا يفهم عند
اطلاق الولد واسم اللفظ في حقه مما لا شبهة فيه ولا تعارضه مجاز ولا سيما
فهما مع كونه في الحقيقة مجازا من استدل بخلاف في الاصول فان الفتح يا ارباب نظر
والعرفه وثاننا ان غاية ما ذكره ان الجواب عام بدخل فيه ما لا يخرج من هذا من العكس

في ثوبان ذلك خارج عن العام وخروج بعض ما يدل عليه اللفظ لدليل على
شرع هو الاجماع او غيره لا يكون في دلالة اللفظ على المعنى المطلوب بوجه فان العا
المخصوص من جهة في الباقي وقد نفرت في الاصول وآتى عموم خلاف من تحجب عن خبر بعض
روى عن ابن عباس كل عام مختص لا قوله والله يكمل شئنا عليه وقوله ومع ذلك فهما
مكاتبان اول كونهما مكاتبين يقتضي نفيهما عن غير الكاتبة من الرقابة الا انهما عند
بيضة على بن مهزياد وقد كانت كاتبة في المطلوب لصحة سندها فوجب العمل بما من
دونها فكيف اذا ورد قاع ان المكاتبه حرة لا يخرج عن كونها حرة ولا يضر لان
الخبر عام يقتضي ذلك وجوب الاحباب فتمثل لهذا البحث تشتمل على قاعدتين
الاولى قال المعاصر المعاصر في اخر رسالته الثانية من المسائل التي تكلم بها الاحباب
اولاد الفحل ولادة ورضا عا هل يحرم على ابي الموضع ام لا الخلاف فيها كالحلاف فيها
سبون غير ان الخبر هنا راجع عملا بظاهره لالة النص من السابقة ولا محذور في استثناء
هذه المسئلة من قاعدة عدم الجبر في الرضاع بالمصاهرة لا خصا صهما بالنسبة
مثل النصوص السابقة ذلك على غير اولاد المرضعة وهو يقتضي شيئين احدهما عدم
الاستعارة بغير اولاد الفحل من غيرها فكيف عم الخبر والثاني غير اولادها من الرضا
وان كان بلين فحل اخر لعموم صدور اولادها عليهم وانهم لا يقولون به فلنا اما الامر
الاول فيصح بالنسبة الى الروايتين الاخريتين وانما بالنسبة الى الاولى فلا لانها مختصة
بغير اولاد الفحل فان اليونان معون به ولا يضر التعيين بالزوج فانه وان كان من
الفحل الا ان الاحباب يطعنون على ايراد صاحب اللبن ولعلمهم فهو من لفظ واحد
اليه بالنسبة الاجماع له واما الامر الثاني فالعموم بحسب الظاهر ثابت لكن الاجماع
منعند على اعتبار ان الفحل في ثوبان خبر اول هذا الرجل لا يضطر به لا يبالى بما
قال وبما قيل ولعله فهمه لا بد من ما سلف ولا ما اسلفه اذ لا ينبغي على التامل
ان ما اجاب به دافع لما جعله سابقا فصور في الروايات وفي لالهها وقد جاء مانعا
من التمسك بها حيث يقول هناك الثالث اما اذا استدل لالة الروايات المذكورة على

منه في الخبر

السواد بغير مانع مما ذكر امكن الفتح بوجه اخر الى ان قال وما هذا شأنه كيف
 به مع انه يقتصر هنا على الجواب بل قدم ان التحريم راجع عما يظاهره لالة النص
 الثالثة فاذا كان الفتوى به واجاد دلالة ظاهرة فان الفتح اذا فتح وان
 قام بالاحتمال المرجوح لا ينافي الفتوى بوجوب العمل بمقتضى الرجحان في الشرعيات
 فانظر انما المتامل في حق هذا الرجل وثمة تحصيله واستقامته على ان قوله
 ميل الى ركاد ظاهرة لان السؤال فيه افضاء النصوص شيئين احدهما عدم الاعتراف
 ومع عدم الالتفات فنصور العيان ان النص اذا لم يقتض شيئا لا يقال بقبول عدمه بقول
 لا يحسن تقدير الاعراض في موضع يكون الكلام خبر محتمل لتقديره اذا النص الاول غير
 غير مبولد الفحل ضد سلف الجواب فان الاستثناء المقتضى لتقدير السؤال غايه ما في الباب
 ان بعض النصوص اعق الروايتين لا اشعار بينهما واذا كان كذلك فالاعراض ان حسن قائما
 بحسن بالنسبة اليهما لا بالنسبة الى النصوص لثالثه فلا معنى له في الحقيقة الا ان
 النصوص على الروايتين فيه فصور والجواب ايضا لا يبعد المحل قوله ولعلمهم فتوى
 من انطلق فهو من صريح جواب الامام عليه السلام كما اشرنا اليه سابقا وقوله
 لا يحدوني استثناء هذه المسئلة التي قلت قد يتبين ان لم يجر الاجماع خبرها وما قام
 الدليل عليه من حيث العموم على عدم اعتباره ما ذكره سابقا خبر ما ذكر ايضا
فرغان الاول لو ارضعت احدى بنات الفحل مطلقا او بنات المرضعة نسبنا
 حرم على ابي المرضع كما يحرم عليه بنتها من النسب لان بنت البنت حرام نسبيا
 رضاعا الثاني لو تزوج احدى اولاد الفحل مطلقا او احدى اولاد المرضعة ولادة زوجته
 احل غيرهما على ابي المرضع لانها زوجة من هو بحكمها ولد شرعا ولا يرد مفهوم الا
 لما تقدم وعدم التحريم لانه ليس لهما نسب ولا رضاعا وثبت انهم بحكم الولد لانهم اخوة
 للابن يقتصر عليه ولا يبعدى فان وجه اخ الابن نسبيا فدخل على الاب كما لو
 تزوج اخوانه من امه من غيرهم ونحو هذا يحرم اولاد الفحل على اولاد ابي المرضع
 منها ولان ولعل الاقرب التحريم فيها الثاني لو ارضعت بنت الفحل ولدا لها الرضا

لا يحرم

الثاني من الفاعلين

الحرم حرم على زوجها لانها بنت صاحب اللين وقد فرضنا ان بنت صاحب اللين حرم
 على ابي المرضع والرضاع يحرم لا حصا كما يحرم سابعا فكذا لا يحرم لا المرضع ان يحكم في اولاد
 صاحب اللين فكذلك ينسخ نكاحه من كون قد سبق نكاحه لوجوده في التحريم الطارئة
 بغير استدامة النكاح وينسخ وهذا مما لا شبهة فيه الاما في اصله وقد بيناه اجاب
 الرابع يحرم طلب ما في الموضع على الاقربى له ام ام ولد وان لم يولد يحرم من النفس فحرم
 من الرضا عند وقبل لا يحرم لعدم المصاهرة بالفعل ومثلها انما يحرم من المصاهرة وقوله
 ما تقدم وكذا الجرح في ام ام المرضعة وقد سمعنا ان هذه المسئلة من المسائل المشبهة
 وصحت ما فيها وعلى المحرم لو ارضعت ابنة ولده حرمت زوجته وهي امها على انها
 بنت ابيه حينئذ ويحرم غير مرضعة ولدا ولدا وجهان من المسائل المشبهة وقد
 فاعل الخامس يحرم تحريم عليه ام الفحل على ابي المرضع وجهان من حيث انها حدة ابيه
 حدة الابن يحرم من النسب من حيث انها مثلهما نسبيا لا يمكن فرضه لاستحالة فرض
 ابوين من حيث النسب لولا المصاهرة بخلاف ام الام فانها تنصوب في النسب ان يكون ام الوالد
 وفي المصاهرة بان يكون ام الرتبة وللبيته حكم البنت نسبيا والاصل الا باحدة متفقا
 الى عموم الكتاب السنة فيستحب كذا الجرح في اقارب الفحل كاخوانه وعتاته و
 خالاته ولعل الانسب المحل فكذا تمام ما يحرم على ابي المرضع الفائدة الثانية فيها يحرم على الفحل
 هو صاحب اللين فيها مسائل **الاولى** لا يربى غير المرضعة وبناتها وبنات المرضع على
 صاحب اللين لانهم اولاده من الرضا ع وكذا لا يربى غير ابي المرضع وازواجه اولاد
 وقد تقدم مع نقل الاجماع عليه **الثانية** لو ارضعت بنته من الرضا ع بنتا
 حرمت عليه لانها بنت بنته من الرضا ع ويحرم عليه اخوات المرضع على الاقربى ذلك
 لان اخوات ابنته من الرضا ع وله حكم الابن من النسب واخت الابن من النسب لا يخل لانها
 لها بنت اربيبه واحدهما لا يخل في ابن النسب بوجه فلا يخل في صون الرضا ع كذلك
 عموم الامثلة وما يخل من الابراء بالمصاهرة وان التحريم لا يكفي فيه كونه في المحل من غير
 محقق ضام بالفعل ولا مصاهرة فكذا يتفاه خبره وبين ان المراد بالتحريم ما يخل

لا يحرم

لا يحرم

الظاهر في الفصل الثاني

عنه

فتاوى الشيخ الثاني
في المسائل

ذلك لبل لا يشهد هذا بما ذكره الشيخ من القاصد واشار الى بطلان ما ذكره
في الخبرين ان الخبرين موقوف على الموضع وعلى نفسه دون من هو في طبقه كاخوانه او
منه كاهلانه وعنايه وخالاته وهذا هو الجواب عنه سابقا وذكرنا ما قاله ابن ابي
بنه ويستمع في هذه المسئلة وفي غيرها زيادة تبين لك بطلان القاصد المذكور
وللقاصد القاصر هنا بحث لا بد من ابراده وحيث كانت هذه المسئلة اول رسالتك
الموضع الذي اشار اليه عن الشهيد في سبيل كلامه لحيث اني اوردت كلامه من اقله الى
آخره قال اعلم وفضل الله انه قد استمر على السنة الطلبي في هذا الصرح بخبر المنة على
انضاع من سنذكره ولا تعرف لم في ذلك اصلا يرجعون اليه من كتاب سنة او اجماع او
لاحد من المتقدمين او عبارة بعد بها تشريذ ذلك او دليل مستنبط في الجملة يقول على مشايخ
الفتاوى واما الذين شاعروا من الطلبة وجدناهم يزعمون انه من فتاوى شيخنا الشهيد
قدس الله روحه ونحن لا اجل مباينة هذه الفتوى لاصول المذهب مستبعد فاكفي
مثل شيخنا على غراره عليه وفوة فهمه لاستمراره بخلافه المتدعيين لذلك استنادا
بفضل شيخنا في هذه الفتوى بعد بها ولا مرجع اليه ولست انا من لمض انفسه
عنه رحمه الله استغفانه على القول بفساد هذه الفتوى فان الادلة على ما هو الحق بغير
اختيارنا اليقين بخلافه كثير جدا لا نستوحش معها من قلة الزعمين نعم اختلفت اجابا
في ثلث مسائل قد يهتوم منها القاصرون ورجه الاستنباط ان يكون ليلا يتي من
المسائل التي نحن بصدد هاتما لم نعرض له الا صاحب الثلث الذي ذكرنا هاتان المسائل
فيها الاختلاف فمعين البحث حقه في المسلكين سالكين محجة الانصاف في المقصد
غير ان يكون لاحد في ذلك غلبا مادام على جادة العدل مخلصا بطلب الحقيقة وهذا
او ان الشروع في المنصوبين الله تعالى فيقول المسائل المنصوب في هذا الباب كثيرة
لانك قد تخلص والذي نسخ لنا ذكره خارجا عن المسائل الثلث المشاويرنا صور لا
ان وضع المنة بين فحاشا الذي هي في نكاحه حين الارضاع اخاها واخيها لا يوهبا
واحد من الثانية الخ ثم قال اذا عرفت ذلك فالذي يدل على عدم الخبر في المسائل

وجه الاول التمسك بالبرائة الاصلية فان الخبرين حكم شرعي فهو موقوف على مسند
شرعي فان قيل كان الخبرين حكم شرعي فكيف لا يباحه ايضا حكم شرعي قال الطالب بالسند
لكون ايضا قائمه الجينا بوجوب احدهما انه قد تقرر في الاصول ان الاصل في المنازع
والسنازع حقيقته مباحه الثاني ان القائل بالخبرين مثبت والقائل بالاباحه مانع وقد
تقرر ايضا ان الثاني لا دليل عليه فخص مدعي الخبرين بالمطالبه بالدليل فان قيل الثاني
باحدي المتألفين ثابت للآخرى فلم يخصه بالقائل بالاباحه كونه تاما فلما معلوم ان
الخبرين امرنا بدليل اصل الذات والمانع له بكونه في النع برة ولو يصرح بدعي لا يباحه
وجبه الا باحدا ثابت بطريق اللزوم **والجواب** ان يقال ان اردت بالاباحه الاد
الصريح المتوخ له فسلم توجه المطالبة ونحن لا ندعيه فان مطلوبنا غير موقوف عليه وان
الاباحه المستفاده من الاصل المقرر المذكور سابقا فهو مدعيانا ولا نسلم توجه المطالبة
حينئذ فان قيل الاصل مجمع عدم الدليل النافي وقد وجدنا ههنا فان الروايات
التي سنذكرها تدل على الخبرين فلما اتا الروايات فبيان الكلام عليها في المواضع الثلاثة
بها ونثبت ان لوجه فيها ولا دلالة بوجه من الوجوه وننتهي في ذلك بما وجدناه من كلام
الفتاوى الدال على المراد **الثاني** عما يات الكتاب العزيز الدال على الاباحه مطلقا
مثل قوله تعالى فانكروا ما طاب لكم من النساء مشق ثلث ورابع فانها بعومها
مشاغل محل النزاع فان ما من ادوات العموم وكذا قوله تعالى وانكروا الايامي منكم و
الايامي جمع ايم وهي التي لا زوج لها بكرة كانت او بنتا والجمع المعرب باللام للعموم فتدل
محل النزاع وغير ذلك من عموما الكتاب السنة الدالة على التراجع من غير تعيين
فانها بعومها مشاغل محل النزاع وهي كثيرة جدا بل لا تحصى ظاهر الموجه كما تقرر
في الاصول فان قيل العموم فيما ادعيته خبر مراد فطعا تناول ظاهره ما ثبت بخبريه
فتنقذ لانه قلنا ما ثبت فيه الخبرين بخبر من العموم ويبقى ما عداه على حكمه فان
العام المخصوص حجة في الباقي فان قيل يخص العموم في المنازع ايضا قلنا تخصيص
غير دليل باطل ولا دليل سوى الياس على ما ثبت فيه الخبرين من الروايات بالارضاع

لا يجوز التمسك به فضلا عن ان يخص به عموم الكتاب **الثالث** وله تعالى واكمل
 لكم ما وراة ذلك بعد تعداد الحرمات المذكورة في الآية وذلك نص في الباب
 دلالة على المطلوب اظهر من العنى والظاهر ولعل لكم ما عدتلك الحرمات المذكورة قبل
 هذه ومعلوم ان شئنا من الشنازع فمن ليس من شئنا من الحرمات المذكورة في الآية و
 لا اخلافة مفهومه ولا يدل عليه بوجه من الوجوه العنبر في الدلالة واذا اعد الحكم
 انواعا وخضها بالخير كما اهل ما سواها امتنع عدم الحل في المذكورات والا كان مغيرا للحكم
 فان ثبات مثبت في الحرمات في البعض في غير المذكورات كما لطف الله تعالى للعد والعدو
 عليهما في العد مع العلم والدخول وغير ذلك قلنا انما ثبت المنع ويلزم الحذور ولو
 لم يكن هناك معارض من بعض مخصوصا للكتاب ما معه فلا محذور ولا شئ مما ادعى تحريم
 خارجا عن المذكورات في الآية بما ثبت فيه التحريم الاوله بشاهد يمسك بمثله يصلح
 لتخصيص الكتاب الغرض ان الشنازع لا شامد له اصلا وراسا في ادعى شئنا فعله البيان
الرابع الاجماع فان جميع العلماء ممن نقلت قوالهم واشتهرت مصنفاتهم
 حدود الحرمات في النكاح بل لا تخلل باحوا نكاح ما سواها ولم يعد احد منهم شئنا
 من الشنازع في جملة الحرمات بل لا تغفل عن احد من الاعمال الذين يرجع الى قوالهم ويعول
 على امثالهم بل في عبارة بعضهم ما يدل على المدعى مستثيرا له في موضعه فمن ادعى
 التحريم في شئ من ذلك مع قامة الدليل السلف بوضاه خذرا من ان يكون خارا فاما
 للاجماع فان قيل هذا الاجماع الذي اذعنه يوثق لكان اجماعا سكونيا وهو جهة
 عند الخصميين كما نعرف في الاصول قلنا الاجماع التكويني خيفة ان يفتى واحد من اهل
 العصر بحضرة السابقين فلا يصحون بوقاؤه ولا يبرقون فتواه ولا كذلك محل النزاع لا
 الفقهاء لا عقدوا للحرمات في النكاح بابا واستوفوا امتثالهم فيه وعجزوا ان لا
 يدعوا من اقسام الحرمات شئنا الا ذكره كان ذلك جارا بحري التصريح بحلنا من
 وهذا حتى لا سكوني فان قيل قد ذكرت فيما سبق نسبة القول بذلك الى الشهيد
 فقد ثبت القائل بالتحريم من محصل التلغ وان دفع الحذور قلنا هذا التفسير

وقد كتابخانه - جلد اعظم قم
 اهدائي مرقوم آيت الله
 فريد محسن اراكي شهبان ١٣٠٩

ثابتة عندنا فانما لم نجد ما في مصنف منسوب اليه رة ولا سمعناها من ركن الى قوله سماعا
 يوثق بمثله وبسند اليه وانما كما نجد ما مكتوبة في ظهر بعض الكتب الفقهية مسند
 اليه وفي خلال الحاوره نسمعها من بعض الطلبة الذين عاصروا هم وفولاء ايضا طلبوا
 باسناد في ذلك بسكن النفس في مثله ولم نجد واليه سبيلا ومثل هذا لا ينبغي
 ولا يقطع غلة وقد رايت في عصرى كثيرا من الحوائج القبول منسوبه اليه رة وانما البر
 بفتا تلك النسبة والسري في ذلك نصرة الطلبة الذي يصير سلامته من الزيادة و
 الفضان والخطاء وسوء الفهم وما هذا شأنه كيف يجوز ان يجعل فولا لاحد من الغير
 او يجزأ به حل مخالفة الاجماع او ما يكاد ان يكون اجماعا ويخالفه ظاهر الكتاب السنة
 والادلة الجلية الصريحة وبحكم لاجله تحريم ما هو معلوم الحل ويقطع به عند النكاح
 وتحلف وجه الزجل بسببه لمن سواه وبكم بقوة احكام الزوجية الثابتة شرعا بغير
 شبهة ان هذا الامر عظيم وبلاذم مبين **الخامس** الاستصحاب هو من وجوه الاول
 استصحاب الحال فان الزوجية حل قبل الرضا المذكور والاصل بناء ما كان على ما كان
 ان يثبتنا لما قل من حكم الاصل الثابت ولو بوجوه من ادعى شئنا فعله البيان و
 ما يمكن ان يعلل به الخصم من الاخبار فاضعف بسبب سنيين ما فيه مستوفى اننا
 الله الثاني استصحاب الاجماع الى موضع النزاع فان المرئ قبل الرضا المذكور وحلال
 اجماعا فكذلك بعد حلا بالا استصحاب هذا ان النوان من الاستصحاب حجة كما تبين في
 موضعه الثالث ان حق الزوجية ثابتة قبل الرضا المذكور من الطرفين فكذلك
 بعد لما تقدم من الاستصحاب فتبيننا يحتاج الى دليل التلج الاحباط فان الفروج
 مبنية على الاحباط الثام ولا ريب ان حل المرئ المذكورة تعبر من هي وجه له بمجرد
 الرضا المذكور امر مجاب للاحياء بل للسدين وفيه من الاقرار على الله والحالفة
 لا رشاد السنة المطهرة ما هو مجرب على فان قبل بناء المرئ المذكورة على حكم النكاح مع
 بناء ايضا مخالفة للاحياء متعارض الاحباط بمثله قلنا لا نسلم فان ذلك انما يقال
 الاحباط بمثله لو كان الدليل من الكتاب السنة او الاجماع على خلافه او كان ثم لا خلاف

الفهماء قاهر شهير على انما نوبت ذلك لرئيسه بان الحكم على ما ثبت بحرمه ليس
 كالحكم على ما كان حلالا لادان هذا من ذلك **السابع** انتفاء المقتضى للحرم
 المسائل المذكورة من حيث المعنى اما في الاول فلان الموضع اعني اخ الموضع من حيث
 لها والحق ولحقنا الولد لما يحرم بالتبني او بالدخول باقها وهذا اذا انقضى الامران حاز
 النكاح كما في اخ الاخ الولد مع اختلاف العلاقة معلوم انتفاء الامر من هذا
 ان النبي صلى الله عليه واله وسلم انما قال يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب اخذوا
 انما يحرم من جهة النسب اذ كان بنينا والافترق بينهما بالمصاهرة اعني كونها ربيبة مدخلة
 باقها والرضاع كالنسب كما لمصاهرة الام ما كلامه **يقول** الغفر الله لهما
 ابوهم بن سلمان هذا الكلام من الجواب لى لرئيسه مثلها الا ان يشاء الله تعالى
 وانا انبته على ما فيها من بعض المناظر من حق الحب من غير تعرض لجزئيات اسند لاله
 فان فيها من القصور ما لا يخفى فاقول بالله التوفيق وهو الهادي الى سواء الطريق قد
 انحصر اسند لاله بالوجوه وما ذكره فيها من الادل على التاكيد في خمسة اشياء الاول
 الفصل بما بقي من العام من الكتاب السنة بعد تخصيصه بما اعرفت به على القول بان العام
 المخصوص بحجة الثاني الفصل باصالة البرائة من التحريم واستصحاب الحل وخصاها
 عند التامل طلب الدليل على التحريم في جده هو المراد والافلا يحرم وهذا مما لا يشك
 فيه فان كل مسند على تحريم شئ لا بد له من الدليل والافلا اصل وعزم بناء على
 الحل لولا الدليل وقد اعرفت بذلك في خلال اسند لاله حيث اعرض عن تحريم النكوة
 في العتق والطفلة نسبا للملك فالبحث في الدليل هو مناطا شهدها متفاضر فعلة بل هو
 بين الامة من قوله عليه السلام يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ما في معناها والتحريم
 المنقول بحجة الواحد يختص الكتاب السنة كما نرى في الاصول فماتك عما هو متواتر فلم
 الا البحث عن معناه وعن شموله موضع النزاع وقد بيناه واوردنا الاستشهاد بكلام
 اهل الفضل فيه فقط اسند لاله بذلك الثالث انتفاء المقتضى من حيث المعنى اقول
 وقد ثبت من حيث عموم شمول التحريم وشموله لموضع النزاع كغيره مما اتفق عليه الاحق

في الاصل من على فضل
 التحريم

اسند لولا التحريم عليه وقد قدمنا فقط قوله هذا النص الرابع الغرض من الشاعة والافلا
 للقول بالتحريم ولعمري ان من قصر وتشتع على في الفصل اعين العلماء لنصوره وقد
 معرفته اولى بما يشع واستغناء استغناء للقول بالحق لعدم معرفته اياه اشك ذكره
 العباس بن عتبة مع ان الدليل ليس من في ثبوت فيها اذ النظر المؤكد بكلام من اتفق على
 فضله وبطل فضله وهو يجب كان فصاره في الثبوت عنه غير مستحق للحاكم الاجماع
 الذي اتفق فيه واكن بنى احد من السلف وزاد في التاكيد بانه ليس اجماعا سكونا بل
 اجماع جيني وادعى انه اخباره لذلك معين لا مز يدعيه اقول ولهذا من المصنف
 في الدين الواحد الله ليست بيته قال الشاعر مصابيح نيرانا نهون قائما مصابيحنا في الدين
 من الحوائج وانما كانت مصيبة لان هذا الرتبيل والنسب اليه بعض الماهات الفصل
 بل كماله فاذا ادى سيرا وصر وظهر له ان الحل اجماع حقيقي وانه لا يجوز لمن قام له الدليل
 الخلاف بل الدليل لا يكفى من دون موافقة السلف ثم اعرض على تقريره من التمسك
 مسلمنا اجاب بان العمل بحزم بفساده وان حله مقررنا لطلب الخطاء لا جرم جزم القائل
 بانه كذلك وبطلانه من فحائلك وهذا انما ثبت القائل به من الاحقاف الذاكرة
 حتى السافل فنه في سالكه من حيث لا يشعر لقصور فكره وفوه وهما وضعف
 قائل والله السعنان قال ابن ادريس في التفسير لما حكى قول الشيخ يجوز ان يزوج
 بالمرضع واخيه وجدته قال محمد بن ادريس اما تزوجه باخيه وجدته فلا يجوز بحال
 لانا لا يجوز في النسب ان يزوج الانسان باخيه ولا بام امرائه الخ وقد تقدم و
 مال اليه العلامة في لغت وان له يصرح به لكن ظاهره القوي به لانه رجح قول ابن ادريس
 وعلى برزابه ابن هزارد قال لولا هذه الرواية لاعتمدت على قول الشيخ ومعدول عند
 الفرق بين ام الولد من الرضاع واخيه لانا ان اعتبرنا المصاهرة ادخلنا بها وانما تغير
 اخراجنا بها وفي هذا حال عدم التحريم بالمصاهرة وجعل عدم تحريم الاخوات وغير
 من ليس في الطمينة بل اعلى منفرعا على الاحتمال منه يعلم ان التحريم ان لم يكن قوي
 فهو موضع الخلاف حيث جعل عبرة احتمالا بل الاحتمال من حيث هو لا بد على حور انما

سنايك

بل في الخلاف اذا حصل الرضاع الحلال بغير النكاح اخذ الرضاع ويثبت له ولذو الارحام من اولاده من غير الرضعة ومنها لان اخوته واخوانه صاروا بمنزلة اولاده وليس بمعتمد وفي القواعد بعد ان قوتى عدم التحريم بالصاهرة فرج عليه عدم التحريم في المسائل المذكورة وصرح بعدم التحريم في هذه المسئلة قال فلا يحل نكاح امرأته وخاله وحذاته والظاهر عدم الفرق بين بنات الفحل بالنسبة الى ابي الرضعة واخوات الرضعة بالنسبة الى الفحل نظر الى العلة المذكورة في الحديثين السابقين فان كان جهة وجه الفحل بمقتضى العلة المنصوصة والا انشئ التحريم في المقامين على كل حال فالعمل بالاحتياط فيما اولى من قول الفقهاء ان الله المتان ابراهيم بن سليمان بن الله له بالصالحات با عمل الصالحين بقدره او بالاولى الا انكار تفكره او بالارباب السدبر تدبروا فان الرجل الذي بالغ في خلافه وان الاجماع على العمل بغير ذلك مما لا فائدة في عاونه اعترف بالخلاف جعل الفتوى مساوية لغيره اولاد الفحل على ابي الرضعة الذي هو مشهور الفتوى في الفحل عن ائمة الهدى جعل النكاح مساوياً في الصور بين واعترف بالنص على العلة وقد كان قبل اعتراف بان الفتوى لا يجمع بظاهر النصوص فيكون هناك كذلك وصرح الان بان العمل بالاحتياط وهو التحريم فيها اولى واخرى فذلك من ادلة ما جاء على العمل بالاحتياط ثم اورد تفكره في هذا امر ان سبب ذلك انه ان تحريم اخن الولد على الفحل لا يستلزم تحريم الزوجة الرضعة لاختصاصها على وجهها وذلك نهية الفصوص فان الزوجة اذا رضعت ساهما كان زوجها الفحل وابل الرضعة هو اب الزوجة والزوجة بنته فاذا حرم على الفحل ان يزوج بنت الرضعة حرمت عليه زوجته بلا خلاف لا اشياء لان الرضاع يحرم به لاحكاما يحرم به سابقا فتعذر بائنه من غفلة وتقرر فصور توضع في مثل هذا حتى يكون صاحبه المطلوب باليوم الحشر والساب **الرابع** يحرم عليه جن الولد لان مثلها في النسب لا يصح فكذلك مع تحريم الرضاع وقد اسلفنا امية كفاية من كلام الشيخ ورواين ادريس عليه السلام كلام العلامة في الفتا واخباره ذلك وبنيتها على ما استدل به الاصحاب حكينا عنهم انه ليس بمباين للمعاملة الصاهرة ما ذكر الخلاف في المسئلة وذكر من

في راجع حكمه

في تحريمه

الحق في الثاني يعني من القواعد التحريمية به انشئ الشيخ في فتا وصرح من ادريس خاتمه العلامة في الفتا مع اعتراف بقوة المذهب الاول وفي كراهية بصرح بشي لكن الظاهر المنيل الى التحريم في جميع ما تقدم من الاخبار الصحيحة ووجه الاستدلال بما حكاه عليه السلام تحريم اخن الابن من الرضاع وجعلنا في موضع البنت واخذ الابن تحريمها بالنسبة كانت بنت الزوجة والظاهر ان ما بالصاهرة وقد جعل الرضاع كالنسبة ذلك يمكن حينئذ اما الامم كذلك وليس بما سالا انه به يحرمه على حكمه كل كذا صرح شيخنا في شرح الاشارة وقوله نظر ما ان لا فلان المشار اليه في قوله في ذلك هو تحريم بنت الزوجة اي جعل الرضاع كالنسبة تحريم بنت الزوجة اي كبحر بالتسبيح بالرضاع ومعلوم ان تحريمها اذا لم يكن بنتا ليس بالنسبة ما هو بالصاهرة فلا ينبغي قوله جعل الرضعة كالنسبة ذلك قول من عرف بخط هذا الرجل لا ينبغي من مثل هذا الكلام وقد اذ وجه الادان اليه المذكورة ليست عبارة شرح الارشاد وهذه عبارة الشيخ وجه الدلالة انه عليه السلام حكم بحرمة اخن الابن تحريمها بالنسبة كانت بنتا وبالسبب اذا كانت بنت الزوجة فالتحريم هنا بالصاهرة فيكون في ام الام كذلك وليس بما سالا انه به يحرمه من حكم الكل الثاني ان هذا مضايقة لفظية فاما يكون من النظر في شئ الدليل نظر الى المعنى تام فلا يصح شيئا اطلاق لفظه فيه خصوص اذا كان المعنى حاصل وهذا ظاهر جلي الثالث ان التسبيح يطلق ويراد به ما قبل الرضاع فيمثل الصاهرة وقد قد مناه واوردها حمله من كلام الفقهاء استلها عليه ثم عطف ذلك بقوله وامانا بنا فلانه لا يلزم من التحريم في هذا الفرع المعين مع خروجه عن حكم الاصل ظاهر التواضع المفرقة لو رددت النص عليه بخصوصية تحريمه الحكم الى ما اشبهه من المسائل فان ذلك غير القياس وادعائى نفي القياس عنه وانما انشئته في كل على حكم الكل لا يبيده شيئا لان بغيره لا يباس صا دون عليه عرف بان مقتضى الحكم من الاصل الى الفرع بعله محض فنهما والاصل فيما ذكره هو اخن الولد من الرضاع والفرع موجب الولد من الرضاع والحكم المطلوب بعدنه هو

الثابت في الاصل بالضرورة ما يظن كونه علة التحريم هو كون اخنث الولد من الرضاع في موضع
من غير من النسب على النبت النسبية وهذا بعينه فاشتم في حد الولد من الرضاع فانها
جديدة من النسب بل ما ذكره اسوه حال الامن العباس لانك قد عرفت ان العباس بعد الحكم
من جرت الى اخر الاشراك ما يظن كونه علة للحكم وهو رحمه الله قد حاول بعدة الحكم
من الجزن الى الحكم وبنته على العلة وثبوتها في الفرع اول كلامه واخره في عبارة وهي
ذلك تشبيها على الحكم وتبقى عنه اسم العباس ذلك لا يحبس من الاراد والاعتقاد
ولا يلبس على الناظر التام كونه ناسا انتهى كلامه اقول هذا الرجل يخط خطا عسيرا
لا يامل المعنى بعرض على الفضل في غير موضع الاضطرار اصل هذا الكلام له على
الشهد بل هو في الحقيقة كلام امام المجتهد بن العلامة وليت وبسببه افترق عدل عن
قول الشيخ رتبة ليت تدري ما ينظره من تعريف العباس وحواله في مثل هؤلاء فلم
يعرفوا موضعه وانما يشبهه ههنا حتى يخفى عليهم لكن هذا الرجل لقوة وهمه وقصور
فهمه وعدم رؤيته في طبعه انفعه واصوله من اتباعه الذين لا عهد لهم بالانكسار
الاحكام لا يبالى اى كلام وحقيقة معنى الكلام اهل الفضل لا يخفى فانهم انما اذا
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعترته ثم قالوا يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب
جعلوه املا يرجع اليه الفقيه ويستفاد منه فروعه ومذوق اختلاف بين فقهاء
وعلماء من معناه فبعضهم يجعل المعنى ان يحرم بعبلة الرضاع ما يحرم بعبلة النسب والآخر
لو كان هناك نسب لم يضع يحرم اذا كان رضاع وهو الذي حقيقناه سابقا وبعضهم يجعل
المعنى انما يفرق بين الرضاع النسب مطلقا ويحرم ما يحرم به دون المصاهرة فلا يخاف
في بعض احواله عدم تحريم الرضاع معلا لا بالمصاهرة ودواعيه بان المراد ما يشبهها من
عموم الاختيار وذكر ان الامام بنه على ذلك بما لا يخفى في صورة اخنث الابن فمنه في
موضع منه ما قاله الشيخ من تخصيص المعنى بشبه والنص على ان لا يخلو الاصل
فكانهم قالوا لو لان يكون التحريم عاما لم يرد هذا ولم يزل الامام عليه السلام لاخر في
موضع بذلك وانه من العباس وما شابههم من العباس والعلم به ومن فواهم بعد

في الاصل على ما
اشارة

فهمهم لذكيت هم يعرفون ذلك ومختص ومعرفة ومنه يهتج الشيخ ووجهه من
الفتاوى بالعليل في التحريم في اخنث الولد وحده لعموم الخبر وفاته كراجملة من ذلك خبر
منه **فرعان** الاول لوارضعت مرة ولد ولد فاحرمت على زوجها لانه الفحل وهي
الثان لوارضعت احدى وجته ولد ولد الاخرى حرمت لانه صارت حدة امه
ومن الغائبان المعاصر القاصر عد من الفرعين في المسائل التي زعم انها اجماع وقد
حكينا عبارة من اقول رسالتك الى قوله الاول ان رضع المربية بلين فحلها التي هي نكاح
حين الارضاع اخاها واخوها الا بوجهها ولا حدة ما قاله الرابع ان رضع ولد ولدها
ابنا او بنتا ومثله لوارضعت احدى وجته ولد ولد الاخرى وقال في الاستدلال كما
حكاه عنه والذي يدل على عدم التحريم في هذه المسائل وجوه وذكر ما سمعته مماثلوا به
منه الاجماع على التحريم بالغ بما ذكره من الاجماع الى اعاده مع ان الخلاف في هذه كما حكينا
مشهورا كورسند اول بل ربما كان النسب التحريم من يكون بهذا المشابهة ان مسئلة قد اشهر فيها
الخلاف ان رتبة تكون اقرب من ان يذكر تحريم على حوى الاجماع وبما في الاستدلال و
الشنا على نسبة المعنى الى الشهيد ونفى كراجملة ما سمعته من قوله الذي لا يخرج من بين
الحج من ادى معرفة بمواضع الخلاف ومدارك الادلة واعجب من ذلك انه قال كما حكاه عنه
ثم اختلف اصحابنا في ثلث مسائل قد يؤول منها القاصر من وجه الاستنباط ان يكون له
من هذه المسائل وشاهد احكامها وسبب المسائل التي نحن بصدد ههنا لا يفرق بين الاحكام
والثالث الذي ذكرناه ان للاصحاب فيها اختلافا معطين البحث في المقامين سالكن بحجة
الانصاف في المصدين خبرا ركن لاحد في ذلك فليلا ما دام على جادة العدل متحبا بحلية
التحقيق يقول الفقيه الثاني انهم من سلبان اصل الفتاوى دار به فديتنا ان العلامة الذي
هو امام المجتهدين وعنه من الفتاوى كالشهيد الذي زعم انه غير العلم ثانيا منهم حكموا
بالدلالة واستشهدوا ببعض المسائل كما حكاه عنهم وهو ايضا عن الشهيد وليت شعري
اعند مع طه ونقله لذلك انهم من الناصرين عن رتبة الاستنباط وهو البالغ لدرجة
الاستنباط هذا الرجل من مثل هذا الكلام واعجب من الامر ان المسائل التي زعم انهم

ان وليا او شاهدا على وجه المسائل التي علم انها اجماعية ولم يذكرها احد من الامة
 فهو ما صرح به رتبة الاستنباط وهو قد حدد منها اعني من المسائل الثلث التي فيها الخلاف هو
 عن بعض المسائل التي هي اجماع جيني عند هذه عبارته واما المسائل الثلث التي تكلم فيها لا
 فالاول امم الرضاع نسب او رضاعا هل يحرم على صاحبها اللبن اعني الفحل ام لا فالاول
 وقد حكينا كلامه للاصحاب اسبق ونقله الخبر عن الشيخ والعلامة وابن ادين وغيرهم
 هذا من الضرائف والفرافج قد تأملت فرائض ان هذه مسائل من غايه قصوره التي لا توصف
 ذلك لانه لم يفرق بين نسب او رضاعا هل يحرم على صاحبها اللبن اعني الفحل ام لا فالاول
 من الرضاع انها تحرم لا اذ رى ان الرضاع يخرجها عن كونها جن مع انها كذلك نسب او رضاعا
 الرضاع ليس من الفوارى الذي يقتضي الانساق بعد لا بد ان يسئل الواصل الى درجة لا
 او من عمه واهله واصل الجواب لكن قد اعترضت على من قال ان هذا الوهم ان يعلق به
 غفلته ونسوره كما غلق به في المسئلة الاولى اعني نسب الابن كما او رضاعه الا انه هنا قال
 اخر الاستدلال بعد ان ذكر الاجماع ما هذا المقطع التابع انتفاء القضي للتحريم في المسائل
 المذكورة من حيث المعنى ان قال واما في الرابعة فملا ان نسق ما قال ان الرضعة صانعة
 جن ولدت من الرضاعة او نفى تحريم جن الولد من الرضاع سبحانه في الكلام على المسائل
 من موضع خلاف لا يحل على انه لو ادعى انتفاء التحريم فيها بغير خلاف ممكن فنظر الى كون
 الرضاع المشكوك في كونه محرما للنكاح المعلوم محله وان بعد لان الظاهر عدم الفرق اولا
 حينئذ قد علم انها في موضع الخلاف وشار الى احوال فيها للطبراني واخرى بانه بعيد
 الظاهر عدم الفرق فكيف جئنا بتجزي على نسبة الاجماع وما ذكره من الكلام فقد اوضح
 في خاطري جواب عنه حسن هو ان كثير الدعي منوط في الشك اذا اراد الله ان يبين قصوره
 عن رتبة الاستنباط بشهادة على نفسه وتبريره بخطه وقلة فهمه فان سأل هذه
 لا يبلغ كرايمهم وقد اضطرب خطبها هذا الخطب فاطنك بها الوطالت والله يقول الحق
 بهدي السبل **الخامسة** يحرم عليه عتات الرضاع على الاقرب لان عنه الاب
 نسب الاخل لانها لا تكون الاخت الاب فيه الابن صناعا في حكمها لما حقتاه من الاب

على فعل
 حجة
 النفس

بكونها في مقام من يحرم في صورة النسب هو ظاهر ولا من الرضاعة هو ايضا ان الرضاع
 بين الاب والعم عتبة ما في الباب بينهما احب اليه وليس في الكتاب السنة ما يدل على تحريم عنه
 الولد بل انما فيها تحريم الاخوة وهذا ليس بخافا فنقول كون الولد الرضاع ابنا محترما
 من حيث الرضاع على معنى ان هذا التحريم يجب واث الرضاع كما كان للاخت الرضاع نسب
 بالنسبة الى الفحل واولاد الفحل بالنسبة الى الرضاع من غير فرق وليس فيها ما كما مر في و
 عموم الخبر يشمله كما اشترنا اليه سابقا والاباد لولم يخرج في كتيبي يكون معنى الثانية وليس
 كذلك فلا مدح به فعل هذا الوارضة امرأة ابن اخها حرمت على وجهها وليس كذلك لالا
 الولد لا ينفق في صورة النسب يحرم من اذ اخت الام يحل على الاب انما يحرم بسبب الجمع وليس
 من التحريم في باب الرضاع في **السادسة** يحرم على الفحل بنت اخيه من النسب
 وكذا لا يجوز له في ابنة من الرضاع فعل هذا الوارضة زوجته عنها واخيها حرمت
 لانها بنت اخ من صا ابنة من الرضاعة **السابعة** يحرم عليه بنت اخيه وان من
 الرضاع نسب لانه لا يجوز في النسب فعل هذا الوارضة زوجته حالها او حالها حرم
الثامنة يحرم عليه ام لجنته من الرضاع نسب اي الام من الرضاع لاخيه نسب
 يحرم عليه كما لو كانت ابنة نسب لانه لو كانت نسب الرضاع لانها ام الام او زوجة اب فلي
 هذا الوارضة امرأة حاز زوجها واخيه حرمت عليه بخلاف ما الوارضة لداخيه او
 ولداخته لان ام ولد الاخ لا تحرم لولم يوارضه واد ولد الزوج حرمت لانها نصبر اولد
 ولد وتنفذ في نفوس عدم التحريم الصور بان لان التحريم هنا لا يكون الا من حيث كونها ام
 اخ الزوجة او ام ولد ولد وعبر به في النسب غير محقق اما في الاول فلا احتمال ان يكون موطنه لا
 بالشبهة والفرض ان الصورة مبنية فلا تحريم عند من لم يشر به ولا عند من يشر به اذا
 لم يكن لاحد واحتمال الشبهة مطلقا لم يشر به واذا احتل في صورة النسب عدم التحريم لم يحكم
 مع الرضاع به واما في الثانية فلان التحريم ليس الا من حيث كونها امم ولد والاحتمال
 كذلك وادى عدم التحريم من عدم الاحتمال للنسب قول وهذا الاحتمال يجري في كل موضع يحكم
 اذ لم يكن عليه نص واجتماع مماثل

ساجد

مختار

نزل الله من الكاف يشرفون به ثمنا قليلا اولئك ما ياكلون في بطونهم الا النار و
قال عليه السلام من كنتم حبا لله يوم القيمة يلبسوا من النار وقال عليه السلام اذا
ظهرت البدع في امتي فليظم العالم عليه من لم يعمل عليه لعنة الله **الثانية**
قال عليه السلام الفقهاء اماء الرسل ما لم يدخلوا في الدنيا مثل بارئ رسول الله فنادوا
في الدنيا قال اتباع السلطان فاذا اصاب ذلك فاحذروهم على نكر اورد ذلك العلامة
في خبره ايضا وقال عليه السلام العلماء احباء الله ما مروا بالمعروف فحرموا النكر
ولم يميلوا في الدنيا ولم يخلفوا ابوابا لتلاطين فاذا رايتهم ما لوالى الدنيا واختلفوا ابواب
السلطين فلا تخلفوا عنهم العلماء ولا تفسدوا خلفهم ولا تؤدوا امراضهم ولا تشبهوا اجناسهم
فانهم امة الدين وفناء الاسلام يفسدون الدين كما يفسد الخيل العسل قال النبي صلى
الله عليه واله وسلم انتم في وجوه العلماء عبادة مثل عبد من عبد الله عليه السلام عنه
هو العالم الذي اذا نظرت اليه ذكر في الآخرة ومن كان خلاف ذلك فانظر اليه فتنه وفي
حديث اخر اذا رايت الفارسي يلوذ بالسلطان فاعلم انه لعمري اباك يندع ويغال بر مظلة
يدفع عن مظلوم فانه من خدعة ابليس اخذها فاقا والقران سلما وروى الشيخ باسنا
الى بغية الاسدي قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام جعفر بن محمد عليهما السلام يقول
اما والله انكم لعل في الله وملائكته فاعينونا على ذلك بورع واجتهاد عليكم ليعتقوا
والعبادة عليكم يا الورع والي محمد بن مسلم الثقي قال سمعت ابا جعفر محمد بن علي عليه
السلام يقول لا من ليس له اذن بطاعة عيسى الله ولا دين لمن دان بغربة باطل على الله ولا دين
لمن دان بمجود يتي من كتاب الله والي علي بن جعفر بن محمد بن اخيه موسى بن جعفر بن علي
جعفر بن محمد بن ابيه عن جده عليهم السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه واله
وسلم ذات يوم لاصحابه الا انه قد دس اليكم داء الامم من قبلكم وهو الخسالة
بحال الشكر لئلا خال الدين ويخفى منه ان يكف الا انسان بدن ولسانه ولا يكون فاعز
على احببه المؤمنين الي ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ثابوا في
العلم فان خيانة احدكم في علمه اشد من خيانة في ماله وان الله سائلكم يوم القيمة

مختار

مختار

بمحدث الاسناد عن النبي صلى الله عليه واله وسلم العالم ودببة الله في ارضه والعلماء
امناء من عمل بعلمه اذا امانته ومن لم يعمل بعلمه كتب في علم الله من الخائنين **الثالثة**
حدثت الاسناد قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من اعان طالب العلم فافقه
الانبياء وكان معهم ومن ابغض طالب العلم ابغض الانبياء فخرار جهنم وان طالب العلم
شفاعة كشافه الانبياء وله في جنة الفردوس القصر من ذهب في جنة الفردوس
ماء الف مدينة من نور ورجة الماوي ثمانون درجة من باقوته حمراء وله بكل
درهم انفق في طلب العلم جوار بعدد النجوم وبعد الملائكة ومن صالح طالب العلم
حرم الله حبه على النار ومن اعان طالب العلم اذا مات غفر الله له ولجميع المؤمنين
قالوا المالك بن دينار ابا يحيى رطل علم للدين افعال وعلم ليس له يقال طالب العلم
وهذا موافق لقوله عليه السلام ولتطلب الدنيا بافح ما يطلب به خير من ان
باحسن ما يطلب به الآخرة وقال عليه السلام من اذى طالب العلم لعنة الملائكة
والى يوم القيمة وهو عليه غضبان من اهان ضيقها مسلما لله وهو عليه غضبان
الرابعة الفقهاء افضل الناس بعد المعصومين اذا عاوا بمقتضى علمهم وسجل
الورع في انهم وكفوا السنهم عن الضيق لانها اقربهم فان الرجيم المعبس قد علم ان
اشد الخليفة عليه لانه اما طلب النظر لاغواء النوع وهم هداة الطريقية ولهذا
ورد ان فقهها واحدا شد على ابليس من القابيد فمخيم بحب التبعة وبالبسة
لان الاولى علامة المرائ والى باعتر الطاعات معاصي الثانية تاكل الحس كفاكل
النار الحطب قد ورد فيها ما لا يحصى من عر ابر المؤمنين عليه الصلوة والسلام
الفقيه ادم كلام النار وعنه ايضا كذب من تم انه ولد من حلال وباكرا نجوم الناس
ودفن ايضا لهم ما وجب عليه الشرة عنه من اعمال الحيز نسبة في الدين ليعط
امانهم عند الله ومحمد بن عبد قلوب الانبياء الذين هم القسدي لا يكون مما يفرق
عن اجناء النوع فكيف اذا فعل ما ينعنه عنه اكثر افرادهم لاجرم ليعط علمه فلا يرك
اليه في الدين لانه قال لنفسه من دخل تحت عموم نوايه لم يأت كوا الى الدين

قلوا قد نكحناكم التكاثر وما لكم بغيره من أولياء ثم لا تبصرون الخلف من الجبل الشرقي
 على ائتمار منها ما لا ينافي في الامانة ومنها ما ينافيها ولها صابط هو ان ما اخل بالمطلوب
 الشرعي الناشئ عن حكمه وبانيه بها يتم صلاح النوع واحوال معاشهم فلا شك في كون
 منافيا للامانة وما ليس كذلك لا ينافيها لكن منه ما يكون الشرع عنه اولي ومنه ما لا
 يوصف بذلك ولا يفرض مورا يفسخ للتأخر بها جليلة المال الاول اذا باع الانسان مورا
 او ميكلا بمثله جنسا متفاضلا فهو رب مجازان يتجمل بما يخرج به عن الزبا اما بضم عين
 الباء وفرد لك من الصور المذكورة شرعا وهذا غير مناف للملك بل موافق لها وليس
 تركه اولي وذلك لان تجريم الربا امر متبدل لا ينعكس بمصلحة المتعاضدين اصلا
 بل مصلحة ما نظر الى عمل العاشر في جعل المتعاضدين معا لتراضيهما ومن ثم اجاب تعالى
 النكح من حيث قال حكاه عنهم ذلك بانهم قالوا انما البيع مثل الزبوا بعبوله واحل
 الله البيع وحرم الزبوا فغرض الشارع بهم بالخلص منه باق وجه الحق اذا لم يرد
 له موقعا لا بعد التفاضل مع المتساوي مثل هذه الجملة لا سقاط الثمنه فان الاصل
 ان يرفع المال من المالك لا يكون الا عن رضا مخرج منه ما كانت به الشارع عند وقوع
 البيع من ماله المفرد في الاراض التي يمكن فسخها من ثبوت حق الشريك وهو الاخذ بالثمن
 وليس يلزم على المشتري ان يوقع البيع ليشفع منه بل ان يوقع الصلح ليعلم من التكليف بالحكم
 الشرعي الحق تعالى انما اوجب حكم الثمنه مع البيع ولم يوجب بيع التاخير اذا دفع
 الى يديه ما لا يصره على الخارج وباحد منه لنفسه ان كان محتاجا وهو غير محتاج فله
 ماله من ثمن به كولد وزوجه ليكون محتاجا واخرجه على نفسه ثم استفاد ماله كان
 ذلك من الجبل النافيه للامانة لما قام حكمه طلب اخراج الزكوة لان الغرض مساواة
 الفقراء ودفع ضرورياتهم بدفع الحق المفروض لم وقد ورد استصحاب نقلها الى الفقهاء
 لانهم اعلم بموافقتها بما قبل بالوجوب فان فعل الغنيبه ذلك كان خائفا لامانة غيره
 موثون بديانته وهو ممن نصب للدين فما بصطاده ومثل هذا من اني الى مال سلم
 بين عليه بسلط بالبد الغالبه حتى اعانه وعلم منه انه ان لم يوافقه اضطره الى ما هو

بيان الجبل الشرقي

الباع ما يملك منه ثم طلب منه ان يبعه نصف نخيله ولباينه التي يكون فيه الوا
 منها الف دينار وهي خمسون مثلا بدنيا لم تملك نصفك لك باخذ منه وذلك
 لانه مناف لمطلوب الشارع من عدم اكل المال بالباطل الا ان تكون غناة عن رزاق
 الناشئ عن حكمه نشاط المسلمين على اموالهم الاضطرب من انفسهم ليست نظامهم ويوفرو
 دواعيهم الى حاجاتهم المشغولة عن غناهم وتوخذ لك من امره قاله بمال على حامل لا يفسخ
 شيئا كشار مثلا فاخذ رطل ابراهيم مثلا فباعه عليه باثنى عشر يوما وفيه الرطل و
 المامور عليه لا يبعد ان يمنع لحوم من الظالم فان قلت حبانة واعانه على منكره
 امر الظالم على المظالم بما لا يفسخ وعدم ازجار العاقل من عمله فانظر ايها العاقل
 اللبيب كرم بين الصور بين الناس في المسئلة في الف الف جرب بعض فاصرت تظهر
 عادى الفكر بسلط على جواز الصور بورد هاتين مثل دفع الربوا والشفعة وليس الا
 من غلبه حب الدنيا المقتضى لعدم البصيرة ونحو ما لله من ذلك الثالث اذا كان على
 ضمير من التاخر او العوام دين لم يرد على الاخر حق من الخمس والزكوة وعلم كل منهما ان
 المدين لا يتمكن من اداء الدين الا بعساره فسلخ ذوالحق صاحب الدين على ما في قوله
 الغنيير يثنى مذدروني به صاحب الدين لعلمه بعدم تمكنه من الاستيفاء ثم احسب ذو
 الحق ما يستحقه في ذمة الغنيير من حق الله تعالى عليه فانه يفتح ولا ينافي الحكمة ذكر
 احساب مذدرونا دفع ابراء الغنيير وانقضاء بالباقي ودفع باق ما في ذمته من الحق
 الى الفقراء اولي ولهذا اورد في الشرع المظهر كرامته صرف الصدقات الواجبة
 الى من يعاد صلته من الاخوان ربما كان من هذا الباب الصور الشرعية في دفع الحق
 بزيادة عليه وحكي لي من ائو يدينه ان الشهيد من مكى فغدا الله برحمته واسكنه جنة
 جنة مسئلا فندم المدينه حاحا عن الماء زاد عليها عشرون فقال ربوا والله ربوا
 والله فقالوا له ليس كما ذهب لكن نحن نفر من الماء ونسئو به شربا فيها ثم نفر من
 العشرين فقال جيلة جيلة لا ادري نظر الى نوع هذا الغنيبه واحباة في عدم جيلة
 الجملة وما نال الفقهاء المرسية عند الله تعالى والزمه له الا بالورع وما حكا

افادة

حكمة الفقهاء في الجبل الشرقي

السبعة من ذلك في الحج الزبيب منه كتابه لمي لكل لبيب ريب حيث ايقنا على ما ورد بان
الطعنات فلتخرج الى المقصود بالذات **قول** حيث اننا الزمنا الامامة ببلاد العراق ونفذ
عليها الانتشار في الاغان لم نجد بدا من الخلق بالغربة لدفع الامور الضرورية من لوازم
منهات المعيشة **اقول** لا يخفى على كل ناظر ان هذا العذر لا ينهض على مخالفة الشرع
الغويم والضرب المستقيم فالخلق بالغربة اما ان يكون مشروعا حائلا عابدا بنسب غرضها
الاربعة اولها يكون فان كان الاول لم يقصر الى توطئة العذر بما ذكر على وجه هو
عدم حبال زيادة وطبيعته بعض المكلفين مشعرة بها كما لا يخفى وان كان الثاني فانه
غير مقبول فكيف يستخرج من ادعى الارشاد في العلم ان يتكلم بنحو هذا العذر سماعة **قوله** لما
اراد في هذا الشأن ذو الفزع المبين وبعد **قوله** عليه السلام من طلب العلم بكل
بره و **قوله** عليه السلام الرزق كالنور باي يات وان حربت منه وغير ذلك من
الاثار على الناظر بعين البصيرة يرى ما قاله فخر رافع فان قامته في العراق لم يكن لاد
خصوصا حيث ذكره وصد وجدها به بقاء من الخلق غير رافع فانه لم يفرق فيها وفي مشاهير
الانبياء بطرح الاعيان اخذت منه وهو مستقيم في حاله لا لتفاوت عليه فيها
فالعذر اذا مزبنا لا على من ان على قلبه بما كسب **قول** مستقيم في ذلك اثر
كثير من العلماء وجم غفير من الكبراء الانبياء **اقول** ليس من هذا العذر ان
ما ارتكبه الابان بنسب مثل فعله الى الانتقاء على قاعدة **قوله** تعالى **وقل** يا
العلمون لا اهل العام وزكا ذكره بعينه حذرا من خط الجهال في المثال الثاني في انك
ما ارتكبه من اخذ فريضة بسلطانها بالسلطان من غير سبب العباد وجزم من الاسباب
فان كان همه بنسب مثل العلامة جمال الملة والدين الحسن بن يوسف بن محمد
قدس الله سره فهذا من الذي يجب عنه الاستغفار وبطهر الغم بكم ان بعد
فان الذي كان له من الذي حضر انهارها بنفسه ولحباها بما له لم يكن لاحد في الناس
معلق ابدار هذا مشهور بين الناس بدل عليه ونزبه بيا ما انه وقت اكثر من في
جنونه وفما مؤتدا ورايت خطه عليه وخط الغمها العاصرين له من الشيعة و

كثافتهم

السنة ومنه الى الان ما هو في يد من ينسب اليه ببضه بسبب الوقت الصحيح وفي
صدر سجل الوقت به احبا او كانت موثقا والوقت الذي عليه خطه وخط الغمها مؤتدا
الآن مع ذلك فالظن بمثله لما علم من ثنائه ونوره بحبان يكون حسنا مع انه يتمكن
الامور على ما في نفسه ولو لم يكن من ثنائه الا ان اهل زمانه فيه بين متقدميه ما
لا يذكر ولغير متقدميه الامر المتكدر بيا القون في نفسه ويعلمون بفعل البت دون
وله كما صرح به هو عن نفسه وهو في اعلى مراتب القدر عليهم ولم يفرغ من غير ذلك
بالكتاب الفضائل العلية والاحكام النبوية واجبادا من الشريعة المحمدية فكان
كافيا في كمال دونه وجمال سيرته ونحو ذلك يقال في مثل علم الهدى واحبه رضوان
الله عليهما على ان الذي يجب على هذا الشهيد نظر الى طريقته العلم وادابه وامناه
اثار الشهيدين انه بفعل عنهم ولو بخبر واحد انهم اخذوا الضربة القاتلة او فريضة
لغيرهم فقلوا بها لامر السلطان لم بذلك حتى ثبت استشهاده اما مجتزعا ان يكون لهم
درج اموال ونحو ذلك لا يدل على انهم فعلوا كمثل فعله ليصح استشهاده فهذا ايضا
مزيه وحسن ان يثبت له بقول الشاعر **والخمر عيب المرء ان يدفع القوي**
اقول انقص عنه بانتقاص الافاضل **قول** اصنادا على ما ثبت بطريق اهل البيت
عليهم السلام من اهل العراق ونحوها بما وقع عنوة بالتب لا يملكها مالك مخصوص بل
هي تسليهن فاطمة يؤخذ منها الخراج او المعاسمة وبصرف في مصارفة الى اخوة
اقول سببان الجواب انشاء الله تعالى عن هذا في محله مفصلا بحيث يكفى عن
الباسه ويعرف المستضي بنور الحق موضع اقتباسه **قول** وفي حال الغيبة
السلام فاذن اثمتنا عليهم السلام لشيعتهم في تناول ذلك من سلاطين الجور **اقول**
الذي اذن اثمتنا عليهم السلام لشيعتهم في زمن الغيبة السابعة وفي وجه قوله ما
من الارامساكن والناجر وهو في الارضين مختص بما كان حظه عليهم السلام كالا
اما الاراض الفلوجة عنوة فهي للسليهن فاطمة فمصر فهم فيها جاز مع عدم ظهور
الامام وبدل عليه ما بان من الاحاديث وما اشار اليه بعض الاصحاب كالشيخ

فما ان الامام من ثنائ الخراج

الهدية غير الظاهر سقوط الخراج من الشيعة لظاهر الاخبار وتبين انه
 لم ينفك عن التمسك منهم بالخلف عزل من منطوق من الاراضي ان لم يؤخذ منهم الخراج
 اعتنائهم بالنفوس الخرز عن الاشغال بالحقون وقد تبدل على سقوط الخراج عن الشيعة
 كما مع عدم ظهور الامام بظاهر بعض الاحاديث وسباني نعم الظاهر انه يستقر الصواب
 على غير الشيعة لظاهر حديث عمر بن يزيد اعرف هذا قوله وفي حال عيبه عليه السلام
 فداون ائمتنا عليهم السلام لشيعة في تناول ذلك من سلاطين الجordan اراد به ائمتهم
 ثم في تناول الاراضي فهو ممنوع ولا تعرف تالاه ولا اثر من الحديث يدل عليه وهو
 قد سلم ذلك في رساله حيث عرض بعد ذكر الحديث الذي يدل في زعمه على باطل الخراج
 باخر ائمتين احدهما ان الاحاديث في الابتياع فلا يجوز عزه والثاني انها في التناول لما
 باخذ الجاهل فلا يسلط على الاخذ من دون اخذ سابقا لانه خبر مدلول الاحاديث في
 فصاراه في الجواب عن الثاني المساواة وعن الاول المساواة مع النبيه الدال على الاول
 وسد مع ما مع ما عليها مفصلا انشاء الله تعالى وان اراد انهم ادنوا في ابتياع ما باخذ
 الجاهل فليس مخصوصا بالخراج فانهم ادنوا في ابتياع ما باخذ من كونه من اسلم طوحا من
 الاراضي بل من الانعام ولا بالشيعة مع انه لا يدل على ما هو فيه من حل العزبة بشي من
 الدلالات وسد مع ما عن مزبب انشاء الله تعالى **قول** فلهذا ندوله السلطنة الى اخر
اول ان اراد بما تناولوه ما اجازة الائمة عليهم السلام لشيعة من حل الثلثة
 او ابتياع ما باخذ السلطان فتدبينا انه لا دلالة فيه على مطلوبه وان اراد انهم ندوا
 اخذوا في السلبين وضع يدهم عليها فحق لا تسلط واحد منهم له او اشارته الى اجته
 فضلا عن نداهم له وعلى طريق اداب البحث على المدعى هنا تبين الفشل بانه شر
 ولو يجبر واحد منهم ندوا لود ذلك ما الدعوى الجبرية فلا يميل في مواضع النزاع هذا وقد
 يمنع دلالة التناول ما لم يتحقق اجماع او ما يفهم معناه من الادلة التي يصح الاضمار عليها
 قال السيد النقي الورع ابن طائوس الحسيني بحسب ما ورد عليه لما ترك التقديم والقبالة
 الاعراض بفعل الرضا علم الهدى احبه بعد ان قال ان اولئك قد يهلكون في زمان

ما لا يقد رطله ما معناه ان قلت بذلك على سبيل التاديب معهما والا قلت برأى
 عليهما ولا على ضلعهما ولهما معصومين حتى يكون فلهما حاجة فلهذا احتلان بحث من في
 عليه مثل هذا الاضال **قول** ليس مع ان لا تضربها اشترى البه على محرم ما يثبت عليه
 بل اضمت الى ذلك من الاسباب التي يتر الملك بيند الحل ما لا يثوبه منك ولا يلحقه
 ليس من شراء حصه من الاشجار والاختصاص بمقدار معين من البلد عند ذكر احوالنا
 طرة الخاص من الزبوا **قول** هذا لا يحتاج الى بيان طاهر بل بعد ما حشاه في الفدية
 ودلت لانه ان بنى الحل على الملك فالصورة جيلة شافي الامانة بل غير جائزة لان اهلها
 مشهودون مخافون ولهذا لما اخذت العزبة منه لم يمكن ان يدعى عليهم ولا ان يطالب
 بما ابتاع منهم لانهم يجيبونه باننا انما فعلنا ذلك خوفا ولو كان عن دوى اشارة لا ستملك
 عليه كسائر الاملاك المتباعدة وان لم يكن عليه وجود كعدمه بل عدمه اول من هنا
 علم ان الاحباط لا بد منه من المعرفة والنفي الورع ومن الجبان الخراج عند ليس
 من الشبهات ولا من الشبهات وقامره ان العزبة مساوية للخراج والاحباط انما
 يكون المنقضى من الخلافات الشبهة وهذا خلف على ان الصورة التي عليها منقضى دخوله
 تحت الملاك والزاد مع الذين يلزمهم الخراج فقامره كما استشهد به اخر رساله ان
 كم الخراج وسرفته والجيلة عليه لا يجوز وجبت بلزمه الخراج لدخوله تحت اهل هذا
 خلف رجع ما عمله على اصله بالابطال **قول** ليس العتمة الا في امتام الارضين وهي في
 الاصل على فئتين احدهما ارض بلاد الاسلام وهي عامر وموات قلنا مملوك لاهله
 لا يجوز التصرف فيه الا بادن مالكه والوات ان لم يجبر عليه ملك مسلم فهو لامام المسلمين
 بفعله ما يشاء وليس هذا القسم من محل البحث المقصود القسم الثاني ما ليس كذلك هو ان
 امتام احدهما ما يملك بالاستثناء الى آخره فانهما ارض من اسلم اهلها عليها طوعا او
 دونه فله اذا عرفت هذا ما علم ان العلامة في المختلف اجمع بها بين الروايتين فليس معنى ما
 يذكره من مزبب على غبار الشيخ والجماعة وهما في الدلالة على بخار ابن حمزة وابن البراج
 اظهر اجمع لها رواية لا يدل على مطلوبها بل لا يلزم مع معالهما **قول** في حق

في حق الشيعة
 في حق الشيعة
 في حق الشيعة

على معرفته الشريعة بأعلى مراتب المعرفة أو وسطها أو أدناها فان هذا كلام من لا ينجس شيئا
ومن ليس له اطلاع على هذا الفن ولا على اصطلاح اهله وذلك لان اصحابنا في باب احكام
الموات يسمون الاراضي التي ضمن ارض بلاد الاسلام ولا يخرج منها وبنا عليها ارض بلاد
الشرك وفي باب الجهاد يذكرون للاراضي اسما اربعة المفتوحة عنوة وارض الصلح
التي اسلم اهلها عليها طوعا ولا نقالا فسميت ههنا الاراضي في الاصل على منقسمين احدهما
ارض بلاد الاسلام وثانيهما ما ليس كذلك وهو اربعة عن الفتح بمجرى ارض الاسلام
لا يخلو اما ان يكون ما اسلم اهلها عليها طوعا او ما قبل بلاد الشرك وما قبل بلاد الشرك
يضم الى المفتوح عنوة وما اسلم اهلها عليها طوعا وعجزها وتبت مشري كيف جعل الله
بلاد الاسلام منها بقابل الاربعه وكيف حصر ما ليس ارض بلاد الاسلام في الاربعه المذكورة
ثم تبت مشري كيف جعل القسم الذي هو ارض بلاد الاسلام ليس من محل البحث المقصود
فلتب مشري ما المقصود بالبحث حتى لا يكون من موهن اي وجه انخصر ما سواه بانه المقصود
بالبحث بحث لا يشارك فيه فبنا وبه ويمكن الجواب بان ههنا من يخرج عن اجتهاده
معناه في نفسه ويظهر بعد السؤال عنه فاعبروا باولى الابصار فليتب ايقاظ
ان كنت في شك مما اشرنا اليك فاسمع لما ينسب عليك قال الشيخ في المبوط فصل
في حكم اراضي الصلح وغيرها الارضون على اربعة اقسام حسب ذكرناه في النهاية فحضر
منها اسلم اهلها عليها الف والضمير لآخر من الارضين ما اخذ عنوة بالتبعية الضرب
الثالث كل ارض صانع اهلها عليها وهي ارض الجزيرة الفراتية والضرب الرابع كل ارض انجلا
اهلها ان كانت موافقة الف وانما نذكر في كلامه في الارضين لعدم تعلق عرضنا به
ولا نتوسع في كلام الجبر الذي ينشأ من المؤلف فلا فائدة في تكراره وقال في كتاب
احكام الاموات والبلاد على ضربين بلاد الاسلام وبلاد الشرك فبلاد الاسلام على ضربين
عامر وغامر فالعامر ملك لاهله لا يجوز لاحد الشروع فيه والضمير فيه الآبازن
صاحبه الف واما الغامر على ضربين عامر لم يجز حمله ملك مسلم وغامر جرى حمله ملك
الف واما بلاد الشرك فعلى ضربين عامر وغامر فالعامر ملك لاهله وكذلك كل ما كان

كل ما كان
في الف

بصلاح العامر من الناصر فان صاحبها عامر لحيته كما قلنا في العامر في بلاد المسلمين و
لا فرق بينهما لكثرة من ان العامر في بلاد الاسلام لا يملك بالعموم والغلبة واما الغامر
فعلى ضربين قال ابن اديس في السرايا باب احكام الارضين ما يبيع تصرف فيه بالبيع
الشراء وما لا يبيع الارضون على اربعة اقسام ضرب منها اسما اهلها عليها طوعا
والضرب الثاني من الارضين ما اخذ عنوة بالتبعية والضمير لثالث كل ارض صانع
اهلها وهي ارض الجزيرة الفراتية والضرب الرابع كل ارض انجلا اهلها الف ثم قال والبلاد على
ضربين من ان البحث على نحو ما ذكر الشيخ في المبوط وقال العلامة في الارشاد المطلب
الرابع في الارضين هي اربعة الف ثم قال سبابة لا يجوز احكام العامر ولا صلاح العامر كالحق
والطهر في بلاد الاسلام والشرك الا ان ما في بلاد الشرك يضم بالغلبة ونحو ذلك قال
في قد وقال المحقق في تع وغير ذلك من كتب الاصحاب من اراد ما وقف عليها فلا حاجة
الى سطرها مستقلة وفيما ذكرناه كتابه في الف القسم الثاني الف اقول هذه الاقسام التي
ذكرها هو كلام العلامة في تحريرها الا ما استدركه من الكلام منوب اليه ليكون الجواب
فيه ان كانت عليه الاما اشار اليه من الدليل فانه كلاما مختلفا وانا الان اذكر كلام
الجبر يسميه لغيره لانا طرأنا اخذ منة نقاش من غير تبين واذ ذكر كلام العلامة في
الف واما الى ما ينبغي الاما الف قال العلامة في تحرير الثالث في الارضين فبنا
مباحث الاول الارضون على اربعة اقسام احدها ما يملك بالاستقحام ويؤخذ منها
بالسيف فانها للمسلمين فاطلب لا يخصص بها المغاللة ولا يفضلون على غيرهم ولا يجبر الامام
بين منمها ودفعها وغير اهلها بالخارج ويملكها الامام لمن يقوم بعلمها بما رواه
الفضل والثالث وعلى التمثيل اخراج مال القبالة وحق الرتبة وفيما يفضل في يد اذا
كان نصا بالعموم ونصف العشر لا يبيع الضرب في هذه الارض بالبيع والشراء والوقت
غير ذلك وللإمام ان يملكه من من قبل الجزاء اذا انقضت مدة القبالة وله التصرف فيها
بحسب ما يراه من مصلحة المسلمين او تنافع هذه الارض تصرفها الى المسلمين باجمعهم وليس
للمغاللة فيها الا مثل ما غيرهم من الضريبة في الارضين التي ارض من اسلم اهلها عليها

كل ما كان
في الف

رضي الله عنه

رضي الله عنه

خراج فضل فطيفة

طوعا من قبل نفوسهم من غير ان يترك في ايديهم ملكا لم يفتح لهم التصرف فيها بالبيع الشراء والديف وسائر انواع التصرف اذا عزموا فاعادوا بها ورواها في العشر ونصف العشر زكاة اذا بلغ النصاب فان زكوا عارضا وزكوا خرابا كانت للسلبين فاطبة وجاز للامام ان يبيعها مستعملها بما يراه من النصف والثلاث والرابع وكان على المتقبل معا خراج حق العتابة وموتة الارض اذا بقى معه النصاب العشر وعلى الامام ان يعطي اربعا حتى التربة الثالثة من الصلح وهي كل ارض صالح اهلها عليها وهي ارض الجزية بلزهم ما يبيعها لهم الامام عليه من نصف وثلاث اربع او جزء ذلك وليس عليهم غيره واذا اسلم ارباعها كان حكم ارضهم حكم ارض من اسلم طوعا ابتداء وسقط عنهم الصلح لانه جزية وبيع لا ربا بيا التصرف فيها بالبيع والشراء والهبة وجزء ذلك وللامام ان يبيع وينقص ما يبيعها لهم عليه بعد انقضاء مدة الصلح بحسب ما يراه من زيادة الجزية ونقصانها ولو باعها المالك من مسلم صح واشتغل ما عليها الى رتبة البايع هذا اذا صلحوا على ان الارض لهم اما لو صلحوا على ان الارض للسلبين وعلى اصابهم الجزية كان حكمها حكم الارض المفتوحة عنوة عامرها للسلبين موافقا للامام الرابع ارض الانصار وهي كل ارض انجلا اهلها عنها وزكوا او كانت مواتا لغيرها لك فاجبت اركانها اجبا وغيرها بما لا يزرع فاستحدثت مزارع فانها كلها للامام خاضعة لا تنسب لاحد معه فيها له التصرف فيها بالقبض والهبة والبيع والشراء بحسب ما يراه وكان له ان يبيعها بما يراه من نصف لو ثلث اربع ويجزله نزعها من يد متبيلها اذا انقضت مدة الزمان الا ما اوجبته مواتها من اجباها اولى بالتصرف فيها اذا تقبلها بما يبيعها خيرة فان ابي كان للامام اربعا من يدن وتقبلها لغيره وعلى المتقبل بعد اخراج مال العتابة فيها يحصل في خمسة عشر اوتصا العشر الثاني قال الشيخ كل موضع اوجبت فيه العشر ونصف العشر من اعيان الارضين اذا اخرج الانسان مؤنته وموتة عتاله لسنة وجب عليه فيما بقي بعد ذلك الخس لا اله الا الى هناك كلام القبر وهو قريب من عبارة الشيخ وظنني ذكرها في اخر فصول الكتاب المزكوة ولا يخفى ان المؤلف قد اخذها بغيرها وبغيرها فاعادها فان الشئ

وقف كتابخانه مسجد اعظم
احمداني موصوف آيت الله
العلية
المرجع

احوال الفقيه في احكام ارضين

العلامة انصر على قول الامام ان يبيعها من متبيل الى اخرها انقضت مدة العتابة و زاد المؤلف وانقضت المصلحة ذلك وخامره ان انقضاء المصلحة ينشئ النقل قبل انقضاء المدة وهو خطأ لان الامام يجب عليه الا لو فاء بما عاهد عليه اذا كان مصلحه ح وهو لا ينفذ الا ذلك ومنها قول العلامة رحمه الله ولو باعها المالك من مسلم صح واشتغل ما عليها الى رتبة البايع قلت خالفني ذلك النسخة بحجها بانها قد ثبت في الارض فان اوجب فلا ضمان اجاب العلامة بانها جزية على المالك متعلقة بشئ من ماله فاذا اخرج منه المال استغنى في ذمته كالدين الذي عليه رهن والمشهور ما قاله العلامة ومنها قول الشيخ وبيعه العلامة او كانت مواتا لغيرها لك فاجبت اركانها اجبا بما لا يزرع فاستحدثت مزارع قلت هذا القيد اوجب الاحياء والاستحداث ليس بشئ لان الموات الذي لا مالك لها والاجام للامام فاجبت واستحدثت ابل القيد لا يخلو من نظر لان الاحياء والاستحداث ان كان للامام فهو ليس بشرط لانه ماله ماله وان كان من غيره امكن القول بان ذلك الغير يملكها لان الموات يملكها المهي على وجه وقد يحمل على الاحياء مع ظهوره ولا مشور في الكاديه فحذف القيد اولى ومنها قول الشيخ والعلامة الا ما اوجبته بعد مواتها فان من اجباها اولى بالتصرف فيها اذا تقبلها بما يبيعها خيرة اقول لا يجب على الامام تبيينها في يد لانها ملكه وهو مخير في وضع من شاء عليها واجبي المهي ان انا ملكا لم يجوز رفع يده والاجاز مطلقا نعم يستحب ذلك للامام فان اراد الاستحباب فلا بحث فيه الا ان قال ان ابي كان للامام نزعها وقامه ذلك لانه ان لم يات لم يكن له النزع علما بمقتضى شرطه في موجه عند المحققين وقولنا سابقا اولى لا يدل على الاستحباب لان اولوية البعد قد ثبت الوجوب كما في اولوية الحجر هذا اما يتعلق بكلام القبر الذي نسخ المؤلف في رساله اماما قال العلامة رحمه الله في مخالفته فهذا عبارة مستقلة ارض من اسلم اهلها عليها طوعا عملت لم يصر فون فيها كفت ساوا فان زكوا عارضا يبيعها الامام من يصرها ويعطي صاحبها طوعا واعطى المتقبل حقه وما بقي فهو من نص الصالح المسلبين في بيت مالهم قاله الشيخ رحمه الله وابو الصلاح وقال ابن حزم اذا زكوا

عامة فاصول المسلمين امرها الى الامام وقال ابن البراج وان ذكرنا امارتها فخرنا
 كانت تحجب الاسلام بغيرها الامام عليه السلام عن يقوم بعبادتها بحسب ما يراه من
 ثلثا وربع وعلى من قبلها بعد الخراج مؤنة الارض وحل الفياضة في حياضها من
 اذ يوسعها او من اكثر من ذلك العشر ونصف العشر وقال ابن اديس الاول قوله ما قاله الشيخ
 فانه عالت للاصول والادلة العقلية والتمحيص فان ملك الانسان لا يجوز لاحد
 اخذ ولا التصرف فيه بغير اذنه واختياره فلا يرجع عن الادلة باختيار الاحاد والافراد
 ما قاله الشيخ لانه انفع للمسلمين اعود عليهم فكان ما بقاواي حصل منع من الانتفاع
 بارض ذلك اهلها عمارتها واجبال اربابها عن الارض مع ان الروايات متضاربة بذلك
 وروى صفوان بن يحيى واحمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرنا الكوفة وما وضع عليها من الخراج
 وما سار فيها اهل بيت فقال من اسلم طوعا تركا رضه في يد واخذ منه العشر مما سار
 السماء والانهار ونصف العشر مما كان بالرياء فيما عداها وما لم يعبر منها اخذ
 الامام قبله من غيره وكان المسلمين وعلى المنقبين في حصصهم العشر ونصف العشر
 في الصحيح من احمد بن محمد بن ابي نصر قال ذكرنا الحسن الى ما الخراج وما سار به اهل
 خال العشر ونصف العشر فيما عداها وما لم يعبر احد الوالي قبله من غيره وكان
 وليس فيها اهل من حقه لوسن شي ما اخذ بالتبف ذلك للامام بغيره بالذي يري
 كما صنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخبره لا بين السؤال وضع عن ارض الخراج ولا
 نزع منها بل في ارض من اسلم اهلها عليها طوعا لا نأقول الجزاء مع ارض من اسلم
 اهلها ثم انه عليه السلام اجاب عن ارض القنوة واجح ابن حمزة وابن البراج بما رواه
 بن وهب في الصحيح قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ايمار رجل ان خربا من خربا
 وكر انهارها وعصرها فان ملكه فيها الصدقة فان كانت ارضها من قبله ضاب
 عنها وركها واخرها ثم جاء بعد جلدتها فان الارض لله عز وجل ولن يبرها والجوا
 انه يحول على ارض الخراج او على ان الجحاح ملام يقوم بعبادتها واداء حلتها من مالها
 اذا اراد خرابها النار واه الجلي في الصحيح عن الصادق عليه السلام الى ان قال ومن اجل

باب الانتفاع
 في ارض الخراج

بن الارض الخربة اليه بغير حجة وبكرى نهارها وبغير حجة وبكرى نهارها وبغير حجة وبكرى نهارها
 بعد ذلك فلو كان بغير حجة وبكرى نهارها وبغير حجة وبكرى نهارها وبغير حجة وبكرى نهارها
 في سنة عالم باعوانه فلو كان بغير حجة وبكرى نهارها وبغير حجة وبكرى نهارها وبغير حجة وبكرى نهارها
 من صوبها احدها جواز التصرف وهو موافق لمذهب الشيخ وعدم دفع الطوق وغا
 انها تخرج عن ملك المالك وهو مخالف لمذهب الشيخ وكلام ابن اديس يقتضي المنع
 التصرف مطلقا وهو مخالف لمذهب الشيخ والنفي القاض هو ارض العلامة بخار
 لمذهب الشيخ استدلال ولا على حجة دعواه من جواز التصرف وهو مشترك بينه وبين
 لنفي القاضى وداعلى ابن اديس بقوله انه انفع للمسلمين اعود عليهم فكان ما بقاواي حصل منع من الانتفاع
 واي حصل منع من الانتفاع بارض ذلك اهلها عمارتها واجبال اربابها عن الارض مع ان الروايات متضاربة بذلك
 بقوله واجبال اربابها عن الارض لا لا عجب من المنع اذا وصل المالك نفع لانها ملكه
 ويجوز ذلك العادة ليس من الاسباب ان ملكه للملك من ماله فضايل الاعراض بقصد
 الملك لا يخرج الملك عن الملك وان كان الملك جوا ما يخرج الى الامتناع كالصبي قد
 صرح به الاصحاب بحجة مستدلين بعد عطف سبب الارادة شرعا ملك بغيره ثم أكد
 الاستدلال بظواهر الروايات واورد منها رواياتين فبطل مذهب اديس فضايل الحال
 مشترك بين الشيخ والنفي والقاضى الا كما بينهم من اختلاف قوله في الروايات وكان للمسلمين و
 المراد ليس الامال القليلة والحق للفظ لذلك ايضا فدل على ان اديس لا اعتبار له
 لا الشهرة التي عند خبر الواحد بجواز الانتفاع ولا مضيق في الروايات بخروج الملك
 عن المالك لا مكان حمل ما يحمل منها ذلك على التنا والادتماع فدلها بالقبلة الى بناء
 الملك لا معارض له اصلا وتوجب ما دل من الروايات على لزوم انه ان مال فائل اذا كان
 الامر في اموال الناس ما ذكرهم من لزوم الخراج فيها وكذا النعام وكان اسكاف الارضين ما
 بينهم من وجوب الاختصاص بالتصرف فيها بالامنة عليهم السلام اما الاختصاص بها كالا
 والردم التصرف فيها بالتبيل والتصميم لم مثل ارض الخراج فيجب ان لا يحل لكم منع ولا
 تخلصكم من غير ولا يوسع لكم معظم على وجه من الوجوه قبله ان الامر ان كان كما ذكرت من اختصاصا

الامة عليهم السلام بالنسبة في هذه الاشياء فان لما طرعا الى الخلاص ثم وردت
التي ردت بالاذن للشيعة في حقهم عليهم السلام حال الغيبة ثم قال ان قال قائل ان
ما ذكرتموه انما يدل على اباة النصف في هذه الارضين لا يدل على صحة تملكها بالشر
والبيع ومع عدم صحتها لا يبيع ما يفرج عليها بل له مدتها الارضين على ثلثه ان
لزم تسليم اهلها عليها في ملك لهم يفترون فيها وارض يؤخذ عنوة وبضاح اهلها
وقد اجابوا عن هذا لان ما في ذلك منها لانه اراضى تسليم هذا القسم ايضا
بيع الشراء والبيع فيه على هذا الوجه وانما الانتقال وما يجري مجرى ما قلنا يبيع بملكها
بالشر وانما ايج لنا النصف حسب استدلال على حكم اراضى الخراج برواية البردة بن رجا
السابعة الدالة على جواز بيع امار النصف دون رتبة الارض وهذا كلام واضح التيسيل و
من حيث المعنى ان النصف في المفتوحة عنوة انما يكون باذن الامام وقد حصل منهم الاذن
لشيعةهم حال الغيبة فيكون امار نصفهم محرمه بحيث يمكن رتب البيع نحو عليها وعبارة
شبهت من انصاره في ذلك حيث قال لا يجوز النصف في المفتوحة عنوة الا باذن
عليه السلام سواء كان بالوقف او غيرها فانه في حال الغيبة بنقد ذلك واطلق في المبوط
ان النصف فيها لا ينفذ اي لا ينفذ بحال ظهور الامام ولا عدمه ثم قال وقال ابن ادريس انما
بيع وبوقت بخير فابا وبناتنا ونصرفنا لافضل الارض مراده بذلك ان ابن ادريس ايضا
اطاف جواز النصف في مقابل اطلاق الشيخ عدم جوازه والصواب في التمسك بحال الغيبة
لبنقد وعدمه بعده وهذا ظاهر عبادته الى هنا كلامه يقول المغير الى الله المنا
ابراهيم بن سليمان ان هذا النية لثاني من كرامات القرن العاشر حيث اظهر ان من يبيع
بالعلم وبوصف به ويجلس من نصيبا للموتى ببسط مثل هذا في صفت وليس اعجب من ذلك
الاستماع اهل القرن لهذا الباب من خبر انكره منكر منهم انكارا بوجع مثل هذا الوقت
ان يولف مثله ولا اعرف جوا من هذين الا ما قاله عليه السلام ان الله لا يفضي العلم
انزع الخ وها انما انفعه على الدين ورحابة للبحر والبراهين ابيهم ما فيه على وجه يظهر
لكل منامل في ان نفوذ هذه النصف في الوقت كذا ها انما هو في غيبة الامام عليه السلام

الامة حال ظهوره فلا لانه انما يجوز النصف فيها مطلقا باذنه وعلى هذا فلا ينفذ
في غير وقت النصف فيها استقلال اقول لا يخفى انه اراد بالنصف وقت التي اشار
اليها البناء والفرق بخود ذلك ولا شبهة في ان نفوذه على معنى كون البيع مثلا يبيع
لا يعلو بظهور الامام ولا غيبته لان حله التوفد كون الامار المذكورة مملوكة للنصف
وعلى ما ان لا يخرج من ملكه الا بسبب شرعي وهذا لا يخفى لانه لا يبيع من غيبة الامام
وظهوره وهذا المؤلف قد سلم ذلك حيث حلل في النية الا ان الجواز بقوله قلت
هذا واضح لا يخار عليه بل عليه ما قلنا من قول الصادق عليه السلام اشترجه
فيها وانه ان يخرج من ملكه ما لكه من انساب النافلة فيكون قابلا لتعلق
النصف فانظر ايها الشامل الى ناصر كلام هذا الرجل وخطبه وعلوم ضبطه ثم لا يرضى ان
يأخر حيث اخبر القدر بل لا يزال يدعي الفضل والعرفه لكن هذا من ذلك كافي المثل الى
النية كالتجمل كالملاح وقوله في التعليق لا انما يجوز النصف فيها باذنه مطلقا فلا
يثنى من تصرفات النصف فيها استقلال كلامه بنزير موطا لان عدم جواز النصف لا ينفذ
عنه جواز بيع امار النصف فان العاضب لو غرس او بنا جار مع غيبة وبنائه ولا ينفذ
هذا من كونه قاصبا ثم ان كلامه هذا يبطله ما صرح به العلامة في المنهوي خبر من الامام
من اطلق جوازه فيها لانه لا يمار النصف من غير تعيين لكون النصف وقع مباحا ام لا والى
مرجعه بذلك ايضا وفي بعضها كل عليه السلام هكذا وقع اليه رجل اشترى فكتب نحو
بحال النية والدليل الشرعي الذي قد تناه وسلمه هو يوجب ذلك لا غير ما اوردنا
قولهم وقد ورد في هذا الحكم كلام الشيخ في النية اقول لست شرعي كذا وقد
كلام الشيخ في المدد الى ما ذكر ثم لست شرعي ثانيا وان كان كلف وكلام الشيخ الاول انما
وقع لانه جواز نفق النصف على معنى عدم تحقق الاثم فيه وليس من البيع والشراء و
خرجات في ذلك صرح به عند استفتاء الاستدلال على اباة خبر الارضين بقوله واما
ارض الخرج واراض لا تخلد التي قد اخل اهلها منها ما اذا ايج ايضا النصف فيها ما
ادام الامام مسترا فاد اظهر في موقفه تلك رايه فكون نحو في نصرة فاعلم ان

في البيع والشر

اراد ان يبيع

فقال استرهما من لك من الحق ما عرفت في قلب رجب الاسناد عن حماد عن جبر عن
 زاده عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان كان كذلك كنتم الى ان تزدوا والضرب منكم الى
 تنسوا وبهذا الاسناد عن جبر عن ابي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول رفع الى
 المؤمنين عليه السلام رجل اشترى ارضا من ارض الحراج فقال امير المؤمنين عليه السلام
 له ما انت اوعى ما علينا مسلما كان او كافرا له ما اهل الله وعلبه ما عليهم **يقول**
 انفسهم الى الله المنان برهم بن سلمان الى هنا كلام الشيخ في المذهب لا يخفى على ناظر
 ما استدل على امرين الاول اباحة التصرف للبيعة في ثمر الارض حتى ان يكون فائز آل
 محمد عليهم السلام الثاني اباحة البيع والشراء للارض من غير تقييد بزمانه ولا يكون
 البائع شيئا بل لا سيما ولا يكون البيع يخص باثار التصرف ثم ربما فهم منها سواء له
 الاختصاص لكن بوجه لان الجواز مطلقا في بعض الجوانب للبيعة في جملة من يجوز له والذات
 دل على الجواز مطلقا فلا شبهة وها هو قد تجل لنا طرفة فطالعه بعين البصيرة وقد استدل
 على احكام وانظار لولا الخرج عن المقصود لاشرا بها **قوله** ووجه من حيث المصلحة
 التصرف في الفوعة عنوة انما يكون باذن الامام وقد حصل منهم الاذن في شئ من حال
 العينة فيكون انما تصرفهم مخمرا بحيث يمكن زنتا لبيع ونحوه **اقول** هذا كلام في غاية
 الركاكز والسقوط عن وجه الاعتبار لا يخرج من الجبي ما تلاح ذلك ان مطلوب المؤلف كما
 هو ظاهر منه صرح ان التصرف بالبيع ونحوه بغير الاذن انما يصح في زمان العينة فلا يصح
 اثباته الا بما مر من الصحة مع العينة وعدم الصحة لاعمها وكلامه هناك لا دلالة على الصحة
 زمن العينة فلا يصح دليلا على المدعى على ان المقصود بالذات تخصيص الصحة بزمن العينة
 لان الصحة قد ثبتت على جهة العموم بما مضى من الادلة واشارة الى ايضا من الاحاديث و
 لا دلالة فيما ذكره عليه اصلا هذا والعلة لا توقف على اباحة الاذن كما ذكرناه سابقا
 ونية اعلی انه اشار الى ما سبق ايضا فلا مدخل في الوسط قوله ان التصرف انما يكون باذن
 الاثنا فهذا الكلام عندنا مثل لا حجة له ومجس التمسك به بقوله تعالى واتقوا ما
 في يمينك ما صنعوا ان ما صنعوا كيد ساير ولا يثبت التاخر حيث ان قوله

كلامه في شئ من اصنافه الى ذلك **اقول** عام كلامه في الدرر من غير منبه بان
 التصرف وحده عليه تكلف غير حسن فداشرا الى ما سلف في خلال كلام الشيخ في المذهب
 ما يدل عليه قوله واطلق في ان التصرف لا يتقيد بالبيع ولا بالملك ولا بغيره **اقول**
 مسلم انه اطلق لكن مراده بالاطلاق عدم التفوق على الاستفراغ لاصدم نفوذ البيع بغير الاذن
 التصرف لان ذلك جائز لا يختلف فيه احد من الاصحاب فيما عليه **قوله** ثم قال قال
 ابن ادریس انما يباع ويوفى بخبرنا وينا ونا ونصرفنا لانفس الارض مراده بذلك ايضا
 ان ابن ادریس اطلق جواز التصرف في مقابل اطلاق الشيخ عدم جوازه **اقول** استدل
 فيه بصيغة الحق الى اهل من منه ظاهر هو من العينة فلا اطلاق في النسبة اليها ولو شئ
 في ذلك مع فساد المشاحة كما لا يخفى فلما عامر كلامه فيما سوى الارض وظاهر التمسك بالاطلاق
 طالا يمكن لابراره قول ابن ادریس لانفس الارض فان ذلك كلام الشهيد يقتضي نفوذ التصرف
 مطلقا في العينة وكلام الشيخ يقتضي المنع وكلام ابن ادریس يقتضي تخصيص الجواز بما سوى
 ضمن الارض فمن اين علم ان كلام الشهيد يثبت الى كون البيع لاثار التصرف محصورا بالعينة
 انه خلاف ظاهره كما مرناه وازنا للبر عنده والحمد لله **قوله** في المقدمة الثانية من
 بيان ارض الانتقال والاجام ويطون الادوية وروى الجبال **اقول** لا يخفى يعلق بهذا
 الا ان فيه نكته تلحيت الاشان اليها حيث اهلها اما لاختياره الاطلاق كغيره او لغير
 ذلك وهي ان المراد بما ذكر كل ما كان كذلك وما كان في ملكه ارض ما ليس به مسلم من الارض
 التي اسلم اهلها عليها طوعا وجهان في قول التعادل قال العلامة في لست لما نقل القولين
 الا في الاطلاق لما مر وما يثبت في الوثق من ابي عبد الله عليه السلام انه سمعه يقول انما
 ما كان من ارض لم يكن فيها مائة ادم او مائة مولى او اعطوا بايديهم وما كان من ارض خراب
 بطون ادرسه فهذا من النفي والانتقال لله وللرسول فكما كان الله فهو للرسول بصيغة حيث
 يجب ما رواه محمد بن مسلم ايضا بسند اخر من الباقر عليه السلام وفي حديث معاوية بن
 مهران وقد سئل عن الانتقال الى ان قال الطوس للمالك والشمرة عليه فنعين الحمل
 على ما ذكرناه فم الاسد لال والتر ثم اخرجها بما هو دليلها ولا اشكال ولا مشك في دلالة

في حق الجاني الاجل
 من الجاني

على مطلوبة والتماسه مع مثاليهما لا يراى في ذلك على ان من عتار صاخرية لها مال
 يكون له وليس للمالك اذا طلبها ان يترجمها منه فقلت بعومها على ادمن من اسلم اهلها
 طوماع خرابها لدخولها تحت اسم الارض الخربة ونظايرها على خروجهما عن ملكه ولهذا
 العلامة الى حملها على ما ذكره ولو لا ظهور ذلك لاسمها على الدعوى لم ينجح الى الحمل فان الحمل لا
 يكون الا من اختلاف ظاهر المحول وهذا واضح ثم اورد سنداً على حمله فهو عين صالح لا يملك
 على من كلام الشيخ الثاني الذي هو العنوى المشهور بين اصحابنا فمطلوبه ودليله ولو
 عن مدعاء ولا اورد الا ما هو دليل منجح للدعوى فانظر ايتها النصف كما اجزء هذا
 على امام المجتهدين عماد الدين حتى قال شمع اجمع لها رواية لا تدل على مطلوبها بل لا تكتم
 مع مثاليهما فاذا كان هذا قوله في هذا الرجل الذي هو علم الخبيث والندب من فكيف لا يشع
 على غيره ووجبان بفشل بما جعل الشاعر وكر من عاتب فولا صحتها وافته من الغم
 التقييم واتى شناعة على العالم اكبر من انه لا يغيره عدم انطباق الدليل على الدعوى حتى
 يستدل بما يدل ولا يثبت مع المدعى ولو ثبت شري كمت فوهم ان الدليل لا يدل ولا يثبت
 فان كان سببه ذكر القياض في الرواية فلا يخفى قصوره لانه قال وزكها واخرها قالعله هي الر
 والخراب لو شرح بان الرواية ذلك على ان العلة المجموع والنفي والقائض عيان العلة الخراب
 مطلقا اجنابا من حين احد فاما ان لا قائل بمدخلية القياض مع الخراب فاعيان خارج
 عن الاقوال فخصوصية هذا القياض ملق بلا خلاف مع فذكره في التوال ونفع للتفيه على
 الخراب نظر الى العال لانه شرط ومثل هذا كبر في الروايات بعلمه من حالها وانها
 ان الغيبة هنا محولة على عدم ملاحظته ومراحاته فان مثله ذلك يفتي غيبه فان من
 فوجه الى شئ مبدينه ولم يكن متوجها اليه بطلبه يقال انه غائب القالب عنه اقول ونحو
 هذا الحال الواهي يخبر على مثل هذا القاضل بانه يستدل على ما يدل على المطلوب
 لا يثبت مع المثالة وليس لما تكل ان يقول ان العلامة حاله فالقصور في استدلال النفي والقائ
 لانه سلم الدلالة واجاب عنها بالحمل ولو لم يكن الدليل الا كان سوء الفهم منسوب اليه
 حاشاه بل حاشاها ايضا منه فانظر ايتها الناظر بمسائل الحى متجيب الغيرة ولا يندفع الحق

وقف كتابخانه مسجد آية الله العظمى
 آية الله العظمى آية الله العظمى
 في شهر ربيع الثاني سنة 1341 هـ

من سبيل الدين الذين يضلون عن سبيل الله لم اخذت شديدا بما نوا يوم الحيا
 في لى في خلال كلامه وكلامه شفا الشهيد في الدروس فربس من كلامه ما
 قال قبلها الامام بما يراه وبصره في صالح المسيلين ان ادريس منع من ذلك كله
 انها باقية على ملك الادل ولا يجوز التصرف فيها الا باذنه وهو من ذلك اقول كان
 والسهول ان هذا الرجل فلا يفتك عنه حتى انه لو نقل عبارة لم يتقبلها صحيحا لا ادري
 لاي شئ فان كان يقول ان الرواية يجوز بالعنوى فلما لا بد من مراعاة عدم الاختلاف
 هذه عبارة الدروس فلما قل هل هي مخالفة لما نقله او موافقة قال ولو زكوا احوارها
 فالشهور في الرواية ان الامام قبلها بما يراه وبصره في صالح المسيلين وفي النهاية يفتح
 من حاصله طسقا لاربابها والباقي للمسيلين ان ادريس منع من التصرف بفراذن
 اربابها وهو من ذلك ولا شئ ان الشهيد في هذه العبارة افترض على كون المشهور في
 الرواية ما ذكره وحكى الطوس من النهاية وهو كما جبر حذف اسانيد وكأنه اشار الى
 مقتضى رواية الحلبي السابقة وذكر قول ابن ادريس هو المنع من التصرف بفراذن اربابها
 وانه من رواية رما حكاة التولت بفهم منه بفراذ وباب لو كان هو عبارة الدروس انه
 مفت بفيلها وصحت الحاصل في الصالح من خبر اشارة الى غير ذلك الا قول ابن ادريس
 وقد ذكر انه من رواية فابن حكاة فاصبروا يا اولي الابصار وادوت رواية
 الايضاح فبين ما نقله وبين عبارة الدروس فرق من وجوه الادل ان عبارة ذلك
 على التوى عبارة الدروس لا تدل عليه بل على ان الشهوة في الرواية ذلك الثاني
 ان عبارة لا اشعار فيها بالاشارة الى الرواية وهو يدل قاطعاً على عدم قول غيره
 حكاة عن ابن ادريس فاذا كان من رواية كاصفين الحمل به وعبارة من تدل على نقل الخلاف بل
 الرواية لان النهاية كتاب جبر في الحقيقة الثالث ان عبارة تدل جبر على نقل بيان
 الملك الاقل وبفهم منه ان ما سبق يدل على عدمه وليس في عبارة الشهيد ما يدل
 على عدم الملك اصلا بل بما كان في نقله بكلام ابن ادريس اشعار بل بانها باقية على
 الملك على العنوين حيث افترض على نقل شرط الاذن من اربابها الرابع ان عبارة الشهيد

وقف كتابخانه مسجد آية الله العظمى
 آية الله العظمى آية الله العظمى
 في شهر ربيع الثاني سنة 1341 هـ

كون البقاء على الملك من كماله ولا ابن ادريس المذكور وجبارة الشهيد لا احتمال فيها الزيادة
وكيف يكون البقاء على الملك من كماله وهو نفي الاكبر من اصحابنا ثم استمر الاذن كما
الشهيد من ذلك فهذا كلام من لا يخفى شيئا اللهم الا ان يكون نفي كلام الذرور من غير
عند لفظه انه منوم لم ينظر هو ولا غيره بعد ذلك ومثل هذا التصنيف يجري مجرى
للاصحاب بالعلوم ونقل احوال الغفهاء بالجنال الموهوم نعوذ بالله من ذلك **قول**
المقدمة الثانية في حكم المفتوحة عنوة **اقول** لازاع لارادة على حكم الفتوح
عنوة فان حكمها مشهور متداول بين الاصحاب فقد ذكر المؤلف عبارة بعضهم بعينها نعم
لنا في هذا الباب الذي ذكرنا في الاول لم يذكر من حكم المفتوحة عنوة الخراج الحسن منها او
من خاصها بل ظاهره عدم ذلك حيث اطلق الحكم بقبيلها وان خرج حاصلا منها ذكر
لاوجه حسنه قال الله تعالى يقول واعلموا ان ما غنمنا من شيء فان لله حصة الا
وهي عامة والشيخ قال في صدر كلامه الذي نقله والذي يقضيه المذهب ان هذه
الاراضي غير ما من البلاد التي تحت عنوة من يكون حصة اهل الحرم واربعة اخواتها
للسلمين فاطلة للغانمين في غير الغنائم في ذلك سواء ويكون للامام الخ ما ذكره
وقال الفاضل ابن ادريس في سرائره والضرب الثاني من الارضين ما اخذت عنوة بالتب
منع العين وهو ما اخذ عن خضوع وتذلل قال الله تعالى وعننا الرجوع للحي القوم اخضع
وذلك فان هذه الارض تكون للسلمين باجمعهم المعاملة وغير المعاملة وكان على الامام
ان يميلها الى عموم بعبادها بما يراه من النصف والثل والربع او غير ذلك وكان على الخليل
الخارج ما مثل به من حواله روية باخذ الامام فخرج منه الحسن فقبضه على مسخرة و
الباقى منه يجعل في بيت مال المسلمين يصرف في بيت مال المسلمين بصرفه مصالحهم من
سد الثغور وتجهيز الجيوش وبما اهل ذلك بعض الاصحاب تكالا على ما سبق منهم بل
فالمسرف للبيت لا بد وان يفرغ من ذلك لشدة يوم عوم الحكم في المفتوحة عنوة بل هو القاطن
خصوصا عند غير العالم بالاحكام الثانية **قول** وهذا الحديث وان كان من الراشدين لا
لن الاصحاب تلفوا بالقبول ولم يجد له اذا وقعوا بمضمونه واجبه على ما نصرت من

منه حكم
الفتوح

مسائل هذا الباب العلامة في المتن وما هذا شأنه فهو حجة بين الاصحاب **اقول**
ما ذكره لا اعتبار عليه الا ان يسود ما هو بالغ شهرته مع انه رد به ليس بشي منه
انه من كل كلامه هناك يكون حجة عليه هناك تذكرنا هذا للتيه على اختلاف قوله
وعدم ضبطه للمانون وعدم دونه بحسب مقتضى الدليل الثاني في قوله في كلامه في
هنا شيء وهو انه يعني الخبر المرسل الذي استدل به ضمن وجوب الزكاة بل هو الارض
وبعد ذلك يؤخذ هل الارض المشهورة بين الاصحاب ان الزكاة بعد الموت ثم هو قول
الشيخ رحمه الله وروى الشيخ في الصحيح عن احمد بن محمد بن ابي نصر عن ابي الحسن الرضا
عليه السلام قال وما اخذ بالتبذل فذلك للامام بميله بما يرى كما صنع رسول الله
الله عليه وآله وسلم يجبر قبل ارضها ونخلها والناس يقولون لا يبيع مال الله الارض والنخل
اذا كان اليها من اكثر من التواد وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خبره عليهم
في حصصهم العشر ونصف العشر في معناه ما رواه ايضا منطوقا عن صفوان بن يحيى و
احمد بن محمد بن ابي نصر اولك ظاهر ابراهم للخبر وما في معناه الاستدلال على كون الزكاة
بعد الموت ولا دلالة في ذلك بوجه من الوجوه الا بالمذهب على وجه بعيد كما لا يخفى ولا
حجة فيه قال الاستدلال ما في المعتمد والاستدلال على عدم وجوب الزكاة في مجموع
الحاصل كما تضمنه الخبر ان شرط الزكاة ملك الثياب لثالث واحد ولا كلام ان ارتفاع
الارض للسلمين فلا يبلغ نصيب كل واحد منهم فضا فلا يجب فيه الزكاة لا خلا لشرط
الوجوب هو ملك الثياب لثالث منفرد وبهذا هم الاستدلال فان ذلك ان الزكاة بعد
على الموت وما ذل على الوجوب في الخبر لا يبيع الاستدلال به لانه مرسل لا يبيع الاعتماد عليه
الا بسبب الاعتماد بالشهرة ولا شهرة هنا فلفظ الاستدلال به على هذا الحكم **قول**
الثاني في موات هذه الارض اعق المفتوحة عنوة وهو ما كان وقت الفتح مواتا للامام عليه
السلام خاصه لا يجوز احبائه الا باذنه ان كان ظاهرا ولو تصرف فيها منصرف غير
اذنه كان عليه طمئنها وحال نصيبه بملكها المحي من خراذن ويرشد الى بعض هذه
الاحكام ما اوردناه في الحديث الثاني عن ابي الحسن الاول عليه السلام وادل منه

جزم
الاشعور
الان
معاينة

رواه الخ وروى الشيخ ايضا عن محمد بن مسلم قال سئل يا عبد الله عليه السلام عن
 الشراء من ارض اليهود والنصارى فقال ليس به بأس الى ان قال اباؤهم اجروا شراهم
 وعلموا ما فيهم احوياهم ولم **اقول** لا راع لئلا ان يموت الموقوف عوق من الاغفال
 يخص به الامام عليه السلام لكن لانه كلام المؤلف فكان الاول انه سلم ان المحي
 بملكها اذا كان الامام غير طاهر من عبادن ولا اعتبار عليه الا انه يقول في موضع آخر ان
 ما في يد غير الشيعة من ذلك حرام وهو خلاف ما سله هنا وخلاف ما اقام الدليل عليه
 هناك في العموم وسنشير الى الدليل هناك ايضا بما يظهر به خطأه ولولا ذلك لكان ان يجاب
 بانه اراد الخاص بغيره ما بان من كلامه التام انه استدل بخبر محمد بن مسلم الذي
 ذكرناه عنه ولا لانه يثبت بل هو ان كل ملك المحي من غير تفصيل ولو لا خصوص ما دل
 من الاحاديث ان كل الاستدلال به على العموم فلا يلزم ذكره دليل على ما اذا جاء لانه
 لا يدل على ثبوت منه وقد يهتد عنه انه اراد الاستدلال على كون الموات بالاجتماع
 في الجملة وهو عام منه على ملكه في زمن الغيبة وخبره دل على عدم الملك في زمن الظهور
 وهذا لا يخلو من كلف **قوله** الثالث قال الشيخ في طويرة وكافة الاصحاب لا يجوز
 بيع هذا الارض **اقول** قد ثبت ان النافل يجب عليه بيع ما مثله وقد نقلت من
 كافة الاصحاب في ذلك عليه ببيع مثله على ما نقل قال الشهيد رحمه الله في العدد وسن
 يجوز التصرف في الموقوف عوضه الا بادن الامام سواء بالوقت او بالبيع او غيرها منهم في حال
 الغيبة يهتد ذلك وهو يدل بظاهره على خلاف ما مثله عن الكافة وربما فهم المؤلف من
 كلام الشهيد هذا شيئا غير ما هو معناه وسبب الكلام عليه في محله ان شاء الله تعالى
 على ان هذا كله بحث في المسئلة من حيث هي الا فلا مانع للمؤلف في ذلك نظر الى ما
 ما هو مقصود به ان لا يرد من كون هذا حكم الموقوف عوضه حل لغلبة الامع دعاه وسن
 عن ضرب بطلان ما في المتن من انه قد ذكرناه واه كما قال بود بالوارد بل لا من الا من الاول
 محض ما بان من امرنا في هذا من عدمه وما ذكرناه اولى **اقول** لا يرد بها الا معنى
 لها اصل بل نظر بطلان بغير الرقابة ولا بد للجمهور من اصل معني عليه يهتد في كان به

في كتاب الفقه
 في البيع والشراء
 في البيع والشراء

وقف كتابخانه جلد اعظم قم
 اهدائي مرحوم آيت الله
 فريد حسني اراكى شيبان ١٣٠٩١

الوارد وجبا ببا عوان كان فيه الشراء المبيع وليس بالار لو تبا في نقل القاطن الاخبار ومثل
قوله فان قلت اذا جوز بيع المبيع ونحوه بغير الاثار التصرف فكيف يجوز ان لا يراعى
 من الشرائع كيف يهتد راس ماله مع انه قد اخذ عوضه اثنى ذلك الا ما رقت لارباب
 ولي الامر لمان يهتد راس ماله من مغبليها اذا انقضت مدة الغيبة وان كان له فيها
 من الاثار فانتزاعها من يد الشري اولى بالجواز وحينئذ فله الرجوع براس ماله لئلا يهتد
 الثمن **اقول** في الترتيب من جواز الانتزاع من المستقبل مع انقضاء مدة الغيبة
 مسلم لا اعتبار عليه اما كون انتزاعها من يد الشري مساويا له فضلا عن كونه اولى بالجواز
 ثم استدلت بالبيع باظهار الجلال لان يد الشري يد معاوضة بذل فيها من ماله وبذل
 للمستقبل ليس كذلك بل هي في معنى المزارعة والمساكنة ليجوز السبب بسبب عمله والا
 لما لك فابن هذا من ذلك وهل يهتد بمحصل ان ليطرح في تصديق نظيره الاركان مثل
 هذا لولا فله التامل وعدم لسان النظر من الجاهل الغريب **قوله** وكيف يهتد راس ماله
 مع انه قد اخذ عوضه اثنى ذلك الا ما رانه من قبل الانبياء فليس من الاخذ في شيء وان اراد
 ان ملكها مع انتزاع الامام باق له لم يزل فلا معنى لثبوت الثمن ولا لقوله لئلا يهتد الثمن
 الثمن وان اراد عز ذلك فهو عز معقول الا ان يكون من محرمات اجتهاده فلا بأس **قوله**
 لكن الذي يهتد ان يكون هو الامام عليه السلام انتزاع ذلك ويحمل ان يكون البايع لما
 في ذلك من الاشعار بسبق الاخذ **اقول** لا يحمل ان يكون المراد الا الامام عليه السلام لا
 البايع باع ما هو جائز له شرعا بمعاوضته بجهة ثبت جوازها بالتصرف سخطي العزم فلا يرد
 لوجه وكيف يحمل ان يرد مع ان المشرع الامام عليه السلام وهي في ذلك ولو احتمل ان
 يرد البايع وجب الحكم بعوده بد كما كانت ما لربا ومنه الامام لان من اثار التصرف ما
 هو مملوك للبايع كالبنا والعمير وغيرها من النجس ان المؤلف ما قد و **قوله** الاول
 بتبديل ما احتمل ما لا يجمع معه وقوله الاول واذا تصرف فيها احد البنا والعمير مع
 لم يهتد على انه يبيع ماله فيها من الاثار وحضر الاختصاص بالتصرف ثم قال بعد بما سطر
 وهذا نص في جواز بيعه حقه اثنى ان التصرف قلت فاذا كان ما باعه ماله والامام عليه

السلام على الانواع من حيث ان الارض لا ينقل كبقية الحمل ان يرد البايع عن ما هو حوله و
 ما هو عليه عند بيعه لازم ولعل هذا من مخزعات اجتهاد المؤلف في المسائل المتقدمة وبعد
 هذا باسطر قال قلت هذا واضح لا يخار عليه بدل عليه ما تقدم من قول الصان عليه
 السلام لشرحه منها وانه ارض محرم مملوك لم يخرج عن ملكه ما لكه يثنى من الاستبداد
 الساكنة فيكون قابلا لعلق التصرفات فانظر بها السائل الى كلام هذا المؤلف سابقا
 ولا حاشا في الوسط نظير بعض الغراب فيه **قول** في التوبة الاول رد على الملا
 ثم نعود الى كلامه في المختلف فانه قال فيه في اخر المسئلة ويجل قول الشيخ على الارض
 المحبأة دون المحبات قلت هذا مشكل لان المحبأة هي التي فغلق بها هذه الاحكام
 المذكورة واما الموات فانه في حال التبرير مملوك للبيع ومع وجود الامام لا يجوز البيع
 فيها الا باذنه مع ان الحمل لا يلائم ما مر به من بخار ابن ادریس لان مراده بارض العراق
 المعروفة المحبأة التي يقال فيها لا يجوز بيعها ولا هبتها لانها ارض يخرج الى هناك
 ومثل النقص له مذكر كلام العلامة في قلت قال يستلزم الارض المفتوحة عنوة قال في
 ط لا يبيع بيع يثنى من هذه الارض ولا ان يثنى ودا ومنازل ومناجيد وسفارات
 ولا غير ذلك من انواع التصرف التي يقع الملك ومضى فعل شيئا من ذلك كان التصرف
 باطلا وهو بان على الاصل قال ابن ادریس قال فيل زكريا يبيعون ويشرون ويقتنون
 ارض العراق وقد اخذت عنوة قلنا انما يبيع وقت تصرفنا ونحجزنا واما ما مر
 الارض فلا يجوز ذلك وهو يشترط ان البناء والتصرف وهو اقرب ويجل قول الشيخ على
 الارض المحبأة دون الموات الى هنا **قول** لا يخفى على الناظر ان الشيخ اطلق المنع من بيع
 المحبأة ولا الموات وان ابن ادریس اطلق انوار من غير تشديد ان العلامة قد جمع بين
 التولين بجمل كلام الشيخ على المحبأة دون الموات وضرب كلام ابن ادریس مع الحمل المذكور
 وهو عين حمله مخصوصا بالموات ولا يرد ان ابن ادریس منع من جواز البيع في الارض فاما
 حمل كلام العلامة على الموات لوجه المنع لا نأخذ بحسب ان العلامة لم يفرق بين الارض والموات
 الساء والتصرف لا يخفى فاستكمال المؤلف سببه فله التذير في كلام الفضلاء

كلام الشيخ في
 الموات
 من

الهم عليهم بالظن كما هو دأبه كثيرا ولبت شري كفت يستغل في كلام هذا الفاضل حتى قال
 لا بد ان ما مر به فانه لم يفرق بين الجواز العاقل المنع المطلق وحمل كلام الشيخ على المحبأة
 فلم يفسر مذهبهم لم يفرق من كلام ابن ادریس في منع بيع نفس الارض لعدم تعلق غرضه
 به في المسئلة التي ساقها وبالحيلة فهذا الرجل لم يفرق بين فاطح على العلم لم يفرق
 ويحال مطالبه فلو مشى الموثق وناظر حيث اخذ الصدد كان انبى بهما **قول** نعم
 بجمل كلام الشيخ على حال وجود الامام وظهور لا مطلقا **قول** هذا من غرابه وعجابه
 قل كلام الشيخ عند مخصوص بالمحبأة وفي المنع فاذا حمل المنع على حال ظهور عليه
 السلام لا مطلقا جاز ذلك في عينه واذا جاز بيع الارض ونحوه في الغيبة كان ذلك
 منافيا لما سبق منه مما نقله عن الكاظم ولطوبه الذي هو مصدقه ولا جله ان قلت
 فان التزمه فيلحق بذلك لا يلزمه بل هو فلفظ لا بد من بقائه كلامه ويمكن ان
 حمل ثوقه ان كلام الشيخ مخصوص بالمنع من البيع مطلقا لا مطلقا والتصرف وهو بمنزلة من
 كلام الشيخ لان صريح كلامه المنع من بيع نفس الارض حيث قال لا يجوز بيع شيء من هذه
 الارض لان شيئ الخ مع انما يستبرأ من بيع امار لا يخص بزم من الغيبة فانظر انما السائل
 الى رد كلام العلامة وحمله اقول ومن مختلطات ومالكه قوله الثانية فنورد هذه
 التصرفات الخ فنورد به عينه بلفظه ثم شكك عليه قال الثاني فنورد هذه التصرفات
 التي ذكرناها انما هو في عينه الامام اما في حال ظهوره فلا لانه انما يجوز التصرف
 فيها مطلقا باذنه وعلى هذا فلا يفتد شيء من التصرفات في الغيبة فانه استغلا لا
 وفاد شد الى هذا الحكم كلام الشيخ في المذهب فانه اورد على نفسه سؤالا وجوابا
 يحصله فامع رعاية العامة بحسب الامكان الى ان قال منها البر من لم يوجب حمله على الجمل
 ولا كتاب ما رواه حسن بن راشد عن ابي الحسن الاول عليه السلام وله رد من الجبال
 ويطون الارضية والاجام الخ ابن ادریس بان الاصل اباحه ذلك للسلم وعدم
 تخصيص الامام عليه السلام فلا يبعد عنه بمثل هذه الاخبار الضعيفة والجواب المنع
 من امالة الاباحه بل الامام اولى لانه قائم مقام الرسول عليه وهو اولى بالموثوقين

من انضمامهم وبالحجة في المسئلة نظر الى هنا كلام العلامة رحمه الله اقول لا يخفى ان
 جوابه الذي اجاب به عن حجة ابن ادريس غيرنا ههنا لانه لا يلزم من كونه قائما مقام الرسول
 عليه السلام وهو اول المؤمنين من انضمامهم ان لا يكون الاصل الا باحة للمسلمين ان مثله
 به السلام اذا سلم عليه لا يكون له ويختص به عليه السلام بل يستحب البحث في الرسول
 عليه السلام بالنسبة الى ذلك قال المحقق في الخبر قال الشيخان رؤس الجبال والاعا
 من الانفال وقيل المراد به ما كان من الارض المختص به وظاهر كلامهما الاطلاق
 ولعل مستند ذلك رواية الحسن بن راشد عن علي بن الحسن الاول قال وله رؤس الجبال و
 بطون الادوية والاعايم والراوى مبيت **قوله** وفيه من الناس الوذان من رجل ستا
 عز في عبد الله عليه السلام قال اذا غزا قوم بغير اذن الامام فقتلوا كان القيمة كلها
 للامام واذا غزا باذن الامام فقتلوا كان للامام الخمس ومضمون هذه الرواية مشهور
 بين اصحاب مع كونها مرسلة وجهالة بعض رجال اسنادها وعدم امكان التمسك بها
 اذ من غزا باذن الامام لا يكون خمسها غنيمة كلها للامام **اقول** هذا الكلام من التو
 حيب عريب لانه ان اراد بمذكر من الارسل وظهر بيان صوة الحال مع كونها حجة فلا
 مزيد فيه وان اراد الظن في العمل بالرواية فهو ساخط بالكتب لا يحتاج الى جواب بل بعد
 كونها في الاشهاد بين اصحاب الفقه حدا لا يذكر في الاشارة الى خلاف عند الشوى
 بمضمونها ولا يصح لها اراد من الاصحاب بالفقه حدا لا يذكر في الاشارة الى خلاف عند الشوى
 سلم بخذ لك فيما مضى قوله وهذا الحديث ان كان من الرسائل الا ان اصحاب التو
 بالقبول ولم يجد له رادا وقد علموا بمضمونه واجتج به على ما تضمن من مسائل هذا الباب
 العلامة في المسئلة ما هذا شأنه فهو حجة بين اصحاب وان ما بينه من الضعف فغير
 هذا المورد من الشهرة انتهى كلامه ولا شلتان شهرة هذا الخبر كاد ان لا يلحقه شهرة
 بشي من الرسائل بل متوج بعض اصحاب بغفل الاجماع على مضمونها ولعدم امكان
 التمسك بظاهرها اذ من غزا باذن الامام لا يكون خمس غنيمة كلها للامام اعجب من ذلك
 لوجهين احدهما ما هو مقرر مذكور مشهور متواتر بين اصحاب معرفة كل من خالفه الا

بالحديث وهو ان الخبر اذا شمل كل ما هو معمول به اما لا مشتملا له او لعدم المعارض له بما
 الفتوى به وان كان مشتملا على شيء له معارض او لا يصح الفتوى به ولا يصح في جواز العمل
 بما فيه ذلك ولو لا خوف لا طالة اوردت من ذلك جملة من الاخبار وكان المؤلف لم
 بلا حقا ما ورد في ذلك في منزهات البشر وظهر من الاحكام الشرعية ولا وصية العير في
 ذلك والدليل العقل بما عدل على ذلك فان المعارضة والتخصيص في بعض ما دل على
 الخبر يكون الباقي سلما من المعارض يكون راجح الدلالة فيجب العمل به وتأنيها ان اسناد
 الخمس اليه عليه السلام لانه العاين له والنصف منه والخامسة منه بما شاء كيف لا و
 الاضافة تصدق بدين ملائمة على ان قائلنا لو قال الخمس كله له للرواية لم يكن ذلك كلامه لا
 يثبت الدليل على عدم الاختصاص فلا بد من الجمع ولا جمع الا بان اسناده اليه بكونه له
 من حيث انه يرفع اليه او باخذنا بصفته وبضمه بما خذضه وضم النصف على
 الاصناف وما يفضل عن كتابها في السنة فتقوله وما يجوز فهو عليه مكانه له وكانهم
 واجبو النصف عليه لست شري كيف كان مثل هذا الذي فهم بغيره ما من ثاقل
 بنحو عدم امكان التمسك بظاهرها حتى يكون قد ما فيها وهل مثل هذا يصدر من فقيه
 تكلف الجمع بين الاخبار المختلفة والنظر في دقايق معانيها ولا ورد ما يحق شهرة
 العمل بالرواية ويُدفع لحال الرد عليها بالارسل ونحو هذا ذكرناه من الحكم قال الشيخ
 في المبسوط الانتقال هي كل ارض جزية يابا اهلها الى ان قال فاذا قوتل قوم من اهل جزية
 بغير اذن الامام فقتلوا كان الغنيمة للامام خاصة دون غيره فجميع ما ذكرناه كان للبي
 صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وهي لمن قام مقامه من الائمة في كل عصر فلا يجوز
 التصرف في شيء من ذلك الا باذنه الخ ولم يذكر في الاولاد لاختلافه في النهاية
 واذا غزا قوم اهل جزية من غير اذن الامام فقتلوا كانت غنيمة لهم للامام خاصة دون غيره
 وليس لاحد ان يصرف في شيء مما يستحقه الامام من الانتقال والاختصاص الا باذنه الخ
 وقال في فت مسئلة اذا دخل قوم دار الحرب فقاتلوا وبغير اذن الامام فقتلوا كان ذلك
 للامام خاصة وخالف جميع الفقهاء في ذلك وقلنا اجماع الفقه واخبارهم وقلنا

كلامه

ابن ادریس فی باب ذکر الانفال و سحرها و لو قاتل قوم من اهل الخریج غیر امام
فغنوا كانت الغنمة خاصة للامام و و غیر جمیع ما ذکرناه كان للشی علی علیه السلام
خاصة و هو لم یامر معناه من الائمة فی کل عصر لاجل المعام لا درائه الخ قلت و من مدعی
ابن ادریس عدم جواز العمل بخیر الواحد و ان مع مستند مطلقا فضلا عن الضعیف فضلا
عن کونه مختصا بالکتاب اتی بمضمون الروایة فلو لا انها عند من المشاهیر التي يجب
العمل بها لوفیت بمضمونها بل الظاهر انه لا خلاف عند من مضمونها لان مجرد
الشهرة مع ضعف المستند لا یفوز حجة عند خصوص فی تحقیق کتاب العزیز و کلا
المحقق الا فی ذکره صریح فی انه انما اعتمد علی الاجماع علی مضمونها و قد سبق نقل الشيخ فی
الخلافا لاجماع علیه و قال العلامة فی المستوفی اذا قاتل قوم من غیر اذن الامام فغنوا
كانت الغنمة للامام ذهب الیه الشیخان التبریزی و سمرقانی و ابن اعمش و قال
الشافعی الخ ثم قال اخرج الاصحاب بما رواه العباس الوری عن رجل سمع الخ قلت فاهم
ان مضمونها متفق علیه حيث لم يذكر الخلاف الا عن الخلفیین و قال اجمع الاصحاب الجع
الحلی للعموم و قد يمكن ان يقال الالف واللام للعهد فلا يرجع الا الی الثلثة و انما هم
لكنه لا یبندج الا فی الدلالة علی الاجماع و لا یجوز من مشاعه لاحاجه الی الاطالة بها و
قال فی رتبة الفصل الثالث فی الانفال و اذا قاتل قوم من غیر اذن الامام فغنوا كانت
الغنمة للامام علیه السلام خاصة و لم یشر الی قول ولا خلاف ولا احتمال الی غیره
من مضایفه كالنواعد والارشاد و غیرها و عبارات سایر الاصحاب بما یخرج تعداد
الی الاطناب لا یقال قد قال المحقق رحمه الله فی النافع و قبل اذا غزا قوم بغیر اذن فغنم
له و الروایة منطوعة فحکاه و لا و اشار الی ضعفه بكون الروایة منطوعة و قال فی الخبر
الثانی قال الثلثة اذا قاتل قوم من غیر اذن الامام فغنوا فالغنمة للامام و قال الشافعی
الخ ثم قال و ما ذکره الاصحاب بما عولوا به علی رواة العباس الوری عن رجل سمع
عن ابي عبد الله علیه السلام قال اذا غزا قوم بغیر اذن الامام فغنوا كانت الغنمة
كلها للامام و ان غزا بامر من كان للامام المحقق و بعض الشافعیین یستكشف هذه الدعوی

مع انكاره العمل بخیر الواحد فیحیی بدعوی اجماع الائمة و ذلك مرکب فاحش از هو یقول
ان الاجماع انما یكون حجة اذا اعلن الامام فی الجملة فان کان یعلم ذلك فهو منفرد بعلمه فلا
یکون علیه حجة علی من لا یعلم الی هذا كلامه و یظهر منه انكار القوی منقول كلامه فی ان
لا یظهر منه خبره حکاه و لا و اشار الی ضعف مستند و غایة ما یلزم منه عدم مقصده
علی ان المعلوم من قاعدته فی النافع ان ما یقول به و قبل هو ما اذا لم یکن مستند منقولا
به عند و هو لا یدل علی اخباره فذلكه مع انه صریح فی شراعیه بالقوی من غیر اذن الامام
ولا ضعف حيث قال فی اخر الفصل الاول من الانفال و ما بغنه العاتلون بغیر اذن فغنوا
علیه السلام فلو كان عائنا فی النافع صریحا لم یبندج خلافه فی الاثنان لسبق دخوله مع الجماع
و كلامه فی الخبر لیه علی ما ذکره فی النافع الا یجوز الثلثة و بانكار الاجماع لا علی طریق
فصل الخلاف بل علی طریق عدم ثبوته عند و هو مرکب لا یجوز من نظر لان الاجماع المنقول
بخیر الواحد حجة عند و ابن ادریس من اجله الاصحاب و لو قدح فیها فلا مدح فی الشیخ
قد مثله فی فت و هو یدعی الظاهر و انما هم و معتمد فی الاقوال و الروایات علی انما
منقول البیاض و رد المحقق او عدم جزمه بالقوی و قد اصاب فی خبره ذلك علی ما هو اقل شهرة
مع ضعف مستند حيث یقول رواة یخرجونها الشهرة و هذا شد شهرة و ايضا قد
جزمه بالقوی فی شراعیه و لا مستند له الا هذا الروایة قد لا یجوزها بالشهرة او
الاثنان لم یجزله القوی بحال و علی کل حال فلا یجوز لاثبات من الشهرة التي یجوز
معها صحه الاستدلال بالجز و ان كان مرسل قال الفاضل العنبری فی تنقیه فی شرح
قول المحقق فی النافع و قبل اذا غزا قوم بغیر اذن فغنم منهم له و الروایة منطوعة العاتل
الثلثة و انما هم و الروایة و ما عیاس الوری عن الصادق علیه السلام و من
بین الاصحاب علیها علم و قال الفاضل ابن فهد فی مذهب فی شرح كلامه فی الروایة
اشاره الی ما رواه العباس الوری عن رجل سمع عن ابي عبد الله علیه السلام قال
اذا غزا قوم بغیر اذن الامام فغنوا كانت الغنمة كلها للامام و ان غزا بامر من كان
للایمام و ان غزا بامر من كان للامام المحقق و بعض الشافعیین یستكشف هذه الدعوی

كذا في نسخة

في نسخة أخرى

القائد ولأه و بما كان نوع منعت فالتع او عزلم الى مكة فيكون لطفنا فضعفها بارسلها
 مؤيد بعلم الاصحاب بما وجهنا فالتع وفي كلامنا ما يدل على الاتفاق في هذا القدر
 كناية شامة ووقاية راجية والله الشايع **قوله** واذا عرفت ذلك فاعلم ان الارض المندوبة
 من الانفال اما ان يكون محباة او موات وعلى التقديرين فاما ان يكون الواقع بده عليها
 من الشيعة او لا فقد اقسام اربعة وحكمها ان كل ما كان بيد الشيعة من ذلك فهو
 حلال عليهم مع اخضا من كل من الحباة والموات بحكمه لان الامنة عليهم السلام احلوا
 ذلك لشيعةهم حال الغيبة واما غيرهم فانه عليهم حرام **اقول** في هذا نوع منصور و
 الانسب ان يقال اما ان يكون محباة او موات وحكمها ان كل ما بيد الشيعة **الخ** والامر
 في هذا لكن قوله واما غيرهم فانه عليهم حرام وباطل فان ظاهر المذهب ان الموات من
 الانفال يجمع احبائي بجميع السبلين ولا يحرم على احد منهم في زمن الغيبة فبذلك مسلم
 بما ياحه وهو مدلول اطلاق الترويات وفناي اصحاب حيث حكموا بجواز احبائه
 الموات من غير تشييد لها بكونها من غير الانفال بل في الجيفة عند التامل اكثر موات
 الارضين من الانفال ويدل عليه ايضا اطلاق احبائه ما ترك حارثه فابا كان
 المالك وعاشرهم الكلازمة الكسب فانه لا يعمل على اطلاق على معنى عدم وجوب شي
 على المكسب لال شيعة في وجه حسن وبين ذلك وبين تحريم وضع اليد على الار
 بون بمسند المؤلف لم يثبت الى ذلك لانه من المجازين وهذا استدلال على مدته
 بقول ابي عبدالله في رواية حميد بن زيد وكل ما كان في ايدي شيعة من الارض فهو مملوك
 محل لهم ذلك الى ان يقوم قائما فحسبهم طلق ما كان في ايدي سوام فان كسبهم من الار
 حرام حتى يقوم قائما فاما هذا الارض من ايديهم ولم ينفذ لعدم دلالة الحديث على تحريم
 وضع اليد واخصا به بالنكس في تحريمه ولا دلالة فيه الا من حيث الفهم و
 التيقن ان منهم من خرج به لاد لاله فيه اصلا لانه عليه **قال** لنا الحسن في كتاب الله
 ولنا الانفال ولنا صفوا المثال **ثم** قال اللهم انا احلنا ذلك لشيعةنا ومفهومه انهم
 لم يخلوا ذلك لغير شيعةهم وذلك اشارة الى ما هو حرام من الامور المذكورة ولا

بل من عدم احلام الجميع عدم احلام البعض ولو سلمت الدلالة في محمولة على الكسب فانه
 الى الاراضى جميعا بين الاخبار ويمكن ان يحمل ايضا الحمل للشيعة على الحمل الخاص حتى ما يملك
 الحال فيه بين الحضرة والغيبة بحيث لا يرفع ايديهم عنه بعد الظهور كما دل عليه بعض الاخبار
 وكلام الاصحاب كالعلامة في التوقيض **قوله** لا يشبه على من ينظر بعين البصيرة الشامة
 من ثوب كد وطلب غير الحق انه لا يكاد يتحقق شيئا ولا دور وما يربط الشبهة مما ذكره من
 الاخبار ومن كلام الاصحاب الدال على الاباحة في الارضين باطلافة ومثله لك اقدم خوا
 وجوابه اما السؤال فعوان الامام عليه السلام اطلق تحريم الكسب من الارض وحملهم بعض
 الاخبار على ذلك لا يفتي على اصول الواحد الشرعية من ان الارض راحة ولو في الارض و غيره
 كذا الغرض لغارسة وانما يلزمه الاجرة في الذمة والجواب ان اطلاق التحريم على الكسب باعينا
 لزم وليس للغير به مع عدم ابقائه اياه من باب اطلاق النسب على السبب ونقول ان حق الاما
 عليه السلام متعين في العين لا خلاص الطعن وهو الرتبة من خراج الارض ولا يكون ذلك
 كتاب الحنوف التي يكون المدين فيها بالجناد في جهات القضاء ونرجع الى ما قلناه فنقول اما
 الدلالة من الاخبار فانه ما رواه الشيخ في التهذيب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن النوفلي عن
 السكون عن ابي عبدالله عليه السلام قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من غرس شجرة
 او خرواد بايديه لم يبيعه اليه احد او احبا او صامية فنوله قضاء من الله عز وجل هو
 له وصنه عن ابن ابي عمير عن محمد بن حران عن محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام
 ايما قوم احبوا شيئا من الارض عروها فم احمى بها وهي لم ومن الحسن بن محبوب عن
 وهب قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول ايما رجل ادى خربة باري فاستخرجها و
 كرى انهارها وعمرها فان عليه فيها الصدقة فان كانت ارض رجل مثله فغاب عنها
 ربحا واخر بها ثم جاء بعد فطلبها فان الارض لله عز وجل ولن عمرها ومن علي بن ابراهيم
 عن ابيه عن حماد عن حمزة عن زرارة ومحمد بن مسلم واي جعفر وفضل ويكر وحران
 عبد الرحمن بن ابي عبدالله عن ابي جعفر واي عبدالله عليه السلام قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم من احب الارض ما انا فهو له وعن الحسن بن محبوب عن هشام

بن ماله الكايلي من ابي جعفر عليه السلام قال وحديثه في كتاب علي عليه السلام
 ان الارض لله بوردتها من ثبات من عباده والعائبة للثقلين انا واهل بيتي الذين اورثنا
 الارض نحن المنفون والارض كلها لنا من احيى ارضا من المسلمين فليمرها وليود خرابها
 الامام وله ما اكل منها وان زكها او خربها فخذها رجل من المسلمين من بعد خربها واحياها
 فهو احب اليها من الذي زكها فليود خرابها الى الامام من اهل بيتي وله ما اكل حتى يظهر
 الغائم من اهل بيتي بالسيف فجوهرها وبمنعها وبخرجه منها كما حوها رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم ومنعها الا ما كان في ايدي مشيختنا من طعم على ما كانت في ايديهم وبه
 الارض في ايديهم اقول مطلع تفصيل هذه الرواية ونقص من الراد وفيها وجها سبوا جملة
 كانه من الاخبار واما الدلالة من كلام الاصحاب فاكثرت ان يحصى فقه ما ذكره العلماء
 في التفسير وهذه عبارته واما الموات منها وقت الفتح فمات الامام خاصته لا يجوز لاحد
 احبائه الا باذنه ان كان موجودا ولو غيب فمات بغير اذنه كان على المصنف طعمها ومالكها
 المحي عند غيبته من غير اذن الى ان قال ويدل على ان المحي للموات في غيبته عليه السلام
 بمالكها بالاحياء ما رواه الشيخ في الصحيح عن عمر بن عبد الله قال سمعت رجلا من اهل الجبل يسأل
 ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اخذ ارضا مواتا زكها اهلها فخرها واكرى ارضها
 وبنى فيها بيوتا وعز من فيها غلا وشجر قال فقال ابو عبد الله عليه السلام كان امير المؤمنين
 عليه السلام يقول من احيى ارضا من المؤمنين فمات له وعليه طعمها بوردته الى الامام
 فهو في حالة الهدنة فاذا ظهر الغائم عليه السلام فليود طعمه على ان يؤخذ منه قس
 والمراد بالمؤمنين في الخبر المسلمون لان الشيعة ماذون لهم انفاقا فحصل العاقل
 الخبر يدل على الملك من غير اذن يدل على انه فيهم ما ذكرناه من ان المراد المسلمون و
 الغرض الاستشهاد بكلام الاصحاب فلا مشاحة في ذلك لانه الخبر وعدم حجة فهم العكس
 اذ الدليل قد تقدم في الاخبار وقال في الخبر في كتاب احياء الاموات وكان الامام
 غائبا كان المحي احياها مادام قائما بعبادتها فان زكها فزالت اثارها فاحياها فزكها
 الثاني احياها فاذا ظهر الامام كان له وضع يد وقد سمعنا ذكره في باب سنة الاراضي عند

ذكر الانتقال في صدد الرسالة وقال في الارشاد ويجوز احياء الموات باذن الامام و
 بدون اذنه مع غيبته ولا يملكه الكافر وقال في النواحد وكل ارض لم يجر عليها ملك
 مسلم فهي للامام وما جرى عليها ملك مسلم فهو له وبعد لو رثته فان لم يكن لها مالك
 معين فهي للامام ولا يجوز احياؤها الا باذنه فان باذرها فاحياها بغير اذنه لم يملكها
 فان كان غائبا كان احياها مادام قائما بعبادتها فان زكها فزالت اثارها فاحياها
 غيره كان الثاني احياها بعد ظهوره وضع يد وقال الشهيد رحمه الله في دور
 وضع الموات ما لا ينفع به لعطله اما لا تقطع الماء عنه او لا يسبيلانه عليه او
 لا سبيل به مع خلوه من الاختصاص بشرط في ملكه بالاحياء امور وشعة احدها
 اذن الامام على الاظهر سواء كان في زمان العصور ام لا وفي غيبة الامام يكون للمحي
 لحيها مادام قائما بعبادتها فان زكها فزالت اثاره زالت يد وثابتها ان يكون المحي
 مسلما في عبادات الاصحاب في هذا كثيرة لا يخلو منها سطور واشترك معنى في ان احياها
 الموات في حال الغيبة لسائر المسلمين جاز وبمقتضى ثبوت اليد وكون المحي احياها بالارض وهذا
 ما أشك فيه ولا شبهة له ولا اخبار عليه وقد هذا القدر وكفاية ونفع واه يقول المحي وهو
 يهدي لتبيل قول المحدثين الرابعة في تبين ما يقع عنوة من الارضين في اول لا
 بحثنا منوطا بهذا المحدثين في العراق والموت قال ولما ارض العراق للمحي لشي بارض التوات
 وهي المفتوحة من الفرس التي فتحت في ايام الثاني فلا خلاف في انها فتحت عنوة اقول ان
 اراد بقوله لا خلاف في انها فتحت عنوة انه لا خلاف في كونها فتحت بالسيف في الجملة على من
 لن فتحها لم يكن بالفتح ولا جبرها اهلها وسلبها ولا باسلامهم طوعا بل بالحاربة فهو حق
 للبيشين لانه من التواتات لكن لا يجذب في مطلوبه نفعا وان اراد انها بحكم المفتوحة عنوة
 على معنى ان عامرها للمسلمين وعامرها للامام على ما سبق من تفصيل الاحكام فهو معلوم
 ان الخلاف متحقق بل لو ثبت ان اول لا خلاف في كونها من الانتقال لانها جنيمة الغاصبي
 بغير اذنه فيكون منها الملك وما يوجد من بعض الروايات فهو محمول على الغيبة وجازا
 الاصحاب لا يخرج عن شيء يمكن تطبيقه على ما بينا في الاثنان والان فلا يصح دعوى في ذلك

في
 بيان
 ارضي
 الشوق
 وحقه

بطله

لخصه بل يصح بيان بطلان قوله لا خلاف ومن الجواب له بان دليل على الاجماع اكثر
 من ايراد عبارتين او ثلث لبعض اصحابنا ورواية او روايتين من الحديث وليس من الكثرة
 على الاجماع في شيء بل لو كانت دعواه زيج احد المذهبين لم يعم ما ذكره دليل على المخدعة
 لان قول رجلين او ثلثة في اصحابنا ليس بدليل وخبر الواحد بجزءه قد يمنع دلالة ومع ثبوتها
 منع الخلو من العارض العارض هو ما علم من انها فتن في زمن الثاني وقد سلم معلوم واذن
 على حلبة السلام غير معلوم وليس حمل الخبر على ما يفتي الاذن اولى من جملة على التفتة للجزء
 بانها فتن في غير زمن الامام الظاهر السيد وكلام الشيخ يدل على ان هذا الاذن محقق وسيا
 واجب من ذلك ان العلامة في التفتة الخبر ومثل من الشيخ ما يدل على انها من الاقتال فتن
 حتى اورد الكلامين اورد هو قول الشيخ في البسوة وحمل اخر ايراد ما اجاب عنه بكلام
 وث ركب لا يتوجه به ما مل وحيث كانت هذه المسئلة من المهمات علما وعلا وفضا
 وجب ايضا حيا على وجه لا يبي معه اشياء منقول وبالله التوفيق ثبت بما لا يخار على ان
 الثاني ثبت عكرا وضع العراق ولى الامر عندنا وهو على حلبة السلام حيث قد مضى اليه
 عامل بالقبلة منافع حقا على نفسه لما ان لا يثبت فيها احد من علماءنا ومن العلوم ان
 حلبة السلام عند الثاني في ظاهره وعند من يدين بامامته من الرعية لا حكمه من
 حيث الامانة ولا امر ولا اذن ولا خبر ذلك وهذا مقطوع به ايضا بالقبلة التي
 عنهما العكر قبلة عكر ليس من قبل امام عادل عندنا فبين الاقتال على الرقابة المستور
 بين الاصحاب فدا سلفنا ما وما يدل على شهرتها ومثل الاجماع عليها فالمراد جئنا
 من الاقتال ولا يخل ان يكون بحكم المفتوحة عنوة الا على اعداء من الاول كون العكر
 ان اذن ولى الامر هو غير معلوم والاصل عدمه بل لو قبل انه ثابت لعدم امكان لانه
 اعانة على اشياء امامته وعمود بآسته وهو اهراء بالشيخ لا يلبس من المعصوم الاعلى
 وجه لا يخرج من نظر هو ان ذلك اخذ ضد ما مع اشهر اسم الاسلام من المعطاء على الكفر ولا
 يخفى على المناظر ما فيه وما يؤيد عدم تحقق الاذن ويؤكد امور مستعمها ان شاء الله
 تعالى ولتورد منها هنا شيئا واحدا هو ان السيد الفاضل الكامل العالم العامل على بن عبد

الشيخ جليلي
 رضي الله عنه

الحمد المحسن بن عبد الله بن محمد بن علي بن ابي طالب في شرحه الذي بلغ فيه العتبة ونجا ودينه النهاية للشيخ
 وقامه انه حكاه عن شيخه فخر الدين رحمه الله ما هذا لفظه واما العرائض قبل
 عنوة فهو للسلمين كانه لا يباع ولا يوفى لا يوهب لا يملك لان الحق المحسن عليهم السلام
 كان مع الجيوش فغ باذن على حلبة السلام ومثل لم يفتح عنوة لان الفتح عنوة هو الذي يكون
 بحضور الامام او نائب الامام او اذن الامام وليس شيء من ذلك معلوما وكذا فخر الدين
 الحق المحسن عليهم السلام كان مع الجيوش ايضا غير معلوم فلا يكون مفتوحا عنوة فكل
 للامام حلبة السلام وهو المعقوبه وكذا قال والى الى هنا كلامه رحمه الله اعلم
 ان على حلبة عند حلبة ولو خبر واحد في انه حلبة السلام اذن في ذلك والاصل
 مطالبان على عدمه فيكون مفتوحا في كل من يدبر فانك الاجماع الذي ادعاه مع الضرر
 بالاختلاف كما سمعنا الثاني الثالث في مفتوح الرقابة وليس يتوجه لما ذكرنا سابقا و
 لاورد عبارات بعض الاصحاب هذا الباب قال الشيخ رحمه الله في المبثوث واما ارض السور
 فهو الارض المفتوحة من الفرس الذي فتحها عمرو بن سواد العراق فلما فتح بعث عمر بن الخطاب
 باسراء ابن مسعود فاصبا والبا على بيت المال وثمان بن جندب ما سافح حثان الارض
 وتختلفوا في بلغها فقال الساجي اشار ثلثون الف الف جوب قال ابو جندب سنة وثلثون
 الف جوب هي ما بين همدان والموصل ملوكا وبين الفادسية وحلوان عروضا ثم ضرب على
 كابر ب غل ثمانية دراهم والربطه سنة والثغر كذلك والحظه اربعة والشعبه درهم
 كسالى عروضا وروى ان ارضها كان في همدان وثمان الف درهم فلما ركن
 عمر بن عبد العزيز رجع الى ثلثين الف الف في اول سنة وفي الثانية بلغ سبعمائة الف الف
 او ثمان مائة الف الف وروى انها الى ما كان في ايام عمر بن الخطاب تلك السنة وكذلك امير المؤمنين
 حلبة لسلام لما فتى الامراء امخوف لك لانه لم يكن ان يخالف ويحكم بما يجب عند
 والذي يفتيه المذهب ان هذه الارض غير هامة من البلاد التي فتح عنوة ان يكون
 لاهل الخرج واربعة اخماسها لكون المسلمين قاطبة يكون الغنائمين وجزء الغنائمين في
 ذلك سواء ويكون للامام النظر فيها وتوزيعها بما شاء وبأخذ ارضها وبصرفه

في صلح المسلمين ما بينهم من هذا العهد ومؤنة المجاهدين وبناء القنطرة وخرقة ذلك
 من الصلح وليس للفاطميين في هذا الارضين خصوصيات بل هم والمسلمون فيه سواء ولا
 يصح بيع شيء من هذه الارضين ولا هبة ولا معاوضة ولا ملكة ولا وقف ولا اجارة ولا
 انشاء ولا بيع ان ينفذ وراثة من اهل رعاياهم ولا يحد ومعاينة لا يحد ذلك من انواع النصف الذي
 تتبع الملك وموكل شئنا من ذلك كان النصف باطلا وهو في على الاصل على الرواية
 التي رواها اصحابنا ان كل عسكر او فرقة غزيت بغير اذن الامام خنت تكون الغنيمة للامام
 حاشا هذه الارضين خبرها مما خفت بعد الرسول الامام في ايام امير المؤمنين ان
 شيء من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من جملة الانفال التي له خاصة لا يشرك فيها غيره
 لولا ان لا يشبه ان الشيخ رحمه الله بهذا الكلام حاكم ان النصف كان بغير اذن على عليه
 عليه السلام لانه حكم بانه على الرواية يكون من الانفال في الرواية لمقتضى ان ما يقع له بغير
 اذنه يكون له فلو لا ان عدم الاذن محقق عند الحكم بانها من الانفال على الرواية بلا ضرورة
 لانه لا يلزم من الرواية ان ما يقع بآذنه من الانفال بل ما يقع بغير اذنه وقد حكم على الرواية
 بان امران وسائر ما يقع في خبرها على عليه السلام يكون من الانفال وهذا صريح بنادي
 من له اذن ما مثل بان غزو العسكر ليركن باذن امير المؤمنين عليه السلام وان مذهب
 الشيخ انها من الانفال لانه مقتضى الرواية وجازم بها في كتابه بل ادعى في بعضها الامام
 على نسخها كما اسلفنا حكاية عنه ان قلت ما قد قال ما عاين الذي يقتضيه المذهب في هذه الرواية
 وخبرها بان حكمه يكون من الانفال على الرواية لان الرواية عند محققه مخروم بها كما ذكر
 عنه في هذا الكتاب خبره كانهما في الجمع بين كلامه ان يحمل الكلام الاول على الرد على المنا
 بتقدير النصف عنوة فان الذي يقتضيه المذهب في المنفوخ عنوة ما ذكره وعند الشافعي ان
 حكمه حكم ما ينفذ في حرك به قال التبريد ذهب قوم الى ان الامام مخبر به بين شيئين بين
 منته على الفاطميين بين ان ينفذ على المسلمين ذهب اليه عمر ومعاذ التورثي عبد الله بن
 ابي ركة وذهب ابو حنيفة واصحابه الى ان الامام مخبر به بين ثلثة اشياء بين ان ينفذ على
 الفاطميين بين ان ينفذ على المسلمين بين ان يضر اهلها ويضرب عليهم الجزية باسم الخراج

فان مثله لغير اهلها الذين كانوا فيها وان شاء اخرج اربك وان يقوم اخرون من المشركين
 وافرهم فيها واخرب عليهم الجزية باسم الخراج وذهب مالك الى ان ذلك يصير ضاعا على
 المسلمين بعض الاغتنام والاخذ من غير ائذان الامام ولا يجوز بيعه ولا شرائه فلما علم الشيخ
 انهم انفقوا على انفاق عنوة وان اكرم مداهم ليس على ما هو الحق في المنفوخ عنوة اشار
 الى ان الذي يقتضيه المذهب في المنفوخ عنوة ما ذكره بين ذلك للرد عليهم ثم اشار الى ان
 هو مذهب الامامة واخبارهم وذكر سند اخبارهم وهو الرواية فقد اختلفت كل
 الشيخ رحمه الله بغير من عاه ومن تدبر مباحثه في كتابه خصوصا البدو وكيفية
 خبر هذا وهو حاكم مقتضى الرواية وحاكم ان الامر على مقتضاها ان يكون المراد من
 الانفال قال المؤلف في اخر هذه المقدمة قلنا ليس قد قال الشيخ في البدو ما صوره
 على الرواية التي رواها اصحابنا ان كل عسكر او فرقة غزيت بغير اذن الامام خنت تكون
 الغنيمة للامام عليه السلام خاصة تكون هذه الارضين خبرها مما خفت بعد الرسول
 الامام في ايام امير المؤمنين عليه السلام ان مع شيء من ذلك يكون للامام خاصة
 ويكون من جملة الانفال التي لا يشرك فيها غيره وهذا الكلام يقتضي ان لا يكون ارض العراق
 من المنفوخة عنوة قلت الجواب عن ذلك من وجوه الاول ان الشيخ قال هذا على صورة الحكم
 وقوله ما تقدم في اول الكلام مع ان جميع اصحابنا مصرحون في هذا الباب بما قاله الشيخ في
 اول كلامه والصلوات في السطور المذكورة او رد كلام الشيخ هذا حكاية واداء بعدك
 اني مثل كلامه الاول حيث قال في اول كلامه وهذا الارض خنت عنوة الخ ولو لم يصرح لما
 ذكره اخر الشئ الثاني ان الرواية التي اشار اليها منجفة الاسناد ومرسلة ومثل هذا كيف
 يخرج به اولئك اليه مع ان الظاهر من كلام العلامة في السطور صنعت العمل بها الثالث انما
 رسلنا حقه الرواية المذكورة لم يكن فيها دلالة على ان ارض العراق خنت عنوة بغير امر
 الامام فتدبر معنا ان امر استشار امير المؤمنين في ذلك وما يدل على ذلك فعل عماراته
 من علماء امير المؤمنين عليه السلام ولولا امر لما سأل له التدخل في امرها الى هنا اول
 هذا الكلام مما يجب ان جئنا من على سائر وبغير اذن الله منه فانه مع بطلانه لا يصل

كان الشيخ في قوله
 حاكم ان النصف كان بغير اذن على عليه السلام

الى مرتبة الشبهة بل هو اوهى من بيت العنكبوت وذلك لان قوله في الوجه الاول من الاجوبة
 ان الشيخ قال هذا على صورة الحكاية وقوله ما تقدم في اول كلامه ليس بمعقول لان الشيخ
 على تقدير ان رواية بان العرائن من الانفال فهو حكم معلوق على تقدير جواز العمل بالرواية ويزن
 منه ان العنكبوت الذي افترق العرائن كان بغير اذنه لان مقتضى الرواية ليس الا مع ذلك فقلت
 شرعي كمن يتخيل ان يكون هذا حكايه لا ادري عن حكمي واما الحكايه التي حكى ليس الا انه حكم
 على تقدير قيامها ان يمنع الملازمة وذا عليه ومنع الاصل الذي ينبغي عليه واما كون كلاً
 حكايه فهو حكايه لا يخفى من نكايه **قوله** مع ان جميع اصحابنا بصريح في هذا الباب بما
 قاله الشيخ في اول كلامه **اقول** قد سمعت ما حكاه عن فخر الدين رحمه الله والذي
 اعرفه ان اكثر اصحابنا لم يصرح بذلك بنفي الاثبات ثم ذكره افراد منهم كالعلامة و
 الشيخ على ما سمعته من قوله الدال على انها من الانفال وابن ادريس اشار الى ذلك في
 سريره اشارة فقلت شرعي كيف كان قول افراد فليبين مع عدم الصريح من بعضهم
 الاصحاب بان هذا الشيء عجائب واغرب منه الصحيح من بعض الاصحاب بالخلاف و
 باخبار العكس جزماً او معلوماً على ما هو مسلم فكيف يدخل مثل هذا في الجمع اوجب
 منه الصريح من الجمع قوله والعلامة في السنن الشذرة اورد كلام الشيخ هذا
 حكايه وابراد اعيان افي بمثل كلامه الاول حيث قال في اول كلامه وهذا الار
 فقت عنوه لم يصرح بان ذكره اذ بان في اول انما كان ايجاباً اورد سنداً للرد على
 قول الشيخ بانه مخالف لما قاله جميع الاصحاب مع ان الذي اشار اليه من الاصحاب لم
 يسكووا عن كلام الشيخ بل اوردوه حكايه وبه دلالة ظاهره على فهمهم منه ما مخالف
 فتوهمه وعلى اعتبار القول حيث اوردوه بعد فتوهم وهذا يؤيد عدم اخلاق فتوى من
 افي من الموردين لكلامه بدون ايراد قوله والاشاره اليه فكيف يكون سنداً على ان
 قول الشيخ خلاف الاجماع او انه حكايه ثم ما ذكره العلامة عنه حكايه فاعبروا بما اورد
 الايضاً هذا وكلام العلامة في السنن ليس فيه دلالة على انه مفت بانها حكم المتوفا
 عنوة بشي من الدلائل لانه قال مسئلة ارض التوادم هي الارض المفتوحة من الفرس

هذا الشيخ
 في السنن
 ارض

التي فتحها عمر الخطاب وهي سواد العراق وحدت الارض من منقطع الجبال الى طرف
 القادسية المتصل بعذب من ارض العرب من نحو الموصل طولاً الى ساحل البحر
 بلاد جنادان من شرقي دجلة فاما الغرب الذي يليه البصرة فاما هو سلاي مثل شط
 عمان بطن العامر وسميت هذه الارض سواد الان الجبل لنا يخرجوا من البلاد به اوا
 هذه الارض والغلات شجرها سموها السواد لذلك وهذه الارض فقت عنوة
 عمر الخطاب ثم ثبت انها بعد فقه تلكه اغنى عن ابن اسر على صلوة امير ابن
 مسعود فاصحابه والبا على بيت المال وثمان بن حنيف على مساحة الارض وقرض لم
 كل يوم شاة شطرها مع السوط لعتاد وشطرها للاخرين وقال ما امرى مرتبة يؤخذ
 منها كل يوم شاة الا ببيع في خزائنها ومع عثمان بن حنيف ارض الخراج واختلفوا في
 مبلغها فقال الساجي اثنان ثلثون الف الف جرب قال ابو حنيفة ست وثلثون
 الف الف جرب ثم ضرب على كل جرب نخل عشرة دراهم على الكرم بمائة دراهم وعلى جرب
 النخيل اربعة دراهم وعلى الحنطة اربعة دراهم وعلى الشعير درهمين ثم كتب بذلك
 الى عمر فامضاه وروى ان ارضها كان في عهد عمر مائة وسبعمائة الف درهم فلما كان
 زمان الخراج رجع الى ثمانية عشر الف فلما ولي عمر بن عبد العزيز رجع الى ثلثين الف
 الف درهم في اول سنة وفي الثانية بلغ الى سبعمائة الف درهم فقال لو حدث سنة
 اخرى لردتها الى ما كان في ايام عمر فثابت تلك السنة ولما افضى الامر الى امير المؤمنين
 على عليه السلام افضى ذلك لانه لم يكن ان يحالف ويحكم بما يجب عند يده قال
 الشيخ والذي ينبغي فيه المذهب ان هذه الاراضي خبرها من البلاد التي فقت عنوة
 يخرج خمسها لارباب النحر واربعة اخماسها للباقي يكون للمسلمين فاجله العاميين و
 غيرهم سواء في ذلك ويكون للامام النظر فيها وتبيلها وتخصيصها بما شاء وباحذ
 ارضها وما يصرف في مصالح المسلمين وما يؤتم بهم من سبل الثغور وثغوة المجاهدين
 وبناء القناطر وغيرها من المصالح وليس للعاميين في هذه الارضين على وجه
 الخصص بشي بل هم والمسلمون فيه سواء ولا يصح بيع بشي من هذه الارضين ولا

هبة ولا معاوضة ولا ملكه ولا وقفه ولا رهنه ولا اجاره ولا ارضه ولا بيع
 شتر ورا ومنازل ومساكن ومساكنات ولا غيره ذلك من انواع النصف التي يبيع الملك
 ومن قبل شتر في ذلك كان النصف باطلا وهو بان على الاصل ثم قال رحمه الله وعلى الرواية
 التي رواها اصحابنا ان كل عسكر او فرقة غزت بغير اذن الامام ضمن يكون الغنيمة للامام
 خاصة يكون هذه الارضون وغيرها مما تحت بعد الرسول الا ما فتح في ايام امير المؤمنين
 عليه السلام ان صح شيء من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من جملة الاقال التي
 له خاصة لا يشرك فيها غيره فانظر ايها السائل بعين البصيرة الى ذلك فاعلم هذا الرجل
 وجرانه على دعوى الاجماع وتفي الخلاف في النصف من جميع الاصحاب مع ان عبارات اسلمهم كما
 نلتوا عليها فان العلامة قد حكى كلام الشيخ حكاه وهو كما ذكرناه عنه في ما وقد ذكره مؤلفنا
 سبق حكم المفتوحة عنوة فلو كان ارض السواد متافعة عنوة عند المال بجزء من غير ان
 يحكم ولا مع انه حكاه ولو غير من له بنى ادابات ثم حكى قول الشيخ وعلى الرواية بعد
 فان كان حكاية القول وعدم الغرض له دليل على عدم الاختيار فهو مشترك وما هو جواز
 هو جوازنا ولربسبب منه شيء غير قوله تحت عنوة فتحتها عن الخطاب لا لاله فيه لانه
 من الجزم به انها تحت بالتب في قولها الثاني اما ان لها حكم المفتوحة عنوة شرعا فلا
 بل لو قبل ان قوله فتحتها فيه دلالة على انها ليست بحكم المفتوحة عنوة عنه كان صوابا
 لان جزم بان المفتوح بغير اذن الامام ولا ارضه وقوله فتحتها من غير ان يذكر شتر في ذلك
 دلالة على انها من الاقال خصوصا اذا انضم الى جملة كونها بحكم المفتوحة عند حكاية
 وعبارته في الخبر ويزيد من هذا حيث قال ارض السواد وهي الارض المفتوحة من الفرس
 التي فتحها عمرو بن سواد العراني وحدث من سطح الجبال يجلون الى طرف الغادسية الفعلة
 بفرس من ارض العرب ومن تخوم الموصل طولها الى ساحل البحر بلاد عبادان من شرقي
 دجلة فاما الفرية الذي يليه البصرة فاما هو اسلاي مثل سبط عثمان بن ابي العاص وما
 والاها كانت شباخا وموانا واحبا ما عمار بن ابي العاص سميت هذه الارض موانا
 لان الجيش لما خرجوا من البادية وادوا النخاف شجرها فمتموها سوادا وبعث عمر اليها بعد

هذا الخبر في
 كتاب النصف
 ارضها

ثلثة انفس عمار بن ياسر على صلواتهم امير وابن مسعود فاصابوا على بيت المال و
 عثمان بن حنيف على مساحة الارض قال ابو عبيد بن قيس ما خلفنا سنة وثلثون الف الف
 فغزى على كل حرب ثلث عشرة دراهم وعلى الكرم ثمانية دراهم وعلى حرب الشجر والربطة
 سنة دراهم وعلى الحفظة اربعة دراهم وعلى الشعير درهمين ثم كتب الى عمر فامضوا وكان
 ارتفاعها مائة وسبعمائة الف درهم ولما انتهى الامر الى امير المؤمنين عليه السلام اخص
 ذلك ورجع ارتفاعها في زمن الحجاج الى ثمانية عشر الف درهم قال الشيخ والدي
 المذهب ان هذه الاراضي ضربها من البلاد التي تحت عنوة يخرج خمسها لاربابه واربعه
 الا من الباب للباقي للسلطان فاعلم لا يبيع النصف منه ببيع ولا هبة ولا اجارة ولا
 ارض ولا يبيع ان شتر ورا ومنازل ومساكن ومساكنات ولا غيره ذلك من انواع النصف التي
 يبيع الملك ومن قبل شتر في ذلك كان النصف باطلا وهو بان على الاصل قال وعلى الرواية
 التي رواها اصحابنا ان كل عسكر او فرقة غزت بغير اذن الامام يكون تلك الغنيمة للامام خاصة
 يكون هذه الارضون وغيرها مما تحت بعد الرسول عليه السلام الا ما فتح في ايام امير المؤمنين
 عليه السلام ان صح شيء من ذلك يكون للامام خاصة ويكون من جملة الاقال التي له
 خاصة لا يشرك فيها غيره الى هنا فنظن ايها النصف هل حكم بانها تحت عنوة في كلامه
 هذا واحذر عنه بقوله المفتوحة من الفرس التي فتحها عمر ثم حكى قول الشيخ ولو غير من
 له مع انه متج في بابا يحس بحكم المفتوحة عنوة ولو يذكره هنا الاول وهذا بعينه هو كلاً
 في التمهيد من غير فرق ونوهم الفرق بقوله في التمهيد تحت عنوة من فتحتها عمر في قابة الضفت
 ما ذكرناه قان الدلالة من كلام العلامة فضلا من كلام جميع الاصحاب الله يهدي الى طرق
 الصواب اعلم ان في عبارة الشيخ والعلامة دلالة على ان عليا عليه السلام ما مضى ما فعله
 عمر الاثنية والظاهر انه تكونها من الاقال انها غنيمته من غير ان يغير اذنه في قوله ان الرواية
 التي اشار اليها الشيخ ضعيفة الاسناد **اقول** هذا لا يحتاج الى رد بعد ما اثبتنا وجها
 من انها معضدة بعلم الاصحاب مشهورة القوي منهم بل مضمونها في الحقيقة جتماع وقد
 مقدم فلا يبعد والثولف قال سابقا ومضمون هذه الرواية مشهور بين الاصحاب مع

كونها مرسلة ولا نك ان الشبهة متضمنة للضعف ونحو جواز العمل جزما قولهم مع ان الطأ
من كلام العلامة في المنهوق ضعف العمل بها **اقول** لا ادري قوله هذا الا في شيء نشأ ولا
اي شيء ضده وذلك لاننا اذا سلمنا ان ظاهر العلامة في المنهوق ضعف العمل بها لم يرد
في حجة المستند الى شهرتها بين اصحاب بوجه من الوجوه اصلا بل لا يندرج في الاجماع
لان العلامة اتفق بها فيما تقدم المنهوق ما اخرج عنه فلا يندرج خلافه فيه في الاجماع لو
كان غير محض لاعتدال ان يكون ظاهرا على اننا لانسلم ان ظاهر العلامة في المنهوق ضعف
العمل بها وهذا عبارة عنه واما ما نل قوم من غير اذن الامام فنفوا كانت الغيبة للامام
ذهب اليه الشيخان السيد المرتضى واباعهم وقال الشافعي حكما حكم الغيبة مع اذن الامام
لكن مكروه وقال ابو حنيفة هي لم ولا يخرج لاحد تلكه اقوال كقول الشافعي ابو حنيفة
وقالها لا يثبت لم فيه اجماع الاصحاب بما رواه القاسم الزراري عن رجل ساء من ابي عبد
الله عليه السلام قال اذا غزا قوم بغير اذن الامام كانت الغيبة كلها للامام واذا غزا با
الامام فنفوا وكان للامام الخمس اجماع الشافعي بجموع قوله تعالى واغلو انما غنيمتكم من في
الايمة وهو ينال المادون منه وعبره والشيخ ابو حنيفة بانه الكتاب مباح من وجهها
فكان كالاخطاب الاحتشاش واجمع احد على ان الشافعي بانه عصاة بالفصل فلا يكون
فدعيه الى العائد والتملك الشرع في الجواب عن الاول انه خبر ال على المطلوب في الية
ندل على اخراج الخمس في الغيبة لاعلى الثالث وان كان قول الشافعي فيه قوة وعن الثاني
بالمنع من المساواة لانه منهي عنه الا باذنه عليه السلام وعن الثالث بالانكسار فانه خبر
دال على المطلوب في هنا ولا اعرف وجه ظهور استعانة العمل بالترقية من هذا الكلام فان
كان المؤلف قوم ذلك من قوله ذهب اليه الشيخان الخ او من قوله اجماع الاصحاب او من
قوله وان كان قول الشافعي فيه قوة فليس من الظهور الذي ذكره في ثبوت كالا ينفى فان قوله
الاول ذهب اليه بعد فواء ظاهرا وقوله اجماع الاصحاب مؤيد في الحقيقة وكون قول
الشافعي لا يخلو من قوة لا يدل على ضعف العمل بصحة مع انه اورد ذلك بعد جوابه بظهور
استدلاله عن الدلالة على مطلوبه **قولهم** الثالث لو سلمنا صحة الرواية المذكورة

هذا العمل في
الغيبة ينبغي ان ي
الامام

لم يكن فيها دلالة على ارض المراء فثبت عنوة بغير اذن الامام عليه السلام **اقول**
لربيع الشيخ ولا غيره ولا فاه به قوما لو ان الرواية تدل على عدم الاذن متى يكون ثالث
الاجوبة عدم دلالتها على الفسخ سواء بغير اذن فهذا الجواب لا يثبت ولا يثبت على ما نون اهل الظر
يرى من الوجوه اصلا وحاصل الامر ان الشيخ حكم بان المراء من الانتقال على الرواية فضفته
شرطية بيان ملازماتها لغيره من الا انه من كلامه انه يعتقد وقد وجهناه سابقا فاجابه بان
الرواية لا دلالة فيها بغير اذن بخط ظاهر **قولهم** فتدسمنا ان همرا شتارا امير المؤمنين
في ذلك **اقول** المتاع لا يكون ليدل الا اذا ثبت بطريق شرعي ولو احاد ولم يثبت والاصل
عدم الاذن فيقتل به الى اربعمائة مائة **قوله** وما يدل عليه فعله عارضا من خلعا
امير المؤمنين عليه السلام ولو لا امره لما سأل له الدخول **اقول** هذا من او هي الادلة
لان عمر كان في الظاهر اما بحسب ما به غيبة وقد صحت عتاله الى البلاد وفيهم خوارج
على عليه السلام فلم يتوافقوا في امتناعهم لا يدل على جوبان بانه لانه اهل ذلك ولا على
صحة نصرة على ان عتار لو يمكن من عدم الطاعة له وسلمنا انه استاذن عليه السلام
فاذن له ليدل الا على ان فعله عارضا يمكن معصية لان فعل عمر كان صحيحا وخفا كان صحيحا
وتوليه كانت صحيحة وكيف ينبغي هذا على من اعدى عقل وفكر هذا والجميع انها حمله
الامام عليه السلام لانها من الانتقال فلو اذن لعتار لكان اذن له فيها واذنه فهو عليه
السلام فيها جاز وكذا اذنه في صرفه في مصالح المسلمين لو ثبت وجوز هذا كان في عدم
صحة الاستدلال وثلاث مباحين مناصح بالجملة فهذا الكلام بعينه من النجاشي وبالله التوفيق
قولهم وبما يقطع النزاع ويدفع السؤال ما رواه الشيخ في الصحيح عن محمد الجلي قال مثل
ابو عبد الله عليه السلام عن السواد ما منته في قتال هو لجميع المسلمين الخ **اقول** هذا
خبر واحد ضيقه بالاجماع بل ولا شهرة وهو محمول على الغيبة فلا يبرج على مثله
وقد مر في خلال كلام الشيخ والعلامة الاشارة الى الغيبة في امضاء على عليه السلام
بعد توليه **قولهم** وروى اصحاب عبد الرحمن بن الحجاج قال سئل ابا عبد الله عليه
السلام عما اختلفت فيه ابن ابي ليلى ان يفتي في السواد وارضاه فقلت ان ابي ليلى قال انهم

ان الفتوحه ضوق مواثيق الامام وطارها للسلبين فاعلم انه عامر في الفتح وهو السلبين
وما علم انه موات فهو الامام وما لم يعلم فهو محمل وكونه عامرا الان اعلم ولا انه فيه على
كونه عامرا وقت الفتح والاصل عدم العامر بحيث يثبت فلا يجوز التسليم على اخذ الخراج
فريق الاب الا اذا علم انها كانت وقت الفتح عامرة وهو في اخر رسالتك قال وليس لاعداء
يقول هؤلاء احوال هذه البلاد وقد كانت قبل وانا الان هذا معلوم البطالان ببديهة
العقل اما اول ما لان بلاد العراق على ما حكينا كانت بموافقة معوية لم يكن لاحد يحيا
ان يعبر في ما في وسط البلاد في متعدد وما كان بين الفريقين والبلدين في الجبل
فخرج الانادراك في مجموع معوية من الوصول الى عبادان سنة وثلاثون الف الف حربي
واما ثانيا فلان عمارة الفري مر عظيم يحتاج الى ذلك طوبل وصرفت مال جربل وهم
كانوا يبيدون عن هذا الاستعداد مع ان هذه التخللات بعد ما نلوا من كلامهم في
احكام هذه الارضين احوال حراجها وحل ذلك من التكاليف الباردة والامور
الشامخة اقول ينبغي لاهل العقول باول الاباب انظر وابدأ في البصائر فذكروا
كيف جعل الاراد كون البلاد ومجابه بعد الموات وهذا لا يعجز من به احد ومن ثم قال
معلوم البطالان ببديهة ثم خط في توجه معلومته بالبدية بما يشيران مراده
اعم من احباء الجميع والبعض نحن نفصل الجواب عن كلامه على طريق البحث النظر فنقول
اما ان يريد بقوله هذه البلاد مجموعها اي مجموع بلاد العراق والبلاد التي يجان بها
خضيه كالغزيرة مثلا فان اراد الاول فسلم انه مسلم البطالان بالبدية فلا حاجة الى
الاستدلال عليه بل الاستدلال الذي ذكره عليه لا يخلو من ضرورة انه لم يكن لاحد
بما ان يعبر في وسط البلاد في متعدد اشد النع اذ لا شاهد له من الادلة وكون معوية
ما ذكر لا يدل عليه الا اذا تحقق ان ذلك هو مقرر مجموع اراضيها طولا وعرضا وهو ان
لم يكن معلوم البطالان بالضرورة بنشر اثباته الى دليل وعلة وامانا بنا الى اخر ذلك
حد الا انه محقق استبعاد وخطابه ومن الهب سناد ما هو معلوم البطالان بالبدية
بمثل هذا وان اراد الثاني فمعلوم انه لم يعلم البطالان بالبدية ودعواه مكابرة و

في الحق
في الحق

استند من الوجهين ظاهر الضعف كما يتقارب على افتاد مما يؤكده ويريد بيان ما هو في
الاشهاد كالشهر في رابعة النهار من بخار فري بلاد بعد الفتح لم يكن معوية فان الحلة
التي هي اليوم من اقطاب العراق كانت موات وقت الفتح وظهر ما كثر من اراضي العراق وبوئد
ما ذكرناه ان العلامة الفخامة قطب من الدين وامام المجتهدين وقت فري معتدة كما
اشترى اليه سابقا في صدور وقت انه اجباها وهي ميتة وعمرها وكانت خرابا وعلو
خطوط امثال العللاء والغفران من المذاهب الاربعه ومذهب الحاشية وعل بسجيرة
محصل ان يكون ان ارض العراق يوم الفتح لم يكن فيها بقى من الموات الا ان يكون من لا يملك
كيف يرى الكلام على ان معوية المذكورة بطريق ثابت بجمع الاثبات عليها هذا وانعرض
لا يعجز عن بانها مجابه بعد الموات اذ لا حاجة الى ذلك بل يقول لا سلم ان هذه المقتبة من ارض
الخارج وكون العراق مفتوحة عنوة لا يدل عليه الا اذا ثبت انها كانت بحيث لا موات
وان هذه المقتبة كانت محبوة ح وروى خط القناديل كون بعضها كان مواتا معلوم بان
لا يقال لو لم نذكرهم لغام الاحمال في كل شيء من المفتوح عنوة فلا يجوز حكم الخراج في شيء
منه فنقول ان لم يعلم ان شيئا منه على السجيرة كان عامرا وقت الفتح ولا يثبت انه قد اخذ
منه الخراج من صلح غير انقطاع او اخذ عادل ونحو ذلك مما يدل على انها مجابه وقت
الفتح الرضا ذلك ولا ضرورة ولا محذور فيه اذ طر بار ما يمنع الحكم بسبب لا
يقضي فيه سابقا وان علم على السجيرة بطلان الحكم به وذلك في حيزه الى ان ثبت ومن المعلوم
اراضي حث كانت عمارات وقت الفتح ذكر اهل السيرة وغيرهم واثارها الا صحاب قال
ابرار ربي في السراير وقد اورد شيخنا المقيد في مفتوحه في باب الخراج وعمارة الاراضي
خبر او هو روى يونس بن ابراهيم عن يحيى بن ابي اسحق الكسري عن حميد بن عيسى بن
الانصاري قال استعمل امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام على اربعة ربي
المدائن والمدائن وخراسان وشهر جوهر وخراسان قال محمد بن ادریس مصنف
هذا الكتاب جبرس بالبناء النقطه من تحتها نقطة واحدة والتين العبر المعجزة وهي
المدائن الدليل على ذلك ان الراوى قال استعمل على اربعة ربي ثم عد حثه ق

والله اعلم

المدان ثم ذكر من جملة الخلق بغير رطب على اللغز دون معناه وهذا كثير في
 القرآن وأشعر قال الشاعر انكسرت الفروا من الهمام ولبت الكيكة في المزدحم
 وكل الصفات راجعة الى موصوف واحد وقد عطف بعضها على بعض لاختلاف الغالبها
 وقول الخليلية وهنداني من دونها الثاني البعد والبعد هو الثاني بعدك على منا
 فلما ايضا ما ذكره اصحاب التبر في كتاب صيفين قالوا لما سارا من المؤمنين عليه السلام
 الى صيفين قالوا ثم معقون سانا بطحن انهم الى مدينة تهرسروا واذ رجل من اصحاب نظر
 اثار كسرى وهو يتبطل في ابي بغير التمثيل جرت الريح على محل بارم فكانهم كانوا
 على سجاد فقال على عليه السلام اولئك كثر كوا من حجاب وعيون وذر ربيع و
 مقام كريم ونفحة كانوا فيها فاكين كذلك واذ رثناها فوما اخرجنا الا به فاما الحشا
 فثلاثة المقادير الاولى هوسه طاسيع طسوج باجل وطرسه والفرجة العليا
 والتغلي والنهرين ومن التهر والمقادير الاوسط اربعة طاسيع طسوج الحبة والبداء
 وسوراد وخرسما وخر الملك وباروسما والمقادير الاسفل خمسة طاسيع منها طسوج
 بادق وطرس السطرين الذي منه الخردق والسدر ذكر ذلك عبد الله بن حود انه في
 كتاب الحالك والمسالك الى هنا واما ذكرنا البحر الذي فيه ذكر امير المؤمنين عليه السلام
 فينا بركته والافا لاختار المعود وفن الفخ في فلاة الثانية كثيرا فلا يتل بمثل بحر هذه
 المذكور ثم تعود الى ما كان فيه فنقول له لعلنا بل ان يقول ان الظاهر ان المراد كانت عمارا
 ولهذا سميت التواد لثلاث الفان شجرها ونخلها فيجوز البناء عليه لانا نقول لا يبع عند
 الشريعة الفتك بالظاهر في رفع يد المسلم عما في يده لان يد المسلم على المال على معلوم و
 كونه من ارض الخراج فلا يبيع ما تبصر فيه مما يباي في ذلك غير معلوم ولا يجوز رفع يده
 عنه لان الشارع جعل لرفع اليد من المالك امرين طلبة من شهادة العدلين او رد اليهم على
 اختلاف المذهبين وتمامها على ذلك ان الوقت يفت بالشباع واذ كان في يد مسلم
 يثن ببارضة الشباع فينه فوالان اصحها مقدم يد المسلم على الشباع فكيف بما لا يثبت
 الا بمثل هذه الاحتمالات الباردة ومن نظر الشريعة خصوصا باب الامر والنفاء علم ان

في نسخة
 من نسخة

رفع يد المسلم لاصح الا في موضع البعثن شرعا يجوز رفعها وان رفعها سبق على الاحتمالات الثمانية
 هذا باصله يبع متسكا على عدم اخذ الخراج مما عليه يد احد المسلمين اذ لم يعلم انه كان من الله
 جتا وفن الفخ بطريق شرعي من الجاهل قول هذا المؤلف مع ان هذه الفتاوى بعد ما تلونا
 من كلامهم في احكام هذه الارضين حل خراجها من التكاليف الباردة والامور الساخنة
 شرعا لتكلفت الباردة والامر الساخ هو التلويح والخطابات التي لا طائل تحتها ولا دليل عليها
 الفتك بثبوت يد المسلم واصالة عدم استحقاق الغير انما امكن بما ذكره في نسخة ما تلونا
 كلامهم اقول كلام النومة في ارض الخراج او في ارض معينة الاول لا نزاع فيه والثاني لم يذكر
 فلا يحتاج الى التبع وكان ارض هذا الرجل نظريين الفكرة العتابة في الدنيا ان اكثر الناس في
 هذا الزمان يجهلون الى يحصل الحرام ولو الحرام فكثر الحشوات بالثبات ليكون له منهم الرضا
 لشدك منهم ومسلمهم الى مقتضى الشهوات تعود بالله من نصيب الدين فاحصا دابة الحشا
 واسم الرياسات وقد كان في هذا السند وكفاية اذا لم يكن في الرسالة ما هو منوط بموضع
 نزاع مهم الا انا ختم من لاضر فيه فنه واسند لاله في بابها بحقيقة الاسم التقصير
 الله التوفيق في المقدمة الخامسة اعلم ان الخراج هو ما يضرب على الارض لا جز
 وفي معناه الخامسة خزانة العامة تكون جزء من حاصل الزرع والخراج مقدار من النقد
 يضرب اقول ظاهره ان الجزء من حاصل الزرع لا يستحق خراجا وهو باطل فان لنفسه
 خراجا شايع ذابح وهو موجود في الاخبار فضلا عن الفتاوى وقد ذكره المؤلف بعد
 هذا بغير الحديث المروي عن ابي الحسن الاول حيث قال الارض التي اخذت غنة بمثل
 او ركاب فهي موقوفة مشروكة في يد من يجرها ويجبها على صلح ما يصلحهم الوالي عاقد
 طاقمهم من الخراج النصف والثالث والثلاثون الخ فلا ادري كيف يرى هذا الرجل الكلام
 هبانه لم يامل حال الناليف الا بلفت بعد قبل ملاحظة اهل النظر قول وفان
 المقدار رحمه الله في الشفعة لم يضر في عند كفاية هذه الرسالة الاحكامي جبارا ولكن
 حاصل كلامه فيه على ما اقر ان مرجع تعيين الخراج الى العرف اقول هذا الكلام
 لا يليق بحكاية الاحوال ولم يسهله المحصلون في ذلك واي ضرورة الى ذلك مع انه

في نسخة
 من نسخة

لربسوت كلام اكابر القوم كالسيد المرتضى ابن بابويه وغيرهم فخذت هذا الكلام كان
 انب هذا المقداد في بغيره لم يفر من هذه المسئلة اصلا ولم يود عنها كما به فتنزل
 ابها التامل الى كثر ضبط هذا الرجل وكونه لا يبالى كبت وضع الكلام منه واما
 ذلك عقله الناس عنه **قوله** ووجهه من حيث المعنى واضح لان الخراج حق شرعي
 فخير به بالصحة عرفا فاربنا طه بنظر الامام فاذا تعدى الجاهل في ذلك الى ما لا يجوز
 وعمل ما هو منوط بنظر الامام اسند لا لا بغية كان الوزر عليه في ادتكاب ما لا يجوز
 له ولم يكن الماخوذ حراما ولا مطلقا حرام لانه حق شرعي على الزارع خارج عن ملكه
 بسخصه فوم معلومون قد دفع اثمتنا النع من طرفهم بالنسبة اليها مكنت بحرم **اقول**
 هذا الوجه من حيث المعنى في غاية التقوط لان الخراج وان كان حشا شرعيا الا انه في الذ
 ما لا يشترط اكونه من حاصل الارض فلا اخذ من حاصل الارض لا يثبت له الا بالزراعي
 لان المدين مخير في جهات الضمان فاذا اخذ من غير ماله من غير ماله لم يصح ولم يزل اسخطا
 عنه ولو سلم انه في غير الزرع جبر او دون اثنائه ما لا يخفى فهو حق مشاع في عين مال معصوم
 لا يجوز التسلط عليه الا بالنسبة من اهله فاذا الجاهل لا يكون معينه له حتى يبره دمة
 اما خذ منه فهو على الاشارة لم يزل فلا يزول المحرم ومن الجب قوله لانه حق شرعي
 على الزارع خارج عن ملكه لا ادرى خروجه عن ملكه بمسوق عدم اسخطا له بسبب الكثرة
 او غيره لعنه الاول غير مسلم ولا يقتضون دفع المحرم لو سلم كما قلنا لان الغايض غير مستحق و
 لا اولى على العتمة والثاني لا يخفى مناده وقوله وقد دفع اثمتنا عليهم النع من طرفه بالنسبة
 اليها ممنوع في صورة الزرع وسنكتف علك بخير هذه المسئلة عن مزب ان شاء الله
 تعالى **قوله** في كثره كتاب البيع **اقول** كلام التذكرة بحرقه لا يكون حجة ائمة المجتهدين في
 الدليل المذكور منها من كتاب اوسنة واجتماع او دليل على عدم بحس ايراد ما فيها اذا
 لم يكن عن دليل المعرفه مذهبه وقوله فيها وحسن هان ان يمثل بقول بعض الفضلاء وان
 خبر بارادوا ولست من قلده ما بين في الشفا **اقول** وتعليق العلامة في ذكره بقوله لا
 هذا مال لا يملكه الزارع وصاحب الانعام والارض فانما الله اخذ من مسخرة فبرنت

ذمته وجاز شرائه ضعيف لا يهرج عليه لانه لا يلزم من اسخطا في مال شيئا
 من اخذ من المشاع بذلك الاسم يكون مالا حلالا هو الحق الذي في مال ولهذا لو اخذ المالك
 المال المشاع فله ان يبره دمة المالك الا من قدر حصته ما اخذ فمع عدم الضبط و
 يلزمه ذكره الباطل ولو قبل هذا بخصوص الجاهل منعه على ان له ليله عام لا اشعار به يكون
 الاخذ بخصوصا على ما لا يخفى بخصوصه الجاهل بالحكم يقتضي تعليل الحرة لا يفرم بتاذكر دالة الحق
قوله والحاصل ان هذا مما وردت به النصوص واجمع عليه الاصحاب بل السليبي و
 النازع فيه مدافع للنصوص متازع للاجماع فاذا بلغ كعبه الكلام الى هذا المقام فالاولى
 معه على قول سلام **اقول** لم يرد على عوى النصوص والاجماع وهو ممنوع وحله اثباته فاذا
 اثبت على وجهه ينطبق على مدعاه ونوزع فيه فليبر من من النازع وسهان ما ذكره من النصوص
 الاجماع والكلام عليه وعند بعض من يبال له اعتراضاته واثباته الى جهله سلام
قوله من تامل كتاب ابن اموال كبراء على اثبات التاليفين **اقول** هذا ونحو من التاليفات
 والتاليفات التي لا تشبه على اهل الله معاصدا فابها وقد استلقتا شيئا من الجواب عنها
 وسهان زيادة عند ذكره بارة كلام في هذا المقام ان شاء الله تعالى **قوله** في معاملة
 الخراج ولنا في الدلالة على ما قلنا مسلكان الاول في الاخبار الواردة عن اهل البيت عليهم
 السلام وهي كثيرة فتها مارواه الشيخ عن اب بكر الحضرمي قال قلت على اي صفة الله عليه السلام
 وعندنا اسمعيل ابنه فقال ما يمنع ابن ابى عمال ان يخرج شيئا من البيت فيكونه بها يكتبه
 الناس يعطونهم ما يعطى الناس قال ثم قال لم تركت عطاءك قال قلت عطاءه على ديني قال يا
 منع ابنه في سوال ان بيعت اليك عطائك اما علم ان لك في بيتك مال خبيثا فقلت هذا حق
 في الباب فانه عليه السلام بين لك التاليف حيث قال انه ترك اخذ العطاء للزوت على دينه
 لا خوف عليه فانه انما اخذ حصته حيث انه ليس في بيتك مال خبيثا وقد نفي في الاول
 بعدى الحكم بالعله النصوص **اقول** جميع ما اورد واما في هذا الباب من الاخبار فمما
 باي جوابها في الجمع بين كلام الاصحاب لكن اجبت ان اشهر الى ما ذكره من مفصلا بيان
 لنصوره في الاستدلال **قوله** هذا الخبر اورد العلامة في التفسير دله على جواز تناول

في الاستدلال بالحلال والملك
 في الاستدلال بالحلال والملك
 في الاستدلال بالحلال والملك

جواز القمار اذا لم يعلم انها حرام ولو يذكر في حل الخراج وشاؤله ولا شك ان الاستدلال
 ببيع الدليل والدليل لا ينافي به بالخراج على ان ما فيه هذا التوكيد من هذا الخبر ليس على
 الوجه وذلك انه عليه السلام اشار الى الرد على ابن ابي عمير في اعراسه من الشيعة بقوله
 لا يمنع الخ ثم سئل ابا بكر من رايه العطاء فاجابه ان رايه فافرة عليه واعرض عنه ثم
 رجع الى منعه من ابن ابي عمير فاجابته بان ذلك المدفع مع انه يعلم لكل من المسلمين حوائج
 الماز و هو يدفع الى بعضهم مدون بعض فحاصل الخبر ان ابا بكر له جهة في رد الاخذ ولا حجة
 لابن ابي عمير في تركه الدفع فان الضرر ابن بنف الخوف هذا والخبر ممنوع صحة سند فلا
 دلالة ومن الجواب ان هذا الرجل لو اراد ان يسندل على مطالب صحيح لم يحسن الاستدلال
 عليه لنقصه فيه **قوله** ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن عبد الرحمن بن الحجاج قال قال ابو
 الحسن عليه السلام مالك لا تدخل مع علي في شراء الطعام اني اخذت شيئا قال قلت ثم
 فان شئت وسعت علي قال اشتره وقد اخرج بها العلامة في المذكرة على تناول ما باخذ
 الجاهل باسم الخراج والمناساة **اقول** لا ينبغي طعن من له ادق فاعلم ان هذا الخبر لا يدل
 على تناول ما باخذ الجاهل باسم الخراج والعامة يثنون من الدلالات قاطبة دلالة انه
 يدل على ابتاع الطعام على جهة العوم وليس فيه نصريح بان الابتاع من الجاهل ولو سلم
 فنحن لا نمنع من جواز ابتاع ما باخذه باسم الخراج فان قيل يدل من حيث هو على انه قد
 بشأن شرطه في ابتاع كون البيع حلالا لا فخر اخرج ان كان حلالا اجاز ابتاعه والا فلا
 ولا دلالة في الخبر على ان الخراج حلال كما لا ينبغي فان معاملة الغاصب الابتاع منه
 وان كان اكثر امواله غصبا بزمه عموم الكتاب السنة ولا يدل على ما في بدن من الغصب
 هذا واضح وقوله وقد اخرج به العلامة ليس بشيء لا فائدتا عدم دلالة الخبر وقد يظهر نكته
 اسند لال العلامة فيما يخففه ان شاء الله تعالى **قوله** ومنها ما رواه ايضا في الصحيح
 جميل بن مالح قال اراد دايغ عمر بن ابي باد قاروت ان اشترى ثم قلت حتى استاذن
 ابا عبد الله عليه السلام فامرته مصاد فاستله فقال له بشره فان لم يشتره اشتره
 قلت قد اخرج بهذا الحديث لكان تلك العلامة في الشهادة صحة **اقول** الجواب عن هذا الخبر

الخبر الجاهل
 في بيعه

عن الخبر السابق فانه لا دلالة فيه على موضع النزاع بل على ابتاع مال الظالم ونحن لا نمنع بل
 نكرهه **قوله** لكن قد سئل عن قوله فان لم يشتره اشتره غيره الى اخره وحاصله ان الرجل يخفق
 بماله في دخل في قيام دولة النجور ونفوذ او امرها وفي شوكها وهو معقول لطيف زعيم
اقول هذا خلاف ما اصله من ان الخراج لجميع المسلمين فانه اذا لا يفرق الحكم بينه وبينه
 اصل يقوم به الدولة وجزءهم وفي الخبر الاول اعني رواية ابي بكر دلالة على ذلك حيث رد
 ابن ابي عمير مثال عدم استعمال شباب الشيعة على ما فهم المؤلف وايضا لا محالة فاعلموا ان
 خبره ضعيف ولو ذكرنا انه من خواص الشيعة فالتخصيص يحتاج الى دليل وهو مسلم كلامهم و
 به والذي يحيط به ان قوله عليه السلام فان لم يشتره اشتره غيره للاشارة الى ان لا يشتري
 من اموال الظالم فانين مهنته فيها الا اذا كان اهل العصرية او اكثرهم على ذلك لان
 الامتناع فينبذ لورده عن الظالم بعب عدم معاملة الناس له اما اذا لم يكن كذلك لم يشتره
 فانه له خصوص ما ان احدا لا يمنع من معاملة من جاسله والجل اكثر النظام فلا فائدة في
 الامتناع حينئذ فقول الامام ذلك للثبوت على هذا الاحاديث وكلام العوم على العوم
 واي تحصل خبره بخصيص ما هو عام بمثل هذا الحال مع انه لم يرد على الدعوى شيئا فانظر الى قوة
 فذكر هذا الرجل فخرنا **اجاب** **قوله** ومنها ما رواه ايضا عن اسحق بن عمار قال سئل عن
 الرجل يشترى من العامل وهو يعلم ان يشترى منه ما لم يعلم انه ظلم فيه احدا وهذا الحديث
 نقله هكذا من الشيوخ طحاينة نقله من المذهب بمعناه احاديث كثيرة **اقول** لا ينبغي طعن
 اننا ظنرنا هذا الحديث لا دلالة فيه على حل الخراج على حل تناوله من الظالم يثنون من الدلالات
 لان ذلك ليس الا على جواز الابتاع من العامل الذي يعلم اذا لم يعلم انه ظلم احدا بعينه
 فانه ان كان ظلمه لم يخرجه ولا يخرجه من الدلالة وهو مع ذلك من سئل اسحق بن عمار ضعيف
قوله ومنها ما رواه ايضا في الصحيح عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام
 السلام قال سئل عن الرجل يشتري من السلطان من ابل الصدقة وضمها وهو يعلم انه
 باخذون اكثر من الحق الذي يجب عليهم قال ما الا بل والضم الا مثل الحقة والشعر وغيره
 ذلك باسم حتى يرد الحرام بعينه قبله فان في قصدنا باخذ صدقاتنا منا نزل

منع من الاشارة الى
 منعه

بناها ويبينها فافترج في شرائها منه قال ان كان اخذها وعزلها فلا بأس **اقول**
 لا دلالة في هذا على المطلوب لان جواز ابتاعهم لا يدل على جواز الابتاع مطلقا لجواز ان
 يكون ذلك لكونه ماله وفي قوله عزها اشار اليه ثم صدد الحديث فيه دلالة ما و
 ساي الجواب عنها ان شاء الله تعالى **قول** لم يدل له فاذ في المحقة والشبه حيث انما
 فبعضنا لاختنا وبأخذ حظه فبعضه بكل فاذ في شراء ذلك الغطاء منه فقال ان كان
 فبعضه بكل وانتم حثوا ذلك فلا بأس بشرائه منه **بغير كل قول** لا خفاء في عدم صحة
 الاستدلال بهذا على مطلوبه وذلك لان المفهوم منها بغيره السؤال والجواب ان
 جواز بانه الابتاع من غير كل ثمان او عدم جوازه كما هو ظاهر على وقد صرح في السؤال
 بانه بعضهم لهم جظمه وبأخذ حظه وهو نظر الى منقول اللفظ يدل على ان ما اخذ حقا
 له ولا نزاع في ذلك انما هو ان يكون مزارعا او وكل المزارع الذي منه الزرع او منها
 من الزرع ولا ريب في ذلك انما هو ان يكون مزارعا او وكل المزارع الذي منه الزرع او منها
 من جوازه انما لا يدل على جوازه مطلقا لانه لم يزل ولا ابتاع لانه لا يمكن بدونه ولا
 به ان لو كان كذلك لظهر في هذه السؤال بجواز ان يكون فاشية استبانة جواز ذلك
 فيه بغير الفصل ووضو به من حيث معارضة ودعا كان في قوله وانتم حضورا اشار الى
 ذلك لان مع عدم الحضور يحمل خلفه بغيره اخذ منهم **قول** ومنها ما رواه الشيخ ايضا
 عن يحيى بن زكريا السلام عليه من ابيه ان الحسن والحسين عليهما السلام
 كانا قبل ان يجاوزا مائة قلت فاعلم ان موضع الشبهة حينئذ الاجتناب الامام عليه السلام
 لا يوافقها وما كان مؤلفا عليها السلام لجوازه الا لما لها من الحق في بيع المال مع ان يترتب
 عليه غضب الله وخضعة كان بغيره من غيرهم عليهم السلام فتناولها جميعا المترتب على غير
 دليل على جواز ذلك لذوي الحق في بيع المال من المؤمنين نظر الى ثبوت الناس وقد
 به شخفا في الدورس على هذا المعنى وفريق بين الجايز والظالم وبين اخذ الحق الثابت في
 بيع المال اصابة فان ذلك قول الاول افضل بخلاف الثاني **قول** وبالله التوفيق هذا الكلام
 مخوط من اربعة اوجه الاول ان مع من استدلاله حل الخراج والرداءة ذلك على الجواز

بينما يرد ببينا فجهت حل الجايز لعدم العلم بغيره ولا صل عدم التحريم وهو مضاف
 على جواز ثاؤها اذا لم يعلم غضبا بغيره حل الخراج يستدعي ليل لا يخفى كما لا يخفى انما
 ان قوله ذلك لا خفاء ان موضع الشبهة حينئذ الاجتناب الامام عليه السلام لا يوافقها
 لا طائل تحته لان الشبهة التي لا يوافقها الامام ان يرد بها ما يقتضي النزع والتحريم فغير
 الامام من العدول كذلك ونحن لا ندعي تحريم مال الجايز مطلقا وان اردنا ما يقتضي تحريم
 النزع ببيع تحريم فلو سلمنا عدم موافقه الامام لما قلنا لا يقتضي موافقه الا عدم
 المرجوحته بالنسبة اليه لا مطلقا وقد يخيلنا انما قال بالنسبة اليه في غيره وانواعها
 كذلك فان جواز ثاها لا يمكنه لساير الناس وان الامام لان حق الامامة له وما
 في بداجه ليس هو بعضه بالاصالة بل بعد من نوع الشبهة فيه لانه اعلم بمصارفها
 نوع الشبهة عنه وهذا غير البعض والمالك حقه بالاصالة بخلاف غيره فانه مرجوح بالنسبة
 اليه وقد نبه على ما قلناه الشهيد رحمه الله في دووسه حيث قال وشره الخراج
 من العالم مع الاخبار افضل ولا يباو من ذلك اخذ الحسن عليه السلام جوازه معا ولا
 لان ذلك من حوزهم بالاصالة على ان لنا ان نقول انهم فعلوا ذلك ثبته فلا دلالة
 فيه اصلا الثالث ان قوله وما كان مؤلفا عليها السلام لجوازه الا بما لها من الحق في
 بيع المال يكمل ظاهر النزك كما لانه ضروري ان يكون الجايز من بيع المال بجواز ان يكون
 من خاصته ماله المملوك له باخذ انواع التملكات ومن هذا يعلم الوجه الرابع من الخراج
 اعني قوله فتناولها جميعا عليها السلام المترتب على بغيره دليل على جواز ذلك لذوي
 الحق نظر الى ثبوت الناس لان ثاؤها لم يثبت انه من حوزهم من بيع المال حتى
 ياتى لها من هذه الجبته فانظر انما التماس الى قوله فبعضه هذا التمس كيف بلغت
 به مد الغد في مثل هذا المطالب البير والبلغ من هذا كما في قوله وقد نبهه شيخنا في سن
 على هذا المعنى الخوات قد علم ان الشهيد لم يثبت الا على جواز ابتاع ما باخذ الجايز
 وجوازه بانه وان شره ذلك افضل لا للعصم فان حقه بالاصالة ومن المعلوم انه
 حرم مطلقا لان الجوايز لا شبهة فيها وان اخذ العصوم لها من حيث حقه في بيع المال

في الخراج
 في المصنفين

ثبت لغيره ما ثبت له من خبرين وهذا خلاف ما به عليه الشهيد بلا مبرر فان كنت
 في شك من ذلك فاستمع كلام الشهيد في دروسه فانك من شروء يجوز شره ما لا يخذ
 الجاهل باسم الخرج والزكوة والعقاسم وان لم يكن مستحاطا وشاؤا لجائزة منه اذ لم
 يعلم خصيها وان علم ردت على مالك فان جعله يصدق بها ولحقنا طلبة ادب بحفظها
 والوصية بها وروى فيها كالمطعم قال وسبغى اخراج خضها والصدقة على اخوانه منها
 والظاهر انه اراد الاستحباب في الصدقة ورتك اخذ ذلك من الظاهر مع الاحتياط افضل
 لا يبعد ومن لك اخذ الحسن عليه السلام جواز معاو به لان ذلك من حقوقهم بالامتنان
 فانظر ايها المتامل هل الذي به عليه الذي شره اليه او الذي يؤم انزلت فان كلامه
 ظاهر في المرجوحية وعدم صلاحية فعله عليه السلام للرجحان لا خفا من ترجيحان به
 لانه حقه بالامتنان له هذا ما افاد. نعم انصرفت واسكنه بحبه جنته ولا كلام
 مرجوحه جواهر الظاهر عقلا وشرا وهذا جبان ازيد هذا البحث ايضا حاشا بالاستعداد بكذا
 بعض اصحاب قال العلامة في استنبوح لا بأس بمعاملة الظالمين وان كان مكروها ان
 ان قالوا نعم قلنا انه مكروها لاحتمال ان يكون ما اخذ ظلاما كان الاول المحرم عنه رضا
 للشبهة المحتملة **مسئلة** متى يمكن الانسان من ترك معاملة الظالمين الامتناع من
 جواهرهم فان الاولى له ذلك لما به من الشره وقال به ايضا ولو لم يعلم حراما جازنا واما
 وان كان الجهر بالظالمات ويتبع في مخرج المحرم من جواز انظار الجهر بذلك ماله لان الغرض
 يظهر المختلطة فظهر ما لم يعلم منه المحرم او ان قال المعداد في مخرج جواز الظاهر والظاهر
 من قبله يجوز بطلها والنصرف فيها الا ان يعلم الظلم بعينه ولا يجوز اخذ وقال ابن ادريس
 وسبغى اخراج خضها والصدقة على اخوانه منها والظاهر ان مراده بالاستحباب في الصدقة
 ومنه الجائزة من التامر افضل وكذا ترك معاملة ايضا ولا يكون ما يبعد من الامور غير ما
 يجوز ظله ليجوز ان يملك شيئا من حقه الظلم فلا يجرى مقتضى معاملة لقول القنادون عليه
 السلام كل شيء به حلال وحرام فهو حلال حتى يجرى تخريبه بعينه ثم يكره ذلك مع الاحتياط
 واما حال الضرورة في الجاهل لا يبعد من الاول اخذ الحسن عليه السلام جواز معاو به لان ذلك

هذا الخبر لا يثبت له من خبرين وهذا خلاف ما به عليه الشهيد بلا مبرر فان كنت في شك من ذلك فاستمع كلام الشهيد في دروسه فانك من شروء يجوز شره ما لا يخذ الجاهل باسم الخرج والزكوة والعقاسم وان لم يكن مستحاطا وشاؤا لجائزة منه اذ لم يعلم خصيها وان علم ردت على مالك فان جعله يصدق بها ولحقنا طلبة ادب بحفظها والوصية بها وروى فيها كالمطعم قال وسبغى اخراج خضها والصدقة على اخوانه منها والظاهر انه اراد الاستحباب في الصدقة ورتك اخذ ذلك من الظاهر مع الاحتياط افضل لا يبعد ومن لك اخذ الحسن عليه السلام جواز معاو به لان ذلك من حقوقهم بالامتنان فانظر ايها المتامل هل الذي به عليه الذي شره اليه او الذي يؤم انزلت فان كلامه ظاهر في المرجوحية وعدم صلاحية فعله عليه السلام للرجحان لا خفا من ترجيحان به لانه حقه بالامتنان له هذا ما افاد. نعم انصرفت واسكنه بحبه جنته ولا كلام مرجوحه جواهر الظاهر عقلا وشرا وهذا جبان ازيد هذا البحث ايضا حاشا بالاستعداد بكذا بعض اصحاب قال العلامة في استنبوح لا بأس بمعاملة الظالمين وان كان مكروها ان ان قالوا نعم قلنا انه مكروها لاحتمال ان يكون ما اخذ ظلاما كان الاول المحرم عنه رضا للشبهة المحتملة

حكمهم بالامتنان ولو لا كراهة الاطالة في مثل هذا مع ظهوره لاددت عبارات اخرى
 وبالجمله فلا شك عند اهل الله ان من الورع يحب جواز الظاهر وانكار ذلك جهل قبيح
 فان قبل هذا سؤالا ان الاولان هذا الاخبار انما تضمنت حال الشراء خاصة من ان ثبت
 الت والخلقا الثاني ان هذا الاخبار انما تضمنت حال جواز الشراء من الجاهل بعد استيلاء
 والاعتماد بفعله الجاهل فلما الجواب عن الاول ان حال الشراء كاف في ثبوت المطلوب لان حله
 ليس له من حله جميع اسباب الفضل كالصالح والحبس لعدم الفرق بل الحكم بجواز غير الشراء على
 المقدر بطريق اولي لان سره صيغة الشراء اكثر وقد صرح الاصحاب بذلك بل يستلزم جواز
 قبول شبهة وهو في مبدى المال والحرالة ما عرف من انك لك غير مملوك بل انما هو حلال
 على النصرف في غيره من له اهلية النصرف وقد سوغ امتثالا ملكا له على ذلك النصرف
 الغير الشايع لان محرم انما كان من حرام ما عتقوا الشيعتهم ذلك طلبا لنزول المستأمنهم
 عليهم من الله المحبة والسلام وقد مر من ذلك بعض اصحاب **قول** هذا الكلام خط
 ظاهر وذلك لان معلق البيع اخذ المخرج البحوث عنه غير مملوك للجاهل وقد سلمه المؤلف و
 فربك مملوكا غير مملوك لغيره لاسيما له بقاء ملكك بلا مالك ولو قبل انه على حكم مال
 الله تعالى حتى يبيعه الامام لم يندرج في المطلوب مستحق قبضه والنصرف فيه كمالا
 عليه السلام فاذا فرضنا انه اجاز الا ببيع لم يدل على جواز غيره شي من الدلالات فضل
 من كون جواز غير البيع اولي وذلك لانه محبوب فيه وامر الى الوالي فاذا اجاز فوفا
 معناه لا يجرى خطبه وانما يمكن تسليم النصارى والاولوية في صورة ما اذا كان الاجازة
 يقتضي كون الابتياع ملكا للبايع فان ما ذكره قد يرد عليه قد يحتج وهو لا يقتضي في غير
 بين الامرين كما هو عادته من الجازمة وقوله بل يستلزم جواز قبول شبهة وهو في مبدى
 المال ظاهر المنع بل البطان اتي به اخص استلزام جواز الابتياع مال باخذ باحازة
 من له النصرف في بيعه جواز انما يابى ما بين المحرم من اجزله في البيع لذلك هذا امر لا يرد
 حله من تدبيرات الجهاد وحسن تامله فيه ونمليه في اثباته لما عرفت من ان ذلك غير
 مملوك لا يبيع مبيلا للاستلزام كالا ينفى لان غير المملوك بوقته النصرف فيه على اذن

في

او من له الصرف ولا يستلزم الاذن في حين الاذن في غيره وان ما يتبين فيه مبلغ ما يؤخذ
 بينه فان الاذن في اخذه بغير عزم لا يستلزم الاذن في البيع فكيف بالعكس قوله وقد يتج
 انما نملكه كله على ذلك لشرف عجزه لانه ان اراد بتبني انما نملكه بتبنيهم
 بغير الابتياع فهو ممنوع وقد سلم ان الاختيار لا يدل عليه لانها انما تضمنت حل الابتياع
 ولهذا احتاج الى اثبات غيره بالاستلزام والاولوية وان اراد لتبنيهم له بالاستلزام
 فلا سارعة فيه وانما الجحش في كون ذلك يستلزم غيره ام له وعليه بنى الاراد وقوله
 وقد صرح به بعض الاصحاب لا طائل بحثه لان أقوى بعض الاصحاب يجزئ به فهو دليل
قوله واما الجواب عن الثاني فان الاخذ من الجائر والاخذ بامر مواء على انه اذا اذن
 ان المأخوذ حق ثبت شرعا ليس فيه وجه عزم ولا غصب لا يفيج حيث ان هذا حق
 مفروض على هذه الاراضي المحدث عنها وكونه منوطا بنظر الامام انتهى المظهر لا يتم
 وتخص الامام في تناوله من الجائر بسقط السؤال بالملكية اصلا وراسا **قوله** هذا الكلام
 اوله ممنوع استلزامه حق فله الاخذ من الجائر والاخذ بامر مواء ليس شرعي اي وجه
 انتهى المساواة مع ان هذا مال محرر يوقف على اذن الامام وليس هو في يد الجائر حتى يدل
 بحث الاختيار بتبنيهم او من ان يحمل المساواة فضلا عن القطع بها مع ان اخذ محرر
 اجزا الاخذ منه بالابتياع للنقض مثلا والاخذ على حاله من الجزيم فالأخذ ببيع من امر
 لا وجه للاحته واخره ذلك جدا حق فله اذا لوحظ الحق لا اذا لاحظنا كون الموقوف
 حقا لا يفيج فيه وانه منوط بنظر الامام واجاز تناوله من الجائر كيف بسقط السؤال بالملكية
 اصلا وراسا اذا العاقل يقول هذا حق لا يفيج فيه اصلا لكن لا يجوز تناوله الا للامام
 اذا قبضه الجائر حل تناوله منه باذن الامام فمن اين يجوز تناوله ابتداء فهذا السؤال
 كما لا يخفى قائم بان يفتقر الى الجواب بل الجواب فيه لاصالة المنع من الصرف لا باذن
 الامام خرج منه الشاؤل من الجائر على وجه الخصوص فيبقى الباقي على المنع اذا ما مل لنا
 هذا الكلام علم منه ان السالف في اي مقام هذا وبعض الاصحاب صرح بعدم جواز التنا
 بغير ذلك قال الفاضل السيدان عبد الحميد العسيمي في شرحه للناصح واما ما يحل بعد

في المرفوع
 من الجواب
 الكتاب

السلطان له لو ناسب ولهذا قال المصنف ما باخذه باسم القاسمة فمفيد بالاخذ
 هو على الجائر وبنايه حرام وغيره من الضعيفين ايضا ذكر ذلك والاعمال ان ما دل عليه
 الروايات في زعمه لا يقتضي ما ذكره الاجماع على ما ذكره فهو حل المنع وبالله التوفيق
قوله المسالك الثاني الى اخر ما نقل من عبارات اقول وبالله التوفيق وهو في التحقيق
 او لا حيث حفظنا ما مضى ان العزم ليس مقتوفا عنوة وابطالنا ما زعمنا لو لم يكن ذلك
 على ان ذلك لم يجز به حل الخراج بتبنيهم لانه انما يكون في الارض المفتوحة عنوة
 على من يريه التي بحث عنها ليس كذلك وثانيا انما حفظنا ايضا ان كون ارض من العزم مفتوحة
 عنوة لا يقتضي حل الخراج في طلب هذا الوقت وثالثا ان حله انما يملك بتبنيهم واخذ من
 الجائر ايضا عالا لا يمد لول الروايات والذي يحكم من الاول انما هو قول عكيد في بعضهم
 بذكر خبر لا يبيع كالشيخ في النهاية وبعضهم كالعلاء والشميد ذكر خبره وبعض من لم يذكر
 صرح بخبره كما حكاه عن السيد المحمدي شارح النافع رحمه الله وقا هر بعض الاصحاب ايضا
 ذلك بل بعض ما ذكره عبارة ظاهرة ذلك فالشاول بغير الابتياع عاينه انه أقوى اعماد من
 الاصحاب ليس ليلا اذ لا شاهد له من الاختيار ولا اجماع عليه والعمل بغيره وقا هر
 الكتاب الجزير شاهده بغيره فلا يقوم حجة وقد سبق ما فيه كتابه عند ذكر الاستلزام فلا
 يتم مطلوبه ورأى ان حل الشاؤل من الجائر مطلقا لو ثبت له يستلزم حل الاخذ ابتداء فلا
 محل غرضه اذ غرضه حل الخراج مطلقا ولا لالة عليه من كاي لاسنة ولا اجماع بل
 لا قول من يبعد عليه من الاصحاب لا يرى انه مستدل بالامان المستدل ببارك الله
 ولم يذكر عبارة يدل على ذلك اصلا بل في بعضها ما يدل على عدم كمول التمسيد في لزومنا
 وكما يجوز الشراء يجوز سائر المعاوضات والهبة والصدقة والوقف ولا محل تناوله بغير
 ذلك منقطع كلامه بالكتابة ولزج الى تحقيق كلام الاصحاب في الباب بترعا وضد الآية
 الحق ومن الله تعالى تسلي الاسد بالهام القواب والسداد والتمت بسبيل الرضا
 لاشك ولا خفاء في ان الاصحاب يكرهوا جواز ابتياع ما باخذه السلطان الجائر باسم القاسمة
 واسم الزكوة من الاراضي والانعام ولا شبهة ان ذلك ليس من حيث الاستحقاق منه لئلا

فان كان الاصل
 في الباب

لا للمعين المأخوذة ولا يجوز الاخذ من غير ما الاثبات ان هذه المسئلة لا تخلو لما
 بحال الخراج وعدم حله لان الزكوة من الانعام والعقارات لا تخلو لما بذلك بوجه من الزكوة
 وهذا جاز وامرنا بذلك مع انها ظلم وغصب فلو كانت اعملة حل الخراج لا خسر الحكم به
 لا يخفى به احد فاعلم انه ومن ذكر ذلك ذكره عالها في باب المكاسب ذكر انه يجوز ابيها
 ما باخذ الجاهل من الزكوة والارض بل ان نقول ان اخذ الظالم الخراج من الارض باسم
 المقاسمة غصب ظلم اذ لا يملك من استحقاق المسلمين له جواز اخذ غيره اليهم ولا يجوز
 فتمت بحيث يستأخذ لم لان شئ من غير العلى غير معتبر لا نرى انهم مكوا يجوز ابيها ما
 باخذ باسم الزكوة مع حكمهم الا من شذ بمسند برانه الدافع من اجل اوجوب الزكوة عليه
 فيما بين عند ثانيا وذكوة الجميع مع سبق غير يضر وحرمو الدفع اليه مع المكنته فيمكن ان
 يقال في الخراج ذلك للاشراك في العلة وما يؤيد هذا ويؤيد بيان ان صرف الزكوة انما
 المذكورين في الآية الكبرى وجواز الابتاع لما باخذ الفاعل لا يخص بهم بل وجاز في كل
 الاطلاق فلا يكون الاستحسان ثم قد وردت رخصة بكتابة ما باخذ الظالم من الزكوة
 ذلك عليه ودواب من طرفه لكن لم اذنت على منتهى بل اكثر تقريره لما قربت الخراج
 ثانيا اوله بعد شئ الا الشئ ببيان قال فيه ما ذكر حديث ابن بكير في ربه وليس عليه
 الارض اليوم زكاة فانه قد حصص اليومين وجبت عليه واخذت منه ذلك السلطان
 الجاهل بحسب من الزكوة وان كان الافضل اخراجه ثانيا لان ذلك ظلم ظلم به ثم اورد
 الروايات الدالة على الاستحسان اقول وحكمه بانه ظلم ظلم به بعض الجرم بالاعانة
 لا تفضليه الامارة اذا عرفت هذا فلا يخفى ان الجمع بين خبري مال المسلم الا بوجه شرع
 ويجوز الابتاع ما يؤخذ منه ظلم امر مشكل فلا بد من تحقيق هذه المسئلة لاهلها
 من المهمات في الشريعة وساقط ما يمنع به في صاحب الاول في ما يدل على
 ان ذلك حرام وظلم في الزكاة صرحا وفي غير الاطلاق وما ينبهه من ^{البيان} الثالث
 في الجمع بين ذلك وبين جواز الابتاع من الظالم الثالث في رد الارض من هذه
 المسئلة ونوابها فالتجرت الاولى من مسئلة الاولى في المأخوذ من الرخص

والثاني في المأخوذ من غير ما الاولى من قبل على غير ما اخذوا وان المأخوذ ظلم و
 عدوان هو قوله تعالى ايتنا الصدقات للفقراء والمساكين الآية حصرها بين ذكره
 فاعلم من الوالى عليها للفقراء بينهم ونصرفه بجميع الانواع غير مشروع وظلم لاهل الحق
 وضررها من الايات عودا عليه التام اخذ الصدقة من اختيارهم واجلها في فقرهم
 فاعلم ما حل غير لوجه ظلم محرم وعدوان لانها شرعت لسد فاقة الفقراء ومواساة
 فاعلم ان لا تصرفها في الوجه منافع للمكة فيجب ان يكون محرم ولا نقا حق في العيون
 يميز على الضمة الشرعية اجاز الشارع للمالك الدفع منها او من غيرها عين او ماله الى
 الوالى المستحق بخلاف ما قد ورد في لغير الذمة ولم يخرج الاستحسان عن العين فلا يستحق
 بعينه الحق الى ان يخرج ما يخرج منه وليس هذا الجاهل غير جاز لانه اهل ان يبا ولا مستحقا و
 ما ذكرناه ما رواه الشيخ في التهذيب عن محمد بن علي بن محبوب عن ابراهيم بن عثمان عن حماد
 عن جابر بن ابي اسامة قال قال لابي عبد الله عليه السلام جعلت فداك ان هؤلاء المضدين
 باؤنا ماخذون من الصدقة فنعطيهم اياها فيجزى منا ضالا لا تماهولا يوم عصم
 اوقال ظلمواكم اموالكم واثما الصدقة لاهلها ان قلت اورد الشيخ في باب ثلث روايات
 تدل على عدم وجوب الزكوة ثانيا فلما مع عدم الضر من لدن لاهلها لا اوار عليها بها لان مطلقا
 اثبات انها ظلم وقد ثبت قطع الكلام في الجمع خاصة اذ لا يلزم من التقوط بتقدير ترجيح على
 عدم سقوط الظلم الذي لا معارضة له ويؤيد عدم التقوط من قوى الاصحاب ما قال العلامة في
 الشئ لا يجوز للمالك دفعها الى الجاهل طوعا وتودد فيها اليه باختياره لم يخرج عنه ثم قال في
 عزها الثالث ما اخذها الظالم او تلفت لم يضمن المالك حصته الفقراء بما اخذها
 اجزاء اذا لم يضرط ويؤدى زكوة ما يبيع عليه على ما تقدم من الخلاف في الجاهل ولو
 الجاهل الزكوة في اجزائها واثان الا ضرب عدمه لكن لا يضمن حصته الفقراء بما اخذ
 وقال الشيخ في الخلاف اذا اخذ الصدقة لم يبرؤ ذلك منه من وجوب الزكوة عليه لان
 ذلك ظلم ظلم به والصدقة لاهلها يجب عليه اخراجها وقد ورد في ذلك مخبر عنه
 والاول لحوط قال القاضي اذا اخذ زكوة امام غيرها واجزأت عنه لان امامته لم يزل

بما
 في
 الخراج
 من
 الزكوة

منه وذهب اكثر الفقهاء من الحنفين واكثر اصحاب الشافعي الى انه اذا صور ذلك امامه
ثم قال والذي يدل على ان من له يرض بما اخذ الغلب ان الزكوة حق لاهلها فلا يتردد
باخذ من له الحق ومن ابره الذم من ذلك فعليه الذلالة وقال الشهيد في البيان لو
اخذ الظالم العشر ونصفه باسم الزكوة ففي الاجزاء بهما روايان والادب عدمه
بذلك الباطل وان ينقص من النصاب الخارج **واما الثاني** من بدل علمها عوم الكفاك
السنة الدالين على تحريم التصرف في الاموال بغير حق والعمل مؤبد له فانه حاكم بغير
ذلك من ما جعله الله تعالى في وجه المصارف بغير تغيير لسانه الحكمة ويؤيد ما رواه
الشيخ في باب عن علي بن يقطين قال قلت لابي الحسن عليه السلام ما تقول في اعمال هؤلاء
قال ان كنت لا تعلم فاقول اعمال الشيعة قال فاقول انما لا يجوز ان يكونوا من الشيعة علانية و
يبدوا علمهم في التردد بنحوه على التزم مع الامكان وعن النبي صرحا عن اموال الشيعة
ولو كان اخذ الخراج من الخوارج التي ليست ظلالهم يجر ذلك ومن الجواب ان الوقت فعل هذا
الخبر وخبر اخر في اخر رساله وهو ما رواه الشيخ عن الحسن بن الحسن الانباري عن الرضا
عليه السلام الى ان قال فكتب ابو الحسن عليه السلام فقلت كتابك وما ذكرت من
الخوارج على نفسك فان كنت تعلم انك اذا وليت عملك بما امر به رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم لم يصبر احوالك وكأملت اهل ملكت فاذا صلت اليك شيئا واست
به قطر المؤمنين كان جازا والا فلا ثم قال ما ختم به رسالته وما ذكرنا نسمع كثيرا من عامر
لا سيما شيخنا الاعظم الشيخ علي بن هلال قدس الله روحه وقال في اية بغير واسطة بل
بالشافعية انه لا يجوز لمن عليه الخراج والعائنة سرقة ولا جود ولا منعه ولا شيئا
ذلك لان ذلك حق عليهم فليست شرعية كيف ختم بهذا رساله مع ان كلام الامام صريح
في عدم جواز اخذ الظالم له وهو قد سلم فيما مضى ان اخذ محرم عليه واذا كان محرم عليه
كيف لا يجوز كمانه عليه مع الكفة ولا سرقة ولا جود. وهل هذا الاعدول عن قول
معصوم وفوقه ثم الدليل على ذلك لا بد لها الاستشهاد بقول غيره جاز الخفاء ان ثبت
صحة الفعل منه ولو ثبت ان اقول ان اخذ الدفع الى الظالم مع التمكن من المكان الشرف

في صحيح التلخيص
في صحيح التلخيص

ويعود ما علم عدم جوازه من الدين بالضرورة لذلك لان ذلك حق للمسلمين يجب ابعاله
الى رايهم فاذا كان غايبا وجب ان يوصل الى نايه وهو ما كرا الشرح فلو لم يكن قال
سحقه حسيه كالمال الذي في يد غيره فانه يدفعه الى من يرضى منه شرعا وما
يؤيد بطلان ما ذكره ونقله في غالب ظنه ما رواه الشيخ عن احمد بن زكريا العبداني
عن رجل من بني جيفته من اهل بيت وسجستان قال واقفنا باجفر عليه السلام
السنة التي خرج منها في اول خلافة المنصور فقلت له واقفنا على المائتين وهناك جماعة
من اولياء السجستان ان والينا جعلت هناك رجل يؤاكر اهل البيت ويحكمهم وعلى في
دبوانكم خراج فان ايت جعلني الله فداك ان تكتب اليه بالاحسان الى خال لا اعرف فقلت
جئت فداك انه على ما فلت من محبتكم اهل البيت فكاكك بنفق عندنا فاخذ الفريضة
وكتب ليتم الله الرحمن الرحيم اما بعد فان موصل كتابي ذكر عنك مذهبنا جيلاد ان مالك
من اعمالك ما احسن فيه فاحسن الى اخوانك واعلم ان الله عز وجل لما اهلك ما
الذو والحدول فلما وردت سجستان بسوق الجبل الى الحسين بن عبد الله النيشابوري وهو
الوالي فاستقبلني من المدينة على فرس مخيم فمضت اليه الكتاب ضليلة ووضعته على عينه
ثم قال ما جعلت فداك خراج علي في دبوانك قال فامر بضره حتى قال لا تؤذوا جاسا
دام لي على ثم استلني عن عيالي فاحبيرة بميلهم فامرني لم بما يؤمننا وفضلنا فاذا في
عمله خراجا مادام جتاد ولا يضمن صلته حتى مات ووجه الدلالة ظاهرة فانه انما شك
الامام الخراج فلو كان خراجا يجزيه ويحرم كمانه لاخبر بذلك ولم يجبه الى الوصية
فيه لاجله فثبت على ما ذكرناه ما رواه الشيخ عن علي بن ابي حمزة قال كان لي صديق
من كبار بني امية فقال لساذن لي علي ابي عبد الله عليه السلام فاساذنت له فان
له فلما ان دخل فسلم وجلس ثم قال كلك جئت فداك اني كنت في دبوان هذا القوم فاجبت
منهم دينارهم ما لا كثيرا واغضت مغالبه فقال ابو عبد الله عليه السلام لولا ان
ابته بعد وامن بك لم ويحيى لهم البقي وبما نل منهم ويهدوا عنهم لما سلوا حقا
لو يترككم الناس وما في ايديهم لما وجدوا شيئا الا ما وقع في ايديهم قال فقال المنجي

فذلك فهل يخرج منه قال فقال ان قلت لك تفعل قال فخرج من جميع ما كسبت من بوائهم من عرفت منهم ردوث اليه ماله ومن لم تعرف تصدقت به وانا اضمن لك على الله عز وجل الجنة التي وجه الدلالة انه اطلق الامر برب ما اخذ بسبب الظاهر وهو يشاؤ الخراج وجزه وهو موافق للنظر لان اخذ الجاهل ظاهرا يجب دة الى من اخذ منه بصرفه محله ان قلت هذا الخبر اسند لا ببعض الاصحاب كعلامته في السنن على وجوب جواز التنازل اذ اطلت حراما قلت لا مانع من الاستدلال به على ذلك لانه عام بعم الاستدلال به على ما يشاؤله ومنه الجارة الحرمة فلا منافاة ان لا يلزم من الاستدلال به على فرد يتناول عليه عدم الاستدلال به على الاخذ بالاعتبار معوازل بل لا يتناول صرح جماعة من الاصحاب بعدم وجوب الخراج وان علم اربابه بقول ولا كلام من قال بذلك ليس حجة بمنزلة ما لم يكن دنا به او اجماع تسلسل لكن الجواب بتمام الجمع بين كلام الاصحاب **واقا البحث الثاني** وهو الجمع بين كون الاخذ بغير مسخى وجواز الابدناع ان يقول حيث لا يمكن حمل الكلام به على اطلاقها ضرورة ان كون المال مخصصا بظلمة يقتضي المنع من جواز التصرف فيه وهو مخفق ولو في الزكاة على القول بوجوب اطلاقها وقد حكى من اجله فيها شواذ ذكرنا روايته عن اهل البيت عليهم السلام فانه اذا وجبها ثابته جزم ان ما اخذ فيه حق للمالك باق على استحقاقه فهو يد اخذ غصب بلا شبهة فلا يمكن القول بجواز ابدناعه منه مع ان القائل يحكي بذلك اطلاق جواز الابدناع فيما اخذ الظاهر باسم الزكاة وان كان من مذهب عدم برائته ذمة المأخوذ منه وجوب الاعادة فلا بد من الجمع دفعا للثنائي الصلي الشرعي فتقول وبالله التوفيق

جمعه الجمع هو ان المراد بالجاهل في كلام الاصحاب مخصوص بمن له شبهة الامامة وهذا حيز لنا فاملهم بمقتضى مذهبهم كاجاز ابدناع عوض الثمن اليهودي اذا اخذ امامهم شيئا فهو مباح بالنسبة اليه والى رعيته المعتقدين امامته فيجوز ابدناعه وان لم يكن مستحاضا عندنا وفي وجوب التحسين بما اخذ من معتقدي الامامة نظريتنا من ان جواز معاملتهم بمذهبهم هل يقتضي العموم فلا يشترط الا باحة او لا يقتضيها بشرط ضاع عد

في الجمع بين
الاصحاب في
الاجازة

الاشهاد يجوز وان اخذ من الشيعة على الاستدلال لا يجوز وظاهر الاصحاب عدم الاشهاد لاطلاقهم الجواز من غير تفصيل فاعمل الاقرب للاستدلال بما كان في الخبر الذي ذكرنا سابقا عن علي بن يقطين لالة عليه حيث قال عليه السلام في امثال الشيعة ولا يفتكر هذا ضمان المعتد الزكاة وان وقع الى من يعتقد انه امام لانه اذا استبرأ من فتن كان مخرج الى بريته مع جواز تصرف من دفع اليه والابتناع منه فلعلموا لو اخذوا العموم بحيث يثبت الحكم للشيعة فانه به سقوط الزكاة مثالا عن الشيعة باخذ وبكون ذات رخصة بسبب شبهة مذهبها الى المعتد فمما للمضروبة عن الشيعة بالاحاد نوكتي بعدم نظري فليست انكم لا يتم التسامح والتفريق بين هذا الجمع لان التقليد وعدم معرفته بدقائق الشريعة بالاول ويحق انه يخص من غير محقق فيقول الكلام عام فلا وجه للتحسين وقد شرع العقل فيخص فانما الحق ما لا يشوبه في ذواته انفس الشرع الا بما يخص وجب وموجبه على العموم فهو لا اخذ ما طلع على الماء من غير ان يربط له آية وسطه فضلا عن غيره مع ان ما ذكرناه قد بينه له من بعض عبارات الفضلاء المحققين كقول العلامة في استيفاء يجوز للامان ان يبتاع ما اخذ سلطان الجور بشبهة الزكاة من اهل البيت واما ما اخذ من حق الاخذ باسم الخراج وما اخذ بشبهة التماسه فذكره الشبهة فيه اشارة الى ما ذكرناه في الكلام الذي ذكرناه عن الشيخ في وكلام الشافعي فيه دلالة ابي ابل انونان في كل العبارات الاصحاب لالة من حيث ان الامم من الاغنام والغلات ولو من الادواخ التي اسلم اهلها عليها كما ينبغي اطلاق العبارة والامان لا يكون الا من يفتدي بذلك من حيث امامته زعمه لان بحث المصدقين اخذ ذلك من خواص من يعتقد الامامة او ثابته فيكون ذلك من خواصه فربما على ان المراد من له شبهة الامامة والله انوفى بالمصوب **اما الثالث** اخذ والخطاء في هذه المسئلة فتقول من علم جواز الابدناع بان هذا مال لا يملكه الراعي وصاحب الانعام خطأ لانه لا يلزم من عدم ملكه له بفقد برئته بعبء باخذ الجاهل فمذاكر العلامة ببيان الزكاة على المأخوذ منه وبينها شاف ظاهرا خصوصاً انه قال لا هذا مال لا يملكه الراعي واصحابه لاغناء والارض فانه هو الله اذ ان خبر مسخه فبرئته

وجاز شرفي بوليت شرعي ما يجمع بين برائة ذمتهم وممانعة وانما قلنا بتقدير تسليم كذا
 المنع ملوجه بان يقال الزرع ملكه والاجرة عليه في ماله فتدبر ومن قال بعدم جواز
 منع التراجع ونحوه فتدبر اخذنا لاننا نتمكن وجب عليه المنع لان المدفع اليه غير مستحق
 بحجب منعه لانه من الامر بالمعروف ودفعه من المنكر ومن اطلق جواز الهبة بحجب
 بشمل الزكوة فتدبر اخذنا لان الزكوة مستعينة للصرف في اصنافها فلا يجوز هبتها ولا
 قبولها وقد بوجه المنع في غير الزكوة ايضا لولا ان الجارية من نصيب وانما يجوز نظرا
 الى شبهة اما من التصرف فيها بهب منه ولا يرد ذلك في الابتياع فان بيع الامام للزكوة
 جائز لان صرف العين مستعينة ولانه قد بيع للمصروف التوظف على البيع كيبيل الله وقد
 يعلم بالنسبة المذكورة اكثر الحفاء الوارث في الباب والله ولي الصواب واليه المرجع والنا
 وحسبنا الله الى هذا وليرى في رسالته المعد للنفق الا ما هو جين بالاعراض
 الرخص من الشريعة باهل الايمان وانما الشبهة لاهل البحث والبيان مع كون ما
 ذكر سابقا لاحقا لا يكاد يخرج من بين كبحي المحقق فلفظ الكلام الا من ثلث فوايد
 الاولى فانه ذكر في كلامه مترادفا لغير الشربة المرفوض قد سره والمحقق الطوسي و
 العلامة رضوان الله عليهم اجمعين يؤمنون عند نفوس بعض العامة ومن ذكرهم بمسألة
 مما عمله فلا يستحقون ما استحلوه ونحن لا نمنع كون المرفوض حاشية وارثا ولا يكره ذلك
 اذا كان غير مشتمل على ما يخالف الشرع على ان عادة السلف ان يقدم من فضائلهم و
 علمائهم لا يذكر من الا باحسن ما علوا امثال النبي صلى الله عليه وآله والصلوة والسلام ولا
 نقول بعد موته الا خبرا هذا وان علم انه كان يفعل غيره لك فكيف اذا لم يعلم بل علم من
 شواهد الحال والاثارة انه كان من اهل الشورى والصلاح ومع الجنبين لم يفعل من ذكره
 ضله لم يكن حجة اذا قام الدليل على مرجوحته وان شئت ان نطلع على بعض هذا الامر
 فانظر في كتاب السيد القريب العار العامل النقي النقي ابن عمار الحسين الذي صنفه
 لانه المعبر عنه بقرعة المهج فانه اشار الى المرفوض واجبه في امر سهل هو توليها انما
 وردت عليها ولم يثبتها من الرد ورد قول من يخرج بها في ذلك من شدة صلاحه ونوا

نفاة الشبهة في المتن
 المتن

مكتبة
 بشار

بشار

وروه الذي لا يوصف واما ما في المقام المحقق الطوسي لا يستلزمه ما كان عليه
 في تلك الامراء والملوك وفي الاشارة كهاية وبالجملة فمثل هذا لا ينهم عندنا فضلا
 لوجه الثالث من العذرة الى ارباب العلم والنظر في القوي والودع فبما زل فيه الذين
 او غفل عنه القليل فان ذلك شأن غير المنزل من كتاب رسته فان حجة اجمع المطالبين من
 علامات الفضائل ووالفضل يعرفون اهل بكيفية الانتظار والارادة والاصدار لكن
 المطلوب منهم امتثال النظر والاعقاب الفكر قبل المبادرة بردا او ايراد فان الاستحسان
 الحفاء وفيما مضى من النفس فان انما فضلك لا حفاء وجوبه على ان هذا الولية
 على والله على ما اقول شهيد في مرتبة بقصر عما يدعيه لنفسه فاجبت ان ارفع راي
 اهل الفضل معونة واصنافهم في ذلك مع كونه واهية العيان ركبته العيان قد
 بين اهل الراحة وحب الاستشارة بشاؤا الاراد فاجبت اظهار ما غفلوا عنه وقرينة الى
 تعالى لا يضيع الحق فتدبر في سلك من من باضاعة وسكت عن انكار بضيعة لولا ان
 كنت من المرحبين عنها كما عرضت عن جواب استغابته واهلية من لا يؤمن على سلك
 الدماء المحرمة من الاحوام والله الحكم يوم القيمة والعذر فيها ايضا من الشنيع فان مثل
 ذلك جوابا عما سبق من تشييعه جائز بل هو الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اذا وقع في
 سبب خطائه فيه فان بداهة اسحق الجواب وهذا عادة السلف فان شككت في ذلك
 فليفتد العلامة خصوصا المختلكت انظر ما شنع به على ابن ادريس مع ان مصنفه امام
 المذهب في العلم والعمل وانما فعلوا ذلك ليكون علمائهم منزهي عن الشرع بمثل ذلك
 الشاعر بيفك الدماء اجازت تخن الدماء وبالمثل يجوز كل نفس من القتل وفان
 تعالى واكثر في القصاص من جوده وفك في جود الفارة ولوان سأل الناس بالنوا و
 كاذاله اخوان صدق مدى القدر ولكنه اودى مجوزي بعضنا جناة كاذال الشا
 لا الحشر الثالث مردى الشيخ في بيت عن محمد بن يعقوب عن علي بن محمد عن ابن جهم
 عن ابيه رفته عن ابي عبد الله عليه السلام قال كان امير المؤمنين عليه السلام كثيرا
 يقول املوا عبادي ان الله تعالى لم يجعل للعبد ان يشد جهده وعطيت حيلة و

خراجية فاضل ظهري

١٤٢

كثير مكافئته ان سبق ما سقى به في الذكر الحكيم ولم يخل بين المبدأ ومنعه وقلة
 ان يبلغ ما سقى له في الذكر الحكيم انها الناس ان له زاد امر ان يفر بجذوة ولن ينقص امر
 الجذوة فالعالم بهذا العامل به اعظم الناس راحة في منفعته والعالم بهذا النازل له
 اعظم الناس شعلا في مضرة ورت منعم عليه مستدرج بالاحسان اليه ورت مفد
 في الناس صنوع له فافتابها الساعي من سبلت وانصر من عجلتك وانته من سبلت
 وتفكر في ما جاء عن الله عز وجل على لسان نبته صلى الله عليه وآله وسلم واحفظوا
 الحروف التابعة فانها من قول اهل الجي ومن عزائم الله في الذكر الحكيم انه ليس لاحد ان
 يلقى الله عز وجل بجلة من هذا الحلال الشك بالله فيما افترض عليه او شفا غبط بهلاك
 غنه او امر بما يعمل بغيره او استنجح الى مخلوق باظهار بدعة في دينه او سرعان يجد
 الناس بما لم ينزل والخبر الخيال وصاحب الابهة وعن الحسن بن محبوب عن حمزة قال
 سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انما الله وموئلا انفسكم بالورع وطوقه بالغة
 والاستغناء بالله عن طلب الخواج الى صاحب سلطان واعلم ان من خضع لصاحب سلطان
 او لمن يخالفه على دينه طلبا لما في يده من دينه احدث الله ومنعه عليه

وكله اليه فان هو طلب على شيء من دينه فضا منه انه يثوب

الله البركة منه ولم ياجر على شيء ينقصه في حج ولا في غيره

الكلام على هذا ما يدين للشج حيث جعلنا من ابلع

ونشله ان يجر علينا بعتادهم وما

البحر الشبه بالامنة العامة

وان يجملهم شمسنا

الدنيا والآخر

وقت ١٢٩

هـ

١٤٩

بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي هدانا لهذا
 الذي كنا لنهتدي لولا
 ان هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
 اعلم وعلت انك رضائه ان الخراج لا يخلو عن شبهة فانه على ما فهم من كلامهم انه كالاجر
 المضروبة على الارض التي تحت حنوة وكانت عامرة حين الفتح ومعناه المعاممة سواء كان
 عن حاصل الارض كالثلث او من القند بل غيره ايضا وقبل انه مختص بالنعم الثاني والثالث
 بالاول وقد يفرق بالمضروب على الارض والواو هي التي اخذت بالثبوت والقلب مع النج
 صلى الله عليه وآله وسلم او مع الامام واثبتا في الجهاد والاكبرون مثا لها عليها السلام
 على ما فهم من عباراتهم وان كان ليلهم لا يخلو عن ضمنا الا كلام المحقق في العبر والنافع
 فانه يدل على بركة في كون ما اخذت العسكر بغير اذنه مثا وقالوا وهذا الارض للسلطان
 فاطبة فيكون حاصلها لهم وامرها الامام عليه السلام ويصرف حاصلها في مصالح الجاه
 من الساجد الفناطرو الفضا والامنة والوؤذين وسدا الثور والقره وخبرها وينقي
 كون لك بعد اخراج الخسرانية من العينة وكلام اكثر الاما حبال عن ونبه عليه الشيخ
 في نفس الرسالة الخراجية للشيخ على زيد العالي في العبارة المنقولة عن البسوط الخبر
 بوجوب الخسر في هذه الاراضي واعلم ايضا انه ما ثبت كون الارض تحت حنوة على الونبه
 المذكور الا ما ثبت في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونه كذلك واما خبره فالمراد
 ما ثبت في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونه كذلك واما خبره فالمراد
 ما ثبت في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونه كذلك واما خبره فالمراد

فمن لم يفرق بين
 الخراج وبين
 الجزية

ذلك متقول من غير الغفاه والذات في الشئ وبهم ذلك من كلام البتوانة بينهم من خلا
 ايضا وباتجمل ما ثبت كونه كذلك فتم ههنا رواه الشيخ في التجميع على ما قبل من محمد الجلي
 مثل ابو عبد الله عليه السلام عن السواد ما نقلته فقال هو لجميع المسلمين الحديث لانه
 على ذلك مع انة قد يكون للشيء على ما قبل او يكون له عليه السلام جعلها متفلا متفلا
 ما سوى العراون مثل الشام ونقل من العلامة وخراسان الى كرماني وخوزستان همدان
 وفردوس وحواليها انها خرجية عن الخطاب الراوندی في الخراجية عند علم ان جعله
 موقوف على تخيين كون الارض التي يؤخذ منها الخراج اخذت عنوة وكانت معونة خيبت
 ومضروب الخراج ولم يدع احد ملكها ولم يكن موقوفه كاسيحي ودونه حرط العناد اذ
 طرقة بخبر الواحد وخبر الثواتر القبيح وليس شيء من ذلك معلوما ولا مظنونا بظن معتبر
 ولا يمكن اثباته بكونها معور الان وان الجاهل باخذها الخراج كما قال الشيخ في الدين
 في شرح الشرايع حمل الفعل المسلمين على الصفة اذ الاصل عدمه وذلك فيمنه صيغة
 اذا الجاهل يرى عدم تثبت لاخذ مال الناس لدخوله فيما ليس له كالفنل وهو في ذلك
 يمكن حمل ذلك منه على الصفة ولانه باخذ الخراج من غير محلة ما هو الحق ومن غير معنى
 المتصرف بل قد يتصور حصوله من الخراج لا يمكن من الترك بل لو ترك الزكاة يؤخذ منه
 الخراج على انهم من حوايل ان اخذ الجاهل من غير جاز وانه ظلم وحرام وهو اثم به فكيف يحكم على
 الصفة والاباحة ولا يعتبر شرعا في اخذ ما في يد الناس الدالة على الملكة ايضا قال في
 شرح قول المصنف في النظر فيما اى في الارض المفتوحة عنوة الى الامام هذا مع ظهوره
 بين اماما مع غيبته كذا الزمان فكل ارض يدعي احد ملكها بشراء او ارض ونحوها ولا
 يعلم فتاد عوارى بغيره بده كذلك يجوز صدقه وحمل الصفة على الصفة فان الارض المذ
 يمكن مملكتها بوجوه وذكر وجهين ثم على تقدير الثبوت فلا دليل يستدعي عليه وان كان
 ظاهر عبارات الاصحاب بغيره لكن الاما في مورد ذلك من غير ظهور دليل بثبوت اجراء
 في هذا الزمان في مثل هذه المسئلة مشكل لان القاهر ان الناس في يد من غير ان يكون

لاحد شيئا اذ ثبوت الخراج في ارضه من الامام وقوله على ذلك المعنى او المظن والارض
 واضح وان سلم ان ارضها بما يجنب الخراج فيكون هو غاصبا بلزبه ليرة المشرك ليس له
 كونها المندار المظن لما اخذ باسمه ثم ان ذلك ينسب دونه فلا يمكن الاخذ الا برضاه ولا
 يخفى كون لما اخذ كذلك الا باخذهم واخذوا كلهم وهو معتذر حينئذ فيكون ثابتا
 دونه هو من يبال ان يصل الى صاحبه او الحاكم او امكن ويكون له ذلك اذا الامام ناظر ولا
 يلزم من كون الحاكم ناسبا عنه في الجملة كونه ناسبا في ذلك او يصل هو الى اهله اى يهرق في
 مصالح المسلمين او يكون ساطعا ستماع الاصحاب اذ هو من المسلمين عند يكون هذا من
 نصيبه حيث ان المفهوم من كلام الشيخ على وجه الله ان الاخذ بما اخذ لانه من بيت مال
 ولا اخذ نصيبه وحسنه ولا شك ان هذا الدليل ايضا كذلك ثم بعد ذلك كله يصنع الاخذ
 بالحق وكيف ينه في هذا الزمان من غير اذن الحاكم واثم في فعل بحسنه وبغير اهل العرف
 غافلا عن ذلك كله واعند واملق الرسالة الخراجية للشيخ وخبره مع قوله لا يجوز العمل بول
 الميت بوجه وبهم من كلامه دعوى الاتفاق ودليله عليه عبارة انهم المنقولة في اللفظ
 ومعلوم انها ليست عبارات جبرية ولا بعضهم الذي قيل كونه الامام ولو يحمل التنب
 على ما قالوه مع انه لا يثبت الظن على ان اكثر العبارات التي فيها لا تجاوز شيء كاذك في نفسها
 مع ان الاصحاب بما جوزوا اخذ ما قبضه الجاهل على ما يظهر من كلامهم فالاجماع على ان
 انما يكون على ذلك لا مطلقا وان بعض الاصحاب صرح بعدم جواز التناول بغير ذلك وقيل
 في النقص ان السيد عبد الله بن عبد الحميد قال في شرحه للنافع وانما يحمل بعد بغير التسلط
 او ناسبه ولما قال المصنف ما اخذ باسم الناس من مقتضى بال اخذ وبهم من الدرر
 ايضا بل اخذ منه على ما نقله بينه اذ منهم عدم الجواز عند الاخذ العارضة حيث قال
 فيه وكما يجوز الشراء يجوز سائر المعاوضات كالمسبة والصدقة والنوطة ولا يحمل ثباتها
 بغير ذلك ومنه يعلم ان جواز التناول مطلق ليس بجميع عليه ايضا بل فيه خلاف حيث
 بينهم عدمه عند الشهيد وعند السيد المذكور وفي النافع ايضا على ما فهمه واما قوله
 في بعض الاخبار ولا دالة ظاهرة فيها واذ على القوم من هذا الشيخ على ما خبرنا بكون

في الخراجية مختلطة

الشيخ ابراهيم بن محمد

الحضري الذي رآه الشيخ عنه من اييد الله عليه السلام وموضع الدلالة منه قوله
 عليه السلام ما منع اربابك معاك ان يبعث اليك بعتك ما علم ان لا تخيب المالك
 وقال الشيخ على فيها قلت هذا نص في هذا الباب آخ والله حيث انه يشرح في بيت الما ايضا
 وقد نفي في الاصول بعدى الحكم بالعلة النص من قلت الحديث غيره معلوم العلة وعد
 ظهور الدلالة اذ غايتها جواز قبول الحضري في عطاء اربابك معاك لان في بيت الما ايضا
 فم بالقباس جواز الاخذ منه لم كان مثل الحضري في الاستحسان من بيت الما ان يكون
 من المصالح فلم يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر مؤنا وغيره لكل احد سواء كان من يشرح
 من بيت الما او لا فلا استدلال بمثله في هذه المسئلة الا في عن اشكال واشد منه دليل
 ما نصه نعم يمكن الاستدلال به في الجملة على جواز اخذ الجواب من الجابر كما استدلل به عليه السلام
 في المتنق وليس بنام ايضا وصححه هشام الدالة على جواز شراء مال الصدقة من الجابر
 حتى يبرهن انه حرام ولا خفاء في عدم دلالتها على المدعى هو ظاهر ايضا ما روي عن الحسين
 عليها السلام فلا جواز من موعة وعدم الدلالة ظاهر ايضا وصححه عبد الرحمن بن ميمون قال له ابو
 الحسن عليه السلام مالك لا تدخل على في شراء الطعام ان اظنك متيقنا قال قلت نعم فاك
 شئت وسمعت على قال اشتره ومعلوم ان ليس به الا الدلالة على جواز شراء الطعام كان صد
 الرخص متيقنا من شره ولا يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر لكل احد بكل وجه وهو
 وايضا صححه جميل بن صالح قال اراد وابعع من يمين ابن باد فاردت ان اشتره ثم قلت حتى
 استاذن ابا عبد الله عليه السلام فامرني مصاد قاله فمشله قال فقال قل له ليس به قال
 بشره اشتره غيره وهي مثل ما قبلها في الدلالة بل اقل على انه قد يكون صحيحا موثوقا على
 نفي عن عبد الرحمن ومصادق ومثلها الشيخ في الخراجية وقال وقد استدلل بالاجرة في الخ
 على هذا الدعوى ثم اعز من الشيخ على في نفسه بان جواز الشراء لا يدل على غيره واجاب بان حل
 الشراء ليس له جميع اسباب النقل وانت تعلم انه غير واضح انه قد يكون جواز الشراء
 العوض - في ذلك لا ترى ان المكاتب يجوز له الشراء ولا يجوز له المبة وايضا اجاب عن عد
 لزوم جواز الاداء بامر الجابر من جواز اخذ ما قبضه على يده بغير تسليمه بخود لك هو غير ظاهر

في التمسك على الخراج

وبالجملة هذه المسئلة في الغاية من الاشكال حيث انهم حكموا بها بهذه الدلالة وقالوا لا يجوز
 الاخذ الا باذن الجابر بل نقل الشيخ على عن البعض انه لا يجوز السرقه والكلن للشرع
 مع قولهم بعدم جواز الاخذ للجابر وانه ظاهرا لا يجوز البيع منه حيث يدل لا يمكن تخويل
 كيف يجوز بيع مال المسلمين الذي لنا طرفه الامام عليه السلام ومصرفه بعض المصلح
 واخذ الظاهر قلنا وان اشترى منه او يهبه لا ان يقال هذا استفاد لا بيع حقيقة و
 لا صدقة ولكن حيث شرط الاذن والعرض غير ظاهر وكيف لا يجوز لمن في ذمته السرقة
 والكلان بل ينبغي بل يجب عدم جواز الاعطاء له ان امكن لانه لا يبره ذمته على يده
 على النعم ولا يفتن ما اخذ منه مالا للخراج والركوة لكن ما جزم بهذا النقل بل قال ان قيل
 عن علي بن هلال وما نقلوا له ليل على عدم الجواز الا باذن الجابر والجواز به سوى ما مر فلو
 خوف خلاف الاجماع لا يمكن القول بعدم جواز بيع ايضا اذ ليس في الاختيار جواز بيع مال
 الخراج الحيث عنه نعم قد يوجد في بعض الاخبار جواز شراء الزكوة فيحل زكوة مال المشرك
 على طريق الاستفاد وان لا يكون المراد تمتع عند الزكوة لانه الزكوة وان يكون القائل
 مادونا من الامام عليه السلام وما كان معلوما ظاهرا للنفقة او يكون للنفقة ومقتضى
 في رافعة فلا يحدى امثاله اكثرة وان يكون لغيره من اهل بيتي تعالى تسهلا للشرع فيها
 للرجح على يده عدم ثبوت برائة الذمة والضرورة واستحسان الزكوة فباول
 كلاما الاصحاب على بعض تلك الوجوه على تقدير صحة مثل كون الاخذ

من المصالح والمصرف والذي يقدرون باخذ ومصرف
 مصرفه وغير ذلك وقد حمل الشيخ ابراهيم
 النقص على كون الجابر محالما
 امامته وكذا المصلحة
 بفهم عن شيخ
 الشرايع
 ايضا مثل لربما لا يخرج الجاهل الا احرار الا بيلي رحمه الله في ربيع شهر جمادى الاصب سنة ١٢١٣

امضا
من المصنف
مسئلة الخراج المختصرة
التي هي مقتضى الاجماع
على ما في المتن

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين الصلوة والسلام على محمد وآله الطاهرين فائق الذي اقر
عزيم ما باخذون في هذا الزمان بغير اذن الامام عليه السلام مثل العشر الحاصل من
الغنائم فان حله في الاصل لا يستحق المسلمين له على ما بينهم من كلامهم ورحمهم الله تعالى
موقوف على كون تلك العشر بائنة عن اذن الامام عليه السلام ومعهن ح أو غنم
على ان الارض للمسلمين وعلى عدم وقفها وعدم دعوى من يدين ملكيتها والحال انهم
باخذون من الوقف الوقت ومن يدعي الملكة وعلى ثبوت المعاملة كالمزارعة من الاما
عليه السلام او بائنه مع من يؤخذ منه الخراج اما التوقف على الفسخ عنوة باذنه والعود
حين الفسخ فلا نكل ذلك مصرح به في محله واما على عدم دعوى ملكيتها فلا نكلهم صرحوا بان
كل من يدعي ملكية شيء وهو غني بدين ولو يعلم فساد دعوى ملكية في انه ملكه بل مجرد
دليل الملكة مع عدم العلم بالفساد ولا شك في انه يمكن صحة ملكه مع انه مصرح بذلك الشهيد
الثاني في شرح الشرايع وذكر الاحتمال صحة ملكه وجهه اما على ثبوت المعاملة فان حاصل
القرينة لزاد عنها اذا كان البذر له ولا يجوز اخذ مال الغير الا على وجه شرعي وليس بالقرض
هناك ما يمكن الامتناع من ذلك وانت تعلم ان اثبات كل ذلك في ما شاهدنا دون حجة الله
كيف واسهله اثبات الفسخ عنوة في العرائض مع انه قال الشيخ في المبسوط على الرواية التي رواها
اصحابنا ان كل مسكر ومفترق غنم بغير اذن الامام عليه السلام فسخت يكون البينة
للامام عليه السلام خاصة ويكون هذه الارضون وغيرها بما فسخت بعد الرسول
صلى الله عليه وآله وسلم الاما فسخ في ايام امير المؤمنين صلوات الله عليه ان يقع شيء
من ذلك للامام خاصة لا يثبت فيها غيره عليه السلام وقال الشيخ ابو هاشم في فسخ الخراج

اثبات من الخراج عشر العري

قال السيد عبد الله بن محمد في شرح الشرايع وتاخره انه حكاه عن شيخه محمد بن علي بن ابي طالب
اما العرائض فقبل ان تقع عنوة فهي للمسلمين لا يباع ولا يوفى ولا يوهب ولا يملك لان الحق
الحسين عليهما السلام كانا مع الجيوش وقبض باذن على طلبها السلام قبل ان يقع عنوة لان
هو الذي يكون بجيش الامام او نائب الامام او اذن الامام وليس هناك شيء من ذلك وكذا
ولم ان الحرس الحسين عليهما السلام كانا مع الجيوش ايضا غير معلوم فلا يكون مفتوحة
عنوة فيكون للامام عليه السلام وهو الموقوف به وكذا قال والد فسد الله مترهما في
فلا يمنع عوى الشهرة بل الاجماع في كون العرائض فسخت عنوة والذي يوجب في كلام بعض
الاصحاب من جواز اخذ ما اخذ الجاهل باسم الخراج لا يدل على الاجماع ويمكن ان يكون جمع
الشرايع من الجاهل بالخالف مع كون الامم مصرقا للخراج واخذ ما يحتاج اليه فلا يمنع عوى
الاجماع في جواز اخذ ما اخذت مطلقا كيف توفقت مدعى الاجماع الحق الثاني في جواز اخذ العري
يكون مصرقا للخراج مثل العرة والعنزة والندى الاخر الشاهد الثاني في شرح الشرايع
في جواز اخذ من الجاهل بالموافق ثم ان اغضاضا عن ذلك كله كيف يجوز لواحد منا سواء كان
مصرقا للخراج ام لا ان باخذ ما لا يكثر اوفى ما يحتاج اليه هو لجميع المسلمين بمعنى انه مال
لصالحهم العامة مثل المسجد والقطعة بصرى ولهم فيها وهو الامام عليه السلام او نائبه
اذنهم واذن كلهم ولهم وينصرف عنه كيف شاء وبالحيلة معلوم عدم جواز النصف في
مال الناس الا على الوجه الشرعي المعلوم شرعيته عملا ونظرا كما باو سنة واجماعا وما
رايت دليلا منها يدل على جواز اخذ واحد واحد متاشبهات بما اخذ الجاهل باسم الخراج ولو
نعم هل لكل احد من المسلمين او للمنفرد المسجون له او للصالح في الجملة بعد الحاجة
فونها وهل الخائف والاعم وان كان ظاهر ذلك العموم ولهذا رددت في بعض افراد بعض
الجاهل من المدعى للاجماع كما اشرف اليه وذلك ليس بكافي لاستثناه ولا اجماع ولا يبرها
عقل حو يكون حجة بالنسبة الى من يدعي الاستدلال وكذا بالنسبة الى معتد به لا خلاص
في جواز اخذ ما اخذت من اذن الامام عليه السلام وهو ما مر مع انهم يدعون الاجماع على جلال نقله
ومعلوم ان حله ليس بما يحتاج الى الدليل ولا التغليب وهو ظاهر العجبان الاخذين الا

خرجه مختصرة ارجبيلي

وان كانوا عتبتين عن هذا وفوق حاجتهم مستندهم كلام المحقق الثاني مع انه منهم من كاد
يرحمه الله في مواضع الرد في جواز لكل احد مثل النوق جزا المصالح وانه مع دعواه البرهان
عليه ما اكثرت بذلك اخذ بل شاركه اهل الميزنة في الاخذ بالبدو واشترى بعض الانبياء
منهم صرح به في الخراجية واعجب منه عدم جواز الاخذ الا باذن الجاهل مع عدم جواز الاخذ
له وعدم جواز الضرب في الحاصل الا بعد الدية واخراج الحق الذي يطلبه خلافا لما علم جواز
اخذ الخراج على الاطلاق ولا لزوم له على الزارع نعم يلزم اجرة من تصرف في ارض الخراج
ان ثبت فيكون دينا في ذمته باخذ الوالي او بملكه بصرفه في هـ

مصالح المسلمين الله اعلم بالصواب عنك هذه الرسالة

الخرجة المختصرة ارجبيلي

العامة من الفقهاء

مولانا محمد باقر

اسكنه الله الفردوس

هذا في حل الخراج على اهل الفاضل القطيفي والمقدس

للعلامة الكامل الشريفة والفاضل الميرزا محمد باقر

داية التخصيص لعل الشئ ما جدد

الشئاني عنك الشرح

انتصار الخراج

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي احل خراج بلاد المؤمنين من جهاده والهم قلوبهم بعبد بكلامه
حل تناوله واختصاصه وصلى الله على محمد وآله الذين يتنزلوننا جميع حرام الله وحلاله
ويجزل منقول الغيبة الفان ما جدد فلاح السببان انه قد اشهر ان مولانا محمد باقر
سأله الله تعالى ما جاء به قول بطريق الخراج وقد استلحق جماعة من اصحابه عن ذلك
فقلت لهم الناس بان يكتب مولانا في ذلك شيئا يدل على تحريمه فيستريحون
رساله مختصرا ان الخراج فيه شبهة وانا اغفل عبادته حرمنا جرت خوفا من التغيير

في
شبهة

في الاخرى بيلي في الخراج المقام

التبديل وكثرة الاقوال في اقام قلة ومعنا الله بعبادته وكثر من مثله وامثاله اعلم ذلك
الله لم يمانه ان الخراج لا يخلو من شبهة فانه على ما فهم من كلامهم انه كالاجرة المضروبة على
الارض التي تحت عنوة وكانت عامرة حين الفتح ومعناه المقاسمة سواء كانت من حياض
الارض كالثالث او من الغنم بل غيره ايضا ومثل انه يختص بالنسبة الثاني والمقاسمة بالاول
ومد بغيره بالمضروب على الارض والمواشي هي التي اخذت بالسيف والغلبة مع النبي صلى
عليه وآله وسلم او مع الامام عليه السلام او باثنيهما في الجهاد والايكون فيها على التلا
على ما فهم من عباراتهم وان كان دليلهم لا يخلو من ضعف الا كلام المحقق في المعبر وانما
يدل على زوده في كون ما اخذ العسكر بغير اذنه في ارضه او هذه الارض للمسلمين فاطبة
فيكون حاصلا لهم واسرها الى الامام عليه السلام ويصرف حاصلا في مصارف المسلمين
الساجد والمطهر والقضاء والائمة والمؤذنين وسد الثغور والقرابة وغيرها ينبغي كون
ذلك بعد اخراج الخمس من الغنيمة وكلام اكثر اصحابنا من وجبه عليه آية في نفي التمسك
الخارجية لعل في العبارة السقولة من المبوط نصريح بوجوب الخراج في هذه الاراضي انتهى كلامه
دام قله واقول ان الفهم من قوله فانه الخ كونه هذا الكلام دليل على كون الخراج به
شبهه ولا ينبغي ان هذا الكلام باسره لانه لا يخلو من مدعى بشئ من الدلائل الثالث
ذلك من كان صالحا من الانصاف فان كونه كالاجرة وكون المقاسمة في معناه واختصاصه
بالقسم الثاني والمقاسمة بالاول لا يدل على حله ولا تحريم ولا شبهة وقوله ومد بغيره
بالمضروب على الارض والمواشي لا يربطه بما قبله ولا بما بعده وقوله والايكون فيها ان اراد
عنيمة الغازي بغير اذن الامام كما فهم من اخر هذه العبارة فالصواب تركه لان المضروب كونه
الجهاد مع النبي والامام او ناسبه في الجهاد على ما صرح به فكيف يكون ما اخذ في ارضه وان
اراد به غيره فلا بد من بيان وقوله وهذا للمسلمين الى قوله وينبغي كون ذلك بعد اخراج الخمس
لا دخل له في الاستدلال على التحريم ولا شبهة بل ان كان ولا بد يكون ليلا على كون الحق
حلالا قال دام قله واعلم ايضا انه ما ثبت كون الارض تحت عنوة على الوجه المذكور الا ما
ثبت في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كونه كذلك واما غيره فالعراق وحده كونها

ان تصرف في ارضه

مفتوحة عنوة في كبر من العبادات حيث فتح في زمان الثاني بالعهود قبل كان باذن امير المؤمنين عليه السلام وكان الحثنا عليها السلام مع العسكر وقد منع ذلك وذلك فيقول عن فتح الفتناء والذل في الشيع وبهم ذلك من كلام المبوط وان بهم خلاصة ايضا وبالجملة ما ثبت كونه كذلك انتهى كلامه دام ظله **واقول** ان هذا الكلام مع قطع النظر عما به من عدم عجز العباد ووربطها لا يظهر البطون عليه ما هو والمعهوم ان ارض العراق لم يثبت كونها خراجية وهو مع تسليمه لا يدل على كون الخراج فيه شبهة بل يثبت دل على ان الماخوذ منها بطريق الخراج حرام ان قلنا بان العترة للعناوين او قلنا بانها لاهلها ولم يقل بانه جعلها عليه السلام كارض الخراج بفضلا منه كما يجب في كلام هذا المصنف وقوله وبالجملة لم يثبت كونه كذلك بعد تصريح العلماء بانها لا خلاف فيه انها مفتوحة عنوة مما لا يلبس من مثل هذا العناضل فان كون ارض العراق خراجية الشهر من الشهر اجماعا امس لن يضر ما جاز العلماء مثل عبارة المبوط والنسفي التذكرة والخزير والستراة ورواه الشيخ باسناد من مصعب بن عبد الاضاري من قوله استعملني امير المؤمنين علي بن ابي طالب عليه السلام الخ ورواه الشيخ في الصحيح عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام من قوله سئل عن سيرة الامام في الارض التي فتح عنوة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله سلم فقال ان امير المؤمنين عليه السلام قد سار في اهل العراق مسرة منهم امام لنا الارضين وماروى ايضا عن عبد الرحمن الجاهلي قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عما اختلف فيه ابن ابي ليلى و ابن شبرمة الخ فكل هذا لا يبعد الظن بان ارض العراق خراجية فكيف لنا بنبوت المعاني للغة التي اخذها من كتب الخامين فليست مثل ذلك المصنف قال دام ظله ثم روى الشيخ في الصحيح عن علي بن محمد الجلي قال سئل ابا عبد الله عليه السلام عن التواد ما منزله فقال هو لجميع المسلمين الخ دلالة على ذلك مع انها قد تكون للشيء على ما قبل او يكون له عليه السلام جعلها كذلك بفضلا منه انتهى كلامه دام ظله **اقول** ان الحمل الثاني ينادى بنول مرجبا بالوقا فان التصود حل ما يؤخذ من ارض العراق بطريق الخراج واما الحمل الاول فاما سيقم لو كان لهذا الخبر معارض راجح منه اماما مع عدم

في كتاب الخراج
منه

العراق في ضرورة الى هذا الحمل قال دام ظله واما ما سوى العراق مثل الشام وغسل من العلامة وخراسان الى كرمين وخزستان همدان وخراسان واهلها فكل انها خراجية عن طلب الراوندی في الخراجية فتد على ان حليته موقوفة على تحقيق كون الارض التي يؤخذ منها الخراج اخذت عنوة وكانت معونة جيتشد ومضربا الخراج او لم يفتح احد ملكها ولم يكن موقوفة لما سيجي وودون حوط الفناد اذ طريقه الخراج النوار وخبر الواحد الصحيح ليس شيء من ذلك معلوم ولا مطعون بيقن معبر انتهى كلامه دام ظله **اقول** هذا الكلام يدل على حل الخراج وانه لا شبهة فيه واما الكلام في تحقيق كون الخراج ونسب هو البحوث عنه ثم ان المؤقت عليه حل الخراج انما هو فتح المعصوم او ثابته للارض عنوة وكونها محبة واما عدم ضرب الخراج وادعاء احد ملكها الاثبات في كون الارض خراجية لان المفتوح عنوة يملك بغير الاثار التصرف ولا يفتحق لك سقوط الخراج بل يفتحق مزارعها في حين مادام ثابا التصرف موجودة ثم دعوى انحصار الثبوت بالخبر النوار وخبر الواحد الصحيح دعوى على من الدليل فلا لا يكتفي فيها الشباع البعيد للظن اذ لو لم يثبت ذلك لبطل هذا الحكم مع امتداد الدلائل وقضاء الشهود وعدم حصول النوار ذلك بنان حكمة الشارع قال دام ظله ولا يمكن اثباته بكونه معونة الان وان الجاهل باخذ منها الخراج كقائل الشيخ زين الدين في شرح الشرح حلا الفعل السابق على الصحة اذ الاصل عدمه وذلك في رتبة ضعيفة اذ الجاهل يرى عدم شيئا لا خذ مال الناس لدخوله فيما ليس له والقتل وغرفة لك فكيف يمكن حمل ذلك منه على الصحة ولا يراخذ الخراج من غير محله وفوق الحق ومن غير حق التصرف بل قد يفتحق حصوله من الخراج ولا يمكن من الشربة بل لو ترك الزراعة يخدمته الخراج على انهم لم يراخذ الجاهل جبريا بانه علم وحرام وهو اثم به فكيف على الصحة والاباحة ولا يميز شرعا في اخذ ما في ابدى الناس الدالة على الملكية وقد يدعي الملكية ايضا قال في شرح قول المصنف والظرف فيها اي في الارض المفتوحة عنوة الى الامام هذا مع ظهوره ولبط بين اتمام حبيته كذا الزمان فكل ارض يدعي احد ملكها البشارة اوارث ونحوها ولا يعلم فتاد دعواه بغيره يدعي كك يجوز صدقة وحمل التصرف على الصحة فان الارض المذكورة

يمكن ملكها بوجهه وذكر وجهه باسمه دام ظله اقول الشيخ زين الدين رحمه الله قد
 ان كونها خراجية مثبت بكونها معودة الان واخذ الجاهل منها واستدل عليه بثل
 المسلبين على العتق ولا يخفى تكرار هذا الدليل في كلام السنه والاهم اسند لوابه على
 كثير من جهتها ما استشهد به المصنف من قول الشيخ زين الدين مكل ارض يدعي احد
 ملكها الى قوله حلالا لتصرفه على العتق فنقول المصنف الاصل عدمه ان اراد به عدم
 الخراج فلا يضر هذا السند اذا سلم المصنف ليله وان لم يسله فلا حاجة الى قوله اذا لا
 عدمه وان اراد ان الاصل عدم العتق ففيه ما يكفي وفيه ان ذلك في ذمة ضيق بعد
 تسليم الدليل لوجه له اذ عدم ثبوت الظاهر وما ذكره من المطاع لا يخرج به عن الا
 ولا يفتي بغيره ما في يد اذ لم يعلم بحرمه بعينه وقوله من غير وضو المنصرف لوجه له
 بعد الاشارة بان الخراج خارج عن ملك المنصرف ومن اوهن المطاع قوله وبطل يفتي
 بمصولة عن الخراج مع قطع النظر عن باقي العبارة لما ذكر ان الخراج كالاجرة والعلاق التي
 ذكرها في التصريح بان اخذ الجاهل بغيرها لا يفتي بحرمه على مسخه ولا يفتي بصحة
 اخذ المسخ له ولا اباحته له وان كان اخذ الجاهل به محرما وقوله ولا يعتبر شرعا
 اخذ ما في ايدي الناس الاموال التي يدعون ملكها فليس الكلام فيه وان اراد به
 الاموال التي في ايديهم اذا طلبها السلطان فتعربها اليه على انها من ماله من هذه
 الارض فتبقى الاعبار لوجه له وقوله قد يدعي الملكة الى موته وذكر وجهه لاعتبار
 بذكره لان كلامنا في الارض التي لا يدعي صاحبها لملكها او يدعيها مع علم فساد دعواه
 قال دام ظله ثم على تقدير البوث فلا دليل بعينه عليه وان كان ظاهر عبارات
 الاصحاب يبين لكن لا يخبر بذلك من غير ظهور دليل وبوث اجماعهم بحيث يفتي
 الفسوق وان ادعى على الاجماع على ذلك في الخراجية لما علم في الاجماع ودعواه في
 هذا الزمان في مثل هذه المسئلة مشكل لان الظاهر ان المال لم يثبت في يد من غير ان
 يكون لاحد شيئا اذ يثبت الخراج في ارضه من الامام وقوله على ذلك المقتضى والآن غير
 واضح وان سلم ان ارضها مما يجب فيه الخراج فيكون هو غاصبا يلزمه اجرة المثل وليس

القول على ملكه ان ارضها ما في ايدي الناس

معلوم كونها المقتضى المأخوذ باسمه استحق كلامه ادام الله امامه اقول والله
 التوفيق لا يخفى ان هذا المصنف يدعي ان الخراج محرما وبينه مشبهه فكيف يكتفي بذلك
 ان لا دليل يدل على تحريمه نعم لو كان ما ساكاه ذلك وعدم بوثه دعوى الاجماع من مثل
 الشيخ على مثل الشيخ زين الدين ومثل المصنف رحمه الله تعالى لا يلاهم ما هو معتز من
 الاجماع فنقول بغير الواحد بل ولا نقول بفعل مستفيض حجة واعظم من بالغ في دعوى
 الاجماع بشخص الشيخ زين الدين الذي بالغ في تدقيق الروايات وكلام الفقهاء فقال رحمه
 الله تعالى ما باخذ الجاهل في زمن نعليه فلما اذن انما في تناوله منه واطبق عليه
 علماء ما لا تعلم فيه مخالفا وان كان ظاهرا في اخذ ولا يستلزم تركه والقول بغيره لغير
 العظيم على هذه القاعدة وقال المصنف رحمه الله تعالى انما لا يجوز الشراء من الجاهل مع كونه
 غير مسخى للنقص الوارد عنهم عليهم السلام بذلك والاجماع وان لم يعلم مستند انما باخذ
 الجاهل من لائمة العدل فلما ذنوا الشبهة في ذلك فيكون بغيره الجاهل كالفصول اذا
 انضم اليه اذن المالك انتهى اقول ومن ذلك بهم جواز شراء فاسل وما ورد من
 الروايات التي يدل بعضها صريحها بالتمسك بالصائبين كان في بعضها ضعف وعبارات
 الفقهاء التي هي صريحة بجملة مما يدل على تحريمه واصرح ما وجدناه في هذا الباب ما رواه
 محمد بن الحسن الصفار عن محمد بن الحسين عن محمد بن اسمعيل بن بزيع عن صالح بن حبيب عن
 عبد الملك عن ابن جعفر عن ابي عبد الله وابي الحسن عليهم السلام وعن الفضل بن صالح
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا سرق السارق من السيد من امام جاهر فلا قطع عليه
 انما اخذ حقه فاذا كان مع امام عادل فعليه العتق ولكنه وان كان ضعيفا فهو مع غيره من
 الاحاديث الدالة على حل الخراج قد اعترض بعمل الفقهاء ونوافي عباراتهم فضلا عن الاجماع
 المدعى على ان الخراج حل للمسلمين قاطبه ومن اعجب الامور ان هذا الخراج لم يذهب الى
 تحريمه احد من المسلمين فضلا عن المؤمنين حتى ان الشيخ ابوهم رحمه الله الذي نسب
 اليه الخلاف في ذلك قال في نفس الخراجية بما يدل على استغناء ما في الخراج حلالا للمسلمين
 وان حرم اخذ الجاهل به وهذا مما لا يشك ان اول ان اخبار الدفع الى الظالم مع التمك

في كل ما يتعلق
 بالخراج

من الكتمان والسرقة والجور مما علم عدم جوازه من الدين بالضرورة فقلت لانه للحق
 للسلبين بحسب ابعاده الى اهلهم فاذا كان غائبا وجب ان يوصل الى ثابته وهو حاكم الشرع
 فان لم يمكن تالي مستحق بحسب كماله الذي في دينه فانه يدفعه الى من يستحق فاضله
 فاذا كان الامر كذلك فلا فرق مع غيبته الحاكم الشرعي ان يأخذ الخراج من الظالم او من غيره
 وكثيرا ما منع الفقهاء ورحمهم الله تعالى يقولون لو وجد الرمي للملكة فامتنع له بوجوبه
 على غيره بها ولا فائده فكيف يجوز الجري على القول به وما اشبهه الخراج بالشفعة التي كان
 عهد رسول الله صلى الله عليه واله وسلم والاول ذكره هو من زمن الثاني بل هو في حكمه
 اهل مرتبة حيث ان الخالفين نقلوا في مجاز الشفعة احاد ثمان من النبي صلى الله عليه واله
 سلم ومن حضر الصحابة ولم ينقل مخالفت ولا موافقت حديثا ولا قولاً في عهده بل كان صرحه
 حليته في زمن النبي صلى الله عليه واله وسلم والصحابة والتابعين جميع اهل العلم ورواه
 ان سلم ان ارضها تمامي بحسب الخراج الى قوله وليس بمعلوم كونه المتعدد المتعدد لا وجه له بعد
 التسليم بان الخراج هو الاجرة النزيهة بملك الارض **قال** دام ظله ثم ان ذلك دون في
 ذمته فلا يمكن الاخذ الا برضاه ولا ينبغي كون الماخوذ لذلك الا باخذه او اخذ بحكم
 وهو اخذ رجيت فيكون ثابتاً في ذمته بوجوبه الى ان يصل الى صاحبه او الى حاكم
 لو امكن ويكون له ذلك اذا امام ناظر ولا يلزم من كون الحاكم باعته في الجملة كونه
 ثابتاً في ذلك او يوصل هو الى اهله اي بصرف في مصالح المسلمين او يكون سائداً بتمام
 الاحتياج اذ هو من المسلمين ضد يكون هذا من نصيب حيث ان المفهوم من كلام شيخ
 علم ان الاخذ انما ياخذ لانه من بيت مال المسلمين للاخذ بنصيب منه ونحوه ولا شك
 ان هذا ايضا كذلك انتهى كلامه دام ظله **اقول** هذا الكلام لا يدخله في تحريم الخراج
 بل يدل على تحليله وانما الكلام في التوصل الى اخذه اذا لم يسمع به المستعمل للارض ولا يخفى
 ان لا امام عليه السلام الاخذ من ذلك المستعمل ولو بانفسه اذا لم يسمع به ذلك المستعمل
 واما الجاهر فقد دلت الاحاديث والفتاوى والاجماع على ان ما ياخذ الجاهر جاز لنا
 تناول من بين وهو اعلم من الاخذ طوعا او كرها لان ما من ادوات الموحى ارضه بعضها

في التمسك بالكتاب
 في التمسك بالكتاب
 في التمسك بالكتاب

تمام

لو كان نظام فلا يجدان يقال بالاخذ بنصيب من ذلك الماخوذ للخراج ويكون معار للدين
 على انما نعلم ان الدين اذا امتنع من عليه الدين جاز الاخذ منه فلهذا ينبغي ان يكون حرم
 وتحريم الترفه ولا ناسع من اذنه اذا طلبه ولعل على عدم جواز الاخذ من دون اذن
 الحاكم ومن ثبوتانه فانه مقامه في جواز الاخذ من بينه وبديل على عدم سقوطه عن ذلك
 المستعمل نعم لو اذن له في غيبته لاجبه فلا كلام في سقوطه وليس كل من له نصيب في
 المال يجوز له الاخذ منه من دون اذن الحاكم ومن يقوم مقامه الا بهي ان الوقت العام
 كالوقت جل المنكر لكل نصيب بنصيبه ولو يجوز له الاخذ الا باذن من له ولا يهز
 التفرق وبعد الا حاطة بما قلناه فلا وجه لقوله ولا يلزم من كون الحاكم باعته الى قوله
 في مصالح المسلمين **قال** دام ظله ثم عبيدك كيف يمنع الاخذ بالخرس وكيف يمنع في هذا
 الزمان من غير اذن الحاكم واتي ثبوت بمنع بحسب طلبه السلام انتهى كلامه دام ظله
 ان اراد ان الخراج من الاجرة اللائقة بملك الارض فلا ضرورة لان الاخذ اخذ المالك
 حقه فلا يكون حراما لانه اخذ بعض حقه وان اراد انه اذ يد فلا نزاع في تحريم الزائد وقوله
 وكيف يمنع في هذا الزمان من غير اذن الحاكم اراد به الحاكم الشرعي ان يكون الحق
 وكيف يمنع الجاهر للخراج من غير اذن الحاكم الشرعي فان سئل عن ان هذا التفرق هل هو
 جاز للحاكم الجاهر ام لا قلنا هو جاز له ولا يفتقر قدم جواز اخذ لغيره من بين لاذن انما
 عليهم السلام في الاخذ من بينه وان اراد به حاكم الجور قلنا الاخذ من غيره مع طلب
 حاكم الجور لا يجوز وقوله واتي ثبوت بمنع بحسب طلبه السلام ان اراد بالحقه الجاهر
 الواجب له ولغيره قلنا الخراج لا يتعلق بالعين كما صرحوا به متى يكون الماخوذ في الخراج ولو
 سئل انه متعلق بالعين فالمصنف ام ظله يرى عدم وجوب الخراج في ذمته والنية وان اراد
 ان له حقه في الخراج فغير معلوم استحواؤه بشئ منه ولو سلم ذلك فمناجاة لنا
 باذنه في تناول الخراج من بدا الجاهر او نقول انه لا يجب البسط على جميع المستحقين كما ذكرنا
 بل بطل على جميع المسلمين من غير ملل من ذلك **قال** دام ظله ومما حمل هذا الزمان خافلا
 عزه لك كله واعلم واعلم ما في سائر الخراجية لم يزل ويزعم مع قوله لا يجوز العمل بقول

المبت بوجه انتهى كلامه دام الله اقول لادع للتخصيص العقلة باهل هذا الزمان بل
 هي شاملة لجميع اهل الاعصار وذلك من ادل الدلائل على ان ذلك كله لا يمنع من حل
 الخراج لان ما افاده دام الله ليس في كمال الدلائل لم يصل اليه الا هو بل لاجل انها احوال
 لا يمتد بها ولا يلبث بها وقوله انه لا يجوز العمل بمثل المبت ان اراد به التمسك بالمبت و
 الاخلاق الى قوله وبذلك الحث في تحصيل الاجتهاد فهو مسلم لكن لا يمنع من تقليد في
 المسائل التي يخطر اليها مبل بحصيل الاجتهاد وان اراد انه لا يجوز العمل بمثله وان يخطر
 فاقوله فمن ضائق عليه ومن العقلة ويريد ان يصل في كل مسألة العقلة لو يملك المبت ويحل
 حل انا نقول ان هذه المسئلة ليس للاجتهاد منها دخل لانها من المسائل الاجماعية وهذا الم
 يذكرها العلماء في مختلفه الذي اجتهاد فيه على كمال المسائل الخلافية قال دام الله ومنهم
 من كلامه دعوى الاثنان ودليله عليه عباراتهم المنقولة في الرسالة ومعلوم انها المبت
 عبارات جميعهم ولا يعضهم الذي منه من يظن كونه الامام ولو يجمل التسب على ما قال مع انه
 لا يبعد الظن على ان اكثر العبارات التي فيها اختلاف هي في كذا ذكر في نفسها مع ان الاصحاب
 انما جوزوا اخذ ما يفضي اليها من حل ما يظهر من كلامهم فان الاجماع على قدره فانما يكون
 ذلك لا مطلقا لان بعض الاصحاب صرح بعدم جواز التناول لعنفه للبيان في كلامه دام الله
 اقول لا يخفى ان الشيخ على وجهه ادعى الاثنان على حل الخراج وجعل المصنف دليل الاج
 عباراتهم قدح في مثل هذا العالم المتبحر على انما نقول في كذا العبارات بعد دعوى الاثنان لا
 يدل على كونه دليلا لجواز ان يكون سبب عواء الاجماع الاطلاع عليه وذكر العبارات في
 لذلك كاجرت عادة التمسك بالدليل برواية ابي هريرة وعائشة وغيرهما وما يؤيد
 ما قلناه وقوله رحمه الله في هذا الكلام الذي ادعى منه الاثنان وذكر عبارات القضاة
 بعد والخامس ان هذا ما وردت به النصوص واجمع عليه الاصحاب بل المسلمون فالتمسك
 له والنازع فيه مدافع للنصوص منازع للاجماع فاذا بلغ معه الكلام الى هذا المقام قالوا في
 الاقتصار معه على قول مسلم وكان هذا المقام دام بقاء لم يصلح حل هذا الكلام وقوله على
 ان اكثر عباراتهم لا يوجب على ما ذكر في نفسها والذي ذكر في نفسها والذي ذكر في

في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى
 في نسخة اخرى

انه قول عدد قليل بعضهم ذكر الابعاد وبعضهم عثم وقد قال الشيخ على رحمه الله انه اذا
 جاز الابعاد جاز غيره واستدل عليه والجماعة الذين ذكرت عباراتهم مثل الشيخ في النهاية
 ونجم الدين في الشرايع والعلامة في الشقوق النذرة والخبر والعواهد والشهد في حاشية
 العواهد والعلامة في الارشاد والشهد في دروسه والمطالع في شقيقه فمداه الجماعة
 لم يخلوا في هذه الكتب خلافا لاحد من السبلين فضلا عن المؤمنين مع شدة حرصهم على ارباب
 الخلاف وان ضعف فلا اقل ان يكون ذلك وبرهانه من الغراب الدالة على انه لا خلاف في
 هذا الحكم مع مطلق النظر عن الاجماع الذي قد ذكر مرارا وقوله مع ان الاصحاب انما جوزوا
 اخذ ما يفضي اليها بان اراد جميعهم فهو صريح وان اراد بعضهم فسلم ويمكن حمله على ما اذا
 منع منه ولم ياذن فيه قبل البعض ولو سلم ذلك كله فكيف كان الاجماع انما هو على التمسك
 ومن اوجب الامور استدلالهم له على ان الاجماع انما هو على ذلك بقوله لان بعض الاصحاب
 صرح بعدم جواز التناول لعنفه لك بعد الاطاحة بان الاجماع هو الاثنان في العصر الاول
 وان معلوم التسب لا يندرج في الاجماع تقدم او تاخر او تارة قال دام الله وغلبه النفس
 ان السببان عبد الحميد قال في شرحه للنافع وانما يحل بعد بعض السلطان او نائبه ولهذا
 قال المصنف ما اخذ باسم المناسفة فقيده بالاخذ وبهم من الدروس ايضا ذلك بل
 لخص منه على ما نقله فيه اذ بهم عدم الجواز عند الآلة المعاوضة حيث قال فيه وكا
 يجوز الشراء يجوز سائر المعاوضات كالحبة والصدقة والوفقة ولا يحل ثاؤها بغيره
 ومنه يعلم ان جواز التناول مطلقا ليس بجميع عليه ايضا بل فيه خلاف حيث بهم
 عدمه من الشهيد وعند السيد المذكور وفي شرح النافع ايضا ما فهمه انتهى كلامه دام
 الله اقول لا يخفى ان المقوم الروايات ومن كلام الضعفاء ان حبه المحل كون الخراج
 حاتم جنون السبلين وانما اذا نوان في تناوله فعل هذا لادع لتوقف حله على
 مبعض الجاهل او نائبه نعم لو منع منه الجاهل امكن توقفه على ذلك على انا نقول من اذن
 له الجاهل في اخذ كان نائب الجاهل بفضه كفضه ولو سلم ذلك كله فاي حله في غير
 الخراج الماخوذ من يد الظالم او نائبه ومن الغراب قوله وبهم من الدروس في ذلك

مع ان الله ينجي بها عباده ولا فرق بين من آمن بها او لم يملكه... مع الضعف والغيب
من ثبات قوله وسهولة سبيل ان جواز الشاكلة مطلقا ليس بمخرج عليه ان غرنا ذكره مع غيره
موقفه الا عن غيره من مع لوم الله... جازا في ذجاء قال دام ظله واما اذا
فوق بعض الاخبار ولا دلالة ظاهرة ما اورد من النصوص في نهاع كوهي جواز كبر الخمر
الذي في رواية الشيخ... من ابن عبد الله عابه السلام وموضع الدلالة منه قوله عليه السلام
ما منع ابنك من ان يبتكك ببطاكتك اما علم ان لك في بيت المال نصيبا وقال
بما قلت هذا في الباب الثاني قوله جازا في بيت المال نصيبا وقد عرفت في
مضى الحكم بالعللة المنصوصة قلت الحديث غير معلوم الصحة وعدم ظهور الدلالة اذ
ظاهرا جواز قبول الخمر في بيت المال نصيبا فهم بالبيان جوا
الاخذ منه ان كان مثل الخمر في الاستحسان من بيت المال بان يكون من الصالح فلم
يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر مؤمن او غير مؤمن لكل احد سواء كان من بيت
المال ولا لا سند لال بئله في هذه المسئلة لا يخلو عن اشكال اشتمل عليه
بالقرن نعم يمكن الاستدلال به في الجملة على جواز اخذ الجوايز من الجاهل كما استدل به
عليه العلامة في الشنق ليس بنام ايضا انتهى كلامه دام ظله **اقول** قوله الخ
معه لوم الضعف ولو سلم لا يقتضي عدم جواز الاستدلال به لجواز اعتضاده بما يجبر ضعفه من
اجماع او غيره واما ظهور ذلك على حل الخراج للسلبين فتقولان الخمر في بيت المال
من بيت المال الذي من جملته الخراج لكونه صاحب نصيب في بيت المال ومعلوم ان استحقاق
النصيب انما هو من جهة كونه من جملة السلبين لا من لكان له جهة غير ذلك لتعلق الزكاة
واهل الخارج بل الجهد دون الذين اشهر حرمهم على مثل اقل من ذلك ولو نقلوا لشاع
فلمع اذا كان الامر كذلك فكل مسلم له نصيب في بيت المال وما ليس له نصيب لا يستحق
الاخذ فان في الاشكال والاستدلال منه ومن الجواب بقوله نعم يمكن الاستدلال به على
اخذ الجوايز من الجاهل فكيف يعمل بقوله الرسول ان لك في بيت المال نصيبا لان النصيب في
بيت المال لا يقتضي حل الجوايز من غيره والدليل جسدنا من المدعي ان المدعي جوازا

جوازا ظاهرا مطلقا اذ لم يعلم كونها قال دام ظله وايضا صحيح هشام الدالة على جواز شراء
مال الصدقة من الجاهل حتى يهرب منه حرام ولا خفاء في عدم دلالتها على المدعي هو ظاهر
ايضا ملوك والحق الحسين عليهما السلام قبل جوايز معاوية وعدم الدلالة ظاهرا **اقول**
لا يخفى ان هذا الرواية كما دللت على جواز شراء مال الصدقة ذلك على جواز شراء ما
ياخذ باسم المفاسدة من الخطة والشيء ذلك مصرح به فيها وهو يثبت الخراج من جمل
الارض فمدعي ان الجاهل لا يستحقه ولا يجوز اخذ له في جواز الشراء منه ليس الا لكونه
حقا انا واذا كان الامر كذلك فان ظهور عدم دلالتها على المدعي اما قبول الحسين جوازا
معونه عليه ما يستحقه فهو كمال الصنف دام ظله لكن لا حاجة للفتايل بحله الى ذلك
لوجود ما يكفي قال دام ظله وايضا صحيح عبد الرحمن بن حنبل قال له ابو الحسن عليه
السلام مالك لا تدخل مع علي في شراء الطعام ان اتيتك فنتنا قال قلت نعم فان شئت
وسعت علي قال اشتره ومعلوم ان ليس فيه الا الدلالة على جواز شراء طعام كان عبد الرحمن
مشتريا من شرائه ولا يدل على جواز اخذ الخراج من كل جابر لكل احد بكل وجه وهو الذي
انتهى كلامه دام ظله **اقول** لا يخفى ان الطعام عام وقد سلم النافذ عومه فثبت الخراج
وقد جرد الامام شرائه واذا جاز شراء الطعام الذي هو اعم من الخراج من الجاهل الذي لا يفتق
ولا يجوز له اخذ كان لبلا على حل الخراج لنا لان جواز الشراء منه انما هو لكون
الخراج حلالا وفي قول الشيخ علي رحمه الله وقد اخرج بها العلامة في التذكرة على
تناول ما ياخذ الجاهل باسم الخراج والمفاسدة دفيقة وهي ان لالة هذه الروايات
على حل الخراج من ظاهره فلو علم العلامة بان هذا الطعام من مال الخراج والمفاسدة
لا استدل بها واذا كان الامر كذلك دل على جواز اخذ الخراج من كل جابر لكل احد
من السلبين لا لكل احد قاتل قال دام ظله وايضا صحيح جميل بن مناة قال را
بع من عن ابن زياد فارد من ان اشتره ثم قلت حي اساذن ابا عبد الله عليه السلام في
مصادق فاشله فقال قل له بشره فان لم يشتره اشتره غيره هذا مثل ما قبلها
والدلالة بل اقل على انه قد يكون مصادق على نفي عبد الرحمن ومصادق فاشله

عنه عز وجل قال وقد استدل بالاختصاص في الشيء على هذا الدعوى ثم اعترض على
على نفسه بان جواز الشراء لا يدل على حيزه واجاب بان حل الشراء يستلزم حل جميع اسباب
الفضل وانت علم انه خبر واضح وقد يكون جواز الشراء لمحصل العزم فيه ذلك لا ترى
الكاتب يجوز له الشراء ولا يجوز له الهبة واحبا اجاب عن عدم لزوم جواز الاخذ بامر
اعاير من جواز اخذ ما مضى على تقدير شمله بخود لك وهو غير ظاهر انتهى كلامه دام
طله اقول قد قال الشيخ رحمه الله بعد نقل هذه الرواية ان العلامة اخرج على حل
ذلك بهذا الرواية في الشيء صحيح وهذا صواب منه اذ دلالتها على ذلك غير ظاهرة
فلولا ان العلامة اطلع على ان ذلك التزم من المزاج لما استدل بها ولم يدل على ذلك
فحق لا احتياج بنا اليها وبعد الاطاحة بان جواز الشراء ليس الا لكوننا نصيب فيه وان
امثنا اذ قال في اخذ فلا شبهة في جواز غير الشراء بل لاخذ بما ياد من الجيب قوله وقد
يكون جواز الشراء لمحصل العزم اذ حصول العزم للجانب الذي لا يجوز له اخذ الخراج ولا
منه لا يقتضي جواز التسلط على مال الغير والتشيل بالمكاسب الذي يملك ما يدين لك
مجرد عليه بغير المعاوضة اعجب من ذلك لان الجاهل غير مالك بالاجماع بل لا بد له و
لذا ثبت ان الماخوذ حق بالاصالة فلا فرق بين الاخذ من ابدى الجاهل والاخذ بامر و
ظاهره قد تقرر قال دام طله وبالحالة هذه المسئلة في الغاية من الاشكال حيث انهم
بها هذه الادلة وقالوا لا يجوز الاخذ الا باذن الجاهل بل منحل عن البعثة لا يجوز
السرقه والكنان للزراع مع قوله جواز الاخذ للجاهل وانه قال ولا يجوز البيع منه ح
لا يمكن تحقق البيع وكيفية توزيع مال المسلمين الذي الناظر فيه الامام ومصرفه
الصالح اخذ القائل ان يشترى منه او يهبه الا ان يقال هذا استفاد لا بيع حقيقا
ولا صدقة ولكن حرج شرط القبض والاذن خبر ظاهر انتهى كلامه دام طله اقول لا يخفى
لامتنافاه بين حل الخراج وعدم جواز الاخذ بدون اذن الجاهل ولا يصح ان يكون ذلك
منشأ لحد الاشكال فضلا عن كونه منشأ للغاية من الاشكال لا يفيج ان يقول الشارع
للانسان لك في بيت المال نصيب لا يجوز لك اخذ الا باذن الجاهل لصحة بيعها وتقا

ذلك كبره فان الوفوت العام والزكوات والوصايا والمنشآت كذلك بل ملك لا با
المختص به كالمجور عليه للتمتع كذلك بل غير المجور عليه كذلك كما لو استولى القائل على ما
الانسان وحاش على نفسه ان يصر في بغير اذن القائل فانه لا يجوز لاحد من هؤلاء الشراء
والكنان وان اراد ان منشأ الاشكال الدليل المذكور ففقد فعلوه بغير اذن صلاحتهم
له لان هذه الدلائل ان افادت الحل فلا اشكال وان لم تفد فلا اشكال ايضا وان اراد
اذن الجاهل الذي لا يجوز له الاخذ ولا التصرف وكيف يجامع حل الخراج او يكون منشأ
للاشكال فهو مما لا وجه له بعد الاطاحة بما قلناه وبقي جواز البيع بعده لالة الرواية
والعبارات عليه عجب لا يتفاد الفاضل وقوله بل لا يلحق بجنس البيع مع ورود الروايات
به ونقل الاجماع عليه اعجب لو سلم يكون استفاد او اطلاق البيع عليه ليس بعجز
بل هو موجود في عبارات المتفهماء كما لو فهم الجاهل من جنس عليه وباعه وبقي ظهور
اشراط قبض الجاهل او اذنه لا دخل في الحريم والشبهة بل هو مما يحتج مطلوبنا
من حل الخراج وكون منشأ حله ان لنا فيه نصيبا قال دام طله وكيف لا يجوز ان في
دفعه السرقه والكنان بل ينبغي بل يجب عدم جواز الاعطاء له ان امكن ولا نه لا يبرر
على تقدير دفعه على المنع ولا ينعين ما اخذ منه مالا للخراج والزكوة لكن ما جزم
بهذا النقل بل قال قلن سمعا من علي بن الهلال وما نقلوا دليل على عدم الجواز الا
باذن الجاهل والجواز به سوى ما مر انتهى كلامه دام طله وكذا الله من مثله وامثاله
اقول ان جميع ما قاله المصنف دام طله ان له باعده من يقول بحل ما يؤخذ باسم الخراج
والزكوة فلا اقل ان يضره ان المفسود حل تناول ما باخذ الجاهل اخذ ام لا وسواء
حرم على المالك نفسه ام لا وسواء ينعين ما اخذ للخراج والزكوة ام لا ولا يهتف اثبات
مطلوبنا على شيء من ذلك على اننا نقول الروايات ذلك على ينعين ما اخذ للخراج لقول
الامام عليه السلام اما علم ان لك نصيبا في بيت المال وبيت المال ان لم يرم الخراج الزكوة
وغيرهما فلا اقل ان يكون مختصا بها ولا يخفى ان الشيخ رحمه الله جازم بالنقل عن الشيخ
علي بن هلال انما رده بين كونه مشافهة او بواسطة بل الراجح عندنا انه مشافهة حيث

جل من قاتل قولا لا قتر من كل فريضة منهم فاقبته البقرة في الذين ولبدرو واؤتم
 اذ ارجعوا اليهم لصلاتهم بخدرون وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 السلام ورتة الانبياء كما كان من شان الانبياء عليهم السلام الا انذار كذا يجب على دارهم
 بحسب الامكان والافتدار وجعل ثوابها واصلا اليه اسبغ الله فيه عليه
المقد الثاني في تجريم التعليل طلب الله من المكلف اعتقادا جازما يبيننا
 ما خذ من الحجج والآله وذلك في المسائل الاصولية واعتقادا استنادا التام من الجواد
 من التعليل وذلك في المسائل الفرعية ومبدل على الاول الفعل والعقل اما الفعل
 فلي انظر اوله فيقولوا انا وجدنا ابانا على امة وانا على امارهم معتدون ان يفترون
 لا الظن وان الظن لا يثبت من الحق شيئا واذا قيل لهم نعم انما اتوا الى ما اتوا الله و
 ان الرسول قالوا احببنا ما وجدنا عليه ابانا وانا وجدنا ابانا الذين اصطلحنا
 من النجى والانس فحسبنا ما نحن اعداينا لئلا يكونا من الانس فليقل باو يلقى النبي ليعرف
 فلا ما حلي لا اعتدنا صلب عن الذكر بعد اذ جابى فما كان في علمكم من سلطان الا
 ان دعوتكم انا نتجيبكم في فلا تلو مؤمن ولو موافقكم ما انا بيمضحكم وما انتم
 بمضخ حتى اذ بقره الذين اتبعوا من الذين اتبعوا وادوا العذاب ونقطت رؤسهم
 الانساب وجوز لك من الايات والاثار واما العقل فان الضرورة فاضنه بغير
 تعليل من كان من الناس لان الخطا واضع عنهم فلا باس من المعتل من ارتكاب الخطا بل لا بد
 وان يعتدل من يعتد صدقه واعتقاد الصدق ليس ضروريا بل كسبا من النظر فحسب النظر على
 كل مكلف في المسائل الاصولية **والسابع** اشاروا لانا المبر المؤمنين عليه السلام
 من اخذ عليه من احوال الرجال اذ اكله الرجال ومن اخذ عليه من الكتاب السنة والجملة
 ولم يزل فلي نظر العالم من نفسه هل يجوز لاحد ان يجعل بينه وبين الله تعالى واسطة في
 اعتقاده ممتن لا يعلم الحق باليقين ولا يجزم به فان اكثر المسلمين لما ذهبوا الى ان الله
 تعالى هو النصر المالك لخلقهم بعذب من يشاء وبرحم من يشاء وان الطاعة والمعصية
 انما هي في استحقاق الثواب والعقاب مشع منهم الجرم بالخلع من فلد من لا يجزم بخلق

الاستدلال في التعليل

والمراد

منه بكت بحسب له الجرم لسلامه وهل يقبل الله عذرا المكلف عذرا هل عذرو وقال في
 فلدت خلافا من غير ان اعلم صدقه ولا يعلم فلان صدق في نفسه اجناد يكون جوابه ما قال
 الله تعالى او لم يغفر لكم ما ابتدكم فيه من تذكرة وجائكم التذير وهل عذرا المكلف بعد
 معام الاية على رؤس الاشهاد بانواع من لا يعلم بالقطع واليقين صدقه من الانبياء
 والمصومين ثم كفت بحسب التعليل والتفان لم يزل ولا ارتفع فيه من الانسان اعتقاد
 في نفسه وبظهر غيره حتى ان الله تعالى حكى لك عن جماعة كانوا في زمان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم ومن جملة انبا عفتا ل الله تعالى ولو نشاء لارينا اكنهم فلعرفتهم
 بينهم ولتعرفتهم في الحق القول وقال تعالى ومنهم من يلوذ بك في الصدقات و
 الى غيره لك من الايات ودوى الحبيدي في الجمع بين اليقين من سهل بن سعد قال
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انا فرمكم على الخوض من ورد شرب من شرب له
 بظا ابدوا ويرد على الخوض اوقام اعرفهم وعرفوني شربا ليني وبنهم فاول انهم
 امي فقال انك لا تدري ما احدثوا بعدك فاول سحنا سحنا من بدل عدي في الجمع
 بين اليقين من مسند عبد الله بن عباس قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 الا انه سجداء برجال منته فيؤخذ بهم ذات الشمال فاول بارت اصحابي فقال انك لا
 تدري ما احدثوا بعدك فاول كما قال المبدأ الصالح عيسى بن مريم وكنت عليهم
 شهيدا ما دمت فيهم فلما توفيتني كنت انت الرقيب عليهم وانت على كل شيء
 شهيد ان تعذبهم فاعذبهم عذابك وان تغفر لهم فاعفهم فانك انت العزيز الحكيم
 فقال انهم امرين وامرين على اعصابهم منذ فارقتهم وفي الجمع بين اليقين من مسند
 ابن بن مالك قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليردن على الخوض رجالا
 منا جنوا حتى اذا رايتهم ورفعوا الي رؤسهم اخلوا فلا ترون بارت اصحابي فقال في
 انك لا تدري ما احدثوا بعدك فاذا كان حال القضية هكذا مع انهم صدر الاول في
 الاسلام ولم التابعة فكيف حال غيرهم **والمسائل الفرعية** ضد خفت
 الله تعالى من عباده منها يقبل التعليل الحق فقال عز من قائل قلوا لا نفر من كل فرقة

المراد من التعليل

المراد من التعليل

بسم الله الرحمن الرحيم

منهم خاتمة النبوة في الدين ولينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون
المصدر الثالث في وجوب اتباع المعلوم وترك المظنون عند الغرض العقل
 العقل مطبق على انه اذا غار من حكايا احد ما يجمع عليه يحصل معه يقين برأيه الذي
 والاخر مظنون لا يتصل معه يقين البرائة بل ظاهرا منه بحسب التصريح الاول من الكتاب
 وقد نرى الله جل جلاله في كتابه العزيز فقال تعالى فبشر عبادي الذين يقيمون القول
 فبشرون اخسنة اولئك الذين هداهم الله فاولئك هم اولوا الالباب ذلك
 هذه الآية بمعنى ما على ان لا يتبع اخس الثوبين اجدوا الاعتقاد بن فاته لا
 يتدرج تحت الذين هداهم الله تعالى وقد اجمع العلماء كافة على هذا الحكم وانه اذا
 غار من حكايا او دليلان او قولان وكان احدهما معلوما والاخر مظنورا او جبريل المظنون
 والعمل بانعلوم **المصدر الرابع** في ان الاجماع انما يتحقق مع موافقة الامامية
 والادلة الدالة على وجوب اتباع الاجماع من الكتاب السنة انما تدل لو بسنح على القول
 الواحد جميع امه محمد صلى الله عليه واله وسلم والامامية من اكبر امه محمد صلى الله عليه
 واله وسلم لانهم اخذوا مذهبهم عن وصفهم الله تعالى بصفات الشرف والكمال والصلوة
 والزهد وانهم ابرار فقال في حقهم ان الابرار بشر برون من كاس كان ميزاجها كافورا
 الى آيات هل ان وقال سائما وليكلام الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة
 ويؤتوا الزكاة وهم راكعون وقالت انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت
 الى اخر الآية وقال تعالى الذين يقيمون اموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية و
 كان امير المؤمنين عليه السلام يصدق بدمه ليل ويدرهم نهارا ويدرهم سرا
 ويدرهم علانية وامر الله تعالى بنبيه بالاستعانة بدعائه على نصارى مخبر فقال الله
 تعالى من لا يدع ابنا منا الى اخر الآية والمراد بالابناء الحسن والحسين عليهما السلام
 وبالنساء فاطمة عليها السلام وبالنفس على بن ابي طالب عليه السلام لو كان غيرهم اقرب
 عند الله واصح لكان الامير بالاستعانة بهم في الدعاء اولي حبل مودتهم اجر الى ما لا يحصى
 تعالى قل ان اسئلكم عليه اجرا الا المودة في القربى وقال ان محمدا في الكائنات اجتمع

الاجماع يتحقق مع موافقة الامامية

لشركون في مجمع لم يقال بعضهم لبعض انزل محمد السبل على ما بلغاه ابرافيلنا الالهيين
 بارسل الله من وراءك هؤلاء الذين اوجب علينا مودتهم قال علي وفاطمة وابنائهما
 حرم الجنة على من ظلم اهل بيته واذا في عز في الآدم من مات على حب آل محمد مات شهيدا
 الآدم من مات على حب آل محمد مات نائبا الآدم من مات على حب آل محمد مات مؤمنا مستكلا
 للآدمان الآدم من مات على حب آل محمد بن قتي الى الجنة كما نرى في العروس الى بيت زوجها
 الآدم من مات على حب آل محمد فتح له ايمان في قبره الى الجنة الآدم من مات على حب آل محمد
 الله مبرع مزار المسلمين في الجنة الآدم من مات على حب آل محمد مات على السنة والجماعة
 الآدم من مات على حب آل محمد مات كافرا احياه يوم القيمة مكموبا بين عينيه البر من ربه الله
 الآدم من مات على حب آل محمد مات كافرا الآدم من مات على حب آل محمد لم يرهم راحة الجنة
 وجعل الصلوة عليهم شرطا من الصلوة عن اكثر المسلمين ومصلحة عند الباقين والصلوة
 على خيرهم مبطلة لها وادهم بحيلة في قوله تعالى والعاذ بات بخيار قال رسول الله صلى الله
 واله وسلم لراجع الناس على حب علي لما خلق الله النار وقال رسول الله صلى الله عليه واله
 وسلم ستان الامة ثلثة لم يكفر ما بالله طرفة عين فهم القديسون حبيب الجار مؤمن آل بيته
 وجبريل مؤمن آل فرعون وعلي بن ابي طالب هو افضلهم ونواخير الغدير والمنزلة والباقي
 والواحدة وسد غريبه وكثر بلائه في الجهاد حتى نزل جبريل عليه السلام بقوله
 لا سيف الا ذو الفقار ولا فتى الا علي ورجع اليه الصحابة في جميع الاحكام وقال عمر بن الخطاب
 مواضع لولا علي لمهلك عمر وقال فضيلة ولا ابا حسن لما ورجع اليه جميع العلماء في علومهم
 وخرفة الصوفية مسند اليه والفتوة واجبه اليه وظهر عنه معجزات وكرامات بغيرها
 الخائف والوالف وعز ذلك من الآيات القرآنية والروايات المصنوعة في صحاح الاخبار
 وهي اكثر من ان تحصى فكيف يتحقق الاجماع مع مخالفتهم والامامية اعرف بمذهبها هل
 كان مذهبنا افعى اعرف من هذا الشائبة والخفية اعرف الناس بمذهبنا جيفة فان
 كل من التزم بمذهبنا كان اعرف من غيره بمذهبنا لك الشخص اذا نزل هذا فنقول
 اذا حصل فعل او اعتقاد يتفق عليه الامامية والسنة باجمعهم وجب الصبر اليه ومعتق

سعد علامه حله

العمل عليه ولا يجوز مخالفة اجامالا لان العمل بالبرائة يحصل به ولا يجوز العدول
الى مخالفة مذهب الامامية لانه لا يكون مطلبا لانقضاء الاجماع حينئذ يكون
دليلا لطلبها والكن لا يجوز العمل به عند المحدثين على النسخ بالاحكام بين الامة
ذلك **المقدّم الخامس** في ان الامة اذا اختلفت على قولين متنافيين قال احدهما
ببطلان الاخرين ببطلان قول واحد كان احد القولين احسن والبقا اراج من الاخرين العمل
بالراجح منهما وبيان ذلك انه لا يمكن العمل بالقولين معاكهما في ذلك العمل بالقولين
لاستلزامه الخلو عن التضييق وهو محتمل لانه خلاف الاجماع فيكون باطلا ولا العمل
بالمرجوح لنافر العمل ذلك ولانه خلاف الاجماع فحين العمل بالراجح وهو المطلوب اذا
تمت هذه النواحي فلتشرع في المطلوب هو بطلان على اصول **الفصل الاول**
ما يتعلق ببيان الله تعالى وصفاته اخذت المسلمون هناك مسائل عن ذكرها ونوضح
يجب بناء منها ببيان الله تعالى **المسئلة الاولى** في حقيقته تعالى هل هو المضمون من
المسلمين الى ان الله تعالى مجرد ليس بحجم لا جوهر لا عرض لا متغير لا حاصل في مكان
ذهب الطائفة المشبهة من الحنابلة وضمروا الى ان الله تعالى جسم له طول وعرض
عن وانه جالس على العرش لم يعلموا انه ملهم من هذا الكفر لانه قد ثبت بالبراهين
ان كل جسم محدث ويمكن يحتاج الى المؤثر فيخرج الواجب من كونه واجبا لوجوده وذلك
محض الكفر فبطلان عدول عن هذا القول الى الاول وبغير التعليل **المسئلة الثانية**
في انه تعالى لا يحمل في حيزه ولا يتحد في حيزه وهذا مذهب طوائف المسلمين الا ما نقله
خواصه نصير الحق والسنة والدين قدس الله روحه العزّة عن الصوفية انهم يذهبون
الى ان الله تعالى محل ابدان العارفين ويتحد بهم وهذا مذهب دني لان الضرورة فانه
بطلان الاتحاد فانه لا يعمل صيرورة الشين شيئا واحدا بغير تمازج ولا اتصال ولا
فصلان ولا زيادة في مقدار ولا الحلول غير معقول في حق واجب الوجود فان الجرد لذاته
لا يمكن ان يتجلى للماديات ولا غيرها لان الحال متغير في قيامه الى المحل وكل متغير يمكن
واجب الوجود ليس يمكن فلا يكون حالا اذا بطل هذا المذهب بغير المذهب الاول

في عين العمل
بالترجيح

بغير دليل
وهو في ذلك

في نفي الحلول
ولا تمازج

في نفي الحلول والاتحاد في ذات الله

المسئلة الثالثة في ان الله تعالى سبحانه وتعالى اختلف المسلمون في هذه المسئلة
على قولين ذهب الاكثر منهم الى انه بمنزلة رؤيته وهو مذهب الاول ذلك الاشهر ان
الله تعالى يمتص عليه الرؤية قاله بغير الدين الركزي وهو منهم ان احاطا بنا جميع العنلا
في ذلك به اما العنلة والعنلا سنة فظاهر لانهم يتكبرون في ذلك انكارا ظاهرا واما الباقون
من المسلمين هم المشبهة والمجتمعة فانهم وان اقبلوا الرؤية لكن لا على الوجه الذي قلناه
لانهم اعتمدوا ان الله تعالى جسم فلهذا اقبلوا رؤيته ولو قالوا انه مجرد لا في جهة اذ
عندهم رؤيته والدليل على المذهب الاول العمل والفعل اما العمل فان الضرورة
فان فيه بان كل مرئيه فهو في جهة فانه لا بد وان يكون مقابلا للرائي او في حكم المقابل كالمرئ
في السواة وكل مقابل في حكمه فهو في جهة والله تعالى ليس في جهة فلا يكون مرئيا ولانه لو
كان مرئيا لراى ان الله تعالى لوجود العلة المتضمنة للرؤية وهو حصول الشرايط وانقضاء الموانع
وسلامة الحائضه واما العمل فله تعالى في راي ولو كانت صحيحة وبراء بعض المؤمنين
لكان موسى ولي بالرؤية وقوله تعالى لا تذركه الانصار وهو يذكرك الانصار ثم
ينفي الرؤية فيكون ثبوتهما نقضه على الله تعالى محال ولان بعضهم سلم ان
معرفة الله ليست خاصة له الا بصفاته واثاره دون حقيقته فكيف تقع رؤيته والادلة
بكن حقيقته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واذ اعترض هذا كان القول بنفي الرؤية البين
النسب بالنقض كحال ثبوتهما النسب بالنقض فحين الاول لوجوب نفي الله عن كل التماس
فليبين ذهب الاشاعرة باعتبار ما قلناه من ان حلة الرؤية هي الوجود وكل من
على الاطلاق صميم يصح ان يرى لشرطوا المقابلة ولا حكمها ولا الشرايط التي اعتبرها غير
من سلامة الحائضه وعدم البعد المفرط والقرب المفرط ووقوع الضوء على المرئ وعدم
الحجاب عدم الشفافية ولم يوجبوا الرؤية عند حصول هذه الشرايط ولا غيرها من الادراك
عند حصول شرايطها فلهذا محالات لا معدل لهم عنها فالزموها وارنكوا بسببها منذ
التوسطا به منها انهم جردوا رؤيه كل موجود سواء كان جسمانيا او مجردا فجوزوا رؤيه
الشهود والنفوس والارادة والكراهة والغدرة والهوى والادراك والبقاء وغير ذلك

فما سلكوا في ذلك
تعالى

من الاعراض التي لا يمكن ان زعموا وجود حلة الرتبة وهي الوجود عندهم ومنها انهم
 ان يرى الاصل الذي لم يخلقه الله سبحانه في اول دونه وهو بالمشق من له صغير وهو
 بالخرق وهذا هو عين العنق ومنها انهم جوزوا ان يكون بين ابد بتاجال مناهة من الارض
 الى علل السماء مشرقا بالالوان النيرة مضيئة بوقوع شعاع الشمس عليها وقت الظهيرة
 ولا حاجب بينها وبينها ولا نشاهد هذا وهذا ما كبره الخلق ومنها انهم جوزوا حصول
 اصوات ما يله نزع العالم ولا يسمعها البعير منها الصيغ التمع وسمع الاطرش الذي لا
 يخلو الله له مفعول من حيث خلقه وهو بالمشق اخر صوت بالمغرب منها انهم جوزوا ان يسمع
 بالحق عجلة كمن ادعنا كمن خلقه بخاربه بانواع الالاء الحرك الناس بينهم بخلقهم في الزرع
 بينهم وبالذات العود اليهم وبها من بعضهم بعضا ولا يسمعون اصواتهم ولا يرون صوهم
 ولا يسمعون مناهة ومنها انهم جوزوا ان يرى الانسان في ثور قد سبك فيه الرصاص
 الذائب الحديد وتنفصل اعضائه ولا يجتر مجرانه بل ربما ادرك غايه اليد واذا رجع في
 الثلج من فنه الرعدة في ايد وقت لا يجتر يبرده بل ربما ادرك غايه الحر والشمس في
 انكار التوسطا به ابلغ من هذا القول فهل يجوز للعالم والمسلم له ادق فظانه المصير الى
 هذه المقالة دأبني بسند على صحة المقالة وفسادها مع هذه المقالة ان المستغفارة
 لا يمدونه ولا يفتنه اجل ولا اوضح من الحوسبات وهو مباد والضروب ذات فاذ وقع الشك
 فيها كمن بنى الامان بغيرها من اسباب **المسئلة الاولى** بعتره كلامه تعالى في هذه المسئلة
 بخان وقع فيها الخلاف بين المسلمين **البحث الاول** في حقيقة الكلام اذا قال قائل مناهة من
 ففهمنا امور اربعة الاول هذا اللفظ المسموع المركب من اللفظ المهم الثاني معنى هذا اللفظ
 المسموع المسقى بالامر الثاني اعادة المتكلم بهذا الكلام التهام من المامور الرابع ارادة المتكلم
 لا يتبع هذا الكلام فالكلام عند الفخر الاخبار عن الاول ولا مشاعر اثبتوا للكلام معنى اخر
 مغاير لهذا الامر الاربعة فاما بالنفس غير المعقول عندهم ولا عند المعتزلة فله من ذلك
 اثبات لا يثبتونه **البحث الثاني** في قدمه وحده وانه انفق المسلمون كانه غير
 المتأله على ان الكلام بمعنى الحروف والاصوات حادث وان القرآن المسموع ليس بازلى

في كلامه
تعالى

بل هو امر مجيد بوجد الله في بعض الاجسام كما اوجبت لموسى عليه السلام في الشجر النار
 وسمع الخطاب ثم اختلفوا في ان العنق لا معنى للكلام الا الحروف والاصوات وهو حادث
 فلا كلام قديم وكلام الله تعالى ليس قديم عندهم وقالت الاشاعر ان الله تعالى كلامه ما
 فاما بذا له حالها ليس بمجموع من اللفظ الحادث وانه واحد ليس بامر ولا خلق ولا خبر
 لا استخبار فله من الحال من وجوه الاول اثبات ما لا يعقل لم ولا لغتهم ووصف الله
 به ومثل ذلك لا يجوز في حقه تعالى لا اسماء الله تعالى بوقفيته وبمنع ان يوصف بما لا
 يعلم كالبته وغير العلوم للمعقول لا يعلم كالبته ولا يفتنه فبمنع وصفه تعالى به الثاني
 ان الامر لله في الخبر الاستخبار وغيرها من اساليب الكلام ما هيئات مختلفة فبمنع الحكم
 بوجدتها لا يمنع الحكم بوجدن الامور الخالفة الثالث انه يلزم الكذب في قوله تعالى انا
 انزلنا نوحا انا نحن نزلنا الذكر لانه اخبار عن الماضي لم يمنع الارسال وخبره في
 الاذل والكذب على الله اتمح الرابع انه يلزم التسفيه والحق اليه تعالى الله عز ذلك حلوا
 كيزال ان خطاب لعدم صفه وجهل لهذا الرجل الواحد مناهة منزله منفره وابتداء
 باعامهم ولم يسم كل وباعمال اكث فاذما سئل عن مخاطب فقال اعيدادهم شر انهم بعد
 سبعين متعددة من العتلاء فيها ولا شك في ان العالم معدوم في الازل فلو قال الله
 تعالى يا ايها الناس اتقوا الله يا ايها النبي اتق الله يا ايها الرسول اتق ما اتوا
 اليك كان سبها تعالى الله عنه حلوا كبر الخامس يلزم منه محالته انفق الكتاب
 العزيز قال الله تعالى ما يابنهم من ذكركم من تعيم الحديث بل هو عزرا في لوح محفوظ
 والروح محدث التلخيص ان القرآن الذي يشيرون قدمه اما يكون عبارة عن المعنى
 المعقول عند كل احدا وخبره فان كان الاول كان محذرا لانه مركب كل مركب محدث
 ان كان الثاني كان اجعا الى اثبات وصف الله تعالى بغير معلوم وهو مع المستكبر
 في انه تعالى يشرح الصفات لذاته اختلف المسلمون في هذه المسئلة فقال المعتزلة ان
 الله تعالى قادر وعالم وحي وموجود وغير ذلك من صفاته تعالى لذاته لا لعان قائمه
 وقالت الاشاعر ان الله تعالى يشرحها العان قديمه قائمه بذاته تعالى فله من الحال

في كلامه
تعالى

سعد علامه حلي

الى المؤمن المطيع والغير بضله ووقع العتاب عنه وابتاعه بالمعاصي وهدى العائد انما
 شتم لو علمنا ان الله لم يفعل الفبيح لانه لو جازمه صدور الفبيح امكن لا يوصل الثواب
 المستحقه وان يمنع المطيع عن حقته وان يثيب المعاصي بابلغ انواع الثواب لوجود ما ذلك
 لم يحصل الجزم بل لا الظن للمطيع بالانتفاع بطاعة ولا للمعاصي المضرة بمعصيته فممنوع
 للمطيع من الطاعة ويمنع المعاصي لعصيته ولا شك في فساد ذلك ومنها انه يلزم بخروج
 وصف الله تعالى بالظلم والجور والعدوان اللازم باطل تعالى الله عنه فالمنزوم مثله
 بيان الملازمة انه لو جاز صدور الفبيح عنه امكن ان يمنع المسخ عن حقته وان يمنع منه
 الظلم والجور والعدوان لانها من جملة العبايح ولا شك في امتناع ذلك وقد نص الله
 تعالى على ذلك قوله تعالى وما آتيتك بطلا لم للعبيد وما الله بريد ظلم للعباد وما
 ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ولا يظلم ربك احدا لا ظلم اليوم الى غير ذلك من
 الايات فليست العاقل من نفسه هل يجوز تغليب من يلزم هذه العايات الشبهة الحقة
 وهل يكون معذورا عند الله بتغليب امثال هؤلاء وهل يجلبهم العاقل واسطة بينه وبين
 تعالى وهل احسن الرسل والانبيا صار الى ذلك واما اشار الله في بعض كنهه الى ذلك في قوله
 الثالث في ان الله تعالى يريد الطاعة ويكره المعصية هذه المسئلة قد اختلف المسلمون
 فيها فذهب المعتزلة الى ان الله تعالى يريد الطاعات من العباد بان يرضيها العباد اختيارا منه
 فغير مجبر له طاعتها ويكره منه ابتاع المعاصي وقالت الاشاعرة ان الله تعالى يريد جميع الكاينات
 سواء كان طاعة او معصية حسنا كان الواقع او مبيحا وكان له جميع ما لم يوجد سواء كان طاعة
 او معصية حسنا كان غير الموجود او مبيحا وانما باطل لوجوه احدها انه لو كان يريد جميع
 الكاينات ومن جملة العبايح لكان يريد العبايح وارادة الفبيح مبيحة والله تعالى لا يصدر
 عنه الفبيح فلا يكون يريد الجميع ولو كان كارهها ليجب ما لم يوجد ومن جملة الطاعات لكان
 كارهها للطاعة وكرهه الطاعة مبيحة والله تعالى لا يصدر عنه الفبيح وثانيها انه لو
 كان يريد الجميع المندومات لكان امرا بما لا يريد من الطاعات المندومة وناها عما
 يريد من العبايح الموجودة وامر الانسان غيره بما يكرهه ونهيه عما يريد من الفبيح عند العباد

الله يريد الطاعات ويكره المعصية

في افعالنا تعالى وارادته وغرضه

والله تعالى لا يصدر عنه الفبيح على ما تقدم وتالها وله تعالى كل ذلك كان مبيحة عند
 ربك مكروفا ما فقد اثبت كراهه هذه العبايح وهو يخالف مذهبهم ورايها انه لو كان
 يريد الكفر من الكافر والمعصية من المعاصي لكان مطيعين لله تعالى حيث فعل ما اراد الله تعالى
 ولو كره الايمان والطاعة منها لكانا مطيعين له حيث لم كما يكرهه الله تعالى وهو محال
 حاشا لكف يريد الله الكفر من الكافر ثم يعاقبه عليه وكيف يكره من الايمان ثم يعاقبه على
 تركه **الباب الرابع** في ان الله تعالى يفعل الغرض من اخلاف المسلمين في ذلك قد ذهب المعتزلة
 الى ان الله تعالى يفعل الغرض وطاعة وحكمة مقصودة اما مقولة لنا او حقبة عاقل لا
 يفعل الا لحكمة وغرض فالتا الاشارة ان الله تعالى بسبيل يفعل شيئا لغرض فطاعة البتة
 فلم يخلو العين للاخبار ولا الاذن للسمع والحواس لا ادراك بها ولا الاخذ به للانتفاع بها
 ولا الادوية لازالة الضرر بها ولم يخلو النار للاحراق ولا الشمس للاشراق ولا الغذاء
 للتغذية ولا الملائكة والغواكه لالذذها وبها وبالجمل لم يخلو شيئا لغاية البتة وهذا
 القول باطل لوجوه الاول انه يلزم منه العبث في فعله تعالى لان معنى العبث الفضل
 العالي من الغاية والغرض وهو محال على الله تعالى الثاني انه يلزم منه الظلم لانه اذا
 كلمت العبد لا لغرض من الاداة والزمره مشان التكليف لا لتفعله في الدنيا ولا في
 الآخرة كان في ذلك محض الظلم وهو تعالى منزوع عن ذلك الثالث انه يلزم منه ابطال دليل
 النبوة وذلك بوجوب الكفر بما في ذلك ان دليل النبوة مبني على معصية هي ان الله تعالى
 خلق المعجز على يد مدعي الرسالة لغرض التصديق لا لغيره لو فعل ذلك لم يكن دليل على
 التصديق وتمثل المسلمون في ذلك بمدعي الرسالة ملك وقال له ايها الملك ان كنت
 صادقا في ما تقول فقم ليعرف الناس صدق مقالتي فقام ذلك الملك طلبا للتصديق ففعل
 ذلك عن مرارة فان الناس يحزمون بصدقه ولو قال الملك في كل مرة لغرض غير التصديق
 كما سأل من ذلك المكان وارادة قضاء الحاجة وغير ذلك لم يدل على صدقه وصار يتردد
 ما لو ادعى شخص رسالة العالمين قال يا الله ان كنت صادقا فلتطلع الشمس غدا من
 المشرق فطلعت على عادتها فامنه لم يكن دليل على صدقه حيث لم يفعل الله لغرض تصديق

في ان الله تعالى يفعل الغرض

معد علامه حلي

الى المؤمن المطيع والتبرير له ورفع العتاب عنه وابقاعه بالمعاصي وهدى العائد انما
 ثم لو قلنا ان الله لم يفعل الفبيح لانه لو جازمه صدور الفبيح امكن لا يوصل الثواب
 المستحقه وان يمنع المطيع عن حقه وان يثيب المعاصي بابلج انواع الثواب لوجوزنا ذلك
 لم يحصل الجزر بل لا الظن للمطيع بالاستغناء بطاعة ولا للمعاصي بالضرر بمعصيته فممنوع
 للمطيع من الطاعة ويهدم المعاصي اعصيته ولا شك في فساد ذلك ومنها انه يلزم بخروج
 وصف الله تعالى بالظلم والجور والعدوان اللازم باطل تعالى الله عنه فالمنزوم مثله
 بيان الملازمة انه لو جاز صدر الفبيح عنه امكن ان يمنع المسخر من حقه وان يمنع منه
 الظلم والجور والعدوان لانها من جملة العبايح ولا شك في امتناع ذلك وقد نقل
 تعالى على ذلك قوله تعالى وما ركبك بظلام للعبيد وما الله بريد ظلم العباد وما
 خلقناهم ولكن كانوا هم القائلون ولا يظلم ربك احدا لا علم اليوم الى غير ذلك من
 الايات فليتنظر القائل من نفسه هل يجوز تغليب من يلزم هذه المعالاة الشيعه الخ
 وهل يكون معذورا عند الله بتغليب امثال هؤلاء وهل يجلبهم العاقل واسطه بينه وبين
 تعالى وهل احد من الرسل والانبياء صار الى ذلك وامار الله في بعض كتبه الى ذلك الجح
 الثالث في ان الله تعالى يهدى الطاعة ويكره المعصية هذه المسئلة قد اختلف المسلمون
 فيها فذهب المعتزلة الى ان الله تعالى يهدى الطاعات من العبدان بوضها العبد اختيارا منه
 فربح له طبعها ويكره منه ابقاع المعاصي وقالت الاشاعرة ان الله تعالى يهدى الجميع الكاينات
 سواء كان طاعة او معصية حسنا كان الواضع او شيئا وكاره ليجب ما لم يوجد سواء كان
 او معصية حسنا كان غير الموجود او شيئا والتالى باطل لوجوه احدها انه لو كان مريدا للجميع
 الكاينات ومن جعلها العبايح لكان مريدا للعبايح وارادة الفبيح مبيحة والله تعالى لا يصدر
 عنه الفبيح فلا يكون مريدا للبيح ولو كان كارهها ليجب ما لم يوجد ومن جعلها الطاعات لكان
 كارهها للطاعة وكرهه الطاعة مبيحة والله تعالى لا يصدر عنه الفبيح وثانيها انه لو
 كان مريدا للجميع العبدومات لكان امرا بما لا يريد من الطاعات المندومة وناها بما عا
 يريد من العبايح الموجودة وامر الانسان غيره بما يكرهه ونهيته عما يريد فيج عند العبد

الله تعالى
 ويكره العبيد

في افعالنا تعالى وارادته وغرضه

والله تعالى لا يصدر عنه الفبيح على ما تقدم وتالها وله تعالى كل ذلك كان سببا في
 ذلك مكره ما فند اثبت كراهه هذه العبايح وهو يخالف مذهبهم ورايها انه لو كان
 مريدا للكفر من الكافر والمعصية من المعاصي لكان مطيعين لله تعالى حيث فعلا ما اراد الله تعالى
 ولو كره الايمان والطاعة منها لكانا مطيعين له حيث نكراما بكرهه الله تعالى وهو تعالى
 عاها كبرت يريده الله الكفر من الكافر ثم يعاقبه عليه وكيف يكره من الايمان ثم يعاقبه على
 تركه البحث الرابع في ان الله تعالى يفعل الغرض من اختلاف المسلمين في ذلك قد ذهب المعتزلة
 الى ان الله تعالى يفعل الغرض وقا به وحكمه مقصودة اما معقولة لنا او حقبة عاقل لا
 يفعل الا لحكمة وغرض فالت الاشاعرة ان الله تعالى يسجل بفعل شيئا لغرض وقا به البتة
 فلم يخلق العين للابصار ولا الاذن للسمع والحواس للادراك بها ولا الاخذة للاقتناع بها
 ولا الادوية لازالة الضرر بها ولم يخلق النار للاحراق ولا الشمس للاسراة ولا الغد
 للتغذي ولا المساذ والفواكه للاسذاء بها وبالجملة لم يخلق شيئا لغاية البتة وهذا
 القول باطل لوجوه الاول انه يلزم منه العبث في فعله تعالى لان معنى العبث الفضل
 العالي من الغاية والغرض وهو محال على الله تعالى الثاني انه يلزم منه الظلم لانه اذا
 كلف العبد لا لغرض الاذلة والزمنة مشاا التكليف لا لتفعية في الدنيا ولا في
 الآخرة كانه لك محض الظلم وهو تعالى منزوع عن ذلك الثالث انه يلزم منه ابطال دليل
 النبوة وذلك بوجوب الكفر بما في ذلك ان دليل النبوة مبني على مقدمة هي ان الله تعالى
 خلق المجر على يد مدعي الرسالة لغرض التصديق لاق لو فعل لا لذلك لم يكن دليل على
 التصديق وتمثل المسلمون في ذلك بمدعي الرسالة ملك وقال له ايها الملك ان كنت
 صادقا في مقالتي فقم البعوث للناس صدور مقالتي فقام ذلك الملك طلبا للتصديق ففعل
 ذلك عن سراد فان الناس يحزمون بصدقه ولو قال الملك في كل مرة لغرض غير التصديق
 كالمال من ذلك المكان وارادة قضاء الحاجة وغير ذلك لم يدل على صدقه وصار غير
 ما لو ادعى شخص رسالة العالمين قال يا الله ان كنت صادقا فليطلع الشمس غدا من
 المشرق فطلعت على عادتها من المشرق لم يكن دليل على صدقه حيث لم يفعل الله لغرض تصديق

في ان الله تعالى
 يفعل الغرض

سعة حلاله على

فإذا اتفق الغرض من فعله تعالى استحالة العلم بصدق النبوة وأعلم أن الأشاعرة التزاموا بحكمين بطلوا بهما مقدمي دليل النبوة مع الحكم الأول أنهم جوزوا وقوع الفيض من الله تعالى فلم يمنع منه اضلال الخلق فلم يلزم صدق من صدقه الله تعالى يجوز أن يصدق الكاذب الحكم الثاني أنهم قالوا إن الله تعالى لا يفعل لغرض ودليل النبوة هكذا إن النبوة لله تعالى فعل المجرة لأجل الصديق وكل من صدقه الله تعالى فهو صادق فالحكم العندة الثانية بطل بالحكم الأول والعندة الأولى بطل بالحكم الثاني الرابع تفعل لغرض قد نص في كتابه العزيز على ثبوت الغرض في أفعاله فقال عز من قائل وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا لِيُعْبَدُنَا لِيُحْكَمَ مِنْ أَتَيْنَهُمْ الْخَبْرُ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَادَنَا فَكُلُّ مَنْ يَنْتَفِعُ بِمَا كَسَبَتْ يَنْتَفِعُ كُلُّ مَنْ يَنْتَفِعُ بِمَا كَسَبَتْ يَنْتَفِعُ مِنْ أَتَيْنَهُمْ الْخَبْرُ هَذَا وَاحِدٌ مِمَّا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتُ الْغَيْبِ إِلَى عَزِيدِ لَكَ **الباب الخامس** في أن العبد فاعل لأفعال الناس في ذلك فذهب جماعة إلى أن العبد فاعل لأفعاله وقال آخرون أن الأفعال والموجودات والكائنات كلها وأفعاله من الله تعالى ونحن الأول لوجه الأول أن الضرورة فاصبة بالغرض بين أفعالنا الاختيارية والاضطرارية فانا نفرض بالضرورة بين حرماننا بينة وبسيرة وبين الطير إلى السماء والوقوع من شاهق ولو كانت لأفعال كلها صادرة من الله تعالى اتفق الغرض بينهما وهو معاودة البطلان بالضرورة الثاني أن أفعالنا تقع بحسب مقصودنا ودواعينا ونشغف بحسب كراهتنا وموافقاتنا فإذا أردنا الحركة بينة أو جلدناها كذلك يسرنا وإذا أردنا الصعود وضع النزول وإذا أردنا الأكل وضع الشرب في هذا الحكم كل ضروري ولو كانت لأفعال صادرة من الله تعالى لم يكن كذلك بل جاز أن يقع ولو كرهنا ما أردنا لا تقع إن أردنا ما كنا نأمله الله تعالى قد كلفنا بأفعالنا والامتناع عن أفعالنا فاما أن يكون ما كلفنا به إيجابا أو احدا ما معدودا لنا ولا يكون والثاني يلزم منه بطلان ما لا يطاق وهو منع صلا ومنع معصاة الله تعالى لا يكلف الله تعالى شيئا إلا وسعها والاول يلزم منه المطلوب الثاني وهو الذي يقع منه وقوع الفعل الرابع ههنا أفعال

من الغرض على

في صفات العباد ووجوب الرضا

واحدة بعضها طاعات بعضها معاصي فاما أن تكون صادرة من الله تعالى الصديق فاصبة بالطلب واما أن تكون صادرة من الله تعالى خاتمة فيجب تغذيب العبد وإثباته لأن النبوة إليها كسبه غير حيث لا فضل له فيها واما أن تكون صادرة منها فيجب إخصاها من العبد بالثواب المعنوي إياه أيضا في مطلوبهم حيث قالوا لا مؤثر إلا الله تعالى وأيضا إذا جاز أن يكون للعبد تأثيرا جازا استنادا فضاله إليه وأن لم يكن من العبد ولا من الله تعالى فيجب تكليف العبد بها وإثباته عليها وموافقته على فعلها الخامس أن العبد أن يملأ باستناد الأفعال إلى العباد والتوعد عليها والمواظك والتمتع بذلك لو استندت أفعالنا إلى الناس لفسد ما نفرض بين من أحسن البنا وبين من شأنا ومنع الأول ندم الثاني وهذا مركوز في عقول الناس حتى الأطفال والجهال والبهائم أيضا وما أحسن قول أبي المذهل العلام حمار بشر حصل من بشران حمار بشر إذا ثبت به إلى جدول صغير وكلته جوده فاته بعير ولو أثبت به إلى جدول كبير وضربه وكلته البور لم يعبر لأنه فرق بين ما يندرج عليه فاجاب إليه وأطاع وبين ما يندرج عليه فامتنع من الإضمار إليه الله أنه يلزم أن يكون الله تعالى أصغر على العبد من الشيطان لأن الله تعالى لو خلق الكفر في العبد ثم عذبه عليه كان الله أضرم من الشيطان الذي لا تدرك له على العبد سواء الخجل والتزيين والوسوسة فكان يجب أن يسبق عذابه بالشيطان من الله تعالى لأن يسبق عذابه من الشيطان **الباب السادس** في وجوب الرضا بقضاء الله تعالى هذا البحث فرع على صدور الفعل من العبد فمن أثبت للعبد فضلا قال إن الرضا بقضاء الله واجب من أجل الأفعال كلها مستند إلى الله تعالى لزمه خلاف الإجماع لدلالة الإجماع على وجوب الرضا بقضاء الله تعالى فإذا كان قد خلق الكفر في العبد لم يجز الرضا به لأن الرضا بالكفر حرمان بالإجماع فلا يكون واجبا والآن من يكون ولجبا حراما وهو حال إذا التول بوجوب الرضا بقضاء الله تعالى وقدومه امتناع لو استندت أفعال العباد إليهم لا إلى الله تعالى **البحث السابع** في أن الله تعالى لا يعذب النبي صلى الله عليه وسلم ولا يعذب من عذبه المسلمون ما ذهب طائفة إلى أن الله تعالى لا يعذب أحدا من خلقه إلا على فعله

الرضا بقضاء الله

لا يعذب الله خلقه

سقطت عالمی حالت

عنه بسحق بسبب العقاب وقد هب خروجي الى ان الله تعالى يعذب الصديق على فعل لا يصدق
من الصديق بل يكون سادرا من الله تعالى والاولا صح والآخر الظلم والجور والعدوان من
من الله تعالى فان كل عامل يحكم بظلم كل من يفعل فعلا ثم يعاقب غيره عليه فيجب على كل عامل
ان ينزه نفسه عن هذه المعاملة فان من كان له ادنى بصيرة يحكم حكما ضروريا ان الله يبيع
منه تعذيب لا طفال على الواهم وظلمهم وصورهم باعظم مراتب العذاب لانه لو فعل
ذلك لكان من اعظم الجايرين فقال الله عز وجل ولا فرق بين فعل العبد ولونه فانهما جميعا
صادران منه تعالى عند المآل في ان ارادة النبي صلى الله عليه وآله وسلم موافقة
لارادة الله تعالى وكرامته موافقة لكرامته تعالى اختلف المسلمون هنا مذاهب
طائفة الى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انما يريد ما اراد الله تعالى من الصديق وبكر
ما يكرهه الله تعالى وقد ثبت طائفة اخرى الى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يريد
الصديق ما يكرهه الله تعالى وبكر من الصديق ما يريد الله تعالى حيث ذهبوا الى ان الله تعالى
يريد جميع الكائنات وبكر جميع المحدثات وكفر الكافر مراد الله تعالى وكره الله منه
الايمان وكذا اراد من العاصي المعصية وكره منه العاصية فلم يجب على مقتضى مذهبهم موافقة
الارادة بين وانكرامه بين ولا شك في بطلان هذه المذاهب الثلاثة فيكون
وفيه مباحث اثني عشر **الاول** في ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يجب ان يكون
معصوما من الخفاء والمصيبة صغيرة او كبيرة وقد هب خروجي الى انه لا يجب لك فيه
فجوز واعلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سرفه درهم وجبة والكذب العظيم في كل
وجه ذلك من الفواحش والاولا صح والآخر من الاجازة الاخلال ببعض الشرائع والزيادة في
بعضها والخريف السبيل والكذب على الله تعالى فيسحق الوثوق باخباره والله
مخلة من القلوب لا يحصل الجزم بصدقه بل لا يقن به فلا يحصل قاندة البعث ولا
اذا فعل معصية وجب لا نكار عليه وايذاته وزجر عنها وذلك بان في وجوب طاعة
والقبول منه وعزيم ابدانه واي عامل يرضى لنفسه الانقياد الى التقليد من بعض
هذه المعاملة ويجعله واسطة بينه وبين الله واي عذر يكون له عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم

لا اله الا الله
الحق المبرور

فتح باب النسي

في النبوة وخواص النبي

وسلم اذا جمع الحسنة منها فاضطر الى شفاعته وقد اعتمد به هذا القاعبر المحدث
الثاني في انه لا يجوز عليه التهاويل المثلون صانعة طائفة الى ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوز عليه الخوار التهود ذهب طائفة اخرى الى جواز ذلك
حيث قالوا ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي الصبح يوما فصرع الحمد الجهم اذا لم يكن
الى ان يصل الى قوله اقرآنهم ثلاث والعزى ومائة الثالثة الاخرى من ان ذلك الغرض
الاولى منها الشفاعة ترجى ثم استدرك وهذا في الحقيقة كفر وانه صلى يومنا
العصر ركعتين وسلم ثم قام الى منزله وتنازع الصلابة في ذلك ونجاد لوانى الحديث
الى ان طلع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لم في ما حدث بينكم فقالوا يا رسول الله
انفريت الصلوة ام نبيت فقال لم انصرفوا انى فباستسلم فقالوا يا رسول الله صليت العصر
ركعتين فلم يقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى شهد بذلك جماعة فقام فاسم
صلوته وهذا المذهب في غاية الرذالة والحق الاول فانه لو جاز عليه التهود والخارج
ذلك في جميع افعاله فلم يبق وثون باخباره عن الله تعالى لا بالشرائع والادبان لجواز
ان يهدي فيها وينقص هو افتنفى فامتنع البعث ومن المعلوم بالضرورة وصفه بالحق
صلى الله عليه وآله وسلم بالعصمة احسن اكل من صفة بضد ما يوجب التصير اليه
ثابته من الاحراز عن الضرر المظنون بل للعلوم **البحث الثالث** في انه يجب ان يكون
نزها عن جميع ما يوجب النقص في المروءة والشرف والدين اختلف المسلمون هناك
طائفة الى انه يجب تنزيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن جميع القايص الدنائة
والترخايل وما يوجب نقصا في الدين والشرف والحسب ذهب طائفة الى انه لا
ذلك وجوزوا وصفه بضد ذلك كما انه روى عنه انه جاء يوما الى ساحة فوم فقال قائما
ولو وصف مناخره انه يبول قائما يحصل له الكدر والانفعال منه ورووا عنه انه لما
قدم المدينة هتفت له نساء وها فقصوا في نقص اعظم من ذلك مع انه تعالى لم يزل هذا
الفعل في كتابه العزيز فقال وما كان صلواتهم عند البيت الا مكاء وتصدية ورووا
عن عمر انه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مرض موته ابونى بدواة وفرطاس

لا اله الا الله

بسم الله الرحمن الرحيم

سعيد علامه حلي

في الاما والمعا والوضوء

لاوصفنا لعمان الرجل ليعبروا خلف الحجاب الخاضعون هناك بعضهم صوب التوسل
 الله عليه وآله وسلم وبعضهم صوب اي عمرو هذه منقصة عظمه وروا عنه انه كان
 وعابته منكر له التقى من نوبه مع ان الله تعالى امره بطهيرة ثيابه فقال وثيابك فقطهر
 فكيف استغذرت عابته ذلك وهو لم يستغذر عنه منه قالوا يجب على الخاطا في
 دينه بزيه التوسل الى الله عليه وآله وسلم عن هذه القابرة انه اسلم طائفة في الآخرة
 والبلغ في عظيم حال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الذي كرم عباده وعظمه عباده
المسئلة الثامنة في الامامة اختلف المسلمون في ان الامام هل يجب ان يكون
 معصوما ام لا فذهب بعضهم الى وجوب ذلك ومنع منه اخرون وجوزوا امامة الناس
 والحق الاول لان الحاجة اليه اتماهي ودفع الطاعة عن ظلمه والناس عن معصيته فلو
 جاز عليه ذلك الى امام اخر وتسلل وهو حق وانما لو لم يكن معصوما لجاز ان يخفى ويهد
 فجاز ان يفتي بغير الحق جهلا او عداوان بعض فان حجبنا بنباهة لزوم وجوب فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بالاجماع وان لم يجبنا نفقت قائم الامامة وايضا لو وقع منه المعصية فان وجب جبره
 والانكار عليه سقط محله من القلوب فلم يجب نباهة وانفقت قائدة الامامة وان لم
 يجب لزوم الاخلال بالنهي عن المنكر وهو حرام بالاجماع وايضا فلانه حافظ للشرع لعد
 احاطة الكتاب السنة به ليجدد الحوادث فلو لم يكن معصوما لاخلل امر الشرع وايضا لما
 ابرهمن ان يجعل من رتبة ائمة اجابته الله فقال لا يتنازل عهدي القائلين والقائمين ظالم
 فلا يصلح للامامة ويجب ان يكون الامام افضل من الرتبة لان رتبة المفضل على الغير
 يرفع عن الاخر فلا قال الله تعالى اقرن عهدي الى الحق الحق ان يرفع ام لا يهدي الا ان
 يهدي فينا لكرهت تفككون فاذا ثبت هذا وجب ان يكون على كل جافل اعتقاد ذلك
 لما في الاحتياط فان السلامة معه متينة بخلاف ما اذا لم يكن يعتقد ذلك **المسئلة**
التاسعة في اختلف المسلمون في وجوب ثابة المطيع اذا مات هل ايمانه فاعلا للثبات
 مذمت طائفة الى ذلك وذهب اخرون الى انه لا يجب ذلك بل يجوز ان يعاقبه الله على فعل
 الطاعة والاول اصح والآخر الظلم من الله تعالى فانفت قائم التكليف لزوم ثابة المباح

جواب المسئلة

في الاما

الطاعات والمجاهدة في سبيل الله تعالى بغيره وماله البازل الما في الصدقات والمبار
 ولعارة المساجد والمدارس والرباط وحمل السابلة والطرز والمناظر وغير ذلك من
 مصالح المسلمين الى التسعة والحق لانه يجهل بالثلاث ماله لغاية لا يعلم حصوله له ولا يظن
 بل يجوز حصوله له واذ لم يفرق بين فعل الطاعة وفعل المعصية كان الحرص على
 فعل الطاعات والنزاهة الشان والصلوة والدعاء والصبا في غاية التسعة ولما كان
 ذلك معلوما بالاطلاق لكل واحد كان ايمان الثواب من الله تعالى لكل جافل معلوما ولا
 شك فيه عاقل **المسئلة** في ما يتعلق بالوضوء **البحث الاول** في وجوب الوضوء
 والغسل والتميم قالت طائفة اخرى لا يجب التيمم في الوضوء والغسل بل في التيمم والاد
 اصح لقوله تعالى وما امر الا بالعبادة والحق تخلصين له الدين والوضوء عبادة وقال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما الاعمال بالنيات واما الكل امر ما سوى الا
 يقتضي ذلك لانه اذا نوى مع وضوء وبرئت منه لجماعا واذا لم ينو لم ينع لم يبرئ منه
 من جملة كثيرة فيكون العمل بالاول متيقنا لان المكلف اذا عارض عند حكام احدهما
 بجمع عليه والاخر فخلت فيه ولم يمكن العمل بهما فعين الجمع عليه بلا خلاف **البحث الثاني**
 في انه لا يجوز الوضوء باليمنى اختلف المسلمون هنا فذهب طائفة الى انه لا يجوز الوضوء
 بيمنى اليمن ولا غيره وقال طائفة اخرى يجوز الوضوء بيمنى اليمن الاول اصح لقوله تعالى واقرنا
 من السماء ماء بطهيرة كرمه امن على عباده بجعل الماء مطهرا واما يصرح بالاطلاق
 فان شارك غيره في ذلك لم يحسن الاختصاص لان الاحتياط يقتضي ذلك فان الوضوء باليمن
 اطلق جمع يخرج به المكلف من عهدة التكليف اجابا بخلاف الوضوء باليمنى فان رتبة
 لا يبرء عند اكثر المسلمين واذا عارض حكام واحدا بجمع عليه فعين العمل به بلا خلاف
البحث الثالث في مع الرجلين اختلف المسلمون في ذلك فذهب طائفة الى ان الوضوء
 فلهما والاول اصح لقوله تعالى فاقبلوا وجوهكم وان يديكم الى السرفين واسموا بربكم
 وارجلكم الى الكعبين ونفرا الاستدلال ان قول عطفنا الله تعالى الادجل على الترتيب

في ما يتعلق بالوضوء

في الوضوء

في مسح التيمم

سَعْيٌ عَلَيْهِ حَلْيٌ

بوجوه الآول انما يجوزون ولم يندم اسم مجرد وعليه بحيث يعطف عليه نحو الرؤس فمعين
 العطف عليها ولا يقال يكون مجردا بالجاورة لانا نزل انكر المحضون الجبر بالجاورة وكذا
 الكسائي لم يرد في العنران الجبر بالجاورة وكلامه حجة وايضا فان الخوفين جعلوه من السواذ
 فبمع العنران لا يحمل على السواذ وايضا فان العناط الجبر بالجاورة لم يرد بواو العطف كقولهم
 متبخرين قوله كبرنا سرنا بجارية منسب فبمع لا متضا على مورد اللغة وايضا الجبر بالجاورة
 انما يجمع مع العلم بالمعنى كذا المثالين الذين كراما ولو كان الجبر هنا بالجاورة لم يكن معلوما
 فلهذا التليين لا يقال فندره بالنسب يكون معطوفا على الوجه لانا نقول لا ينعين العطف على
 الوجه مع النسب لان الجبر مع اتصال الجار يحوز العطف على اللفظ ومعناه بالسوية فالنصب
 حينئذ يكون بالعطف على موضع الرؤس الثاني ان الرؤس اقرب من نصب العطف عليه لان
 اقرب من نصبه عند اهل اللغة ولهذا قالوا انه لو قال ضربت يد عمر وضربه فان الضرب
 الى غير ذلك الى يد لزيد وضربه لك من الظاهر الثالث انما يجمع في لغة العرب الاستفال من جملة
 الى اخرى مثل استيفاء الغرض من الاولى ولا يحسن الاستفال من جملة الفعل الى جملة المفعول
 الا بعد استيفاء المفعول من جملة الفعل الرابع قال ابن عباس مضمون مضمون ومضمون مضمون
 الخامس ان جماعة من كبار الصحابة ذهبا الى المصح منهم امير المؤمنين عليه السلام واولا
 عليهم السلام وهم اعرف من غيرهم وابن عباس فنه صاروا الى المصح ايضا اذا ثبت هذا فنقول
 فانه يمكن المكلف من الحكم المجمع عليه هنا بين المسلمين كافة وذلك بان يغسل وجهه ثم يديه
 ثم يمسح راسه ثم يمسح رجله ثم يغسلها بعد ذلك فحصل معين برأيه الدقة بشرط ان يندم
 المصح على الغسل واذا حصل الاجماع على برأيه الدقة بهذا الاحتمال لم يحجز العدول الى
 الافتقار على الغسل لان الحكمين اذا اجتمعا فبين العمل بالمعطوع منهما بلا خلاف **البحث**
الرابع في وجوب المصح بغيره ندوة الوضوء اختلف المسلمون هنا فذهب طائفة الى انه
 يجب المصح بغيره ندان الوضوء من غير استيفاء ما وجد به في الراس والرجلين ذهب
 اخرى الى انه يجوز المصح على الراس بماء حديد ويمكن بحصول الاجماع على معين برأيه الدقة
 هنا بان يمسح المصلي اول راسه بعد غسل يديه بغيره بيا في ندان الوضوء ثم يمسح رجله بيا

في المصح ندان

احكام الوضوء والغسل الخامس

ابننا ثم لبنا ف ما وجد بها فمسح به راسه ثم يغسل رجله فحصل له برأيه الدقة
 للاجماع على الخروج من العمل بخلاف ما لو مسح راسه بماء حديد لا يضر فانه لا يضر وضوءه
 عند بعضهم ويصح عند اخرين اتباع المجمع عليه اولى من اختلف فيه بلا خلاف **البحث**
الخامس في المنع من المصح على الخنثى اختلف المسلمون هنا فذهب طائفة الى انه
 لا يجوز المصح على الخنثى وقال اخرون بالجواز والعنران نقول بالمنع لا نقول مطلقا وانما
 يرد فيكم واز جليلكم والباء تفضي الى لسان فوجب الصان الماصح المصح ببشرة الراس والرجلين
 ومع ذلك فان الاحتمال يقتضي تركه لانه ليس بواجب ولا شرط في الوضوء اجبا حاد فغسله
 مبطل عند بعضهم فيكون تركه اولى بحصول معين البرائة الدقة معه اجماعا **البحث**
في الترتيب اختلف المسلمون هنا فذهب طائفة الى وجوب الترتيب في الوضوء بان يبدأ
 المكلف بغسل وجهه ثم يغسل يديه اليسرى ثم يمسح راسه ثم يغسل رجله وقالت
 طائفة اخرى ان الترتيب ليس بواجب الاصح لان الله تعالى قال فاغسلوا وجوهكم وارجلكم وان
 مسح بغسل الوجه ثم غسل يديه الغسل بالمراغى وايضا فقد قال جماعة كثيرة بان الواو
 تفضي الترتيب وايضا فان الاحتمال يقتضي لان مع الترتيب يصح الوضوء اجماعا وبدا
 الترتيب لا يحصل معين البرائة لان لوقوع الخلاف حقه وقد ثبت ان اتباع الحكم المجمع
 عليه هو الواجب عند معارضة اختلف فيه **البحث السابع** في كيفية الغسل قال
 اختلف المسلمون هنا فذهب طائفة الى انه يجب في غسل الوجه البدنة باطلا من
 فضاء من شعر الراس الى محاذ شعر الذقن والسبابة في غسل اليدين بالمراغى الى رؤس
 الاصابع واخصاص مع الراس بماء حديد عليه اسم المصح وقالت طائفة اخرى
 يجوز النكس في الغسل والاول اصح لان الصادق عليه السلام وصفت وضوء رسول الله
 الله عليه واله وسلم الذي وضع يما للوضوء والغسل كما قلنا لان الغسل الذي وضع يما
 ان كان على الوجه الذي قلنا فبين العمل به وان كان منكوسا كان النكس واجبا لقوله عليه
 السلام هذا وضوء لا يغسل الله الصلوة الا به وليس النكس واجبا بالاجماع وايضا فان
 الاحتمال يقتضي لانه اذا غسل على قلنا او لاصح وضوء اجماعا وحصل معين برأيه الدقة

المصح على الخنثى

في الترتيب في الوضوء

في كيفية الغسل

سعدية علام حلي

في الترتيب في غسل الجنابة

في النجاسة

الذمة واذا غسل منكوسا صح وضوئه عند بعضهم ولم يجمع عند آخرين فيجب الاول
 بيمين برائة الذمة وكذا اذا صح مقدم الرأس اجزاء اجزاء ففتن دون غيره لم يحصل
 الاختلاف فيه **الباب الثامن** في الترتيب في غسل الجنابة اختلف المسلمون هناك
 طائفة الى انه يجب الترتيب في غسل الجنابة بان يبدأ بغسل راسه ثم بجاسه الايمن
 بجاسه الايسر الا للرخصة انه يجوز ان يمسح برأسه من غير ترتيب وقالت طائفة اخرى لا يجب الترتيب
 مطلقا والاحتياط يقتضي الاول لانه اذا رتب برئت ذمته بالاجماع واذا لم يرتب لم يحصل
 له بيمين برائة الذمة فيجب الاضمار على الاول **الباب التاسع** في النجاسات اختلف المسلمون
 في الترتيب طائفة الى انه يجوز ان يغسل يديه وقائ طائفة اخرى انه طاهر
 الاحتياط يقتضي الصبر الى الاول لانه اذا نظره من راسه من ثوبه وبدنه وصلحت
 صلواته اجماعا وبرئت ذمته عن هذه التكليفات باختلاف اذا صلى وهو على بدنه او
 ثوبه لم ينع صلواته عند الاكثر وصحت عند آخرين فيجب الاول بحسب الحكم المجمع عليه
 بيمين برائة الذمة معه بخلاف الثاني واختلف المسلمون في جلد الميتة اذا دبره فقال
 طائفة انه لا يظهر بل هو بان على نجاسته الاصلية لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة و
 بالذباغ لا يخرج من هذه الحيثية فلا يخرج عن حكم التحريم ذهب طائفة اخرى الى انه يظهر
 بالذباغ والاحتياط يقتضي الاول لانه اذا شربه من الصلوة فيه وعليه صحت صلواته باختلاف
 واذا صلى فيه او عليه حصل الخلاف به وبيّن برائة الذمة انما يحصل على التقدير الاول
 فيكون واجبا باختلاف واختلف المسلمون ايضا في انكسار كل منع الزكوة عليه وهل يقع
 في جلد الميتة ام لا فذهب طائفة الى انه لا يقع عليه الزكوة ولا يقع الصلوة في
 جلد ولو ذكي بل هو بان على نجاسته فيكون ميتة ولا يترتب باحته حكمه في الطهارة و
 النجاسة وقالت طائفة اخرى انه يقع عليه الذكوة ويقع الصلوة في جلد والاحتياط
 يقتضي الاول لانه اذا صلى في غيره صحت صلواته اجماعا واذا صلى فيه لم يحصل بيمين البرائة
 فتعين الاول بالاجماع **المسئلة الحادية عشر** في الصلوة وفيه مسائل الاول
 في التكبير التكبير اختلف المسلمون في صيغة التكبير فذهب طائفة الى انه يجب ان ياتي

في الصلوة واقفالها

في التكبير

في التكبير

في القراءة

في البسملة

في القراءة العبرية

صيغة الله اكبر ولا يجوز الترجمة ولا العنق ولا الزيادة فيها ولا الغشاق لان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال صلوا كما رايتوني اصلي والمنقول من الصيغة الاخرى فان طائفة
 اخرى انه يجزى الترجمة والجملة والاشارة بالمعنى والاحتياط يقتضي الاول لانه اذا صلى
 ما فعله النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذهب برئت ذمته بالاجماع واذا لم يفعل كذلك برئت
 ذمته عند البعض لم يترتب عند الباين فتعين الاحتياط بالجمع عليه ورتبة المختلف بينه فيحصل
 بيمين الخروج من هذه التكليفات واما التكبير فتختلف المسلمون في استحبابه ويجزى به
 كراهيته فتاكت طائفة انه مستحب وقالت اخرى انه مكروه وقالت طائفة ثالثة انه مباح
 ولم يختلفوا في جواز تركه فتعين تركه لانه لا احتياط فيه اجماعا وفي ضله مناب عند بعضهم
 محذور وتركه امن اذا كان من خوف والامن فتعين الامن **الباب الثاني** في القراءة اختلف
 المسلمون هناك فذهب طائفة الى انه يجب الركعتين الاولىين من آية الحمد وسورة كاملة
 في كل ركعة وذهب جماعة الى انه يجزى في كل ركعة بعض آية ولا يجب عندهم قراءة الحمد
 لاسورة اخرى سبدها والاول صح لقوله عليه السلام التمام لا صلوة الا بقراءة الكتاب صلى الله
 وسورة وقال صلوا كما رايتوني اصلي وكان عليه السلام يصلي بالمسح سورا كاملة في كل
 ركعة والاحتياط يقتضي ذلك ايضا فانه اذا قرئ في كل ركعة الحمد وسورة كاملة صح
 اجماعا واذا قرئ بعض ذلك صح من غير ذلك عند البعض لا يقع عند الآخرين فتعين العمل
 بالاولي لتخصيل برائة ذمته **الباب الثالث** في البسملة اختلف المسلمون هناك
 طائفة الى انه يجب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في اول الحمد والاولى التمام وذهب طائفة اخرى
 الى انه لا يجزى الا ذلك صح لان يفتن البرائة يحصل به فان من قرأها صح صلواته اجماعا
 من تركها في احد التوضيحين صح صلواته عند بعض وطئت عند الباين فتعين قرائتها في
 التوضيحين ليجعل الخروج من هذه التكليفات بالاجماع **الباب الرابع** في وجوب القراءة
 بالعربية اختلف المسلمون هناك فذهب طائفة الى انه يجب القراءة بالعربية وقالت
 بعضها انه يجوز ان يقرأ بالعربية وعبرها من اللغات والاولى صح لان النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم قال صلوا كما رايتوني اصلي ولم يفتن لغة صلوة بالعربية وانه لا احتياط

بقيته لانه اذا صلى بالبرية صحت صلوة اجزاء واذا صلى بمنزلة بطلت صلوة
 بينهم وصحت عند اخرين فغير بالجمع عليه وتركه المختلف فيه **البحث الخامس** في
 تحريم قول امين اختلف المسلمون هنا فذهب طائفة الى ان قول امين مبطل للصلوة و
 قال آخرون انها لا تبطل بذلك ويجب الايمان على الاول لقول النبي صلى الله عليه واله
 ان هذه الصلوة لا يفتح فيها ثوب من كلام الاديبين وامين بلا خلاف انها من كلام الاديبين
 والاصحابا يفتون بها لان قولها ليس بواجب اجزاء فيجوز تركها عند جميع المساجد ولها
 مبطل عند جماعة فضع الصلوة مع تركها بلا خلاف فيبطل مع فعلها عند بعضهم فتعين تركه
 لانه اخذوا حكم الجهر عليه قوله اخذوا بقول المختلف فيه ولا يجوز ترك الاجماع بالحكم المختلف
 فيه بلا خلاف **البحث السادس** في وجوب القراءة او التيسير في الركعتين الاخيرتين
 اختلف المسلمون هنا فذهب طائفة الى انه يجب في الركعتين الاخيرتين من الرابعة وفي
 الثلاثة قراءة الفاتحة خاتمة او التيسير بعد الترتيب سبحان الله والحمد لله ولا اله الا
 الله والله اكبر وذهب طائفة اخرى الى انه لا يجب فيها قراءة ولا تيسير بل يجزئ الشكوة
 والاولى صح لان النبي صلى الله عليه واله وسلم قرأ في الاخرتين الحمد وحدها وقال صلوا
 كما رايتني اصلي والاصحاب يفتيهم ايضا لانه اذا قرأ فيها صحت صلوة اجزاء واذا لم
 يقرأ ولم يستج بطلت صلوة عند بعضهم وصحت صلوة عند اخرين فتعين العمل بالجمع عليه
 دون المختلف فيه **البحث السابع** في الانحناء في الركوع والقيام بينة اختلف المسلمون
 هنا فذهب طائفة الى انه يجب الانحناء في الركوع بحيث تصل يداه ركبة والقيام بينة
 في الركوع والتجود بعد الذكر الواجب ذهب طائفة اخرى الى انه لا يجب الانحناء في
 هذه الغاية بل يجزئ قل ما بطلوا عليه الانحناء ولا يجب القيام بينة والاولى صح لان
 النبي صلى الله عليه واله وسلم كذا فعل في صلواته وانكرها لما شئ في صلاته حيث فعل
 الاسترخاء ولم يبطئ وقال يركعوا الغراب وقال ان من مات وهكذا صلواته لم يوت
 على غير هذا الله تعالى والاصحاب يفتون في ذلك لانه اذا صلى مخنفا في الركوع الى ان يصل
 كفاه ركبة واطمان في ركوعه وسجوده صلواته اجزاء واذا صلى داخل بطلت صلوة عند

في الركعتين

في الركعتين

في الركعتين

بعض وقت عند اخرين فوجب اتباع الجمع عليه اذا عارضه المختلف فيه اجزاء **البحث الثامن** في الطائفة في الركوع والتجود واختلف المسلمون هنا فذهب
 الى وجوب الركوع من الركوع والقيام بينة في الانحناء ووجوب الركوع من التجود الاول والتجود
 مطلقا وقد ذهب طائفة الى ان ذلك غير واجب بل يجوز ان يهوى الى التجود من غير ان
 يرفع راسه من الركوع وكذا يرفع راسه من التجود الاول مثل هذا التفت ثم بعد الثاني
 بل لا يجب ان يرفع راسه بل لو حضر حجرة وانزل وجهه عقيب التجود الاول في تلك الحجرة
 اجز من الركوع وحسب له سجدة واحدة والاولى صح لان النبي صلى الله عليه واله وسلم فعله
 وقال صلوا كما رايتني اصلي والاصحاب يفتيهم ايضا لانه اذا فعل الركوع والتجود
 واطمان فيه صحت صلوة بلا خلاف واذا اخل بذلك صحت صلوة عند بعضهم دون
 بعض **البحث التاسع** في الذكر اختلف المسلمون هنا فذهب طائفة
 الى انه يجب في الركوع والتجود الذكر وقال طائفة اخرى لا يجب الا في الاول صح لان النبي
 صلى الله عليه واله وسلم فعله وقال لما قرأ تسبيح بآية ذلك العظيم قال ضعوهما في
 ركوعكم ولما قرأ تسبيح آية ذلك الاقل قال ضعوهما في سجودكم وكان الاصحاب يفتيهم
 لانه اذا ذكر في الركوع والتجود صحت صلواته بالاجماع واذا اهل الذكر منها بطلت صلواته
 عند قوم وصحت عند اخرين قالوا بالجمع عليه اول **البحث العاشر** في وجوب
 وضع اليدين على الارض اختلف المسلمون هنا فذهب طائفة الى انه يجب وضع اليدين على
 موضع التجود وقال طائفة اخرى يجزئ وضع طرفي لاني دون اليدين والاولى صح
 لان النبي صلى الله عليه واله وسلم امر به وضعا والاصحاب يفتيهم لانه اذا وضع
 اليدين صحت صلواته بالاجماع واذا لم يضع اليدين بطلت صلواته عند بعضهم فتعين
 العمل بالجمع عليه **البحث الحادي عشر** في ما يجب عليه اختلف المسلمون هنا فذهب طائفة
 الى انه لا يجوز التجرد الا على الارض او ما انبث من الارض بما لا يركل ولا يلبس ولم يخرج
 من ذلك الا على الارض فلا يجوز التجرد على الماكول والملبوس لاصل المعادن لا الرمال ولا التراب
 ولا غيرها مما يغرب عن اسم الارض بالاستحالة وذهب طائفة اخرى الى جواز التجرد على

في الطائفة

في الذكر

في وضع اليدين

فيما يجب عليه

جميع ذلك والاحباط بنقضه لانه اذا جهر على ما ذكرناه صحت صلوة بلا خلاف واذا
 سجد على ما كثر او ملبوس او ثوباً وصوت بطلت صلوة عند بعضهم فتعين الاول
البحث الثاني عشر في وجوب التجرد على الاعضاء التابعة للجبهة واليدين و
 الركبتين اختلف المسلمون هنا فذهب طائفة الى وجوب التجرد على الاعضاء التابعة و
 الجبهة واليدين والركبتين ايهاى الرجلين وذهب طائفة اخرى الى ان ذلك غير واجب
 والاول اصح لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد العبد سجدة سبعة جبهته
 وكفاه وركبناه وابهاما رجله وفداه والاحباط بنقضه لانه اذا سجد على الاعضاء
 التابعة صحت صلوة اجابا واذا سجد على بعضها بطلت صلوة عند قوم وصحت
 اخرى فتعين الاول علاما بالبين **البحث الثالث عشر** في وجوب التشهد الاول
 الثاني اختلف المسلمون هنا فذهب طائفة الى وجوب التشهد الاول في الصلوة و
 الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذهب طائفة اخرى الى ان ذلك مستحب
 غير واجب الاول اصح لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك وقال صلوا كما
 رايتون اصلي والاحباط بنقضه لانه اذا صلى التشهد الاول وصلى على النبي
 وآله فيه صحت صلوة بلا خلاف واذا اهل التشهد والصلوة صحت صلوة عند قوم
 وبطلت عند اخرين فيجب لصير الى الجمع عليه واختلف المسلمون ايضا في التشهد الآخر
 فاجبه طائفة وامروا بوجوب الصلوة على النبي وآله عليهم السلام فيه وذهب طائفة اخرى
 الى ان ذلك غير واجب بل يكفي الجلوس سائدا والاول اصح لان النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم فعله وقال ابن مسعود لما علمه التشهد اذ كانت هذه فثبتت صلوات الاجابة
 بنقضه ايضا فاذا تشهد وصلى عليه وآله صحت صلوة بالاجماع واذا ترك ذلك بطلت
 صلوة عند بعضهم وصحت عند اخرين فتعين الاول واختلف المسلمون ايضا في تقديم
 السلام فتعه وروى قالوا ان الصلوة بطلت لو سلم قبل التشهد وقال اخرين اذا يجوز ان
 يقول في التحيات السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ثم يتشهد والاول اصح لان النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم قال هزم بها اليكبر وعللها السلام فلو سلم قبل التشهد لم يرد

في وجوب الجلوس
 في التشهد الثاني

في وجوب السلام
 في التشهد الثاني

الصلوة ولم يتشهد وذلك مبطل للصلوة لما تقدم والاحباط بنقضه لانه اذا
 تشهد قبل السلام صحت صلوة بالاجماع واذا ابتدء بالسلام قبل التشهد بطلت صلوة
 عند بعضهم وصحت عند اخرين فتعين الاول **البحث الرابع عشر** في المكان المأبى
 والشباب المنصوبة لاختلاف المسلمون هنا فذهب طائفة الى ان لا تنفع الصلوة في المكان
 المغصوب ولا الرضوخ بالماء المغصوب لا الصلوة في الثوب المغصوب فالت طائفة
 اخرى تنفع الصلوة في الجميع الاحباط بنقض الاول لان الصلوة في الكار ابياح التز
 الباح والوضوء بالماء الباح صحيح بلا خلاف وفضل ذلك في المغصوب مبطل عند طائفة
 وغير مبطل عند طائفة اخرى فتعين الاول لانه يجمع عليه ولدلالة العمل عليه في
 الضيق في مال الغير غير اذنه والجميع لا يكون مأمورا به فيجب في هذه التكليف
البحث الخامس عشر في صلوة الضحى اختلف المسلمون في صلوة الضحى فقال طائفة
 انها غير شرعية عند طائفة اخرى انها مستحبة والاصح الاول لما رواه الحديث
 في الجمع بين صحيح مسلم والبخاري عن مسروق الجهلي قال قلت لابن عمر رضي الله عنهما
 قلت ما يكره قال لا قلت ما لا تنهى عن فعله قال لا تنهى عن فعله قال لا تنهى عن فعله
 مستدقائنه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما صلى الضحى في الجمع بين
 الصحيحين عن عبد الله بن عمر انه قال من صلى الضحى انقا بدمه وعن احمد بن حنبل في
 مستدقائنه ان ابا بشير الانصاري وابا سعيد بن نافع رايا جلاصا يصلي الضحى فضا
 ذلك عليه وهما عنها واذا كانت قد وردت باخبار صحيحة لم دل على انها بدعة
 طين زكاه لان زكاه غير حرام وعلمنا على هذه الروايات حرام فكون زكاه حرام
 واجبر للذمة **البحث السادس عشر** في الصلوة خلف الفاس اختلف المسلمون
 هنا فذهب طائفة الى ان شرط الامام في الصلوة العدالة فلا تنفع الصلوة
 الفاس وقالت طائفة اخرى يجوز الصلوة خلف كل برء وانما جرد الاول اصح لقوله
 تعالى لا تتركوا الى الذين ظلموا فمستكرثارا وقال تعالى ان جانتكم فاسون فاستأ
 فليتوا والاحباط بنقضه لانه اذا صلى خلف العدل صحت صلوة بلا خلاف واذا

صلوة الضحى

صلوة خلف الفاس

في صلوة الفجر

اول وقت في المغرب

في الصوم

صل خلفه الفاس بطلت صلوة عندوا خرب فمقتن الجمع عليه ولان الفة التماثل
 لبون العدل **البحث الثاني عشر** في الفجر اختلف المسلمون هناك في طائفة
 الى وجوب قصر الصلوة في سفر الطاعة وقالت طائفة اخرى هو مختار بين القصر والتمام فمقتن
 لانه احوط فانه اذا قصر حلت له الاخلات واذا اتم بطلت صلوة عند جماعة ومقتن
 عند اخرين يجب الاخذ بالحكم الجمع عليه وركله المختلف فيه واختلف المسلمون ايضا
 في تحريم القصر في سفر المعصية فذهب قوم الى تحريمه وقال اخرون انه جائز وليس حراما
 ولجبا بالاجماع والحق الاول لان القصر خصه والمعاصي لا ينهاها بها الرخصة والاحكام
 بنفسه لانه اذا اتم صلوة صحب الاجماع واذا قصر بطلت عند بعضهم ومقتن عند اخرين
 فمقتن الاخذ بالتقوى عليه واختلف المسلمون ايضا في الظهور اذا جمع بينهما فذهب طائفة
 الى ان يجب تقديم الظهور على العصر وقال بعضهم انه يجوز تقديم العصر على الظهور وهو حال الفضل
 النبوي صلى الله عليه وآله وسلم فانه قدم الظهور اتما والاحكام يقتضي الاول لان اذا قدم
 الظهور على العصر حلت صلوة بالاجماع واذا لم يقدم انما بطلت صلوة عند قوم ومقتن
 عند اخرين فمقتن الاول الجمع عليه **البحث الثالث عشر** في ابتداء صلوة المغرب
 اختلف المسلمون هناك في طائفة الى ان اول وقت المغرب غروب الشمس والاول احوط لانه اذا صلى بعد
 غروب الشمس المشرقة حلت صلوة احكاما واذا صلى قبل غروب الشمس بطلت صلوة عند
 بعضهم وبطلت عند اخرين يجب الجمع عليه **المسألة الرابعة عشر** في الصلوات اختلف
 المسلمون في وقت الاضطرار فذهب طائفة الى تحريم الاضطرار قبل غروب الشمس المشرقة ويجوز
 اخرون والاحكام يقتضي الاول لانه اذا اضطر قبل غروب الشمس بطلت صومه عند بعضهم
 ووجب عليه القضاء والكفارة وفتح من اخرين واذا اضطر بعد غروب الشمس المشرقة فتح
 صومه اجماعا فمقتن الثاني مالا يجمع عليه فانه اول من اختلف فيه واختلفوا في التوبة
 فذهب قوم الى انها شرط لا يجمع الصواب ونها وقال اخرون يجمع الصواب فيها والاحكام
 يقتضي الاول لانه اذا صام نادى صومه بالاخلات واذا لم يودع عند بعضهم خاتمة

فمقتن الاول لان الله تعالى امر بالاحكام بالعبادة وانما يصح بالتب وادنا غشوق هذا المطلب
 فلهذا هذه الرسالة يذكر فضله **الاول في ذكر افعال في صلاة المغرب**
التهيب عنها من الرغب فيها ما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اكثروا
 من سبحان الله وبحمده ولا اله الا الله والله اكبر فانهم يابون يومئذ بغير
 معتقات ومؤخرات ومعانيات وهن البانيات الصالحات وقال عليه السلام لا صلاة
 ذات يوم اراهم لو اجتمع ما عندكم من الشياطين الابنية ثم وضعهم بعضهم على بعض
 اكنتم مردة يبلغ السماء قالوا يا رسول الله قال صلى الله عليه وآله وسلم افلا اذكركم
 على شدة اسله في الارض ووجهه في السماء قالوا بلى يا رسول الله فقال صلى الله عليه وآله وسلم ان
 احدكم اذا فرغ من صلوة الغزيرة سبحان الله وبحمده ولا اله الا الله والله اكبر
 ثلثين مرة فان اصله في الارض ووجهه في السماء وهن يدفن الهدي وانعز في
 الغز والثرى في البر واكل التبع ومبته السوء والبليبة التي تنزل من السماء على العبد
 ذلك اليوم وهن البانيات وقال صلى الله عليه وآله وسلم الا اذكركم على سلاح يبيكم من صدقكم و
 بدتكم وذكركم قالوا بلى يا رسول الله قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تلبسوا بالليل والنفار فان سلاح
 المؤمن الدعاء ومن الساعات عليه السلام قال جاء الضراء الى رسول الله فقالوا يا رسول
 الله ان للاعتناء ما يعتقون وليس لنا ولم ما يجرون وليس لنا ولم ما يصدون وليس لنا ولم
 ما يجاهدون وليس لنا فقال صلى الله عليه وآله وسلم من كبر الله ما مرة كان افضل من
 ماة رقة ومن سبغ الله ما مرة كان عند الله افضل من سبأ ماة بدنة ومن حمد الله
 ماة مرة كان افضل من حملان ماة فريضة يسبيل الله ليرجها ولجاسها وركبها ومن قال لا اله الا الله
 ماة مرة كان افضل الناس في ذلك اليوم الامر في اد مبلغ ذلك الاعتناء فمقتن
 ضاد والى النبوة صلى الله عليه وآله وسلم قالوا يا رسول الله قد بلغ الاعتناء ما قلت فقال
 صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم
ومنها ان ابن المساجد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حكاية عن الله تعالى
 الان يوتى في الارض المساجد يوتى لاهل السماء كما يوتى النجوم لاهل الارض

في زمان الخلفاء

الحفاظ على

لن كانت المساجد بونه الاطوب لمن رزق في بيته ثم ذاب في نسي الان على المزود
 الزاير الانبساط في الطلقات الى المساجد والنور الساطع يوم القيمة ومن اسرع في سبيل
 مساجده سراجا لنزل الملائكة وحملته المومنين بخروجه له مادام في ذلك المجرى
 من الشرح ومنها الحافظة على الفرائض قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 هذه الصلوات الخمس المفروضة من افامهم وحافظه على موافقهم لولي الله يوم القيمة و
 له عند عهد يدخل به الجنة ومن لم يصلها بموافقتهم فذلك اليه ان شاء خذله وان
 شاء عذبه وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من صلوة يجزيها الاكاد
 ملك بين يدي الناس ايها الناس فوموا الى نبيكم الذي اولدتموها على ظهوركم فاحفظوها
 بصلواتكم ومنها الاذان والاقامة قال امير المؤمنين من صلى باذان واقامة صلى خلفه
 صفين الملائكة لا يهرق طرفة عين ومن صلى باقامة صلى خلفه ملك ومنها طول التجر
 قال الصادق عليه السلام ان العبد اذا طال التجرد لربه حيث لا يراه احد قال الشبان
 واولاده اطاعوا وعصيت وحجوا وادبوا واذرب ما يكون العبد الى الله اذ هو ساجد
 ايما مؤمن بحمد الله وشكر نعمه في غير صلوة كتب الله له بها عشرين حسنة وعفي عنه عشرين
 سيئة ورفع له عشرين رجة في الجنان ومنها صلوة الجماعة قال رسول الله صلى
 عليه وآله وسلم صلوة الجماعة تفضل صلوة الفرد بخمسين صلوة ومنها صلوة
 الليل قال الصادق عليه السلام من النبي صلى الله عليه وآله وسلم شرب المؤمن صلوة الليل
 وحرز المؤمن كفته من الناس صلوة الليل يبيض الوجه ونظير الريح وتجلب الاذن ومنها
 التعميق قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الله تعالى عز وجل يا ابن ادم اذكرني
 بعد الغداء ساعة وبعد العشاء ساعة اقبلت ما اهلك ومنها الصدقة قال امير المؤمنين
 عليه السلام في وصيته الله في الزكاة فانها تطفى غضب وتبكر قال الصادق عليه السلام
 حصوا اموالكم بالزكاة وداووا اراضكم بالصدقة وما ملكت ماله في برد لا يحرق الا
 يمنع الزكوة منه وقال عليه السلام ايما مؤمن اطعم مؤمنا العبد في شهر رمضان كتب
 الله له بذلك مثل اجر من احسن ثلثين نسمة مؤمنة وكان له بذلك عند الله دعوة

في فضل الصلاة

سجادة وعن الباقر عليه السلام قال عبد الله عابد ثمانين سنة ثم اشرف على امرأة
 فوفقت في نفسه فترك البهاق وادها من نفسه فتابعت فلما فقي منها حاجته طرد
 ملك الموت فاحسنا لسانه فمعه سائل فاسأله ان ياخذ رجبها كان في كاشه فاحسنا
 الله عمل ثمانين سنة بمالك الزينة وغفر له بذلك الرجعت وقال رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم الصدقة تمنع ميتة التوبة وقال صلى الله عليه وآله وسلم الصدقة على
 خير اجزاء جزء الصدقة فيه بعشرة وهي الصدقة على العامة قال الله تعالى من جاء
 بالحقنة قللة عشر امثالها وجزء الصدقة فيه بسبعين وهي الصدقة على روى العامة
 وجزء الصدقة فيه بسبعاء وهي الصدقة على روى الارحام وجزء الصدقة فيه بسبعاء
 الاذن هي الصدقة على العلماء وجزء الصدقة فيه بسبعين العامة هي الصدقة على المؤمنين
 وقال صلى الله عليه وآله وسلم ان من الجنة نارا ما خلا ظل المؤمن فانه في ظل صدقة فانه
 صدقة نعله وقال الرضا عليه السلام ظهر في بن اسرائيل لحظ شديد سبعين سنة
 وكانت عند امرأة لغلة من خبز فوضعتها في فيها لئلا تكادى السائل بامة الله ليجوع
 المرأة الصدقة في مثل هذا الزمان فاخرجها من فيها فوضعتها الى السائل وكان لها
 ولد صغير فطبخ في القدر فجاءه الذئب فخام فوفقت الصبيحة بعدت الام في اثر الذئب
 فبعث الله جبرئيل عليه السلام فامسح الغلام من فم الذئب فدفعه الى امه فقال لها
 جبرئيل يا امه الله ارضي لعملة بليته ومنها مساعنة المؤمن قال ابن العابد بن عليه
 السلام من فقي حاجته المؤمن حاجة ففوق الله له بها ما لا حاجة احد من الجنة ومن فقي
 من مؤمن كربة نفق الله عنه كربة لينة بالغاما بلغت ومن اعانه على قائله احبته على
 اجازة الدنيا من صدقة عن الاقدام ومن سعى له في حاجة خوفي منها هاله فتره ببضاهها
 فكان كاد خارج فمك على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن سقاء من سقاء سقاء
 الله من الرحمن الخيرة ومن سقاء من جوع اطعمه الله من ثمار الجنة ومن كاه من عراء
 كاه الله من سبيل رجب من كاه من عراء لم يزل في ضمان الله مادام على المكسور
 الثوب سلك ومن اخذ اخاه المؤمن ما هاتاهم منه ولشد به عضده اخذ الله من

وفضل الصلوات

عذر

اطمن

الولدان الخلد بن اسكن مع اوليائه العام من حمل من حمله بعث الله يوم القيمة
 من الوصف على ثمانية من نور الجنة بياضه الملائكة ومن كتبه عند موته فكانت كما
 من يوم ولد له امه الى يوم يموت ومن وجهه زوجة بالن بها وبكر اليها انه الله في
 من بصيرة احتياله اليه ومن عاده عند مرضه الملائكة تدعو اليه حتى ينزل
 وتقول طيب وطيب لك الجنة والله لفضاء حاجة احتياله من صيام شهر رمضان
 في احكامها وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من احب اخاه المسلم حتى يجزيه
 هم ذكر به وورثه كتب الله له عشر حسنات ورفع له عشر درجات واعطاه الله ثواب من
 عشر نجات ودفع عنه عشر نجات واحده يوم القيمة عشر شقائق ومن اكره اخاه الكون
 المسلم بكله اوله فخرج بها كربه لم يزل في ظل الممدود والرحمة ما كان في ذلك من
 لولا اخاه بما ستره سره الله يوم يلقيه ومن لولا اخاه بما بونه ساء الله يوم يلقيه ومن تعظم
 الله اجلاله في الشبه المؤمنين ومن عرف فضل شيخ كبير فقرأه لسنه امنه الله من فزع جوف
 القيمة وقال الصادق صلى الله عليه واله وسلم اذا مضى الله روح المؤمن صعد ملكا الي
 السماء فقال لا ربنا عبدك فلان ونعم الصواب كان لك سبعة عاقل طاعتك ويطيعك من جسدك
 وقد قبضه اليك فانا ما مرنا من بعد قال الصادق صلى الله عليه واله وسلم يقول الله تعالى لما
 اصطفى الى الدنيا فكونا عند قبر مبدى فلعن الله وسجن الله وهلك في ذلك ان واكبر ذلك
 لتكسوا ابنته من بئر واذا بعث الله المؤمنين من قبره خرج معه مثل بعثه امامه و
 كلما راي المؤمن هلالا من احوال يوم القيمة قال له الشال لا تخزن ولا تفرح وابشر بالسرور و
 الكرامة من الله تعالى فلا يزال يبشر بالسرور من الله تعالى نحو: جئت بين يدي الله عز
 وجل بخاء به اسحبا بايبر او بامر الى الجنة والمثال امامه يقول ان من رحمت الله ثم
 الخارج انت خرجت معي من قبري ما زلت تبشر بالسرور والكرامة من الله عز وجل انت
 ذلك فانت تقول ان الشال ان السرور والدي كنت تدخلك على الجنة المؤمنين في الدنيا
 خلق الله تعالى منه لا يسله ومنها تعظم العلماء قال الله تعالى مثل هذا نبوي
 الذين يعملون والذين لا يعملون انما يخشى الله من عباده العلماء قال رسول الله

في فضل خير

عليه واله وسلم ان الناس لكرهين وان جالسا لا يؤمنون من الارض فيفتمون في الدين فاذا اؤكرو
 فتمنوا صوابهم خبرا وقال عليه السلام من سلك طريقا يطلب فيه علما سلك الله به
 طريقا من طرق الجنة وان الملائكة تضع ارجلها رضا الطالب لعلم وان العالم يستغفر
 من في السموات ومن في الارض والحيات في جنة الملاء وان فضل العالم على العاقل
 كفضل العسل على الورد وحل سائر الكواكب ان العلماء ورثة الانبياء وان الانبياء لم
 يورثوا دينارا ولا درهما وانما ورثوا العلم فمن اخذ اخذ بحظ وافزأ الله تعالى وثلا
 واهل السموات والارض من النعمة في جبرها وحى الموت يصلون على معلم الناس الخير في
 واحد اشهد على الشيطان من الف عابد وقال عليه السلام من اكرم فيها مسلما الى الله يوم
 القيمة وهو منه راض من اهان فيها مسلما الى الله يوم القيمة وهو عليه غضبان
اما المرقب منها ما مور منها الكبر قال الباقر عليه السلام العز واد الله و
 الكبرياء ازاوه من حائل شيئا منها اكتبه الله في جنتهم وقال الباقر والصادق عليهما السلام
 لا يدخل الجنة من كان في قلبه مثقال ذرة من الكبر وقال رسول الله صلى الله عليه واله
 سلم اكثر اهل النار المتكبرون وقال صلى الله عليه واله وسلم ثلثة لا يكلمهم الله عز وجل
 حل يوم القيمة ولا ينظر اليهم ولا ينظر اليهم ولا ينظر اليهم ولا ينظر اليهم ولا ينظر اليهم
 ومنها فضل الخليفة الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يوم يجال الى الله
 يقول الله عز وجل يا لك فلان لا اعرفه لهم اذا ما عندك كانوا يمشون الى المساجد ولا
 عز في لهم فجا عندك كانوا يمشون ولا عز في لهم فجا عندك كانوا يمشون الوضوء ولا عز في
 لهم ابدان عندك كانوا يمشون بالداء ولا عز في لهم السلام عندك كانوا يمشون بلبان الفراء
 قال يقول لهم خادنا النار يستناب الله ما كان خالكوا لو اكان فعل لغير الله عز وجل فضل
 لناخذوا وانا بكر من عاظم له ومنها اعاد المؤمن قال رسول الله صلى الله عليه واله
 الله وسلم من ادى مؤثنا بغير حوائكنا هكذا الكعبة وببيت المقدس ومكة وكما ما قبل
 الف ملك من المؤمنين قال عليه السلام لا يرحم الله من لا يرحم الناس قال صلى الله عليه
 واله وسلم الراحمون يرحمهم الرحمن ارحموا من في الارض يرحمكم في السماء وقال الصادق

في الكبر

في زيادة المؤمنين

سيرة علي بن ابي طالب

عليه السلام قال الله تعالى يا ابا طالب من اين عدي الوثن ولما من غضبي من اكرم
عبد المؤمن وقال الصادق عليه السلام ما من مؤمن يخذل اخاه وهو يندد على نصرته
الا حذله الله في الدنيا والاخرة واما مؤمن كان بينه وبين مؤمن حجاب ضرب الله بينه
بين الجنة سبعين الف سور مسيرة الف عام ما بين التور الى التور واما مؤمن منع
مؤمن شيا بما يحتاج اليه وهو يندد عليه او من منع غيره امامه الله عز وجل يوم القيمة
سود وجهه من زينة جهنم مغلولة يدها الى عنقه فيقال هذا الخائن الذي خان الله ورسوله
ثم يؤمر به الى النار وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سب المؤمن ضون وقاله
كفر باكل شيء معصية الله تعالى ومنها فطبعة الرحم قال الصادق عليه السلام طلب
النصر العلوية من المدينة قلت وصلنا اليه خرج البنا الريح الحاجب خال يدخل على
امير المؤمنين منكم اثنان فدخلنا فانا وعبد الله الحسن فلما جلسنا عند قال لي انت الكا
شم الغيب قلت لا يعلم الغيب الا الله قال انت الذي يحيى الميت الخراج قلت بل الخراج
الميت فقال ان الذي لم يمت لم يمت فقلت لا فقال ايمانكم لا خرب باحكم وادق فليكن
وازلكم بالبشارة ولا ادع احدا من اهل الشام والجاز بانون الكرم فانهم لكم معند فقلت
ان ابوب عليه السلام ابني ضبر وان يوسف عليه السلام ظلم فغفر وان سليمان اعطى
ف شكر وان من نسل اولئك القوم فترجبه ثم قال حدثني الذي حدثني به منذ اوقات
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت حدثني ابي عن جدي عن رسول الله
الله عليه وآله وسلم قال ان الرتم جبل مدود من الارض الى السماء فيقول الرحم طلع
الله من ظنوني وصل الله من صلى فقال لي انت اذن ذلك قال فقلت حدثني ابي عن جدي
عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال قال الله تعالى انا الرحمن خلقت الرتم و
شفقت له اسماء من اسماء مني وصلها وصلته ومن قطعها قطعته فقال لي انت اذن ذلك
قلت حدثني ابي عن جدي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان ملكا من
ملوك بني اسرائيل كان قد بقي من عمره ثلث سنين فوصل رحمه فجعله الله ثلثين سنة وان
ملكاً من ملوك بني اسرائيل كان قد بقي من عمره ثلثين سنة فقطع رحمه فجعله الله ثلث سنين

في سيرة علي بن ابي طالب

في سيرة المعاصي والكبائر

قال هذا الذي حدثت والله لا صلح اليوم رجى ثم سرنا الى اهلنا سرا حيا لا ينها
شرب الخمر قال الله لصادق عليه السلام مد من الخمر ليقب الله كما عبد الوثن ومن شرب شربة
لا يقبل الله صلواته ربيعين يوما وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اربع لا يدخل
بينا واحد منهن الا حزن لم نمنز البركة الحنانية والشفقة وشرب الخمر والزنا وقال عليه السلام
عجى مد من الخمر يوم القيمة من زينة جهنم سود وجهه ما تلا شفا ليل لعا به شدة
ما صبه الى ايهام فدمه خارجة بين من صلبه فيخرج منه اهل الجمع اقرارا معبلا
الى الحيات من ادخل مرقا من مرقة شيا بما يبكر كثير عذب الله ذلك المرء بسبعين مثقالا
نزع من العذاب ومنها الظلم قال الله تعالى وما للظالمين من انصار وقال تعالى ولا تكلموا
بالذي ينظرون فقلوا اننا نرى قلوبهم تخفى ولا تكون فينا والذين اذا اصابتهم البغي فقم
ببغضون وقال الصادق عليه السلام ان الله تعالى يبذل العبد من جاهه كالسبل
ماله يقول الله تعالى جعلت لك جاها فاهل نمرت به مظلوما او قتلت به قاتلما او اوتيت
به مكروبا او قال عليه السلام كلكم راع مسئول عن بعته وقال رسول الله صلى الله عليه وآله
الله وسلم الظالم ظلمات يوم القيمة والصادق عليه السلام في قوله تعالى ان ربك
ليالمرصاد قال منظر على الصراط يجوزها صمد عليه مظلوم وقال عليه السلام ان الله
تعالى يقول وحزني وجلالي لا يجيب حوة مظلوم في مظلوم ظلمها ولا احد من مثلك
الظلمة وقال عليه السلام ان الله تعالى اوحى الى نبي من الانبياء في جبار من الجبابرة
اشا لجبار فقل له اني لو استعنتك حل معك الدعاء والاعطاء انما استعنتك لكن حل
اصوات المظلومين ان لم ادع ظلامهم وان كانوا كافرا وقال رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم من قطع مال مؤمن غصبا يفرج الله تعالى معصاة عنه ما فاق الاعمال الخيرة
يعملها في البر والخير لا شبرا في حسنة حتى يثوب ويرى المال الذي اخذ الى صاحبه
قال الصادق عليه السلام من اعان على قتل مؤمن بسيفه كل يوم القيمة بين عينيه
مكتوب يس من رحمة الله عز وجل وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر
خطبته من ثوب خصومه قالوا واغارة عليها نزل ملك الموت بالبشرى بلعنة الله ونار

في سيرة علي بن ابي طالب

في سيرة علي بن ابي طالب

جهنم خالدا فيها وبشر الصبر من تحت سلطان جابر في حلقه كان في ربه في النار ومن
 دل سلطانا على الجور كان مع هاما كان هو والسلطان من اشد اهل النار هذا ما
 ظلم اجرا احبط الله عمله وحرم عليه ربح الجنة وروحها توحيد من سيرة خصالها
 ومن اهان مسلما فبشر من اجل نكره واستخف به ضدا مغفبا الله ولم يزل في مثل الله
 تعالى في خلقه من ربه ومن اكرم فقيرا مسلما في الله يوم القيمة وهو خلق الله عز وجل
 له الدنيا والاخرة واخيار الدنيا وزك الاخرة في الله عز وجل وليس له حنة في الدنيا
 النار ومن اخذ الاخرة وزك الدنيا في الله تعالى يوم القيمة وهو من راحة من الكسب
 ما الاخر اسأل الله من صدقة ولا غنا ولا جوار ولا اعتبارا وكتب الله له بعد
 الجزاء ذلك وذا ما يوجب بعد موته معه وكان اداء الى النار ومن ربح من ربحه كرم من كرم
 الدنيا نظر الله اليه بر من ينال بها الجنة وفيه الله عن كرمه في الدنيا والاخرة ومن
 بنى على طريق ما يابى اليه طار سبيل ربه يوم القيمة على عجب من ربه وجهه بيقول
 الجمع فذا حق يراهم برهم خليل الرحمن في قبة منقول اهل الجمع هذا ملك من الملكة
 لم يزل في خلقه ودخل شفا عرفة الجنة اربعون الف رجل **الفصل الثاني**
 فيما يتعلق بالعدل يا صناع المعروف قال الله تعالى اياكم يا مراء العدل والاحسان
 وقال تعالى يا حاكمكم بين الناس ان تحكوا بالعدل وقال تعالى ان الله يحب المتقسين
 وقال تعالى واذا قلتم فاعدوا وقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم من ولي عثرة
 ولم يعدل فيهم جلد يوم القيمة وبلاء ورجلاه ورأسه في مثب غارق قال الصادق عليه
 السلام من ولي شيئا من امور الناس فضتهم ضيعه الله تعالى وقال عليه السلام عدل
 ساعة بعدل عبادة سنة وقال رسول الله صلى الله عليه واله ما من يوم يصبح العبد
 الا وملك ان يزلان فيه فيقول احدهما اللهم اعط متفقا خلفا ويقول الاخر اللهم اعط
 مسكافعا وقال عليه السلام لا يصدق احد من الكسب الطب الا اخذ الله منه
 فبريها كما يري احدكم فلو اء او فلو صدق يكون مثل الجمل او اعظم ومن رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم انه ذكر النار في ذبا الله منها واشاح بوجهه ثلاث مرات ثم قال

في العدل والمعرف

المرء النار ولو بشوكة فان لم يجد وامكلا طيبة اشاح اي حذفت انكسر على الوجه بالثبات
 النار وقيل بغير وجه وقيل امرض وجهه وقال عليه السلام ما يشره ان لي مثل احدهما
 باي على نكاحه عندى منه دينار الا دينار اصد لدبر على وقال عليه السلام سبعة
 يظلهم الله في ظله يوم لا ظل الا ظله الامام العادل وشاب نشأ بعبادة الله عز وجل ورجل
 قلبه متعلق بعبادة الى المساجد ورجلان غابا في الله اجتمعا عليه وتفرقا عليه ورجل
 دعه امره ذات منصب جنان فقال ان اخاف الله ورجل يصدق بصدق خافها الا
 سلم بينه ما شق شماله ورجل ذكر الله خاليا ففاضت عيناه وقيل يا رسول الله اني قد
 اعظم فقال ان يصدق انت جميع شيعتي تحبني العفرو تامل البنا حتى اذ بلغت الحلقوم تلك
 لفلان كذا ولفلان كذا لا وقد كان لفلان كذا وقال عليه السلام يا ابن ادم انك ان نبذ
 الفضل فخير لك وان تمسكه فشر لك ولا يلام على كتمان زاهد من يقول والسيد العبد اخبر من
 السيد السفل قال عليه السلام صناع المعروف فهو صانع السوء وقال عليه السلام ان
 البور التي يشار فيها المعروف تنقى اهل السماء كاضى الكواكب اهل الارض وقال عليه
 السلام على كل مسلم صدقة وقالوا يا بنى الله من لم يجد قال يعمل بيده فينتفع نفسه ويصدق
 قالوا فان لم يجد قال يمين والحق الملهوف قالوا فان لم يجد قال فليعمل بالمعرف
 يمسك من الشرفا يهتاله صدقة وقال عليه السلام من انفق زوجين في سبيل الله
 نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير من كان من اهل الصلوة يدعى من باب الصلوة ومن كان
 اهل الجهاد يدعى من باب الجهاد ومن كان من اهل الصدقة يدعى من باب الصدقة ومن كان
 من اهل الصيام يدعى من باب الصيام ومن يقول عليه السلام زوجين اثنين من كل شئ كذا
 اورد بنار بن او ثوبين مثل يربد يشبهون رهاود بنار او ثوبا وقال عليه السلام انما وطعت
 الزكاة اخبارا للاغنياء ومونة للفقراء ولوان الناس اداء الزكاة من امواتهم ما بقي منهم
 محتاجا ولا يستغنى بها من الله وان الناس ما افتروا ولا احتاجوا ولا جوار ولا عوا ولا حرو ولا
 بنو ب لا غنياء وجن على الله بنار الله وغالى ان يمنع ربه من منع حوائج في مال
 اقم وقال بالذي خلق الخلق ولبط الرزق ما ضاع مال في بر ولا بحر الا بسبع الزكاة وما

في فضل الزكاة

صديق صديق في راجع الابرار النبي في ذلك اليوم وان احب الناس الى الله تعالى اعظم
 كفاه في اناس من ارتضى كونه ماله ولم يجل على المؤمنين بما افترض الله لهم في ماله واما
 مؤمن او يصل الى اجنه يوم من مرق فافند او صلة للتالي . ولا الله صلى الله عليه واله
 وسلم ورايت المعروف لا يصلح الا بثلث خصال بخصه وسر وبجمله فالتك اذا ستر
 غلبه عند من يفضله اليه واذا ستره بمنه وادنا علكه هناك وان كان غير ذلك
 محضه وتكرره وان اراد من علم اشق الرجل او صديق فانه يفرقه الى من كان يصنع
 فان كان يصنع الى من هو اهله فاعلم انه الى خير وان كان يصنع الى غير اهله فاعلم انه
 ليس له عند الله عز وجل خير وقال عليه السلام خير خياركم ما حكموا شراركم بخلافكم
 ومن خالص الايمان البر بالاخوان والتقى في حوائجهم وان البار بالاخوان بجمته الرحمن
 فوفى لك مرفقه للشيطان وتخرج من النيران ودخول الجنة وقال رسول الله
 صلى الله عليه واله وسلم الرفق راس الحكمة اللهم من ولي شيئا من امور المؤمنين فرفق بهم
 فادق به ومن شق عليهم فاشق عليه وقال عليه السلام كيف يقدر الله مؤمنا
 لا يؤخذ من شديدهم لعينهم وقال عليه السلام الدنيا حلوى خضرة وان الله مستحكم
 بها فانظر كيف يغفلون وقال عليه السلام ان الله عبادا يختصم بالنم بغيرها فيهم ما
 بذلوا له الناس فاداموا ما حرموا لها منهم الى غيرهم وكان كسرى قد خرج بابا وسهل جبله
 وضع حجابا وبسط اذنه لكل واصل اليه فقال له رسول ملك الزم لعدا اذدرت حيلك
 عدوك بغضك الباب رفعت الجباب فقال انما الخشن من عدتي عدل انما انصبت هذا
 المنصب جلت هذا المجلس لفضلاء الحاجات دفع العلى فاذا لم تصل الرتبة الى فنى
 انفس حاجته واكث ظلامه وكان له الملك الهند فذهب سمعه فاستدعته ورجع
 فدخل عليه اهل ملكه ليعزبه في سمعه فقال ما جرح من عرق على غاب هذا الجدار
 حتى لكل بصوت المعلوم كيف لا اصعبه اد استغاثت في لكل اذا ذهب يهوى فاذهب
 بغيره فامرته لكل في ظلامه ان يلبس الاحمر حتى اذا رايته عرفته وفترته وانصرفت
 له وددى ان افرح الناس الى الله تعالى اجتهم اليه وادناهم منه مجلسا يوم القيمة اما

في كل مكان

عادك قال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم ان الله تعالى يبذل العبد في جابه كما
 يبذل في ماله فيقول يا عبدى زفك جابه افضل عندك مظلوما واخست مملوكا واما
 عليه السلام الخلق كلهم عيال الله فاحب الخلق اليه ما ينفعهم لعيله وقال عليه السلام
 الله تعالى ما الا اذا خلفهم حوائج الناس الى على فيه الا يبدتهم بالتار واذا كان يوم
 القيمة وضعت لهم منابر من نور يحد ثوب الله تعالى والناس في الحساب مرق عليه السلام
 يهودى يحطوب في القوم فقال اصحابه ان هذا اليهودى ليلدعه اليوم افعى يورث فلما
 كان اخر النهار رجح اليهودى بالحطب على راسه على جارى عاد له فقال له الجماعة يا رسول
 الله ما عهدت انك تجزى بالركن فقال بعدا ذاك قالوا انك اخبرنا اليوم بان هذا اليهودى
 يلدعه الانف يورث فمدح فقال على به فادق به الى النبي صلى الله عليه واله وسلم فاضا
 له يا يهودى وضع الحطب وحله فخله فزاي فيه افعى فقال يا يهودى ما صنعت اليوم من
 المعروف فقال انى لرامع شيئا منه فخرت ومعى كعكشان فاكلت احداهما ثم
 سئل بئانك قد ضلت اليه الاخرى فقال عليه السلام له تلك الكعكة خلصتك من هذا
 الانف فاسلم على يدي وقال عليه السلام ان الله خلق خلقا خلفهم حوائج الناس فخرج
 اليهم الناس في حوائجهم اولئك الامون من عذاب الله وقال صلى الله عليه واله وسلم
 من فنى لاجنه حاجه كنت واقفا عند ميزانه فان جع والاشفت له وقال جابر بن
 محمد الصادق عليه السلام من جبن ان من شئ عون لاجنه ومنفعته فله ثواب الجاهل
 في سبيل الله تعالى وقال عليه السلام من كان وصلة لاجنه المسلم الى سبيل
 في منفعة يراو يبتع سرا من على اجازة القراط يوم وحض الافدام وقال عليه السلام
 من فنى لاجنه المسلم حاجه كان كمن خد الله جبره وقال عليه السلام من فنى على
 كرى بفرج الله عنه كرى به ومن سز على مؤمن ستر الله عورته ولا يزال الله له الى في عونه
 مادام هو في عون لاجنه وقال عليه السلام من فنى على مؤمن كرى به جعل الله له شعلين
 من نور على صراط مستقيم يضيئهما عالم لا يحجب الاكرب العزة وقال عليه السلام من
 مع لاجنه في حاجه فاعوه فيها جعل الله تعالى بينه وبين النار يوم القيمة سبع مائة

نبي في البحر
حكمة في البحر
معجزة في البحر

سبع علامات على

ما بين الخندق والخندق ما بين السماء والأرض وقال عليه السلام من سئل ما
ستر الله عز وجل في الدنيا والآخرة ومن ملك من مكروب كربة فملك الله عز وجل منه
كربة من كروب يوم القيمة ومن كان في حاجة أخيه كان الله في حاجته وقال عليه السلام
إن الله تعالى صابرا لحضرتهم بالنعم لئلا يقع العباد ويغتر بها فيهم ما بذلوا فافانما منعها لها
منهم وجعلها في غيرهم وقال عليه السلام من أضاف مؤثما أو حث له في شيء من وجوب
كان حقا على الله أن يخدمه ويصنع في الجنة وقال عليه السلام من غفر عن أخيه
كربة من الدنيا غفر الله عنه بها كربة من كروب يوم القيمة ومن سئل ما ستر الله عز وجل
جل عليه في الدنيا والآخرة والله تعالى في عون العبد ما دام العبد في عون أخيه ومن
سلك طريقا يلتمس فيه علما سلكت الله به طريقا إلى ضرب من الجنة وما حل بسوء من
يكون كتاب الله ويبدأ سونته بينهم الأنزل عليهم التكنية وحنانهم الملائكة ومن
أصابه عمله لم يسرح به نسبه وقال عليه السلام ابتداء أول خلق بآية دون ذنوبها
والخلة والمسكة أخلق الله بآية دون عن حاجته وخلته ومكنه وقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من أغاث مله فأكب الله له ثلثا وسبعين حسنة واحدة
منها يصلح به لخرنه ودينه والباقي في الدنيا وقال صلى الله عليه وآله وسلم إن الله
تعالى يحب أغاثه اللهم فان وقال صلى الله عليه وآله وسلم كل معروف صدقة والدان على
الحزب كفاعله وإن الله تعالى يحب أغاثه اللهم فان وقال عليه السلام إن من موجبات المغفرة
إذا عاتلك التور على أخيك المسلم وأشباح جوعته ونفس كربة وسئل عنه عليه السلام
قالوا يا رسول الله أتى العمل أفضل قال إن تدخل على أخيك المسلم سرورا أو تنقصه دينا
أو تنقصه جزا وقال عليه السلام أفضل الصدقة صدقة السائل قبل يا رسول الله وما
صدقة السائل قال الشفاعة منك بها الأسير ومغن بها الدم وتخبري بها المعروف
إلى الجنة وتدفع عنه الكربة وقال عليه السلام إذا عاتك المسلم اختاره أو زاره في الله
تعالى يقول الله تعالى طيب وطاب مثلك إذا توات في الجنة منزلا وقال عليه السلام
المدون ما يقول الأسد في يهرم قالوا الله ورسوله أعلم قال عليه السلام يقول

نعم
الحجج القاطعة
افانما

في آيات السلام والصلوة

اللهم لأنسحق على أهل المعرفة وقال عليه السلام والذي نفس محمد بيده لا يرفع كربة
الأعلى رحيم قلنا يا رسول الله كلنا رحيم قال ليس الذي يحرم نفسه وأهله خاصة ذلك
الذي يحرم التسليم قال عليه السلام مثل المؤمن فيما بينهم كمثل النيران يمسك بعض
بعضا ويشتد بعضه بعضا وقال عليه السلام قال الله تعالى إن كنتم منزهين عن
خلق وقال عليه السلام وقد سئل أي الناس أحب إليك قال اتق الناس للناس قبل
الأعمال أفضل قال إذا عاتلك التور على المؤمن قبل وما سرور المؤمن قال أشباح جوعته
ونفس كربة وفضاء دينه ومن شئ مع أخيه في حاجته كان كصنام شهره واعتكاف
ومن شئ مع مظلوم بعينه ثبث الله قدميه يوم نزل الأقدام ومن كفت غضبه ستر الله
عونه وإن الخلق البقي بعد العمل كما بعد العمل الصل وقال عليه السلام أول من
يدخل الجنة المعروف وأهله وأول من يرد على الخوض وقال عليه السلام أهل المعروف
في الدنيا هم أهل المعروف في الآخرة ومعناه يقال لهم هبوا حسنا فكم كنتم شتم فادخلوا
الجنة وقال ما معنى الإسلام معنى الشح بشي لأن هذا دينيا كديب التل وشعبا كغيب ذلك
وقال عليه السلام أرض القيمة ثار ما خلا ظل المؤمن فان صدقة تظله وقال عليه
السلام السدود بعشر والعرض ثمانين وعشرون صلة الأخوان بعشرين و
صلة الرحم بأربعين وعشرين وكفى آخر الرسالة والأخبار
في ذلك أكثر من أن يحصى صلى الله عليه وآله وسلم

اجمعين والمحمد رب العالمين

اللهم اغفر لكلنا الذنب

وآياتهم

عليه

له

هذا
كتاب الاعتماد
شرح من قال
الاعتماد الذي
هو الجهر القم
الله في العالمين
والدين العالمين
الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فضلنا بدين الاسلام وفقر لنا من جزيل الانعام والصلوة على محمد المصطفى
ونه الامم البركة الكرام اما بعد فان في هذه الرسالة شرح ما تضمنته
المقدمة الموسومة بوجوب الاعتماد نصيحت مولانا الشيخ الاعظم والربيع العظيم
مذوق الحقيقة حجة الافاضل المعاصرين ملك الفقهاء والمنكبين ذكر الاسلام وقيل
علامة الدهر ارفع فضلاء العصر السعيد المغمور جمال السلة والحق والدين ابى منصور
بن الطاهر الحل فدرس الله روحه ونور ضميره على سبيل الاختصار دون التطويل والاكثار
تفريبا بها الى اذهان المكلفين في شهاب على الطالبين في مقربا بذلك الى الله تعالى وتبها
بكتاب الاعتماد في شرح واجب الاعتماد والله ولي التوفيق والتداع قال فدرس الله
روحه بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على نعمائه وصل الله على سيدنا محمد وآله
ابناءه محمد المصطفى وعلى المعصومين من ابناءه وبعد فقد بينت في هذه الرسالة واجب
الاعتماد على جميع العباد والمختص فيها ما يجب معرفته من المسائل الاصولية والمختصة
بيان الواجب من اصول العبادات والله الموفق للخيرات اقول الحمد هو الشاء على
الفعل الجليل الاخبارى خبر الاخبارى كالتفنى الضروى للانسان وفوقه من جلو
لا يعلق به مدح ولا ذم والشكر هو الاعتراف بنعمة النعم مع العظيم والفرق بينهما ان
كل واحد منهما اعتم من الاخر من وجه واخص من وجه اما بيان عموم الحمد فلا يكون
ابدا وفي مقابلة النعمة واما بيان خصوصه فلا يكون بالعلو ون الفعل واما بيان

في حقيقت الحمد والشكر والصلوة

عموم الشكر فلا يكون بالعلو والفعل مثل ذلكم شكر او عبادت شكر او اما بيان خصوصه
فلا يكون الا في مقابلة النعمة فاذ قلت فلان شخص عاكر كريم لم يكن له عليك
نعمه فهذا احد لا شكر واما قلت مجدث لله فهذا شكر لاحد واذ قلت فلان
على فجزاه الله جزاء واحسن اليه فهذا احد وشكر لله جاز ومجود واصله الله
حذفت المسند عند قول الام لانها من مزيل واصل الله الى حذفت الالف لا
لعله في قوله ثم موضوعا عن الحذوف الالف اللام التي للتعريف بنعم الله ثم فخر
فضا الله بالنعمه واذ كان ما قبل لفظة الجلالة مكسورا كانت مرتبة كما في قوله واذ
لم يكن مكسورا كانت مفتوحة كما في قوله الله اكبر وهو المنفرد بالاستحقاق العباد والعباد
او فرما يكون من الخضوع والخشوع واصله من التذلل يقال يبر معبدى مذلل ونعمه
ونعمه واحد وهي الغاية المحنة الواصلة الى النعيم بقصد الاحسان اليه فلو كان
الحسن احراز من النعمه كما اذا سرق شخص ما لا يصد في برطانه وبقصد الاحسان
حوق يخرج عنه ما لا يصديقه كمن التي طعاما في الطريق ولم يقصد انتفاع احده واما
الغصده الاضرار كمن قد الى غيره ضامنا مسموما او مسيحا والله لصلوة في اللنة من
الله الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الذقاء وفي الشرع عباد عز
الاذكار والركوع والجمود والرسول جمع رسول وهو يكون من الملائكة والبشر والنبي
يكون الامن البشر حاشه وبنال بنى بالهزة وبنى بشد بدل الباء بغير هزة ومن بهما
من هزة فهو ما خوذ من النبا وهو الخبر لا نه خبر من ادع تعالى ومن لم يهتز فهو ما خوذ
من نباى علالة على سائر الخلق لكونه اشرفهم محمد صلى الله عليه وآله وسلم اشرف
من خلق الله تعالى لا نه اشرف من الملائكة وكافة البشر والانباء جمع بنى هو الخبر عن الله
تعالى بغير واسطه بشر محمد مشق من الحمد وهو الذي كثر محامد المصطفى المختار من النبيين
والصومون الموصوفون بالعصمة وهي في اصل اللغه النع والاصطلاح عبارة عن
لطف بفعله الله تعالى بالمكلف لا يكون له معه داع الى فعل المعصية ولا الى ترك الطاعة
مع فله على ذلك انباء جمع نبا والنبا هو الخبر وادبه الخبر كما في قوله رجل عدك براد

في قوله الحمد
والشكر

في قوله الحمد
والشكر

شرح واجب الاعتقاد علامه

عادل ورضا ويراد به راضى ذلك شارة الى الامنة عليهم السلام لكونهم مخبرين عن
 الله عليه واله وسلم والواجب ان يصدقوا ما على المدح والثناء والذم واللعنات
 الاعتقاد هو من الاعراض النفسانية وهو ما يصحون العامل ويصدقون به تصديقا
 جازما وقوله على جميع العباد المراد به المكلفون ونحوه اي يثبت والمسائل الاصلية
 اي النسوبة الى علم الاصول وهو بيان عن العلم بذات الله تعالى وصفاته وحدله ونحوه
 الانبياء وتصديقهم فيما جاؤا به من الله تعالى وامانة الامنة وانما يسمى بعلم الاصول
 لان الاصل هو ما يبنى عليه غيره وبان علوم الدين هي علمه فيكون اصلا لها على الاصول
 اي على كل واحد واحد من المكلفين بعينه ولا يفظ عن احد ببيان غيره بخلاف الواجب
 على الكتابة فانه الذي يجب على الجميع لفظ عن البعض ببيان البعض كالجهد والكل
 مثان على هو مجرد اعتقاد كعلم الاصول الذي تقدم ذكره وعلى هو اعتقاد مع عمل ولا
 يكفي العلم به من العمل كالعبادات الشرعية التي هي اسم فاعل من التوفيق وهو ما يكون المكلف
 معه اقرب الى فعل الطاعة وابتعد عن فعل المعصية **قال** قدس الله روحه تقول
 يجب على المكلف ان يعرف الله تعالى وجوده لانه اوجد العالم بعد ان لم يكن اذ لو كان
 العالم قد بما كان اما محركا او ساكنا والسمان باطلان اما الحركة فلان ما هيها شمس
 المتبوته بالغير والعديم لا يقع ان يكون مسبوقا بالغير ولا يفتل قدم الحركة وكذلك
 التكون لانه عبارة عن الكون الثاني في المكان الاول فيكون مسبوقا بالكون الاول بالضرورة
 ولان لا يكون مسبوقا بالغير فيثبت حدوث العالم **اقول** نذكر اولا تفسير الالفاظ
 التي اشتمل عليها هذا الفصل فالمكلف هو الانسان الحي انا نافع العاقل والعالم عبارة
 عن ما سوى الله تعالى وانما سمي العالم لما لانه علامة على وجود الله تعالى والجسم هو
 القابل للشمس طولا وعرضا وعمقا والقديم هو الذي لا اول لوجوده والذي لا سببه غيره
 والمحدث معابله وهو ما لوجوده اول والذي لا سببه غيره والحركة هي الحصول الاول
 للجسم المكان الثاني والتكون هو الحصول الثاني للجسم المكان الاول وذلك لان الجسم
 لا بد له اذا وجد من مكان فاول حصوله في المكان يسبق كونه مطلقا لان الثاني ان كان

وقد كان يجب ان يعرف الله تعالى وجوده لانه اوجد العالم بعد ان لم يكن اذ لو كان العالم قد بما كان اما محركا او ساكنا والسمان باطلان اما الحركة فلان ما هيها شمس المتبوته بالغير والعديم لا يقع ان يكون مسبوقا بالغير ولا يفتل قدم الحركة وكذلك التكون لانه عبارة عن الكون الثاني في المكان الاول فيكون مسبوقا بالكون الاول بالضرورة ولان لا يكون مسبوقا بالغير فيثبت حدوث العالم

في وجوب الاعتقاد

بجواب الاعتقاد بالصانع حدوثا

في مكان اخر فهو الحركة وان يوجب في الاثر الثاني في ذلك المكان فهو الكون اذا ثبت هذا من
 معرفة الله تعالى واجبه على كل مكلف لانها دافعة للضرر وكلما كان دافعا للضرر فهو
 واجبا ما انها دافعة للضرر فلا يمان المكلف اذا نظر في نفسه وجد عليه منافع من
 الوجود والحيوة والشهوة والحواس ويعلم انها لا يثبت من نفسه بل من غيره فقول هذا
 النافع التي حصلت من الغير لا يمان ان يكون الموصل لها الى قصد بها النفع او الضرر
 فان قصد النفع فيكون ثناء على شكر النعمة واجبا بالضرورة فيجب على معرفته لا شك
 لان شكر النعم واجبه بغير ضرورة العقل ولا الشكر الا بعد معرفته لان الشكر انما يكون
 شكرا اذا وقع على وجه يليق بالشكر ولو لم يعرفه لجاز ان لا يليق به فلا يكون شكرا
 واذا لم يشكره هو حصول الضرر بذكر الشكر وان كان الموصل لها فاصدا للضرر فيجب
 على ان يعرفه لاحراز من ضرره لانه ما لم يعرفه لا يمكن الاحراز من ضرره فيجب على ان
 اعرف قاعله هذه المنافع اما لا شكركه ولا حراز من ضرره لان الاحراز من الضرر
 ايضا ضرورة العقل واما ان كلما كان دافعا للضرر فهو واجبا لانه ضرورة فيثبت
 وجوب المعرفة فيجب على المكلف ان يعرف ان له منافع او جرم والطريق الى معرفته
 النظر الذي هو التفكير موصفاة عن ترتيب مبدء موطنه فيوصل بها الى معرفة شي
 اخر فقولنا ترتيب هو عبارة عن جعل اشياء يثبت يكون بعضها الى بعض نسبة بالاشياء
 والناخر واولنا امور ذاتية حتى يخرج عنه ترتيب الامور الخارجية مثل ترتيب
 الاجزاء على ما ذكره قولنا ذاتية لعدم المعلومة والمطوية وانما قلنا ان الطريق
 الى معرفته الله تعالى النظر لان الطريق التي يوصل بها الى معرفة الاشياء اربعة اما
 ضرورة او خبر او حس او نظرو كل من الثلاثة الاول لا يصلح ان يكون طريقا الى
 فهم الرابع اما انه تعالى لا يكون معلوما بالضرورة فلو جزم بالاول ان الحكم الحكم
 بالضرورة من شأنه ان العامل اقله وطره به جزم بالحكم من غير توقف ولا طلب
 دليل لعدم كونه العلم به تعالى والاما طلب الدليل على ذلك الثاني ان من شأن
 العلوم بالضرورة ان الثاني العمل لا يثبت وقد وقع الخلاف بينهم فيه تعالى فان طائفة

في وجوب الاعتقاد

شرح واجب الاعتقاد

الانسان يتقوا الصانع كما حكى الله تعالى عنهم في قوله تعالى وقالوا ما هي الا آلهتنا المتوفىون
وتجوزون ما بينكم وبينهم من الماء الا انهم لا يعلمون الا انهم لا يعلمون الا انهم لا يعلمون
كونه جساما منهم من اعتقد كونه ليس بجسم الذين نفوا عنه الجسمية منهم من اعتقد ان له
صفات زائدة على ذاته قد بدله كعدمه ومنهم من نفى عنه ذلك وقال ان صفاته غير
على ذاته فلا يكون معلوما بالضرورة واما انه لا يكون معلوما بالحس او بالخبر فلا يكون
منها انما يكون طريقا الى العلم بالحسوسات والبنائى على ليس بحسوس لما بان في علم من الا
ان يكون الطريق الى معرفته النظر واذ كانت معرفة الله تعالى واجبة وهي لا تتم الا بالنظر
فيكون النظر واجبا لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فثبت وجوب النظر فعلا
على كل مكلف واما كونه النظر والاستدلال به فيقول المكلف هذا العالم موجود وكل
موجود ما قد تم او حادث لا يختص الوجود بينهما فالعالم لا يخفى اما ان يكون قد بدأ او محذرا
لا جازما ان يكون قد بدأ فثبت ان يكون محدثا واذ كان محدثا فهو مصنوع وكل مصنوع لا
له من صانع بالضرورة وانما قلنا ان العالم لا يجوز ان يكون قد بدأ لان العالم اما الجسام
او امر من جباله في الاجسام فلو كانت الاجسام قد بدله لكانت في القدم حاصلة في الكمال
لان ذلك لا يمكن لان وجود جسم لا في المكان محال فاذ كانت الجسم في القدم في المكان فاما
ان يكون ثابتا بينه او لا فان كانت ثابتة بينه فهو الساكن وان لم يكن ثابتة بينه فهو المتحرك
ثبت ان كل جسم لا يخرج من الحركة والسكون والتماسا هما كون الجسم في القديم متحركا او
ساكنا باطلان اما باطلان الحركة فلا ان ما قبلها مستدعي السببية بالحصول الاول بالضرورة
الحركة عبارة عن الحصول الاول في المكان الثاني فيكون مسبوقا بالحصول الاول الذي
هو غيره والسبب بغيره لا يكون قد بدأ لان القديم هو الذي لا يسبقه غيره فلا قبل له
الحركة فثبت حدوث الحركة واما السكون فلا انه عبارة عن الحصول الثاني في المكان الاول
فالحصول الثاني مسبوق بالحصول الاول الذي هو غيره والسبب بغيره لا يكون قد بدأ
فثبت حدوث السكون ايضا فثبت ان كل جسم لا يتخلو من الحوادث فهو حادث بالضرورة
فثبت حدوث الاجسام واما حدوثها فلا انها متفردة في وجودها الى الاجسام

ثبات واجب الاعتقاد

اثبات الصانع واجب الاعتقاد

في اثبات حدوث العالم

الحدث والمحتاج الى الحدث اولى بالحدث فثبت حدوث العالم قال قدس الله روحه
فثبت ان يكون له محدث بالضرورة وهو المطلوب لا يجوز ان يكون ذلك الحدث محدثا ولا
لافتقرا الى محدث اخر فاما ان يسلل او يدور او يثبت المطلوب هو اثبات مؤثر غير محدث
والدور والتسلل باطلان فثبت المطلوب **اقول** لما ثبت حدوث العالم وجب اثبات
الصانع ضرورة احتياج كل صنعة الى صانع وهو المطلوب فيقولون ثبت ان العالم متناهي
فلا يجوز ان يكون مثله لانه لو كان محدثا افتقر الى محدث اخر بالضرورة فان كان هو الاول
لزم الدور وان كان محدثا ثانيا او ثالثا او رابعا الى غير النهاية لزم التسلسل بهما باطلا
لما بان في بطلان ان يكون صانع العالم محدثا فثبت ان يكون قد بدأ وهو المطلوب ما بطلان
الدور قلناه صانع من يؤمن كل شيء من الشئ على الاخر يؤمن عليه فيه فاذا
كان كل واحد من الشئين موجد للآخر فاذ فر من احدهما مؤثر في الآخر كان الذي هو
اثر مؤثرا على مؤثره ضروريا فثبت الاثر على المؤثر فلو فرض ان الاخر مؤثر فيه كان مؤثرا
عليه ايضا فيكون مؤثرا على مؤثره وحل ما يؤمن عليه على ذلك وهو ينفى فيلزم
ان يكون كل واحد منهما مؤثرا على نفسه ويؤمن الشيء على نفسه محال لان المؤثر
مناخر والمؤثر عليه مستلزم فيلزم ان يكون كل واحد منهما مستلزم على نفسه
عنها والمستلزم من حيث هو مستلزم موجود والمناخر من حيث هو مؤثر معدوم فيلزم
ان يكون الشيء الواحد في زمان واحد موجودا بعد وما هو باطل بالضرورة واما
بطلان التسلسل فلا به يلزم منه وجود امور مرتبة غير متناهية مرتبة من العلل
والعلولات في الوجود وهو محال ايضا فاذ فرضنا سلسلة غير متناهية من الحداث وكل
حدث ممكن فيجوزها ممكن والممكن لا وجود له من نفسه فيحتاج الى مؤثر فالمؤثر فيه اما
نفسه او غيره او الخارج منه لا جاز ان يكون المؤثر فيه نفسه لاستحالة التأثير في نفسه
فانه لان المؤثر معدوم على اثره والشيء لا يعتمد على نفسه ولا جاز ان يكون المؤثر
فيه حزنها والاثر لزم ان يكون ذلك الجزء مؤثرا في كل واحد من اجزائها ومن جملة
الاجزاء نفسه وعلله فيلزم ان يكون مؤثرا في نفسه وفي علله وهو محال فيكون

اثبات واجب الاعتقاد

شرح واجب الاعتقاد علامه

المؤثر فيها حارجا عنها وهو الواجب مثبت بطلان التسلسل اذا بطل الدور وانما تسلسل
ثبتان مانع العالم فيديهي هو المالم قال فندرس الله روحه ويجب ان يعتقد انه تعالى واجب الوجود
لانه لو كان يمكن الوجود لانفتر الى مؤثرها ما ان يدور او يتسلسل او ينهي الى واجب الوجود
وهو المطلوب **اقول** كل معقول فهو اما واجب وممكن او ممتنع وذلك لان كل ما
يتصور الصلة ما ان يقع وجوده في الخارج او لا يقع فالذي يقع وجوده في الخارج
فاما ان لا يقع عدمه او يقع عدمه فالاول هو الواجب هو ما يقع وجوده لذاته و
يمنع عدمه لذاته والثاني هو الممكن وهو ما يقع عدمه ووجوده والثالث هو الممتنع
وهو ما لا يقع وجوده ويجب عكسه وهو لا وجود له البته بمعنى ان يكون الموجود اما واجبا
واما ممكنا فنقول مانع العالم موجود فاما ان يكون واجبا او ممكنا لا جاز ان يكون
ممكنا فمقتضى ان يكون واجبا لا يختص بالوجود منها وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون ممكنا
لان الممكن هو الذي لا وجود له من ذاته بل وجوده من غيره فلو كان صانع العالم ممكنا
لانفتر الى موحد يوجب فذلك الموحد ان كان واجبا لوجود فهو المطلوب ان كان
ممكنا لوجود ايضا احتاج الى موحد يوجب ضروري افتقار الممكن الى موحد فان كان
موحدا الممكن الاول لزم الدور وان كان موحدا ممكنا ثالثا وللتالث موحد رابع
وهكذا الى غير النهاية لزم التسلسل وقد تقدم بطلانها مثبتان صانع العالم واجب
الوجود وهو المالم قال فندرس الله روحه ويجب ان يعتقد انه تعالى فيديهي اذ لا
ابدي لا لوجاز عليه العدم لم يكن واجبا لوجوده وقد ثبت انه تعالى واجب الوجود
اقول القديم هو الذي لا يسفه غيره والازل هو الذي لا اول لوجوده والابدي هو الذي
لا اخر لوجوده والبارئ هو المستقر في الوجود فتقول الباري تعالى فيديهي اذ لا باق ابدي
لانه لو لم يكن وجوده بهذه الصفات لزم صحة العدم عليه اما قبل وجوده على تقدير
ان لا يكون قدما ولا ازلنا او بعد وجوده على تقدير ان لا يكون ابديا وفي اثناء وجوده
على تقدير ان لا يكون بامنا وكل ما يقع عليه العدم فوجوده من غيره لان الذي بعد
من الشيء انما يكون من غيره لانه لا مفعول الذات لا يجوز ان مثاله من الحسنة

واجب الوجود
واجب الوجود
واجب الوجود

واجب الوجود
واجب الوجود
واجب الوجود

بحسب الاعتقاد بالصفا النبوية

كافة الثمر لما كان ضوئها من ذاتها بمعنى ان الله تعالى خلقها مضيئة بنفسها لم يمد
عنها الضوء ولما كان ما يضيئ بها ضوئ من غيره صح عدم الضوء عليه فثبت ان
الى الواجب كنبته الضو الى الثمر كنبته الوجود الى الممكن كنبته الضو الى المضيئ
بضوء الثمر فليخرج مع صحة العدم عليه ان يكون وجوده من غيره وكل ما كان وجوده من
غيره فهو ممكن فليزمن ان يكون صانع العالم ممكنا وذلك ممكن محال لما ثبت من انه واجب
الوجود فثبت ان يكون له هذه الصفات وهو المطلوب قال فندرس الله روحه
يجب ان يعتقد انه تعالى قادر لانه لو كان موجبا لزم قدم العالم لاستحالة انفكاك العلل
عن العلة وقد بينا ان العالم محدث **اقول** لما فرغ من اثبات الذات شرع في اثبات الصفا
وهي اثباته ونسب صفات الكمال وصفات الاكرام واما سلبية ونسب صفات النقص
وصفات الجلال فاول النبوية كونه قادرا ومن اثباته تعالى صفة او سلبا صفة
فيجب ان يعرف معنى تلك الصفة فتقول لذات تلك منها ما لا يقع منه فعل فلا
يرصف بالنسبة الى ذلك الفعل لا بانه قادر ولا بانه موجب منها ما يقع منه الفعل ولا
يصح منه الترك فثبت موجب كالتار بالنسبة الى الاخران وترك الاخران ومنها يقع منه الفعل
والترك كالانسان بالنسبة الى الحركة وسواء اختار او هو الذي يقع منه ان يفعل وان
لا يفعل اذا كان الفعل ممكنا ولم يمنع منه مانع فتكون يقع منه ان يفعل بدخلية القادر
الموجب الذي يقع منه الفعل ولا يقع منه الترك وقلنا ان لا يفعل يخرج عنه الموجب
لانه لا يقع منه ترك الفعل قلنا اذا كان الفعل ممكنا لان قدره القادر لا يفعل الا
بالممكن فان المستحيل لا يفعل به فدون كجمل الجسم حالة واحد متحركا ساكنا او موجعا
معدما وقلنا ولم يمنع منه مانع حتى بدخلية فيه العدم فانه لا يقع منه الحركة ولا يقال انه
ليس بفاد عليها ولا انه عاجز عنها بل مانع منها وهو العدم وكذلك فعل المهيمن بالنسبة
الى الله تعالى لا يقع منه وان كان قادرا مانع وهو صله بغيره واما الدليل على انه تعالى
قادر فتقول الباري تعالى صدر منه فعل فاما ان يكون موجبا او قادرا مختارا او لا
يبدعها لا جاز ان يكون موجبا فمقتضى ان يكون مختارا وانما قلنا انه لا يجوز ان يكون موجبا

واجب الوجود
واجب الوجود
واجب الوجود

لان الوجوب ينفك عنه ضله او يهتار منه في الوجود وسوى الوجوب حله وضعفه معلولا
والعلول لا ينفك عن علته فلو كان موجبا وهو قد يترجم من قدمه قدم معلوله فيكون
العالم قد يما وقد ثبت حدوده وقدمه مع حدوده محال فثبت انه تعالى قادر على
وهو المطلوب قال قدس الله روحه ويجب ان يعتقد انه تعالى قادر على فعل الافعال
الحكمة المنفعة وكل من كان كذلك كان عالما بالضرورة **اقول** من صفاته الثبوتية كونه
تعالى عالما والعالم هو البين للاشياء شيئا بغيره مع اجزاء الفعل من صفاته حكما ومعنى
الفعل الحكم هو الذي يكون مطابقا للمنفعة المقصودة منه او الذي يترتب اثره عليه
كما يقال هذا ممكن بحكمه بمعنى انها مطابقة للمنفعة المقصودة منها وهي قطع ما يلا
او فلم يحكم بمعنى انه مطابق للمنفعة المقصودة منه وهي الكتابة او ما يترتب اثره على
منها عليه وهو القطع والكتابة وكذلك اذا قلنا هذه كتابة منفعة بمعنى انها على الوجه
المرتب المصطلح عليه والدليل انه تعالى عالم هو ان يقول الباري تعالى صدر عنه افعال
بحكمة منفعة وكل من صدر عنه افعال بحكمة منفعة يجب ان يكون عالما بالباري يجب ان يكون
عالما ففهمنا من هذا ان الله تعالى صدر عنه افعال بحكمة منفعة وهي مقدم ما يختص به
الضروري من ثامن مخلوقات من السموات وما خلق فيها من الشمس والقمر والكواكب وما
يترتب على طلوع الشمس من وجود النهار وما يترتب على غروبها من وجود الليل وما يترتب
على قربها من دوسن من حر الزمان الذي يسببه يحصل انتاج الثمار واشتداد الزرع
نضج الثمار من الارض من الماء ليمكن زرعها وتغليل الرطوبات من الابدان حتى لا يبول عليها
الرطوبات فتفسد ما يترتب على بقائها من دوسن من برد الزمان الذي يسببه تكثر
الامطار والانداء يحصل بذلك الثمن من الزرع ونقبة الثمار والاشجار ونزول المطر
حتى لا تشول عليها البرص فتفسد ما ومن حكمه تعالى انه لم يجعل الزمان كله قراة
ادى الى تحليل الاجساد وفناء رطوباتها ولم يجعله كله باردا والادى الى جود الاجساد
واسيلاء الرطوبات عليها فيؤدي الى فسادها وتغير الحركة عليها ولم يجعل بعضه حارا
في الغاية وبعضه باردا في الغاية والالزم الخروج من ضد الى ضد فيحصل منه تكاثر

وجوب الايمان بالباري

الاجساد انقضت حكمه ان جعل الزمان دائما في الغاية وما يليه معند لا في الحرارة
والبرودة فلا يحصل منه تكاثر في الاجساد وبعد قسم بارد في الغاية وبعد قسم معند
وهي الفصول الاربعة للسنة ومن حكمه تعالى ان جعل في مقدم قسم الانسان عددا من
الغذاء ونوع مؤخر عراضا لطيف وجعل للمعنين اهدايا بغيرها مما يلاقيها من المؤذيات
لها وكذلك جعل الاطعام في رؤس الانامل ليكون عامه لها التلذذ والتمتع واما المنفعة
الثانية وهي ان كل من صدر منه الاعمال الحكمة المنفعة فهو عالم فلا تله حلو بالبدن
لكل عامل فان كل عامل يحزم بان الكتابة الحكمة لا تصدر الا من عالم بها وكذا بان
القناعات قال قدس الله روحه ويجب ان يعتقد انه تعالى حي لان معنى الحي هو الذي
يخرج منه ان يتدبر ويعلم وقد بينا انه تعالى قادر على ان يكون جاتا بالضرورة **اقول**
معنى الحي هو الذي يخرج منه ان يتدبر ويعلم وقد ثبت انه تعالى قادر على ان يكون جاتا
بالضرورة لان خبر الحي بسبح ان يكون قادرا عالما بالضرورة قال قدس الله روحه
ويجب ان يعتقد انه تعالى قادر على كل معنور عالم بكل معلوم لان نسبة المعنور الى
اله على التوبة لان المقصود استناد الاشياء اليه هو الامكان وجميع الاشياء مشتركة
في هذا المعنى وليس عليه ببعض الاشياء اول من علمه البعض الاخر كما ان لا يعلم شيئا
منها وقد بينا امكانه او يعلم الجميع وهو المطلوب **اقول** لما بين انه تعالى قادر
عالم استدلال على صوم قدرته وعلوه الى انه قادر على كل المعنورات عالم بكل المعنور
اما بان انه قادر على كل المعنورات فلا ان المعنورات هي المكاث لا غير على ما تقدم
بيانها ونسبة المكاث اليه على سبيل التوبة لانه واجب ما عداه ممكن ونسبة التوبة
الى الممكن نسبة واحد والمقتضى لاحياج النبي الى فاعل هو الامكان فتشرك جميع المكاث
في حق القدرة عليها فثبت انه قادر على كل المعنورات واما بان انه عالم بكل المعنور
لانه لو اذلت للزمان ان لا يكون عالما بشئ منها او يكون عالما ببعضه ون بعضه
الاول محال لما ثبت من كونه عالما والثاني ايضا محال والا لكان علمه البعض منها
البعض مع شأونها بالنسبة الى ذاته فخصيصا من غير خصوص هو محال قال قدس الله

وجوب الايمان بالباري

وجوب الايمان بالباري

شرح واجب الاعتقاد

٥٢

روحه ويجب ان يعتقد انه تعالى سميع بصير لا نه قال بكل المعلومات ومن جملتها التي
والسمع يكون فالما بها وهو كونه سميعا بصيرا **اقول** من جملتها الصفات النبوية كونه
سميعا بصيرا وانما اثبتنا له سبحانه هاتين الصفتين لورود الاذن الشرعي في تسميته تعالى
بها في قوله والله سميع بصير لاننا ما نعلمه تعالى توفيقه بمعنى انها لا تطلق عليه منها
الاما ورد به الاذن الشرعي ما من الكتاب والسنة وما عدا ذلك لا يجوز اطلاقه عليه
وان كان معناه صادقا عليه وليس المراد بها هاتين الصفتين ان له اله سميع بها سموعا
اولا يسميها البصائر كما في حنا الارض لك انما يكون للاجسام والله تعالى ليس بحجم لنا
بانيها انه بل معناه انه تعالى يعلم السموعات ويعلم البصائر فحق قولنا انه سميع اي يعلم
السموعات بصيرا اي انه يعلم البصائر وانما الدليل على كونه سميعا بصيرا بهذا المعنى
فلما قلنا من بيان انه تعالى عالم بجميع المعلومات التي من جملتها السموعات البصائر ثبت
سميع بصير بهذا المعنى وهو المطلوب **قال** قدس الله روحه ويجب ان يعتقد انه تعالى
واحد لانه لو كان معه اله اخر لزم الحال لانه لو اراد احدهما حركة اجتمعت ارادة الاخر ليكن
قامتا ان بشا معاه وهو محال والا لزم اجتماع الشافين امان لا بشا معاه بل لزم خلق
الجسم من الحركة والتكون هو ترجيح من غير مرجح **اقول** الواحد هو الغنى بصفاة
لا يشترك فيها غيره وهي جوب الوجود والقدم وابداء الخلق واستحقاق العبادة والدليل
على انه تعالى احد من العفل والفعل لان الفعل يقع الاستدلال على اثبات هذه الصفة
لان كل صفة لا يثبت صفة الفعل عليها يقع اثباتها بالفعل والفعل كمن الصفة ونفي
الرؤية عنه تعالى وما يثبت صفة الفعل عليه مثل كونه قادرا عالما حكما لا يصح اثبات
بالفعل بل بالفعل خاصة اما الدليل العقل على كونه واحدا فهو ان يقول لو لم يكن واحدا
لكان ازيد من ذلك ولو كان معه اله اخر لكان كل واحد منهما موصوفا بما يصف به الاخر
من صفات الالهية فجازان يخالف مراد احدهما مراد الاخر واذا كان كذلك جاز ان
ارادة احدهما بايجاد جسم معين كزبد ساكا ويعلق ارادة الاخر بايجاد متحرك فلا يخلو
الواقع من ثلثة امور امان يقع مرادها معاه وهو محال والا لزم كون الجسم الواحد في الزمان

وجوب الاعتقاد بان الله تعالى سميع بصير

وجوب الاعتقاد بان الله تعالى واحد لا يشترك في صفاته

موجب الاعتقاد بالصفات النبوية

٥٥

الواحد ساكا متحركا وهو جمع بين الشافين هما الحركة والتكون للذان هما صفتان اجنبت
الصفتين في محل واحد محال امان لا يقع مراد كل واحد منهما فليزمن ان يكون الجسم ساكا
لا متحركا وقد قلنا ان كل جسم يخلو من الحركة ولا تكون فخلق عنهما محال امان لا يقع مراد
احدهما دون مراد الاخر فليزمن الحال من جهة الاول ان ذلك ترجيح من غير مرجح وهو
والثاني ان الذي يقع مراده يكون غالبا والذي لم يقع مراده يكون مغلوبا والمغلوب عاجز لا
يكون الها واما الفعل فقله تعالى والمكره اليه واحد وقوله تعالى مثل هو الله احد الى غير
ذلك من الايات الواردة في الشنوان المجيد **قال** قدس الله روحه ويجب ان يعتقد انه
تعالى فريد لان نسبة الحدوث الى جميع الازمان بالوفاة فلا بد من شخص هو الارادة
اقول لما ثبت ان العالم محدث فخصه وجود الحدوث بوث دون وقت مع تساوي
الازمان بالنسبة اليها لا بد له من شخص يخص وجوده بذلك الوقت دون غيره من
الازمان والا لزم التخصيص من غير مختص وهو محال ذلك المختص هو الارادة وهو عمل
بما في وجود ذلك الحادث في هذا الوقت من المصلحة دون غيره من الازمان فلهذا
لخص وجود ذلك الحادث بذلك الوقت هذا معنى كونه مريدا لما يفعله كما نقول انه
تعالى اراد خلق العالم لما علم في وجوده من المصلحة واما معنى كونه مريدا لافعالها فاذا
قلنا انه تعالى اراد من العبد الايمان فمعناه انه اراد امره لان كل من امر بشئ لابد ان يكون
مريدا وقد امر العبد بالايمان فيكون مريدا له **قال** قدس الله روحه ويجب ان يعتقد
انه تعالى كان لانه من المعاصي يكون كارهها **اقول** ادركنا انه تعالى كاره للبيع
كالظلم فمعناه انه لا يصدر منه مع كونه قادرا عليه عليه بما فيه من المصلحة صار له عن
فعله كما ان علمه بما في الفعل من المصلحة دفع اليه الضلع واذا قلنا انه كاره لافعال عباده
فمعناه انه تعالى خافهم عن البيع منها كما خافهم عن المعاصي قوله تعالى ولا تغفلوا
ولا تغفروا الذين كانوا يبيعون ما كانوا يكرهون كما ان كل من امر بشئ لابد ان يكون
مريدا له **قائد** ومن صفاته النبوية كونه تعالى مدركا لورود الاذن الشرعي في قوله
تعالى لا تدركه الابصار وهو مدرك الابصار ومعناه انه عالم بالمدركات والدليل

وجوب الاعتقاد بان الله تعالى سميع بصير

وجوب الاعتقاد بان الله تعالى واحد لا يشترك في صفاته

عليه مما ثبت انه عالم بجميع المعلومات ومن جملتها المدركات ومنها كونه تعالى متكلما
 لانه وصف نفسه بذلك في قوله تعالى ذكر الله مؤمن تكليما وليس معناه انه يتكلم بجوارح
 لان ذلك انما يكون للاجسام وهو تعالى ليس بجسم بل معناه انه اوجد الكلام الذي هو
 الحروف والاصوات في جسم من الاجسام كما اوجد الكلام في الشجره فبمعناه موسى عليه السلام
 والدليل عليه ما سبق من كونه تعالى قادرا على جميع المكاثات وهذا من جملتها وهو
 محدث لانه مركب من الحروف والاصوات المترتبة التي يتقدم بعضها على بعض وما يكون
 كذلك فهو محدث بعد السابق بوجود اللوح وسبق اللوح بالسابق والعديم لا يقدم
 لا بسبقه غيره فثبت حدوده قال قدس الله روحه ويجب ان يتقدمه تعالى الجسم
 ولا عرض ولا جوهر والا لكان مختزرا او حالالا في المختز يكون محدثا وانه تعالى بسبب
 عليه الحلال في محل اوجهه والا لكان منفصرا اليها فلا يكون واجبا وانه تعالى لا يتحد
 بغيره لان الاحاد غير معقول وانه غير مركب من شي والالكان في جهة وقد بينا بطلانه
 وانه تعالى بسبب عليه الحاجة والا لكان ممكنا وهو محال **اقول** لتافق من صفات
 الكمال التي هي الثبوتية شرع في ذكر الصفات التلبية التي هي صفات التزيم ونسب صفات
 الجلال فتها كونه تعالى مجسم لا عرض ولا جوهر وكان اثبات صفته له تعالى يوقف على معرفته
 معناها لثبته له كذلك نفى صفته عنه يحتاج الى معرفة معناها لثبته عنه فنقول الجسم
 الذي يقبل التسمية طولاد عرضا وعرضا والجوهر الذي لا يقبل التسمية بوجه من الوجوه والامر
 هو الذي يعمل في الجسم لا يبعث انتفاله عنه والمختز والكان عبارة عن شي واحد المختز هو
 في المختز والعال في المختز هو الامر من القاسم بالمختز الذي هو الجسم مثاله الماء الذي فيه الماء
 فيقال للماء جبر والماء المختز والبرودة القائمة بالماء حال في المختز اذا عرفت هذا
 فنقول الدليل على انه تعالى مجسم لا عرض ولا جوهر انه لو كان احدهما الثلاثة
 لكان مختزا على نفسه بكونه جسما او جوهر لان كل واحد منهما لا بد له من جبر او حالالا في
 المختز الذي هو الذي يجسم كل مختز فهو اما مختز او ساكن كما سبق بيانه والحال في المختز
 يتبعه في حركته او سكونه فيكون كل واحد منهما لا يخلو من الحركة والسكون الا اذا ثبت

وجوب الاعتناء بالاعتناء

بيان صفات التلبية

وكل ما لا يخلو من الحداث فهو محدث كما تقدم فبذلك ان يكون محدثا وقد ثبت قدمه
 تعالى حدوده مع قدمه محال فلا يكون احدا الثلاثة وهو المطلوب منها انه تعالى بسبب
 ان يخل في محل كايون التصاريح انه حل في الميسر بسبب ان يكون في جهة كما يقول المشبهة
 انه حل في جهة فون العيرين والدليل على استحالة كل واحد منهما انه لو حل في محل اوجهه
 لكان اما ان يكون له احتياج اليها او لا فان لم يكن له احتياج اليها لم يخل فيها فان لم يكن
 من الشئ لا يخل فيه وان كان له احتياج اليها وكل واحد منهما بالنسبة اليه هو غيره
 فيكون محتاجا الى غيره وكل محتاج الى غيره فهو ممكن فبذلك ان يكون ممكنا وذلك محال وقد
 ثبت انه تعالى واجب فلا يكون حالالا في محل ولا جهة وهو المطلوب منها انه تعالى لا يتحد
 بغيره خلافا للتصاريح حيث زعموا انه تعالى لا يتحد بالميسر معنى الاحاد هو صيرور الشئ
 شيئا واحدا وذلك محال فانها بعد الاحاد ان يبا على ما كانا عليه فهما اثنان فلا تقا
 وان عدما فلا احاد ايضا وان عدما ما يبق الاخر فلا احاد ايضا فان المعدم لا يتحد
 بالموجود لان المعدم لا يكون جزء الموجود لان جزء من الوجود يجب ان يكون موجودا
 فثبت ان الاحاد باقائمة محال في نفسه بسبب ثبوته لغيره فبسبب عليه الاحتياج
 وهو المطلوب منها انه تعالى غير مركب من شي اي لا يجوز ان يكون له اجزاء مركبة انه منها
 لانه لو كان مركبا لكان له اجزاء وكل مركب فهو محتاج الى جزء ضرورة احتياج المركب
 الى جزء وجزءه غيره والمحتاج الى غيره ممكن فبذلك ان يكون ممكنا يعلم استحاله وقد
 ثبت انه واجب لوجوده فلا يكون مركبا وهو المطلوب منها انه تعالى بسبب له وبسبب
 البصر خلافا للشاعرة قائم قالوا ان الله تعالى وبسبب بجاسه البصر فيراه المؤمن في
 الآخرة مع انه ليس في جهة والدليل على انه لا يبعث ان يرى انه لو جازت عليه الرقبة
 لكان في جهة فان معنى الرؤية تباين الحدة التلية نحو المرئي طلبا للرؤية واذا كان
 كذلك فلا بد ان يكون المرئي مقابلا للرؤية حتى يمكن رؤيته والرؤية في جهة وما يكون
 مقابلا لما في الجهة يجب ان يكون في جهة فبذلك مع جواز رؤيته ان يكون في جهة وقد
 تقدم بطلانه ومنها انه تعالى بسبب عليه الحاجة فهو معنى كونه غنيا لانه لو احتاج لما

تعالى كماله محال

في انه اولى صفاته فحتاج الى غيره فهو ممكن قبل ان يكون ممكنا وهو محال وقد ثبت انه واجب الوجود قبل ان يكون متبعا وهو المطلوب **قال** قدس الله روحه ويجب ان يثبت انه تعالى حكيم لانه لا يفعل شيئا ولا يخل بوجوب الا لكان ناقضا لما في ذلك من حكمة **قوله** اعلم ان اركان الايمان اربعة وهي التوحيد والعدل والنبوة والامانة فلما ذكر الركن الاول منها وهو ركن التوحيد وذكر ما فيه من المسائل منزع في بيان الثاني وهو ركن العدل والمراد بالعدل هو تنزيه ذات الباري تعالى عن كل شئ من ضل الشيع والاخلال بالواجب فتقول الفعل الشيع هو الذي يستحق فاعله الذم وناكره المدح والواجب هو الذي يستحق فاعله المدح وناكره الذم والذم لا يثبت على ان تعالى لا يفعل الشيع لان الشيع لا يفعله فاعله لا يجمل به بغيره اياها به الله مع علمه بغير ذلك وكل واحد من الجهل والحق نقض لان الجهل من اجل للمعاد الذي هو كمال والحاجة متبالة الاستغناء الذي هو كمال ومقابل الكمال منقوضا لله تعالى منزعه عن النقص فلو صدق عنه الشيع كان ناقضا لما في الله عن ذلك علوا كبيرا وانما قلنا ان الشارع لا يفعل الا بجاهل او يحتاج لان العالم بالشيع المستحق عنه لا يفعله الله لعدم الداعي اليه ووجود الصارف عنه مع ذلك لا يوجد الفعل من الفاعل وايضا قد ثبت انه حق فلا يكون له حاجة الى فعل الشيع بغيره عما بجميع المعلومات فيكون عالما بغير الشيع وعالما باستغنائه عنه والنقص من فعل الشيع بغيره لا يفعله ضروره وامانه لا افضل بالواجب فلان الاخلال بالواجب شنيع وكذا لا يرد الله تعالى الشيع لان ارادة الشيع مبيحة للذم العفلاء مراد الشيع **قال** قدس الله روحه ويجب ان يثبت ان نبينا محمد صلى الله عليه واله وسلم لانه ادعى النبوة وظهر المعجزات على من يكون نبيا حقا والعدنان مطلبان **اقول** هذا هو الركن الثالث من اركان الايمان وهو ركن النبوة والنبي هو البشر المخرج من الله تعالى بغير واسطة بشر واما الدليل على نبوة نبينا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب صلى الله عليه واله وسلم فهو ان يقول انه صلى الله عليه واله وسلم ادعى النبوة وظهر على بين المعجزة وكل من ادعى النبوة وظهر على بين المعجزة فهو صادق في دعواه فهنا ثلث امور اولها انه ادعى النبوة وهذا لا ينكره احد فان جميع الخلائق

واجب ان يثبت ان الله تعالى حكيم عادل

واجب الاعتقاد بنبوة نبينا محمد

الموافق منهم وانما لم يصر فون بانه صلى الله عليه واله وسلم ظهر بمكة وادعى امره الثاني انه صلى الله عليه واله وسلم ظهر على بين المعجزة وذلك ايضا معلوم بالواثر المعين للبين والمعجزة هو الامر الخارج للعادة المطابق للدهوى المستدرك على الخلق الايمان بمثله بالخارج للعادة هو الذي لم يخرج العادة به كقلب العصا حديد واجباء الموت وانشا العسر ويحيي النضر وحسين الجذع وقولنا المطابق للدهوى يعني انه يكون موافقا لدعواه وفيه احراز عما لا يكون مطابقا للدهوى كما نقل عن مسابقة الكذاب انه يميل له ان يحسن في برفق من ما وها فقال انا فعلت ذلك وانني الى برفق منها ماء فتقل فيها فقام من ما وها فانه امر خارج للعادة لكنه غير مطابق لدعواه بل كذب به بما ادعاه وقولنا المستدرك على الخلق الايمان بذلك لانه من فعل الله تعالى مما احضر بالافتقار عليه والتعذر واما ما في كاهن الموت اونه وصفه كفناحه المران وقلع المدينة دفعة فتقول نبينا صلى الله عليه واله وسلم ظهر على بين كبر من المعجزات ومن جملتها العنبران المجيد وهو معجز لا يرد على به العرث معنى العدى هو ان يطلب منهم الايمان بمثل ما اني به فانه ادعى النبوة وقال معجز هذا العنبران فان صدقوا في ما اقول فليأتوني وان لم يصدقوا فليأتوا بمثل هذا العنبران حتى ينقطع حجتى عليكم وكانوا حريصين على ابطال قوله فليأتوا بمثل هذا العنبران وعدلوا عن المعارضة الى حربه ومقابلته المؤدى الى قتلهم وسبي حريمهم واطفالهم واخذ اموالهم دل على عجزهم عن ذلك فان العاقل اذا خاف ما او يدفع بالاموال اسهل لا يعدل عنه الى الاشواق فدل على ان زعم المعارضة العنبران عجز منهم فيكون معجزا لان معنى المعجز هو ما عجز الغنم عن الايمان بمثله فثبت ان العنبران معجز لان معنى المعجز وكذلك صدق عنه صلى الله عليه واله وسلم كبره كاشفا في العسر وينوع الماء من بين اصابعه وشكابه الناذ وكلام الذراع المعمول وبجى الشجرة اليه الثالث ان كل من ادعى النبوة وظهر على بين المعجزات يجب ان يكون صادقا وذلك لان المعجز من افعال الله تعالى كما ذكرنا ولو كان المدعى كاذبا في دعواه واظهر المعجز على بين لكان مضد بما للكاذب مضد في الكاذب شيع وقد ثبت انه تعالى لا يفعل الشيع فلا يجوز عليه تضديق الكاذب بنبوة

شرح ايجاب الاعطاء لعلامه

٤٠

انه بنى صاد و فجب عليه في جميع ما اخبر به عن الله تعالى من دين الاسلام من التكليف
والغشور والبعث والجنة والنار والثواب والعقاب فبره ذلك من احكام الشرع وقوله
والعقوبات اي ادعاء التوب واظهار الهزيمة على دين وكل من كان كذلك كان مبنيا
اي مبنيا لانها من المقدمات المعلومة بالتواتر الذي يبعد العلم الضروري قال
مدرس الله روحه ويحيي بعقيدته صلى الله عليه وآله وسلم معصوم والا لا رشح
الوثوق عن اخباره فينبط فانك البعث **اول** من صفات النبي صلى الله عليه
آله وسلم كونه معصوما وقد تقدم معنى المعصية والدليل على انه معصوم انه لو لم يكن معصوما
لجاء عليه الخطاء ومع يجوز الخطاء عليه لا يختص الجواز بنوع من الخطاء دون نوع ومن جملة
الخطا الكذب ولو لم يكن معصوما لجوز المكلفون عند امرهم ومنه اياهم ان يكون كاذبا
في ذلك فلا يسلون ما يامرهم به وينهاهم عنه فتنتفي فانك البعث لان فاما المعصية
فيلبغ التكليف من الله تعالى للمكلف وفيه تفرغ لم للثواب الذي هو وجه حسن التكليف
فلا يكون في بعثه الا ببناء ثابت وكل ما لا فائدة فيه فهو عبث والعبث فيجوز العيب
لا يبعد عنه قال مدرس الله روحه ويحيي بعقيدته صلى الله عليه وآله وسلم لان من لم يعلم بالشرع
من دينه عليه السلام **اول** الانبياء السابقون على نبينا وعليهم السلام فخص شريعتهم
المقدمة منهم شريعتهم الشاخرة لما علم الله تعالى في ذلك من المصلحة بحسب اختلاف ازمانها
والاشخاص فان النبي قد يكون مصلحة في زمان يحصل التكليف به ثم يزول كونه مصلحة
في زمان اخر فينتفي التكليف بخروجه عن كونه مصلحة وبنوة نبينا صلى الله عليه وآله
وسلم لا ينفذ وعلى شرع تقوم السعادة والدليل عليه من وجوه الاول قوله تعالى ما
كان محمد ابنا احد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين وانما يكون خاتمهم
اذ لم يكن بعد النبي الثاني قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا نبي بعدى الثالث اجتهاد
السلفين كافة على ذلك قال مدرس الله روحه ويحيي بعقيدته صلى الله عليه وآله وسلم لان
بعد بلا فصل على بن ابي طالب عليه السلام لانه صلى الله عليه وآله وسلم نص عليه
نصا متواترا بالخلافة ولان الامام يجب ان يكون معصوما لان الامامة لطف لان

وجوب الاعطاء
لعلامه

وجوب الاعطاء
لعلامه

يجب الاعطاء بالامامة الخاصة

٤١

اذا كان لهم دينهم من ذلك انما المصلح ان يرب من الفاء وابعدها باللفظ واجب على
الله تعالى فحين عليه نصب الامام وذلك الامام لا يجوز ان يكون جازا لخطا والالا
لانما واخره بفسل فثبت انه معصوم وغيره على بن ابي طالب عليه السلام ممن ادعى
عبد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس بمعصوم بالاجتماع والادلة في ذلك اكثر من ان
اقول فذا هو الركن الرابع من اركان الايمان وهو ان الامامة والامامة
امامة شخص من الاشخاص في امور الدين والديناجى الاصله وهي واجبة على الله تعالى
لما بان والامام الحق صلى الله عليه وآله وسلم بلا فصل هو على بن ابي طالب
السلام والدليل عليه حتى في الاول القرع عليه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالامامة
كقوله عليه السلام انت الخليفة من بعدي لا ين بعدى قد فعل ذلك الشيعة فذلك قوله
وقوله صلى الله عليه وآله وسلم الحسين بن علي عليه السلام انت امام ابن امام اخوانهم
ابو ائمة لشيعة فاسمهم فانهم يملأ الارض فسطوا وحلا كما ملئت طائرا وجود الثاني ان
يجب ان يكون معصوما ولا معصوم سواء فيجب ان يكون هو الامام دون غيره وانما قلنا ان
يجب ان يكون معصوما لان الامامة لطف لان معنى اللطف ما يكون المكلف معه اذ
الى الطاعة وابعده عن المعصية والامامة كذلك لان الناس اذا كان لهم دينهم فامرهم
الناس الى فعل الطاعات وابعدهم عن تركها وهو عدم على فعل
المناجى ويزجرهم عنها ويرهبهم في تركها وينصف للظلم عن الظلم كما نوا الى الطاعة
ومن المعصية ابعدها لا معنى للطف الا ذلك فثبت ان نصب الامام لطف وكل لطف واجب
على الله تعالى وانما قلنا ان اللطف واجب على الله تعالى لانه تعالى لما اراد من المكلفين
ما كلفهم وعلم انهم لا يخفون ذلك الا اذا اضاعوا بخلافه ومن معه ذلك الفصل الذي
كلهم به ولا مشقة عليه فيه في حكمه فعله لك الفعل الا ان كان لفضله الغرض ونفس الغرض
منه فيجب على الله تعالى عن ذلك وجري ذلك مجرى من صنع وليه وارا دحضوا شخص تلك الواجب
وعلم انه لا يضرها الا اذا مشوا اليه وارسل اليه رسولوا ولم يفعل ذلك مع اراد لخصوه
كان نافضا لغرضه فثبت ان نصب الامام واجب على الله تعالى فقول ذلك الامام الذي يجب

وجوب الاعطاء
لعلامه

شرح واجب حقيق علامه

على الله نسبة لا يجوز ان يكون ممن يجوز وقوع الخطاء والا لاحتاج الى امام اخر
برده عن خطائه لان حله احتياج الناس الى الامام في جواز الخطا عليهم فذاكر جابر
الخطا احتياج الى امام كالحال حيث لا مة الى الامام لما ذكره في حله الاحتياج الى الامام
واحتياج الامام الثاني الى الثالث وهكذا ويلزم التسلسل وهو محال والاحتياز محال من غير
كون الامام غير معصوم فيجب ان يكون معصوما وهو المطلوب فنقول ذلك الامام المعصوم لا يجب
من احد الا من الله ادعيت لهم الامامة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهم على
والعباس رضي الله عنه وابوبكر لا يجوز ان يكون كل واحد من العباس ابوبكر اماما لان
على عدم عصمتهم فيكون القول بامانها قولاً بامانة غير المعصوم وهو مخالف لما دل
عليه الذليل من وجوب عصمة الامام فيكون باطلا فيجب ان يكون قول من ادعى الامانة
على عليه السلام حقا لا اعتمادا وجوب عصمتهم لانه لو لم يكن قولهم حقا للزمان يكون
هذا قول بامانة امام معصوم غير على هو قول جارح للاجماع والادلة في ذلك كثيرة
منها قوله تعالى ايمانا بكتب الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلوة ويؤتون
الزكاة وهم راكعون ولول المراد به الاول لاستعمال ذلك في اللغة وعطف ضمنا
ولاية رسوله على لاية الله وعطف ولاية الذين امنوا على لاية الرسول فيجب طاعة الله
امونا وحق طاعة الله وطاعة رسوله لان حاكم المعطوف حكم المعطوف عليه والمراد
بالذين امنوا بعض المؤمنين هو على عليه السلام لانه وصف بصفة لم يحصل لغيره
في ابناء الزكوة في حال ركوعه فيجب ان يكون هو الاول بالنسبة في الامامة وذلك صفة
الامامة ومنها قوله صلى الله عليه وآله وسلم يوم القدير من كنت مولاه فعلي مولاه
اللهم وال من والاه وعاد من عاداه وصبر من نصره واحذر من خذله وادرك من معه
حيث ما دار والمولى المراد به الاول ايضا لاستعمال ذلك في اللغة ومنها قوله عليه
السلام سلوا عليا في امر المؤمنين منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان مني منزلة
مؤمن من موسى الا النبوة ومن جعلها كونه خليفة له فيجب ان يكون على خليفة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قال قدس الله روحه ويجب ان ينفذ ان الامام من بعد

وقد كان خاتمة مسجد اعظم قم
امامان مرحوم آية الله
سيد حسين الشيرازي في شهر ١٢٠١

بجواب الامام من الاثني عشر

عليه السلام ولد الحسن ثم الحسين ثم علي ثم محمد ثم جعفر ثم موسى ثم علي ثم محمد ثم علي
ثم الحسن ثم الخلف الخيرة صلوات الله عليهم اجمعين لان كل امام منهم ينقل على من بعده ختانا
متوازا بالخلافة ولان الامام يجب ان يكون معصوما وغيره ليس بمعصوم باجماع المسلمين
فثبت الامامة فيهم صلوات الله عليهم اجمعين **اقول** انما الحق بعد علي عليه السلام
احد عشر اماما وهم البطان الحسن الحسين ابنا علي بن ابي طالب علي بن الحسين بن
العابد بن محمد بن علي الباقر وجعفر بن محمد الصادق وموسى بن جعفر الكاظم وعلي بن
موسى محمد بن علي النقي الجواد وعلي بن محمد النقي الهادي الحسن بن علي العسكري
والخلف الصالح المهدي محمد بن الحسن صاحب الزمان صلوات الله عليهم اجمعين والحمد
على امامتهم من وجب الاول النص من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما تقدم من قوله صلى
الله عليه وآله وسلم الحسين عليه السلام انت امام ابن امام اخو امام ابواخام ثم
ثمة ناسهم قائمهم بمباه الارض منطوا وعد لا كما ملئت ظلما وجورا وقوله صلى الله
عليه وآله وسلم عدد الائمة من بعدي عدد نبياء بني اسرائيل وقوله عليه السلام
يكون من بعدي اثني عشر اميرا كلهم من طرقتي الثاني ينقل كل امام منهم على من بعده
كانت على عليه السلام على الحسن وهكذا الى انتهي انفس من العسكري على ابن المهدي
عليه السلام الثالث ان الامام يجب ان يكون معصوما وغيره ممن ادعيت له الامانة
في زمان كل واحد منهم لم يكن معصوما بالاجماع فيجب ان يكون هو الامام دون غيره
قال قدس الله روحه ويجب ان ينفذ ان الامام الخيرة صلوات الله عليه حتى يوجد
كل زمان بعد موسى عليه السلام عليه السلام لان كل زمان لا بد فيه من امام معصوم
وغيره ليس بمعصوم بالاجماع والاختلاف الزمان من امام معصوم مع ان اللطف واجب على
الله تعالى في كل وقت **اقول** لما ثبت ان الامامة لطف واجب على الله تعالى وان الله
تعالى حكيم لا يخل بالواجب وان الامام يجب ان يكون معصوما وان لا معصومي
الائمة الاثني عشر وجب القول بوجود الامام الثاني عشر وهو المهدي محمد بن الحسن
عليه السلام وبقائه الى منتهى الدنيا لانه لا ذلك للزم احد امور ثلثة اما القول

وجوب خطا بالائمة
الاثني عشر

وجوب خطا بالائمة
الاثني عشر

شرح واجب الاغتسال

غيره وهو باطل بالاجماع او غلر الزمان من الامام قبل زمان يكون الله تعالى محلا بالوجب
تعالى الله عن ذلك وقد فضل عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال لو لم يبق من الدنيا
الا يوم واحد وجب يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يظهر فيه فامتنا اهل البيت اما وجوده عند
شاهد جماعة كثيرة في زمان ابيه عليه السلام وبعده وانه ايضا وانا استبعاد الحكم
طول عمره هذا المنع فانه غير مقبول لان بناء هذا المنع وضعفها يمكن والله تعالى
قادر على كل ممكن مع انه قد عاشر من قبله من الانبياء اكثر من عمره من التعبد مثل نوح و
عليهما السلام ومن الاشياء مثل السامري الذي اصاب عينه عليه السلام فلا
يجوز ان يكون من الله لانه تعالى يحب عبده نصبا وبكائه ولا منه عليه السلام لانه معصوم
يجب عليه القيام بما هو الامام ولا يجوز ان يزل ما يجب عليه لعصمة فليكن ان يكون من
الامة وهم اولياء واعدا فليكن من الانبياء لانهم لو ظهر لغيره فليكن ان يكون من
الاعداء لكنهم في الامتصاص اذا كان ذلك ظهوره ملاء الارض من طواغيت لا كما
جودا وظلما عجل الله فرجه ورزقنا الشهادة بين يديه امير ومبايعين **قال** قدس
روحه ويجب ان يعتمد ان الله تعالى كلف عباده بالشرايع المعلومة من دين النبي صلى الله
واله وسلم فمنها الصلوة اليومية وهي الظهر والعصر والمغرب والعشاء والتجميع وتغفر
الى معذرات فيها الطهارة وهي الوضوء والغسل او التيمم اما الوضوء فيجب فيه التيمم
وهي ازالة الغلب بمسح يديه الى صفة الغسل يعتمدان معا فمما يفر باليه الله تعالى وصحة
اتوفا رفع الحدث واسباحة الصلوة لوجوبه فريضة الى الله ثم يغسل وجهه وحق من
فطام شعر الراس الى محاذ شعر الذقن ولو لا دما دارت عليه الابهام والوسطى عروضا
بغسل يدي اليمنى من المرفق الى اطراف الاصابع ثم يدي اليسرى كذلك ثم يجمع بمسح يديه
بافل ما يقع عليه اسم الجمع ثم يجمع رجليه من ورس الاصابع الى الكعبين وهما ملقى في
والقدم **اقول** التكليف هو بحث من يجب طاعته على ما فيه مشقة من فعل او ترك
ابتداء وهو فاشان كالتقدم على التكليف الشرعي المعلوم ضرورة من دين النبي صلى
عليه واله وسلم فمنها الصلوة اليومية وهي خمس صلوات في اليوم الليلة مثل على سبعة

وقف كتابخانه مسجد اعظم قم
اصحابي مرحوم آيت الله
سيد حسيني الاني نجيب الدين
وجوب الغسل في كل وقت
التكليف

يجب الاغتسال اربع البتة

عشر ركعة في الحضر واحد عشر ركعة في السفر الظهر اربع ركعات في الحضر وركعتان في
السفر وكذلك العصر والمغرب ثلاث ركعات سفر وحضر والعشاء الاخرة كالظهر
الصبح وركعتان حضر وسفر وتغفر محضها الى معذرات فمن معذراتها الطهارة وهي في
اللثة النظافة والزاهية وفي الشرع اما اخبارية وهي المسابقة وهي اما صغرى وهي
الوضوء او كبرى وهي الغسل اما اضطرارية وهي الزاوية وهي التيمم وتكون بدلا
من كل واحد من الوضوء والغسل فتقول الوضوء يجب فيه امور الاول التيمم لا يغتسل
وكل عبادة لا تنفع بدون التيمم والتيمم من اضلال الغلب هي ازالة الغلب بمسح يديه
الى صفة الغسل من كونه واجبا او مندوبا ويعتمدان معا ذلك الغسل يفر باليه الله
تعالى بمسح طاعته والامثال لامر والتيمم اما ان يقع الغلب لاغترابا والغلب واللسان
وكلاهما صحيح او باللسان لاغترابا هي باطلة فطاعته في التيمم الوضوء والغسل خلاف قبل
يجزى منه الفريضة وفي صفحتها اولان احدهما انه يذكر الغسل والمغرب به الى الله تعالى
منقول او متنا او اغتسل فريضة الى الله وثانيهما انه يذكر مع ذلك صفة الغسل فيقول
اتوضا او اغتسل لوجوبه او فريضة الى الله وقيل لا بد من نية التيمم وفي
صفحتها اولان احدهما انه يذكر مع ما مضى احد الشين اما رفع الحدث او لا سباحة
ما يجب له الطهارة منقول او متنا او اغتسل لرفع الحدث او لا سباحة الصلوة لوجوبه
فريضة الى الله تعالى يجب معاذرتها الغسل الوجه في الوجه والغسل بالراس
او ناسا في الغسل واستدامه حكمها الى المنراخ من ذلك الغسل بمعنى انه لا يحدث
ايتانه بنية اخرى منافية للنية الاولى الثاني من واجبات الوضوء غسل الوجه
وحد في الطول من منابت الشعر في معاذ الراس الى محاذ شعر الذقن وفي الارض
اشمك عليه الاصبعان الابهام والوسطى وذلك من مستوى الحامة في ذلك وحضر
بحال عليه فيجب لا يبداء من المصانم الا انتهاء الى الذقن ولو عكس لم يفسخ الثالث
غسل اليدين ويجب غسلهما مبتدئا بالمرفق بحيث يدخله في الغسل منتهيا الى اطراف
الاصابع ولو عكس لم يفسخ ويجب ان يغسل لا واليسرى بعدها الرابع مع الراس وحده

واجب الاغتسال

شرح واجب الاعتناء بعلامه

٤٦

مثل ما يفسر محام من مقدم الرأس خاصة بيقته نذان الوضوء من غير استيناف ماء
جديدا خامس مع الرجلين من رؤس الأصابع إلى الكعبين هما التانيان في وسط القدم
على ما فتره أكثر الصنفاء أو ملحق السابق على ما فتره المصنف قدس الله روحه الطاهر
لا يثبت على ما ذكره التتة ثم غسل الوجه ثم السبيل اليمنى ثم اليسرى ثم مع الرأس ثم مع
الرجلين التتة مع الموالاة وهي كمال الوضوء مثل ان يجب ما تقدم أو الماتعة بين الاغسال
قال قدس الله روحه وان كان جنبه "وطائفة" ومطافئة او مضاء ارست ميتا
من الناس بعد برده بالموت ومثل يظهره بالفضل يجب عليه الغسل ويجب فيه التتة
فيقول الجنب اغسل لرفع حدث الجنابة لوجوبه فريضة إلى الله تعالى ثم يغسل راسه أو لا
جانبه الايمن ثم الايسر ويجزئه ان يرش انما ساه واحد **اقول** القسم الثاني من اغسال
الغسل الماتعة هو الغسل ويجب ما يورسنة الجنابة والحفظ والاستحاضة والناس
من الاموات من الناس غسل الاموات اما الجنابة فيحصل اما بخرج المني والجماع في
الفرج ويجب على الجنب الغسل فيلانه واجب لغسله وميل ولجب لعنه ولا خلاف في
ان يات في الاعمال والوضوء واجب لعنه ويجزئه التتة وقد ذكرنا صفاتها والاختلاف فيها في الوضوء
ثم يغسل راسه او لا مفارقات التتة ثم يغسل يمينه ثم يمينه على وجهه ثم الماتة اصول التتة
وتخليل ما يصل اليه الماء الابه وجوبا ويجب الترتيب على ما ذكرنا وان يرش في الماء
انما ساه واحد من غير احتياج إلى الترتيب واذا حصل للراة الحوض والاستحاضة او
الناس وجب عليها الغسل وصنفة الغسل هنا كصفة غسل الجنابة الا انه لا بدقته من
الوضوء اما قبله او بعد واذا من ميتا من الناس بعد برده بالموت ومثل يظهره بالفضل
وجب على من فتره الغسل كغسل الحائض وان من ميتا من غير الناس بماله نفسا تكة وجب
عليه غسل موضع الملائك خاصة واذا مات المسلم وجب عليه ثلث غسلات الاولى
بماء التدر والالتة بماء الكافور والثالثة بماء الصالح مرينا كغسل الجنابة **قال**
قدس الله روحه وقاد الماء يجب عليه التتة يجب فيه التتة وصفها ان يقول انتم
لاستباحة الصلوة لوجوبه فريضة إلى الله ثم يمسح جبهته بعد ان يضرب بيد على التراب

واجب الغسل

بجاء المطافئة الثالثة للصلوة

٤٧

فصا من شعر الرأس إلى طرف ثغفه ثم يمسح ظهر كفته اليمنى بطن اليسرى ثم ظهر اليسرى
بطن اليمنى وان كان ثقبه بدلا عن الغسل ضرب ضربين **اقول** هذا هو القسم الثاني
من اغسال الطهارة وهي الطهارة الاضطرابية التي هي بالتراب ويكون بدلا من كل واحد
من الوضوء والغسل بالماء له عدم التمكن من استعمال الماء اما بعده او لعدم الالة التتة
بها اليه او لحدوثه التتة او خوف من استعماله اما على النفس او المال ويجزئه التتة وصفها
ان يقول انتم بدلا من الوضوء او بدلا من الغسل لاستباحة الصلوة لوجوبه فريضة إلى الله
والله مفارقات الضرب باليد على الارض ثم يمسح جبهته من فصا من شعر الرأس إلى
طرف ثغفه الاعلى ثم يمسح ظهر كفته اليمنى بطن كفته اليسرى من الزند إلى أطراف الاصابع
ثم يمسح اليسرى كذلك ويكون في التتة اذا كان بدلا من الوضوء ضرب واحد واذا كان بدلا
من الغسل فغسل ضربين يمينه وبعده وعن يمينه عن يمينه الاولى جبهته وبعده
الضربة الثانية يديه ويجب فيه الترتيب على ما ذكرنا **اقول** يجب الطهارة الماتعة بما
مطلقا طاهر مملوك او مباح غير منصوب والترابية بتراب طاهر مملوك او مباح خاص
لا يمازجه معدن لا ما يشابه التراب من دونه او اشنان او خربة ذلك ويجزئه الوضوء التتة
والموالاة وكذلك في التتة ويجب في الغسل الترتيب في غير الارتماس ومن الموالاة
الاعمال الثلثة اتمام منها ما لا يضم اليه الوضوء لاجوبه ولا ندبا وهو غسل الجنابة
ومنها ما يضم اليه الوضوء ندبا وهو غسل الاموات ومنها ما يضم اليه الوضوء وجوبا
وهو بانه الاعمال وبعده التتة بذكرهما الاستباحة دون رفع الحدث وكذا غسل
الاستحاضة **قال** قدس الله روحه ثم يجب عليه استقبال القبلة والشرع في التتة
وجب فيها التتة مستقبلا مع التمكن ثم ينوي فيقول اصل فرض الطهارة ثلاثا لوجوبه
فريضة إلى الله ثم يكبر فيقول الله اكبر ثم يمسح بغير الحد وسون اخرى ويركع إلى ان تصل كفاه
ركبته ويذكر الله تعالى ثم ينصب مطشئا ثم يجرد على سبعة اجزاء أعضاء الجبهة و
الكفين والركبتين ابهامي الرجلين ويجب ان يكون موضع الجبهة طاهرا واقفا على الارض
او ما انبثته الارض مما لا يوكل ولا يلبس ثم يذكر الله تعالى ثم يجلس مطشئا ثم يجرد يمينه

واجب التتة

كأبجد ولا أقول لما ذكر الطهارة وأقسامها وذكر أنها من جملة مقدمات الواجبة
ذكر من مقدمات الصلوة استئصال القبلة ويجب استئصال القبلة في الصلوات الواجبة
وهي الكعبة لمن يشاهد ما أوجهها من بعد عنها بالعلامات التي ذكرها الشارع ثم شرح
بيان كيفية الصلوة وذكر أفعالها الواجبة وأفعال الواجبة ثمانية القيام والتبكير
الأحرام والتميز والركوع واليهود والشهد والمسلم حنة منها أركان وهي القيام والتبكير
وتبكير الأحرام والركوع والتبديدان في كل ركعة والثلاثة الباقية وهي الترانة والشهد
والسليم ليست بأركان وكل ركن من أركان الصلوة يبطل الصلوة بتركه عمدا وسهوا وكذا
يزاد في ما ليس بركن يبطل الصلوة بتركه عمدا ولا يبطل بتركه سهواً وذكر كل فعل منها
ونذكر ما فيه الأول القيام ويجب فيه الاستقلال بمعنى أنه لا يكون معداً على شيء من
جدار أو عصا أو غيره ذلك مع القدر على ذلك وينقل إلى الاعتماد مع العجز عن
الاستقلال في العود مع العجز عن الاعتماد وإلى الاضطرار الجنب لا يمين مع العجز عن
العود وإلى الاستلقاء مع العجز عن الاضطرار الثاني استبة ويجب فيها قصد إلى الصلوة
النية واستحضارها والقصد إلى الوجوب وهو الأمر بها التزاماً إن كانت واجبة أو
إلى التائب وهو الأمر بها بخير إن كانت مندوبة وإلى الأداء وهو الإتيان بها في وقتها
أو إلى القضاء وهو الإتيان بها خارجة وقتها وإلى التسوية وهو أن يرفع تلك الفضل طاعة
لله تعالى مثلاً لا لمرء ويجب معارضة التكبير بالأحرام واستدائه عند ما ذكر في آية
للوضوء وصورتها أصلي فرض الظهور أداءه لوجوبه فربما إلى الله معارضة التكبير بالأحرام
إن يكون أخرجه من النية معارضة لأول جزء من تكبيره بالأحرام وهكذا في باقي الصلوات
أخرى وإن صلاها في جماعة زاد على ذلك ما هو ما يقول أصلي فرض الظهور أداءه لوجوبه
ما هو ما يؤتي إلى الله وإن كانت الصلوة لأدب معين طاعة معين لا ينبغي له أن يتخير في
ذكر الأداء كما في صلوة الجنان وصلح العبد وإن كانت الصلوة مندوبة مثل الترانة
الهيمنة يقول أصلي ركعتين من نوافل الظهور أداءه لندبها فربما إلى الله الثالث تبكير
الأحرام ويجب للفظ بالله أكبر بالعربية على هذا البريد الرابع الترانة ويجب في

في حال الصلوة

في القيام

في التنية

في الركعة

في الترانة

الحمد بكلماتها والبيعة ألب منها لا بد من ذكرها ويجب ترتيبها وأفعالها والآيات
بها باللفظ العربي وترانته سورة كاملة بعد ما في كل أوزن ثمانية وباني فيها بالبيعة
أيضاً وبما ذكرنا في الحمد الخامس الركوع ويجب فيه الانحناء قدر ما ينسل كنهاء ركبة من
مستوى الخلف مع المكنة ومطلق الذكر على قول واليسيع المعين هو قول سبحان ربّي
العظيم ويحمد على قول الطائفة فيه بعد الذكر ورفع الرأس منه حتى يبدل اعضاً
والطائفة بعد ولولبير السادس السجود وهي في كل ركعة سجدة واحدة ويجب فيه السجود
على الأعضاء السبعة وهي الجبهة والكفان والركبتان وبها ما الرجلين ووضع الجبهة
على ما يقع السجود عليه وهو الأرض غير المسجولة وما يثبت منها ما لا يكون مأكولاً بالغا
ولا ملبوساً فلا يجوز السجود على ما ليس بأرض كالجلود ولا على الصوت وعلى الأرض المسجولة
مثل المعادن كالحديد والنقشة ولا على النبات المأكول كالتار والبنواكه ولا على النبات
الملبوس كالخشب والكتان بشرطه إن يكون طاهراً ولا يجوز أن يكون نجساً وإن تعد
نجاسة ويجب في السجود ذكر الله تعالى مطلقاً على قول واليسيع المعين هو قول سبحان ربّي
الاعلى ويحمد على قول والطائفة بعد ما يجب في سجود من الذكر واليسيع ثم يجب عليه
رفع الرأس من السجود الأول حتى يبدل جالساً بغير أن يبعد إلى السجود الثاني و
باني به كما بان بالسجود الأول إلا الطائفة بعد الرخ منه فانه ههنا مندوبة والأول
واجبة قال قدس سره روجه ثم ينهض إلى الثانية فيقرأ الحمد وسورة ويصنع كما صنع في
الركعة الأولى ويشهد فيقول أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله اللهم
صل على محمد وآل محمد ثم ينهض إلى الثالثة فيقرأ الحمد وحدها إن شاء وإن شاء يسبح
محمداً فيقول سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر مرة واحدة ثم يصلي
الرابعة كذلك ويشهد كالأول ويسلم مسجداً **أقول** إذا رفع المصل رأسه من السجود
الثاني في الركعة الأولى يجب عليه الترانة بلا بيان بالركعة الثانية فإذا قام من السجود
السورة على صفة ما ذكر في الأولى ثم يصنع كما صنع في الركعة الأولى من الركوع والسجود
التابع للشهد فإذا رفع رأسه من السجود الثاني من الركعة الثانية وجب عليه الجلوس

في الركعة

في السجود

في الترانة

للتشهد الاول وفي غنائه ولبثان احدهما كما ذكره هو شهدان لا اله الا الله واشهد ان
 محمد رسول الله اللهم صل على محمد وال محمد والآخرى شهدان لا اله الا الله وحده لا
 شريك له واشهدان محمد احب من مولاه اللهم صل على محمد وال محمد وهي الاحوط
 يجب فيه الجاوس والطائفة بعد ذكره وانظر به بالعربة والترتيب كما ذكرتم
 بهن من اكمال الشهد الى الركعة الثالثة وهو من بين فرائد الحمد وحده اذ
 الشيعي الواجب منه اربع شهادات وهي سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
 اكبر ثم يسلي الرابعة كاصل الثالثة فاذا راعى راسه من الحوادث من الركعة الرابعة
 من الزبانية او من الثالثة من الثلاثية وجب عليه الجاوس للشهد الثاني وصلة لاد
 الثامن النبيل فيبيل انه واجب هو قول السيد المرتضى رحمه الله وجها من اصحاب
 ويقل انه مندوب وهو قول الشيخ ابو جعفر الطوسي رحمه الله واخذه المصنف رحمه الله
 في اكثر كونه ثم رجع من القول بالمدب وافق بالوجوب عن اتفاق من شهد السلام ولان
 مولانا فخر الدين محمد ادا الله اياه ولله المنة والحمد ان الاول السلام حلتا على غيا
 الصالحين والثانية السلام بذكر ورحمة الله وبركاته والواجب احدهما من غير تقييد
 باختيار كان هو الواجب به يخرج من الضيق وان في مندوب محله من الثانية بعد
 الشهد ومن الثانية والرابعة بعد الشهد الثاني ويجب للشو به بالعربة به يخرج
 من الصلوة **قال** قدس الله روحه وكذا في العصر العشاء الاخرة والمغرب تلك كذا
 والقبح ركعتان **اقول** صفة صلوة العصر العشاء كالظهر في الحدود والافعال وفي
 ان كل واحد منهما منها شهدان ونبيل والمغرب تلك ركعات تشهد عقيب الثانية وثمة
 عقيب الثالثة ونبيل فيكون في المراتب الخمس مع شهادات ومن الشهادات **قال**
 قدس الله روحه ويجب الجهر بالقرآن في الصبح واولي المغرب العشاء الاخرة والافعال
 في البوازة ويجب ان يكون بدله خاليا من الخاسة وكذلك ثوبه الاما على غنائه وابنه
 الصلوة في اوقاتها **اقول** يجب الجهر بالقرآن واداءه ان يرفع صوته بحيث يسمعه
 المغرب منه القبح القبح اذا استمع في تلك ركعات وهي الصبح والاولتان من المغرب والعشاء

في الصلاة

في الركعة

في الركعة

في اوقات الصلوة

الاخرة والافعال وهو ان يهر الشوازة بحيث يسمعه غنائه في البوازة وهي الظهر
 ثالثة المغرب الاخيرتان من العشاء الاخرة لصلوة اما جهر محض كالصبح واما الخفات
 محض كالظهر واما بينهما الامران كالعشاءين وقوس في صفة الصلوة ان يكون بدن
 طاهر من الخاسة وكذلك ثوبه الاما على غنائه وهو ما نفى عن من الدوام النبيل من الله
 وما يكون من الخاسة مطلقا بما لا يتم الصلوة فيه مغردا كالنكة والتجوير الخفات والنبيل
 ويجب في الصلوة ايضا اتمامها في مكان مملوك او ماذون فيه ولا يصح في مكان معصوب
 يجب في الصلوة ايضا اتمامها في اول وقت الظهر في اول الشمس وعلامته الزوال
 زيادة الظل بعد النقصان واول وقت العصر حين الفراغ من الظهر واخر وقتها اذا بلى
 للمغرب مقدار اذانها الاخير واول وقت المغرب غروب الشمس وعلامته زوال الحمرة
 من ناحية المشرق ووقت العشاء الاخرة من حين الفراغ من المغرب واخر وقتها اذا
 بلى لا تنضاف لنبيل مقدار اذانها واول وقت الصبح طلوع الفجر الثاني وهو ابل من الشتر
 في اوق المشرق واخر طلوع الشمس **قال** قدس الله روحه ومنها صلوة الايات ويجب
 عند اسبابها كالخسوف والكسوف والزلزلة واخاوت بيت السماء وهي عشرة ركعات بارج
 سجودات ويجب فيها التوبة فيقول صلى الله عليه وسلم لا اداء لوجوبها فربما الى الله
 وبه الحمد وسورة او بعضها فان استمر ركع ثم فامد بذكر من فضل الحمد وسورة او بعضها
 وهكذا الى الركوع الخامس فينصب سجدة ثم يفعل في الثانية كذلك وان لم يزل التوبة
 فامد ركوعها فامد او فامد بعضها وفعل كما قلنا وبشهادة وسلم **اقول** من الصلوة
 الواجبة صلوة الايات ويجب عند اسبابها وهي اربعة خسوف القمر وكسوف الشمس
 والزلزلة واخاوت بيت السماء كالرباح المظلمة وكيفية ركعتان بثمان كل ركعة منها
 على خمس ركعات سجدة بين يكون فربما معا عشرة ركعات بارج سجدة ويجب فيها التوبة
 وبعضها اصل صلوة الخسوف والكسوف اداء لوجوبها فربما الى الله واول وقتها اذا بلى
 الفجر من الاخران واخره اذا اخذ في الانجلاء واداء صلاتها في وقتها قال اداء ومع خروج
 وقتها يقول قضاء الا زلزلة فانه ينوي الاداء وان سكنت وبانه بيكر الاحرام معا

في الصلوة

في الصلوة

في الصلوة

شرح واجب الاعتناء بعلامه

للنية ثم جزء الحمد فاداء التمسنان شاء فريسون ثمانية وان شاء فريسة بعبتها فان
فريسون ثمانية فاذا اكتمل ركع الاول فاذا رفع راسه منه عاد الى مائة الحمد ثانيا
تسعون ثم ركع الركوع الثاني وهكذا بغير ثالثا ورابعا خامسا فاذا رفع راسه من الركوع
الخامس هوى الى السجود وسجد سجدتين ثم هوى الى الثانية ففرض في الركعة الاولى
وركع خامسا وسجد سجدتين وان لم يشرع بعد الحمد مائة لكن بعض سجد ركع
ثم قام من ركوعه ففرض من حيث قطع وجوبا من غير ان يشرع الفاعله وهكذا الى الركوع الخامس
لكن يجب ان يكون الركوع الخامس عن تمام سورة ثم سجد سجدتين ثم هوى الى الثانية ففرض
الحمد ثانيا وبعض سورة وركع حنا ويجب ان يكون ركوعه الاخر من تمام سورة ايضا
ثم سجد سجدتين وبشهادة بالشهادتين المذكور وسلم وجوبا فاكثرا يكون هذا الصلوة
بالحمد عشر مرات وعشر سور وادلى ما يكون هذه الصلوات بالحمد مرتين وسورتين و
صفة صلوة الزلزلة واخا وبها لسانه كذلك خبر انه يذكر في النية اسم السب قال
مدرس الله روحه ومنها صلوات النذر وشبهه وصلوة الجمعة والعيد والاموات
عجب عند اسبابها وصفة صلوة الميت ان يقرأ ويقول صلى على هذا الميت لوجوبه
قرينة الى الله ثم يكبر ويشهد الشهادتين ثم يكبر ثانيا ويصل على النبي واله ثم يكبر ثانيا
ويدهو للؤمنين ثم يكبر رابعة ويدهو للميت ويكبر خامسة ونصرت **اقول** من الصلوة
الواجبة صلوة النذر وهي عجب عند سببها وهو ايجاب النذر لما على نفسه بالنذر وكذا
ما يجب شبه النذر وهو العهد البين صفتها على ما يقتضيه في النذر صدق وصداق
على نية مشروعة ويجب فيها النية فيقول صلى صلوة النذر المطلق لوجوبها قرينة الى الله
ومنها صلوة الجمعة وهي ركعتان بغزير معان الظاهر عند حصول شرطها وهي حضور الاما
العادل والاعتد وهو حننه والخطبان قبلها والجماعة ونباعا بعد الجمعين فوسعا فاذا زاد
ووفها زوال الشمس الى ان يصير ظل كل شيء مثله ويجب فيها النية وصفتها صلى صلوة
الجمعة اداء لوجوبها ما مومنا قرينة الى الله ومنها صلوة عيد الفطر وعيد الاضحى وهي ركعتان
بزاوية شاع تكبيرات بعد القرينة قبل الركوع في الاول خمس تكبيرات وفي الثانية اربع و

صلوة النذر

صلوة النذر

صلوة النذر

في وجوب الزكوة وما يجب فيها

يجب فيه الخطبان بعد ما ووفها من طلوع الشمس الى قبل الزوال ويجب فيها النية
وجب في اصل صلوة عيد الفطر وعيد الاضحى لوجوبها ما مومنا قرينة الى الله وان لم يشرع
شرطها وهي شروط الجمعة كانت مدونة وصفة بنيةها صلى صلوة عيد الفطر وعيد
الاضحى بعد ما قرينة الى الله ومنها صلوة الاموات وهي واجبة على الكفاية على كل مسلم
بحكمه ممن بلغ سن سبعتين هي خمس تكبيرات وليس فيها قرينة ولا تسليم وليس من شرطها
الطهارة وصفتها ان ينوي النية فيقول صلى على هذا الميت وعلى من الجنان لوجوبها
الى الله وبغارنها بالتكبير وفي الدعاء بين التكبيرات فلان احدهما الوجوب الثاني
التدب فاذا قلنا بالوجوب فلا يبع الا بالدعاء وان قلنا بالتدب صحت ولاه من غير
دعاء ويكون الاثنان بالدعاء على الافضل فبعد الاولى يشهد الشهادتين وبعد الثانية
يصل على النبي واله عليهم السلام وبعد الثالثة يدهو للؤمنين وبعد الرابعة يدهو للميت
ان كان مؤمنا وعليه ان كان منافقا وبدعاء المستضعفين ان كان منضعنا وان يشرع
مع من يؤلاه ان جعل حاله وفي الضل اللهم اجعله لنا ولا يوبه فريسا وبعد الخامسة
ينصرت مستغفرا والصلوات الواجبة لثع صلوات صلوة اليوم والليلة ويجب فيها
وصلوة الجمعة والعيدين ويجمع مع اجتماع شرطها وصلوة الكوفة والزلزلة والايات وجب
عند اسبابها وصلوة الطواف ويجب مع وجوب الطواف في حج او عمرة او مع نذره وصلوة
الجنائز مع حضور جنازة المسلم على الكفاية وصلوة النذر وشبهه اذا اوجبها المكلف على
نفسه **قال** مدرس الله روحه ومنها الزكوة وهي عجب في ثمة اشياء الابل والبقر والتم
والذهب الفضة والحلقة والشعر والتمر والزبيب يجب في اخراجها النية فيقول اخرج زكوة
مالي لوجوبها قرينة الى الله **اقول** لما فرغ من تكبير زكوة شرع في الصلوة وهي لغة النما
والزيادة والعلمان حال ذلك البني اذا زاد وغن وبهال ذلك البني اذا ظهر منه قوله تعالى
افلنك نقار كنة اي طاهرة وفي الشرع عبارة عن العذار الذي اوجب الشارع لخراج
من هذا الاجناس الزكوة فثمان زكوة الاموال وذكور الابدان القسم الاول زكوة
الاموال وهي عجب في ثمة اشياء ثلثة من الحيوان وهي الابل والبقر والتم لاجز من العاد

صلوة النذر

صلوة النذر

شرح ولج الاضما حلامد

٧٢

في شهيها انذمت في الفضة لا عبر من النبات في اربعة وهي الحطة والشعير والقمح والبر
 الزبيب لا عبر ويجب فيها النية لانها عبادة وكل عبادة لا تنفع الا بالنية ويجب ان
 يكون النية عند نيلها الى السطح اما من المالك او بملكه فيقول اخرج زكوة مالي لوجوبها
 واية الى الله ويقول الوكيل اخرج هذا الشيء من كوة مالي موكل بالوكالة منه لوجوبه فريضة
 الى الله وان شاء حين اجلس فيقول اخرج زكوة الابل والبقر وضرته لك لوجوبها فريضة الى
 الله وله اخراج الفضة لغير الوقت فيقول اخرج هذا الدارهم من فية زكوة مالي لوجوبها
 واية الى الله وان اخرج شيئا من كوة الدارهم قال اخرج هذا الثمن من فية زكوة مالي لوجوب
 فريضة الى الله قال قدس الله روحه فوكل من من الابل فشاء الى ان يبلغ ستا وعشرين
 وعشرين ففيها بنت مخاض ثم في ست وثلاثين بنت لبون ثم في ست واربعين جذعة ثم
 في احدى ستين جذعة ثم في ست وسبعين بنتا لبون ثم في احدى تسعين حنثان الى ان
 يبلغ مائة واحدى عشر ففي كل خمسين حنثا وفي كل اربعين بنت لبون **اقول** من شرط
 زكوة الابل بلوغ النصاب وهو المعداد الذي يعلن به التوجوب قال نصاب الابل
 ففيها شاة ثم خمس اخرى فيصير عسرا ففيها شاتان ثم خمس اخرى حتى يصير خمس عشرة ففيها
 ثلث شبات ثم في خمس اخرى حتى يصير عشرين ففيها اربع شبات ثم في خمس اخرى حتى يصير خمسا
 وعشرين ففيها خمس شبات فهذا خمس نصاب وكل ما وى قدر النصاب فيها يجب فيها
 كون الواجب فيها من غير الحنث فاذا صارت ستا وعشرين فهو اول نصاب يجب فيه من الحنث
 وفيه بنت مخاض وهي التي لها سنة ودخلت في الثانية وسميت بنت مخاض لان امها
 ما خض اى امها فاذا صارت ستا وثلاثين ففيها بنت لبون وهي التي لها ستان ودخلت
 في الثالثة وسميت بنت مخاض لان امها ما خض اى طالما لبون لان امها ذات لبن اى
 ثامة لبون اى ذات لبن باخرى فاذا صارت ستا واربعين ففيها حنة وهي التي لها ثلث
 ودخلت في الرابعة وسميت بذلك لانها اسحنت ان يحمل عليها وان بطرقها الفحل فاذا
 صارت احدى ستين ففيها جذعة وهي التي لها اربع ودخلت في الخامسة وهي على الاسنان
 الماحوذة في الركن فاذا صارت ستا وسبعين ففيها بنت لبون فاذا صارت احدى تسعين

في شهيها

في شهيها

في زكوة الانما الثلثة

٧٣

ففيها حنثان ثم ليس في الزايد شي حتى يبلغ مائة واحدى عشر ففي كل خمسين حنثا وفي
 كل اربعين بنت لبون ففيها حنثان ثلث بنات لبون فاذا زاد شعرا اخرى صارت مائة
 وثلثين ففيها حنة وبنات لبون وهكذا كلما زادت عشر اخرى لغير الواجب ففي مائة
 واربعين حنثان وبنت لبون وفي مائة وخمسين ثلث حنثان فاذا بلغت مائة فالثالث
 بالحنثان شاة اخرج خمس بنات لبون وان شاء اخرج خمس بنات لبون وان شاء اخرج
 اربع حنثان وهكذا دائما بالانما يبلغ **قال** قدس الله روحه واما البقر ففي كل ثلثين
 منها ثبيع او ثبيعة وفي كل اربعين مستة **اقول** للبقر نصابان الاول ثلثون و
 فيه ثبيع وهو الذي له سنة ودخل في الثانية وليس بذلك لانه يبيع امه في اربع
 ولان فريضة يبيع اذ نه في النبات او ثبيعة وهي الانثى ومعناها من الذكر الثاني اربعون
 فيه ستة شاة وهي التي لها ستان ودخلت في الثالثة ثم ليس في الزايد شي
 حتى يبلغ ستين ففيها ثبيعتان فاذا زادت عشر اخرى فثبيعت الواجب ففي سبعين ثبيع
 وستة وفي ثمانين مستان في سبعين بنتا لبون فاذا بلغ مائة وعشرين فهو حنثان
 شاة اخرج اربع ثبيعات وان شاء ثلث مستات وهكذا بالانما يبلغ **قال** قدس
 الله روحه واما الغنم ففي اربعين شاة ثم في مائة واحدى عشر بنتا لبون ثم ما بين
 واحد وثلث شبات ثم في ثلث مائة واحد اربع شبات ثم في كل مائة شاة بالانما يبلغ
اقول للغنم خمس نصاب اربعون ففيها شاة اما ذكر وانثى واطلها الجذع من الصنان و
 هو ما تجاوز سنة اشهر والشق من المعز وهو ماله سنة ودخل في الثانية ثم ليس في الزايد
 حتى يبلغ مائة واحدى عشر ففيها شاتان فاذا بلغت مائة واحد ففيها ثلث شبات
 فاذا بلغت ثلث مائة واحد ففيها اربع شبات فاذا بلغت اربعمائة خد من كل مائة شاة بالانما
 ما يبلغ وليس في ما نقص عن مائة شي ففي اربعمائة ولسعين اربع شبات فاذا صارت خمسا ففيها
 خمس شبات وهكذا دائما بشرط وجوب زكوة في الانعام الثلثة بلوغ النصاب هو ما ذكر
 والحول والنوم **قال** قدس الله روحه واما الذهب ففي كل عشرين مثقالا نصف مثقال
 في كل اربعة دنانير مائة بالانما يبلغ واما الفضة ففي كل مائة درهم منها خنث مد درهم

في شهيها

في شهيها

شرح واجب الاغتصا علامه

في اربعين درهما درهم بالغاما بلوغ هذه الاصناف برامى الحول هو مضمون احد عشر شهرا
كاملة ثم يدخل الثاني عشر **اقول** بشرط في وجوب الزكوة في التفتين النصاب
كونها منوشين ما ينزله درهم وحول الحول ولكل منهما نصابان فاول نصاب الذهب
عشرون مثقالا وفيه نصف مثقال وثانيهما اربعة دراهم وفيه نصف مثقالان هما عشرون
لان الذهب عشرون درهما والبرون في ما تنقص عن ذلك شيء وهكذا في كل اربعة دراهم
بالغاما بلوغ اما الفضة فاول نصابها ما زاد درهم ففيه خمسة دراهم وثانيها اربعون
درهما درهم ولم ينقص عن اربعين شيئا وهكذا كلما زاد اربعون ففيها درهم
بالغاما بلوغ والدرهم الشرعي ستة دواين والدواين ثمان خبات من اوسط حبات الشعير
فالدرهم الشرعي ثمانية واربعون شعيرة فكل عشرة دراهم شرعية سبعة مثاقيل فكون
المائة درهم ماء واربعون مثقالا فمتناب الفضة من الدرهم المتعامل به الان
وهي كل دينار مثقال ماء واربعون دينار والواحد والواحد فيها خمسة دراهم هي ثلثة مثاقيل
ونصف مثقال يكون بالدرهم المتعامل به الان ثلثة دراهم ونصف دينار والاربعون
ثمانية وعشرون مثقالا وفيها درهم وهو نصف مثقال وخمس مثقال يكون بالدرهم
الشرعي من الدرهم المتعامل به الان ثمانية دراهم وخمس درهم والزكوة في التفتين
في كل نصاب بعشرة فان نصف مثقال ربع عشر الشعير والبرون بعشرة الاربع
وخمس دراهم ربع عشر المائتين والدرهم ربع عشر اربعين والحول بشرط في الاغتصا
الثلثة والتفتين ومعناه مضمون احد عشر شهرا كاملة ثم يدخل الثاني عشر فبشرط الزكوة بالو
لا يجوز تأخيرها الا العذر **قال** قدس الله روحه واما المحنطة والشعر والبرون والبرون فيجب
فيها اذا بلغت خمسة وثلثين مجموعها الفان سبعة اطل بالبرون في ثلثيها العشرين سبعة
سحا وشبهه ونصف العشرين سبعة بالدواين وشبهها **اقول** بشرط في وجوب
الزكوة في الغلات الاربع اماران الاولان ثمنوا على الملك وهو على اقسام اما ان يكون
مما ارضه او مما يزرعه او ثمنه عمله اذا كانت المزارعة صحيحة وبلغ نصيب كل من الثلثة
نصابا الثاني بلوغ النصاب هو خمسة اوسن مجموعها الفان سبعة اطل بالبرون في ثلثيها

في زكاة النصاب

في زكاة النصاب

في زكاة النصاب

في زكاة الفطر والمستحقين

سنة صاعا وهي خنثاء واربعون طلا والصاع اربعة امداد والمد رطلان وربع مائة
لثة اطلال والرطل الشرعي ماء وثلثون درهما شرعية كل عشرة سبع مثاقيل يكون الرطل
الشرعي حدا وثلثين مثقالا والرطل المتعامل به الان بالبرون في ثلثيها العشرين سبعة
مثاقيل فبشرط الزكوة الشرعي اربعة امداد وهي عشرة اوان ونصف اوان عازا ثمانية
النصاب بهذا الاطال العازا اربعة الفان ثمانية رطل واشين وسنن طلا ونصف طل فاذا بلغت
كل واحد من الغلات الاربع النصاب يجب فيها العشران سبعة سحا وشبهه كالعذرة
هو ما يبيته العنوت والعجل وهو ما يشرب بعروضة ونصف العشران سبعة بالدواين وشبهها
كالدواين الكرو والذلاء وللغلات نصاب احد هو ما ذكر وما زاد عليه يؤخذ منه حنثا
قال قدس الله روحه ومنها زكاة الفطر وهي يجب على كل مفكر من مؤنة السنة عنه و
عن عبالة يخرج عن كل راس من احد الاجناس السبعة صاعا ليله الفطر في زوال الفطر
تاوبا فيقول الخرج هذا الصاع من زكاة الفطر اداء لوجوبها فزكاة الله فان فات الوقت
وجبته الفضة **اقول** القسم الثاني من الزكوة زكوة الابدان وثلثي زكاة
الفطرة وهي يجب على كل بالغ فاعل مالك لمؤنة السنة له وعباله يكون اول السنة
ومك وحول الفطرة وهو هلال مثقال ويخرجها عنه وعن جميع ما يبعوله سواء كان
عبولا ليه واجبه او بغيرها وسواء كانت المعالة ذكرا وانثى كبيرا او صغيرا حرا او عبدا
مسلم او كافرا يخرج عن كل راس من عباله صاعا من احد الاجناس السبعة وهي
الحنطة والشعير والتمر والزبيب الارز والافط واللبن الصاع لثة اطلال بالبرون في
يكون بالغازا ثمانية سبعة اطلال وعشرون اوان ونصف اوان الا اللبن فانه يخرج منه
اربعة اطلال ونصف رطل وقيل الاربعة مدية والرطل المستكر رطل ونصف رطل
عازا فيكون بالغازا ثمانية اطلال وربع رطل ووقت الوجوب ليله الفطر بمقد
الى قبل صلاة الصلوة وهو من روال ويجب ليله في اخر ليلها وله اخراج الحنث والبرون
الفيرة بغيره لا يخرج منه يخرج الحنث قال الخرج هذا الدرهم او هذا الدرهم او هذا
الثوب من مؤنة زكاة الله اداء لوجوبها فزكاة الله فان فات وقتها وهو ان زكوة

في زكاة النصاب

شرح اجاب الالفاظ علامه

به في العام الذي يسقط فيه ولا يؤخره الى عام آخر والحج ثلثة اشقام تمتع وفران
 اوزاد والتمتع عمرتان عمره المتمتع وعمره الافراد المتمتع بان يصبره المتمتع ولا يحج المتمتع
 بعدها وكل من القارن المتمتع بان بالحج والا لا يصبره المتمتع بعد قال المتمتع فرض من
 ثانی من مكة اي بعد منها بربع فاسخ فتا زاد والفران والافراد فرض من كان من اهل مكة
 او بعد منها بدون ربع فاسخ وافعال القارن والمفرد سواء الا ان القارن يهتزم عنه
 بسانه الهدى عند احرامه وصفه حج المتمتع ان بان اولاً بالعمره واولاً بفعله الاحرام
 ويجب ان يؤتمه في مكانه وهو المواثيق وفي زمانه وهو اشهر الحج وهي ثوال ذو القعدة
 وفي الحج الوقت الذي يعلم فيه ادراك مناسك التمره ومناسك الحج فيقات احرام عمره
 المتمتع لاهل العران بطن البقيع وهو يشهد على ثلثة مواثيق ادفاها الى العرات السبع
 الاحرام منه افضل فان لم يحرم منه احرام من اوسط المواثيق وهو ضرة فان لم يحرم
 بطن عليه الاحرام من ذات عرف وهو اخر المواثيق ولا يجوز له ان يجاوزه خبر محرم
قال قدس الله روحه وصفه الاحرام ان يزرع ثنابه المخططه وينوي فيقول احرم
 بالعمره المتمتع بها الى حجة الاسلام لوجوبه فريضة الى الله ثم يلبس ثوب الاحرام ثم يلبس
 بعد بذنه فيقول ابي لعند احرام العمره المتمتع بها الى حجة الاسلام حج المتمتع لوجوبها
 فريضة الى الله فيقول ليتك اللهم ليتك ان الحمد والعنة والمهلك لك لاشريك لك
 ليتك **اقول** لكل واحد من الحج والعمره اركان فركان العمره اربعة التبت والاحرام
 والوقوف بعرفة والوقوف بالمسعر الطواف التمتع وصفه احرام العمره ان يزرع ثنابه
 المخططه وكشف الرأس والقدمين ثم ينوي بنية الاحرام وهي الركن الاول من اركان
 العمره وصورتها احرامه بالعمره المتمتع بها الى حجة الاسلام لوجوبه فريضة الى الله
 ويلبس ثوب الاحرام ثوب بائزديه وثوب يوشع به ويجب ان يكونا مائضين الضلوة
 فيه للرجال غير مخطين ويجب كشف الرأس وظاهر القدمين بلبى التلبيات الاربع
 لا يفتد احرامه الا بها ويجب فيها التبت فيقول ابي لعند احرام العمره المتمتع بها
 الى حجة الاسلام لوجوبها فريضة الى الله وصوره التلبيات الاربع كما ذكر والاحرام هو

وقف كتابخانه مسجد اعظم
 اهدائي مرحوم آيت الله
 قدس سره اراي في هذا

فان كان الحج

في اركان العمره والاحرام

الركن الثاني ركان العمره **قال** قدس الله روحه ثم يمضي الى مكة فيطوف طواف
 العمره ويجب فيه التبت فيقول اطوف طواف العمره المتمتع بها الى حجة الاسلام
 لوجوبه فريضة الى الله ثم يلبس ثوب سبعة اشواط من الحجر الاسود اليه شوط واحد هكذا
 سبع مرات منظره بجعل البيت على يمينه ويكون بين البيت والمقام ويدخل الحجر
 طوافه ثم يصل ركعتي الطواف في مقام ابراهيم عليه السلام وينتهي اصل ركعتي طواف العمره
 المتمتع بها الى حجة الاسلام حج المتمتع لوجوبها فريضة الى الله **اقول** الركن الثالث من
 اركان العمره الطواف ويجب فيه امور التبت وصفها اطوف طواف العمره المتمتع
 بها الى حجة الاسلام لوجوبه فريضة الى الله والعقد وهو سبعة اشواط والبداء بالحجر
 والختم به من الحجر الاسود اليه شوط واحد والطهارة وازالة الخافضة عن الثوب والبدة
 وسرا العورة والحان في الرجل وجعل البيت عن يمين الطائف ويكون بين البيت والمقام
 بحيث لا يكون طوافه من وراء المقام وادخال الحجر في الطواف بحيث لا يخطو من داخله
 وصلوة الطواف وهو ركعتان كالصبح والاشان بهانه مقام ابراهيم عليه السلام وتبتة
 الضلوة اصل ركعتي طواف العمره المتمتع بها الى حجة الاسلام لوجوبها فريضة الى الله
قال قدس الله روحه ثم سعى بين الصفا والمروة سبدا بالصفا ولبس عقيبته
 او بعد عليه فتوى فيقول سعى بالعمره المتمتع بها الى حجة الاسلام لوجوبه
 فريضة الى الله ثم يمضي الى المروة من الصفا فدمه بها او بعد عليها ثم يمضي الى
 الصفا فنام ثم يمضي الى المروة ثانيا وهكذا الى ان يمضي بكل سبعا **اقول** الركن
 الرابع من اركان العمره السعي محله بين الصفا والمروة ويجب فيه امور العدد وهو سبعة
 اشواط والبدة بالصفا وهو اما ان يلبس عقيبته به او بعد عليه والتبتة وهو
 سعى بالعمره المتمتع بها الى حجة الاسلام لوجوبه فريضة الى الله ثم يمضي الى المروة
 من الصفا فدمه بها او بعد عليها فهذا شوطا او لا ثم يبتدئ في الشوط الثاني فدمه
 من الصفا عقيبته بها او بعد عليها ويختم بالصفا بان يلبس اصابع قدميه به او بعد
 اليه وهكذا الى ان يكمل سبعة اشواط من الصفا اليه شوطا ويكون ابتداء سبعا بالصفا

كفي

في الحج

شرح واجب الاعتقاد

اختتامه بالمرثية قال قدس الله روحه ثم ينصرفون لافضل للاحلال من عمره الشئ
 لوجوبه فزيد الى الله ثم ينصرفون شئ من شعراية او شعراية **اقول** اذا فرغ من
 السعي ففضل للاحلال من العشرة ومحل المرق وهو واجب العرف وليس بركن لا يجوز
 الحلق ونبتة افضل للاحلال من حصة المنع عمره الاسلام لوجوبه فزيد الى الله ثم
 ينصرفون شئ من شعراية او شعراية فاذا فعل ذلك احل من كل شئ احرم منه وهو
 تمام العشرة **قال** قدس الله روحه ثم ينصرفون احراما اخر للج من مكة وافضله من تحت
 الميزاب يوم الزوبة ويخبر يوم عرفه وصفته كالاولا الا انه ينوي احرام الحج فيقول
 احرم بالحج الواجب حج الاسلام حج المنع لوجوبه فزيد الى الله **اقول** اذا فرغ من
 العرفة وجب عليه الشرع في الحج واول افعال الاحرام ونبتة ولها ركن وله مكان
 وزمان مكانه مكة من الحج وضع احرام منها اجرة وافضل مكة المسجد افضل للمحرم
 الميزاب زمانه الاول ان يكون يوم الزوبة وهو الثامن من ذي الحجة بعد التروال ويخبر
 يوم عرفه ولا يجوز ان يأتى بعد وصفه كاحرام العشرة في انه يجب فيه التوبة وليس
 التوبين والتلبيات الاربع ونبتة احرم بالحج الواجب حج المنع حج الاسلام لوجوبه
 فزيد الى الله ثم يلي نبتة التلبيات الاربع لا عند بها الحرام حج المنع حج الاسلام
 لوجوبه فزيد الى الله وقد تقدم ذكرها في احرام العرفة **قال** قدس الله روحه ثم
 يمضي الى عرفات فيقف بها من زوال الشمس يوم عرفه الى غروبها ناديا للوقوف
 فيقول حج ابدا لله افنت بعرفة حج المنع حج الاسلام لوجوبه فزيد الى الله **اقول**
 اذا احرم بالحج خرج الى منى وبات بها ليلة عرفه ثم ينصرف بعد الفجر من منى الى عرفات
 يجب عليه الوقوف بها وهو ركن والوقوف لا اختيارى بها من زوال الشمس يوم عرفه
 الى غروبها والاضطرادى لبلا الى طلوع الفجر ويجب فيه التوبة وصفها افنت بعرفة
 وقوف الحج المنع حج الاسلام لوجوبه فزيد الى الله والواجب لكونها الى غروب
 الشمس الدعاء مندوب **قال** قدس الله روحه ثم يمضي بعد الفجر الى مكة
 فيبيت بها ويبيت واجبا من طلوع الفجر الى طلوع الشمس يوم الفرجا واما فيقول افنت

في حج

الحج

منى

في اعمال الحج وعرفات المشاعر

لاجل حج المنع حج الاسلام لوجوبه فزيد الى الله **اقول** لا يجوز الا فاضل من عرفات
 الا بعد غروب الشمس فاذا غربت فاضل منها الى المزدلفة وهي المشعر ومنى جميعا انما
 يجب عليه الوقوف بها وهو ركن وهو من طلوع الفجر يوم الفرجا الى طلوع الشمس فذا هو
 الوقوف الاختيارى الا اضطرادى من طلوع الشمس الى الزوال والواجب لكونها بها
 التوبة وصورها افنت بالمشر لا جل حج المنع حج الاسلام لوجوبه فزيد الى الله ولو
 اضطرادى من منى الى مكة كان كافيا **قال** قدس الله روحه ثم يمضي
 الى منى فيحج جسر العتبة بسبع حصيات ناديا فيقول ارمي جسر العتبة في
 حج الاسلام لوجوبه فزيد الى الله ثم يذبح هديه ناديا فيقول اذبح الهديك الواجب
 في حج الاسلام لوجوبه فزيد الى الله ثم يذبح هديه ناديا فيقول اذبح الهديك الواجب
 ويعدى ثلثه ثم يعلق راسا ويضرب اذن افضل مع التوبة فيقول احلن راسي للاحلال
 من احرام الحج حج الاسلام لوجوبه فزيد الى الله **اقول** اذا فاضل من المشعر بعد طلوع
 الشمس يوم الفرجا بان منى له بها ثلث مناسك رمي جسر العتبة ثم الذبح ثم الحلق
 والقصر على هذا البردي الاول رمي جسر العتبة والواجب فيه العلة وهو سبعة
 دكون الرمي بالحجارة الا بكاروكه ثامن الحرم واصابة الحجر جعله في كل حصة والفا
 بما سعى بها والتوبة وصورها ارمي جسر العتبة في حج المنع حج الاسلام لوجوبه فزيد
 الى الله الثاني الذبح ويجب الهدى ان يكون من الانعام من الابل ومن الضرو من الغنم
 ويجب ان يكون ثنيا وهو من الابل ما دخل في السنة السادسة ومن البقر الغنم ما
 دخل في الثانية ويجزى اذبح من الضان ان يكون ناقضا ففرض لا يكون مهنزا
 ويجب فيه التوبة وصورها اذبح الهدى الواجب على الحج المنع حج الاسلام لوجوبه
 فزيد الى الله ثم ياكل منه ولو احب ما سبق اكلا والمندوب ثلثه وينوي عند اكلاه
 فيقول اكل من الهدى الواجب في حج المنع حج الاسلام لوجوبه فزيد الى الله ثم يصدق
 بثلثه فذا هو باللفاع والمعر والنافع السائل بضع بما يعطى المعز الذي يعطى
 اى يلوم بثلث خطيه ولا يسلو يجب فيها التوبة وصورها اصدق بثلثه

في احرام الحج

شرح واجباتها على من

١٢

من الهدى الواجب حج التمتع حج الاسلام لوجوبه فريضة الى الله ثم يهدي مثله او
مادونه الى اصحابه وينوي صورتها هدى هذه الحصة من الهدى الواجب
حج التمتع حج الاسلام لوجوبه فريضة الى الله الثالث الحلق والتقصير الواجب
والحلق افضل على الرجال وينبغي على النساء التقصير ويجب التقصير من الرأس
ويجب فيه النية فيقول احلوا رأسي وامضوا للاحلال من حج التمتع حج الاسلام لوجوبه فريضة
الى الله واذا فعل ذلك حصل له كل شيء احرمت عليه النساء والتباعد **قال**
فدس الله روحه ثم يمضي الى مكة اما اليوم او من فطوف بالبيت سبعة اشواط كما تقدم
للعمر الحج وينوي فيقول اطوف طواف حج التمتع حج الاسلام لوجوبه فريضة الى الله ثم يصلي
بعد فرائض ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام وينتهي اصل ركعتين لطواف الحج لوجوبه
فريضة الى الله **اقول** اذ انقضت مناسك الثلاثة بمجيء وجب عليه التمتع الى مكة لطواف الحج
وهو ركن اما اليوم وهو يوم النحر والغد وهو يوم الحادي عشر ولا يجوز تاجيزه عن الحادي
عشر للتمتع الا لعذر وكذا لا يجوز تقديم طواف الحج على مناسك مني الا لعذر وكذا
لا يجوز صفة طواف الحج واجباته كطواف التمر الا انه ينوي فيه طواف الحج فيقول
اطوف طواف الحج حج التمتع حج الاسلام لوجوبه فريضة الى الله ثم يصلي ركعتين بعد التمر
منه في مقام ابراهيم عليه السلام ويجب فيها النية وصورتها اصل ركعتين طواف حج
التمتع حج الاسلام لوجوبها فريضة الى الله **قال** فدس الله روحه ثم سعى بين الصفا
والمروة كما تقدم الا انه ينوي فيقول سعى سعى الحج حج التمتع حج الاسلام لوجوبه فريضة الى
الله **اقول** اذا فرغ من طواف الحج وجب عليه المضي الى العقبة لاجل سعى الحج وهو
ركن صفة مثل صفة سعى العمر في انه يبدأ بالعقبة ويكون سبعة اشواط الا انه ينوي
سعى الحج فيقول سعى سعى الحج التمتع حج الاسلام لوجوبه فريضة الى الله فاذا اكمل معبه ضد
اكمل به اركان الحج وما يبقى بعد فهو واجب ليس بركن **قال** فدس الله روحه ثم
طوف بالبيت سبعة اشواط طواف النساء كما تقدم ونقته اطوف طواف النساء لوجوبه
الى الله ثم يصلي بعد فرائض ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام وينتهي اصل ركعتين طواف

حج التمتع

سعى الحج

في حج القران الاذنين الجها والمعرف

١٥

النساء لوجوبه فريضة الى الله **اقول** اذا فرغ من التي وجب عليه التمتع بالمجد
لاجل طواف النساء ولا تخل له النساء الا به وصفه كطواف التمتع ونقته اطوف
طواف النساء الواجب حج التمتع حج الاسلام لوجوبه فريضة الى الله فاذا اكمل سعى
في مقام ابراهيم عليه السلام وينوي فيقول اصل ركعتين طواف النساء الواجب حج التمتع
حج الاسلام لوجوبها فريضة الى الله وهو واجب ليس بركن ولو تذكر ركعتين بطل حجك بانه
بركه ولا تخل له النساء الا بعد الاذان به **قال** فدس الله روحه ثم يمضي الى مكة
بها الى الشربين وهي ليلة الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر ويؤتي الفريضة
الثاني عشر انما الصبغة النساء لم تغرب الشمس يوم النحر الاول بمنى ويرى كل يوم
من ايام التشريق الجار الثالث من ربا يبد بالاولى ثم الوسطى ثم جرة العفة سبع حبات
مع النية فيقول ربي هذه الحجرة لوجوبه علي في حج الاسلام حج التمتع فريضة الى الله ثم
اقول اذا طاف طواف النساء ضد اكل مناسك بمكة وبني عليه مناسك من
وهي البيت لبلا وري الجمار الثالث فادعوا وجب عليه البيت بمنى ليلالي التشريق
هي ليلة الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من ذي الحجة والنحر من منى فتران الاول
يوم الثالث عشر وهو للشيء وهو الذي لم يفر من النساء في احرابه ولا اصطاد وجنر المنى
وهو الذي ان احدهما ينبغي عليه المظالم الى النحر الثاني وهو الثالث عشر وكذا
الشيء اذا غربت الشمس من يوم الثاني عشر لم يفر وجب عليه البيت ليلة الثالث
والنحر الاول لا يكون الا بعد الزوال وفي الباقي يكون بعد طلوع الشمس ويجب في
البيت النية فيقول بيت هذه الليلة عني في حج التمتع حج الاسلام لوجوبه فريضة الى
الله وحدا البيت بها الى ان يجاوز نصف الليل ويرى كل يوم من ايام التشريق الجمار
مرثا يبد بالجمرة الاولى ثم الوسطى ثم الجمرة العفة ويجب فيها النية وصورتها ان
هذه الجمرة لوجوبه علي في حج التمتع حج الاسلام فريضة الى الله واما صون القران و
الافراد وهو ان ياتي بالجمع او لا فانما اكمله اني بالعمرة المفردة فاحرم بها من خارج الحرم
وينقص من افعال حج القران والافراد الهدى فانه يجب على المتمتع خاصة وبزبد في

حج التمتع

مناسك

شرح واجب الاعتقاد

المعرفة المفردة طواف انشاء وركشاء فان معرفة المنع ليس فيها طواف انشاء وبهذه الدلالة
 عن المفرد بيان الهدى خاصة **قال** قدس الله روحه ومنها الجهاد وهو واجب
 على الكافة الخزانة المسلمين فوجب مطلقا او للتردد الى الدين ووجب بشرط دعاء الامام اليه
اقول الجهاد من العبادات الشرعية لكنه من فروعها ككفالات وهو على البائع الذكر
 الحر الذي ليس بهنم ولا برهن المتكهن من السلاح والنفقة وهو ضمان الاول سرية
 المسلمين هو ان يدهم الكفار على بلاد المسلمين فوجب منهم مطلقا من غير احتياج الى حضور
 الامام الثاني للرد الى الدين هو ان يؤمر الكفار بالدخول في دين الاسلام بعد ان يوصفهم
 فاذا استغوا من الدخول فيه وجب الجهاد ووجوبه مشروط بخروج الامام ولا يوجب مع غيبته
قال قدس الله روحه ومنها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بشرط ما هو العلم بكون
 المعروف معروف والنكر منكرا او غير النابذ والامن **اقول** من العبادات الواجبة
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وهذا واجبان اجابا عما اختلف في شئ أحدهما
 هل وجبهما على اوصي فيه قولان والثاني ان وجوبهما على الاعيان والكافة فيه ولا
 اعيان الامر طلب الفعل على وجه الاستعلاء والنهي طلب الترك على وجه الاستعلاء والمعرف
 كل فعل حسن اخضر بوصف ابد على حسنه والنكر الفسح وهو لا ينقسم اما المعروف فيقسم
 الى واجب ومندوب فالامر بالواجب واجب بالمندوب مندوب بما يوجب الامر بالترك
 والنهي عن المنكر اذا تخلف شرطه وهي العلم بكون المعروف معروف والنكر منكرا اما
 مفلا كوجوب شكر النعم ورتبة الوديعه او شرعا كالعلم بوجوب الصلوة ونبع شرب الخمر لانه لو لم
 العلم بذلك لم يأتوا بالامر باليس بمعرفة فتنى عمالهم بمنكر وبثوهم منكر او يجوز التأني
 وهو ان يعلم او يظن ان المأمور والنهي ياتران من الامر والنهي بحيث يطلع من ترك الواجب
 وفعل الفسح فاذا لم يجوز ذلك سقط الوجوب في الجواز والامن من المفسد وهو ان لا
 يؤدى الامر والنهي الى ضرر عليه او على بعض المؤمنين فيقتضى المال اذا ارتفع الامن ارتفع
 الوجوب الجواز ايضا ولكن هذا اخر ما اوردناه في هذه الرسالة فنحن الله باملائها والبقا
 باجرل الثواب عليه ونفع الشغابين بما وجب عليهم من المعارف العقلية والعبادات الشرعية

في كل ما يتعلق بالدين

في كل ما يتعلق بالدين

هذا من الفخرية تصنيف الامام الطاهر في بيان
 الاسلاك في الحق ما يؤمن العالمين
 فخر المحققين قدس الله روحه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على هذا بتنا بعبادته والى الدين المنين وتكليفنا بالاحكام الشرعية
 لتجصيل العادة الاخروية وصل الله على اشرفنا لبره محمد النبي وعترته الطاهرة الزكية
اما بعد فنقول محمد بن الحسن بن الطهر في هذه الرسالة الفخرية في معرفة الله عز وجل
 بالناس عز الناس على واكرمهم على هو الصاحب العظيم الواحد العابد والوديع
 العالم الفاضل الكامل الحق كفا حاج والحر من الحاج في الحق والمسلمه والدين جده
 بن السيد المرحوم شرف الدين علي بن ابي طالب بن محمد بن ابراهيم البهي ختم الله اعماله بالحق
 ووفقه الله للارضاء الى الحل الاسنى ورشها على فصول **الفصل الاول**
 في حقيقته الله عز وجل المنكلمون بانها الارادة من الفاعل للفعل المقارنة له والفرق
 بينها وبين العزمانية مسبوق بالتردد دونها ولا يصدر عن ارادته تعالى انها شئ
 فقال اراد الله تعالى لا يقال فولى الله تعالى وعرفها الغفهاء بانها ارادة ايجاد الفعل
 المطلوب شرعا على وجه **الفصل الثاني** في وجوبها وبدل عليه العقل والفعل
 اما العقل فلان الافعال متساوية وانما يختصها للطاعة او المعصية الله فان لم
 اليهم ظلالا ناديا واحدا والتميز بينهما ليس الا الله ولا يفسد وجوب الفعل لا
 بوجبه الطاعة لانه اهم لوجوده في صوت الزمان وجزءه لا لاله للعام على الخاص وانما
 يختص من الله ولا شرطا للفعل بالارادة المتساوية نسبة العبد الى الفعل والترك
 فلا بد من اختصاص هو الارادة ولبرائه ذمة المكلف معها يفتنا الامع عدمها وانما
 الفعل فوجى الاول فوله تعالى وما امر الا بالعبادة والله مخلصين له الدين
 الثاني فوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات الثالث فوله عليه السلام انما الاعمال

في كل ما يتعلق بالدين

في الطهارة
والغسل

ما نرى انما الحصر بالغسل عن اهل الفقه الفصل الثالث في صفاتها ولبث
ذلك في انواع العبادات ولبث بالطهارة كابر الطهارة الطهارة
وشرعا غسل بالماء او مسح بالتراب متعلق بالبدن على وجه له صلاحية النظير التاثير
بالعبادة وفيها فصلان الاول في الطهارة المائية وهي منساق خوض وغسل التمسك الاول
الوضوء وهو واجب ندب قالوا واجب اما باصل الشرع او بايجاب المكلف على نفسه قالوا
بالاصل للصلاة والطواف والجمعة ومس كابة القرآن ان وجب بنبه ان دفع الحدث
الوضوء لرفع الحدث واستباحة الصلوة لوجوبه فريضة الى الله ويجوز فريضة ويجزى
ان ينوي بدل استباحة الصلوة استباحة اى فعل كان مما هو مشروط بالطهارة
كالطواف من كابة القرآن وان اباح الصلوة ولم يرفع الحدث كافي في اتم الحدث كصاحب
السلس المستحاضة نوى الاستباحة خاصة فنقول انما الاستباحة الصلوة لوجوبه
فريضة الى الله وهكذا يؤمننا لكل صلوة ولا يجوز له ان يؤخر الصلوة عن وضوئه الا بما يخلو
بها ولو نوى رفع الحدث خاصة لم يجمع ولو تمت له وضوءه والواجب بايجاب المكلف على
نفسه هو ما يجب بالنذر واليمين العهد فنقول انما رفع الحدث والاستباحة الصلوة
لوجوبه نذرا او عهدا او يميننا فريضة الى الله ولو لم يكن عليه حدث قال انما لوجوبه
بالنذر فريضة وذاتم الحدث ينوي الاستباحة خاصة والتدوب للصلاة والصلوة
المندوبين وللدخول المساجد ومراثة القرآن حمل المصحف والنوم وصلوة الجنائز و
السعي في الحاجة وزبان المغارب ونوم الجنب وجماع المحلوم وذكر الخافض والكون على
الطهارة والجديد ونبتته لما يشترط فيه رفع الحدث انما رفع الحدث واستباحة
الصلوة لندبه فريضة الله ولما لا يشترط فيه يجزى ان ينوي ذلك السبب فنقول انما
يجزى بالنذرية فريضة الى الله ثم ان لم يكن ارتفاع الحديث كونه الجنب جماع المحلوم نوى
ذلك السبب التدب والفريضة ولا ندخل بل اذا اجمع نواض لكل واحد وضوء و
نواضه منها ما يوجب الوضوء منفردا وهو البول والغائط والريح من المضاد والنوم
الفالب على السمع والبصر والاستحاضة القليلة ومنها ما يوجب الغسل فقط وهو الجنابة

في الغسل
والتميم

ومنها ما يوجب الوضوء والغسل وهو الجفون الاستحاضة والتفاس من الميت من
الناس بعد بردهم وقبل ظهورهم بالغسل **الفصل الثاني** في الغسل وهو انا واجب
ندب الواجب اما باصل الشرع او بسبب قالوا واجب باصل اما نفسه او لغيره فواجب
بالاصل لنفسه هو غسل الجنابة وينوي به الوجوب في كل الاوقات سواء وجب عليه
ما هو مشروط بالطهارة او لا فنقول اغسل لرفع الحدث الجنابة او لرفع الحدث مطلقا
او لاستباحة الصلوة لوجوبه فريضة الله ويجزى هذا من واجب الوضوء واستباحة
الشرع لا بالعادض ويجزى ايضا من سائر الاعمال الواجبة ولا يجزى غيره عنه وان
انضم الى ذلك لغير الوضوء والواجب باصل لغير الجفون الاستحاضة والتفاس من
الميت الجفون من الناس بعد بردهم بالموت وقبل ظهورهم بالغسل والتميم ذات العظم منه
ولو كان الميت من غير الناس او كانت القطعة خالية من العظم غسل بها وحكم القطعة
لاربعة حكم القطعة ذات العظم ولدونها كالحالب من العظم وهذا الاعمال يجب
ضم الوضوء اليها قبلها او بعدها ونبتته اغسل لرفع الحدث واستباحة الصلوة لوجوبه
فريضة الى الله والمستحاضة تنوي الاستباحة خاصة ولو نوى رفع الحدث المعين مع
وان نوى غيره لان نوى غيره ولو خلا وضوءه الوضوء كما تقدم ويجب الموت ايضا و
يكفي من وجوب الوضوء الاستحاضة فنقول اغسل هذا الميت لوجوبه فريضة الى الله
لا يحتاج الى تكرار النية في كل غسلة ونبتة وضوئه او ضا هذا الميت لندبه فريضة
الله فريضة احتط هذا الميت لوجوبه فريضة الله ونبتة دفنه ادق هذا الميت
لوجوبه فريضة الله ونبتة غسل من وجب عليه الغسل ايضا من او غيره اغسل غسل
الميت لوجوبه فريضة الى الله ونبتة يظهر الحد هذا الميت لندبه فريضة الله وكذا
ينوي باي مسجانه كالنكبين الزايد ووضع الحد والربة معه وحل عقد الاكمان و
امالة الخاضعين بظهور الاكف وغير ذلك والواجب بالسبب واجب بالنذر والعهد
واليمين فنقول اغسل غسل النذرا وغيره لوجوبه فريضة الله ولو نوى غسل الواجب
نبتة عن نية النذر ولو نذر احدا الاعمال المندوبة نوبه وجوبا كما لو نذر غسل

الجمعة فيقول اغسل غسل الجمعة لوجوبه فريضة الله والتدب ثمانية وعشرون غسلا
وهي ما للزمان او للفعل وما للمكان داخل في الفصل بوجه فاما للزمان سنة عشر غسل
الجمعة ووفته من طلوع الفجر الثاني لانه ابتداء اليوم شرعا والعدن واجل الدين لقوله
معالى **وَابَهِ لَقَدْ لَبِثْتُ لَنَسَخَ مِثْنَةَ الثَّمَارِ فَادْفَنُ مَظْلُومُونَ** الى الزوال وكلما قرب منه
كان افضل ونبته اغسل غسل الجمعة لتدبه فريضة الى الله وخاتمت الاعواز بعبادة
الحسين فيقول اغسل غسل الجمعة لتدبه فريضة الى الله وكلما قرب من الجمعة كان افضل
ويبقى لوقات بعد الزوال ان يمكن والا التبت فيقول افش غسل الجمعة لتدبه فريضة
الى الله ومقدومه افضل من فضائه وسنة اغسال في شهر رمضان اول ليلة منه و
ليلة النصف وسبع عشرة وهي ليلة الصوفات تسع عشر واحد عشر وثلاث عشر
وليلة الفطر ويومى العبدن وليلة النصف من رجب وهي ليلة الاستفتاح ويوم النسا
والعشر من رجب وهو مبعث النبي صلى الله عليه واله وسلم وليلة النصف من شعبان وفيها
ولد النائم عليه السلام ويوم الغدير وهو الثاني من عشر من ذي الحجة ويوم الباهلة
هو الرابع والعشرون منه وينزل الفرس **وما للفعل اثني عشر غسل الاحرام** وبارك
النبي والائمة عليهم السلام وغسل المفطر في صلاة الكسوف مع احزان كله وتركها
عما اذا اراد فضاها وغسل التوبة عن منى او كفر واصلح الحاجة والاستحسان و
دخل الحرم والمسجد الحرام والكعبة والمدينة ومجد النبي صلى الله عليه واله وسلم
ونبته اغسل يوم الغدير مثالا لتدبه فريضة الله وينوي فيه من الاسباب لاندخل
ان انضم اليها واجب مع عدم الماء ينتم فيقول ينتم بدلا من غسل الاحرام مثالا لتدبه
فريضة الله **وما للزمان منه** وما للفعل غير التوبة بعبادة عليه وللثوبة بعد ما لانها
ان كانت من كفر فيجمع الغسل بلها وان كانت عن منى فواجب من الغسل
سند وب فلا ينتم عليه وانما يذكر في تلك الفضاها لانها من افعال القلوب الغسل
افعال الجوارح فلا ترتيب بينهما الا في الفكر **الفصل الثاني** في الطهارة النجاسة
وهي التي ينتم والضابط للتوابع عند النكس من استعمال الماء اما العدم او الحصول

مانع وهو يكون بدلا من الوضوء ثمانية ومن الغسل اخرى نبته اذا كان بدلا من الوضوء
ينتم من الوضوء لاسبابه لوجوبه فريضة الى الله واذا كان بدلا من الغسل ينتم
من الغسل لاسبابه لوجوبه فريضة الى الله ومحلها عند الغريب على الارض وعند
اول جزء من مع الجمعة مخبر في ذلك وفي الاول يضرب يديه على الارض ضربة واحدة
وفي الثاني ضربتين احداهما للوجه والاخرى للبدن يجب لما يجب له الوضوء والغسل
لتخرج الجنب من المسجد وانما يجوز الزنا الطاهر المملوك او المباح دونها
سواء مما لا يصدن عليه اسم الارض ويسحب لما يستحب له الوضوء ونبته ينتم
لتخرج من المسجد ينتم لاسبابه لتخرج من المسجد لوجوبه فريضة الى الله ونبته
تواضع الماشية ويزيد وجود الماء مع التمكن من استعماله ثم العذر باليسير ان امكن
زواله قبل النسيق وجب لنا خبر الى اخر الوقت بحيث يبقى مقدار النسيق الصلوة
في ظنه وان كان لا يرجح والله جاز في اول الوقت وسنة المندوبان يقول ينتم
لاسبابه القلوة لتدبه فريضة الى الله **كتاب الصلوة** وهي لغة الدعاء
شرعا عبارة عن مجموع الافعال والمهمات المخصوصة مع التوبة وهي فضاها مفردة
ومندوبه فالغرضات تسع اليومية وهي الظهر والعصر والغروب العشاء الصبح
وعند ركعاتها في الحضر سبعة عشر وفي السفر احدى عشر لتضعها لياحات والجمعة والله
المبداء الكسوف والزكزلة والايات والطواف والاموات وما يلزمه الانسان ينتم
او عهدا وبين فالظهر اربع ركعات بشهدتين تسليم ونبته اصل صلوة الظهر مثلا
بان وجد القيام والتبته وتكبير الاحرام وفرائد الحمد وسون والركوع والذكرية مطننا
بغدن ورفع الراس منه مطننا والتجود على سبعة اعظم والذكرية مطننا بغدن
رفع الراس منه مطننا ثم الجود ثانيا كما لا اول ثم رفع الراس منه وهكذا في باقي الركعات
الا ان اسقط التبته وتكبير الاحرام متاعدا الاول واسقط السون من الاخرين وان
الشهدتين بعد الثانية والرابعة والتسليم واخاف في الجميع اداء لوجوبه فريضة الى
الله ويقصد بقوله اصل هذا المعان التي ذكرناها ويجب الجهر في القراءة في الصبح

ارلبي المغرب العشاء والاختلاف في البواني وفي القضاء يذكر عوض الاداء قضاء العصر
والعشاء الاخرة كالظهر والمغرب ثلاث ركعات الصبح ركعتان في القضاء عن الغيران
كان بالاسبغ يقول اصلي فرض الظهر مثلاً من فلان لوجوبه عليه بالاصالة وعلى
بالاسبغ قضاء فريضة الله وان كان بغيره اصلي فرض الظهر مثلاً قضاء عن فلان
لوجوبه عليه بالاصالة وتندبه على فريضة الى الله **ونبأ** الاحياء اصلي ركعة
او ركعتين مثلاً اصلاً لما سهوت به في الفرض الغلاني اداء لوجوبه بها فريضة الى الله
وتنه سجدتين لتعويض لوجوبها فريضة الى الله ومحل سجدتين التهور عند وضع الجبهة على
الارض كذا كل سجدة كقضاء السجدة الفاشية وتنه سجدتين العزيمة السجدة السجدة الثلاث
لوجوبها فريضة الى الله وتنه صلوات الجمعة وهي ركعتان عوض الظهر ومحل بشرط
السلطان العادل او نائبه واعدده وروحته والمخضبان وهما قبل الصلوات والجمعة
وان لا يكون بين جمعتين اقل من ثلثة امثال وهذه الشروط متبرر قبل الدخول في
الصلوات اما بعد فلا ولا قضاء لوفات بل يفتى ظهراً من الانام اصلي فريضة الجمعة
اماماً لوجوبها فريضة الى الله وتنه صلوات العبد وهي ركعتان اصلي فرض عبيد الفطاح
الاختي لوجوبه فريضة الى الله ويستخرج ما ذكرناه زيادة التكبير والثبوت في الاداء
وفي الثانية اربعاً وشروطها كالجمعة وتنه صلوة الكسوف هما ركعتان كل ركعة بخمس
ركوعات اصلي صلوة كسوف الشمس مثلاً وخوف الفراء لوجوبه فريضة الى الله وتنه
صلوات الزلزلة وهي كالكسوف في الهيئة اصلي صلوة الزلزلة لوجوبها فريضة الى الله وتنه
الايات كذلك الا انه يذكر سببها وتنه صلوة الطواف وهما ركعتان اصلي في مقام
الجمعة ركعتان طواف الحج والعمرة والنساء فريضة لله لوجوبها وتنه الصلوات على الميت اصلي
على هذا الميت لوجوبه فريضة لله ويكبر ويشهد شهادتين ثم يكبر ويصلي على النبي واله
ثم يكبر ويدعو للتومنين ثم يكبر ويدعو للميت ثم يكبر الخامسة وينصرف وتنه صلوات
التذكار اصلي ركعتين مثلاً لوجوبها على بالتذكار فريضة الى الله وكذا التبيين والعهد
وتنه ما يقتضي عن ابيه وجوباً اصلي فرض الظهر مثلاً قضاء عن والدي فلان لوجوب

ومن التام اصلي فريضة الجمعة ما هو لوجوبها فريضة الى الله

فريضة الى الله **ومسحح** الصلوة الغنيم افضلها يسبح الزهراء عليها السلام و
هو اربع وثلاثون تكبيرة وثلاث وثلاثون تحميداً وثلاث وثلاثون تسبيحاً وتسبح فيه
التبته فيقول استسبح يسبح الزهراء لندبه فريضة الى الله اما النوافل اليومية فاربع
ثلاثون ركعة في الحضر للظهر ثمان ركعات قبلها وكذا العصر والمغرب اربع ركعات
بعد ما وبعدها العشاء الاخرة ركعتان من جلوس بعدان بركعة هما الوبره وثمان
للليل ركعتا الشفع وركعة الوتر يصلي بعد انقضاء الليل وركعتا الفجر قبلها وفي السفر
يسقط نوافل الطهارة النهار والوبره وتنه ذلك اصلي ركعتين لندبه فريضة
الله وتنه الوتر اصلي ركعة الوتر لندبه فريضة الله وكذا ركعتي الشفع **ومن المسححات**
الاذان الاقامة وهما مسححات في الصلوات الخمس المفروضات وفصولها خمسة وثلاثون
فضلاً الاذان ثمانية عشر والاقامة سبعة عشر وصوت الاذان الله اكبر الله اكبر
الله اكبر الله اكبر اشهد ان لا اله الا الله اشهد ان محمداً
رسول الله اشهد ان محمداً رسول الله **حتى** على الصلوات **حتى** على الفلاني
حتى على الفلاني **حتى** على خير العمل **حتى** على خير العمل الله اكبر لا اله الا الله
لا اله الا الله والاقامة كذلك الا انه يسقط التكبير من اولها متران ويزاد في
الصلوة بعد **حتى** على خير العمل فتمين ويسقط التهليل من اخرها متره ويزيد فصولها
واجب ويسقط منها التبته فيقول اذ ذك اقبل واحد ما لندبه فريضة الى الله وتنه الترتيب
اربعة اذنان والاقامة لوجوبه فريضة الى الله وغير اليومية منها صلوات الاستسقاء
وهي ركعتان كالعبد يسبح صوم الناس ثلثاً وخروجهم الاثنين والجمعة وصورة تبه الصوم
اصور غدا لاجل الاستسقاء لندبه فريضة الى الله وتنهها اصلي صلوة الاستسقاء اذ بها
فريضة الى الله ومنها صلوة الحاجة وتنهها اصلي ركعتي صلوة الحاجة لندبه فريضة الى الله
ومنها نافلة رمضان هي الت ركعة يصلي في كل ليلة من اول الشهر الى اخره ثنتين ركعة وفي
بناي الافراد وهي التاسع عشر والحادية والعشرون والثالثة والعشرون زيادة مائة في كل ليلة
وفي العشر الاخرى في كل ليلة زيادة عشر والتبته اصلي ركعتين لندبهما فريضة الله فان عتق

التبكي افضل صلوة ليلة القدر وهي كتمان في الاولى الحمد مرة والتوحيد الف مرة
وفي الثانية الحمد مرة والتوحيد مرة وثبتهما اصل كل ليلة القدر لئلا يفرق بينهما فمرة الى الله
ومنها صلوة ليلة النصف من شعبان اربع ركعات بثلاثين بغير في كل ركعة الحمد مرة
والاخلاص مائة مرة ثم يركب بغير وثبتهما اصل ركعتين من صلوة نصف شعبان لئلا يفرق
مرة الى الله ومنها صلوة نصف رجب البعث ويوميه وهي اثنا عشر ركعة بغير في كل
ركعة الحمد ويثبتهما اصل ركعتين من صلوة ليلة البعث لئلا يفرق بينهما فمرة الى الله ومنها صلوة
فاطمة عليها السلام في اول يوم النجدة وهو ركعتان في الاولى بعد الحمد العشرة مائة مرة وفي
الثانية بعد الحمد الاخلاص مائة مرة وثبتهما اصل صلوة فاطمة لئلا يفرق بينهما فمرة الى الله
ومنها صلوة امير المؤمنين في اربع ركعات بثلاثين بغير في كل ركعة الحمد مرة والتوحيد
خمسين مرة ومنها صلوة جعفر عليه السلام ولشعشعة الجبوة وهي اربع ركعات بثلاثين
بغير في الاولى الحمد واذا نزلت ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله
اكبر خمس عشرة مرة ثم يركع ويقولها عشرا ثم يقوم ويقولها عشرا ثم يجلس الاول يقولها عشرا
ثم يجلس ويقولها عشرا ثم يجلس الثانية ويقولها عشرا ثم يجلس ويقولها عشرا ثم يقوم الى
الثانية فيقرأ بعد الحمد العاديات ثم يصنع كما صنع في الاولى ويشهد ويسلم ثم يقوم
ببنة واستفتاح الى الثالثة فيقرأ بعد الحمد النص ويصنع كما صنع اولا ثم يقوم الى الرابعة
فيقرأ بعد الحمد الاخلاص بفعل كفعله الاول وثبتهما اصل ركعتين من صلوة الجبوة
لئلا يفرق بينهما فمرة الى الله ومنها صلوة العنبر وهي ركعتان قبل الزوال بنصف ساعة
بغير في كل منهما الحمد مرة وكلام من العبد والتوحيد واية الكرسي الى قوله هم فيها حيا
عشر اجماعة في الصلوات بعد ان يجلس الامام بهم ويقرأ فضل اليوم فاذا انقضت الصلاة
بصلواتها ونوا وثبتهما اصل صلوة عبد العنبر لئلا يفرق بينهما فمرة الى الله ومنها صلوة الاسحار
يكب في ثلث رقع بسم الله الرحمن الرحيم فمرة من الله العزير الحكيم لفلان بن فلانة
افضل في ذلك بسم الله الرحمن الرحيم فمرة من الله العزير الحكيم لفلان بن فلانة لا تفعل
بضعها غنة صلاة ثم يصلي ركعتين ثم يجلس بعد التسليم ويقول فيها اسجدة يرحم

في نية الزكوة فيما يجب فيه

خير في عافية مائة مرة ثم يجلس فيقول اللهم خذني في جميع اموري في سبيلك وعافيتك ثم
يقول في رفاع ويخرج واحد واحد فان اخرج ثلثا مائة البات افضل فليفعل وان اخرج
مئة البات لا تفعل فليترك وان خرجت واحد افضل والاخرى لا تفعل فليخرج من رفاع ثم
يخرج ويصل على الاكثر وثبتهما اصل ركعتين من صلوة الاسحار لئلا يفرق بينهما فمرة الى الله وصلوة الا
ست ركعات كل ركعتين بثلاثين ويسلم وثبتهما اصل الاحرام او ركعتين من صلوة الاحرام
لئلا يفرق بينهما فمرة الى الله ويصل الصلاة ما يبطل الطهارة والكلام بحرفين عمدا الفعل الكثير
الخارج من افعال الصلوة الاستدبار والكبير هو وضع اليدين على السائلين والامير
الحمد **كتاب الزكوة** وانما يجب فيه ثلثة اشياء الحنطة والشعير والتمر والزبيب ويعلق
الزكوى عند بدو صلاحها والاخراج واعتبار النصاب بعد الجفاف بحالة كونها مملوكة لربها
وفي الغلة بعد النصف من الثمن والعشر وانما يجب بعد المائة وهي العشران من مائة
نصف العشران من مائة بالقرين الدال في الذهب والفضة بشرط النصاب هي في الذهب عشرين
دينارا وفيه دينار ثم اربعة دنانير وفيها مائة اطار في الفضة مائة درهم وفيها خمسة دراهم
ثم اربعون درهما وفيها درهم والحول وهي احدى عشر شهرا ودخول الثاني عشر وكونها مستوفية
بشكلها العامة وفي الابل بشرط النصاب وهو حرة في كل خمسة اشياء ثم ست وعشرون فيها
بنت عاشر ثم ست وثلاثون فيها بنت لبون ثم ست واربعون فيها حقة ثم احدى وستون
وفيها جذعة ثم ست وسبعون فيها بنت لبون ثم احدى وتسعون فيها حقة ثم مائة واحد
عشرون ففي كل خمسين حقة وفي كل اربعين بنت لبون التوم طول الحول وان لا يكون
والبقر لها نصابان ثلثون في بيع او ببيعة واربعون في مستأ بالشرط المذكور
وفي الغنم ولها خمس نصاب اربعون في شاة ثم مائة واحد وعشرون في شاة ثمان ثم مائة
واحد وفيه ثلث شياه ثم ثلث مائة واحد وفيه اربع شياه ثم اربعة مائة واحد
كل مائة شاة بالغاما بالغ بلوغ الحول والتوم طوله والبق في ذلك كله اخرج هذا القدر
عن الزكوى الواجبه على كذا الوجوه بامريه الله وليست في ما بينت الارض من الجوب
عبر الاربعه بالشرائط المعبره في الاربعه في مال التجاره بشرط الحول ان يطلب براس

فخر في المحققين

٩٨

المال او الزيادة في الحول كله وبلوغه فيه باحد الغديرين النصاب في الخيل الامات بشرط الحول السوم فيخرج عن كل عينين ديناران ومن البرزق دينار والته اخرج هذا الصدور كوة عن كذا التديبه فريده الله وتبه الصدفة السدوية المضدق بهذا التديبه فريده الله ومحق الزكوة الغفره والمساكين العاملون عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب الفارمون في سبيل الله وابن السبيل بشرط ان لا يكونوا هاشميين اذ كان العطي من غيرهم يجوز لهم الاخذ مع عدم حصول كفايتهم من الخمر في الواجبة لا التوبة فيوز مطلقا وبشرط الايمان الا في المؤلفة ويجب كون الفطر عند هلال ثوال الى قبل صلوات السيد بعض لوفات عنه وعن كل من يعوله فريضة وبقية والضيف والمملوك والزوج اذا لم يعلمها احد غيره عن كل واحد شعة ارطال بالعرل من الحنطة او الشعير او التمر او الترييب والارزا والافط ومن اللبن يجزي ربة ارطال بالعرل وفيه فريضة اخرج هذا المندر فضاء عن زكوة الفطر لوجوبه فريضة الى الله وفيه التباينة في الزكوة اخرج هذا بالوكالة عن فلان من زكوة الفطر من موكل لوجوبه فريضة الله كتاب الخمس انما يجب الخمس في سبعة اشياء الاول هاتم دار الحرب ان قلت الثاني المعاد جامد ومنطبعة الثالث الكثر وبشرط فيها النصاب وهو عشرون دينار بعد اخراج النون كالحجر والسبك وغيرها الرابع ما يخرج من البحر كالجواهر واللاي بشرط بلوغ قيمته دينار او الخماسين من الجارات والضاخات الزراعية يخرج الخمس من هذا الفاضل بعد مائة سنة له ولعائلة الوارث النعمة الثانية من ارض الذي اذا اشراها من مسلم الساب الحرام المنزج بالحلل المهور وقد وقاله وتبه اخرج هذا المندر من الخمس الواجب لوجوبه على فريضة الله وبغنى الخمس سنة اقام سهم الله وبهم لرسول الله وسهم لذي القربى وهذا الثلاثة للامام عليه السلام بنواي امرها الحاك وتبه اخرجها ادفع هذا من حصه الامام لوجوبه فريضة الله ثم يدفعه الى الحاكم مع العذر بعزله فيقول اعزل من حصه الامام من الخمس الواجب لوجوبه فريضة الله وسهم لباي بن هاشم وسهم لسائكنهم وسهم لابناء سيلاهم وهم الان اولاد ابي طالب والعباس والحارث وابي جيب بشرط الايمان **كتاب الصوم** وهو موطن النفس على الكف

في شهر الخمر والصوم باقسامه

٩٧

الفطرات مع التبة وهو واجب مستحب لو اجب ما باصل الشرع وهو رمضان لا غيره وصفه تبه عند هلاله اصوم شهر رمضان من اوله الى اخره مع انتفاع الموانع لوجوبه على فريضة الى الله ثم بنوي كل ليلة فيقول اصوم هذا من رمضان اداء لوجوبه فريضة الى الله والاول مستحب لا يطل بالاحلال بها والثانية مستحبة وتقتضي لوفات بفراوضه وتبه فضائه اصوم هذا قضاء عن رمضان لوجوبه فريضة الى الله وتبه القضاء عن غير ان كان مستحب لم يجب القضاء عليه بقول اصوم هذا قضاء عما في ذمة فلان من الصوم الواجب عن كذا لوجوبه عليه بالاصالة وعلى الخمر فريضة الله وان لم يجب عليه فليقل اصوم هذا عما في ذمة فلان من الصوم الواجب لوجوبه عليه بالاصالة وتديه على فريضة الله وتبه الاضطرار بعد الفطر من صوم رمضان فريضة الى الله وهذا التبة مستحبة والاضطرار واجب لخير من الصوم مال لكنه لما كان فضلا كالتزك لم يجب فيه التبة وادخبت فان فعلها اثبت اتما بفراصل الشرع وهو سنة صوم الكفارات وبديل الهدى التذوي وشبهه كالتيقن العهد والاعتكاف الواجب قضاء الواجب عنه وقضا ما فات با مع تمكنه ادائه وتبه اصوم هذا قضاء عما وجب على ابي بالاصالة ثم على الخمر لوجوبه فريضة الى الله واشندوب هو جميع ايام السنة الا العيدين مطلقا واما التشرين لمن كان يسق ناسكا والتأكد اول خميس من كل شهر واخر خميس من الشهور واول اربعاء من شهر الثاني وبعض مع الغوات واما البض من كل شهر هما الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وسنة ايام بعد عدا الفطر يوم الغدير وهو الثامن عشر من ذي الحجة ومولد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو التاسع عشر من ربيع الاول ومبعثه وهو الثاني والعشرون من رجب وهو الاربعون وهو الخامس والعشرون من ذي القعدة وعرفة الاثني الضعف من الدعاء او تلك الحلال وعاشوراء حزنا والمباهلة وهو الخامس والعشرون من ذي الحجة ومبيل الرابع والعشرون وكل خميس وكل جمعة واول ذي الحجة ورجب كله وثمان كل وتبه اصوم هذا التديبه فريضة الى الله وان عين السبب كان افضل وث التبة السبيل فان مات الى ان يصح جاز مجديها الى الزوال وتبه الاعتكاف الواجب

عنك كذا وكذا هو ما لوجوبه فريضة الله ونبيه المستدوب عنك كذا وكذا سند به فريضة
 الله ونهى الوجوب في الصوم الثالث مع ندبة الاعتكاف **كتاب الحج والعمرة**
 وهو ثلثة اشياء منع وعزان وافراد فصوله المنع ان يحرم من احد المواضع التي فيها
 رسول الله صلى الله عليه واله وسلم وهي اهل العراق البين وافضلها المثلج وادسه
 غزوة واخره ذات حرق ولاهل المدينة مسجد النجدة وعند الضرون الجحفة وهي ميثا
 اهل الشام ولاهل الطائف فريضة النازل واليمن بليل وعبرته بالمسك اجماعا فيقول
 احرم بالعمرة المنع بها الى الحج حج الاسلام لوجوبه فريضة الله وبليل في الاحرام فيقول
 ليس ثوب الاحرام لوجوبه فريضة الله ثم يلقى التلبات الاربع وهي **لَبَّكَّ اللَّهُمَّ لَبَّكَّ لَبَّكَّ**
ان تحمدا وتحمدا فالتلك لك لا شريك لك وتبها التلبات الاربع لاحد
 بها احرام عمره المنع بها الى الحج حج الاسلام لوجوبه فريضة الله ثم بان مكة فيطوف
 بالبيت سبعة اشواط طواف العمرة فيأدى الحج سبعة اشواط طواف الحاذة اطراف مكة
 اشواط طواف العمرة المنع بها الى الحج حج الاسلام لوجوبه فريضة الله ويُدخل الحجر
 طوافه فيخرج العام ثم يصلي ركعتيه في مقام ابراهيم وتبها اصلي ركعتي طواف العمرة المنع
 بها عمره الاسلام لوجوبه فريضة الله ثم يصلي بين الصفا والمروة سبعة اشواط من الصفا
 اليه شوطا بلصق عنه فيقول سعي سبعة اشواط سعي عمره المنع بها عمره الاسلام
 لوجوبه على فريضة الله ثم يقصر فيقول افتر للاحلال من عمره المنع عمره الاسلام لوجوبه
 على فريضة الله ثم يحرم بالحج من مكة وافضلها عنق الميزاب فيقول احرم بالحج حج الاسلام حج
 المنع لوجوبه فريضة الله ويصلي كانه احرامه الثاني ونهى عن كل فعل ثم بان عرفه
 فيقف بها من زوال الشمس الى الغروب يتبته اثنى عشر ركعة حج الاسلام حج المنع لوجوبه
 فريضة الله ثم بان بالشعر فيقف به من طلوع الفجر الى طلوع الشمس يتبته اثنى عشر ركعة حج الاسلام
 حج المنع لوجوبه فريضة الله ثم يحلق راسه ويقصر عجزه في ذلك فيقول احلق راسي
 او اقصر حج المنع حج الاسلام للاحلال لوجوبه على فريضة الله ثم يذبح هديه فيقول
 اذبح هذا الهدى لحج المنع حج الاسلام لوجوبه فريضة الله ثم بان مكة فيطوف بالبيت

كالقدم ونية اطوف بالبيت سبعة اشواط طواف الحج حج المنع حج الاسلام لوجوبه
 على فريضة الله ثم يصلي ركعتيه في مقام ابراهيم عليه السلام فيقول اصلي ركعتي طواف الحج
 المنع حج الاسلام لوجوبه على فريضة الله ثم يصلي بين الصفا والمروة سبعة اشواط سعي
 الحج حج المنع حج الاسلام لوجوبه فريضة الله ثم يطوف طوافا للنساء كالشاهين فيقول طواف
 طواف النساء سبعة اشواط حج المنع حج الاسلام لوجوبه فريضة الله ثم يصلي الى
 بيت بها بالي الشيرين وهي ليلة الحاد عشر والثاني عشر والثالث عشر فيقول ابيت
 الليلة في منى لحج المنع حج الاسلام لوجوبه على فريضة الله ويرمي كل يوم بالحجار الثلث
 كل حجرة بسبع حصيا يبدأ بالاولى ثم الوسطى ثم جرة العنبة ونية ارمي هذه الحجرة
 لحج الاسلام حج المنع لوجوبه على فريضة الله ويسحب ان يعود الى مكة لوداع البيت ونية
 اعود الى مكة لوداع البيت لندبه فريضة الله ويسحب ان يطوف ثلثا وسبعين طوافا
 لو تمكن جمل العدة اشواطا فالآخر عشرة ونية ذلك الطواف طواف سبعة اشواط
 بالبيت لندبه فريضة الله والآخر اذ جعل العدة اشواط طواف عشرة اشواط بالبيت
 لندبه فريضة الله ونهى المسحبات المذكورة في مواضعها كالدعاء والصدقة ثمرا
 وصورة الافراد ان يحرم من المعات او من حيث يتوغل ثم يمضي الى عرفه ثم الشعر ثم يقصر
 مناسكه يوم النحر يعني ثم بان مكة فيطوف بالحج ويصلي ركعتيه ثم يصلي بطواف للنساء و
 يصلي ركعتيه ثم بان بعمره مفردة بعد الاحلال من ادى التحل وبيان افعاله كالقدم
 الا انه يذكر موضع المنع الافراد ونهى طواف النساء للعمرة انه للعمرة المبسولة والفا
 كالضمة الا انه يقرن باحرامه سبانه هدى فيقول اسون هذا الهدى ند بان لم
 يتدور وشبهه واسبغ فريضة الله وعند ذبحه يقول اذبح هذا الهدى حج المنع حج الاسلام
 لوجوبه على فريضة الله والقاب عن الحاجة عن نفسه الا انه يزيد على ما ذكرناه في
 كل فعل نابه عن فلان لوجوبه عليه بالاصالة وعلى بالاسبغ فريضة الله وان يترج
 بالفضاء قال في نية الاحرام لوجوبه على بالاصالة وندبه على فريضة الله ثم ينهى
 الافعال الوجوب فيقول طواف مثلا طواف العمرة المنع بها نابه عن فلان لوجوبه

منه فريضة الله

منه فريضة الله

منه فريضة الله

عليه بالامسالة وصل بالعدل مزية الى الله والحق المستدوب كما تقدم الا انه يذكر حرم
 حج الاسلام حج النذر والتدبير لواجب الا حرام وفي الاضداد بنوي في الثالث حج
 الاسلام ان كان الاصل حج الاسلام وبنوي في انما الحج الاول الحج الواجب لوجوب مزية
 الى الله **فمن** بفتح زايارة النبي صلى الله عليه واله وسلم اما مقدمة على الحج او
 متأخرة وبالحجلة فزيارته صلى الله عليه واله وسلم في كل وقت مستحبة لا يعادل فضلها
 شيء لان حرمة متنا كحرمة حجاب وبسبب السلام عليه في كل وقت ويحجب الجملة وفي
 اخر الصلوة في الشهادتين من قوله السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته
 وهذا واجب بل السلام الذي يخرج به من الصلوة فان ترك عامدا بطلت صلوة وجب
 الصلوة عليه والصلوة عليه في الصلوة واجبة في الجملة لقوله تعالى اِنَّ اللهَ وَمَلَائِكَتَهُ
 عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا وبسبب الصلوة عليه في كل وقت
 والاكار منها وبناكد في كل ليلة جمعة الف مرة واصل منه مائة مرة وبنوي الزيادة اذ
 النبي صلى الله عليه واله وسلم لندبه مزية الى الله ويحرم امام المسلمين الحاج عليها لو
 تركوها وبسبب اعمار زيارته الامم عليهم السلام بنوي بارة كل امام باقره فيقول
 مثلا اذ وزر الصابدين عليه السلام لندبه مزية الى الله ويقول عند التوجه الى المدينة
 التوجه الى المدينة المقصد زيارته النبي صلى الله عليه واله وسلم لندبه مزية الى الله و
 اذا توجه الى البقيع لزيارته الامم التوجه الى البقيع لزيارة الامم عليهم السلام لندبه
 مزية الى الله وبسبب زيارة حمزة عليه السلام باحد وبان الشهادتين لما روي عن النبي
 الله عليه واله وسلم انه قال من زارني ولم يزد فبرحق حمزة فقد جنان وبنوي زيارته
 اذ وحرمة لندبه مزية الى الله وبنوي باقي الشهداء اذ والشهداء باحد لندبه مزية الى
 الله **كتاب الجهاد** ويجب مع دعاء النبي عليه السلام واما التسليح او تائبه ارفع
 الخوف على بيضة الاسلام او على نفس الجهاد وجهاد البغاة ثوابه كواب جهاد الكفار
 ووجوبه كوجوبه وبنوي اذا توجه الى الجهاد لوجوبه مزية الى الله ووجوبه على
 الكتابة الا في مواضع واذا وفت في الصفت قال اجاهد في سبيل الله لوجوبه مزية

برسبته

الله والرباط مستحبة وقد يجب بينهما مستحبة فيقول رابطة في سبيل الله كذا
 يوم النديه مزية الى الله وواجبة بنوي لوجوب اذ رابطة فريسه او خلاصه في سبيل الله
 قال رابطة هذا الضرب والعتلام لندبه مزية الى الله وبنوي الاثنان على الجاهدين او
 الرباطين اخرج هذا في سبيل الله على الجاهدين في سبيل الله او الرباطين لندبه مزية
 الى الله تعالى وان يجب عليه بندر او وصية او خبر تلك نوى الوجوب **فصل في**
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والتكريم والتكريم واجب الامر بالمعروف والتكريم واجب
 بالسندوب مندوب شرطه انتفاء الضرر ويجوز التاثير العلم ويحبى للطلب ثم باللسان
 باليد وبنوي بالطلب امر بالمعروف والنهي عن المنكر بالطلب لوجوبه مزية الى الله وبنوي
 بالتدبير امر بالمعروف والتدبير لندبه مزية الى الله فاذا تمكن باللسان قال امر بالمعروف
 والنهي عن المنكر باللسان لوجوبه مزية الى الله وكذا باليد وقد يمنع الكل بنوي كذا **فصل**
 في اشياء منقولة سنة طلب العلم طلب العلم لوجوبه مزية الى الله وان كان يدانوا سنة
 السلام على المؤمن اسلم على المؤمن لندبه مزية الى الله وبنوي النظر في وجهه هذا العالم لندبه
 مزية الى الله وبنوي قضاء الحاجة للمؤمن لندبه مزية الى الله وبنوي صوت السوفىها و
 بنوي اسحق في حاجة المؤمن لندبه مزية الى الله وبنوي الجلوس في مجالس العلماء او
 مواضع العبادات اجلس في هذا المجلس او التوضع لندبه مزية الى الله وبنوي ليجب ان
 يصرف ضالة كلهم من الاكل للغذاء الباسح ولبس الشياك النوم وجماع ملكات البهيم و
 الزوادة الى العبادات الشريعة وبنوي بها الاستغناء بشكر الله تعالى عليها ثم يقول
 اشكره الله لوجوبه مزية الى الله ويجوز للشكر فيقول اسجد لله شكرا لندبه مزية
 الى الله وبنوي ثلاث الف مرة ان الله لندبه مزية الى الله وكذا مائة
 استماعه وكنه وكذا الاحاديث المنقولة عن النبي والائمة
 عليهم السلام بنوي عند كل فعل الاستغفار
 والمزينة وهذا الغرما املنا
 في هذه الرسالة

رسالة ابنه فاضل عبيد

في حقه وهو مد رخصه وان كان بين الضيق والمدة وفي فاضل الوفاء من عده
لا من الضيق في الرخصة كسب ثبات وابوين يضرب في عده في الرخصة يبلغ
ثمانية عشر وان انكسرت على اكثر من اثنين فان كان بين ضيق كل اثنين وعده وفي
كل اثنين جزء الوفاء ولو قال من ردهم الى عشرة امكن دخول الطرفين خروجها وخروج
اقل لان البذل والغاية قبل بدخلان معا كما قال فرائد العثران من اوله الى آخره
قبل يخرجان معا وهذا احتياط ان ادريس ان مبدأ البذل لا يكون منه والغاية لا بدخل
لانها الغاية وهكذا كما قال بصلت من هذا الحد الى هذا الحد فانه لا بدخل الحد

في البيع اجزاء عادله مائة واثموا القسام الى المثل قبل بدخل المبدأ لان

مبدأ البذل اخل به ويخرج الغاية وهو احتياط بالشيخ لان الملتزم

ان يضمن الواحد والواحد مبدأ المدة والالتزام فلا

يخرج منه نظرا لان هذا دليل من مناسلات

فلا يمارى اصل البراءة والاصح

عند الثاني عمدا

بالشيخ

نه

هذا الشيخ الفاضل
استاذي العلي بن محمد
الفضل الفقيه في العلم
الاجل في الشيخ الفاضل
قد لا

بسم الله الرحمن الرحيم

مسئلة اختلف الاصحاب في صحة الصلوة فيما لا ينم وحدث من البحر المحض كالتكليف

الفلنوة وامثالها فالعلماء في المختلف على المنع وحكاة عن ظالمين وابن بابويه وابن

الجبين بالغ الصلوة في الضيق يعلم بجواز الصلوة في تلك واسها حرروا الشيخ وابن ابي

وبان الاصحاب على الجواز والجوزون احتجوا بالاصل وبرواية الحلبي عن الصادق عليه

السلام قال ما لا يجوز الصلوة فيه وحد فلا بأس بالصلوة فيه مثل النكاح الا بوجوه

والخبر والزنا يكون في السراويل واما تنوع الصلوة فيما لا ينم وحد مع نجاسة

لشويها فيه اذا كان حرا لا شرا كما في الصلوة المطلوبة واخراجها عن حكم الشارب هذا

ما وصل اليه من اهل اصحاب هذا القول واما المانعون فاجابوا بما رواه ابن عبد الجبار

في الصحيح قال كتب الى ابي محمد عليه السلام اسئله هل يصلي في فلنوة حر محض او فلنوة

ديباج فكاتبه على الصلوة في حر محض وبغيره من الاخبار الدالة على المنع من الصلوة في الحر

الشاملة بصومها لما ينم فيه وحد وما لا ينم وهذا القول قوي دليله واحوط مسيله

دلائل القول الاخر لا يخفى على النصف ضعفا اما الاصل فانما ينهض حجة لولم يزل الاحتياط

بخصوصها وعموما حكمه اما بعد ذلك كما غر فيه فلا واسار واية الحلبي في طريقها احمد بن

وهو من الغلاة فكيف ضل معارضته الاخبار الصحيحة واما الاستدلال الثالث فهو بان

محض لا يقول به على انه فاس مع الفارق للفرق بين الحر والنجس في المانع في الاول ذان وفي

الثاني عرضي لا يرى الى منهم من الصلوة في النكاح اذا كانت نجاستها ذات كمال كالحق

من جلد البنية مثلا ويجوزهم فيما اذا كانت نجاستها عرضية هذا وقد تصدى بعض

من مشايخنا المعاصرين للذهب عن القول الثاني بان واية الحلبي يرجح بواقفها الاصل

رسالة خيرية في تحقيق النية

برأية النية من وجوب النزع وبأن مثل النكاح والصلوة لا يزيد على الكف بالحرر وقد روي
 أن النبي صلى الله عليه وآله قال في من الحرير لا موضع أصبعين أو ثلث أو أربع وبأن واية
 ابن عبد الجبار صريحه في الحرير لأن الحلال اسم للباح كما أن الجائز اسم له وإنما الإباحة
 لا يسلزم الحرير ونحن نقول بكونه الصلوة فيها لا يمت فيه وحد من الحرير هذا
 كلامه وفيه نظرا ما الأول فلان الترجيح إنما يكون مع الغرض والرواية الضعيفة لا يترتب
 لانقراض القصاص الدال بعضها بخصوصه وبعضها بصومه ليجتاز إلى النظر في الرجحان
 على أن الأصل النزع من ليس الحرير كما قاله العلامة في المختلف وهو فالأصل من لا
 وآما الثاني فنبهنا على أن جواز ليس المكفوف بالحرير محل بحث وبعض احتج
 على النزع منه وفي بعض وأما إثباتنا بالبرهان وسند روايته الجواز من طرفنا غير معلوم
 أما الثالث فنبهنا أن المفهوم من قول الشارع لا يجوز الفصل فلان ولا يحمل أولا
 بباح إنما هو الحرير ليس الأصل الخطر المفهوم من الحل والجواز لغة وعرفا هو عدم الحرمة كما
 أن المفهوم من عدم الحرمة هو الحل وأما تخصيص الحل والجواز بالإباحة التي هي أحد الأحكام
 التحتم بحيث لا يطلو الحلال والجائز على المكروه مثلا فاصطلاح أصول طار لا يحمل على
 محاورات أهل اللسان لأنهم ان أحد ما يترى في سؤال ابن عبد الجبار عن جواز
 في الغلغلة ليس سؤالنا عن الجواز بهذا الاصطلاح وكذا جواب الامام عليه السلام بوله
 لا يحمل الصلوة في حرير محض وهذا مما لا ينكر من شتم رايحه الانصاف و

الله أعلم بحقيقته ثم والحمد لله وسلام على الذين اصطفى

محمد بن محمد الطامري في يوم الجمعة شهر ربيع

السنين ثمان مائة وثمانين

بمكة المكرمة

هذا
 رسالة
 في بيان
 النية
 في النكاح
 والصلوة
 والحرير
 والصلوة
 والحرير
 والصلوة
 والحرير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد كثير أكابر أهل الصلوة والصلوة على سيدنا محمد وآله فقد جعله كافيته
 بيان معنى العفود والابحاث أذ كان لابد من معرفة ما احتج إلى شيء منها من الكلفين لئلا
 حصول الأمور الظاهرة منها أثر على الإنسان بقا على الوجه المعبر الذي ثبت كونه مثمرا
 لحصول العلوب ومن غيره من الوجوه فان تغل الملك من من ومنفعة وألمحة الفرج
 قطع سلطنة النكاح الزام النية بالبرهان من المحقق وأسقاطا في النية إنما يكون
 بالبرهان الأول المعبر لذلك شرعا أي المحققين دون مجرد القصد الراضى من الغنى
 والنشأ كمن لا يرى أن الرتبة لو أدت بالوطى لم يجعل ذلك وان كانت خفية من الموضع
 وصاحب المال لو قصد مثله في غيره لم يكتف ذلك ولم ينشغل المال عن ملك الملك و
 كذا الوان يبين اللفظ المعبر شوا تلك حدود الله فلا تعدوها وأعلم أن المعبر بين
 شرعية لا بد لها من محال بين ولو بالقوة يثبت عليها مثل ملك وسقوط جواز
 فرج أو سلطان على تصرف والعنف عند البيع والغرض الرهن الصلح والضمان والموالاة
 الكفالة والرديعة والعادة والوكالة والسبق والرفق الجمالة والشركة والمضاربة والإجازة
 والمزارعة والمساواة والمهبة والصدقة والعمرى الحبس الوفاء الوصية والنكاح المسكاة
 وفي حكم ذلك العفود الخلع والبراءة والعقد على ثلثة أصناف لازم من الطرفين باعتبار
 أصله وهو الذي لا يسلط على فسخه إلا بسبب اجتناب ذلك البيع والصلح والضمان و
 الموالاة والكفالة والإجازة والمزارعة والمسائات والصدقة والعمرى والحبس والوفاء
 والنكاح والكتابة ولأنه من أسد بها خاصة هو الذي لا يسلط على فسخه من طرف الزوج

هذا
 رسالة
 في بيان
 النية
 في النكاح
 والصلوة
 والحرير
 والصلوة
 والحرير
 والصلوة
 والحرير

الاسباب اجنبية ذلك الرهن فانه لازم من طرف الراهن جائز من طرف المرتهن وبلاعه لسلط
 والمبارات فان الزوجه لما كان لها الزوج في انبذل وكان للزوج الرجوع معه فهو
 في فون النسخ فهو لازم من طرفه جائز من طرفها وغير لازم من احدها وهو الجائز في
 وحكمه مثله كل منهما على النسخ وقد يرضى له الذي يندبر وما جرى مجراه وهو في
 العنود والايضا عيبه شرعيه يكفي فيها الواحد بنوب عليها قطع وصله او تكل
 او استحقاق حق او عيوبه او سقوط ذلك والايضا عات الطلاق الرجعيه والنفار والايضا
 واللعان والعنف والتدبير والايهان والتدبر والعنف والمجرم للنفه والنفس غيرهما ان
 المحكم في ليس الاقرار من الايضا عات لانه اخبار والمفهوم من الايضا عات كونها انشاءات
 البيع فافانها باعتبار النسخ والعيب في الثمن والمشرع اربعة وباعتبار الاخبار برأس
 وبعده اربعة وباعتبار مساواة الثمن للثمن عدله فثمان فثمان عشرة اقسام بعد ان تامل
 لما علم ان فيها تداخل وهذا هو النسخ والعيب والملك البيع الكافي في بيع المراجعي
 والمواضعه والتولية والمساومه وبيع الربوي غيره ومن ذلك الصرف وتقسيم البيع على
 لغز الى اقسام منها بيع الفرد ومنه بيع الملائج والمضامير الحشا والمنازين والملك
 وفهر ذلك والبيع المعلق على شرط او صفه وبيع الشرط ومنه بيع خيار الشرط الذي
 منه بيع الوامره والبيع المشتمل على اشراط رد الثمن او مثله في من معلومه واستحقاق
 المبيع وبيع البرائه من عيب مقين او عيوب معتبه او سائر العيوب وبيع الثمره قبل ثمرها
 عاقا وازيد مع الضميمة وبدونها وبيعها بعد الظهور قبل بدو الصلاح وبيع المولود لأمه
 والمخافه وبيع العتية وبيع الرطبه والغليل للشربك واعلم انه لا بد في كل عند لازم
 ولو من احد الطرفين من فوعه باللفظ الصحيح العربي فلا يقع بغيره الا اذا لم يعلم النسخ
 انه واحد هذا ذلك وثنى فعله عادة ولا بد من فوع الايجاب في القول بلفظ الماضي
 الايجاب على اصح القولين فورية القول بحيث لا يتخلل كلام اجنوبي او سكوت طويل
 العاده ولا يضر النفس والسماع نحو ذلك بخلاف العتق الجائز بشرط ايضا ان يكون
 بالالفاظ الصريحه في ايها فلا يقع البيع بلفظ الاجازة والنكاح بالعكس فان صرح له

اللفظ الصحيح

اللفظ الصحيح

بيع النسخه النسخه السلف

من هذا اللفظ ان غيرا بها مبيعه وبشرط في الايضا عات اجنبا وفوعها باللفظ
 الصحيح العربي مع الامكان بشرط صراحته في بابها ايضا فلو ارفع البيع بغير ما قلناه ولم
 التراضي منهما كان معاطات لا يلزم الا بحد العيب كذا القول في الاجازة ونحوها
 بخلاف النكاح والطلاق ونحوها فلا يقع اصلا فامدته تكفي اشارة الاخرى الى البالة
 على ارادة صريح العتق والايضا عات وبشرط طمأنينة الثمنا وكذا العاجز عن النطق
 لمرض نحو فصل النسخه وبيع الحال بالحال هو امكن معه شرط ام لا وسواء كان
 الشوط خيارا او سقوط خيارا وصيغته بعينك واشترطت او ملكك هذا المذاع
 المعتبر او الوصف الفلان بعشرة دراهم او بفعل العشرة الدراهم او بهذا الثوب او بهذا
 صفته كذا يقول بملك او بملك او بملك او بملك او بملك او بملك ولا بد في كل
 ثمن او ثمنين من صفه بصفات السالم ولو كان عينا وعائنه كالدابة الغلابية ولم يكن راما
 الاخر فلا من ذكر او صافها الموجبة لرفع الجهالة عنها ومضى كان احد المتعاقدين يكره
 المصير في الايجاب القول بذلك فيقول بملك بالوكالة من فلان ويقول الاخر في القول
 لوكله فليد لو كلى ولم يصرح احد منهما بالوكالة كفي القصد لكن لا يعلم قاهر او فوج من
 الموكلا له الا باخبار القاصد ولا يفي ذلك عمل الشاهد الا على اقرار الفرد ولو اراد شرط بغير
 دين حال او دين مدين او ضمن قال بملك فذا بكذا او شرطت عليك تاجيل بملك الغلان
 الكسنة او شرطت من كذا مدين كذا او ضمنين فلان كذا او شرطت سقوط خيار المجلس
 من الجانبين مثلا او سقوط خيار العيب او خيار الرقبة كذا او شرطت لنفسك الجنا
 من سنة او لك او لى ذلك او بعينك بشرط استيجار زيد الى سنة مثلا او بشرط ان يرد
 الثمن او مثله استرجعت المبيع نحو ذلك او بشرط البرائة من عيب كذا وكذا او بالبرائة
 من الخا شند جميع العيوب على اصح القولين او بعينك ثمره البستان الفلان المورود بكذا
 او منضمه الى ثمره سنتين مثلا بالجميع او منضمه الى الثمن الفلان او بعينك هذا الاجنبا
 وثمرتها فانه يصح في هذا وان لم يكن قد ظهر كذا لوباع حاملا وضم اليها الحمل ولو خرس
 العربية بفار مثلا قال بملك ثمره فذل الخلة بفار ثم موصوف بصفات كذا وكذا

اللفظ الصحيح

السلام كان التزمه واما الاشارة الى معنى فصل بيع النسبة هو بيع صبر او
مضمون في النعمة فلا يشرى مؤجلا ويصنفه بعينك هذا المتاع بعشرة ديارم واصلتك
في الثمن الى شهر وكل ما سبق من الشروط والاصالة والوكالة ان هذا والادبانية
بشرط في الاول من كل موضع يذكر كونه محروسا عن احوال الزيادة والنقصان كونه
غير مبيع حد ذاته فلا يبيع الناجيل بادراء الدلائل وقدوم المسافر في نحو ذلك
فصل بيع التملك هو بيع موصوف في الذمة الى اجزائه من حال معين او موصوف
مقابل النسبة وبشرط ذكر الصفات التي لها دخل في ثبوت القيمة بسببها ان الصفات
عند ذكر النعماء لكل نوع من الانواع التي تكثر وزادها ويجوز فيها التلصص بصفات شخصية
طالما ان التدبير للمكلف ليسلم منها ما يجبه كره في العدم من صفات ماله يترضا
ويجب ايضا ان يذكر موضع التملك ان كان المتعاقدان بحد مقرر موضع العدم بل
الحال كالمالكين بغيره كذا احدهما والاحوط ذكره مطلقا وبشرط اجل التملك
سبب من كونه محروسا عن الزيادة والنقصان وسليم الثمن قبل الفرق والايجاب للتملك
باسلفك واسلمت البتة من الشراء وبعثك وملكت وما جرى مجراه من البائع فلو
كان السلام فيه غلة قال اسلمت البتة كذا في ثمار حنيفة يوسفه عرايته حراما كبره
جاءين حيث صر به الى شهرين مسلمة في موضع كذا فيقول البائع بعثك ولو ابتدأ
بالايجاب قال بعثت ثمار حنيفة يوسفه الى اخرها بكذا مؤجلا الى كذا مسلمة في موضع
قال المشتري بعثت حنيفة يوسفه في ذكر الاوصاف الى العرف فكل وصف يخلو لا غرض
بسيه ويزيد النسبة ونقص باعتبار زيادة ينقص بعثت بها يجب الترخض اليه وفهر لا
يجب كرهه وجميع ما سبق ذكره من الشروط والخصالات هنا والظاهر انه لا يبيح في السلم
اشراط البراءة من العيوب لانه لا بد من اشتراط ذكر الاوصاف التي لها دخل في ثبوت
الثبوت والسلامة من البهينة السلم فيها وكونه مبيعا مما تفاوت به القيمة تفاوتا
فصل بيع الكال بالكال هو بيع الدين بالدين يجوز بالمسرة ورك المسرة وقد ثبت في
السنن المظهر النوع منه وكونه محتملا وصيغته ان يقول بعثك ديني الفلان بعينك الفلان

بشرط

تلف

بيع التملك

لو بعثك ديني الفلان بعشرة ديارم مؤجلا الى شهر يقول بعثك ومنه ان يملك دينه عليه
في شئ مما يجوز التسليم فيه على اتم التواهي كالواصفة المسرة التي في ذمته في ثمار حنيفة
صفاته مؤجلا الى كذا مسلمة في موضع كذا ولو عدت الحاجة الى مثل ذلك اسلفه عشرة
غير مقيدين بكونها دينه ثم بعد ثمار العدم وثبوت المسرة في ذمته المشتري تقاسم بها
ولو باع الدين بمضمون حال جازا فلا يبعد دينه والظاهر ان بيع وان كان الدين مؤجلا
لم يجل فصل الرابحة هي البيع براس المال مع زيادة ملا بد منه من الاخير براس المال
ان لم يكن الشراء عاليا به ونحوه انه ان جرى على ما وقع به الشراء للبائع فبيعه ان
يقول بعد الاختيار بالثمن بعثك كذا بما اشترته به وبيع عشرة او بعثك كذا بما بذلت
من الثمن فيه الى اخره صبيح البيع التالفه وهو شريك وملكت وللرابحة صبيح الثمن
احدهما ان يقول بعثك بما قام على وبيع كذا او بما موطى وبيع كذا الثاني بعثك براس المال
وبيع كذا والثاني بغيره الثلث ان الاول لا يشارك الا الشئ خاصه ولو بذل ما لا يملك
فيه او عمل نفسه فيه ما يبدل في مقابلته مال او حيا مؤجلا ولا يملكه ونحوه لو يشارك
من ذلك المتفاوتان اخبر به قبل الصيغة وكذا الثالث على ظهر التواهي واما الثاني فانه يندرج
فيها جميع ما نحن من الوزن الذي يقصد التزمه الاسترباح مثل اجرة الدلال والتكامل والحمل
الحارس والقتار والخباط وفيه الصنع واجرة خزان الملوكة وتطهير التار ونحو ذلك اذا
بذل اجرة ذلك كله ولا بد ان يكون تطهير التار لا يكرهها فله عتقها بها عند ما يملكه
وكذا اجرة الرقاء لو بذلها لو كان الثمن مقطوعا ولم يبتد دعوى ومن ذلك اجرة البيع
الذي يحتفظ فيه المتاع فانه من الوزن اللازمة للاسترباح بخلاف الوزن التي بها بناء الملك
العبد التي بها يهان عادة ومن جعلها اجرة مسكنه الذي لا بد منه وكذا كونه الضروية
ومثله حلت الدابة واجرة الاصطبل وجل الدابة ونحو ذلك والفرق بين اجرة البيت وبين
يحتفظ فيه المتاع واجرة مسكن العبد واصطبل الدابة لا يكاد يخلو خصوصا اذا كان
العبد الدابة ليس الا للتجارة ولوزاد في التلف على المصاد للشئ فهو مما يدخل وكذا
اجرة الطبيب اذا زال الرمز لو يكن ماد ثانيا في ولو عمل شيئا من هذه الاعمال بنفسه

بيع الرابحة

او يبيع له بها شئ فاردادها في البيع قال اشترى به بكذا وعملت فيه ما بدا لي
 كذا ثم يبيعه بذلك ويرجى كذا واعلم ان بين الصبيغ الثلث الثالثة ذرة اخرى وهوان
 الاول لا يبيع الا حيث يكون المتاع قد انتقل الى يابجه بالشراء فلو انتقل اليه بالصلح
 او بالهبة انتزعة بالعرض نحو ذلك لم يبيع البيع مرا بجهة بالصبيغ الاول بخلافه
 الثانية وينتبه على ذلك ان البذل والعرض العمل اجرة مع انه يندرج في قوله فهو
 على ولا يبعد في الثالثة الجواز لو انتقل بالصلح في التقرض والمهبة المشروطة بالعرض
 نظرا لا يخفى انه لا يصح وداس المال والتمتع ما يفهم به المتاع الا فيما قبل به به
 استغلا فاما اصاب المتاع بالقبض اذا جرى البيع على وجه منعه لا يبعد واحد منها
 والمعاينة كالعقد في ذلك كله فصل التولية هي البيع براس المال من غير زيادة
 ولا نقصان فلا بد من الاخبار براس المال الا مع العلم به والصبيغ بعثك بما اشترى
 او بملكك واذا اشترى شيئا ثم قال وملكك هذا العقد جاز في الدروس كملكك
 وهو على السعة احمل الجواز والقبول ان يقول بملكك او بملكك وهذا يلزمه مثل
 الثمن الاول من امواله او وصفا وبشرط في التولية كون الثمن مثليا لباخذ الولد
 ما بذل فلو اشتراه بغيره لم يجر التولية واستثنى من ذلك بعض ما اذا انتقل العهر من
 البائع الى ان كان فولي المشتري العقد وحكام في التذكرة عن بعض الشائبة وحكي
 ايضا ما لو اشترى بغيره قال قام على تكليفه وملك العقد بما قام على وارادته المنة
 عند التولية على صدها بلنظ الغنم او اراد الرجل التولية على ما اخذ من عوض خلق ثم
 ان ذلك وجه من الشائبة وعندنا لا يجوز التولية في مثل هذه الاشياء ويجوز البيع
 لبعض البيع تولية بالقبض بعث ووليت بشرط تعيين البعض بلزمه فسطه من الثمن
 فصل والواضحة هي الحالة ما خذ من الوضع والميراد هنا ان يبيع براس المال
 وصبيغ معلومة وهي كالمرا بجهة في الاحكام والصبيغ التي الواضحة ان يبيغ وصبيغ
 كذا يتولى بملك المتاع ان يقول بملك براس المال في كل عشرة درهما او وصبيغ درهم
 كل عشرة فرج لو قال الثمن ما بعثك براس المال ووصبيغ درهم من كل عشرة فان

بيع المحو

فرض

لشئ لو قال ووصبيغ درهم لكل عشرة قال لو لم يخط لثمة درهم وجزء من احد عشر جزء من
 درهم فيكون الثمن تسعين جزءا من احد عشر جزء من درهم ولو قال بوصبيغ عشرة
 درهما احمل كل من الامر من الاحمال ان يكون الاضافة بمعنى من او بمعنى اللام على ان يكون
 بوصبيغ من عشرة درهما او لعشرة درهما وتختلف الاحمال الثاني لا ياتي لان
 لا يتخلل حيث ان وصبيغ عشرة درهما لا يكون الا في عشرة الدرام دون مائة
 من اجزاء الدرهم مدفوع بان اللفظ لا يفي به من غير هو اما بوصبيغ كل عشرة
 او بغيره وصبيغ عشرة درهما او ما جرى هذا الجري كل من التفسيرين محتمل لا ان
 لاحدهما على الآخر فصل بيع التسوية هو البيع من غير تعرض الى ذكر راس المال وصبيغ
 معلومة متناسبة هو ايجاد من ياتي الاضام لما به من التسوية من الوقوع في الكذب
 نقدا او ظنا واما بيع الوكيل فلا ينفرد بصبيغ انما يجب فيه التحريم من الزيادة مع اتحاد
 الجنس وانما يجوز معه كالتوفيق والرجعة وكذا الموزنة في الصرف فانه لا يخص صبيغ
 من ياتي اضمام البيع ثم بشرط فيه التفاضل فيل التفرق والسلامة من الزمان احد الجنب
 من الجانبين وكذا بيع الثمار والحيوان وبيع المزاينة وهي بيع مشروعة التخل بعد حصرها بحد
 حصرها المراد ان لا بشرط كون الثمن منها ويلي بها في ذلك ثمرة باقية الا شجار المشروعة
 بيع الحاملة بيع الزرع بحيث من جنسه ان خرم من بيع بحد حصره سواء شرط الثمن من الزرع
 بحد منه او باع بحد اخر على الاصح فصل بيع الغنم بالدين الشريك في الثمرة او الزرع
 بان يخر من حصته احدها خالصه ثم يبيها شريكه بخرصها مقبيل وهي عند صحيح لو رد النص
 عليها ولازم لان الاصل في العقود الزرع اما اخرج به دليل ذلك فثبت كذا
 الاحكام في صبيغها بملك يضيي في هذه الثمرة بكذا يقول بملكك او بملكك وحكمها
 العرض مع سلامتها من الافة فلو تلفت فلا شيء ولو تلف البعض فان في الباقي بمال الغنم الا
 سقط عنه قدر ما نقص من ثمنه فخر من قدر مال الغنم الا اريد للتسليم باحدة ولو نقص
 وهل هذا عند راسه ام ضرب من الصلح قال في الدروس الثاني بلغة الصلح والصلح في ذلك
 محال لان الرابعية الصلح على الاصح لا يطل بملكه لمعوض بعد القبض ليس يجب ان يكون

بيع المحو

فرض

بيع العتق

في البيع

في البيع

في البيع

ذلك بطله ففصل بيع العتق في ثلثي الملائم وهو ما في بطون الامتياز وبيع المضاف
وهو ما في اصلاحي القول ببيع الحصة وهو ان يقول له من هذا الحصة اقل اي ثوب ثمت
فذلك بكذا وبيع الملائم وهو ان يبيعه فبرشا مد على انه مؤلفه وبيع البيع
المنازك وهو ان يقول ان يذنه الى فنداشرب به بكذا وهو عن البيع العلني بشرط
ممكن الحصول عادة مثل بيعك ان خل زيد الدار على صفة وهو معلوم الحصول
مثل بيعك ان تملك النمس ففصل في الاول ان المقبوض بالبيع العتق لا يجوز
فيه للمنازك وهو مضمون عليه بمعنى انه لو تملك ونقص بحال من الاموال كان حلي بضمها
وغيره النبي يمينه حين الثالث كذا وابد الثاني الشرط الواقع في العتق لا يجب
ان يكون لازما فلو امتنع المشتري من فعل الشرع كان الاخر رفع الامر الى الحاكم ليجوز
عليه لمؤوله تعالى او توبوا بالعقوبة والشرط من جملة العتق عليه ولعله صلى الله
عليه وآله وسلم المؤمنون عند شروطهم الا المتوكلون من عصى الله والاكثر على العتق
وفلان الشرط عندهم لسلط الاخر على الفسخ الثالث لا يشترط بيع اشراط بين النبي
على غير المشتري فلو قال بيع عبدك من فلان على ان علي خذ ما عدا ما عدا على ذلك لم يجز
خلاف مقتضى البيع خلاف الوفاق اعني عتقك وعلى كذا وطلق ذمتك وعلى كذا فانه اذا
ارطو لزمه العتق فزاد للملك كان فكما ولو يكن معاوضة كان المبدل ضررا من الجحالة ولو
قال في الصورة الاولى ما قاله على طريق الضمان فباع البائع العبد بثلثي بشرط ان يضمن جسد
العتق المذكور من ثمة فحق البيع والشرط وكان يجازي بشرط ففصل الاالة فحق ولبس سجا
في من المتبايعين فبرها فلا يثبت بها خيار الطرد لاشتماله لو كان البيع شفعيا متوقفا وضع
في البيع والبصر مع بناء السعة وتلفها فيجب المثل والقيمة فلا ينعى زيادة الثمن لا ينعى
لانقص في احدهما وصفتها ان يقول اننا نلتقي في بيع كذا او نلتقي في بيع كذا او نلتقي في بيع كذا
الفس احداهما الاالة فقال الاخر انك تلتقي الاكفا بالاسد فاعر يقول الملتصق
ولا ريب ان القول اولى ففصل الفرض عند جاز من الطرفين بشرطه بملك العتق
وذا عوض في المثل المثل وفي النبي يمينه ولا بد منه من ايجاب قول ما لا يجازي

في الافاق الفرض

في الافاق

ان يكون القول فلا ينعى الذي هو حله الفرض من غير لفظ في حصول الملك ثم يكون ذلك الفرض
كالعاطاة في البيع فبرها باه الضرفه في المثل البين جب العوض الذي يضاف اليه النظر
العاطاة في البيع فبرها كما في المثل لا ينعى فبرها ما باحدى البين او بعضها ومقتضى هذا
النظر الحاصل من البيع قبل الفسخ من النبي يمينه يجب ان يكون للمشتري بخلاف الفرض
هنا فانه لا ينعى الاخر في الاذن في الصفه واما باه الاكلاف فيجب ان يكون تمام العتق
بغائها على الملك اذا لم يتاخر منه متا ولا يملك بخلاف الاول وصيغته الايجاب في ذلك
كذا او ملكك كذا او طيك رد عوضه ولا بد من هذا المثل في الثاني ون الاول لان
العوض جزء من الفرض بخلاف العتق ومثلهما سلفك كذا او خذ واحضه ورد
عوضه او انتقم به ورد عوضه ونحو ذلك ولا بد من قول اما قول لا كملت او افرضت
وشوها او فداك لاخذ على وجه الرضا ولو بوجهه ويصح في هذا الفرض اشراط ما لا ينعى
منقضا كالوشرط هنا او ضمنا به او بالشرط على الاصح في الثاني بخلاف الوشرط
في البين والصفة وزيادة الصفة مثل لو شرط الدراهم الصيغة عوض المكسرة ولو مكس
فشرط المكسرة عوض الصيغة لفا الشرط ومع الفرض اما الاول فلان الزيادة في الفرض والقيمة
على حد سواء واما الثاني فلان الرضا بالمكسرة يقتضي الرضا بالصيغة بطريق اولي وبيع اشراط من
ابناء الفرض في بداخر واما طالب الفرض في غير بلد الشرط او في غير بلد الفرض مع عدم الطل
وجوب الفرض الواقع مما ضرر بان يكون منه التل في موضع المطالب ما يندو
الشرط مع ما سبق من مذهب الفرض فامر ففصل الرهن عند لازم من طرفي الرهن
خاصة وقد نهى الوثوق الذي ليس في منه والايجاب فيه رهنك هذا على الدين الف
الفلان وعلى كل جزء منه وشرطت لك ان ما يتجدد من ثمنه يكون هنا وان يوضع على
هذا العدل المتلاني وان يكون بيدك ويكون وكلا الى بيعه عليه ثم ونحو ذلك في المثل
فليت وارهنك وما جرى مجراه ويجري في الايجاب فذا ويمينه عندك او هذا عند
وكلا ادى هذا المعنى بشرط وفوقه باللفظ العربي التبع الفرض مع العتق والفظان
بين الايجاب القول عند اخر القول بما يستد به في العادة وكونها بلفظ الماضي

المخرج في الانشاء والامتناع في ذلك صحته بقدر وثيقه عندك لان اسم الاشارة مع
 صحت مبيد لهذا المعنى وقد اقبلوا على الاكتفاء به هنا ولا يكتفى بشرط الرهن في حصد البيع
 من القول لو اوجب الرهن من عجزه بغير فصاح لو شرط فيه ان لا يبيع الا بادن
 فلان مثلا وان لا يبيع الا بكذا فيه تردد وفي البطلان فلو شرط عليه الرهن في بيع
 فاسد فظن لزومه فزمن فله الفسخ ومثله ما لو ارثت ذمة الزوج بظن جهة الطلاق
 الفشا او وصي من واهبه بظن جهة المسبة الاولى ونحو ذلك وعند الرهن قابل للشرط
 لانه يمكن منافية لمقتضى العقد لو ثبت في الكتاب والسنة ما يقتضيه منها فلو شرط
 ان لا يبيع اصلا لم ينعكس لثاقاته منقول الرهن كذا الوشرط ببيع العبد المسلم كافر ولو شرط في
 التماثل في الرهن صح ولا بدخل يدونه على الاصح كما لا بدخل الوجود ولو رهنه الى مدة
 معينة على انه لم يقضه في الاجل كان مبيعا فكل من الرهن البيع فاسد ليس بمضيق للثقة
 لانه رهن فاسد فيها بخلاف ما بعد ما قلناه بيج فاسد من الاصول المخرجة ان كل عقد شرط
 على صحته ضمان المتبوضعة به على الغايض على معنى انه لو تلفت كان للثقة ما منه ضمير بقا
 وكل صند لا يضمن بغيره لا يضمن بفاسد وينبغي ان يضمن على الدين ان يضمن على كل شيء
 منه حذر من يظن احتمال الانفكاك باداء شيء منه ولا يثبت بطلان الرهن بغير الرهن
 العين الرهونة على اصح القولين فصل الصلح عند لازم من الطرفين شرع لنقض تنازع
 المتخاصمين هو على انواع صلح بين المسلمين اهل الحرب على ترك الحرب الى امد يقضيه
 المصلحة و صلح بين اهل العدل و اهل البغي و صلح بين الزوجين اذا خيف الشقاق
 بؤلا الحكمان من اهلها و صلح بين المختلفين في المال فيدعى بين المتخاصمين لنقل
 عين او منقعة من غير ان يسبق خصومة والصلحة في الجميع متعارفة فالاصح ان لا يخلط
 على الاستحسان في ذلك من جميع المحن الشرعية بكذا صح ولو اراد الصلح لنقض النكاح
 تامر حاضره قال ما لحك على قطع المنازعة بيني وبينك كذا بكذا ويجوز التسليم
 على الامر والاكثار والصلح اصل في نفسه وليس فزعا على شيء من العتق على الاصح
 الا انه يبيد فائدة حقه الاول البيع وذلك فيما اذا كان مبيدا لثان حين فادها

في الفصل

لغير

انفرادي و يتا في نفسه فافرو صالحا على العين او الدين بما يتفقان عليه من التسليم
 بمنزلة البيع في فعل الملك ومثله ما اذا صالح على عين او دين ابتداء من غير تسليم
 بما يتفقان عليه عند الثاني الاجازة وذلك فيما اذا كان الصالح عليه منفعة
 لو كان لاحدا عند الاخرين او حين فصاحه على منفعة فان الصلح مناجعة فان
 الاجازة الثالث الابراء والحليطة وذلك فيما اذا كان له في ذمته دين فبذره ثم صالح
 على سخط بعضه واحطأ بعضه هو ما يبيد فائدة الاجراء الرابع الهبة وذلك فيما اذا
 ادعى عليه عديدين او دارين مثلا فزله بها وصالحا منها على احدها فانه ما يبيد
 فائدة الهبة الخامس العارية وذلك فيما اذا ادعى عليه دارا مثلا فزله بها فاصح
 على سكاها سنة فان الصلح هنا يبيد فائدة العارية واحص القولين اللزوم فليس لصالح التنازل
 الرجوع خلافا للتبني ويجب في الصلح الظاهر من الرضا كما يجب الظاهر منه في البيع على الاصح
 فلو تلف ثوبا قبلت مدبارة صالحا ما لكه على غيره لم يرجع ان كان العقد الثابت مؤثرا
 ما صالح به بخلاف ما اذا تعد الجفرا استويا بان كل واحد منهما يبرو و صح الصلح على
 مثل من التبعة لاسفاهه و على من النجس او لوبه سكنى المدة ونحوها و على اشتا
 البعير النجار و على اجراء المالكين على سطح الغريم معلومة ويجوز الاشتراط في
 حصد الصلح كما يجوز في البيع الضمان عند ثبوت غل المال من ذمة المضمون عنه الى ذمة
 الضامن فيصنفه ضمن ذلك ما تضمنه في ذمة زيدا وتحت ذلك مكنت او التزم
 افاضيين او ضامن او زعيم وما ادى هذا المعنى القول فثبت او ضمننا وكلت ونحو ذلك
 ولو قال ادى او احضر لم يكن ضمانا ولا يكتفى الكتاب ولا الاشارة مع القدر على الظن ولا
 التلفظ بغير العربة مع القدر عليها الى اخر ما سبق به مما يبيد في العتق اللازمة ويجوز
 الضمان بالاموال وموت جلا فان شرط اجلا وجب كونه مضبوطا لا كخوارك العلامات وفدو
 الحاج ولو شرط ما لا ينفق من مفضل العتق لم يمنع منه شرط صحيح ولزم كاشتراط النجار
 بغيرين المتق وكاشتراط الاداء من مال بعينه فيبطل لو تلف بغيره فزبط في وجهه وصيغته
 الضمان الموجب والشرط فيه الخبر ما سبق مع اضافة التاجيل واشتراط النجار لثقله

من الصلح

ضمنت

الجائز من البيع على وجه مخصوص او في جهة معينة او على شخص معين او الى امد معين
لم يجز للمامل تجاوز ذلك الوكيل عند جائز من الطرفين ثمة الاستثناء في التصرف و
الايجاب كل لفظ دل على الاستثناء في التصرف مثل استبكت او كذلك او فوضت اليك
او بيع او اشترى كذا بكذا امثلا او احوق عكدا او زوجي من قلامة او ظفها ونحو ذلك
لو قال الوكيل وكنتي ان اصل كذا انما لم او اشار الى ما يدل على ذلك كقولك في الايجاب
والقاهر ان سائر العهود الجائزة كذلك وبكفي في القول كل ما يدل على الرضا من قول
او فعل ولا يشترط فورتيه وينبغي خيخ كل منهما فاذا فسخ الموكل اشترط علم الوكيل
وكذا يشترط علم الموكل لوردا الوكيل وبدونه يفي بجزء التصرف بالاذن بحاله وان لم
يكن يكره ولا يجب اتباع ما يشترط الموكل من الشروط الجائزة دون غيرها ولو لم يجرى له
شرطه فان الوكيل بالعمل الذي بذل يجعل في مقابلته الشئ الذي عند لازم من
الطرفين على اصح القولين يشترط فيه ما اشترط فيه العهود الثلاثة واليجاب على
على المسابقة على فسخ الفسخين وبغير ما يركب كل منهما في ما فكذا مقيد
وانها على ان يبين من كان له هذه العشرة المبذولة من بين المال او من اجني
او العشرة التي يذ لها اذا كان كل منهما قد اخرج عهده ولو كان بينهما محل قال على ان
من سبق متا ومن المحلل كان له ذلك والبول ما دل على الرضا لفظا ولو كان رساما
عاملتك على الامانة من موضع كذا الى الغرض الثلاث عشرة من مائة من فوس كذا
وبين جنه بحيث يبا ويحان فيه وكذا السهم على ان من ياد ومثلا الى اصابة
خمس من عشرين كان له كذا يقول فليث ولو اطلق العمد ولم يحدد بماددة ولا ايجاب
حمل على اطلاقه على الحاجة فلا يحمى بتفصيل احدهما الاخر لا بعد الاكمال ان ربي به
فانك قد اقصا الوقت عند يحد بنجس الاصل والطلاق النفع ولفظ الصراحة
وقت وحيث سلت قول والا اول اصبا وما يدل على الوقت اليها مثل لا يبا
ولا يوم ولا بورت واما حرمت ونصته وايدبت فلا بد من اقترانها بما يدل
صريح على الوقت بشرط القول اذا الشخص الموقوف عليه اما اذا وقف على جهة

في اصدار القول من امرها اليه قول واحسانه اول ولا بد من النقص من مبره
من الوقت اذن الوافق ولا يشترط فورتيه انما يشترط فورتيه القول العهود الثلاثة
وبكفي في المبدأ ان يقول جعلت هذه النعمة مجزا اذا صلى من شخص صلوته صبيحة
ضد النقص اذن الوافق وبكفي صلوته الوافق بهذا الفصد او بقضه الحاكم بالطلب اليه
في ضد امثاله ويصح اشراط ما لا ينافي مقتضى العقد اذ كان سائعا واذا تم الوفاء بشرط
لم يطل بالنقابة والتفاسخ بحال من الاحوال السكينة **في المبدأ** عند لازم من شرط
الساكن على استيفاء النعمة المدة المشروطة فان كانت مفروضة بالعصر فهو حري او
بالاسكان فهو سكي او بمن معينة فهو في عبات شئ والفقير واحد ولا بد من الايجاب سكتك
او امرتك او ارفقتك هذا الدار مثلا من عرك او حري او شهر والبول وهو ما دل على
الانتماء من الالفاظ التي سبقت غير مارة وبغير فورتيه وكونها بالمرتب وغير ذلك وصيغة
الحبس حيث طلبت كذا من حيائك فقول فليث وهذا لازم من الطرفين بشرط انها
مادة بين الطرفين عند تبين انتقال الملك وجمع على بعض الوجوه لازما او امثلا الى التزويج
والايجاب هـ بـ لك وملكتك واهديت اليك وكذا اعطيتك وهذا ملك والبول فليث
ونحن التي سبقت منه فتره بملكك العين والنعمة بعد الموت قال لا يجاب وصيت بكذا
او اصفوا كذا او اعطوا فلانا مبدء وفان او فلان كذا مبدء وفان جعلت له كذا ولو قال
عيت له كذا فهو كناية انما يبعد مع التبة والبول انما يكون بعد الموت ولا يشترط
القول لفظا بل يكفي الفعل الدال عليه **النكاح** عند لازم من طرفين وهو دائم وصيغة
وصيغته الدائم تزوجتك وانكحتك او متعتك نفوسا بلفظ دائم لا ولو قال كان العا
وكليهما فان وجئت موكلتي الى اخر ما ذكر ولو كان العند مع وكل الزوج قالت تزوجت
نفسى من موكلتك ولا قول تزوجتك نفوسا بخلاف من النكاح من العهود فانه يصح ان يقال
للكل بملك والفرقان الامر في النكاح سبق على الاحباط التام وحل الزوج لا يميل
النقل لو كان العاقل الوكيل قال كذا ما تزوجت كافي من موكلتك والبول بملك الزوج
ويصح بملك الموكل ومن كان العاقل العاقل الزوجين او وليه فلا بد من تبينه بما يرضى به الجاهل

نكاح

نكاح

بالاشارة او بالاسم المبرور او بالوصف الراجح للاشارة وصيغة النكاح وجعلت او
 انكحتك او متعتك نقى او موكل في فلانة بنية هذا اليوم وهذا الشهر منك بعشرة
 دراهم فيقول مثلت الى اخر ما سبق ولو قيل للزوجة وجت بملك من فلان بكذا فقال
 الولي نعم على قصد الاشياء ايجابا فلا كسر على جواز ولا بد من ايقاعه بالعريضة الا
 مع العذر وكونه بلفظ الماخو كسائر العهود اللازمة ولو لم يذكر المهر في العقد
 صح في غير النكاح ولا ينعقد النكاح بغير اللفظ النكاح وصيغته التخليل احللتك
 وعلى فلانة او هل او جعلت في كل من وطئها ولو اراد التخليل مستدمات الوطئ
 كالنظر واللس والتقبيل قال احللت لك النظر الى بدن فلانة او لسانها او تقبيلها و
 الاصح الاقتصار على لفظ التخليل واحدا او قال كل واحد مما احللت لك طمها ولا
 يكفي ان يقول احللت لك وطئ حصي لا بد من القول بلفظ ما سبق بعينه مع احلال
 الشريك في قولان للتخليل كل قول ولا يشترط تعيين ملك بل يكفي الاطلاق وسحب
 حكمه الى ان يمنع واذا احل الوطئ حلت المستدمات دون العكس ويجوز ان يجعل عتق
 حق امته صداقها فمعتقها وهرزجهما ويجعل العتق مهرهما ولا فرق بين معتق لم يعتق
 والزوجه وصيغته اعفقتك وزوجتك وجعلت عتقتك مهر لك وفي اشراط بوليها
 تردد واشراط احوال في قول انه يكفي في الايجاب زوجتك وجعلت مهر لك عتقتك من
 دون ان يقول واعفقتك وصيغته الفسخ في النكاح بالعيب بالغيب نحو هذا
 ففسخت النكاح الذي بيني وبين فلانة او فلانة او ما ادى هذا المعنى في النكاح
 لامه مولا ففسخت عندك كما وامر كلا منهما باعتراف الآخر وحسد النكاح باقسامه
 قابل للشروط الشاذة التي لا ينافي مقتضى العقد وانما يجب الوفا منهما بما اوقع في من
 العقد ومضى اراد شيئا من الاجناس غير النسوة وصفت ما اشترطه بصفات التمس
 وهما ما ينافي رفع الجهالة ولو اخرجت فندفنته من العقد فاشترطه في العقد حسن
الطلاق ولا بد فيه من اللفظ الصريح وهوانت طلاق او الطلاق او من اللطائف
 او طلفت فلانة ولو قيل للزوج طلفت فلانة فقال نعم لم يقع وان قصد الاشياء وكذا

لا يقع بالكلمات وان قدرتها النية مثل انت خلت او برته او حرار او عتقت لا يقع
 بالاشارة الا مع الجز من النطق كالآخرين لا بالكلمة مع قدوم على النطق نعم لو كتب
 العاخر مع النية وضع ولو قال انت طالق لم ينفذ لان فان قصد الغرض منع لا فضايلة
 التخليل وان قصد التخليل بطل ولو قال انت طالق ان كان الطلاق يقع بك فان جعل
 حالها الربيع وان كانت طاهرة لان النكاح في الشرط يقتضي النكاح في المشرط فكان مطلقا
 بخلافها اذا علم طهرها فانه يقع ولو عتقت الصبيغة بالبطل كان قال الطاهر المدخول
 بها انت طالق للمبدء الربيع وصبح الرجبة في الرجعي باللفظ مثل واجبتك وحررتك
 واربحتك ولو رد ذلك الى النكاح او اسكتك كان مع النية ولا بد من تجريد الصبيغة من
 الشرط والتعلل كالوطئ والتقبيل واللس بشهوة اذا وقع من قصد لا من نحو التأم والتأني
 ورجعه الاخرين بالاشارة وكذا العاخر عن النطق **الخلع** ولا بد فيه من سؤال الخلع
 الطلاق بعوض يصح بملكه من الزوجة او وكلها او وليها لا الاجنبي مثل طلق على الصبيغة
 او اخلى عن ذلك او على مالي في ذمتك اذا كان معلوما منه ولا وكذا الشرط في كل مدية
 ولا بد من كون الجواب على الفور وصورته حلتك على كذا او انت تخلعه على ذلك
 او انت طالق على ذلك وشرط سماع عدلين ظاهرين لفظه وتجريد من شرط
 لا يقتضيه الخلع مثل ان يصح في الطلاق ولو كان السؤال من وكلها او وليها قال
 بذلك لك كذا على ان يطلق فلانة به او طلق فلانة على كذا فيقول الزوج هو طالق عتقتك
 عنها او على ذلك ولو طلعت طلاقا بعوض فجلها محترقا من لفظ الطلاق لم يقع وبالعكس
 يقع ويلزم البيع ان قلنا ان الخلع طلاق وهو الاصح **المبايع** مثل طلع في الصبيغة
 يريد كون الكراهية من كل من الزوجين لصاحبه وفي الخلع بعين كراهية المالك وكون
 العتق بغير المهر او اقل لا يزيد بخلاف الخلع الا انه لا يقع بمجرد ايقاعه بل لا بد من ايقاعه بلفظ
 الطلاق بصورة السؤال باربني على كذا فيقول باربنتك على ذلك فانت طالق الخلع
 صيغته انت على كذا مري او زوجي او هذا او فلانة ولا يخصص في هذه المباني بل كل
 لفظ او اشارة تدل عليها ولا لوقال انت مري او عتقت او مري كذا فيقول

على قوله ان كظهر اى قال انت على كاتى لم ينع وان قصد الظاهر في قوله كذا قوله انت
وزوجى اى لو قال جللتك او ذلتك او بدلتك ارجعتك كظهر اى وقع بخلاف ما لو
قال امرت او مثل امرت وكذا لو قال يدك كظهر اى اذ فرجتك او بطنك او راسك او
جلتك وكذا لو عكس فقال انت على كبد اى وشعرها او بطنها او فرجها وكذا لو قال
انت كزوج اى ونسبها فان الزوج ليس محل الاستماع ولو قال انت على حرام لم ينع
ان فنوى به الظاهر وفيه انت حل حرام كظهر اى زيد بخلاف ما لو قال انت كظهر
اى طالق ولو قال انت كظهر مثل رفع الطلاق خاصته وان قصد ما لو كان الطلاق
ولو قال جل الظهار او الظهار يلزم الابداء وهو الحلف على ترك وطى الزوجة بلفظ
الوطى ونسب الحنفية في الفروج وكذا الايلاج والنيك واما الجماع والوطاء والنيا
فانه لا بعد ايلام ولا بعد الايام الله تعالى الخاصة ولا صيغة والله لا
لبداء او خمسة اشهر مثلا او حتى ذمب الى الطين اورد وهو بالمرافق والضابطة في الذم
ان زيدا بربته اشهر حل او طنا بخلاف ما لو حلف على الامتناع اربته اشهر فبادر وان
قال حتى اورد من الموصل وهو بعد امثاله لانه لا بعد ايلام وضابط هذا ما يحصل في
الاربعة على اقل الحاصل وعنده على السواء ولو كرر اليمين كذلك كما لو حلف
الامتناع اربته اشهر وقبل من زوجها حلف كذلك لم يكره ولو حلف بغيره سأل الله
كالسك والظهار والصدقة والكعبة والتبوع الا ان شرطه عليه السلام والشرائط
او صان او غيره ذلك لم ينع وكذا لو قال ان وطئت فقله على صلوة او صوم او بشرط غير
عن الشرط ولو قال لا ينع والله لا وطئت لم يكن موثقا في الحال وله وطى ثلث فذاصل كان حكم
الابداء ثابته في الرابعة ولو قال لا وطئت واحد منك فان اراد شعبين اليمين اكل واحد خط
في الابداء من الجميع فان على واحد حنث واغلت وان اراد واحد معبته قبل قوله ولو لم
يجهته ففي طبع الابداء ونهله بواحد منهم من يمين بيمينته ونظر لو اطلق اللفظ ولم يرد
من الامور الثلثة لم ينع كونه موثقا من الجميع **اللعن** وصيغته لعنك لعن الله لعنك
او بدلتك الزوجية المحسنة الدائبة البالغة الزبدين السليمة من القسم المحرم وان لم يكن

بها الا ان يكون سبب اللعان قبيحا بشرط كونه لاحايه ظاهرا وذلك بسبب التدخل
ان يقول الزوج رابع مرات بثلثين الحاكم اشهد بانك انى الضامين فيلزم بطلان
او زوجي بحيث يفسد شرط الحاكم ويخونه فان حج او كل عن اكمال اليمين حتى وسقط اللعان
وان اصر مرة ان يقول مرة ان لعنته الله على ان كنت من الكاذبين فان قال له لك رتب على
المرة اشد من شرط بان يقول اربع مرات اشهد بالله ان الكاذبين فاذا قال ذلك
على الزينة الحد ولما ان شرط بان تقول اربع مرات اشهد بالله ان الكاذبين فبادرنا
فاذا قال لك وعظما وخوفها وقال لها ان عذاب الدنيا اهن من عذاب الآخرة فان رجعا
او نكلت عن اكمال اليمين جهارا وان اصرت امرها ان يقول ان غضب الله على ان كان من
العاصين وبشرط ان يكون ذلك عند الحاكم ومنصوبه ولا بد من النطق بالعربية مع
واعتماد هذا الترتيب ودعا به لفظ هذه الشهادة على الوجه المذكور وكذا لفظ الجلاء
ولفظ لعن والغضب لفظ الصدق والكذب مع لام الابداء والموا الابد بين الكمال
وسبق لمان الرجل فقامها عند كل منها **العتق** وصيغته من جاز العتق انت او
هذا خرا وعبك فلان خرا عتق او معن ولا بد وقرع اللفظ على قصد الانشاء فلو قال
لن اسمحا حرة على قصد الاختيار يعنى بخلاف ما لو قصد الانشاء للعتق ولو جهل قصد
امكن استعماله رج اليه ومثل قوله وان عتقت لم يحكم بالعتق بمجرد الاحتمال ولا بد من كونه
على وجه الحرية وان صرح بها في الصيغة كان اكمل وان لم يكن لا ينع بغير الحر والاعيان سواء
كان مريجا بخونك الطارية وازالة عبد الملك او كتابة ثبوت سائبة ولا يبيل عليك
لا ينع بالاشارة والكتابة الا مع الجز عن النطق ولا بغير العربية مع التندد عليها ويجب
مراعاة مادة اللفظ وصورة وبشرط تجزؤه فلا ينع معلقا على شرط او صفة مثل ان
الدار واذا طلعت الشمس ولو فرقة بشرط لم يضر مثل انت حر على ان طابت خدمته سنة مثلا
او مائة درهم وبشرط قبول العبد الثاني فيبطل العتق ان لم يفسد بخلاف الاول ولا بد من
ايقاع العتق على الجملة او على جزء شائع مثل نصفك او ثلثك بخلاف ما لو قال يدك او حركك
ولو قال يدك او حركك فلو وقع في اليد بشر صيغته يقتضي عتق المملوك بعد وقاه

مولاه ومن جرى مجراه كرجلت له الخدمة وصيقت انت حرمك فان وادامت حرا او
 او عتق ولو قال انت مدبر قتي فوصفك ولو عتبه بئله فاذلت فانت حرمك لبعاء فلا
 بغيره في ادوات الشرايين ان يقول ان من وادامت او من وادامت او من وادامت فذلك القاطع
 التدبير مثل فانت حرا او فلان يميز او هذا والتدبير ينقسم الى مطلق كما سبق ومنه
 مثل ان من في سفرى هذا او في سني هذا او في مرضى او شهري او بلدي فانت حرا
 ولا يقع مطلقا بشرط او صفة ان يذم مذبا واهل شوال فانت حرة وقا في ذلك
 حق والفرق بين هذا وبين الشهد ولو قال الشريك ان اذامنا فانت حرا فانت حرة
 كل منهما الى نصيبه وحق التدبير لم يكن لك مطلقا على شرط ولو ثبتنا احدهما
 نصيبه خاصة اخضع بالانفاق بخلاف ما لو فسد اعنفه بعد موته ما عاقبه
 بطل التدبير الكاثير وهي معاملة مستقلة غير البيع هي عند لازمه من الطرفين
 كانت مطلقة او مشروطة على الامح فانه يجب على العبد السعي فيها ايضا ويجزى عليه
 امتنع وبطل بالتقابل وبالا براء من مال الكايرة فينتق وبالا اضااف وبالعجز في الشرط
 فالاجاب ان يقول كما ينكح على الف منك واحلت فيها شهرا على ان تؤدي جميعها
 عند اخر الشهر وفي مجيبين مثلا او ثلثة ولا بد من يمين النجوم كراس عشرة ايام او
 ختم عشرة القبول فبالت وكل ما جرى مجراه من الالفاظ الدالة على الرضا هذا اذا كان
 مدالفة ولو كانت مشروطة اضاف الى ذلك قوله فان عجزت فانت ردي في الرق ومنها
 اشترط الولي على الكايرة العمد لزم اذا رجع الف المشرع وهل يجب في كل من الصفتين
 الى قوله فان ادبت فانت حرة فيه احوال فان لم توجب فليس فلا بد من يمينه اليمين
 وانما ينفذ باللفظ الدال على الذات العندة مع التبة مثل والله بالله والله والله والله
 امر الله وراعه ومن الله والذي يقوى به ومطلب القلوب الانصار والاولى الذي
 ليس كمثل شي والذي فوق الحجة وبره التبة او باسماؤه المحضة به مثل الرحمن القديم
 والارزقي او باسمائه التي تصرفها خلافا اليه وان اطلقت على غيره بما زام مثل الرب
 والخالق والرازق بشرط العمد الجمع لا بد منه ولا ينفذ بما لا ينفذ اطلاقا عليه

والحي والتبويج البصير وان نوى بها الحلف ولا تبذره الله وحله اذا قصد العلق بخلاف
 ما اذا قصد كونه ذا فعدة او ذا حلم ولو قال وجلال الله وحطه الله وكبره الله والله
 واحلف بالله وافتمت بالله وحلفت بالله وحلفت بالله ان تصد به الله الحي والسمي للالهية
 فلا ان تصد به ما يجب لله على عباده وكذا لا ينفذ لو حلفت بالطلاق والعتاق والخلع
 الشرف كالنبي والائمة عليهم السلام او البراءة من الله تعالى او من سواه او احدا لائمة عليهم
 السلام على قول ونحو ذلك واستثنا بمشقة الله تعالى فوخت اليمن مع الاضال هادم فلا
 يضر النفس السعال ونحوه ولا اثر للبشر من ونظر المند في العامة طاعة مقدرة تاو بالبر
 بئله ان عاقب الله مثلا فله على صدمة او صورا ونحوها وهذا نذر البرق الطاعة
 قال ان عصيت الله فله على صاوة على صدمع النفس من المعصية انصد وهو نذر
 اللجاج والخصب منه ما لو قال ان لا ارجع مثلا فله على صدم الحث على الفعل ويصح النذر
 بغير الشرط على اصح القولين هو النبرج به ولا بد من اللفظ بالصيغة فلو نذر بان ينفذ على الا
 ثم بشرط الوفا وبشرط في النذر وان يكون طاعة مقدرة وبخلاف اليمن فانها تنفذ
 على الباح اذا تارى ضله وتركه في الدين والدنيا والعمد كالنذر في ذلك وصيغته
 عاهدت الله او على عهد الله انه متى كان كذا فعل كذا او جرد من الشرط مثل على
 عهد الله ان افعل كذا وبشرط فيه ما بشرط في النذر والخلاف في انعاده بالنية النذر
 الا خلف بالشفعة فذلك يكون فضلا بان باخذ الشفع ويضع الشمن او يرضى المشتري بالبيع
 ويملك حيث ينفذ يكون لفظا بئله اخذته او ملكته او اخذت بالشفعة وما اشبه ذلك
 وبشرط علم الشفع بالثمن المشترى معام مجيب لثمن الثمن او لا فلا يجب على المشتري الدفع
 قبله عند فسخ البيع من ان يقول احدا الغا فدين فافدك على ان تصرفني وانصرفك وبعد
 عني وادخلت مع عتقك وصدقت واعدت عتقك ورثتي وارثك فبئله فله وهو من انفق
 اللزامة فبئله ما يلزمه فيها صوم حرم الحاكم الذي لا ينفذ ان يقول الحاكم بعد
 استيفاء المديونات حكمت بكذا او تعذبتا وامضت والرهنا وادفع اليه ماله
 او اخرج من حيا وبارء بالبيع ونحوه ولو قال بئث عندى او بئث حثك او انشد

بالجاء اودعوا في ثابته شرعا لم يبد ذلك حكما والمفروض بينه وبين القوي ان فعله
لا يكون الاختصاصا ومنطق القوي كل الحكم بالجزء التفرقة والعلم منهم من الحكم وان
الدين في المال ونحو مقامه في موضع الجواز لا يشترط فيه اللفظ بل يكفي التعلل
بما يدل على ارادة ذلك ان يصيغه تدل على ذلك فكان اوله كذا التعليل للعب
الجان هذا ونحوه **اما الامر** فليس من الصفود والايضا عاثة في ثوب لانه ليس ثابته
وانما هو اجبار جازم من لازم للجزء وضابطه كل لفظ دال على اشتغال ذمة المرفوع
كقوله حل قسك او في ثوب او مبل كذا العربية وجزءا بشرطه بمبدلوه باللفظ به
لو قال نعم او اجل صبيك المدعى عليك كذا فهو الاقرار ومثله قوله صبيك قد
وايشت وانما مفرات به او يدعوا لك وكذا لو قال فضلت اياه او بعينه او وهبت
بعينه ونحوه وكذا لو قال ليس عليك كذا فقال بل لو قال نعم في كونه اقرارا ولو لان
احتمال المساواة بخلاف لو قال ائزته او ذنه او ذن او قل الاقرار بشرط مثل
له حل كذا ان حل الدار واذا طلعت الشمس وان كان التعليل بمسببة الله تعالى على
الامع الا ان يعترج بانه قد تبرك وكذا لو قال اذا جاء راس الشهر لا الا
ان يعبر اذ الناجيل ما لو قال ان شهد فلان فهو صادق
وان شهد فانه لا يكون مهراتها في ذلك لو
قال كذا اري وفي مبرك من كذا
كان قال كذا اجاب بيبك
ونحو لزودن
امالق

في كونه اقرارا ولو لان احصينا نعم ولو اهرم الاقرار في طلب
بالبيان ان افر بلفظهم فهو انواع ولو استثنى
من المعقولة فله امساك احكامه في ذلك
مذكور في معاد من كذا
منه من طلبه في

هذا من سلق الخبر والاختصاصات الامم محمد الذهب في من المات
اكد انفعها للخصم القوي من الدق القوي الذي ان الحق
الوجبة ليعبها في قدر من يستوي

الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله اجمعين **اما بعد** فمذ ستلة مشكلة ومفارقة
مسئلة اورد ما الاشاعرة على العنزة والامامة على القول بالاصطلاح والاجبات ونحو
الاختبار من اخبات الاخبار بحسن انكار ذابية النفع ونفع حمله الحسن قد ضدى
لدفعا حفلاء القريين في فرض حملها على الطائفتين ولم يوجد من سابعهم ما يوجب جمع
يصير من الاجتهاد في مسموع ولم يرد احد منهم الى الصواب بل اضطربوا في الحل الى
حتى انهم قالوا بامور ديكه واشبهة فيجوز الرجوع بلا مرجع وغير ذلك فزادوا في
وتصبا من اشكالها مع ان القول بها يمنع الاشكال وارتكابها ما رفع الاخصه الذين اراد
تحقيق الحال فخلبه بمطالعة حاشية فطيرة الفضل والكمال افضل للخصم اما جمال
الخصم الحاجي واحسن ما ذكر في طبعها وثبت في دفعا على ما هو الا بسلام عند الكل ما ذكره
استاد الكل في الكل والد الفاضل العظم اليه في حاشية المذكور اجابة لالتباس الولد
الاجدد وهو ان المرجح للفعل الاختباري الموجب هو ذات الفاعل المختار بشرط حصول
العلم بنفعه ان ذات الصالح تنفع الحسن ذات الطالح تنفع النفع والفرق بين الاختباري
والاضطرابي ان الاختباري يجب صدوره عن الفاعل بسبب جود الارادة مع عدم الفاعل
وان كان وجوده رادة ليس باختيار واضطرابي فمذ عنه اما بغير شعور او بغير فاسر فمذ
خلاصه ما ذكره في الحل ومجمله من اراد التفصيل فليرجع الى الحاشية وفير في حل التامل الفاعل
والنصف الكامل ان ما ذكره ايضا مثل ما ذكر في لاشي العليل ولا يرى العليل فانه وان
يكن فولا بالاجبار وان التفرقة المذكور مجتزأ اصطلاح فزارا عن الكاح وربما ظهر كذا
ع الا عراف بما ذكرنا حيث يشعر بالجزء من حل الشبهة وانه لا ضرر في الجزء بعد ثبوت المد
بالبينة ويظهر من الفاضل الباغوي الخبر والاضطراب مجتزأ من ذلك الثواب بوفوع

هذا من سلق الخبر والاختصاصات الامم محمد الذهب في من المات
اكد انفعها للخصم القوي من الدق القوي الذي ان الحق
الوجبة ليعبها في قدر من يستوي

بين الحدوث والعدم الاشكال بين الاشياء التي توجب مع هذا البقاء
عدم الاستطاعة وفي الحال والخلال الاحوال وبيان الحال والعدم الاذل و
اقل الاقل بعد ما قيل في محذور كل راجح ان يكون ما ذكرت حلالاً فان كان ما رجوت
ما رجوت فمن حبيب الطاف ربي وعظيم انعام مني قلته لم يكن كان ذو قار بما عطفوا كروياً
لطيفاً شفيقاً وبارئاً من ان يكون على ما رجوت غير عجب من قاصر مثلي وغير عجب من
قادر فكري بل كوني في غير ان يكون فكري نظيراً فكارهم وان لم يكن حلالاً وكسر الشبهة
قال شارح المحذور استدلال بان فعل البعد غير متناهي بل فعل متناهي فلا يكون حلالاً
فيما حصل اجتماعاً اتماً عندك فلان الحسن النجس فثمان من فعل التمكن منه ومن العارضا
واما عندنا فظاهر انما قلنا انه غير محذور لانه اذا كان لازماً الصدور عنه بحيث لا يمكن
الترك فواضح انه غير اختاري بل اضطراري ان كان جازماً وجوده وعدمه فان اقتضى
مخرج مع المرجح هو التفسير فيه بان يقال ان كان لازماً فاضطراري الا ان كان المرجح
اخر ولزم التسلسل وان لم يثبت المرجح حينئذ بل صدوره متناهي ولا يصح اخرى مع قضا
الحالين من غير تجديد امر من الفاعل فهو اتفاق قول الفعل وجوده او عدمه بل هو صدور
من الفاعل له معنيان احدهما انه بحيث يحكم صدوره عنه وقد خلفه حكماً ظاهرياً
مع انه قادر على الترك كما انه ربما قطع ظاهراً لا بغيره شك ولا بد ايضاً من سبب الامكان
او غير ما بان هذا مثلاً صدوره الامر الكداني ولا يترك البتة مع انه يجدر من انفسنا انه
قادر على الترك ونقول الترك غير ممكن بمعنى انه لا يجوز ما ولا يحل ولا الزمان لا يكون
ظاهراً قطعاً مع انه ليس كذلك ظاهراً لا يجوز تخلف ما قطع به فهو غير ممكن بهذا
المعنى فانه ما انه بحيث يحكم بالصدور مع انه غير قادر على الترك كما في حركة الرقعة والشمس
فان اردت منه المعنى الاول فغناز الاول ونمى كون الفعل اضطرارياً ولو ضابطاً بنسبته
مثل كون هذا الاضطراري غير قابل للحسن والتبع العفليين فان الفعل مع حكمه بان الامر الكداني
الكداني يصدر عن بدم مثلاً ظاهراً يحكم بحسنه او قبحه وليس ظاهراً بالصدور وان الترك غير
ممكن بالمعنى الاول ما عاجزاً ولا منافاه بين حكمه ما صلاص ان هذا الوجدان كانت احوال عند

منه ان لا يخرج
ما في الاصل

في كون
الصدق

النوع للنوع وان ثم انما يحكم العمل بصدور الفعل كذلك وبما يقع صدوره عنه من
ولا صدوره عنه مع حكمه بالحسن النجس مثلاً لا بد من القطع بان هذا الزمان لا
بهذه الزاوية بمشهد من الناس لم يكن كما لم يحصل الحلق واذا حصلت برتكب جرم ما
الامارة القائمة وملاحظة قاذبه وقادتها وحالته وسالها وانه قد حصل بينهما المواضع
وقبيل الاسباب الكثيرة وانه بينهما محبة شديدة وعلامة مفردة وليس له ولا لها خوف من الله
لغالب لاس غير وانه قد حصل من كل منهما الامور المشقة والاسباب المتبعة الى غير ذلك
من الامارات والعلامات بحيث لا يبقى للحدس مجال للتأمل وفرصة للتوصل الى الزلل و
مع ذلك يحكم العقل بان القاد والخار حال الاختيار لا يعمل منه عند المرجح البتة وسبب
وجوده جزماً مع حكمه بالحسن النجس لكان النادرة مع ان كونه من هذا القبيل كانت على غير
المستدل اثبات كونه من اللازم الصدور وان اردت المعنى الثاني كما هو الظاهر فغناز الثاني
ونقول ان الفاعل قادر على الترك وليس لازماً الصدور وبذلك الحق فقلت ان اقتضى الى اخراجه
اردت الافتقار بالنظر الى تحقق الفعل في فعله ولا جله فغناز الافتقار ونقول بعد جزم المرجح
وليس به بصير الفعل لازماً الصدور والمعنى الاول وان كان غير لازماً الصدور بالمعنى الثاني
فلا يتم الافتقار الى مرجح اخر حتى يلزم التسلسل ولا كونه اضطرارياً غير قابل للحسن النجس العفليين
ثبتت مظهره والسند معروف وان اردت الافتقار بالنظر الى ضرورة الفاعل مع انه لا ينفك
عنه له معنى محضاً فغناز الافتقار ونقول صدور الفعل بالمرجع وعدمه صدوره فلا يكون جازماً
فمن قلت ما ذكرت من الفرق بين اللازم الصدور بالمعنى الاول واللازم بالمعنى الثاني انما هو
ظاهر في بادي النظر اما عند التأمل فلا بد ان لا يكون فرق وذلك لان العلم بالصدور وليس عليه
له كما هو المعلوم والممكن لا يوجد الا بعبارة الاستحالة المرجح بلا مرجح ومع العبارة لا يجوز الخلف لا
المرجح بلا مرجح فوجب وجوده فاما بقطع بوجوده لا يكون الا ما يجب وجوده فكيف يصدق على
فما الفاعل المنصف لو دخل ونفقه وراجع الى وجدانه يجد من نفسه انه اذا فعل فلا حال
وهو قادر على قادر من دون تفاوت بينه وبين سائر ما خلقه به من نفسه وما ذكرت لا نسلم
انما ذلك العلم ان يدبر هذا يعني ان ليالك على تقدير تماميته وانما ذلك العلم لانتم كون هذا العلم

في كون
الصدق

أقوى من العلم الحاصل لنا بالوجود فلا يكون في الالتزام الضرر علينا على أن نقول أي قائل
 بين جوب وجود الشيء بالمعنى الذي اقتضاه استحالة التزج وبين القدرة على ذلك
 الشيء قائل برهان برهان عليها كيف كثيرا ما منع مقتضيات بعض مقتضياتها ما أبان
 على القدرة التي قائل على ما ذكرت يكون من شرائط الوجود عند التمسك من جهة القدرة
 فلنا نعم فان قلت فالمرجع في ذلك العدم لم يجب الوجود لان عديم جوب الشرط مستلزم لعدم
 وجوب الشرط فاذا وجب فاصحى القدرة على الترك فلنا نحن بعد في صدد مطا
 البرهان على المناقاة قائلنا البرهان لزوم التسلسل ولم يتحقق المناقاة وذلك لانه
 هذا يكون من شرائط هذا العدم عدم التمسك من جانب العدم ونسفل الكلام اليه
 هكذا قلنا ولا يمنع استحالة هذا التسلسل لكونه في الاعداد فما قلنا المراد من العلة
 العلة النامية اعني جميع ما يتوقف عليه العلول من الشرائط وغيرها فافهمها لا يمكن التمسك
 فلنا نعم لكن مطالبنا المناقاة لا يتأيد بها انما قد وثقنا بان الوجوب الذي اقتضاه
 التزج اتماما للوجوب بشرط العلة قد تنقل الكلام الى العلة ونقول ان يكون وجودها
 واجبا في نفسه او لا وعلى الثاني لا بد لها من حلة موجودة وتنقل الكلام الى تلك العلة
 ونزدد وهكذا ينلزم التسلسل وهو محال فلا بد ان ينشأ الامر اليه سبحانه او الى ان الذي
 ينشأ على ان يتقدم كيف يتقدم على الترك فلنا يجوز ان يكون الخلق عز شأنه خلق خلقا قائل
 على ان يفعل عند قدرته على الترك وان يترك حين يمكنه من الفعل كما نحن من انفسنا
 وانه اذا اختار واداد صدقته البتة وليس بحيث يتفك ويختلف مع قدرته على الترك
 لانه من انفسنا من ذلك فان قدرته تعالى كاملة والمقدور قابل وعلى هذا يجيب عن قولك ما
 وجوده كيف يتقدم على الترك بانه اذا اردت من جوب الوجود ما بعد ما ذكرنا فلنا نعم
 بل منقبة وان اردت غيره فلا نسلم انه اذا لم يجز الخلف وجب جوده هذا ان اردت
 من حله يجوز ما بعد ما ذكرنا ولا قلنا نعم عدم جواز الخلف بالمعنى الذي اردت فان قلت
 الخلف مستلزم للتزج وذلك لا نقول مع وجود جميع ما يتوقف عليه الفعل لو فرض
 صدوره مرة واحدة اخرى لزوم التزج بلا مرجع كما هو ظاهر وهو محال مستلزم الخلف محال

ولم يجز ما ذكرنا
 مع العلة على

فكر الخلف غير جائز بالمعنى الذي اردت فلنا ان اردت من استحالة التزج انه لا يجوز ما
 الاول يعني لا يتحقق البتة فلا بد من علة الخلف بالمعنى الذي اردت وان اردت غيره فلا نسلم
 استحالة ذلك بذلك المعنى فان قلت انما لا تراجع وجدنا ما نجد انه غير جائز بالمعنى الذي
 قلنا نجد ما ذكرت اذا لم نجد بين الطرفين التزج وبين الفاعل المختار امر من قبيل التاميز
 التاميز والجعل والمجولة اما اذا وجد فلا نسلم انه ما ذكرت بل نقول بخلافه غير جائز بالمعنى الذي
 ذكرنا فان قلت على ما ذكرت يجوز التزج بلا مرجع مع انه مخالف عما نحن في انفسنا بالقرين
 فانما الذي عندنا المختار في حال لا يتحقق الا بمرجع الا انه في التمكن بالقدرة محتاج اليه فلا
 كما عرفت قد يرد عليك بعض من النبال باننا لو اينا عندنا ما قائلنا لا وفرضنا انه لا يكون
 هناك مرجع للاكل اصلا نجد من انفسنا انما قدرون على الترك ويمكنون من ابدار اليد اليه
 واخذ ورفعه ووضع في القم وبلعه فان عديم المرجح لا يجعلنا بحيث ننظر ويرفع التمكن
 والاختيار عننا ولو قل منصف منه يجد ما ذكرنا بلا تامل فان قلت اذا كان المختار لا يرجع
 الا بالمرجع فهذا المعنى لا بد له من حلة ومعه لا يمكن الخلف كما مر فلا يمكن ولا يتقدم
 على التزج من دون مرجع فلنا يظهر الجواب مما مر فلا حظ فلو سئلت زنديك ونقول يمكن
 ان يكون الفاعل المذكور ممتورا على حاله بها بخلافه ويريد الرجوع عند حاله بها يمكن
 ويتقدم على ذلك الرجوع وعلى مرجعه ايضا على نحو ما مر فان قلت اذا كان متمكنا على الرجوع
 والرجوع وهما بالنظر الى تمككه سواء لعله فاعلة في انه يؤثر في الرجوع ولا يمنع من
 الحالة الاولى فلنا العمل هذا السؤال ليس في موضعه بعد ما مرنا مع انه قول العلة ود
 الحالة الاولى لكن هذا لا يمنع التمكن والقدرة على الترك على ما عرفت فان قلت العلة
 اذا لم تؤثر ولا يمنع مقتضى الحالة الاولى ابدأ يكون كالمعدم فلنا بديهية العمل كما ذكرنا
 بين ان تفعل وتقدر عليه وان لم يتحقق مناصه مع ان الاول لا يمكن انصافه بالحسن التمسك
 واسحقان الثواب العتبات ون الثاني كما اشترنا اليه على ان الظن كاف بل الشك بل
 الوهم ايضا فان الظن لا يثبت من الحق شيئا مع ان المعارض قطعي بل قطعات كما هو ظاهر من
 تتبعها وتامل منها ولم يتحدد على انه لا اقل من كونه قطعات بل لا اقل من كونه قطعا على

بين ان يتصور ولا حيلة على التمسك

لا فرق فيما ذكرنا من الدوام واللدوام فان التاثير اذا تعلق بطرف لا يتعلق بمقابلته جزاءه على
 ان يمنع دوام عدم التاثير والفتنة بل يحمل فتلته كما اذا اخرج من ربه الطبيعة فانما
 انه حينئذ لا يفعل ولا يترك بعينه الا بالمرحمة فان قلت ارادته صادرة منه ام من
 وحل الثاني يكون فعله اضطراراً وحل الاول صادرة منه باختبار ام لا وحل الثاني يكون
 ايضا اضطراراً وحل الاول لا بد من ارادة اخرى لانها فعل والفعل اذا صدر بالاختيار
 يمكن منه ارادة وتغفل الكلام الى الثانية وهكذا فبئزء التسلسل وهو حال متعين ان يكون
 اختياره فيكون الفعل اضطراراً بالليل الاول وانما يجب عنه الا ان هذا دليل قطعي
 الارادة صادرة منه وباختياره ولازم احتياج صدور ما الى ارادة اخرى فان المختار
 من كل فعله بالارادة لا من كان ارادته ايضا بالارادة فان قلت هذا مجرد اصطلاح
 اصطليهم والافهم في كونها فعلاً اختيارياً سواء ما الفرق فلنا العمل بحكمه بان الفعل
 اذا كان اختيارياً لا بد ان يكون بالارادة فلا يوجد هذا الحكم منه بالنسبة الى الارادة
 ان فرض صدور ما بالاختيار وباتجاه الاحمال المذكورة مع انه بعد الرجوع لا يبدله
 الى الوجهان لعلك تجد الفرق فان قلت ربما اضطر في الارادة على ما ذكرته فالنفاذ
 بين الارادتين فلنا الوضع ما ذكرت لكان حليلت لالتك كما يظهر عند التامل على انك لن
 اردت من الاضطرار انه لا يتمكن في تركه فلا تم محذور لك فان مرادنا من الارادة امر
 في الفعل وان اردت انه لا يمكنه التزلزل من جهة الخوف وان كان متمكناً من التزلزل كما لو
 امر الساطان بضرب من لا يرضى بضربه فهو اختيارى ايضا فان الاختيارى ما يمكن من فعله
 ومن تركه نعم لو كان في تركه ضرر رجح العقل بسبب فعله لما حكر نفيجه على اننا لو سلمنا ان يكون
 الفارق غير ما اردت على انه ما ذكرت يكون للارادة وامانه للثانية ايضا ارادة و
 هكذا فعل على اننا نختار ان الارادة بغير اختيار اعم من ان يكون من غيره كما انه ادعى كج
 عليه بل ادعى حكم الوجهان اولاً وان لم يكن اضطراراً بما ادعى على ان الارادة من غير
 للعلة النامة وان تخلف العلل عنها حال من دون فرق بين ان يكون العلل صادرة من
 له لا ونحن اذا بينا فيما سبق جواز الفرق بما هو نافع في المقام وان لم يكن بينهما فرق في نفس

الاختيارية
 لا اختيارية

عند الخلف لم يبق لما ادعيت من الملازمة منشأ لا بطلان الملازمة ظاهر مع قطع النظر
 عما ذكرت وذلك لان الاضطرار عند النعم هو ما لا يكون بالشعور والارادة اما ما
 كان معناه فهو اختيارى ان لم يتمكن الفاعل من التزلزل لا نقول هذا مجرد اصطلاح اصطلاح
 عليه والا فحق الحقيقة وعند العقل اضطرارى كما هو فرضي عند المصنف ثم اقول بما
 ذكرت لعله يظهر حل وجهه لقوله صلى الله عليه واله لا يجبر ولا نقوض بل امرين
 فان قلت الدليل على الحقيقة على نفي الاختيار وجوابك ان بالناس الى اختياره
 فلو لا اجيب بالناس الى اختياره كالحال فلما يظهر بما ذكرنا بادن فاعمل ولو بقيت
 ونقول انه جل شانه بحكمه البالغة لا يفعل الا الاربع ولعل الشرائع الفعل اذا شاع
 وجوده وعدمه يكون ارتكابه لقوا الا فانه فيه فلا فلا منه الحكمة وبعبارة الكلام
 على كل شيء حتى حل منع مقتضى حكمه الا انه لا يمنع بحكمه ومنه ما يحمل ان يكون
 النوع المخلوق المقتضى لارتكاب الاربع هي الحكمة الا انه لا يمنع بحكمه انه فيه حالة
 اخرى مقتضى لارتكاب الفسخ امان بالسوء وربما تنقوى فعدا فقتل بحكمه وشغلها
 وتقصيل هذا ليس منها موضع فقلت اذا كان الخلق سبحانه لا يفعل الا الاربع
 ولا يرتكب غير الاصالح فلم جعل به حالة الامارة بالسوء فلنا العمل هذه الحالة من لوازمه
 ولا نكون مجبولة ولوازم ذاته هي التي لو خلى نفسه مال اليه واقتضا ويكون على منبهين
 فتم لا قدرة له على الدع ولا يستطيع خلافة لا بالعاجلات ولا بدونها مثل ان لا قدرة له
 على سلب الامكان الذاتي عنه وان يحمل نفسه في مرتبة الرسول صلى الله عليه واله ولا
 عليه السلام وامثلة ذلك وفهم له قدرة واستطاعة بالنفع والدفع بالعاجلات بالاربع
 والتدابير كاشاهد ان الولد بما يولد وهو في الطفولة الى ان يشيب ماثل للجن والكر
 او غيرهما من الاخلاق الرتبة وهو قادر على دفعها بانواع العاجلات والتدابير المذكورة
 في علم الاخلاق والطبيب المعالج هو العمل الباطن والائمة عليهم السلام والانباء
 الله عليهم والاولياء والعلماء والوعاظ والصلحاء انما يحسون الظاهر والمؤيد هو الرب يوفق
 برؤي يوفق ولطفهم ايضا من جانبه تعالى والعبد متى يكون قابلاً للتأيد وتوفيقه للتدبير

تعالى يوتقن وليد يوقنه واذا خرج منه عن القابلية والاستعداد بسبب ان
 واباه واسرار في عدم قبول نصحه وتوفيقه وعطائه الى ان يصل الى درجة يكون التائب
 والتوفيق بعد ما ساقا لحكمته تعالى فيجذله ويكمله الى غنى فاذا وكله الى غنى هلك
 غنى اماره بالسوء مغترة للباطل فنزل الله سبحانه ان لا يكلها الى انفسا طرفة عين ايدا
 على ان جعل هذه الحالة فيه ليحصل العادة الابدية او يجالها بغور بانتم العظيمة
 الجميلة السريفة وبهذه الحالة يكون الملائكة المعبرين ويرتفع مدارج العليين على
 انه سبغهم لك تماذكرو جوابا خروفا قل ان الله سبحانه كان عالما بان الطاع وان كان
 قادرا على ترك النعيم بخساره ويفعله فلم يحب مع ان الاصلح بحاله عند ذلك لا اشكال
 بالنسبة الى الصالح الذي لا يخلو في النار اذ عمله يصل اليه النفع ما يوزي الضر الذي
 اليه باعتبار مكافاة ظلمه وان يدبجت بوثر العتلاء ايجادا على صدمه فلا يكون العدم
 اصلح واما العدم الطالح الخلد فيه فتقول الوجود خير من عدمه خالصة سبها مع اعطاء
 اسباب السعادات الابدية والعددة على تحصيلها والتمك من اكتسابها واعطاء جميع ما
 يوفق عليه مع انضمام التأييد والتوفيق والتشجيع منه لا من الله تعالى الا فهو يوافي
 على الاطلاق بل غرضه فيوضه والاباء انما هو منه مع ان الحكمة يقولون انه بخساره الى
 وان كان الاصلح بحاله عند الاباء الوحي ان الله سبحانه بخساره الاصلح وما ادهنا ان
 يبلغ الى كل شيء فان قلت ذلك مصلحة حاله لاجل مصلحة غيره لا يلازم حكمة تعالى قلت
 نحن لا ندعي ان خلقنا بعدك جميع الاشياء كما ذكر بل ندعي ان كثيرا من الامور مسورة عليك
 كما هو مسلم الكل وعلى هذا نقول عجل ان يكون هالكه مصالح وفيه ان ايجادا ويكون بين هذه
 المصالح وبين مصلحة الشاق الذان ويكون قوة تلك المصالح بحيث لا يجوز ترجيح منافعها
 عليها بل يجب ترجيحها عليه ولا يطلع بنفي هذا الاحتمال من دليل او وجدان فلي هذا يتحقق
 للامانة وجواز الموازنة خصوصا مع ملاحظة مدلول حكمة وعلى انه يمكن ان يكون مصلحة
 للعداء البررة الخبائر الطبعين للعقل السفيهن عن الجهل في ايجادا فكيف ينزل جميع مصالح
 هؤلاء لاجل مصلحة هذا الشقي الثير اللبيم العاصي للعقل الطبع للجهل الكافر بالعبادة التوا

خط الطالع
نصيب
احسان الاصل

بضم خ ل الشوق عيابه و جواضه الجا

الغير الشابهة من الهوى الجليل الكبر العظوف وما يؤيد ما ذكرنا بل يرشد إلى التصدي
تتبعون من جهة الاستثناء بما يمكنهم ان ينفعوا الامم جنهم وذلك لانهم ينادون منهم
بالضل والنهب الضرب الشم والتمادة والهمان الغيبة والكرو العند والحيلة والتنا
وسوا الخلق والسفاهة والحرق والكبر والفرد والعهد والصبيته والمراء والاستخفاف لاهلها
وطلب العزات والعورات وسوء الظن والهمة والخوف سايرا اثار الظلم مثل الضيق والغم
الجموع الى غير ذلك اذ بعض ما ذكرنا وان امكن ان يخرج من جدار او بيت او حيوان الا انه لا
يمكن ان يصير مثل ما يصدر من الانسان في الدنيا لما فيه من خصوصيات لا يخفى على ذي شئ
بل بعد ان الاذية القادرة من تافه العقل بسبب ليس مثل ما يصدر من كامله كما لا يخفى فحصل
بسببهم طوطية وسوء درجة لا يمكن ان يحصل بسبب غيرهم ومن قيل ما ذكرنا من الخلق
ظلمهم على عبيد وايضا انهم بخالطون يمتازون الاستثناء وبما ملونهم ويحتاجون اليهم
وبما فوهم وبند لكون منهم ويصيرون تحت اهدبهم متكوين من جهة متابعتهم الحق
مع ذلك يحفظون انفسهم من الزلل ومن ان يثأروا منهم بل وينفرون عنهم وهاجروا
وبما ملونهم ولو كانوا اولى قربا الى غير ذلك وبالحيلة يتفنون منهم منافع لا تحصى فظهر على
النامل واما مكان حصولها بالتفصيل غير خفى على اللبيب مما يرشد ايضا ان طرد دجة
السعيد لا يظهر الا بعد ما هن الثوب وبقاوت الدجة بقاوت الدكة بحسب الظهور
ولعل يتأخر تحت جناح الخفاء فيكون خبا لا يرضى به العقل كما يظهر بالنامل الى غير ذلك
ذكر من التوبيخات التي يظهر بالنامل على انه لا نسلم ان العقل فاعل بان الحكم لا بد له ان يلا
مصلحة مثل هذا الشيء الذي الحسد الخالف للخيال لا يخفى العبايج مع مددته على الرأى
بل لا يجدان بميل العقل الى احتمال من ابلاهه بالوسيلة فاما قلت اذا كان مثل هذا
الطالع مخلوقا لاجل المصلحة فما يبيى يصح صوابه فلما التفتحه انه غير مجرب على الصبح بل يصعد مع مددته
الرك كما قلت فان قلت اذ علم سبحانه انه من الكافر مثلا لا يؤمن ابدافلا احسن بعث الرسول
وتكليفه رادة الايمان منه والحث والتحريض عليه فلما لا يحسن اذا لم يكن هناك فائدة
وفرضنا حصر استبعاد من شبههالك نقول بحر الاستبعاد لا يصحنا على ما عرفت انه الموفق للغير

مقامات عالیہ

الخبز

سما لکرم الاختیار تصنیف امام اعظم فضل المحقق العالم
نصیر الدین ابی بنی هاشم الزهری الزحیم الطوفانی قدس سره

الحمد لله رب الارباب مسبب الاسباب منفع الابواب مفسد السموات منسل الامور الصغیر
والصلوة علی محمد و آل محمد فصل الحکایة علی العاقل والاحسان الانساب ما بعد حکم الله
بعضه ایدان بر سبیل حسن الظن بمراتب مواد و بضو آنکه در مباهات عقل چنین دیدار
دارد افتراح کردن که آنچه او را در روشن شدن است در مسئله جبر و قدر که از جمله مسائل
است که میان اصناف خلق دایر شد و اکثر افهام از وصول بخوان حاضر بر سیاق مغیر
مفهم به بر طریقی عقل و نظر بجزیر کند و باین اوردان افکار و ابتداء بفرموده
عقل که دانستن این مقلوب بیجا مطالبی بگریز آن ممکن نباشد که در جمله در
حاصل مرث گردانیدن امداد است که مملکت ایشان باجاس رسید باشد ان شاء الله تعالی
و هو ولی التوفیق (فصل اول) در حکایت مذاکره این موضع و اشارت بحجت مرفوعی فصل
دوم در ذکر وجوب امکان امتناع و احکام ربک (فصل سیم) در ذکر اسباب علل و اشارت
بمعنی جبر و اختیار (فصل چهارم) در آنکه سبب موجب بنو سبب او صادر نشود (فصل پنجم)
در کیفیت استانفا مباحات صل بر طریقی عقل (فصل ششم) در بیان آنکه وجوب فعل
فاعل مانع از اختیار او نباشد (فصل هفتم) در ذکر کوفی و افعال انسانی و ذوق متناهی
او بود و آنچه نبود (فصل هشتم) در محبت از قدرت و ارادت و کیفیت صدور افعال اختیار
انفرد و (فصل نهم) در آنچه حاصل از مناسبت در این مقلوب حل بعضی شبه مذکور
(فصل دهم) در آنکه اطلاق اختیار با این معنی برای تعالی و خداوند شایسته باشد و اینست فقره
کتاب صیاد از این است باین معنی که بنو یقین الله و عونه فصل اول در حکایت
مذاکره این موضع و اشارت بحجت مرفوعی پاری جبر بر کاری داشتن باشد و پاری قدر
انگزه و تقدیر باشد و گویند مردم خود را هیچ اثر و فعل و کسب نیست و آنچه نسبت باو
میکند که در فعل خداست و تقدیر او و بعضی دیگر میگویند مردم را اختیار نیست و آنچه نسبت باو

در بیان جبر و اختیار

میکند فعل خداست و تقدیر او و کسب نیست است چه خدای تعالی با ایجادان فعل هر یک
بنده ازین که از قدرت خوانند و بحقیقت میان اینها و سخن اول تفاوت جز در عبارت
از جهت آنکه هر دو قهر و کوبند (لا مؤثر الا الله) و این قهر و اجبر با خوانند و باز آیت
و می گویند هر چه مدح و ذم آن راجع بامید است فعل بند است و او فاعل است با اختیار
خود میکند اگر خواهد کند و اگر نخواهد نکند آن کارها را خدا تعالی باو را گذاشته است
و جبر با او خواهد و این قهر و اجبر با خوانند و باشند که علل را خوانند و باشند که
و ام اول را قدری خوانند بسبب آنکه گویند کارها بقدیر خداست از جهت این خبر که
القدری مجری هذه الامة مرفوعی قدری با دیگر و مکنش میامد و طایفه مقالات بسیار
حجت بر ذکرین طایفه اول است که با اتفاق مردم و قهر خدا تعالی پیش از وجود بندگان است
که هر کس چکند اگر ممکن باشد که خلاف کنند ممکن باشد که علم خدا نه علم باشد و چون ممکن
که خلاف آن کنند ایشان را هیچ اختیار نباشد و نیز گویند که قدرت و ارادت مردم نشاید
فعل او بود چه اگر فعل او بود و فاعل بحسب قدرت و ارادت بود او را در ایجاد قدرت و ارادت
خود بعد از او را در این احتیاج بود و در این تسلل لازم آید و مردم و محالست و چون قدری
ارادت مردم نه بفعل او بود هرگاه که قدرت و ارادت و ارادت و ارادت واجب بود که فعل او
صادر شود پس و اجماع اختیار نباشد و نیز گویند که خدای قدری کرده باشد که چیزی مردم
رسد و هیچ سعی نکند و محسب ان لا غالة باورسد و اگر تقدیر کرده باشد که آنچه باو نرسد
و بیجا جهد کند در محسب ان محال بود که باورسد پس جهت سعی مردم را هیچ تأثیر نبود
جمله بخواست و ارادت و ارادت و حجت بر ذکرین طایفه دوم است که اگر بگویند را اختیار و فعل
نباشد کلیمت و عبت باشد و دعوت انبیاء و اولیاء و مکن به قنبت و جهت سعی چرا باید کرد
و مدح و ذم متوجه نشود و اگر شود راجع بامید نباشد و این کفر بخت نیست و بخت بد بود
و ثواب عتاب نه بر عمل باشد و بعضی دعوی ضرورت کنند در علم با آنکه مردم را اختیار
آن مختار است و با آنچه مقتضای عقل مطلق است و این بحث بر ضربی براد کنیم و التفات بکنیم
بصورت مذهبی که مخالفی نا آنچه خوانند و انحراف شود ان شاء الله و حد فصل دوم

در بیان جبر و اختیار

در بیان جبر و اختیار

و جبر و جبر

در ذکر و جبر یا مکان احکام هر یک حصول امری حاصل با الاصولی از مرتبه بمرتبه و در حله
 نیستش با و خالی نبود از آنکه با بر سبیل وجود غرض باشد با بر سبیل جواز و شاید بود و ظاهر
 است که حصول و لا حصول بر سبیل جوب مغایر بلان باشد بر سبیل جواز مثلا زمان این
 دو سه منحصر شود واجب حصول و واجب لا حصول که او را منع حصول خوانند و ممکن حصول
 و لا حصول و جوب یا بذات بود یا بغيره یعنی ذات واجب بملاحظه غرضی از قضای جوب کذا
 کند اول را واجب لذاته خوانند و دوم را واجب لغیر و منع یا منع لذاته بود یا منع لغیر یا
 چیز هم منع واجب لذاته و هم واجب لغیر نتواند بود و الا ذات او را ملاحظه غرضی از قضای
 مکرر باشد و هم نکند و این محال بود پس هر چه واجب لغیر و منع لغیر بود ممکن لذاته باشد
 باید که نسبت ممکن لذاته بملاحظه غرضی هر دو طرف حق حصول و لا حصول یکسان بود
 بلکه اگر یکسان اول باشد نشاید که دیگر طرف مانع شود و الا در جهان مرجوح بود و الا
 این محال بود و چون یک طرف مانع نتواند شد پس آنچه ممکن فرض کردیم ممکن بود
 باشد هر چه ذات او بملاحظه غرضی از قضای امتناع و فرع یکی از طرف کند ممکن نشاید
 معلوم شد که نسبت ذات ممکن بملاحظه غرضی هر دو طرف یکسان بود هر چه چنین بود و
 هر یک از دو طرف سبب یا بذات و یا جبهه اگر دو نوع یک طرف بی سبب باشد نسبت
 ذات متناهی نبوده باشد و وقوع رجحان در یک طرف با فرض عدم رجحان در هر دو طرف لازم
 آید و این محال است پس هر چه لذاته ممکن باشد وقوع هر یکی از دو طرف و سبب یا بذات
 ذات و چون هیچ ذات از وجود با عدم معتر نتواند بود پس هر که ذات ممکن از سبب متصل
 که امتناعی وجود با عدم او کند خالی نشاید و یا بذات است که طرفی جودی سببش موجود
 چه سبب که نباشد امتناعی چیزی که نباشد نتواند کرد و اما طرف عکس سبب عکس کانی بود
 چه شاید بود که نابودن چیزی سبب نابودن چیزی دیگر باشد چنانکه نابودن اقسام سبب
 نابودن شفاع او باشد و چون است ممکن معر از هر دو طرف حق حصول و لا حصول غایت
 هرگاه که حصول را که طرف وجود است سبب موجب باشد حصول مانع باشد و هرگاه که
 موجود نباشد حصول که طرف عکس است مانع باشد و عدم سبب عکس بود چون حال از

خالی نباشد از وجود سبب یا از عدم او پس ذات ممکن از حصول یا لا حصول خالی نباشد
 و هیچگاه از دو طرف سبب مانع نشد باشد و از این بیان معلوم شد که ممکن ناچار
 نشود حاصل شود و مانع نشود لا حصول حاصل نشود و یا بذات است که این جوب که حصول
 ممکن بر او موقوف است غرضی وجود باشد که بعد از حصول لا حصول شود چه هر چه حاصل شد
 حال حصول و لا حصولش منع بود و هر چه لا حصولش منع بود حصولش واجب بود پس هر چه
 بود در حال حصول و حصولش واجب بود و لکن این جوب ممکن را بعد از حصول لا حصول حاصل
 شد است و وجهی از این است که حصول و لا حصولش منع بود این جوب معلوم شد
فصل سیم در ذکر استنباط علل و سبب جبر اخلاقی هر چه وجود غرضی
 موقوف باشد چه اگر چه این نباشد از غرض باشد اما شاید که او باشد و این غرض نباشد از شرط
 خوانند و این غرض مشروط مثال شرطی که جامه از دست نکند کردن جامه را و نطق و جو
 کتاب را چه جامه پاک نباشد و نطق کند و چون نطق نبود کتاب نتواند بود و نه
 هر جامه پاک و نطق شود و نه هر جامه نطق کتاب نتواند بود و شرط شاید بود که حدی
 چنانکه در مثال اول گفتیم و شاید بود که وجودی بود چنانکه در مثال دوم و هر چه از این
 باشد را قاعدت جود غرضی را سبب علت خوانند و این غرض را سبب معلول پس هر چه سبب
 باشد شرط باشد و نباشد که چیزی شرط باشد سبب باشد چنانکه پاک جامه شرط و نطق کرد
 و نطق و سبب نیست و سبب موجب بود که از وجود او و جوب مستبب واجب شود چنانکه
 افتات نور و غیر موجب بخلاف این بود مانند کتاب و کتاب و اگر در حد شرط این مد که
 کنیم شاید که او باشد و مشروط نباشد اعتبار کنیم سبب موجب شرط نتوانست گفت
 موجب شرط باشد و بر این چه شرط بود چنانکه سبب موجب بود چنانکه شرط عامر بود
 همچنین سبب کانی بود در وجود دادن مستبب نبود و اگر کانی بود سبب نام باشد و اگر کانی
 نبود جز سبب نباشد و با جزئی دیگر که با او منضم شود کانی شود پس این مجموع سبب نام باشد
 و سبب موجود چنانکه گفتیم جود وجودی نتواند بود چه از نا چیز چیزی و جوب یا بذات
 معدوم هم عدی هم وجودی نتواند چنانکه سبب عکس نور هم عکس کتاب هم و جوب واجب

تفسیر فی فقه

بود و اسباب چهارم را فاعل دان چون در صفت برسانند درود کسخت را در دوم
 ماده اول جویدن برین بوده مانند جویند و بخت سیم صورت آن چیزی بود که وجوب سبب در
 بقوه بود و با و فعل ایند مانند صورت غنث تحت را و چهارم حالت بود و اینچنین که وجود یک
 او بود مانند بر غنث نشستن تحت را و ماده و صورت از برای سبب باشند سبب از
 ایشان مرکب و غایت و فاعل متبایا و باشد بذات و موجد او غایت سبب فاعل
 باشد که اگر به غایت باشد فاعل غایت است و موجد غایت فاعل غایت باشد و این چهار
 که گفتیم مرکب است و باشد متبایا اگر حال نباشند در محلی مانند عرض و صورت از ماده بنا
 بل فاعل بود که وجود صفت است محل باید که وجود پذیر است و آن بجای ماده باشد
 و صورت نفس سبب فاعل خود بجای خویش بود و فاعل را مانده خوانند و ماده را
 یا موضوع را متبایا و صورت را متبایا و غایت را متبایا و دیگر بنا به و اگر حال نباشد
 در محلی مانند هوای اولی متبایا نباشد و معلول اول را فاعل و غایت یکی بود
 جللی موجودی را که در عالم کون متبایا در عالم نبات بدون ماده اولی
 از این چهار که گفتیم نبود و هر یکی از این چهار چنانکه گفتیم با و سبب باشد با بعد از سبب
 سببی که فعل از او حاصل آید و بعد سبب سبب باشد و همچنین هر یک از این با
 تمام باشد با فاعل فعل نام چنانکه در و دیگر که تحت میز باشد و غیر نام مانند در و دیگر
 کات ندارد و هر فاعلی که بطنهای خود کافی بود در ایجاد فاعل بالذات باشد و اگر بنا شد
 فاعل بنوع غیر با فاعل مع الغیر بود و نام نبود و هر فاعلی که بالذات نبود اگر بحسب فاعل
 باشد که در وی موجد باشد چنانکه اگر او را با آن فاعل که از اندان فعل از او صادر شود
 اگر بهر منع کندان فعل از او صادر نشود یا مندان فعل صادر شود مانند آب که او را با
 طبیعت و گذارد سردی کند اگر جمعی حار او را از آن باز دارد سردی نکند اگر یکی کند چنان
 فاعل با فاعل بطبع خوانند و در حالت منع او را ممتنع خوانند با فاعل بالعسر با اعتبار
 دیگر فاعل بالذات بود یا بالعرض اول آن بود که فعل او ممتنع است با طبع او بود مانند
 که بنسب باشد و در آن بود که بخلاف اول بود چنانکه بیاض لا شود و همچنین فاعل چنانکه

باین اعلان

باین اعلان

گفتیم با چنان بود که فعل از او واجب بود یا چنان بود که از او واجب نبود بل صحیح بود
 هم فعل و هم علت فعل از او صحیح بود اول را موجب خوانند و دوم را با اصطلاح متکلمان قادر
 خوانند یعنی تواند که کند و تواند که نکند پس اگر کردین تا کردین بخاست او بود یعنی اگر خوا
 کند و اگر نخواهد نکند و اگر نخواهد خوانند و اگر او را خواستی و تا خواستی باشد فعل او
 علت فعل او نه بخاست او بود بل بخاست غیرت یا بر وجه دیگر باشد چنانکه اگر خواهد که
 نخواهد فعل با علت فعل از او وجود پیدا و ایجاد خوانند **فصل چهارم** در بیان آنکه
 تا موجب نباشد سبب و صادر نشود هر سببی موجب نبود یعنی صمد و سبب از او واجب
 نباشد سبب از او صادر نشود و بیانش آنست که هر چه محال بود که از او فعل صادر شود و سبب
 بود پس هر چه سبب بود واجب بود که از او فعل صادر شود یا ممکن بود و هر سببی که صمد و فعل
 افتاد واجب نبود صمد و لا صمد و فعل از او صحیح باشد پس نیست الی غیره و بطریق یکسان
 هم بان وجهی که در ممکن گفته آمد و چون چنین بود تا صمد و از رجحان حاصل نشود و صمد
 واقع نشود و الا رجحان در حال تنازع لازم آید با حصول رجحان صمد و واجب باشد و لا
 متش و الا در اجماع مرجوح گردد پس سبب با مرجع بهم سبب بود باشد و بی مرجع در حقیقت
 سبب نبود بل جزء سبب بود و این بیان معلوم شد که هر سببی که ام بود و کافی بود
 بالذات بود موجب بود اما عکس و لجب نبود یعنی لجب نبود که هر سببی که موجب بود
 تا مبود و بالذات بود چه شاید که جزو سبب سبب از او اجزا باشد و با این سبب موجب
 بود اگر چه بنفس خود تا مبود مثالش سبب صمد و سبب موجب باشد اگر چه از غیر آنکه
 حصول بعد از فاعل تا مبود ماده مستعد و غایت باشد و متعارف حصول سبب بود و با
 همه نام نبود از غیر آنکه ذات او بود بکر حلال مشتمل نباشد و هم چنین کافی و بالذات نبود
 هر سببی که موجب بود با الفعل بود و هر سببی که با الفعل بود موجب بود و هر سببی که موجب بود
 یا تضام امری او موجب شود با عدم آن امر صمد و از او محال بود پس چنانکه در امکان
 حال از او و نوع خالی نبود یا با وجود آن امر بود و سبب نام باشد فعل از او واجب یا عدم
 امر بود و غیر نام بود و فعل از او محال بود **فصل پنجم** در بیان کیفیت استناد انقائات

باین اعلان

کتاب فی الحقیقه
در بیان حقایق
و اسرار کائنات
و اسرار عالم
و اسرار آدمی

جبر اختیار و حقوق طوسی

با اسباب بر طریقی اجتناب از آنچه کنیم روشن شد که هیچ امری حادث نتواند شد
 هیچ ممکن می شود و نتواند بود بی سببی موجب که احداث با ایجاد او کند و در عالم دنیا چه
 حادث می شود که از اسباب موجب می نمایند و بافتن منسوب کنند و مردم کان بعد که از
 سبب نباشد مثالش شخصی چاهی فرو برد که آب را بدیناگاه بکشی رسد یا ناگاه سنگی از هوا
 بر سر او بشکند و شکسته شود بی آنکه کسی قصد او کرده باشد یا شخصی بدیدن و سوزن شود
 و دراهم فری میزند که در بدن او موقوف بوده باشد معلوم است که فرو بردن چاه و انداختن
 سنگ و فرو بردن سوزن سبب موجب یافتن کج و شکستن سر و زدن سوزن است بفرس
 نباشد مگر حال که مطلق این خوان فرض کن که در احوال معناد پس از چون سبب جو
 نباشد گویند موجب تعاقب است و بر جمله تعاقبات را در وصف باشد یکی نوعی
 بنادر بود و دیگر آنکه سبب غیر ظاهر شود درین موضع حال این مرد و صفتی باشد
 دانست اما نوعی باشد در سبب و چیز باشد یکی آنکه از چیز سببی موجب می شود
 باشد اما حصول سبب موانع بسیار بود و زوال مانع بنادر اما موانع چنانکه در
 باره مطهر در موسم باران شفاع افتاب بنادر برین بین افتد و دیگر آنکه سبب موجب
 الوجود نبود بل موقوف بود بر اجتماع چیزهای بسیار که در زمان را از اجتماع ایشان صورت
 بند و باشد که اینچنینها را در طریق اجتماع نظامی و تربیتی معلوم بود مانند ستارگان
 سببه با آنکه نظام حرکات ایشان معلوم است اجتماع ایشان در جزوی از ملک بر روزگار
 در از انسان افتد و باشد که نظام و تربیت معلوم می شود مانند سنگی از آسمان چهل
 کس خراب می تواند داد و افتاد اجتماع چهل کس نیز در یک آن سنگ و مطابق و اینها علی ایضا
 جبریتان هر وقت حاصل نباشد پس حرکت آن بنادر حادث شود اما پدید می آید
 سبب از آن جهت باشد که سبب موجب اجزاء بسیار بود و هر جزوی از آن مستند است
 دیگر بود که اگر چه هر یکی از آنکه معتبر و موقوف معتبر و موقوفی باشد و لیکن او تمام مجریها
 آن تفصیل که نیست ندارد و مطابق و التمام آن بیچین بر وجه موقودی معلوم می شود
 مثلا حرکت زدن در موقوف معتبر و مکانی معتبر بر معنی سبب است باشد از قدر او

کتاب فی الحقیقه
در بیان حقایق
و اسرار کائنات
و اسرار عالم
و اسرار آدمی

کیفیت انشا و تالیفات

و ادوات او و حاجت که او را بران باعث شود و آنچه ملام و منافع احوال باشد از امور خارج
 تا آن حرکت از آن صادر شود و لا محاله آن حرکت بر زمان مسافت موزع باشد اما در
 هر موقتی در موضعی از مسافت باشد که پیش از آن پس از آن انجا باشد و همچنین سنگ
 که او را غاسر رخ رهو اندازد همین اسباب باشد و او را در هر زمان بقدر وقت موقوف
 باشد از مسافت او پس اگر در موقتی معتبر می رسد شکسته شود و بودن همچو کام در آن وقت
 انجا بر سبیل امکان محض و اتفاق بوده باشد بل بر سبیل و جوب بوده باشد پس وقوع
 حادثه ضروری بود نه اتفاق اما نیز بل کیسکه از ضبط اسباب است و استناد آن به یک سبب
 آنها همه با او باشد و شخص هر باب موقوف و وجهی به خبر باشد مثل این مثل شخصی باشد که او را
 بند باشد یکی از راهی موقوف فرستد و شرط کند که فلان من انجا باشد فلان کار کند
 و دیگر بر از راهی دیگر همان جای فرستد و در همان وقت شرط کند که کاری موافق کار او
 با محال است بکند و ایشان بکند بگردانند و از حال بکند بگردانند پس چون نوارد
 و در آن موضع و حال که در میان ایشان باشد از مواضع در آن کار با محال است ندانند که
 اتفاق می افتد و نیز در یک شخص اتفاق نباشد و بجهت نیست حال حوادث عالم همین است
 چه اسبابی آنکه نامشاه است در اختلاف بقای که هیچ وجه را مضطربان ممکن نباشد اما
 بملکی مستند است سبب است که سبب همه است و هر یک از موقوف حد و وضعی معتبر
 تقدیر کرد ما است که از آن مجاوز ممکن نیست و از نوارد و نقصا و معاون و شایع ایشان چیزها
 بنادر و غیر چار است می شود که هر یکی از آن سببی باشد موجب نام و کار و بالفعل و بالذات
 ملزم از آن اسباب اما خلل از معرفت غاصیل آن عاجز باشند پس هر حادث که از سببی میسر
 الوجود بنادر حاصل شود از جهت کثرت موانع یا از جهت کثرت موانع یا از اسباب و وقت
 از قبیل اتفاقات می شود و اگر بر تفصیل اسباب موانع و افت باشند هر چند در عرض بنادر
 از آن قبیل می شود مانند اجتماع سیارات در جزوی معتبر موقوف و غرض از ملک چنانکه گفته اند
 نیست آنچه هم باشد می توان در هر موضع نادار حکام مذکور در باب اسباب و اسباب
 انشاء الله العزیز **فصل ششم** در بیان آنکه وجوب فعل از قاعل منافی اختیار و نبود از

در کتاب فی الحقیقه
در بیان حقایق
و اسرار کائنات
و اسرار عالم
و اسرار آدمی

در کتاب فی الحقیقه
در بیان حقایق
و اسرار کائنات
و اسرار عالم
و اسرار آدمی

مقتضای جبر و اختیار
مقتضای جبر و اختیار

گذشته مفروض شده مکن تا امری ضروری و مقتضای جبر بکطرف نکند و بوجوب با معنی تواند بود و
فاعل که فعل و نزل از او میسر بود تا امری ضروری و مقتضای جبر بکطرف نکند و
فعل از او واقع میسر نزل و الا رجحان یکی از دو طرف مقتضای لازم آمدی بوجوب این سبب
مقتضای حالت نوی از مسلمان میان این دو صورت فرق کرده اند در صورت اول گفتند احتیاج
مزدوری است تا سبب با ثبات مانع لازم نیاید چه اگر ممکن بود مرجحی موجب تجزیه و تفریق تواند
ممانع حاجت نباشد و در صورت دوم گفتند بوجوب فاعل احتیاج مرجحی بکطرف ضروری نیست تا
سبب با اختیار مانع لازم نیاید چه سبب فاعل از فاعل با وجوب مرجح واجب میسر شود و
متنع و هر دو منافی اختیار مانع نباشد این فرق حکم محض است و حکم بآنکه این جوب امتناع
اختیار است خطا چنانکه بعد از این روشن شود و اهل این معانی را در موضع اقامت حجت برابر
مثالی قیامت کنند آنند که گویند اگر پیشتر نشسته و در کوفت اب مقتضای حاضر باشد و یکی را
رجحان بود بر دیگری و باید داشت که از نشستن بپزد از جهت عذر مرجح و این خلاف معنی
پس مختار یکی زد و مقتضای جبر اختیار است این را این موضع مطالبی باشند با ثبات امکان
وجود چنین و کوزه و تناوی سبب لا اذ دال و فعل انشعاب هر دو در مرتبه بعد انسان
استعمال دشواری قیامت و خلاف حادث در کیفیت استعمال و امثال این غایت مافی الباب
باشد که و کوفت چنین فرض توان کرد که رجحان یکی بر دیگری ندارند و لکن حد علم بر رجحان عذر
رجحان نباشد و باین مثال و امثال این احکام بدیهی مدفع نشود و از منافع خزان منافی که نباشد
نیز بیکرند مسلم دارند که با اختیار بکطرف مرجحی تواند بود اما گویند که رجحان این قدر
که بکطرف از طرف دیگر اولی شود و بحد و جوب پیغامد تا اختیار باطل شود و جواب ایشان
است که گوئیم با وجود رجحان و بکطرف طرف مرجح حاصل نباشد تا نتواند شد که نتواند
مراد از وجوب حصول طرف راجع و امتناع حصول طرف مرجح همین قدر پیش نیست و اگر نتواند
شد حصول طرف مرجح با وجود مرجح در طرف راجع بشما محال نباشد از حصول یکی از دو طرف
مقتضای مرجح چنانکه پیش از این تقریر داده آمد پس معلوم شد که تا از فاعل بکطرف اجتناب
واقع نگردد و بعد از تقریر این قاعده گوئیم که بوجوب امتناع که ذکر کرده اند منافی اختیار نباشد

پیش از این است که ما در جایی گفته اند تا علی باشد که نتواند کند و نتواند که نکند یعنی فعل و
نزل هر دو از او میسر بود و مقتضای جبر و اختیار چون مرجحی بکطرف مقتضای جبر و اختیار
پس اگر این مرجح از او نباشد تا امری ضروری و مقتضای جبر بکطرف نکند و بوجوب با معنی تواند بود و
فاعل که فعل و نزل از او میسر بود تا امری ضروری و مقتضای جبر بکطرف نکند و
فعل از او واقع میسر نزل و الا رجحان یکی از دو طرف مقتضای لازم آمدی بوجوب این سبب
مقتضای حالت نوی از مسلمان میان این دو صورت فرق کرده اند در صورت اول گفتند احتیاج
مزدوری است تا سبب با ثبات مانع لازم نیاید چه اگر ممکن بود مرجحی موجب تجزیه و تفریق تواند
ممانع حاجت نباشد و در صورت دوم گفتند بوجوب فاعل احتیاج مرجحی بکطرف ضروری نیست تا
سبب با اختیار مانع لازم نیاید چه سبب فاعل از فاعل با وجوب مرجح واجب میسر شود و
متنع و هر دو منافی اختیار مانع نباشد این فرق حکم محض است و حکم بآنکه این جوب امتناع
اختیار است خطا چنانکه بعد از این روشن شود و اهل این معانی را در موضع اقامت حجت برابر
مثالی قیامت کنند آنند که گویند اگر پیشتر نشسته و در کوفت اب مقتضای حاضر باشد و یکی را
رجحان بود بر دیگری و باید داشت که از نشستن بپزد از جهت عذر مرجح و این خلاف معنی
پس مختار یکی زد و مقتضای جبر اختیار است این را این موضع مطالبی باشند با ثبات امکان
وجود چنین و کوزه و تناوی سبب لا اذ دال و فعل انشعاب هر دو در مرتبه بعد انسان
استعمال دشواری قیامت و خلاف حادث در کیفیت استعمال و امثال این غایت مافی الباب
باشد که و کوفت چنین فرض توان کرد که رجحان یکی بر دیگری ندارند و لکن حد علم بر رجحان عذر
رجحان نباشد و باین مثال و امثال این احکام بدیهی مدفع نشود و از منافع خزان منافی که نباشد
نیز بیکرند مسلم دارند که با اختیار بکطرف مرجحی تواند بود اما گویند که رجحان این قدر
که بکطرف از طرف دیگر اولی شود و بحد و جوب پیغامد تا اختیار باطل شود و جواب ایشان
است که گوئیم با وجود رجحان و بکطرف طرف مرجح حاصل نباشد تا نتواند شد که نتواند
مراد از وجوب حصول طرف راجع و امتناع حصول طرف مرجح همین قدر پیش نیست و اگر نتواند
شد حصول طرف مرجح با وجود مرجح در طرف راجع بشما محال نباشد از حصول یکی از دو طرف
مقتضای مرجح چنانکه پیش از این تقریر داده آمد پس معلوم شد که تا از فاعل بکطرف اجتناب
واقع نگردد و بعد از تقریر این قاعده گوئیم که بوجوب امتناع که ذکر کرده اند منافی اختیار نباشد

مقتضای جبر و اختیار
مقتضای جبر و اختیار

در فعلی قدرت و ارادت مانند این افعال که تحت اذن میبینیم و حرکت و طلب
 ترجیح آن معنی است که از احیاء میخوانیم و نفس را با جهت مختار و برجهه
 حرکت نماند باشد بعد از استعمال رای تدبیر او را عری جزم ساخت شود با اذن یا بعد
 کرد با همی بکر او را اذن باز دارد و برجهه هرگاه که ارادت یعنی عزم حزم حاصل
 ابد و نهائی که حرکت آلات بدنی باشند بجهت ارادت بر فرد باید و قوی که عمل
 شود و حرکت بدن کنند طلب مطلوب ناان معاکره شود و با اذن خارج کرد و
 اگر ارادت حاصل شود با کراهت حاصل شود از ایشان نوعی با حرکتی که در حرکت است
 شود و معارفت که افعال و حرکات ارادیه بجهت ارادت یعنی وای خالص صورت
 صادر میشود و وای و صوار از فوهای شوق که شعور غصب آن میل است
 میشود و باغات فکر با تحمل خالص جازم میکند و فوهای از اصناف دراکات
 میکرد پس بهر افعال اختیاری و چیز است یکی ادراک و دیگری تحمل با فکر و جو
 ادراک با تحمل با فکر بجهت قدرت باشد و حفظش بدین صفت چنانکه در قدرت
 اند و استعمال بجهت ارادت مادر و جوان ادراک حق و بنای و هو و تحمل او که مبادی
 افعالند باشد که بجهت عبادت و باضافه افعال که اتفاق افتد با این مجبوبات باشد
 باینده مقتضی جودت ان افعال با اخراج مقتضی بر افعال معظم افعال ادبی حیوان تابع
 شعوری و غصبی است که تا به اذن و امداد انسان حکم آنکه جوهر و قدرت
 مجبور بر فعل و استکمال است که کون نطق او هذب بنافه باشد از جمال علم افعال
 فاسد الکتاب و ابل مد رکات بکره خال و جاری مجری بکر حیوانات باشد بل از
 ان بمبالت بدین سبب عانت و نطق او هذب بنافه باشد فوهای حیوان را
 حد و شیطنت و بجهت ان اگر هذب بنافه باشد معظم افعال و تابع وای حاصل بود
 موک نظام و مصالح معاش و معاشخ و نوع او بر وجهی که شریعت و حکمت اقتضا کند و هذب
 اول استماع او امر و نواهی الهی و عید و ترغیب مزهیب بنافه باشد و بعد از ان که
 فضائل علم علوم و تفکر در معنولات ناملکات عادات که مقتضای شعوات صد

در فعلی قدرت و ارادت
 مانند این افعال که تحت اذن میبینیم

خبر است غنائی چنان باشد از او حاصل کند و از اینجا اگر بنا مل بلز پس شوم معلوم کرد
 که مبتدا اول دراکات و حواس قاهره است که بجهت ارادیه اند و بعد از ان تصرف ران
 بخواس ناظر چه هرگاه که سخن حق و دعوت اصل خبر بشود و از ادراک کند او را شوق
 بقضای حادث که در و بجهت ان شوق ارادتی جازم باعث بر طلب کمال حادث شود
 پس حرکت اختیاری فکر طلب کمال کند و هر طبعی معتدل در آن هر ادراکی متعین شود و هر
 شوق باعث بر ارادتی و هر ادراکی سبب حرکتی و طبعی بکر میشود تا برسد بجهت که مقتدر
 کرده باشند و بجهت فضیلتی که او را حاصل اید و بکر اصناف افعال حرکات از او
 صادر میشود **فصل پنجم** در آنچه حاصل از این مباحث در این مطلوب حل بعضی شبه
 مذکور از این بحث معلوم شد که مردم را فوهای است اصلی که در او از این افعال
 ان بر ارادت و اختیار و مبادی یعنی افعال او است و بعضی مبادی فوهای دیگر هر از او
 مانند ادراک که سبب شعور و غصب دیگر فوهای شوق است تا از امیزش فوهای
 اصلی حادث و با فوهای ارادتی حاصل میشود که با وجود و صدور فعل ارادتی از او
 باشد و با مکرر و با یکی متع و قدر و ارادت و اسباب افعال ارادتی او پس هرگاه
 فاضله سبب هضم اول چنانکه ان سبب حراست و قدر و ارادت هستند و
 دیگر اسباب جمله با کثرت و اختلاف و سلسله احتیاج هستند ندایب که واحد
 و واجب الوجود لذاته و سبب اسباب است پس گوینم مراد ما از آنکه مردم مختار است
 که قادر است بر آنکه بعضی افعال از او بجهت ارادت و وجه او متاثر و ظاهر باشد که فوهای
 تکلیف امر و نهی و ذم و ثواب عتاب است که او را اثر اینگونه شود مطلب کالی که انش
 سبب ارادت او باشد و ان ارادت باعث او بر طلب جهل سعی کرد و در ان دانسته اند که
 وجود او و قوی افعال ارادتی خیر ارادتی او در سلسله معلولات واجب الوجود متاثر کرد
 مرتب و منظم است و سبب فوهای و افعال او را بتدبیر الهی و مشیت او برجهله که فضا
 او اقتضا کرده است پس اگر کسی بگوید که صدور فعل ارادتی انسان از قدرت و ارادت او
 و جوب او را مجبوبات و سلب اختیار کند از او سبب آنکه از افعال در سلسله معلولات

در معنی تیک و قدر
 و فعل و افعال

مستند است بعلت او که گوید فعل خداوند تعالی است بعد از موقوف بر عبارت و عبارت
 نیست اما اگر گوید که این فعل تابع قدرت و ارادت است باینکه فعل خداوند تعالی
 اسباب تکلیف و امر و نهی و جبر و مجبور در آن تاثیر نیست حاشا و کلا این اعتقاد
 حق است و با وجود غیر مخالف و آنچه بعضی گویند که چون خداوند تعالی پیش از خلق مردم را
 که مردم چه خواهند کرد در پیشان تواند کرد و این جبر باشد در جواب بمعارضه گویند که
 خداوند مردم پیش از خلق ایشان است با عزرات و افعال خود پیش از آنکه ایشان را بداند پس
 او را تعالی هم جبر لازم آید و هر چه جواب است در افعال او تعالی جواب است در افعال مردم و
 آنچه محقق است در این موضع آنست که علم او تعالی هر چه موجب فعلی باشد اما چون موجب فعلی
 باشد که سبب برپایان فعل قدرت و ارادت شمرناشد منافی اختیار انشخص نباشد چنانچه
 در فصل ششم گفته آمد آنچه گویند در جبر چه فایده اگر خداوند تعالی کسی را چیزی تقدیر کرد
 است اگر جهد نکند لا محاله باورسد و اگر جهد بکند باورسد و او بسبب جهد کند باورسد
 این هم از آنچه گذشته معلوم شد چه آنچه خداوند تعالی و چنان تقدیر کرد باشد که بتوسط
 حاصل شود انکس که جهد نکند حاصل نشود و جهد نکردن دلیل ناکردن تقدیر خداوند
 باشد چنانکه عدالت شناس در خلف دلیل باشد بر آنکه صاحبش را فرزند تقدیر نکرد
 است چه حد سبب همچنانکه سبب است دلیل حد سبب موجب سبب است
 اما انکس که جهد واجب نباشد که هر چه بتوسط جهد تقدیر کرده باشد باورسد
 جهد تنها سبب موجب نباشد بلکه با آن شرط دیگر باشد که حسن توفیق عبارت از اجتماع
 این شرط باشد و توفیق عبارت از فقدان آنچه از آن وجود سبب غیر موجب اقتضای وجود
 سبب کند از آنست که هر چه در این موارد از این مسئله معلوم شد است از مقتضای اینک
 اهل بطول و پوشیدگی ننهند بر کسایک از تصور اینها و بر کسان این در عود جز در این
 که این سخن موافق شریعت ایشان است و از همه ظاهر تر آنست که در جزمه است که از تفسیر
 صلوات الله علیه پرسیدند که (انحر فی امری غیبه ام فی امری سنا فی فقال علیه السلام
 فی امری غیبه و فی امری سنا فی) و آنچه گفته است علیه السلام (حب القلم بما هو کان قبله)

جبر اختیار و تقوی

ضمیم العمل علیه السلام اعملا و کما یشاء یا خلق له و آنچه از شرح مذکور میسر میسر
 و میباید شد از قدر است عبارت که در مواضع آن مثبت است سائلی پرسید است که
 چنین چنین کرد ما فرموده است علیه السلام و هذا البصائر من الله و آنچه جعفر
 گفته است (لا جبر ولا مقهور و لکن امری امری) و آنچه در سخن بعضی آمد است که موقوف
 مستانف بهم تمام است و با هم موقوف و محقق العبارة و بر جمله شواهد از این است و در
 این موضع نه جای برادر است چه اساس این مختصر بر امر معلول و بواسطه برهانی خواهد آمد
 نه بر مثنی معلول و قناعات خطابی و لاشک کسان که آنچه در این مختصر مقرر داد ما مدقم
 کنند چون اشارتی از این اشارات سدا را از آغاز شناسند الله الوفی **فصل**
 در آنکه اطلاق اختیار بر این معنی بر باری تعالی شاید انشاید ذات باری تعالی هر چه مقتضای
 از این صفات که خلقت او را بان وصف کنند چنانکه فرمود است عز من قائل (ربحان
 و لیک ربنا یغفر عتیا یصیبون) و اما خلقت بدین قیاس جهد خود در بندگی آن میدانند
 بر او شاکویند با آنچه اشراف شمرند مانند الهی و کبریا و عظمت و از متعالیین باشند
 هر و طرف مانند علم و قدرت و سمیع بصیر امثال این فرض آنکه در این موضع چون اختیار
 و جبر طرف شرف اختیار است و او را تعالی مختار دانست اما باید که این معنی مقرر باشد که
 صد و فعل از او تعالی از اختیار و جبر معنی مذکور در این ساله منزه باشد چه اختیار
 اینجا صورت بند که کثر باشد مانند قاع و قدرت و علم و ارادت و این جمله مغایر
 مختصی است از جهات آنکه فعل از قاع مختار محبت است و صادر نشود و الا تابع ذات او باشد
 نه تابع ارادتش و نسبت قدرت با فعل و عدم تر یکسان بود و ارادت متعلق بفعل باشد نه بعد
 و فعل بر طرف حاصل بود و ارادت فعل تاثیر بود و الا آنکه ارادت از او باعث شود
 این همه اقتضای این جمله کند ذاتی که مد کثرت باشد و او شایسته محال باشد با آن
 زبانت از آن باشد چه رسد و این صفات او را بر وجهی نباشند که اقتضای بعد و کثرت
 پس اختیار بر وجه مقرر در مرتبه از این ذات منفی باشد و چون اختیار نباشد جبر که مخصوص
 باشد مکی که او را اختیار فرض توان کرد و فعلش را با اختیار او باشد هم تواند بود و هم چنین

خلق افعال علامته

خلق بحسب ما يحب فون ويكره فوات تواتر بولوا اقسام مذكوران بانها
 ما عمل بذات كونه ولبس بر اجبالا عندك صرحه معقول منقول وموهو ومجمل ومحمول
 باشتاد او تعالى سلوبيا شد او ازان منزه وازان بتره هم منزه اذا طبع الكلام الى الله فاسكو
 عند الرضا والنفوس الاختيار من غير ان يكون له القوة على الفعل افضل من كل
 على الله من غير ان يكون له القوة على الفعل افضل من كل
رسالة خلق الله تعالى الصمد على من خلقه والحق في العلم من الدق الى
بسم الله الرحمن الرحيم

واتا بعدد دفعه رسالة في تحقيق المسئلة التي هي من خواص الاسرار هي مسئلة خلق الاله
 كتبها العلامة الذي ان على جناح الاستعمال قال العلامة وبالله التوفيق افعال
 العباد ابراجب الاحوال يحصل بين ما هو الاول ان تكون حصولها بعدد الله تعالى واداره
 من غير مدخل عند العبد الثالث ان يكون حصولها بعدد العبد واداره من غير مدخل
 عند الله واداره فيه اي بلا واسطة اذ لا يكون فاعل ان الاقدار والتملك والتمكين
 اليه تعالى ما ابتداء او بواسطة الثالث ان يكون حصولها بجمع العبد وبين وذلك بان يكون
 المؤثر قد ان الله تعالى بواسطة مدخل العبد او بالعكس ويكون المؤثر مجموعهما من غير تخصيص احدهما
 بالمؤثر به والاخرى بالآلة وقد ذهب الى كل من الاحوال المذكورة ما خلا الاحوال
 الثاني من محلات الشئ الثالث طائفة اما الاول فذهب الى لا شعري من وافته واما
 الثاني فذهب الى الغيرة العاقلون ان العبد عاقل الافعال الاختيارية بعدد ربه واداره
 وان كان الاقدار والتمكين منه وانه تعالى عالم في الازل بما يفضل العبد عليه به لا يخرج به
 عن كونه فعلا اختياريا به كانه من افعال عبيد سفا وهو سفا ما يصنع العبد صفة من قبل
 النفس مثلا لا يخرج فعل العبد من العلم سندا من ان يكون اختياريا للعبد الثالث قد
 انعم المحرمين في الفلاسفة والخامس من مذهب الاسناد اني الحق لا شعري من سببه وجميع الفرق
 ومناضاتهم مذكور في الكتب الكلامية فلا تستعملها والذي يقول ههنا ان لا شعري لما
 خسر عنه ان لا مؤثر في الوجود الا الله وان ما حاد من الاسباب العادية والمكانات مستند

تشرية المذهب النحوي في افعال استقامه الاشعري

اعلم من خبر واسطة لشر على اصيه ان يكون تلك الافعال هو الله تعالى وعابه الامران
 منيرة الصرفة ارادته سببا عاديا لها على سبيل الاستيعاب لا بد من علمه الشامة التي يود
 العنصران عليه من انه يلزم عليه ان لا يكون بين حركة المفعول وحركة المحدث ورفق ورماب
 بعدا عنه في مطلق مذهب حقيقتا من ان الحد بل العلاف انه قال حار دبر اعلم من بشر
 فان حله بغير ما يفتد عليه وما لا يفتد عليه من حيث انه لا وصل الى غيره يمكنه
 البوعنه بقاء وان وصل الى ما لا يفتد على البعول لا يجوز فيه وان اوج بالضرر هذا دليل
 على انه يفرق بين العبد ورضاء العبد وانت تعلم ان هذه الشامة انما تلزم على من لا يفتد
 مذهب واداره للعبد كما ينقل من بعض المشوكة وما اظن ان عاقل يقول بغير المعنى وان يقول
 به بحسب اللفظ واما الذي يثبت العندرة والارادة للعبد يدعي عندنا بغير ما لا يقال
 كالاشعري فلا يرد عليه ذلك اذ العندرة ضرورية ثبوت العندرة والارادة للعبد اجمالا
 موثران في الفعل حقيقة فلا بد من ضروري صلاحا لجزان يكون الاستيعاب العادية كما يقولون الا
 وقد كان في ذلك مكابرة مكابر وهذا مما لا يعلمه العلاف فضلا عن حار دبر من ههنا
 تعلم الفرق بين الجبر وبين ما يقول به الاشعري فان الاول نفي العندرة والارادة لا يقال
 من العبد الثاني نفي تأثير العندرة والارادة لا يقال الثاني من غير العندرة فانهم قد
 نصبة مؤثر في الارادة لا ما نقول الاشعري يثبت الارادة الى المؤثر والكاسية وما ذكرنا
 بغيره انهم الاول لا مطلق العندرة ومن ههنا يبين ان معنى الكتب الذي يثبت الاشعري
 نفي العندرة العبد ارادته الذي هو سبب عادي لخلق الله تعالى الفعل في العبد ثم يقول اذا
 اقتضاها حال بادي الفعل الاختيارية مستندا الى ابتعاد القوة المحركة وحدها ذلك مستندا
 الى ارادة العقل القائمة ووحدها الارادة منبعثة عن الشوق بل هي تكد الشوق ووحدها
 الشوق منبعثا عن مقتضى الملايم واعتقاد الملايم من غير معارضة هذا امولا لا يخلت بحق
 الفعل عن تحفظها وجميعها بعدد الله تعالى وادارته فان مقتضى الملايم واعتقاد الملايم
 مقتدودا بابتغائ الشوق بعد لازم بالضرور وابتغائ في الحركة بعد ضروري تلك الضرور
 اما عليه كما هو مذهب الحكماء او عادته كما هو مذهب الاشعري لا يقال الاختيارية للعبد

فان قيل على العلاف ان لا يفتد
 الاشعري

خلق افعال علامته في

التي لا بد من شي منها بقدرة وادارته لكن لا يخرج الفعل من كونه اختياريا فان صفة القدرة والادارة والعلم ليس في شئ من المواد باختيار الوصف الاثر في الله تعالى باطل بالاتفاق مع ان علمه وقدرته وادارته ليست مستندة الى اختياره اذ لو كانت مستندة اليه لوقف خلق العلم والقدرة والادارة بمنزلة ما لا دور في السلسل والاعتزال مع انهم قالوا بان التوحي في الامتثال لاختياره للعبد قدوة وادارته لا ينكرون ان قدوة العبد وادارته منه تعالى فلا يفي النزاع بين الاشعري والاعتزلي الا في ان قدوة العبد عند الاعتزال غير مؤثرة عند الاشاعري وانت خبير بان هذا الفرق لا يؤثر في دفع الشبهة التي بنيادها الى وهام العامة في ترتيب الثواب العباد على افعال العباد فانه لو قال المعتزلة ان ترتيب الثواب العباد عليها لكون قدوة العبد لادارته مؤثرة فيها فذلكا مثل ان يجرى ويظهر اصل هذه القدر والادارة ويعلمها باقدار الله تعالى وادارته اولا ومعلوم ان الاعتزلة لا ينكرون القدر والادارة ويعلمها من الله سبحانه كما علم من التفصيل السابق وصدر الفعل من العبد بعد خلق القدر والادارة ضرورية ونسبة القدر والادارة المتعلقين بالفعل الى العبد نسبة المفعول الى الفاعل لا نسبة المفعول الى الفاعل فالشبهة غير صحيحة اعلم ان افضل العبد كونه مغايبا بالمعاصي مثل من اضطر الى شئ ثم عوفيه فان الله تعالى في قلبه صورة الامر الملام واعطف الله فيه ثم صا ذلك سببا لحدوث التوفيق الكامل الى ذلك الامر ثم صا ذلك سببا لانبعث القوة المحركة الى الفعل وذلك لا يستلزم منساقا الى سببها بالضرورة العقلية عندهم فالتشبه لا يستدفع هذه الفادة الذي في الاعتزلة اعني ما يتردد في القدر اذ الله على ما يراه يادق فامل صادق من غير سبب بل التوجيه دفع الشبهة ان المكاتب لما لم يكن في انفسها موجودا وانما وجودها من الوجهين في علم الله تعالى في حق من ينسب اليه تعالى في تخصيص بعضها بالثواب بعضها بالعقاب النظام تعالى من ذلك علو القدر او ليس مثله كمثل من يملك عبيد من عبيد اعداء من جوف يبيع الاخر من غير سبب استحقاق فان العبيد من خلقا فالتسوية باهمومها لك سبب في انما خلقوا فان لم تعالى مستحقين لوجوه من يملكون الخيفة له تعالى فلا حق للمالك في

في خلقه من غير سبب
في خلقه من غير سبب
في خلقه من غير سبب

عليه

وغيره

في تبيين مراتب افعاله العبد

العبد لا ما فيه الله تعالى ويناسب هذا الوجه بعباد الانسان اذا خيلا ووراثة وصورة معتدلة لا يومية الاضرار عليه بانك لا يخصص فذلك بالعباد تلك بالنسبة الى العلم ان خلق الكافر ليس مبيحا وان كان الكافر مبيحا كان بقوة الصورة العينية ليس مبيحا وان كان الصورة مبيحا بل بباد ان صورة الصورة العينية على كمال حذاته الصانع ومهارته في صنعه وتو الذي يلوح انوار من كين الخلق ان بعض الوجوه من منبع المير فابض على المهيئات الممكنات بحسب بسند وبعينه وكان النعم في الشايف يمكن كذلك السند فيها والنعيم اعد هادون الاخر يمكن وعطائي تعالى غير مقطوع ولا منوع فان يد الله تعالى بمسوة بالخبر والكمال وخرأ كرمه بمسوة من نقاب جوهر الجود والاتصال فلا بد ان يوجد جميع الامتثال واصل هذا ان الصفا لامة باسرها تفضي طموتها في مظاهر الاكوان برونها في مجال الامكان كما ان الاسماء الجالبة تنقضي البرز وبان عن الاستناد فذلك لانها الجلالة تستد الطموت والاطعار فكا ان اسم الهادي المزعج يخلق في مجال نشاة المؤمنين الا براد كذلك ان الصل المذل يظهر من مظاهر الشكر الكبار واعتبر ذلك في جميع الاسماء الصفا ينكشف عليها لمعة من لغات نوار الخيفة وتنتد الى ثمنه من نجات الاسرار الدقيقة والوال بانه لم صا هذا مظهر ذلك الاسم وذلك مظهر الاسم الاخر مضمحل عند الخلق فانه لو كان مظهر ذلك الاسم الاخر كان هذا ذلك ثم توهم بقاء السؤال فامل فانه دفين ثم اعلم ان التوحيد بحسب القصة الاول تلك مراتب افعالها مرتبة توحيد الافعال وهو ان يتحقق يعلم اليقين او بعين اليقين او بحسب اليقين ان لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى وقد انكشف ذلك على الاشعري ما من راء حجاب القوة النظرية او قلبه من مشكوة النبوة فانه فليلا يبارق قواهر الكتاب السنة والحكام ايضا فانلون بار الله تبارك وتعالى هو الفاعل الخفي لجميع الممكنات وان ما عداه بمنزلة الشرايط والالات وهذا وان كان خلاف ما اشهر بين الساجدين النجابين لا فاوله بله ولكن كما صرح به المحققون منهم من يفهم ويدينهم ان على حسي بن عبد الله بن سينا في كتابه الشهاب الثمين الغاضل صرح في حياهم رسالة في ذلك شيع القول فيها وبينه ببلديات فبها لولا انما من الشواغل العاقبة وكو

بيان

شرح كلام اخضر العبد

١٦٢

فاجاب عليه السلام بما اجاب هو اشار الى مرتبة اليقين المحرقة ولم يفتح كسبل بدهان
والتمس مرتبة من اليقين فاجاب من ثابته بآيوله عليه السلام نحو الوهم مع صحو العلوم
الحييفة اذا كثرت عن صفات الجلال التي يغفل بالذات وادله اثره الثالث اني ومعه
ذال عتقه وظنه وشاهد ان الحيفة بنوع اليقين والتمس من مرتبة من اليقين فاجاب بما
هناك السر من ظلية الترويض لان الثالث اذا لم يفتح من ثابته من ثابته انكشاف سبيل
الجلال عن الحيفة فيجعله العلوم ويعلم بعد علم اليقين علامات الحيفة ويكر ان تلك
من شراب الوحد ويلبس عمله ويهتلك السر عليه وهو من الشرع والعمل عند
ذلك باخذ في التلخيصات والكلمات التي لا يجوز الكلام بها في الشرع كما روي عن
زيد قدس سره سبحانه ما اعظم شأن وعن المصنف والحق وعن ان سجد قدس
سرته ليس في حجب الآلة وامثال الصان كانوا مخوفين بانصاف الازلية والابواب
في من هذا السكر على الفراض والسفن عند غل او انما وان لم يكن مخوفين في
عليهم احوال وامور خارجة من الشرع والعمل ويقول اهل القاهر بغيرهم و
رند لمصفا ذاقا من سكرهم واعتدروا بما جرى عليهم في حال السكر من
التلخيصات وامثالها ونحو المريد بهم ان لا يقولوا امثال ذلك وان ركب الادب ما يثبت
على آيات التواضع من العبودية من الترويض وابر الخليفة من الخالفة
ثم لم يفتح سبل مرتبة من اليقين والتمس مرتبة من اليقين فاجاب عليه السلام
جلبا لاحد به بصفة التوحيد معناه ان من هلك سره من ظلية السرور وكر
من شراب الوحد الحيفي ثم نفس من سكره ويجلس على سرور السحر ويعلم ان ليس
الوجود الا الله وينبغي الاتينية بالكلمة فكيف بالتمس مرتبة من اليقين وهو ان لا يجرى في الوجود
الا الله الوحد الحق مع وجود كثر الكرات ويعلم ان لا تار مظاهر اياته ولا تار مظاهر
صفاته ثابته لذاته وهذا مرتبة حلية مرتبة علم التوحيد وما لم يصل اليه التلخيص هذا التلخيص
لا بد له قومه وارثا لصبي الذي لا بد له ذوق البلوغ وان كثر له الاختيار عنه ثم لم يفتح
كسبل من مرتبة من اليقين والتمس من مرتبة حيفة من اليقين فاجاب بغيره من صبح

في كل من

بما

بما

بما

بما

عليه السلام

في تكملة الوحد والوحد والوحد

١٦٣

الوحد بالهم يعني من ينفي الاتينية ويمكن من التوحيد الحيفي ولم يرتد الوحد سوى على الوجود
تخلي لمن عليه بصفاته الذاتية عند ذلك يكون عبدا بآياله وهو وان كان بين الخلق
مع الحق والحق معه فالحق يفتح به سره ويهبط ويهبط كما ورد في الحديث التراب لا
يزال العبد يفر مني الى الابد حتى احبته فاذ اجبت له سمعا وبصرا ولسانا فليكن
ولي يفتح به سره ويهبط ويهبط وفيه نور يفتح به سره لا يزل يبلوغ على هذا كل
اما ان اشار الى هذا القول الذي يشهد من صبح الازل هو لكاتب عن الحيفة وهذا كل
الوحد من السلك الواسع الذي هو في تحمل الصفات الذاتية ولفظ اثنان الى انه
لا يكون مخلي بالحييفة على الدوام بل يكون قارة بجلية عليهم بالقدام ثم جاوز كسبل حد
المعرفة وكاد يشرح في مقام الوحد ظاهر لا خفي وجناحه ولما سئل الزيادة عن هذه المرتبة التي
هي مرتبة الوحد اجاب عنه عليه السلام اظن الشرح فان الصبح قد طلع ومنع عن هذا واعلم
ان هذه المرتبة اخر مرتبة الكمال والسلك واليقاد من ان هذه هي مرتبة الوحد ولهذا
بداية ووسطا فانه قال في القاموس صل الله عليه واله وسلم والوسط العلي عليه السلام و
البداية المريد به ومتبعي اثاره على وجه الشريعة والطريقة حدو التعل بالعل والعل بالعل بالعل
بنايه عنه فالمريد باخذ المعارف والمخاطبة من الولي الى الولي باخذ من الله والنتي باخذ من
الحق وهذه المرتبة العلية موجودة لامة محمد صلى الله عليه واله وسلم ولذا كانا نوحين
الامم ونموت جميع الانبياء ان يكونوا منهم لانهم عابوا بنو النبوة ان يكونوا لانهم صلى الله
عليه واله وسلم هذه التوبة وقال صلى الله عليه واله وسلم علما امي كاني يا بني اسر
وهم العالمون باحكام الشريعة ودفا بها قاهر المعارف باسر الطريقة وحانيتها
باطنا وليس كل عال بالالفقه واحكام الشريعة من هؤلاء العلماء بل هم الغالب في الراسخين
في العلم المتكلمون من اولياء الله العظيم ثم اعلم ان لليعين مراتب اولها اليقين المحرقة بوا
التقليد للحق والصدق يقول النبي صلى الله عليه واله وسلم لا يدخل الشرك
الوهم والظن فيه وثانيها اليقين الذي حصل بعدالة اليعين بواسطة العلم من جهة البرهان
العتلي وثالثها اليقين الذي حصل بواسطة المشاهدة ورابعها اليقين الذي حصل

في كل من

الفرد

شرح كلام خمس اشياء للعلامة

المرتب خامسا البعثن الذي حصل بواسطة الوصول ومن البينات التي حصلت
دون خبرهم وانا اضرب لك مثلا لظن به مراتب البعثن هو ان هناك قارعا باسرا لا
اذا اخبر احدالم به في عمر الشجرة والثمر ما في موضع كذا شجرة يخرج منها ثمرة اذا
اكلها وجدت ذوقها فمثل الخبر الى ذلك الموضع وشاهد الشجرة ثم الزهر ثم الثمرة ثم اكل
من الثمرة ووجد ذوقها وحصل له كمال البعثن بان الدهقان كان صادقا في القول فمثل
الدهقان ولا بد ان يكون البعثن الحاصل من التعليل الصريح وروية الشجرة
عن البعثن لانه حصل له ايمان زائد على المراتبة الاولى بواسطة المشاهدة وروية
الثمره بمنزلة مراتبة عن البعثن لانه حصل له ايمان زائد على المراتبة السابعة وما قلت في
شرح هذه الكلمات الجامعة جميع الكمالات واصول الطريقة والحقيقة فذكر من قبل
البناء وفطر من بحر العرفان وما كنت ماذونا بان طول الكلام فيها لان افشا اسرار الربوبية
كفرها جرى بفضا حتى في الذين بادواك معاني هذه الكلمات وليكون له معرفة
السلوك وقد ادى الى سبيل الحق فقد انقضى اوردت على التبا بالباب لتمام الملك للعال
خبر وروية وقامت وتفكر وتذنب في الجلبين فاستولون كرم اخلاق الناطقين فيها بعين
البصيرة والنامل منها عن حال صادقة وذلك كالمصنف على موزنها وحاطبها
واشارتها ودقايقها وبمعرفة هامة حلواتك الطالب حيث لم يمنع بمادون الافلاك
او بعد حتى حصل الى هامة مراتب لذلك وعلوا كمال معرفة السؤل وارشاده للطالبين
معه في مدار مراتب الحجة لمر البعثن ومنا الله تعالى وذن جميع تسليق السلوك المؤمنين
والمؤمنات الثبات على الصراط المستقيم للبعثه بالشرعية والدين التويم وحسناته وروا
المؤمنين المؤمنين العارفين الاصيلين من الانبياء والاولياء والائمة والمشايع من الاولين
والاخرين الصلوة والسلام على نبيه محمد واله الطيبين الطاهرين امين بادب العالمين

الرسالة الشريفة بمبنة وجملة
بسم الله الرحمن الرحيم

فشي
نحوه
الكتاب

حاشية على
سبحة الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين حي محمد وال صلوة على خير من خلقه محمد وآله الصالحين
صلى الله عليه وسلم عليك سلاما بركات عالما القدوس من مسئلة خلق الاصلان من
افوار العلم وعوام من اسرار الحكمة والندوة فيها ما حفيها من بالغ الفهم في كتبنا العظيمة و
حكمة وفي كتابا الراشع السامع في شرح الاحاديث الامامية وهو شرحنا الكتاب الكلا
شجنا الاندريش الحسين بن جعفر الكوفي رضوان الله تعالى عليه قال ان تلقى عليك
ان اخذت لفظة بيدى من تحتك لفيك لما يفي باذا حله الشكوك والمظلة الاوهام باد
الله سبحانه فاحسن ان فرغان ما بين الفاعل لفعل ما بالارادة والاختيار وبيد حمله
النام الوجوب يا بارادته واختاره الفرض لوجوده ووجوده ملة واسبابه وشرائطه و
منظرة حل الاطلاق فالتا شر الذي اختار ان خبرتكم به العلة النامة لفعله فاحل
الفعل بالاختيار لغة وعرفا واصطلاحا لذي الجواهر من العالم الحاشية وليس هو الجا
النام الوجوب يا بارادته والاختيار الا اذا كان مفيدا لوجوده بافاضه واقاضه
ما يقتضيه من العلة والاسباب سنة وازاد من ذلك برفع لك ان الانسان حيث
انه ما شرفه لعله واختاره اخيرة من انوار الفعل واخراجا علة النامة فهو لا محالة
فاحل بخار لا محالة واحماله وحدث انه ليس الذي يقتضيه جود الفعل وطله واسبابه
اذ من جملة العلة الاسباب وجود نفسه وتحتو قدوة وختاره وسائر ما يتعلق به ذلك
ما يقتضيه من موقونا ولا يحيط به او ما ما ليس هو الجا حل النام الوجوب فحاله بالضرورة
الخصبة بل انما الجا حل النام الوجوب لكل ذرة من ذرات الوجود بالارادة والاختيار
هو الملك الغني عن الفرض لعوالم الوجود بعضها وقضيتها على الاطلاق وليس بصادم
ذلك توسط العلة والاسباب والشرائط والروابط القاضية جميعا من جناب فياض الحق
الطلقة ومن جملة الروابط والاسباب الوسيلة قدوة العبد منه وشوقه وارادته
الى ما يوشع من اعماله وفعاله وذلك كما ان ارادة حانه هو الموجد المفيض الجا حل ذات
وجوده مشايخ ان يامه من جملة ملة واسبابه المستند وعلتها الطوائف والعشائر
جميعا الى جامعته التامة على شانه واما طر سلطانه على الله تعالى كل غاية وهو الواحد
البنهار ومع سكتة غلام الحقا عن سر قولنا قدنا الطاهرين صلوات الله على

صفحة

واجب عدم اجتناب الجبر ولا مقهور بل امرين امرين من شدة شواها لغير من الحكماء الشرعيين
يقول الانسان مضطرا في صورة المختار ومنهم من يعكس القول فيقول مختار في صورة مضطرا ومنه
هذا حفظ ما حصل بك في المسئلة من قولك اذا كان الفعل من العبد لم يرد المؤثر واذا
كان من الله لم يرد الجبر فان اذبح سرته انه وان اسبب القول في توسط اختيار العبد
يقول لا اتصال في امر الثواب والعقوبات الوارد بها الوعد الوحي في التنزيلات الكبرية
الالهية والاحاديث الشرعية النبوية فان ضله وان كان متردبا على ارادة الله الا ان ارادة
للفعل وادادته لارادة الفعل فيراد لارادة الفعل وادادته لارادة الارادة وعلم
جرا الى الاصابة واجبة الحصول جميعا لانه بل من ثلثا مبدأ اخر من ان له اسما في الثوبة
والعقوبة فليدبر في محض ثبوت في امره واضمح ان اسباب الثوبة والعقوبة من
لوان مهيئات لافعال الحسنة والتسبب وانما يرجع ذلك الى الفاعل المتأثر لانه المحل
القابل من المفيض الوجود كما ان الادوية الزبانية والتمهات انما تظهر آثارها في بدن
شريها وامر جنهم لا في ذات موجد ها الجاهل باها تعالى عن ذلك علوا كبيرا والطلب
الروحاني في ذلك على ما سطر الجاهل في قاذن الثواب والعقاب متردبان على ارادة
الفاعل المباشر المسخو لها ارادة واختياره واختلاف مراتبه على حسب اختلاف
الحسنة والسبب السوحيه لها في حداتها ثم الشر والواضحة من الوجوه في هذه
النشأة وفي النشأة الاخرى انما استنادها الى الاداة الزبانية والافاضة التجانية
بالعرض من حيث هي لوازم للبراءة الكبيرة التي يجتنب حصة الصباينة الحسنة والزبانية
الظلمة بطلان ارادته سبحانه بهام لذات على انك ان هذا التامل في مثل التصرفات
بذلك ان الشر والارادة لا بالذات بل بالعرض في النشأة بما يشار بها بالمعاس الى
جزئيات مخصوصها واشخاص بعضها من اجزاء نظام هو الوجود في طبيعة جدا بالنسبة
الى ما بر الاجزاء فاما بالمعاس الى النظام الجملي وكذلك بالمعاس الى تلك الاشخاص و
الجزئيات لا يجب فيها بل بما هي من اجزاء النظام الجملي التام الفعلة في الشرع كمال
فلا شر ولا شبهة اصلا فلو كان للاطلاع نظم الوجود محيط الخط بمجمل النظم وبالايجاب

الفاعل المتأثر في
على فعل العبد

فما يتعلق في

المتأثرة الى المسببات جميعا لم يكن محيد في الوجود ما يبع ان يطلق عليه الشرع فليس به الشرع
يوجه من الوجوه فليست لعل لا اجتناب في الوجود فان في اية الملك بيد الجبر لا الاول
منها فقط كما في كلام البيضاوي حيث قال ذكره في حده لانه الفرض الذات والشرع
بالعرض لا يوجد شر جزئي ما لم يتضمن خبرا كليا وما يجب ان تعلم ان الشرع اعتمد على
ما تعرض في النشأة الا في العلة فليست في هذا سطر من جزيل القول في البسيط في علمه ما

نه الله بعظيم فضله
لنا في الجبر والاختيار للعلل الربانية والاعراض لصلها الحق الملقب بالحق
في الله الرحمن الرحيم

سبحان من تنزه عن الخشأ ولا يجري في ملكه الاما يشاء والسعادة على صاحب شريعتنا انشا
واله معانيج الدجى اعلم بها الخافض بقوى الايمان والتحقيق ان مسئلة العلة في الانتقال من الغرض
الى الجبر في هذا الاقدام واضطرب فيها اداء الانام وليس لنا رخصة في افتراضها بالكلية
لكننا نقتل مذهب من حيث يخالفنا الاسلام ثم نسير الى العلة بغيره من طريق اصله عليهم
السلام فنقول في مسئلة طائفة الى الله تعالى اوجد العباد واندم على بعض الافعال ونقض
الهمم الاختيار فهم مستقلون بايجادها على من مشيهم وحبهم فدروهم وزعو الله را
منهم الايمان الطاعة ذكره منهم الكفر والمعصية فالواو على هذا يظهر هو ومنها فائدة الكلمة
بالاوامر والنواهي فانك الوعد الوعيد ومنها استمات الثواب والعقاب منها تنزيه انظر
عن ايجاد العباد في الشر والي في انواع الكفر والمعاصي عن ارادتها ولكنهم خفوا عما ابد
من اثبات الشركاء الله تعالى من الاحاد حقيقته ولا شبهة في انه اشنع من جعل الاصنام شفا
عند الله تعالى ايضا بل من هذه ان مال الملك لا يوجب ملكه وادها كرهه بكون
موجودا فيه وذلك نقض اشنع في السلطنة والملكوته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا
وهذه طائفة اخرى الى ان لا مؤثر في الوجود الا الله تعالى انتقال عن الشرع الخلق والى
يفعل ما يشاء بحكم مله يرد لا ارادة لفضائه ولا مصلحته لا يسل عما يفعل وم يسئلوه
ولا مجال للعقل في محبة الانتقال في شيئا بالنسبة اليه من محبة كلنا بفعله في ملكه

الفاعل المتأثر في

جبر اخيارا مختوض

ان قلت غير هذه الاسباب التي اربط بها وجود الاشياء بالاسباب التي
لا تليق منها مدخل في الوجود انما هي اسباب عادية جرت مشيئة الله تعالى فادانه بان
ذلك الاسباب ثم يوجد فيها شيئا وكلها صادرة منه ابتداء من غير ترتيب بعضها
على بعض قالوا في ذلك تعظيم لعن الله تعالى وتدنيس له عن شوايف العقائد في الحاجة
غيره ولا تليق ان هذا المذهب يبطال الحكمة والرجح وهذا القول عن فضلاء وسد لا يثبت
القانع وخلق الابواب لفكر واصحابها ذكرها بخير للعلم على الباري وضع الاشياء في
مواضعها حتى انه يجوز عليه عند تعذيب الانبياء عليهم السلام عقلا وتكريرا الكاد
في دار التواب اخذ الصاحبه والولد والشريك الى غيره ذلك من القاسد البهيمة التي
مبناها على ابطال الحكمة والعدل في ابطال الفعل ايضا لان اثبات الفعل انما يكون بالفعل
على الباري الغيور عما يقول العالمون علوا كبيرا وذلك لا يعود الى ان الله تعالى قد رزق
كل الاشياء لكن الاشياء في قبول الوجود متفاوتة فبعض منها لا يعقل الوجود الا بعد الوجود الاخر
كالعمر الذي لا يوجد الا بعد الوجود كالجوهر والركب الذي لا يوجد الا بعد الوجود البسيط فقد
تعالى في غاية الكمال فبعض الوجود على المكاث بحسب بليلها المتفاوتة فبعضها صادرة
من قدره بلا سبب بعضها سببا واسباا وليس في ذلك لزوم الاحياج له تعالى في
ايجاد ذي الوسط الى ذلك الوسط حتى يكون ذلك الوسط كالالة فبعض منها بالالة كفنائه
الكتابة بالعلم والاحسان بالخير والشر من غير ان يكون ذلك وكيف يتصور ذلك
في غير ما يصدق عنه السبب المتوسط وذي السبب جبريا وهو سبب الاسباب من غير سبب قائم
بجوانه يوجد المكاث على ابلغ النظام وافضل الوجود فالصار منه لما حيز محز كالملا تكدون
ولما ما يكون العاقلية الخيرة لا الشريعة الخيرة داخله في مدته الله تعالى بالاصالة والشر
اللازمه الخيرات التي من القسم الثاني للخير داخله فيها بالبيع ومن ثم قيل ان الله يريد الكفر
الشر والصادرة من العاقل ولكن لا يرزق على ما من لعل الحجة اصعبه هناك وظلمه باراد
لكن ببلعية ارادة السلامه للشخص لولاها لم يرد القطع اصلا فيق هو يريد التلا وتدين
ابا و بيا انقطع ولا يرزق بما شاة الى هذا الفرق الدقيق وانت تعلم ان هذا المذهب اصح من

في كتاب الجبر
من كتاب الجبر
من كتاب الجبر

في كتاب الجبر
من كتاب الجبر
من كتاب الجبر

مختصر في المسئلة على طريق العرفا

الاول من اسلم من الفلاس . واصور عند الامم النافذ على حقا والعارف وراعي
المعاد فانه يوسع بين الجبر والتفويض فيخبر الامور واسطها وذات طائفة ودم الراسخ
العلم بان الوجودات على تفاوتها وترتيبها في الشرف الوجودي في تلك الفعلة الذاتية
والافعال بباينها في الصفات الامار مجتمعا حقيقته واحدة الحقبة جامعة لجميع حقا
ودرجاتها طبقاتها مع ان تلك الحقيقة في غاية الباطنة والاحدية بتفقدون في حقا
جميع الوجودات من المناوات والارضين لادن من ذات انوار الوجودية الا وفرد الانوار
محيط بها وقاهر عليها وهو عالم على نفس ما كسبت وهذا الذي هو الله بما اقيم عليه
البرهان من اشاهد البصيرة والقباطاذن كما انه ليس شان الا وهو شانه فكانت
فعل الا وهو فعله ولا حكم الا الله ولا حول الا الله العمل العظيم يعني كل حول حوله
وكل في وقته مع علوه وعظمته فهو مع علوه وعظمته ينزل منازل الاشياء بفعل فعلها
كانه مع تجرده وتقدمه عن جميع الاكوان لا تخلو عنه ارض ولا سما كما قال امام الموحدين
عليه السلام (مع كل شئ لا يمتار منه وغير كل شئ لا يميز باله) (قارن مختصر هذا للقيام
ظهور نسبة الفعل والافعال الى العبد جميع كنيته الوجود والنفس اليه من الوجود
بنيب اليه تعالى كما ان جود زيد بعينه امر محقق في الواقع وهو شان من شئون الخ الاله
ولعله من المعاني خفيه فكذلك هو فاعل لما يصد عنه بالحقيقة لا باليجاز ومع ذلك
ففعله احدا فاعل الحق الاول بلا شوب نفس ونسبه تعالى الواحد القهار عن نسبة
والشبه اليه تعالى فالقدس من الشبهة بخاله لان الشبهة والتفويض يرجع الى مقام الاجد
التي لم يملك فيه كل شئ وهو الواحد القهار الذي ليس احد غيره والنسبة راجع الى
الكثرة والعلوية والحمد كلها راجعة الى وجهه الاحد وله عوالم لثنا والتفويض
وذلك لان شانه اقاضه الوجود على الكل والوجود خير محض هو المجهول الشر واعداد و
الاعداد غير محبولة وكذا المهمات ما شئت وراجه الوجود فعين الكتب غير وجوده
فما يرض منه تعالى عليه طاهر والكافر بخير العين من حيث مصبته العينة الثابتة
من حيث وجوده لانه الظاهر الاجل كنوا الشمس الواقع على تفاوت ذات والاروات

في كتاب الجبر
من كتاب الجبر
من كتاب الجبر

فانه لا يخرج عن توافيقه وصفاته وقوته عليها ولا تصف مصفاته من
 الاعمال الكبرية والكبرى فكذلك كل وجود وكل وجود اثر من حيث كونه
 وجوده ومن حيث كونه اثر وجوده غير محض ليس بشئ لا يفيج ولكن من حيث نقصه
 التام شرو من حيث متافاته لغيره فيجوع وكل من ذلك راجع الى مجموع عدم والعدم غير
 محض لا احد فالله تعالى الكبير فلهذا حاصل هذا الذي هو لا يشبهه ان الاخر عظيم الز
 شديد الشدة لو يقرب الوصول اليه لاحتدنا الى الشرف الاعلى والبهجة الكبرى به سند
 جميع الاشكال والاشبه الواردة على خلق الاعمال به مظهر مع كلام الامام عليه
 لا جبر ولا تفويض بل امرين امرين (اذ ليس المراد ان من فعل العبد مع تركيب بين الجبر
 الاختيار ولا معناه ان فيه من الجبر والاختيار ولا ايضا ان العبد له اختياراً فافض جبر
 فافض لا انه اختيار من جهة واضطرار من جهة اخرى لا انه مضطر في صورة
 الاختيار كما وقع في عبارة الشيخ ابي علي بل المراد انه مختار من حيث هو مجبور ومجبور من حيث
 هو مختار بمعنى ان اختياره بعينه اضطرار ولتذكر هذه المذاهب الاربعة امثلة فتقول
 مثال المذهب الاول كالحركة النارية ومثال المذهب الثاني كالبرودة النارية ومثال
 المذهب الثالث هو قول من يقول ان نسب الفعل اذا قاعله التركيب كالعبد حكم عليه
 مختاراً واذا نسب الى جميع الاسباب السابقة عليه من سلسلة الموجودات السابقة حكم
 بانه مجبور كما لكيفية التي في الماء العار فانه يقال لا حار ولا بارد بل فيه حرارة ضعيفة و
 ضعيفة ومثال المذهب الرابع كمال الفلك عند الجيوش فان الجيوش ان الملك جامع
 الكيفيات طوعاً وجه الطاعة حتى ان له كيفية واحدة بسيطة بعينها كل كيفية توجب
 العناصر منفردة لبعض جوه العنصر فحرارة النار ليست صلبة ودنيا وبالعكس كذلك
 ليست صلبة يوسنها وبالعكس بل الجميع احد بسيط وليس الفلك كالعقل الذي هو
 فيه الكيفيات مكمولة الشدة لانه شديد القوى كمال صورته العنصرية الخارجة من هذا
 العنصر العنصرية ذاتا وكيفية وانما يتاها الرغب الى تحقيق الحق السامع الى عالم التقدير لا
 لكن على نصف ما توفيه التشبيه المحض ولا يقول التشبيه ولا يجوز الجمع بينهما كمن هو والنز

نفس خلقه
 من صفاته
 من صفاته

بلان مفاداً بلان صوامع الملوك الذين هم العالمون لعبت لهم شهوة انوية التشبه
 ولا غضب كوربة التزهر ولا الخط والامتناع بين الصفات انما هم من اهل الوجدان
 الالهية فان الله سبحانه عال في دونه وان طوره واسع برحمته كل شئ لا يخلو منه ارض ولا
 سما وهو معكم انما كنتم ما من مجرى ثلثة الا هو ايعام ولا حنة الا هو سائرهم الا انه
 ونتمثل ان اردت مثالا لان تعلم كيفية كون الاعمال الصادرة عن الدنيا وهي منها فعل الحق
 لا كما يقول الجبري لا كما يقول المددري لا كما يقول الفيلسوف فانظر افعال الخواص والقوى التي
 النفس الناطقة التي خلقها الله تعالى مثالا له تعالى صفة ومثلا يقول عليه السلام من عرف
 نفسه فقد عرف ربه فان التحقيق عند النظر العزوان فعل كل حاسة وفوق من حيث هو فعل تلك القوى
 فعل النفس لا بعينه مثلاً فعل البصر وكذا السمع فعل السمع بلا مثلك لانه لا يكون شئ منها الا كما
 جساما وهو بعينه فعل النفس بلا مثلك لا كما استشهد في حكمة الرتبة ان النفس تسجد العوكن
 بسجدة كائنا او ناسا والفرقان الاستخدام ههنا طبيعي وههنا طبيعي بل كاحق في معناه
 من ان النفس بعينها يكون عينا باصرة واذا ناسا معه وكذا يكون قوة باطنة وفوق ناشئة في
 الرجل ونها جبر العين الباصرة وسمع الاذن السامعة وبها يطن البدن الباطنة ونها
 الرجل الناشئة فالنفس مع مجرد عناصر البدن وقوة لا يخلو منه جزء من اجزاء البدن عاليا كان او
 سافلا ولا العوكن من القوى بمعنى ان لا هوية تقوى هوية النفس لان النفس هوية عفا جساما
 فهو بات سائر القوى الاجزاء بتمامها غير هاد بفعل بها هو بات سائر القوى الاجزاء لا
 يحيط بها فاهر عليها منها مبداء والها منهاها كما ان النفس من الله مشرفة والى الله
 مغربة وكذا جميع الاشياء منه بطلبك واليه يعود وبصير فالنفس هي القلب المعنوي امير الجود
 والحواس فلا يكون من الجارحة فعل الابدادة النفس لولا ارادة النفس كان الجارحة جارا لا
 حركتها فان ارادة النفس كوجوها لا يشاء في انما وانما ينشئ من ارادة الله تعالى حتى حين
 وانما الله يخلق فيها ارادة ومشيئة (وما تشاؤون الا ان يشاء الله) كما ينشأ من النفس انما
 تشاؤون به الالوان الاضواء في السامعة قوة يدرك به الاسرار فكذلك ينشأ الله
 تعالى في النفس ارادة وعلم يدرك ويصرف في الامور وهذا التحقيق ينكشف من قوله

فانما يشاء الله
 من صفاته

عَالِي دَمَارِ مَبْدُوتٍ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ (منسوب الی منہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم من حيث اثبت له وكذا قوله عَالِي قَاتِلُوهُمْ يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا) (فمنب القتل اليهم والغدا الى الله تعالى بآيهم والغدا ب هناك عين القتل فمذا مناسخ لنا في خلق الاحوال والحق على اللدك الفاعل عند ضام السكر والاهواء واما البديع والابدي في لغات شاع الجمل والاصول لا يتناه وانشر منه الانكار والاستنكا الى حيث بعدا كتاب العلوم من اجله الشبه القار وبانكار المعارف الخفية يكذب الحياء والافتاد وبكاد ان يفرح اهل علم التوحيد من البلاد والديار وبمحى القول الحق عليهم بدهوة الرب لا تدع على الارض من الكافر زينة باراء وعلى كل فناء شادون وعلى سكرهم ساكرون) (وكل حزب بما لديهم فرحان) وَبَارِئُ السَّمْعِ الْإِنِّ أَنْ يَسْمَعَ تَوَاتُوتٌ وَتَوَكَّيْنِ الشِّرْكَونَ

وذلك في الغرض من شرفه حق تعالی
مرئانی حقیقه الوجودی للفاضل الكامل المدقق الحق ميسر علی الشراء
 بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بدان فضل الله واما انما اصحاب بحث ونظره برای بیان مراتب موجودات در موجودات تمییلی کرده اند وچنین گفته اند که پوشید نیست که اشیا نوری را در نورانیت ستم مرتبه اولی است که نور مستفاد باشد از چیز چنانکه روی سیم در مقابله افتاب وشن باشد شعاع در این مرتبه سه چیز باشد یکی وی میمن دم شعاع که بروی افتاده است سیم مقابله افتاب که معینان شعاع است وجمع شبه نیست در آنکه این چیزها سه کانه باشد متغایر اند ودر آنکه زایل شد شعاع از روی سیم جایز است بلکه واقع است مرتبه دوم است که نوری مقتضای ذات وی باشد چنانکه افتاب بران تقدیر که ذات وی مستلزم و مقتضی خود وی باشد ودر این مرتبه دو چیز بود یکی جرم افتاب ودم نوری که در آن جرم است واین جرم ویا یکدیگر متغایرند وهرگاه جرم افتاب مستلزم نوری باشد چنان که مذکور شد جدا شد نور از آن جرم چنانکه مرتبه سیم است که بذات خود روشن ظاهر باشد نوری که زایل بر ذات وی باشد چنانکه نور افتاب بر آنکه بر جمع خاقل پوشید نباشد که

نور افتاب ودر این مرتبه نیست بلکه ان نور بذات خود روشن ظاهر است نه نور دیگر که بذات وی غایم باشد ودر این مرتبه یک چیز است بر روی های مردم ظاهر و دیگر چیزها بواسطه و ظاهر میشود باین مقدار که قابلیت ظهور دارند وجمع مرتبه نورانیته بالا از این مرتبه سیم نیست وچون این مرتبه در محو است مقتضای بدن که وجود نوری است مقتضی ویا موجود ودر موجود نیست بنفیس عقلی همین سه مرتبه است اول آنکه وجودی مستفاد است از غیر چنانکه مشهور است ودر مهبان مکان بر در اجاسه چیز باشد یکی ذات مهبان یک دوم وجود وی که مستفاد است از غیر و سیم ان غیر که مقتضی وجود او باشد بران مهبان و شک نیست که انشکال وجود از چنین موجود نظر با ذاتی جایز است بلکه واقع مرتبه دوم انشکال ذات وی مقتضی وجود وی باشد بر جمیع محال بود جدا شدن وجود از وی این حال واجب الوجود بر هر دو صفت و معلومان در این مرتبه دو چیز بود یکی ذات واجب ودم وجودی که مستفاد است از این ذات و معلومت که انشکال وجود از چنین موجود نظر بذات وی محال باشد لکن بنا بر ظاهر ذات ووجود تصور انشکال ممکن است مرتبه سیم است که مقتضی وجود وی که در ذات او است نیز وجودی که مغایر ذات وی است چنانکه حقیقت وجود در آنکه هیچ اشیا نیست در آنکه حقیقت وجود و ذات در ذات از حد وجمع چیز از حد وجمع چیز از حد ان معناد و روی نیست که او را بر انقباس که نور از ظلت در ذات ودر ذات وجمع چیز از ظلت این در وی نیست پس چنانکه نور بذات خود نورانیت و محال که نور مظلم و نارنگ باشد وجود نیز بذات خود موجود باشد و محال که معدوم و نیست بود در این مرتبه یک چیز باشد بخود موجود است و دیگر اشیا با وجودی باشد محب فایده چنانکه دانسته شد که نور بخود روشن است و دیگر چیزها با وجودی باشد ودر اینجا بنا بر اتحاد ذات ووجود تصور انشکال موجود نباشد وجمع مرتبه در موجود بالا از این مرتبه سیم تصور توان کرد و این حال واجب الوجود است بر هر دو صفت ویا یک چیز که اشیا را موحد خوانند و از این اوایل گفته اند که واجب الوجود وجود محبت است یعنی در واجب وچیز نیست یکی ذات دوم وجود که خارج از ذات باشد بلکه واجب الوجود محض وجود است قائم بذات خود و مذهب صوفیان

نفسه مراتب موجودات

موجود در اتحاد ذات واجب و وجود مشهور است و این مقدار که واجب الوجود عین وجود است
 متباینه و اول و طایفه موجود متفق علیه است بنا بر آنکه بدیهه عقلی است که با
 واجب الوجود در اعلی مراتب موجودیت باشد چنانکه هیچ مرتبه موجودیت از آن اعلی و اوی
 نباشد که مرتبه بالاتر از آن باشد از مرتبه بواجب الوجود اعلی بود و دانسته شد که مرتبه
 و اعلی و موجودیت مرتبه سیم است که موجود عین خود باشد و بعد از اتحاد بران مقدار
 مذکور محققان طایفه اول که اصحاب بحث اند و در این کتاب در معرفت ربانی عقلی چنین
 گفته اند که بدلائل عقل معلوم است که ذات واجب الوجود حقیقت و تجو است و هم عقلی
 کرد که واجب الوجود نباشد که امر کلی باشد یعنی نباشد که امری بود کلی که اودا کلیت و عموم
 تواند شد زیرا که وجود امری کلی در خارج و بیرون صورت نبیند پس لازم آید که واجب الوجود
 مرکب باشد از امر کلی و بیرون ترکیب واجب محال است چنانکه مشهور است بلکه واجب
 باینکه فی حد ذاته سقیم باشد یعنی بی عین است و بی باشد چنانکه وجود وی عین
 وی است تا هیچ وجه در وی نماند و ترکیب صورت نبیند و باید که واجب الوجود بذات خود
 قائم باشد زیرا که قائم بغير محتاج باشد از غیر و احتیاج بر واجب الوجود محال است و چون
 معترض شد که حقیقت وجود عین واجب بر حقیقت وجود نیز بذات خود قائم بود
 و چنین نبود حقیقت وجود بغير افراد و عروض حقیقت وجود مرهقات ممکنات را
 از قبیل محالات بود و از این مقدمات محقق شود که واجب الوجود وجود مطلق است و مراد
 از مطلق در اینجا که عارض نیست باین بلکه قائم بذات خود است و معین بغير باین بلکه
 بذات خود معین است و هم از این مقدمات منتهی کرد که اطلاق لفظ موجود بر غیر
 واجب الوجود مجاز باشد زیرا که وجود نه عارض وی است و نه جزء و نه عین بلکه وجود
 ایشان است که ایشان را با حضرت حقیقت وجود غلغلی است و از آن حضرت برایشان برآید
 نه آنکه وجود ایشان را عارض است یا در ایشان حاصل است باین آنچه از باب بحث
 با فکر عقل با بخار سیده اند و طایفه صوفیه موجود میگویند که درای طو و عمل
 که در آن طو و عمل مشاهده و مکاشفه چیزی چند نکشف و مشاهده میگرد و عقل

ایشان را که در وجود
 حقیقت وجود عین خود

باینکه که باینکه
 وجود معین

ادواتان عاجز است چنانکه حواس از ادوات معنویات که مدركات عقل است عاجز
 بود و در مورد محقق شدن است که حقیقت وجود عین واجب الوجود است که کلی است و نه
 جزئی و نه عام است و نه خاص بلکه مطلق است از همه بود تا حدی که از مقدار اطلاق نیز
 معرست بران فاس که از باب علوم عقلیه در کلی طبعی گفته اند و آن حقیقت و هم طبعاً
 که میوند بود کلی ظهور کرد ما است باین معنی که هیچ چیز از آن حقیقت خالی نیست که اگر
 حقیقت وجود بکلی خالی بودی اصلاً بود جو موصوف نکستی و هرگاه که آن حقیقت مطلق
 شود با صبار اطلاق که مذکور شد از حضرت احدیست جامعه خوانند و هرگاه که
 شود باین اعتبار که هیچ چیز از خود و نفسیات در مرتبه ذات وی نیست و نفیید و باین
 با وی ملاحظه دارند از احدیست صریح خوانند و چون ذات بخیلی اول مرتبه است و صفات
 در سایر اشیا که مظاهر است و صفات و مراتب ذات و بخیلی و نیز که انداز صانع الخلق
 گویند و مراتب مظاهر و مراتب نامحسوس و متفاوتند و هر یک یک قابلیت مظهر بعضی از
 و نوع انسان را قابلیت مظهر تین مجموع است و حد پیغام علیه الصلوة والسلام که
 الله ادم علی صورته را اشاره باین معنی است ای خفته مظهر الحیج صفاته و هر چندی که
 مخلوقات از حسن و کمال صفات و ذات اوست چنانکه شاعر گوید شعرای حسن و زاهر
 مقامی ای وی از تو بزرگتر است پیغمبری که نیست که بخت از تو وی اندر خود خو بزرگتر
 جای و طایفه موجود گفته اند که ذات وحدانی که حقیقت وجود مطلق است بغير و اعتبار
 اعتبار و لباس کثرت ظهور کرد و باین سبب روحانی یعنی وی هیچ شایسته کثرت و انقسام
 نیافت چنانکه وحدتیکه بمقادیر است در همه مراتب اعداد ظهور کرد و هیچ اعتباری نیست
 و حد راه نیافت چنانکه در همه کثرت بی نهایت اعداد و حد نیست در کثرت همه موجودات
 بجز این است وحدانی نیست لیکن چون از تجلیات و تشریفات ذات بود و صفات اعتبار
 با وی منقسم است توهم نبود و کثرت حقیقی پیدا شود اما اعتبار اولی لا بدی الایضاد و با
 که انکسرت اعتباری است و در اینجا امر حقیقی بجزان ذات وحدانی نیست و بخیلی و بخیلی
 که با غیر وحدانیست و حله بود اعتبار محال باشد و هر چندی که در توهم اید خیال بود

مثلاً

باین معنی که
 حقیقت وجود

سر الصلوة شيخ الرئيس

نافع باشد و دانستند و مراعتناده کرد. بود که در مذایب هیچ نقصان
بر نظر نبوی که در افتاب کشفه شد و اگر درست و کر به ظهور نکند و حق جل
جلاله عام نباشد بلکه نافع باشد پس مقصود وی نیز همین است که بیزاد
اعتدایک نافع باشد شکی نیست که نافع خدای را نشاید پس بیزاری ایشان از خدا
نباشد و کفر هیچ یک لا در مباد و استلزام
هذه رسالة الشيخ الاجل اعظم الفضل الاول في ترتيب الحكم
الكامل الصمد الشيخ **بسم الله الرحمن الرحيم** علي بن سينا قدس
الحمد لله الذي خص الانسان بشرف الخطاب المسموع مدافعة الحما وملازمة الصواب وظهر
قلوبه ولبانه بنابيد و قدسه وصفه سر ابر خواصه بلذة كشفه و انسه وجعل الانسانية في
عقد الخلوفاة واسطة فقام فاضله و خطابا للبشرية بشرت المنطق والفكر والبيان حتى
اكثره خلق من فضالة الانسان سائر الاكوان فله الهدى الدائم لان المحدثه و له العتيد و اليه
الضريح لانه مستحق والصلوة على خير البرية والطهر من كد و دلت البشرية سيد الاولين
الاجزين محمد و الهما جميعا اما بعد لما التفتا فبا الاخ الشيخ والعامل الصمد بن ابي
رسالة في سر الصلوة و اشرح حقيقتها المتعلقة بظواهرها المأمورة و الى باطنها المطلوب المأمور
وان ايقن فيها وجوب اعداد الصلوة على الاشخاص و لزومها و منافعها و حوائجها الروحانية
على الغلو في الارواح فاستجبت على تذييل كرى حسب فون في تامل المأمول واجابة السؤال
فابندت اليه بحمد استنباط اشارات مفيدة واستغنت بالملك الوهاب لهدى
سبيل الصواب واستغذت برزق الخفاء والزال وكذرة الفكر بالعقل فان اشقى الفكر
فالجزم من معناد وان قاصر جاد فالجود واللطف منه مستفاد والله ولي التوفيق وعليه
هداية الطريق و تمت هذه الرسالة بثلاثة اقسام و شرحناها في فصول ثلثة الفصل
الاول في اقامة الصلوة **الفصل الثاني** في ظواهر الصلوة و باطنها **الفصل الثالث**
في ان القسمين على من يجب على من لا يجب احدهما دون الثاني ومن الفصل الرابع

في بيان مذهب الصلوة

ختم الرسالة **الفصل الاول** في اقامة الصلوة و محتاج هذا الفصل الى مقدمة فنقول
ان الله تعالى لما خلق الجنان من بعد النباتات والمعادن والاركان عبد الاملاك والكواكب
النفوس الخيرة والعقول الكاملة بذاتها و فرغ من الابداع والخلق فاراد ان يهب الخلق على
اكمل نوع كما ابتد على اكل جنس فتر من بين الخلوفاة الانسان ليكون الاصل بالعدل والقيم
بالعادل و بدأ بشرف الجواهر هو العقل و ختم على اشرف الموجودات وهو العاقل فثابت
الخلق هو الانسان لا غير و اذا عرفت هذا فاعلم ان الانسان هو العالم الاكبر فكما ان الموجود
ترتب على عالمه قال الانسان بترتب شرفه و فضله عن الناس من بواقي خلقه فصل الملك و منهم
من بواقي خلقه على الشيطان ذلك لان الانسان حقيقته ما حصل من شئ واحد فكون له حكم
واحد بل ركب الله تعالى من الاشياء المتفاوتة والامزجة المختلفة و قدس جوهره بالنبأ
والجسامه بدنا و روحا و عينه بالحق والعقل مترا و علنا ثم ذين ظاهره و جلته و بدنه
بزهة الحواس الخمسة و اوفى ربه و اوفر نظام و اخيار من باطنه ما هو اشرف و ارفع من
الطبيعي في الكبد و صلبه المضم والدفع والجذب والتمنع و شوية الاعضاء و سبيل الاجزاء
بالغالب والتغلبة و فرت الجوانب بالقلب ممر بوطا يهوى لغضب الشهوة و لو افاض الله
و محالمة ما ليس بلام و جعله يتوحد الحواس الخمسة و منها الحركة و الخيال ثم هب النفس ثانيا
الناطقة في الدماغ واسكنه اعلى محل و اوقف رتبة بالخط والذكر و سلك الجواهر العقل عليه
ليكون اميرا و القوى جنوده و الحس المشرب برب و هو واسطة بين الحواس و بينه على باب
المرتبة يافرون بالاقوات الى عالمهم و يلهيهم ما تضاف عن اشكالهم و محالهم و يوصلون
الى البرهان الخاص ليرفع مخوما مسنودا الى القوة العقلية ليميز و يختار ما بواضه و يطرح ما
ليس بخالص فالانسان ههنا الارواح من جملة العالم بكل قوة و بشارك صنفا من الموجودات
بالجواني بشارك الحيوانات و بالحيواني بشارك النباتات و بالانسان بواقي الملائكة
لكل واحد من هذه الصوامير خاص فضل لازم ففما علب احد على الاخر فبذلك الانسان
الواحد الغالب يحصل بسببه بحسب رآه الى جنسه لكل فضل امر خاص و ثواب خاص ف
خاصة ففعل الطبيعي هو الاكل والشرب و اصلاح اعضا البدن و تنقية البدن من الفضل

فان كان هو راجع

بمعنى قوله

بأنه لا يخلو من

أما فعل النفس

لحب ليس له من غيره منازعة ولا محاصنة وفائدة فعله هو النظام في البدن والاسطوانة
 الاعضا والقوة في الجسم فان سوية الدم وفوق الجسم في الاعضاء نظام البدن يحصل بالاكل
 الشرب ثوابه لا يتوقف في حاله الروحاني ولا يتوقف في الفهم لا في غير متوقف بعد الموت فمثل
 البهائم اذا اندرس في فني لا يبعث ابدا واما فعل الحيوان فهو الحركة والحبال وجميع البدن
 واما اللذم وفعله الخاص هو الشهوة والغضب فحسب الغضب شعبة من الشهوة لانه طلب
 والفهم والغلب الظلم وهذا فنون الرئاسة والرئاسة ثم الشهوة والفعل الخاص بالحيوان في
 الاصل هو الشهوة وفي الفرع هو الغضب فاندنه حظ البدن بالقوة الغضبية وبما النوع
 بالقوة الشهوانية فان النوع يعني دائما بالوالد والوالد ينظم بالقوة الشهوة والبدن
 يحرسا عن الاغاث بالخط وهو الغلب عن الاعداء وسد باب الضر ومنع اضرار الظلم وهذا العمل
 يخصه القوة الغضبية ومواليه و ثوابه حصول اماله في العالم الادنى ولا يتوقف بعد الموت لا
 يهوت بموت البدن فلهذا استعدا للحطاب فلهذا ينظر الثواب من عند نفسه فلا يفسد
 الموت واذا مات مات وسعادته قد فات واما فعل النفس الناطقة الانسان فاشرف الاعمال
 لانه اشرف الارواح ففعله هو التامل في الصانع والتذكر في البداية فوجهه الى العالم الاعلى
 فلا يجب المنزلة الاصل من الرتبة الاولى فانه من الخطا العباد والجواهر الاولى ليس من شأنه الاكل
 الشرب لامن لوازمه الفسل والجناح بل فعله انظار كشف الحساب والروية بحسب السام
 الصافي ادراك معاني الدقائق بطالع بعين البصيرة ولوح التبريز وبنائه بجهد الجهد على الامل
 بمنزلة الارواح بالطق الكامل والفكر البالغ الشامل منه في جميع عمره بصفته المحسوسات و
 ادراك العقولات خضعا لله بقوة ما نال احد من سائر الارواح مثله وهو النطق فان النطق
 لسان الملائكة ليس لهم قول ولا لفظ بل النطق لهم خاص وهو ادراك بلا حس وفيهم بلا قول
 نسبة الانسان الى الملكوت بالنطق والقول بنفسه فمن لا يعرف النطق يعجز عن بيان الحق ففعل
 النفس ما حصرناه في او جز لفظا وما شروح كثيره اختصرنا لانه ليس مطلوبنا في هذه الرسالة
 في الاستبانة واضحا فاجتنبنا هذه المقدمة افردناه واثبتناه وان الفعل الخاص
 الانسان هو العلم والادراك وفائدة كثره منها التذكرو الضرع والغلبان الانسان اذا

عزيت ربه بمكره وادرك عينه بفضله في حله واجر طمعه به في نطقه بنامله حبيبه
 الخلق فيرى نما في الاجراء السماوية والجواهر العلوية فانهم اتم الخلوقات لبعدهم عن الفناء والكد
 والركب المخلقا وبعث الله الناطقة مشايخه بالبناء ونطق تلك الاجرام وتفكر في امر الطين
 فيخرج من الامر مع الخلق حيث قال (الاله الخلق والامر) فحسب نفس الخلق بلزيم الامر
 الى ادراك ما فيه من سر في ان صوته يسمي بالشرع وينبسط فيضج دائما ويذكر كما ينادي بصيا
 وصا ينادي له ثواب كثير فان للنفس لاتبانة ثوابا لانه يعني بعد فناء البدن ولا يسل يقول الرحمن له
 بعث بعد الموت واحق بالموت معارفه عن الجسم بالبعث مواصلة تلك الجواهر الروحاني
 وثوابه وسعادته بعثه ويكون ثوابه بحسب فعله فان كان كامل الفعل بالجزيل الثواب
 فحضر فعله وتغنى فحضر سعادته وانقص ثوابه وبقي خربنا مغنونا لا بل يعني مذمومنا
 بخذ ولا وان غلبت قواه الحيوانية والطبيعية فونه الغضبية يتجر بعد الموت وتشت يوم البعث
 وان ينقص قواه المذمومة ويجرد نفسه عن الفكر الردي العنق الذي وزين انه مجلبة العلم
 فلا بد العمل بخلق باخلان المحودة يعني لطيفا منزها باثباتا سعيدا في اخره مع اقاربه و
 عشرينه واذ قد فرغنا من المقدمة فنقول ان الصلوة هي شبه النفس الانسانية الناطقة
 بالاجرام الملكية والتعب الدائم للخلق طلبا للثواب السرمدي وقال رسول الله صلى
 عليه واله وسلم الصلوة عماد الدين الذي يصفية النفس الانسانية عن الكد والسطا
 والخواجس البشرية والاعراض عن الاغراض الدنياوية والصلوة هي العبد المعلقة الاولى والصلوة
 الاعلى والتعب عرفان اجب الوجود وعلمه بالسر الصافي والغلب النقي والنفس الفارغ فاذن
 الصلوة معرفة علم الله تعالى بوحديته ووجوب جوده وتبزيه ذاته وتقليد صفاته وسواها
 الاخلاص في صلواته واعون الاخلاص ان يعلم صفا الاله بوجه لا يبي للكثرة في شرع ولا
 للاختلاف فيه مشرع في فعله صلى هذا هذا خلاص ما وصلنا ما غفر من لم يفعل هذا فري
 كذب عصى الله اجل من ذلك واحق واعز من ذلك واقرى **الفصل الثاني** في ان الصلوة
 الى ظاهرها باطن فنقول لما علمت ما قدمته في هذا الرسالة وفصلت ما ضمت شرح الصلوة
 ما هيها فاعلم ان الصلوة مفسمة الى قسمين قسم منها ظاهر وهو الرتبة الاولى وسفلى بالظاهر

سر الصلاة شيخ الرئيس

منها باطن هو الحسنى من الباطن أما الظاهر فهو الناموس شرعا والعلوم وضعا الزم
الشرع وكلفه الانسان وسماه بانه فاعل الايمان اعداد معلومه واوقافه موسومة جعلها
اشرف الطاعات وروضا على روجه من سائر البارات وهذا العلم الغامر الرباني هو رجا الاجاب
لانه مؤلف من الهيئات والاركان كالغزاة والركوع والنجود والحمد مركب من العناصر والاركان كالآثار
والارض والهواء والنار وفيها من الانزله واشباهها وهو الانسان فاعلم ان مؤلفه في ذلك قد
الهيئات المؤلفة من الغزاة والركوع والنجود والحمد والاشارة في الاعداد المنقولة المعينة الاثر
من الصلوة الحسنية المربوطة بالنفوس الناطقة وهذا يجري مجرى البساتين الشجرية
للابدل لا نظام المعال وهذا الاعداد من جملة البساتين الشجرية كلف الشارع انما
بالباطن في حقه بما يخص به روجه من الضرع الى حاله العالي ليعاد العباد في الفعل
الباطن من روجه من الخطاب سلة عن الثواب العباد والحيات اما الانسان فخطيب معاف
الامثال الاوامر الشرعية والعقلية والشرع ينبغ اثر العقل فلتا راي الشارع ان العقل الزم
الناطقة بالصلوة للمصلحة الجدية وهو مقرر الله تعالى عليه كلفه الشارع صلوة على يده اذ عن
الصلوة وركبه من اعداد ونظم او بلغ نظام في احسن صورة وانم هيته البنايع الاجاب الاد
في القيد وان لم يوافقه في الرتبة وعلم الشارع ان جميع الناس لا يعرفون مدلول العقل فلا يلزم
من سائر ورواياته بدينه تعالى فاهم الطبيعة في ذلك طريقا ومتم فاعاد من هذا ال
مورثات التي لا يمكن ان يتوهم بها في الدنيا والآخرات وامر هذا الامر
فقال حبه سنو والسرمد صلو كذا منقول في روجه هذا صلى الله عليه وسلم لا ينبغي
حلي الغافل ولا يهتبه الجاهل اما العلم الباطن فهو الباطن الحسنى وهو مشاهد الحق بالقلب
بوالفهم الجود الظاهر من الايمان وهذا العلم لا يجري مجرى الاعداد البدنية والاركان الحسية
انما يجري مجرى الخواطر الصافية والنفوس الباقية وديما كان الرسول بشغل هذا الادراك الحسنى
فمنعه هذا الحالة عن النظام العبد كذا فيما قصر صلوة وديما حال المعلول في العقل على هذا
الصلوة واستفاد واستناله العقل في اثبات ما قلنا بقوله عليه السلام قال المصلي يتأخر
او ما ينبغي على الغافل ان الثاجات لا يكون بالاعضاء الجسدية ولا بالالسن الحسية لان هذه الكا

في باب الصلاة

في باب الصلاة

في العلم الباطن الحسنى الصلوة

والناطقة قطع مع من يوجه مكان بطر عليه زمان اما الواحد الشر الذي لا يحيط به مكان لا
بدرك زمان ولا اشار اليه بحيث من الجهات ولا تختلف حكمه بصفة من السمات ولا يغير
ذاته في وقت من الاوقات فكيف جابه الانسان الشكل الجسم الحدود والجهة المتكسرة وقواه
وجبه وكيف يتأخر من لا يعرف حدود جهاته ولا يرى جباب همومه وجنانه فان الوجود الحسنى
هو في سائر المحررات غايته غير مرئية ولا يمكن ومن عادة الجسم ان يتأخر لا يتأخر الا مع من يراه
بشرا وبمن لم ينظر بعد غايته بعيدا والمناجات مع العايب مع ومن القرون ان اجاب الوجود غايته
بعبء من هذه الاجسام لان هذه الاجسام قابل للتغيرات العرضية والامر من البدنية وفي
مخلصة الى المكان الحافظ وبغله وكافته بكنه حله وجه الارض المظلمة والخواهر المفردة النشوة
التي لا بد لها زمان لا توضع في موضع من المكان تفر من هذه الاجسام عبادة النشوة غايته القدر
واجب الوجود اعلى من جميع الخواهر المفردة استدلوا ونشروا فكيف يصلح ان يقال المحسوسات
والجسمات واذا تفران اثباته وبقيته بجهته من المحركات بحال فاعلم ان هذا العلم
ان مناخاته بالظواهر عجيبة المنقولات والوهميات وتقبل الجنالات بحمل المحالات فاذن قوله
عليه السلام المصلي يتأخر في محمول على عرفان النفوس المجردة الخالية الفاعلة عن حوادث الرما
وجنات المكان فم يشاهد من الحي مشاهدة عقلية وبهمون الاله بصيرة ربانية لا روية
فبين ان الصلوة الحسنية هي المشاهدة الربانية وتفيد المحض هو المحبة الالهية والروية الربانية
فانفع من هذا البيان ان الصلوة فثمان لان يقول ان العلم الظاهري الرباني المربوطة بمركة
الاشخاص من الهيئات العددية والاركان المصورة مفرج واشتباك وجنين هذا العلم
المركب المحدود العقل الى فلك العلم المصروف بعقله المقال في عالمنا هذا الحق عالم الكون
الغنى والناجاة ملكا البشري معه فانه مرتبة الوجودات ومصرف في المخلوقات واستغنا
به وسواله يحفظ العقل الضال ويراعي نظام الشخص المصلي بعبادة ونشوة شيئا محسوسا
محروما من جانه في هذا العالم من اوقات زمانه والعلم الباطن الحسنى المفردة عن الهيئات و
المجرد عن التغيرات مفرج للنفوس الناطقة العارفة والعالم بوجدانية الاله الحي من غير اشتباك
ولا اختلاف برهنة واستدغام الوجوه الصلوة وتكبير النفس مشاهدته وامتمام الشايع مفر

بفعله وحله والامر العقل والغير المقدس نزل من السماء الفضا الى حيز النفس الناطقة هذه
 الصلوة ويكلف هذا القيد من غير حب بدني ولا نية تاني ومن صلح هذا فليجني من فوائده
 الجوانية واياتها الطبيعية وازرق المدارج العقلية وطالع الطوائف الارضية والى هذا
 اشار حيث قال عز وجل (ان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر ولذكر الله أكبر والله يعلم ما
 تعملون) **الفصل الثالث** ان كل من الصميين على اى صنف واجب لما وردنا ما هية
 الصلوة واوضحنا ما فيها وشرحنا كل الشبهين فيجب ان نقول ان كل من باى صنف يتقبل
 ومن اى قوم يجمع ويجري فنقول قد بان للثاني ان الانسان شئ من العالم الاسفل وشئ
 من العالم الاعلى شرحنا بطريق الاختصار وانضممنا الى ان الصلوة منفعته الى باضه
 والى جميعي روحاني وادني حظ كل قسم من الشرح حسب ما يلحق بهذه الرسالة
 والان نقول ان الانسان مستفاد من مجبنا من فوائد الارواح المركبة فيه فمن غلب عليه
 الطبيعي والحيواني فانه عاشق للبدن يحب نظامه ويزين به وصحبه واكله وشربه
 ويلبسه وجذب منفعته ودفع مضره وهذا الطالب من عداد الحيوانات لا بل من الناقات
 فاما من مستغفر بافعالها مبدنه واوفائه موافقه على مصالح شخصه فهو خائف من الحق
 جاهل بالحق فلا يجري له النهاون لهذا الامر الشرعي اللازم الواجب عليه وان لم يسمعوا
 من السباسة يخافون بكره حتى لا يفتوا عليه حق الشرع والاشياء فالاستفادة الى
 العقل المعاني والملك النوار ليفيض عليه بيوته ويحبه من عذاب جوده ومخلصه من
 بدنه ويوصله الى منتهى امله فانه لو انقطع عنه قليل فيفيض شارب الى كبر شره وكان ان
 من البهائم والسيباع واما من غلب فواء الروحانيه وسلط على هواه فانه النفس الناطقة
 تفت عن اشتغال الدنيا وعلاني حاله الاذني فهذا الامن الحيواني والعبد الروحاني و
 الصلوة المحضة التي وردنا واجبه عليه استوجب عليه اشد وجوب اولى الزم لانه
 استعد بظفارة نفسه ليقض ربه فلو اقبل بعثته واجهه في عبادة لتارع اليه جميع
 الخيرات العلوية والسعادات الاخرية حوا اذا انفصل من الجسم فاراد الدنيا باهدنة
 وبجواهره وحضرة وبلذته بجواره حبه وهم سكان الملكوت وعوالم الجبروت وهذا الصلوة

النظام الجديد

الاجيب على سبها ومطدح بن ساي المصطفى عاب السلام في بسلة قد تجرد عن برنة
 انتوره عن امله فلم يني معه من اثار الجوانبة شهوية ولا من لوازم الطبيعة فافناجني
 نفسه وعقله ضالاه ياريت وحديث لذة قرينة في كلبني من فاختها وكبر على
 طبعنا يوصلني كل وقت الى لذة فامره له بالصلوة واولا محمد المصلي بناجي به فلا صاحب
 الظاهر من هذا حظنا من المؤمنين خطا فافرو في حبكم مل ومن خطا اكل فزايه اجل واحذر
 كثير من الخوض في الشرع من غير الصلوة وبشرح ما هيها ومنهها فلما راي ان العمل فيها
 نون بظاهرها وما ناهيها بطاوعها فافرايت شرحها واجبا وبغيرها لانها لسانا مل شاعلا وبها
 عن هذا الفضل الكامل ويعلم ان الرباضي على من يحب الربا من يغفلون وعن وجه السهل
 العاقل الفاضل الكامل سلوك التقيد والداومة على الصلوة وبلد بما جاء به برزحه
 لا ينقصه ويطلبه لا جوله ويبصره لا تبصره ويحده لا يحته وجميع اوامر الشريعة جارية
 ما شرنا في رساله هذه وانه فان شرح بكل عبادة خاصة ولكن تغذر علينا الشرع في
 لا يصلح الاطلاع عليها الا بعد هذا الهدى فيها واخفا من فيها والحركة فيها الانسان واخرا من
 هذه الرسالة على من غواها وطبع قلبه طبعه فان ذلك الجماع لا يصبو العيون ان النظر الى
 لها الاكس وكنت فنت بعون الله ومته وحمد الوافر الجزيل في من افترقا من نصفنا
 مع عوابا كثيرة وفراغ كبير واخذ من يطالع هذه الرسالة ومن اسبح عليه فيض

الصلح ونور العدل ان لا يفتوها واسه الهادي والهدى الوهاب لكل
 منها السما بالا اجاب كما هو امه ومصفحته في ٢ بروج الاول كثيرا فخبنا ناسخ محي
 الثابت في شرح حديث كنت الا عرابي
 بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم وقل الله تاجته ومرضوان بعض أهل العلم اورد على هذا ان الله تعالى قد اورد
دكت كنز المحييات فاجبت ان يعرف قلقت المحل لا عرف (اشكالاً لا احتياجاً وذكرا ان سنا عن كثير
من علماء ائمتنا ولم يذكروا انه جواباً شاملاً قلنا املت فيما اورد الله تعالى اربعة اجوبة
فان فكرنا اوردته ثم اوردنا الاجوبة التي انعم الله تعالى بها على الاشكال وهو ان الختام من الامور
التي

بسم الله الرحمن الرحيم

اعلم ان كل ممكن سواء كان ذاتيا او حادثا يكون بالنظر الى ذاته لا بشئ اخر فاما ان حصل له شئ فليس كذلك
 الخارج والحيثية الخارجية المتأصل فلا يكون ثبوت شئ من تلك الامور في ذاته مع طبعه من الغير
 والا يلزم ان يكون اجبا بالذات موجودا بالذات فليز الانطلاق هو مع بالبدية اذا تم هذا
 مقول لا شك ان الشئ والامر في غيرهما من الحياتين الخارجية لما لم يكن باجبا لذاتهما سابقا ولو
 خارجية فيكون جميعها ان الجاهل في الخارج ضد الجاهل في الخارج ولما لم يكن بين الحياتين الجاهل
 وبين جودها الخارجية اثبتة خارجية لان الوجود الخارجي ليس امر انضمامي كالشئ والامر
 على ما عرفت مشروعا في محض الحكمة في الحتم لان احدهما ان يكون اثر الجاهل السابق الخارجية
 يكون من الترتيبات وادارة الوجود على المعنى الذي هو حفظ على ما قال الحق العزيز في الخبر بعبارة
 في الشئ وما يبطا بغير ذلك حفظا لامر في ذلك في رتبة الشاغل الحقيقي والبط والتأني ان يكون
 اثر الجاهل نفس الوجودات الخارجية والموتى يكون من الترتيبات على عكس ما هو الحقيقي وهذا الاحتمال
 لان المفروض ان المنة امر ترتاعي والوجود الممكن امر متاصل وعلى هذا قلنا بل ان يقول ان المنة التي تكون
 من الاشياء اعتبارا لا يخرج من ان يكون امر شئ في الخارج فان كان شئ في الخارج يلزم ان يتحقق الالهيته
 الخارجية المنة الوجود الخارجي فليز ان يكون الوجود الخارجي انضماميا وقد عرفت انه يلزم منها ما
 كثير على ما ذكرنا في حاشية ما في السبيل ان كانت الاشياء في الخارج فتكون المنة من الامور العامة ليس
 لها محتمل في الخارج لوحدة والكثرة والامكان فغيرها من الامور العامة وهي لا تكون احلة تحت
 لان الدخول في المعولة لا يكون الا الاشياء المحسلة ففي ان يكون الامور المحسلة تكون احلة تحت
 هي الوجودات الخارجية دون الثبوتات لوجود النسبة الى الوجودات الممكنة المحسلة في الخارج لا يخرج
 ان يكون مشتركا لفظيا او معنويا والاول على ما ثبت بالبرهان ان الوجود مشترك معنويا واذ كان الوجود
 مشتركا معنويا والاول باطل على ما ثبت بالبرهان ان الوجود مشترك معنويا واذ كان الوجود مشترك معنويا بين
 الوجودات المحسلة الخارجية فيكون الوجود مفقودا وهو ظاهر معبر عنه ايضا وذلك المعبر عنه محتمل
 في الخارج كما هو المفروض وذلك الامر المحتمل لا يخرج من ان يكون كل ما طبيعيا موجبا في الخارج لا يكون
 كل ما طبيعيا باجبا فيكون جزيا حقيقيا متضمنا بذاته وكل واحد منها باطلا ما الاول فلا انه اذا كان كل ما

فلا بد ان يكون جنسا طبيعيا او نوعا طبيعيا وكلاهما باطلا لا يلزم ان يكون الوجود جنسا طبيعيا بالذات
 الى الممكن او تمام منة الممكن او تمام منة الممكن فليز ان لا يكون الممكن ممكلا لان نسبة الوجود
 الى الممكن نسبة امكانية ونسبة الجنس الى ما هو ممكن له ونسبة النوع الى ما هو نوع له نسبة
 الى ذاتي الذات ولا شك ان نسبة الذات الى ذاتي الذات ليست نسبة امكانية كما لا يخفى على السمع
 فليز ان يكون نسبة الوجود اذا كان ذاتيا للممكن نسبة امكانية والنسبة الغير الامكانية في
 للاحتياج الى العلة فليز ان يكون ثبوت الوجود للممكن غير محتاج الى العلة فليز ان يكون
 وايضا كل امر يكون نسبة الوجود اليه ضرورية دائمة فليز ان يكون ذاتيا وسريعا كما ان العدم
 كان ضروريا ذاتيا لا امر يلزم ان يكون ذاتيا وسريعا كما ان العدم اذا كان ضروريا ذاتيا لا امر يلزم
 يكون ذاتيا وسريعا كما ان العدم اذا كان ضروريا ذاتيا لا امر يلزم ان يكون ذاتيا وسريعا
 الموجودات المحسلة في الخارج ذاتيا وسريعا ولم يتحقق وجودها صلا فليز ان يكون العالم بجميع
 وهو باطل اتفاقا وبديهة ولا يجوز ان يكون الوجود نوعا طبيعيا والاول يلزم ان يكون تابعا تحت جنس
 لئلا ان الوجود ليس له جنس لا اعلم من الوجود فليز ان يكون الوجود اذا كان كل ما طبيعيا يكون جنسا
 يتدرج تحت جميع الوجودات الممكنة سواء كان الوجودات وجوه جوهرية او عرضية لانه لا امر
 الوجودات ليس الوجودات فلا بالانضمام الى الوجودات لا جنس فليز ان لا يكون الجنس
 الا واحدا اذ يكون جميع الاشياء المحسلة داخل تحت جنس واحد فليز ان يكون جميع الاشياء المحسلة
 كاتواع الجواهر اجناس لا عرض وانواعها داخل تحت جنس واحد فليز ان لا يحصل المقولات
 بالجنس ان لا يحصل الجنس العالي اما ان كان هو الجوهر والعرض وعشرا كما هو المشهور ايضا لان الوجود
 مفقودا واحدا مشتركا معنويا لا يكون مفقودا واحدا لا المعبر عنه الواحد لا المفقود اذا كان المعبر عنه
 المفقود الواحد اذ فليز ان يتحقق ذلك المعبر عنه الواحد منها يتخرج ذلك المفقود الواحد لا شك
 ذلك المفقود الواحد يتخرج من الواجب جل شأنه وايضا المفقود ان المعبر عنه بذلك المفقود
 هو الجنس الطبيعي فليز ان يتحقق ذلك الجنس الطبيعي في الواجب جل شأنه وهو ايضا باطل لانه قد ثبت بالبرهان
 ان الواجب جل شأنه ليس له منة كلفا صلا لا المنة الكلية الجنسية ولا المنة الكلية النوعية واقعا لا
 وهو لا يكون المعبر عنه بمفهوم الوجود كلفا بل يكون جزيا حقيقيا متضمنا بذاته فهو باطل ايضا من جهة
 الوجود بالذات لان نسبة الوجود

كل ممكن شئ بذاته
 يكون شئ من الامور
 في ذاته لا يكون
 الشئ عند الشئ
 ذاتيا لا يكون
 طبعه
 يكون شئ من الامور
 شئ من الامور
 الشئ السابق
 الوجودات
 او غير ذلك
 اليه
 فليز
 الدور والتمسك
 فليز ان يكون
 بذاته لا الشئ الذي
 الجزئية من الممكن
 مشترك من جنس
 بذاته والآخر من
 وعلى تقدير
 ان يكون شئ من الممكن
 التخصيص من
 التخصيص من
 ايضا على انه لا
 متضمنا بذاته
 كالصلة في
 لا يحصل من
 لذات الشئ في
 الذات بالبرهان
 الى الوجود
 الذات بالبرهان
 في مفهوم الذات
 الوجود بالذات لان نسبة الوجود

خبر بانه رجس او فغا اهل لعن الله به فوصف لقوم بما اهل لعن الله هذه الآية
خبرية ظاهرة على ان المراد في تلك الآية هذا النوع لا خبرا لروى قوله وانه لقوم واما الحال اي
اناكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه فاما كونه نفا اي اهل لعن الله ولا يستقيم كونه لا اعطى بل من عطف
الحجر على الانسان الثالث ما روى من ان النبي اكل من الذراع المسموم الذي اهدته اليهودية وكان
مرض التم بغاوده في بعض الاوقات الى ان مات من ذلك التسمم واكله من ذلك التسمم بدل على حدة
اليهود ولا فائل بالفضل واجمع الحنابلة على تحريم ذبيحة السلم اذا ترك التسمية سواء تركها احدا
او سواها ظاهرة ولا ناكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه واجمع المالكية والشافعية على اباحتها
بظاهرها في ذبيحة السلم حلال وان لم يذكر اسم الله وهذا الحديث لم يثبت عند الامامية
وحمل الحنفية على حالة النسيان لا العمد واورد الشافعية عليهم انه على هذا التقدير لم
يكون اهل الاسلام اسوا حالا من اليهود والنصارى السلم النارك للتسمية لا يجوز اكل ذبيحة
وانه هو والنصارى النارك لها يجوز اكل ذبيحته وهذا لا يرد ليس بشي لان الامور الثعبية لا يجز
فصل والجواب عما اجتزأ به من اسالة الحل فان الاصل انما يمتنع لو ابقى على حاله ولم يرتفع
حكمه بشي من الدلائل وقد قد تناهت الالة الآية الكريمة واحاديث اهل البيت على ما قلناه واما
عناهم عندهم وهو الاستدلال بآية وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم لانهم ظاهرا بنا في ظاهرية
لا ناكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ولكن رفع الشافعية بينهما ليس بخبر افتاد ذكرهم ليس كلامكم فان رفعه
بخصيص الطعام ابا عبد الله والموافق حسن من علمكم وثاب لكم البيهقي بخصيص الطعام بالبر والنمر ونحوها
وفي عهد ابي حبيب الخدم كما خرج صدقة الفطرة على من سوا الله مساعا من طعام او حاشا من شعير قال
الايشرة انها اهل النمر به البر من النمر وهو شيطان البر كان عندهم قليل ولا يذبح ولا يخرج كوة الفطرة ثم قيل
من الجليل انه قال ان العالي في كلام العرب من الطعام البر خاصة انتهى ونقل اليوم اذ خصيص الطعام
بالبر لغة في الناس من الطعام البر ما تركل انتهى وقد ذكرنا اجزاء من هذا الفصل ان المراد بالفساد في هذه
الآية المحرم ما شابهها اهل وجب بخصيص اهل الخطاب لا ذكر ان السؤال انما وقع عن طعامهم ان
اختلاف المسلمين لهم اكثر من اختلاف اليهودية اصناف الحاد فبين سوا طعامهم لان كان امره وروى
اي حاشا من فطرهم منها اشهر من محمد بنك واذ لم يثبت عندكم فكيف هذا في دلالة في قوله تعالى

حکومت

مكتبة جامعة القاهرة

2000



17.

1997

100

الحمد لله

مركز البحوث والدراسات

میں نے اپنے دل سے کہا کہ میں نے
تو نے میری زندگی بھر کی

خواجہ ابوالحسن

10-11-1944

نیچر امل کا بیج بنی

المستعملين في الظاهر الباطل في صورة الحق انما ينشئ في ذكي سبحانه جدارهم قبا جدارا فيه
دون ما لم يجدوا فيه وذلك بوجوب تفرجاء الكلام بوجه من الوجوه كالانجني وكذا دلالة
في قوله وانه لنفس على ما قبل ما لم يذكر اسم الله عليه بما ذكر اسم غيره الله عليه فان استعمال النفس في
اية في غير معناه الجيني واخرجه عن معنى الصدق لوجوه الصافي فيها من جملة عليه لا يدل على انه
اية اخرى ايضا محمول على غير معناه الجيني والحال انه لا صارف عن جملة فيها على معناه الجيني والواو
في قوله تعالى انه لنفس لا يبعث كونها الحال كالا يبعث نحو الضمير الى الوصول لاحتمال جعل الواو
واحتمال نحو الضمير الى الصدق المدلول عليه بالفعل كما في الكشاف في خبره والواو الاخر اية كاتبع في
الكلام نفع في اخره ايضا كما قالوا في قول النبي انا متدا ولا ادم لا فخر صريح بذلك المطروح خبره
فاحتمال كونها لا تعطف قائم واما ولكم يلزم عطف الخبر على الانشائية اية من قبيل عطف الفصلة على
الفتحة فلا يحتاج الى تناسب الجملتين في الخبرية والانشائية كما صرح به المحققون من علماء المعاني
الكشاف عند قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وقصة المناهضة من اخرها
مطروقة على قصة الذين كفروا كما عطف الجملة على الجملة انتهى قال صاحب الكشاف انه ليس من باب
جملة على جملة لطلب مناسبة الثانية مع التابعة بل من باب ضم جملة موصوفة لغرض الى اخرى
لاخر وقال صاحب الكشاف عند تفسير قوله في سورة البقرة ويذكر الذين آمنوا وعملوا الصالحات ان لهم جنات
 تجري من تحتها الانهار فان ذلك على ما عطف هذا الامر ليس بامر ولا هي متعطف عليه فلك ليس ذلك
عندما العطف هو الامر حتى يطلب له مشاكل من امر او هي يعطف عليه انما العطف هو جملة وصف
المؤمنين فهي مطروقة على جملة وصف عذاب الكافرين كما تقول نديها في البيت الارضا وديعها وبالغوا
انتهى السبيل شرح الفتا بعد فرادته لا بشرط وعطف الفصلة على الفتحة الى تناسب الجملتين في الخبرية والانشائية
او مني الحافظة على هذه السئلة قال فليكن ذلك على ذكر منك فانه ينبغي من تكلفات باردة
في مواضع شتى انتهى هذا وقد يقال في ابطال كون الواو هنا الحال ان التاكيد بان اللام غير
مناسب للجملة الخاتمة لان الحال بمعنى الظرف كما نص عليه الخاء فالعقود الله اعلم لا تاكل
مما لم يذكر اسم الله عليه اذا كان فضا فليس المقام حينئذ مقام التاكيد اذ
ليس الغرض التبرع عنه في وقت كون الحكم بكونه فضا مؤكدا كما هو مقتضى مجموع التبرع والاعتماد

و غوما جاء وید

لشانی سید اہل کتاب مغویہ

في هذا ما لا ينبغي بدراكه ولهذا لم يجعلوا جلا له لانه لم يتم لو قيلون عظيم بعد قوله جل جلاله فلا يتم
 بترافع الجوز واما حكموا بما خاضعة بين الفهم جوابه لتلا بذكر ما قلناه هذا عندك وهذا الكلام
 ادخل من نفسه انتهى عن اكل مال الله بذكر اسم الله عليه بوف الحكم المذكور اكله فسما والجملة الثانية
 فتدرك بلطفه ان كما ذكره نعم الاية الشيخ اسرى من الله عنه ومثله بذكرنا العبد وان عليه جهه وشي
 وحده الله من ذلك في حيث الحزن ان شهده بالفعل قوله تعالى وما ارسلنا قبلك من المرسلين الا انهم
 ليأكلون الطعام وقل ان وجه التاكيد في ما بين الجملتين ان كلامها كلام براسة ملحق الى المؤمنين فتدريج
 مستقبل لديهم كما ذكره صاحب الكفاية **قوله** واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا الآية واما ما قبل من ان
 التاكيد في الآية التي هي منها هو انكم ومنكرون كون اكل مال الله بذكر اسم الله عليه فسما فليس بشي لان
 الخطاب بالآية الكريمة المؤمنون ومن لا ينكرون كون اكل البنية فسما والمنكر ذلك هم الكفار وهم ضلوا
 بها والتاكيد الكلام الملحق في غير النكبة ليجرد كون خبر الخطابيين منكرين له اختراع لا يبره على المعاني
 الجواب عما روي في اكله من التاكيد الذي هو الية اليهودية بان الرواية لم يثبت عندنا بعضها فضلا من
 وعلى تقدير بعضها فاحتمال علمه ببراءة ذلك اليهودية ذلك التاكيد من جرد اسم باخنا احد من الضمائر
 ونحوه فانهم والتفريق بينهم بدينان انتفاؤه واما ما اخبرنا به من باب وجده الله من باسنة ذبيحة اليهود
 السك واليوس انما سمعنا من النسخة عند الشيخ فاستدل عليه ببعض الروايات التي هي عن ائمة
 الهدى **قوله** وذرة في العرج من اخيه محمد بن قال سمعت ابا جعفر يقول في ذبيحة الناصبي
 اليهود والنصر الا ناكل ذبيحته حتى نسعه يذكر الله قلت الحوسى قال نعم اذا
 نسعه يذكر اسم الله اما سمعت محمد بن الله لا ناكلوا مما لم يذكر اسم
 الله عليه واجتنبوا ما به سخطا فكلوا مما كره
 اسم الله عليه ان كنتم بالآية مؤمنين وهذا
 فتدرك اسم الله عليه ليس
 في الآية الكريمة

مستطیل

مَثَلْتُمْ وَجِيزًا فِي الْغَيْبَةِ لَوْلَا فَاوَسَّيْنَا الشَّيْءَ الْمُرْتَضَىٰ
ذُنُوبَ الْجَدِيدِينَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمد مرتب النعم مستدفع للنعم وصل الله على خير المرسلين البشائر إلى سائر الامم محمد وعلي
 الطاهرين النعم الطامري الفضل والكرم **وعيد** فان الخائفين لنا في الاعتقاد بنومهم صغروا
 الكلام علينا في الغيبة وسهولته عليهم وليس ياول اعتقاد جمل اعتقاد وعندنا تامل بين
 حكم ما توهموه ببيان ذلك ان الغيبة فرع لاصولان صححت فالكلام في الغيبة اسهل ثبوتها وادعى
 اذ هو متوضف عليها وان كانت غير صحيحة فالكلام في الغيبة صعب غير ممكن بان هذا الجملة
 العقل يقتضيه بوجوب ارياسة في كل زمان ان الرتبة لا بد من كونه معصوما ما واثقه كل فعل
 فيجب واذا ثبت هذا الاصلان لم يبق الا امامة من تشير الى امامته لان الصفه التي انما
 يدل على وجوبها لا توجد الا فيه وثبات الغيبة بهذا هو فاضل وبما لا ضرب منه شبهة فثبت
 ان مدعى على صحة الاصلين المذكورين فنقول اما الذي يدل على وجوب الامامة في كل زمان
 اما نعلم لاطرين للشك علينا ان وجود الرتبة الطاع المهيب التبعة البدادعي الى فعل الحسن
 وادع عن فعل القبيح وان الخالين بين الناس اما ان يرتفع عند وجود من وصفناه او يقل
 ان الناس عند الاموال وفقد الرؤساياء القوي في القبيح وفساد احوالهم وبخل نظامهم
 الامر في ذلك اظهر من ان يحتاج الى دليل والاشارة اليه كافية فاستغنى في مظان
 واما الذي يدل على وجوب عصمة الرتبة المذكور فهو قوله حلة الحاجة اليه موجودة وحب ان
 يحتاج الى رتبة امام كاجتنب اليه والكلام في الامامة كالكلام فيه وهذا يقتضي القول
 بامته لانهاية لها وهو حال القول بوجود امام فارتقت عنه حلة الحاجة واذا ثبت ذلك
 لم يبق الا القول بامام معصوما لا يجوز عليه القبيح وهو ما مضناه وشرح لك وبسطه مذ
 كرا ما كانه واذا ثبت هذا الاصلان فلا بد من القول بانه صاحب الزمان بعينه ثم لا بد
 ضد تصرفه وظهوره من القول بعينه لانه اذا بطلت امامة من اثبت له الامامة بالاختيار
 لغت الصفه التي دل العقل عليها وبطل قول من خالف من شذذ الشيعة من اصحابنا بما

مناجاة

صاحبا كالكهانة والناووسية والواضحة لا تقراضهم وشذوذهم ولعود الفروق الى
 فتاؤلهم فلا سند وحة عن مذهبنا فلا بد من صحته والآخر الحق من الامامة واذا
 علمنا بالنبوة التي سان الاصل والبعال الامام هو ابن الحسن عليه السلام دون غيره
 وراثة عابا عن الابطاح علمنا انه لم يقب مع صمنه ونفق فرض الامامة فيه عليه
 الاسباب المنقوض لك ومصلحة اسند عنه وحال اوجبه ولم يعلم وجه ذلك منفصلا
 لان ذلك مما لا يلزم علمه وان تكلفنا وبرهنا بذكره كان فضلا كما اذا برهنا بذكره
 المشابه من الاي بعد العلم بحكمة الله تعالى سبحانه كان ذلك منفصلا **فقول** التب في النبوة
 اخلة العالمين له ومنهم من من الشرف يتماجل اليه الشرف فيه لان الامام انما ينتفع به
 النفع الكل اذا كان متمكنا مطاعا على دينه وبين اغراضه لعود الجود وبجارب البغاة ويقيم الحق
 وبعد الثغور ونصف الظلوم وكل ذلك لا يتم الا مع التمكن فاذا جعل دينه وبين اغراضه
 ذلك سقط عنه فرض النبوة بالامامة واذا خاف على نفسه وجبت حبيته والفرق بين
 واجب عطاوه معا وهذا سنن النبي صلى الله عليه واله وسلم في الشعب اخرجه الفاء
 ولا وجه لذلك الا الخوف من المضار **فان قيل** النبي صلى الله عليه واله وسلم
 ما استنر عن قومه الا بعد اداء ما وجب عليه اذانه وغول كره في الامام بما لفت ذلك ولان
 استناره عليه السلام لم يطاول ولم يهاد واستنار انا مكرمه ضحت عليه اليهود
 انقضت دونه **الذ موقوفنا** لبل الامر على ما ذكرتم لان استنار النبي صلى الله عليه واله
 كان قبل الهجرة ولم يكن عليه السلام اذى جميع الشريعة فان معظم الاحكام واكثر ما نزل
 بالدينه فكيف ارجعتم ذلك على انه لو كان الامر على ما ادعيت من الاداء كما مل قبل الا
 لما كان ذلك مواضا للحاجة الى تدييره وسياسته وامره ونهيه ومن الذي يقول ان النبي صلى
 عليه واله وسلم خبر عن حاج اليه بعد اداء الشرع واذا جاز استنار النبي صلى الله عليه واله
 سلم مع نطق الحاجة به لخوف الضرر وكانت البعثة لازمة لمن اخافوا حوجه الى الاستنار
 وساطعته فكذلك القول في استنار الامام الزمان فاما الشرف بطول النبوة وضررها
 فناسك لانه فرق بين النصير والمسد وذلك موقوف على حله وسببه فظنون طول

بما جاز في حق الامام

ويصور صغير وزود به والده والفرق بينه وبين امانه عليه السلام انه ظاهر بالسيف يدور
 الى نفسه ويجاهد من خالفه ويذل الدول فاني سبنا بين خونه من الاعداء وخوف امانه عليهم
 لولا ذلك لسا مل فكل قبل فاني فرق بين حوده غيبيا لا يصل اليه احد لا ينتفع به بشي بين حد
 والاجتزاع ادمه الى حين علم الله سبحانه بتمكن الرجعة له كما جاز ان يسمح الاستنار حتى يعلم
 التمكن له فظهر قبل له نحن نجوز ان يصل اليه كثر من اواليه والثاقلون بامامته ينتفعون به
 ومن لا يصل اليه منهم ولا يلبثنا من شيعته ومعقدي امامته فهم ينتفعون به في حال
 الغيبة النفع الذي يقول انه لا بد في التكليف منه لانهم مع علمهم بوجوده بينهم ومظلمهم علم
 وجوب طاعته عليهم ولزمهم ما لا بد من ان يجاوزه وبها يوه في ان تكاتب الغياج ويخشوا ناديه
 ومواخذته فيقتل منهم فضل القيم ويكثر فضل الحسن او يكون للشايف وهذه جهة الحاجة
 العظيمة الى الامام فهو وان لم يظهر اعدائه لخونه منهم وسد لهم على انفسهم طرق الانتفاع
 ضد يتناقض هذا الكلام الانتفاع به لاوليائه على الوجهين المذكورين على انما قول الفرق بين
 وجود الامام من اجل الخوف من اعدائه وهو يتوقع في هذا الحالة ان يمكنه فظهر ويؤمن بما
 فوض الله اليه وبين عدمه جلي واضح لانه اذا كان معد وما كان بقوت العباس ومصلحهم بعد
 من مرشد هم ومجتمونه من اطهرهم منسوب الى اص سبحانه لا حاجة فيه على العباد ولا لوم واذا كان
 موجودا مسترا باخافهم اياه كان ما يفتونهم من الصالح وينفع عنهم من النافع منسوب اليهم
 هم اللومون عليه الواحد ون به على ان هذا ينعكس عليهم في استنار النبي صلى الله عليه واله وسلم
 فاني في قوله في اجبتا هم بمثله هنا والقول بالحد في حال الغيبة ظاهر وهو لما في جوده
 فاعلموا وجوبها فان ظهر الامام والحق للحدود بان وهي ثابتة عليه بالنبوة والافراد استوفوا
 منه وان ماتت تلك بموته كان الامر على من اخاف الامام والجماعة الى الغيبة وليس بفتح الشريعة
 في اقامه الحدود لانه انما يكون لها لوسط فرض اقامتها مع التمكن وزوال الاجتناب
 المانعة من اقامتها والحال ما ذكرناه فلا ريب من جمل معتقدي هذا

المستند والله السميع وبراؤهم

في الفصل الثاني من كتاب الغيبة

احكام اهل الاخرة ليسد الخلق

مسئلة في بيان احكام اهل الاخرة من اقلاد السيد المرتضى
اهل **بسم الله الرحمن الرحيم** **عنه**
 قال في خبر الله عنه سئل بيان احكام اهل الاخرة في معارفهم واحوالهم وماذا كثر في ذلك
 جملة وجيزة اعلم ان لاهل الاخرة ثلث احوال ثلاث حال ثواب حال عتاب حال اخرى للحاسبة
 وبهم في هذه الاحوال ثلاث سقوط التكليف عنهم وان معلومهم متروكة وانهم ملجئون الى
 الامتناع من النجس وان كانوا مختارين لافعالهم مؤثرين لها وهذا هو الصحيح دون ما ذهب اليه
 من خالف هذه الجملة والذي يدل على سقوط التكليف عن اهل الثواب نعم فهو ان الثواب
 شرط وسنه ان يكون الصاغر مشوق لا منقصر. معان في التكليف للشباب يخرجهم عن صفته
 التي لا بد ان يكون عليها فان قيل فيهم ان هذا في اهل الجنة الذين هم مشابون فمن اين ذوا
 التكليف من اهل النار وعن اهل الموقف قلنا الجواب الصحيح عن هذا السؤال ان اهل الجنة
 ذوال التكليف من اهل الجنة بالطريقة التي ذكرناها فاعلمنا ان ذواله عن اهل العتاب اهل النار
 بالاجماع لان احدا من الامة لا يفصل بين احوال الاخرة في كيفية العارضة ذوال التكليف
 هذا الوجه اولى مما يعضد في الكتب من ان اهل الاخرة بين مثاب ومعتاب ومثلك بما
 ولو كانوا مكلفين لجاز ان يغير احوال اهل العتاب الى الثواب احوال اهل الثواب الى العتاب
 وان يغير ذوال المؤمنين حال ذوال الثواب بمنزلة النبي صلى الله عليه واله وسلم في منازل ذواله
 وانما قلنا انه اولى منه لان الفصل لا يمنع مما ذكر من تغير احوال اهل الاخرة في الثواب والعتاب
 وان منع ذلك سمع او اجتمع قول عليه في المنع منه والافضل كان يجوز وليس لاحد ان يقول
 كيف اهل الاخرة مكلفين ليس لهم دواعي منزلة والشبهة لا تدخل عليهم والتكليف انما
 بحسن نية في الثواب لا يسخي مع توفر الدواعي واستماع دخول الشبهة فالجواب عن هذه الشبهة
 انه غير ممنوع دخول الشبهة على اهل الاخرة فصح ان يكلفوا لانهم في معانيهم تلك الاحوال
 والاباء تجري مجرى من شاهد الحجاب العظمي لا يبين عليهم السلام في انه مكلف يجوز
 دخول الشبهة عليه فاما الذي يدل على ان الاخرة لا بد ان يكونوا عارفين بالله تعالى واحواله
 فهو ان الثواب متى لم يعرف تعالى لم يعرف كون الثواب ثوابا واصلا اليه على الوجه

اهل الثواب

في ذوال التكليف من اهل النار

في ذوال التكليف

في وجوب معرف اهل الاخرة

بشخصه وانه دائم غير منقطع واذا كانت هذه العارضة واجبة فالايام هذه المعرفة لا
 به من معرفة الله تعالى في اكمال العمل وفيه لا بد من حصوله وانما قلنا بوجوب حصول هذه
 للعارضة لان الثواب متى لم يعرف ان الثواب اصل اليه على سبيل الجزاء فحصل من الطاعة
 لم يعلم انه قدوة في حقه ووقى لنا بما عزم له من التكليف الثاني ولا يكون الثواب ثوابا مطلقا
 العلم بقصد فاحله الى التعظيم به والعلم بقصد العلم بالقصد العلم بدوام الثواب ايضا
 في لذته الثابت ثاب للتكبير والتفويض يجوز انقطاعه ومعلوم انه لا يتم العلم بدوامه الا
 بعد المعرفة بالله والقول من العتاب مغرب من القول في الثابت فيجب ان يعرف ان الاصل هو
 اليه على سبيل العتاب فيعلم انها مستحقة وواجبة على وجه الحسن يعلم قصد القاصد
 الى الاستحسان بها كما قلناه في باب ثواب القصد الى التعظيم به ويعلم ايضا دوامه فيكون
 ذلك زائدا في ايلامه والاضراب به وهذا كله لا يتم الا بعد المعرفة بالله تعالى واحواله فيجوز
 فان قيل فمن اين علم ان اهل الموقف يجب ان يكونوا عارفين بالله تعالى وليس بينهم ما ذكرتموه في
 اهل الثواب العتاب في وجوب المعرفة بالله تعالى قلنا لان الغائبة في الحاسبة والمسائلة والوا
 في حصول السرور والذوق لاهل الثواب والالم والحسرة لاهل العتاب فلا بد من ان يعرفوا الله عز وجل
 جل ليعلموا ما ذكرناه. ولان نشر الصفات الحاسبة والمسائلة احوال واجبة على وجه الحكمة ولا يجوز
 ان يعرفوا فوعها على هذا الوجه من الحسن والحكمة لا بعد معرفتهم بالله تعالى واحواله
 من يعرفوا جردا ومنها خلافا بقوله من وجوه الحكمة واذا وجبت اهل الاخرة ان يكونوا
 عارفين بالله تعالى لم يصل حالهم في هذه المعرفة من وجوه اما ان يكونوا مكلفين لها ومثاب
 عليها او يكونوا محبين اليها والى النظر المولد لها ويكونوا مضطرين اليها والى النظر المولد لها
 ان يكونوا مكلفين لها هذه المعرفة لان هذه يفتق كونهم مكلفين فديتنا انهم غير مكلفين
 لا يجوز ان يكونوا لها على سبيل التذكير كما يفعل المنبئ من نومه عند انبأه في انه يفعل
 لما كان علم به فيكون علوما لاجل التذكير في لسان هذا الوجه لا يخرجون به مع من جلد
 لانهم وان كانوا هذا التذكير لا بد ان يفعلوا الاستعدادات التي يغيب علوما والشبهة خطيرة عليهم
 يجوز دخولها في ما علموه فلا بد ان يكلفوا وضعها والخلص منها فالتكليف ثابت ايضا على هذا الوجه

في ذوال التكليف

في ذوال التكليف

احكام اهل الذمة في الميراث

على ان هذا الوجه انما يظن فيمن كان عارفا بالله تعالى في دار الدنيا وامام من لم يكن عارفا بالله
 بنشأ منه فان قيل هؤلاء الذين كانوا في الدنيا الاصفرون الله تعالى يعرفونه في الآخرة ضرورة
 قلنا بالاجماع تعلم ضرورة ان معارف اهل الآخرة متساوية في طرقيها غير مختلفة ولا يجوز
 يكونوا ملحقين في المعرفة ولا الى النظر المولد للمعرفة لان الاجماع الى افعال الملوك لا يبع الامنة في الا
 الطلع على الظاهر ولا يبع ان يكون تعالى ملجأ لهم الا مع شدة معرفتهم به وجوبه لانه انما يلجئهم الى
 الفصل بان يعلم بانهم في حادوا العدول عنه منهم منه وذلك يقتضي كونهم عارفين به
 تعالى بصفاة على ان الاجماع الى المعرفة ايضا لا يبع لانه انما يلجئ الى الاعتقادات المخصوصة ما
 يعلم الجا انه بمنه مني ام غيره واكثر ما في ذلك ان يبع من هذا السبل تلك الاعتقادات فاما
 يقتضي كونها معلوما ومعارف ولا وجه يقتضي ذلك من الوجوه المذكورة التي يصير الاعتقادات لها
 حلا ولا يجوز ان يكون تعالى مضطرا لهم الى النظر المولد للمعرفة لان ذلك جاري مجرى السبب
 لا يفي لان الغرض من المعرفة والاضطرار اليها يقتضي من الاضطراب الى سببها على ان في النظر
 وكلفة وذلك لان في اهل التوابع في الآخرة وادوجب في معرفة اهل الثواب منهم
 الاضطراب وجب في ذلك في معارف الجميع من الوجه الذي يتبادر فان قيل لو اولى ان يعرف
 معذرة تعالى علما بفعله في غيره فيكون ذلك الغرض خالفا فان كلاما مسمى على ان ذلك
 معذرة وغير متنع قلنا لا بد من كوز في ذلك في معذرة تعالى لانه لو لم يكن له معذرة والواجب في
 اجناس الاعتقادات على اختلافها ان يكون حارجه من معذرة تعالى لانه لا يوصف بغير
 بالعدالة على علم يكون هو به تعالى قائما واذا كان لا يوصف بالعدالة على علم يكون هو به تعالى
 واذا كان لا يوصف بالعدالة على علم يكون غيره به خالفا فيصير ان يكون جنس العلوم الاخر
 حارجا من معذرة وهذا يقتضي ان يكون غيره من الحديث اقدم منه واكمل حالا في العدة
 لانا نحدد على هذا الاجناس اذا ثبت انه تعالى اقدم منها وان لا يجوز ان نحدد على جنس لا
 بعدد هو تعالى عليه ثبت ان لا بد ان يكون حادرا على جنس العلوم ولهذا ذكر ابو القاسم الطبري
 في هذه المسئلة ومثل المصريح بانما اقدم منه ولا يلزم على هذا ما نقوله قلنا من ان لا يوصف
 بالعدالة على الجمع بين الصديق وان يفصل في نفسه الحركة وما اشبه ذلك لان هذا كله غير معقد

كل
 وجه
 لا يفي
 لا يفي
 لا يفي

كذلك

في ان اهل الذمة لا يورثون

في نفسه من حيث لا يندرج عليه من الفاديين احد ليس كذلك فيسبب الاعتقادات لا
 معقد في نفسه ان هو اقتض حبالا من المديهم تعالى في باب العدة فاولى اخرى ان يكون
 فادرا عليه فان قيل فاذا كان التكليف ملازمهم فكيف امرهم تعالى بقوله كلوا واشربوا
 بما اسلفتم في الايام الخالية قلنا قيل ان هذا اللفظ وان كان صيغة الامر فليس بامر
 الحيف بل مجري مجرى الاباحه والاباحه ملصوقة الامر ومثل افعالته امر وان ارد من
 اهل الجنة الاكل والشرب على سبيل التكليف الزيادة في ملاذهم وسرورهم لا على سبيل
 فان قيل فكيف يقولون في شكر اهل الجنة نعم الله تعالى وليس هو لانهم قلنا اما ما يرجع
 الغلب من الشكر فهو يحصل في قلوبهم ضرورة لانا يرجع الى الاعتقادات وما يرجع الى
 منه فلا كلفة فيه واما ان كان مثله في اللذات لان احدا يلزمه بغير بالحدث بنعم الله عليه
 لامها اذا كان صوغا اليه بعد شدة ومدى طويل من الزمان اما افعال اهل الجنة فاصح
 انها واقعة منهم على سبيل الاحتيا وان كانوا ملحقين الى الامتناع من النهي بخلاف ما قاله ابو
 الهذيل فانه كان يذهب الى ان افعالهم ضرورية والذي يدل على صحة ما اخبرناه انه لا بد ان يكونوا
 مع كال عولهم ومعرفةهم بالامور من بطن الفصح بطلبه وبصوته وهم قادرون عليه بحاله
 ولا يجوز ان يخل بينهم وبين فعله فلا يخلون من ان يمنعون من فعل بامر ومكليف وبالجملة على ما
 اخبرناه او بان يضطروا الى خلافه على ما قاله ابو الهذيل لا يجوز ان يكونوا مكلفين لما تقدم
 ذكره ولا مضطرين على ما قاله ابو الهذيل لان الضطر مستغن عن اللذات غير خال من تنقيص وتكدر
 لكونه مضطرا ولان الضطر على اختياره فيما يتناول ما يشبهه وينقله من حال الى حال
 او بطلانه وادخل في نفسه وسروره وانما يرضى الله تعالى في اللذات الواصلة في الجنة على
 العناد في الدنيا فام بين بعد ذلك لانهم ملجئون الى الامتناع من الفصح والاجاز وقوعهم
 فاما ما ظن ابو الهذيل انهم منى لم يكونوا مضطرين الى افعالهم كانت عليهم فيها مشقة وهم من
 حيث تكلفوا الافعال وقد رأى ان حاله بذلك ادعى الى تحصيل الثواب من الثواب فثبتنا
 ان الذي تنقص اللذة وهم كونهم مضطرين لا يختارون ان ينزل اللذة ما يناله من اللذات باوة
 وابشاره اكمل للذة واوى لنفسه فاما الكلفة في الافعال فهي منبهة عنهم لانهم يبالون

في العلم على الخلق
 في العلم على الخلق

مسند العشرة إلى الجبل

٢٢

يشهون على وجه لا كلفه بينه ولا نصيب لانتصافه قبل فمذايبه كون اهل التواضع مضطربين
فمنافقون في اهل العتابة اهل الوقت فلنا اما اهل العتابة فكونهم مختارين لا فعلهم
فما يشهد في ابلادهم الاضراء بهم لانهم اذا انكسروا مع كونهم مختارين ان يدعوا ما نزل بهم من الضيق
كان في ذلك قوي لحسنهم اذ يد في ضمهم واما اهل الوقت فبالاجماع يعرفون ان فعلهم ان فعلهم كان
اهل الجنة واهل النار واحدا يعرفون بين الجميع فان قيل فاذا قلتم انهم ملجئون الى لا يفعلون
الشيء خاصة والالجام انما يكون في ما لا يفعلونه فاما ما يفعلونه فممن ينجرون لانهم يوترون فعل
على غيره وينفعلون من حال الى اخرى بعد ان لا يكون في افعالهم شيء من الطبع وليس يمنع ان يكون للجماع
من وجهه غير ذلك من احوال من الجاه السبع الى مفارقة مكان بعينه هو مخبر في الجهات المختلفة
الطرق المتعارفة فالخبر ثابت وان كان مسلما من بعض الوجوه وليس يجب ان يلزمهم عدم ولا حصر من ان
الجماع الى ان لا يفعلوا الطبع لانهم مستغنون عنه بالحسن فلا يتم ولا حصر
في الاجزاء الى مفارقة الطبع في هذه الحالة
كما ينزل اطلع عليها واثق
المعنى القوي

فقد علم من ذلك انهم مخلصون
لا فعلهم على غير الوجوه فلنا
انما يلجئون الى لا يفعلون

نمت الرسالة العشرية وبلغها السئلة في عصمة الانبياء
وكان من صلوات الله عليهم اجمعين
الأجل المرفوع على الهدى
نمتنا ونبركا

تمام شد كتاب كلمات المحققين يعني في اواخر شهر ذي الحجة
من سنة ١٣١٥

مسند العشرة إلى الجبل

٢٣

مسند العشرة ما حقه العصمة التي يعفد وجوبها للزنبيا والائمة عليهم السلام
وهل هو معنى بطلان الطاعة ومنع من المعصية ومعنى بقاء الاختيار فان كان معنى بطلان الطاعة
ومنع من المعصية فكيف يجوز الحمد الذي لفاعله وان كان معنى بقاء الاختيار فاذا ذكره وودوا
على صحة مطالبته ووجوب اختصاص المذكورين به دون من سواهم ضد ما قال بعض المعتزلة
ان الله عصم انبياءه بالشهادة لهم بالاختصاص ومنزل ما بنفس الشهادة عليهم بالفضل ان
يكون ذلك هو المعنى انهم بذلك ودل على صحة بطلان ما عشا فعله من الضيق عليه ان كان
دل على بطلانه وصحة الوجه المتعدد دون سواه الجواب والله التوفيق اعلم ان العصمة هي اللطف
الذي يفعله تعالى فيختار العبد عند الامتناع من فعل الطبع فيقال على هذا ان الله عصم
فضله ما اختاره عند العدل عن الطبع ويقال ان العبد معصوم لانه اختار عند هذا الداعي الكذب
فصل الامتناع عن الطبع واصل العصمة وضع اللغة التي يقال عصمت فلانا من التواضع
من فعله به غير ان التكلين اجروا هذه اللفظة على من امتنع باختياره عند اللطف الذي يفعله الله
به لانه اذا فعل به ما يمتنع عنه من فعل الطبع فقد منع منه فاجر واعلم لفظ المانع مضافا الى
اللفظ بضماد فون لك وليست فعلونه لانهم يقولون فيمن اشار على غيره بربى ضل به فمخارا واحسن بذلك
من ربه بلجته وهو ماله ان حماه من ذلك الضرر ومنعه وعصمه منعه ان كان ذلك على سبيل الاختيار
فان قيل فيقولون فيمن لطف له بما اختاره عند الامتناع من فعل واحد فيجوز ان معصوم فلانا
نقول ذلك مضافا ولا نطلقه فنقول انه معصوم من كذا ولا نطلق فهو من جميع الطبايع
نطلق في الانبياء والائمة عليهم السلام العصمة بلا تعييد لانهم عندنا لا يفعلون شيئا من الطبايع
دون ما يقولونه المعتزلة من نفي الكفاية عنهم دون الصغار فان قيل فاذا كان تفسير العصمة ما ذكرتم
فالا عصم الله جميع المكلفين فكلهم ما يختارون عند الامتناع من الطبايع فلنا كل من علم الله
على ان له لطفنا يختار عند الامتناع من الطبع فانه لا بد ان يفعله وان لم يكن ولا اما ما لان التكلين
يخص فعل اللطف على ما دل عليه في مواضع كثيرة غير ان الامتناع ان يكون في المكلفين من ليس في الطور
ان فيه سببا من فعل الاختار عند الامتناع من الطبع فيكون هذا المكلف لا عصمة له في العلوم
لا لطف ولا يكلف من لا لطف له بحسن ولا يرفع واما الطبع منع اللطف فيمن له لطف مع ثبوت التكلين
فاما اول بعضهم ان العصمة الشهادة من الله بالاختصاص فاطل ان الشهادة لا يحصل التي على احوال

فقد علم من ذلك انهم مخلصون
لا فعلهم على غير الوجوه فلنا
انما يلجئون الى لا يفعلون



